استيفن أمبروز

الإرتقاء إلى العالمية

السياسة الخارجية الامريكية منذ ١٩٣٨

ترجمة

نادية محمد الحسينى

مراجعة

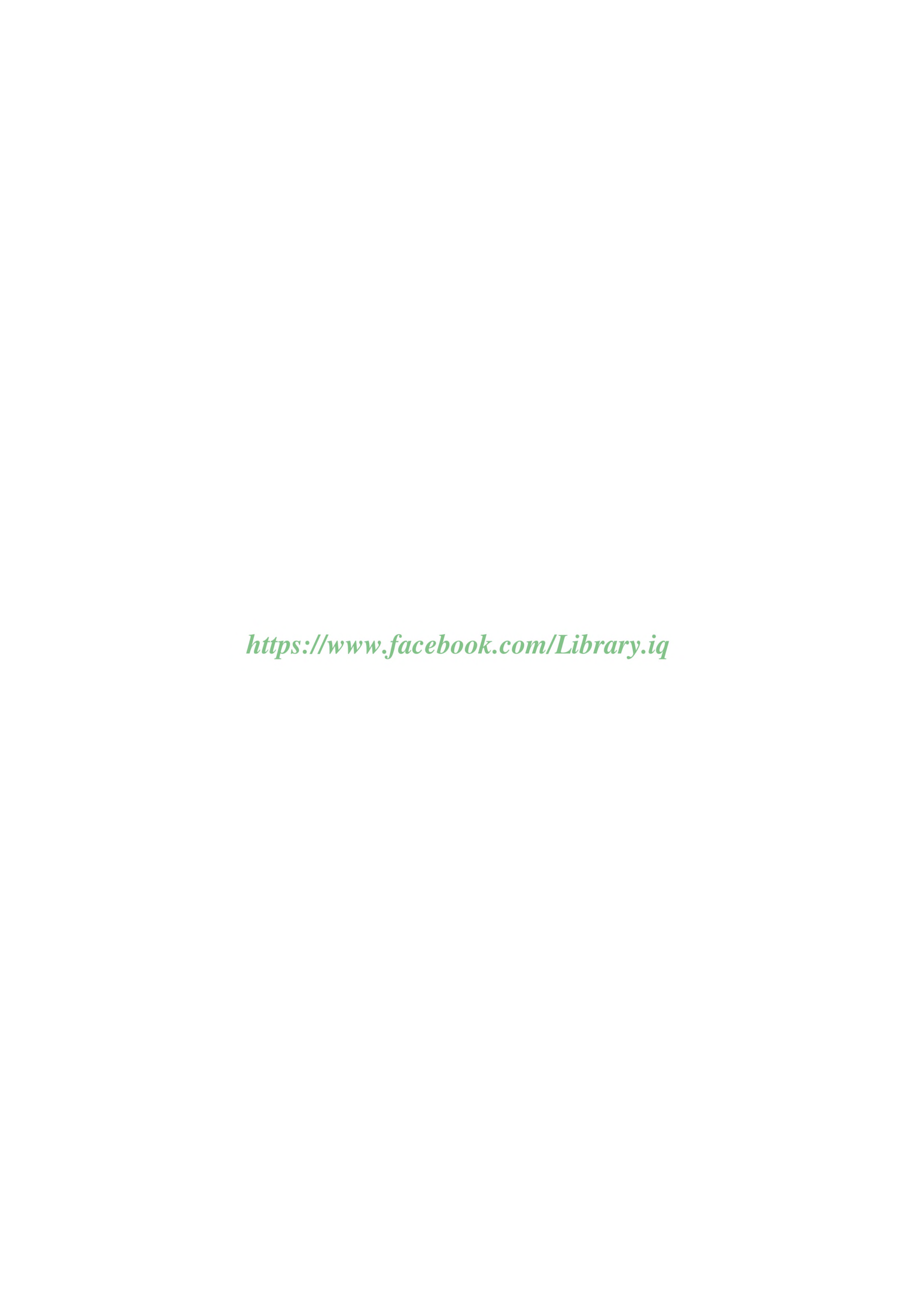
أ.د. ودودة عبد الرحمن بدران



المكتبة الاكاديمية

الارتقاء إلى العالمية

السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٣٨



الارتقاء إلى العالمية

السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام ١٩٣٨

ستيفن إى. أمبروز

مؤلف كتابى نيكسون، وايزنهاور

ترجمــة

نادية محمد الحسينى

مراجعــة

أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران



الناشر

المكتبة الأكاديمية

١٩٩٤

حقوق النشر

الطبعة الأجنبية

Stephen E. Ambrose

Rise to Globalism

American Foreign Policy
Since 1938

Sixth Revised Edition

الطبعة العربية الأولى

المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير – الدقى - القاهرة

تليفون ٣٤٨٥٢٨٢ / ٣٤٩١٨٩٠

تلكس ABCMN U N ٩٤١٢٤

فاكس ٣٤٩١٨٩٠ - ٢٠٢


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمــة

فى عام ١٩٣٩ ـ عشية الحرب العالمية الثانية ـ بلغ تعداد جيش الولايات المتحدة الأمريكية ١٨٥,٠٠٠ نسمة ولم تتعد ميزانيته السنوية ٥٠٠ مليون دولار وفى ذلك الوقت لم يكن لأمريكا حلفاء متورطون فى الحرب أو قوات معسكرة فى أى بلد أجنبى؛ إذ إن سياسة العزلة كانت الاتجاه السائد فى أمريكا. أما أمن أمريكا ـ وهو حجر الأساس فى سياستها الخارجية ـ فلم يكن مثار قلق الشعب الأمريكى. إن انتفاء مثل هذا القلق لم يرتبط بوجود حلفاء للولايات المتحدة أو بقواتها العسكرية، وإنما ارتبط ببعد المسافة التى تفصل بين الولايات المتحدة وأى عدو محتمل لها.

بعد مرور نصف قرن أصبحت القوات العسكرية النظامية الأمريكية ـ براً وجواً وبحراً ـ هائلة العدد وتعدت ميزانية وزارة الدفاع ٣٠٠ بليون دولار كما عقدت الولايات المتحدة معاهدات تحالف مع ٥٠ دولة، وأرسلت أكثر من مليون جندى وطيار وبحار؛ ليعسكروا فى أكثر من ١٠٠ دولة، وبلغت كفاءتها الهجومية حداً يمكنها من تدمير العالم عدة مرات. وبالإضافة إلى ذلك استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية للتدخل فى حرب الهند الصينية، وفى لبنان، وجمهورية الدومينكان، وجرينادا، وأمريكا الوسطى، والخليج الإيرانى، وساندت غزو كوبا، وقامت بإمداد حكومات صديقة عبر العالم بكميات ضخمة من الأسلحة؛ فضلاً عن الحروب الباهظة التكاليف التى خاضتها فى كوريا وفيتنام.

وبالرغم من ضخامة الأموال التى أنفقتها الولايات المتحدة على التسليح، ومن بعد المناطق التى تمارس فيها نفوذها.. فقد ظل أمن أمريكا القومى معرضاً للخطر. ولقد

صاحبت هذه التغيرات السياسية المذهلة تغييرات فى اتجاهات الشعب الأمريكى؛ فقبل الحرب العالمية الثانية.. كان معظم الشعب الأمريكى يؤمن بأن اهتمامات الشعوب متماثلة ومتقاربة بالطبيعة، كما كان يفترض أن جميع الشعوب متضامنة فى التزاماتها نحو إقرار السلام، وأنه لا يمكن لأى شعب أو أمة أن تحقق مكاسب نتيجة للحرب.

إن المعنى الضمنى لهذه المعتقدات هو أن السلام هو الحالة التى يجب أن تسود بين الدول، وأن الحرب إذ وقعت فإنها تكون بمثابة انحراف عن القاعدة؛ نتيجة تصرفات شريرة غير سوية أو رجال مضطربين عقلياً. إنه لما يدعو للتعجب أن الأمة التى ظهرت الى الوجود نتيجة انتصارها فى الحرب والتى اتسعت حدودها عن طريق الحرب، وحققت ثورتها الصناعية، وأهدافها القومية بعد خوض حرب أهلية دامية، والتى فازت بإمبراطورية استعمارية عن طريق الحرب... يمكن أن تؤمن بأن الحروب لا تؤدى إلى مكاسب لأى طرف من الأطراف. بالرغم من كل ذلك.. فإن الغالبية العظمى من الشعب الأمريكى آمنت بذلك.

إن التحليل الأمريكى لأسس العلاقات الدولية، أدى إلى صعوبة تبنى الولايات المتحدة لرد فعل يتسم بالفعالية تجاه الأزمة العالمية فى نهاية الثلاثينيات. لقد كان هدف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا المحافظة على الوضع الراهن، دون اللجوء إلى الحرب؛ أى إنهم كانوا يبغون السلام . أما هدف ألمانيا وإيطاليا واليابان فقد كان تغيير الوضع الراهن دون اللجوء إلى الحرب؛ أى إنهم أيضاً كانوا يبغون السلام. لكن الاختلاف فى رغبات الجانبين كان بيِّناً واضحاً، واتضح أن افتراض الشعب الأمريكى أن العالم بأسره مهتم بالسلام، كان افتراضاً وهمياً.

ولقد تغيرت اتجاهات الشعب الأمريكى خلال الحرب العالمية الثانية، وفى الفترة اللاحقة لها. وبالرغم من أنه لم يتجه إلى استساغة الحرب.. إلا أنه تعلم أن يتقبلها. كما أن الشعب الأمريكى أدرك مدى حساسية وضع الولايات المتحدة، وأنها أصبحت عرضة للهجوم؛ مما أيد الاعتقاد الذى شاع بعد «بيرل هاربر»، والذى

أوضح «إذا لم نحاربهم هناك سنضطر إلى محاربتهم فى سان فرانسيسكو». وبالتالى كان لابد من الإسراع فى مواجهة الخطر الرابض عبر البحار. وبالرغم من أن هذا التحليل لم يحظ بقبول جميع الأمريكيين، إلا أن كثرة عدد مؤيديه أعطت قادة الحرب الباردة دفعة قوية نحو المغامرات المزمعة عبر البحار، دون أية اعتبارات للتكلفة.

إن التغيير التكنولوچى، خاصة فى مجال الأسلحة العسكرية أضاف قوة دافعة لسياسة التوسع الجديدة؛ فلأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تعرضت للتهديد من الخارج، ذلك أن التقدم التكنولوچى الذى تمثل فى تطور السفن ذات السرعة الفائقة، وقاذفات القنابل ذات المدى الطويل والطائرات النفاثة، والأسلحة الذرية، والصواريخ عابرة القارات... كلها تضامنت لتصبح مصدر تهديد للأمن الطبيعى الذى تمتعت به الولايات المتحدة.

وفى نفس الوقت أصبحت أمريكا عرضة لتهديدات اقتصادية من الخارج؛ فقبل الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تتمتع بالاكتفاء الذاتى على المستوى اللائق بأى أمة عظيمة، خاصة فى المواد الأساسية، مثل مصادر الطاقة، والزراعة، وإنتاج الصلب.

إلا أن الاقتصاد الذى تزايد تعقده فى ظل الازدهار الاقتصادى الهائل الذى شهدته السنوات التالية للحرب نظراً لانخفاض أسعار الطاقة أدى إلى تزايد اعتماد أمريكا على المصادر الأجنبية.

إنه لمن سخرية القدر أنه على الرغم من أن القوة العسكرية الأمريكية فى نهاية الثمانينيات، فاقت ـ بمراحل ـ ما كانت عليه فى نهاية الثلاثينيات، إلا أن الأمن الأمريكى أصبح أقل قوة وصلابة.

لقد أصبحت الولايات المتحدة فى الثمانينيات أغنى بكثير مما كانت عليه فى فترة الكساد الاقتصادى، ولكنها أيضا أصبحت أكثر عرضة للابتزاز الاقتصادى.

لقد كانت نتيجة غير متوقعة، فبنهاية الحرب العالية الثانية أصبحت الولايات المتحدة فى القمة؛ إذ كانت الدولة الوحيدة فى العالم كله التى تمتعت باقتصاد

مزدهر، وبمصادر طبيعية ذات طاقة إنتاجية هائلة، وبفائض فى رؤوس الأموال. لقد احتلت القوات الأمريكية اليابان التى كانت القوة الاقتصادية المهمة الوحيدة فى المحيط الهادى كما زادت هيمنة النفوذ الأمريكى فى فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية (المركز الاقتصادى لأوروبا)، وهكذا أصبح المحيط الهادى والبحر المتوسط بحيرات أمريكية، والأهم من كل هذا وذاك... احتكار الولايات المتحدة للقنبلة الذرية.

بالرغم من الوضع المتميز الذى تمتعت به أمريكا.. إلا أن القيادات الأمريكية انتابها الخوف فى صيف عام ١٩٤٥ وذلك لثلاثة أسباب، أولها: سياسى وهو احتمال ظهور هتلر آخر، وهو الدور الذى بدأ ستالين فعلاً فى تقمصه، والسبب الثانى تكنولوچى: وهو استحالة الاحتفاظ بسر القنبلة الذرية إلى الأبد؛ خاصةً وأن تطوير المانيا لأسلحة الصواريخ كان يشير إلى أن المدن الأمريكية ستكون هدفاً لها فى الحرب القادمة. أما السبب الثالث فكان اقتصادياً اذ إن إحلال السلام كان معناه العودة الى الكساد الاقتصادى.

إن من سبل تجنب الكساد الاقتصادى هو زيادة التجارة الخارجية، إلا أنه إذا لجأت الدول الأخرى الى تأميم صناعاتها الأساسية أو إغلاق أسواقها.. فلن تتمكن أمريكا من المنافسة فى الخارج.

اعتقد الشعب الأمريكى أن الأمل فى مواجهة هذا الخطر يكمن فى تطوير العالم بعد انتهاء الحرب بحيث تصبح المؤسسات الحرة والباب المفتوح فى التجارة القاعدة السائدة فى كل بلدان العالم، بدلاً من كونها الاستثناء. وافترض «ترومان» وبعض رجال الإدارة الأمريكية أنه من البديهى أن تعتبر المؤسسة الخاصة الحرة أساس المجتمع الديموقراطى الانفتاحى الحر.

وبالإضافة إلى ذلك، كانوا تواقين الى إنقاذ الديمقراطية فى الداخل، عن طريق الترويج لها فى الخارج. وحاز ذلك البرنامج نجاحاً كبيراً فى غرب أوروبا واليابان. وفى نفس الوقت ساعد استمرار اقتصاد الحرب داخل أمريكا (وهو تطور لم يكن متوقعاً على الإطلاق) على إبعاد شبح العودة إلى الكساد الاقتصادى.

وفى الواقع يرجع الازدهار الاقتصادى فى السنوات التالية للحرب ـ جزئياً ـ الى التسابق على التسلح.

يرجع سباق التسلح إلى شكوك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى نوايا كـل منهما نحو الآخر، وهى شكوك لم تأت من فراغ، ذلك أن التنافس الاقتصادى والاختلافات الايدلوچية ساعدا على دفع هذا السباق، والأهم من ذلك ساهم التقدم العلمى والتكنولوچى فى فترة ما بعد الحرب فى دفع هذا السباق، وأصبحت الأسلحة النووية والقاذفات المـعدة لإطلاق تلك الأسلحة محور الحرب الباردة. إن الخوف من توصل الخصم إلى أى تقدم فى نظام هذا السلاح أو ذاك دفع كـل دولة الى بذل جهود خارقة فى سباق التسلح.

ولقد أدى هذا الوضع فى الولايات المتحدة الى نمو القوات المسلحة ومورديها، أو بعبارة أخرى أعطى التجمع العسكرى ـ الاقتصادى القيادات العسكرية ورجال الصناعة مصادر جديدة للقوة. وترتب على ذلك اتجاه الأمريكيين إلى إيجاد حلول عسكرية للمشاكل السياسية فلقد تكررت المواقف التى قبل فيها الرئيس استخدام القوة العسكرية، نظراً لسهولة توافرها. وبدى واضحاً أنه لايوجد شعب أو أمة يمكنها أن تقف فى مواجهة القوة العسكرية الأمريكية. واستمر ذلك الوضع حتى نهاية الستينيات عندما تعلم الأمريكيون الدرس القاسى: «إن القدرة على التدمير ليست هى القدرة على السيطرة».

فى عصر الحرب الباردة، اهتمت الولايات المتحدة (مثلها فى ذلك مثل روما القديمة) بكل مشاكل العالم. وبالرغم من أن خضوع ولو دولة واحدة للشيوعية لم يكن يمثل تهديداً للأمن الأمريكى، إلا أنه كان يتضمن معانى خفية تسببت فى إزعاج رجال الادارة فى واشنطن، الذين أصبحوا مهتمين بوقوع الأحداث ومضمونها الحقيقى. وكثر الحديث عن لعبة «الدومينو»؛ فعلى سبيل المثال كان نظام الحكم فى جمهورية الدومينكان مجال اهتمام شركة أو شركتين أمريكيتين فقط، ولم يكن

ما يحدث فى تلك الجزيرة الصغيرة ليمثل بأى شكل من الأشكال ـ تهديداً عسكريا للولايات المتحدة أو لأمنها الاقتصادى، إلا أن وزارة الخارجية والبيت الأبيض، والمخابرات المركزية (C. I. A.) كانوا مُتيقنين أن فوز الشيوعيين فى جمهورية الدومنيكان يعنى سرعة فوزهم فى مكان آخر. وفى أوائل الستينيات.. دافع بعض رجال الإدارة الأمريكية ذوى الأهمية عن ضرورة حرب جنوب فيتنام للدفاع عن الولايات المتحدة مع أن الاتجاه السائد فى ذلك الوقت كان [إننا يجب أن نثبت أن حروب التحرير القومية لا تجدى] وهو اتجاه غريب لأبناء الثورة الأمريكية.

إن مبدأ كون ما يحدُث فى أى مكان فى العالم يمس الولايات المتحدة لهو اتجاه مختلف اختلافاً جذرياً عن وجهة النظر الأمريكية فى عام ١٩٣٩. وتكمن أحد أسباب هذا الاختلاف فى النمو الهائل فى القوات المسلحة الأمريكية عبر البحار، ففى نهاية الحرب تحركت القوات المسلحة الأمريكية لملء الفراغ الذى نتج عن هذه الحرب، وبمجرد تمركز القـوات الأمريكيـة فى أرض أجنبية.. أُضيفت تلك الأرض إلى قائمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة.

إن ارتقاء أمريكا الى العالمية لم يكن عفوياً على الإطلاق، كما لم يكن مجرد رد فعل للتحدى الشيوعى، أو تلبية لاحتياجات اقتصادية. وهناك تعبير طالما تكرر ترديده خلال الحرب العالمية الثانية، ألا وهو «لقد بلغت أمريكا سن الرشد» لقد تملك الأمريكيين شعور بالقوة والعظمة؛ فلقد أنقذوا العالم من هتلر، والآن سوف ينقذون العالم من (ستالين)، وفى إطار هذه العملية سوف تنتشر السلطة والسيطرة الأمريكية.

خلال الحرب العالمية الثانية.. عبر «هنرى لوك» ـ من مجلة «لايف» ـ أحسن تعبير عن رأى معظم القادة السياسيين ورجال الأعمال الأمريكيين وعامة الشعب، عندما قال «إن القرن العشرين سيكون القرن الأمريكى» فلقد أخذ الساسة يبحثون عن مناطق يمكن نشر النفوذ الأمريكى، بها بينما راح رجال الأعمال يبحثون عن أسواق مربحة وعن مصادر جديدة للمواد الخام الرخيصة. أما العسكريون فقد تطلعوا لبناء

قواعد عبر البحار. ووجد الجميع ضالته المنشودة عندما قامت أمريكا بتدشين برنامج للانتشار دون قيود أو حدود.

وشن الأمريكيون حملة عنيفة تنادى بالحرية التى لن تكتمل إلا عندما تسود العالم كـله. لقد شكك بعض المحافظين مثل السيناتور «روبرت تافت» فى امكانية تحقيق هذا الهدف، بينما ذهب «هنرى والاس» ـ أحد المنتمين إلى العهد الجديد* ـ إلى أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بإجراء إصلاحات داخلية. غير أن الغالبية العظمى من السياسيين وجميع رجال الأعمال والجنود تقريباً قاموا بالتوقيع على المشاركة فى شن الحملة.

وبينما نشط رجال الأعمال والجنود والساسة الأمريكيون فى جنوب ووسط أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا لم يتوقف زعماء واشنطن ليتساءلوا حول حدود هذا النفوذ. إن المسئولين الأمريكيين ورجال الأعمال والبنتاجون تقبلوا التوسعات العفوية وزيادة عدد المناطق الداخلة فى دائرة المصالح الحيوية الأمريكية، على أنه أمر طبيعى وعادى للغاية؛ ولم يشعر أحد المسئولين أن أمريكا أفرطت فى توسعها، كما لم يستطع أى أحد أن يقترح سياسة بديلة لسياسة العداء المستحكم تجاه الشيوعية.

غير أنه فى النهاية فرض الواقع العسكرى وضع حدود للانتشار الأمريكى فلم يحدث، بعد سنة ١٩٤٥، أن تمكنت الولايات المتحدة من تحطيم روسيا أو حلفائها دون تعريض أمريكا ذاتها لمخاطر غير مقبولة بالمرة، كما لم يحدث أن كانت الولايات المتحدة قادرة على تأسيس إمبراطورية استعمارية؛ لذلك لجأت الحملة العنيفة ضد الشيوعية الى سياسة الاحتواء بدلاً من الهجوم. ولكن تلك السياسة، بما تعنيه ضمناً من تقبل انقسام العالم بصفة دائمة، أدت إلى انتشار الإحساس بالإحباط.

* العهد الجديد: برنامج تشريعى وإدارى وضعه الرئيس فرانكلين روزفلت؛ بهدف الإنعاش الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى خلال العقد الرابع من هذا القرن.

ثم أدت القيود التى فرضها الشعب الأمريكى على نفسه فى إطار استخدام القوة فى كوريا وفيتنام وغيرها إلى تعميق تلك الإحباطات. ومع ذلك، فإنه نادراً ما طرأ أى تفكير جدى فى إيجاد بديل لسياسة احتواء الشيوعية، إلى أن انهارت هذه السياسة تماماً فى فيتنام وكمبوديا.

ترتب على إخفاق سياسة الاحتواء فى الهند الصينية تحول أساسى آخر فى الدور العالمى للولايات المتحدة، ولم يتضمن هذا التحول عودة لسياسة العزلة على نمط ١٩٣٩ ، حيث كان من المستحيل أن تدور عقارب الساعة للخلف، وإنما ساد إدراك عام بأنه لم يتبق أمام الولايات المتحدة الكثير الذى يمكن تحقيقه بقوة السلاح. ويرجع ذلك إلى قيدين متلازمين، أولهما: الخوف من استفزاز روسيا بحيث تلجأ الى استخدام الأسلحة النووية، وثانيهما: نفور أمريكا من استخدام الحد الأقصى لقوتها العسكرية.

لقد دلل ريجان على إدراكه لتلك القيود فى بولندا وأفغانستان وحتى فى أمريكا الوسطى، وأخيراً فى الانسحاب من لبنان. وبعد فيتنام طرأ تغيير آخر فى محور اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد ١٩٧٣ ، عندما أدت مقاطعة البترول العربى الى إدراك الأمريكيين المفاجئ لأهمية الشرق الأوسط بالنسبة اليهم.

إن رحلة نيكسون إلى الصين عام ١٩٧٢ وبزوغ أفريقيا السوداء واكتشاف مواد خام غزيرة فى كل من أفريقيا وجنوب أمريكا كانت عوامل ساعدت على تحول اهتمام أمريكا من شمال العالم الى جنوبه. ولقد أبرز هذا التحول تغيراً فى الاقتصاد الأمريكى، من اقتصاد يتسم بالاكتفاء الذاتى إلى الاعتماد المتزايد على الآخرين للحصول على المواد الرئيسية. وبالتالى فإنه بنهاية الثمانينيات كانت الولايات المتحدة أغنى وأقوى، وأكثر عرضة للخطر، من أى فترة سابقة فى تاريخها.

«لقد عدت وشاهدت تحت الشمس أن السباق لا يفوز به خفيف الحركة، وأن المعركة لا ينتصر فيها القوى، وأن القوت لا يكون من نصيب الحكيم وأن الثروات لاتكون من نصيب الأذكياء، ولكن ما يتاح لهم جميعاً هو الوقت والفرصة»

[إسلسياستس]

«نحن على استعداد لمساعدة الناس الذين يؤمنون بالأسلوب الذى نمارسه فى حياتنا؛ ولكن ليستمروا فى الحياة بالأسلوب الذى يريدونه»

[دين أتشيسون]



الطريق الملتوى الى الحرب

"إننى أكره الحرب"

(فرانكلين ديلانو روزفلت)

ساد الولايات المتحدة شعور بالأمن فى عام ١٩٣٨ ؛ حيث لم تكن أى من القوى السياسية الشمولية الكبرى فى هذا القرن ـ سواء الفاشية أو الشيوعية ـ مصدر تهديد لأمريكا. فطالما استمرت بريطانيا وفرنسا فى التصدى لهتلر والنازيين، لم يكن هناك ما يدعو لخوف أمريكا عسكريّـاً من ألمانيا، فضلاً عن ذلك فإنه فى هذه الفترة انتصر المعادون للشيوعية فى إسبانيا،كما استمرت حكومات وسط وشرق أوروبا المعادية للاتحاد السوفيتى فى جهودها لاحتواء الشيوعية.

وفى الجانب الآخر من العالـم استمـرت الولايات المتحدة بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا وهولندا فى السيطرة على منطقة المحيط الهادى؛ فسيطرت الولايات المتحدة على جزر الهاواى والفلبين، بينما سيطر الهولنديون على منطقة جزر الهند الشرقية الهولندية، التى تعرف اليوم بأندونيسيا، وسيطر الفرنسيون على الهند الصينية (التى صارت اليوم (لاوس) وكمبيوديـا الديمقراطيـة وڤيتنـام أما البريطانيـون فسيطروا على الهند وبورما وهونج كـونج وماليزيا؛ وبذا هيمن نفوذ القوى الغربية على آسيا.

أما اليابان التى كان يحكمها الجيش فقد سادتها نزعة عدوانية تهدف إلى وضع نهاية لحكم الرجل الأبيض فى آسيا... وبالتالى كانت مصدرخطر على الوضع الراهن. غير أن اليابان فى هذه الفترة كانت تعانى من نقص الموارد الطبيعية الضرورية (خاصة البترول)، ومن الأعباء المترتبة على حربها فى الصين.

بالرغم من وجود روسيا فى تلك الأرض الشاسعة التى تصل أوروبا بآسيا، إلا أنها كانت ضعيفة ـ إلى حد ما ـ وليست لديها سياسة توسعية. وفى الشرق الأوسط وأفريقيا سيطر الاستعمار الأوروبى، بينما سيطر الاستعمار الاقتصادى الأمريكى على أمريكا اللاتينية لضمان الحصول على المواد الخام الرخيصة اللازمة للصناعات الأمريكية وتوفير أسواق مضمونة لها. وإن خفف من هذه السياسة فى هذه الفترة سياسة حسن الجوار، التى اتبعها فرانكلين روزفلت.

ولم تشعر الولايات المتحدة فى ١٩٣٨ بحاجة ماسة إلى إجراء تغييرات كبرى فى العالم، وبالتالى تمسك الكونجرس بسياسة العزلة التى كانت تعكس المزاج القومى آنذاك؛ فقد أثبتت لجنة «ناى» Nye، التى أجرت تحقيقاً فى مجلس الشيوخ أن «وول ستريت» ـ أو حى المال فى أمريكا ـ دفع الولايات المتحدة الى المشاركة فى الحرب العالمية الأولى ليحمي القروض التى منحتها البنوك للحلفاء، كما أنها دللت على أن الشركات حققت أرباحاً باهظة إبان الحرب فى نفس الوقت الذى تهربت فيه من الضرائب. ولذلك فإن التفسير الذى يقول: «إن خوض الحرب العالمية الأولى كان لمصلحة كبار رجال الأعمال» سرعان ما حاز قبول الجيل الذى عانى من سنوات الكساد الاقتصادى، والذى ألقى اللوم على نفس رجال الأعمال لمسئوليتهم عن الاضطرابات الاقتصادية التى كانت سائدة آنذاك.

ولقد كان اتجاه الرئيس الأمريكى نفسه مشجعا لسياسة العزلة، فعلى عكس «ونستون تشرشل» أو «هتلر» أو القادة اليابانيين. وعلى عكس ابن عمه «تيودور روزفلت»، لم يجد فرانكلين روزفلت ما يدعو إلى تمجيد الحروب أو أى شعور

عاطفى (رومانسى) نحوها،كما أنه لم يشعر أن الحرب تسهم فى دعم الروابط القومية.

وإذا لم يكن فرانكلين روزفلت رجلاً مهادنا فهو ـ بالتأكيد ـ لم يكن رجلاً ذا نزعة عسكرية. وكم تكررت المناسبات التى أعلن فيها بعاطفة جياشة: «إننى أكره الحرب».

لذا اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية فى عام ١٩٣٨ إلى مساندة الوضع الراهن من خلال إصدار تصريحات غامضة فقط. ورغم إن روزفلت ووزير الخارجية «كورديل هال» وغالبية الشعب الأمريكى رفضوا فكرة سيطرة ألمانيا على أوروبا، أو سيطرة اليابان على آسيا.. إلا أنهم كانوا أيضا عازفين عن بذل أى مجهود يذكر، لوضع حد لتلك السيطرة، كما لم يكن لديهم أدنى استعداد لتطوير القوات المسلحة، على نحو يمكن الولايات المتحدة من التهديد بمعاقبة العدوان.

وفى منتصف مارس ١٩٣٩ اجتاحت جيوش هتلر تشيكوسلوفاكيا، إلا أن روزفلت لم يؤيد قرار مجلس الشيوخ الخاص بإلغاء حظر الأسلحة (الذى كان يتم العمل به فى حالة الحرب طبقاً لقرارات الحياد التى اتخذت فى منتصف الثلاثينيات)، وسمح للصناعات الأمريكية ببيع معدات الحرب لفرنسا وبريطانيا على أساس الدفع أولاً، وشحن البضائع بعد ذلك.

وبالرغم من أن روزفلت وغالبية الشعب الأمريكى أعلنوا تعاطفهم مع الدول الديمقراطية فى أوروبا.. إلا أن سلوك الولايات المتحدة أوضح لهتلر أنه فى المستقبل القريب لا يوجد مبرر للخوف من الولايات المتحدة.

وفى ٢٣ أغسطس ١٩٣٩.. أعلن هتلر التحالف «النازى ـ السوفيتى»، الذى أدى إلى تقسيم بولندا بين روسيا وألمانيا، وبذلك تخلصت ألمانيا من كابوس خوض الحرب فى جبهتين فى آن واحد. وفى أول سبتمبر ١٩٣٩ اجتاح النازيون بولندا وبعدها بيومين أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا، وهكذا بدأت الحرب العالمية الثانية.

كان لاندلاع الحرب أصداء واسعة الانتشار على الصعيد المحلى فى الولايات المتحدة؛ إذ انقسم الشعب الأمريكى على نفسه بشده إزاء رد الفعل الذى يجب تبنيه، وما يجب اتخاذه تجاه الحرب؛ فأنصار سياسة العزلة قاوموا اتخاذ أية خطوة قد يترتب عليها مساعدة الدول الديمقراطية فى أوروبا؛ تخوفاً من أن يؤدى ذلك إلى التزام الولايات المتحدة بمساندة الحلفاء حتى النصر، وبالتالى تجد نفسها قد انزلقت إلى الحرب رغما عنها، كما حدث فى ١٩١٧ . وعلى الجانب الآخر نادى مؤيدو سياسة التدخل بالتخلى عن سياسة الحياد، وتقديم المساعدة العسكرية لبريطانيا وفرنسا. أما فرانكلين روزفلت فقد اتخذ موقفا وسطا. وفى خطاب ألقاه أمام جلسة خاصة للكونجرس أعلن روزفلت أربع مرات بأن سياسته تهدف إلى إبقاء الولايات المتحدة بعيدة عن الحرب، ثم طلب إلغاء الحظر على الأسلحة والموافقة على نظام «الدفع ـ والنقل»، وهو ما وافق عليه الكونجرس فى نوفمبر ١٩٣٩ .

كان نظام «الدفع ـ والنقل» يرمز لكثير من الأحداث التالية؛ فقد أدى إلى وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الدول الديمقراطية، كما أكد اهتمامها وصداقتها لدول أوروبا الغربية، ودلل على أن أمريكا ستقاوم أى محاولة لقلب ميزان القوى فى أوروبا، إلا أنه أوضح فى نفس الوقت أن الولايات المتحدة غير مستعدة لدفع ثمن باهظ لإيقاف هتلر، فبمقتضى هذا النظام (الدفع ـ والنقل) التزمت الولايات المتحدة ببيع أسلحة للدول الديمقراطية على شرط أن تتولى هذه الدول نقلها.

وفيما بعد، عندما لاحت مدى ضراوة الخطر الألمانى ذهب روزفلت إلى أبعد من ذلك، ولكنه لم يكن أبداً ـ حتى بعد الهجوم اليابانى على بيرل هاربر ـ مستعداً لأن يقتطع أكثر من ذلك من الاقتصاد المدنى، أو أن تدفع أمريكا ثمنا فادحاً فى الأرواح أو المعدات لهزيمة هتلر. إن الفكرة السائدة فى ذلك الوقت فى الولايات المتحدة كانت تحقيق النصر بأقل تكلفة ممكنة.

ومن سخرية القدر أن الولايات المتحدة التى تحملت أقل خسارة فى الأرواح والمعدات، بالمقارنة مع خسائر الدول الحليفة، قد فازت بنصيب الأسد من غنائم

النصر فى الحرب؛ حيث أصبحت فى نهاية الحرب أقوى دولة فى العالم، وذلك بفضل سياسة التعبئة المحدودة التى استنها روزفلت، وتمسك بها طوال سنوات الحرب.

وهناك أيضا ثمة نتيجة أخرى تدعو للسخرية، وهى أن ملايين الأمريكيين آمنوا بأن الاتحاد السوفيتى خدع دولتهم فى المؤتمرات التى عقدت خلال الحرب، وأن التضحيات الجسيمة التى تحملتها الولايات المتحدة ذهبت هباء، وأن روسيا هى الفائزة الوحيدة فى حقيقة الأمر، رغم أنها فقدت ٢٠ مليون جندى وما يقرب من نصف طاقتها الإنتاجية. أما النقطة الجديرة بالذكر.. فهى أن الولايات المتحدة قد حلت محل بريطانيا، ولعبت الدور الذى كانت بريطانيا تقوم به فى القرن ١٩؛ حيث تجنبت خوض معارك ضارية فى القارة، وعمدت إلى مكافأة الآخرين لكى يخوضوا المعارك بدلا منها، وبالتالى أصبحت الولايات المتحدة الأمة الوحيدة التى تمكنها قوتها، من أن تتربع فى المركز المسيطر المهيمن فى العالم ولا يهم هنا إذا كان ذلك قد جاء نتيجة تطبيق عبقرى لسياسة الحرص على المصلحة القومية، أم أنه كان مجرد حظ جغرافى، أم مزيجا من الاثنين.

إن الولايات المتحدة قدمت فقط ما كان ضرورياً ولا مفر منه، رغم أنها ـ خلال المراحل الأولى للحرب ـ عرضت نفسها لمخاطر جسيمة غير عادية، عندما رفضت تقديم المزيد.

ولم يدرك مدى فداحة تلك المخاطر إلا روزفلت وقلة غيره من العالم بأسره؛ ففى ١١ أكتوبر ١٩٣٩، قام الفيزيائى الشهير البرت أينشتين (لاجئ يهودى هارب من النازيين) بتحذير روزفلت من تركيز الألمان على حل مشكلة تسخير الطاقة الذرية لصنع قنبلة. وكان حصول هتلر على قنبلة ذرية سوف يمكنه من هزيمة أوروبا بأسرها، وبالتالى كان لرسالة أينشتين أثرها على روزفلت، فتشاور سراً مع كبار زعماء الكونجرس، وقرروا البدء فى مشروع «مانهاتن»، الذى كان يهدف الى إنتاج قنبلة ذرية، يمكن إلقاؤها من الطائرات مع التوصية بضرورة الانتهاء من إنتاجها، قبل انتهاء هتلر من خططه لانتاج هذه القنبلة.

كان مشروع مانهاتن بداية التزاوج بين العلم والحكومة فى الولايات المتحدة، الذى يعد من أهم معالم التراث الذى خلفته الحرب العالمية الثانية، كما كان بداية استخدام السرية المطلقة فى أنشطة الحكومة بدافع المحافظة على الأمن القومى؛ إذ لم يكن أغلبية أعضاء الكونجرس على دراية بالغرض الذى استخدمت فيه الاعتمادات التى وافقوا على تخصيصها لمشروع مانهاتن.

وبالرغم من الدور الحاسم الذى قام به روزفلت فى مجال القنبلة الذرية،كان جدا لاشتراك أمريكا فى صد هتلر محدداً بوضوح وعناية، فبعد اكتساح الجيوش الألمانية لبولندا فى خريف ١٩٣٩ بدأت فترة من الجمود على الجبهة الغربية، فأطلق عليها الشعب الأمريكى «حرب زائفة»، ولم ير أى داع لحشد موارده من أجل بناء القوات المسلحة؛ ولذلك أمر روزفلت بزيادة عدد الجيش النظامى من ٢١٠,٠٠٠ إلى ٢١٧,٠٠٠ جندى فقط، وطالب بميزانية للجيش قدرها ٨٥٣ مليون دولار، قام الكونجرس بتخفيض ١٠ ٪ منها تقريبا. إن هذه الأرقام المحدودة كانت بمثابة إعلان للعالم أن الولايات المتحدة، ليست لديها النية للاشتراك فى الحرب الدائرة فى أوروبا فى المستقبل القريب.

وكان رد فعل الولايات المتحدة إزاء هجوم ألمانيا فى ربيع ١٩٤٠ صارماً من الناحية الشفوية، أما من الناحية العملية فقد كان الرد محدوداً؛ إذ طالب الرئيس باعتمادات إضافية لزيادة عدد القوات الى ٢٥٥,٠٠٠، ثم وافق الكونجرس على زيادة القوات إلى ٣٧٥,٠٠٠ جندى استجابة للمناشدات اليائسة لـ«جورج مارشال»، رئيس أركان الجيش الأمريكى. وفى نفس الوقت استمر تقدم النازيين. وفى ١٥ مايو طالب رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» بإلحاح بضرورة إمداده بأربعين أو خمسين مدمرة أمريكية، لحماية خط الإمدادات البريطانى فى المحيط الاطلنطى. ورغم أن «تشرشل» أصر على أنها مسألة «حياة أو موت» إلا أن «روزفلت» تردد فى إجابته إلى طلبه. وفى ٥ يونية بعد أن أصبح سقوط فرنسا وشيكاً، وكادت بريطانيا أن تواجه هتلر بمفردها، أخبر روزفلت أحد أعضاء مجلس الوزراء أن

نقل المدمرات إلى إنجلترا، يتطلب صدور قرار من الكونجرس، وألمح إلى أنه غير مستعد للمطالبة بمثل هذا القرار.

وفى ١٠ يونيه ١٩٤٠ أفصح الرئيس عن نواياه، عندما أعلن أمام دفعة متخرجة من جامعة «فرچينيا» أن الولايات المتحدة سوف تتبع طريقين واضحين فى نفس الوقت، أولهما: إمداد فرنسا وبريطانيا بالموارد المادية، وثانيهما: الإسراع بتطوير تلك الموارد لدعم القوات المسلحة الأمريكية. ولقد نال خطابه ترحيب مؤيدى سياسة التدخل فى الولايات المتحدة باعتباره يمهد لطريق جديد. ولكن سرعان ما اكتشف الفرنسيون حدود ذلك الاتجاه؛ فلقد ناشد رئيس الوزراء الفرنسى «بول رينو» فى ١٤ يونيه روزفلت إرسال قوات أمريكية إلى أوروبا لمساعدة فرنسا فى شدتها، إلا أن طلبه قوبل بالرفض. وحتى لو توفرت لروزفلت الرغبة فى تلبية المطالب الفرنسية.. فإنه لم تكن لديه القوات التى يمكن إرسالها عبر البحار. وبعد أسبوع وقع الفرنسيون اتفاقية هدنة مع ألمانيا.

كان سقوط فرنسا صدمة قوية، حيث لم يكن ذلك متوقعاً فى أى طرف، بل إن الألمان انفسهم لم يتوقعوا ذلك. وغنى عن القول إن خبراء الجيش الأمريكى أنفسهم لم يتوقعوا ذلك أيضاً. وأصبحت الولايات المتحدة فى مواجهة موقف جديد تماماً؛ إذ لم يعد فى إمكان الشعب الأمريكى أن يتصور نجاح البريطانيين والفرنسيين فى صد الألمان بمفردهم، فقد يتمكن البريطانيون من النجاة بمفردهم، وأن كان ذلك الاحتمال أصبح موضع شك ـ لكن لم يكن بمقدورهم وحدهم رد التوسع النازى. وبالتالى، أصبحت القارة الأوروبية ـ آنذاك ـ تحت سيطرة أكثر دول القارة انضباطاً، وهى الدولة التى تمتعت بأعلى مستوى تعليمى وأعلى طاقة إنتاجية. لقد اختفى ميزان القوى. ورغم أن الخطر الذى كان يمثله هتلر لم يكن يهدد العالم الجديد فى حينه، إلا أن احتمال تمكنه من هزيمة إنجلترا، والسيطرة على الأسطول البريطانى، ثم اكتساح روسيا، ـ وهو احتمال ممكن حدوثه آنذاك ـ كان سيسمح له بالتحكم فى أعظم قوة عسكرية عرفها العالم.

وبالرغم من أنه كان من الصعوبة بمكان التنبؤ بمسار الأحداث، إلا أنه أصبح واضحاً أنه على الولايات المتحدة أن تتحرك بدلاً من اكتفائها بموقف المراقب والمتفرج؛ فلقد كان من الممكن وضع حد لتحرك هتلر، وإعادة التوازن إلى أوروبا، إذا حصلت بريطانيا على مساعدة من أطراف أخرى.

لاشك أن سياسة العزلة كانت تعوق اتخاذ الرئيس للقرارات، كما كان روزفلت يعانى صراعاً داخلياً يعكس ارتباك عامة الشعب الذى ظل يساوره الشعور بخطأ دخول الحرب العالمية الأولى. ولذلك أعلن روزفلت فى خطاب شهير، ألقاه فى بوسطن فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٠، وعده للشعب الأمريكى «أود أن أؤكد لكم أيها الآباء والأمهات ما قلته قبلاً، وأقوله مرة تلو الأخرى لن أرسل بأبنائكم إلى أية حروب أجنبية».

كذلك لم يتم توفير قدر كبير من المعدات الأمريكية؛ إذ لم تتغير وسيلة حصول البريطانيين على المعدات عن طريق «الدفع - والنقل»، بل استمروا يعانون من نقص المدمرات الضرورية لحماية القوافل التى تنقل تلك البضائع بعد شرائها. وفى ٢١ يونيه ١٩٤٠، تقدم تشرشل بالتماس آخر للحصول على مدمرات، وقد صاغه ببلاغة شديدة: «سيدى الرئيس.. بعظيم الاحترام يجب على أن أخبرك أنه فى إطار التاريخ الطويل للعالم.. فإن هذا شئ يجب عمله الآن». وبدأ البريطانيون يفقدون أعداداً مذهلة من البواخر التجارية، ووصلت معركة بريطانيا إلى أوجها عندما بدأ رئيس الأركان الألمانى يعد خططه لغزو الجزر البريطانية. وعندئذ سمح الرئيس لمجموعات خاصة بإعداد تفاصيل صفقة «مدمرة - مقابل - قاعدة»، مكنّت البريطانيين من الحصول - فى ٢ سبتمبر - على خمسين مدمرة، مقابل موافقتهم على قيام الولايات المتحدة بتأجير قواعد دون مقابل بالممتلكات البريطانية من برمودا حتى غينيا البريطانية.

فى ذلك الوقت زاد التوتر بين وزارة الحربية والبيت الأبيض، إذ كان الجنرال «مارشال» يرى أن الطريقة الوحيدة لهزيمة هتلر هى مجابهة الجيش الألمانى وهزيمته

فى سهول شمال غرب أوروبا وكان نجاح تلك الخطة يتطلب جيشاً ضخماً، لم يكن من الممكن توفيره إلا بالتجنيد الإجبارى ولكن فحوى الحملة الانتخابية لروزفلت للفترة الثالثة لم تمكنه من طلب تأييد الشعب لمشروع قرار التجنيد الإجبارى.

وفى هذا الإطار أثبت الكونجرس أنه أكثر استعداداً للتصرف من الرئيس الأمريكى؛ حيث تمكنت مجموعات خاصة بقيادة الجمهوريين «هنرى ستيمسون» و «إليهو رووت» من إقناع أعضاء الكونجرس من أنصار سياسة التدخل بتقديم مشروع قرار الخدمة العسكرية الإلزامية إلى مجلسىّ الكونجرس. وبالرغم من أن روزفلت ظل على موقفه المتحفظ إلا أنه أذن للجنرال «مارشال» بتأييد المشروع، كما عين «ستيمسون» ـ وهو من أنصار سياسة التدخل ـ وزيراً للحربية. وفى أواخر أغسطس ١٩٤٠ قام الكونجرس بتفويض الرئيس لاستدعاء الحرس الوطنى وغيره من القوات الاحتياطية للخدمة العسكرية فى الميدان لمدة عام. وفى ١٦ سبتمبر نص على التجنيد الإجبارى لمدة عام واحد، وقدحدّد هذان الإجراءان استخدام القوات الأمريكية فى العالم الغربى فحسب.

فى نوفمبر ١٩٤٠، فاز روزفلت فى الانتخابات، فاعتقد تشرشل وآخرون غيره أن الرئيس الذى أعيد انتخابه، سيكون ميالاً إلى اتخاذ موقف أكثر فعالية فى محاربة هتلر؛ لذا أرسل رئيس الوزراء البريطانى إلى روزفلت، وصفاً مطولاً وكتيبا لوضع بريطانيا مؤكدا أن أموال بلده أخذت فى النفاذ، وأشار إلى أن سياسة «الدفع ـ والنقل» لم تعد تفى بالغرض؛ لأن «الوقت قد أزف، ولن يكون فى مقدور بلادنا الدفع نقداً للسفن والمعدات الأخرى.»

فتعاطف معه روزفلت؛ واستدعى رجال الصحافة فى ٧ ديسمبر ١٩٤٠ حيث عرض عليهم وصفاً لوضع بريطانيا العصيب قائلاً إنه مؤمن بأن «خير وسيلة للدفاع عن الولايات المتحدة هى توفير أفضل الوسائل للدفاع عن بريطانيا العظمى.» ولكى يتجنب روزفلت الأخطاء التى وقع فيها «ودرو ويلسون» والجدل الطويل الذى ثار

حول ديون الحرب العالمية الأولى، أعلن أن هدفه إمداد إنجلترا بالمعدات التى تحتاجها، إما على سبيل الإعارة أو الإيجار، وقارن خطته تلك بفكرة إعارة خرطوم الحديقة إلى جار اشتعلت النار فى منزله.

بعد عدة أيام خاطب روزفلت أمته فى الإذاعة، مبرراً أهمية سياسة «الإعارة والإيجار» للأمن القومى «بأن سقوط انجلترا يعنى أننا سنضطر جميعاً فى أمريكا الى الحياة على مرمى من فوهة البندقية»؛ كما قال إن أفضل طريق لإقصاء الولايات المتحدة عن الحرب هو «أن نبذل كل ما فى وسعنا الآن لمساندة الأمم التى تدافع عن نفسها ضد هجمات جيوش المحور» ثم أعلن مرة أخرى أنه ليست لديه النية لإرسال الشباب الأمريكى إلى أوروبا؛ لأن هدفه الوحيد هو «إبعاد شبح الحرب عن بلدنا وشعبنا»، الأمر الذى سيتحقق عن طريق جعل أمريكا «مؤسسة عظيمة لتصنيع الديمقراطية».

ثار أنصار سياسة العزلة، على أساس أن «الإعارة والإيجار» سياسة غير حيادية على الإطلاق؛ مما يضع الولايات المتحدة فى صف بريطانيا بشكل واضح. أما السيناتور تافت فقد رأى أن فكرة إعارة معدات عسكرية فكرة سخيفة؛ لأنها «مثل إعارة قطعة من اللبان التى تعزف عن استردادها بمجرد استعمالها.»

ومع ذلك تغلبت الإدارة على المعارضة فى أوائل مارس ١٩٤١، حين أقر الكونجرس مشروع قرار «الإعارة والإيجار»، مع تخصيص اعتماد قُدِّرَ مبدئياً بسبعة ملايين دولار؛ فعلق الوزير «ستيمسون» على ذلك قائلا: «إنه إعلان لحرب اقتصادية». وبينما كان مبدأ الإعارة والإيجار جريئاً فى مفهومه، كان تنفيذه أقل جرأة.

لقد استغل رجال الإدارة الأمريكية النظام الجديد لإدخال الشركات الأمريكية فى سوق الكومنولث البريطانى؛ ولإجبار البريطانيين على بيع ممتلكاتهم فى الأمريكيتين. ومن ناحية أخرى.. عارض الجيش إرسال الأسلحة التى تحتاجها الولايات المتحدة الى

بريطانيا؛ مما أدى إلى إرسال كميات ضئيلة من السلع الحربية لم تفى بالحاجة. وقد تكون سياسة الإعارة والإيجار أكثر التصرفات الخيرة فى تاريخ البشرية على حد تعبير «تشرشل» ، ولكنها لم تؤد الغرض منها.

كان الوضع يتطلب تدخل أمريكا بشكل مكثف؛ وعندما أدرك روزفلت ذلك، أعلن عن حياد منطقة الأطلنطى التى امتدت حتى أيسلندا تقريباً؛ ثم أصدر أوامره الى البحرية الأمريكية بأن يتولى خفر السواحل مسح تلك المنطقة لإبلاغ الإنجليز بمواقع الغواصات الألمانية. وفى أبريل ١٩٤١ انتقلت القوات الأمريكية إلى جزيرة «جرينلاند» . وبعد غزو هتلر لروسيا فى يوليه ١٩٤١ ، أمر روزفلت بأن يكون دور أمريكا أكثر إيجابية، فاحتلت القوات الأمريكية أيسلندا مما مكّن القوات البريطانية من التفرغ للشرق الأوسط، كما بدأت البحرية الأمريكية فى حراسة القوافل حتى تصل إلى أيسلندا.

وبحلول سبتمبر من نفس العام، كانت البحرية الأمريكية متورطة تماماً فى الحرب ضد ألمانيا فى المحيط الأطلنطى. وكانت تلك بداية سلسلة «حروب الرئاسة» التى دخلها رئيس السلطة التنفيذية. دون الرجوع الى الكونجرس لإعلان الحرب وفقاً لنص الدستور. ولم يتوقف الأمر عند عدم إعلان الحرب، بل إنها لم تكن حتى معروفة على الأقل بالنسبة للشعب الأمريكى. وعندما قامت غواصة ألمانية بإطلاق النار على المدمرة الأمريكية التى كانت تطاردها، شجب روزفلت هذا التصرف، وأمر البحرية بإطلاق النار فوراً على كل الغواصات الألمانية التى تواجهها. فى أكتوبر، نجح روزفلت فى إقناع الكونجرس بإزالة كل القيود المفروضة تقريباً على التجارة الأمريكية، بما يمكن السفن التجارية الأمريكية من نقل البضائع إلى الموانئ البريطانية، ثم قدّم خدمات «الإعارة والإيجار» إلى روسيا أيضاً.

بحلول نوفمبر ١٩٤١ أصبحت لهجة روزفلت ـ سواء سراً أو علانية ـ تدل على اشتراكه المفرط فى الحرب؛ إذ أدى وصول ألمانيا إلى أبواب موسكو الى استحالة الاستخفاف بالخطر. ويبدو أن روزفلت كان يتوقع ألاّ يَطول سماح هتلر بنقل

السلع الى بريطانيا على متن سفن أمريكية؛ وأنه قد يصدر تعليماته الى الغواصات الألمانية بإغراق البواخر الأمريكية، وعندئذ يتمكن روزفلت من التغلب على معارضة أنصار سياسة العزلة فى الكونجرس ويحصل على تصريح باعلان الحرب.

من المستحيل معرفة ما اذا كان الرئيس روزفلت محقاً فى ذلك التصرف أم لا. فمن الواضح أنه بحلول ديسمبر ١٩٤١ كانت السياسة الخارجية الأمريكية فى أوروبا قد فشلت فى المساهمة بطريقة فعالة فى الحد من تحرك هتلر، وأن الخطوات التى اتخذها الرئيس والكونجرس لحماية المصالح الأمريكية فى أوروبا كانت خطوات محدودة ومتعثرة، فقد بات تطور الأحداث متوقفاً على روسيا وبريطانيا: فإذا استطاعتا الصمود، فإن الولايات المتحدة ستمدها بالمعدات والرجال لتأدية المهمة. وفى هذه الأثناء.. كانت الولايات المتحدة تقوم بمجازفة جسيمة.

إن الحكومة الأمريكية كانت تجرفها رياح العاصفة، دون وجود قوة أو دفة، تساعد على استقرارها. ولم تستطع أعظم أمة ديمقراطية صناعية فى العالم أن تصد تيار الفاشية. لقد كان روزفلت فائق الحذر لدرجة أنه رفض أن يضغط على الكونجرس، سواء سراً أو علانية، عندما نفذت صلاحية قرار التجنيد الإجبارى فى سبتمبر ١٩٤١، والذى كان لابد من مد صلاحيته على الأقل لاستبقاء الجنود الذين أنهوا تدريبهم فى الجيش. إلا أن الجنرال «مارشال» ـ من وراء الكواليس ـ استطاع استصدار قرار التجنيد من الكونجرس. ومع ذلك ظل حجم الجيش الأمريكى صغيراً إلى حد كبير (١,٦ مليون) وهو حجم، لم يكن ليمكن الولايات المتحدة من القيام بدور فعال فى الصراع الدائر فى أوروبا.

من حسن طالع الولايات المتحدة أن بريطانيا وروسيا صمدتا أمام ألمانيا، مما مكن أمريكا فيما بعد من استخدام قواتها للمساعدة فى الانتصار فى الحرب. ومن حسن طالع روزفلت أن اليابان كذلك حلت مشكلته الخاصة بكيفية تدبير الاشتباك الفعلى فى الحرب.

كانت اليابان الدولة المعتدية فى المحيط الهادى، وهو الدور الذى قام به موسولينى فى البحر الأبيض المتوسط، وقام به هتلر فى أوروبا. فمنذ منتصف الثلاثينيات، اشتبكت اليابان فى حرب للغزو على الصين. ولقد أصرت الولايات المتحدة ـ منذ البداية ـ على ضرورة انسحاب اليابان واحترامها لسياسة الباب المفتوح فى الصين؛ ولكن اليابانيين تجاهلوا روزفلت لأنه لم يدعم مطالبه بممارسات فعلية.

دعى البرنامج اليابانى إلى أن تكون آسيا للآسيويين، على الرغم من أن البنية الجديدة كانت تسمح بتفوق بعض الآسيويين على البعض الآخر. وعرض اليابانيون أن يحلوا محل الحكام البيض فى الصين والهند الصينية وماليزيا وبورما والفلبين وأندونيسيا؛ فقد كانت سيطرة اليابان على تلك المناطق ضرورية لكى تصبح اليابان قوة عظمى، لأنها بالرغم من مواردها البشرية كانت تفتقر إلى المواد الخام الأساسية خاصة البترول الذى كان متوفراً فى جنوب شرق آسيا.

تقع المستعمرة الأمريكية فى الفلبين على الخط الذى اعتزمت اليابان التقدم عبره. وكان اليابانيون مقتنعين (سواء كانوا مصيبين فى ذلك أم مخطئين) أن الولايات المتحدة لن تسمح بتقدمهم داخل ماليزيا أو أندونيسيا دون مهاجمة خطوط اتصالاتهم. والأهم من ذلك اقتناعهم بأن الولايات المتحدة لن تسمح لهم ـ عن طيب خاطر ـ بأن يصبحوا قوة عظمى؛ وبالتالى ستعمل دائما على مقاومة تقدمهم جنوباً. وهكذا أدرك اليابانيون أنهم معرضون للهلاك، إذا استفزوا الولايات المتحدة لدخول الحرب مما يجعلها تختار القتال حتى النهاية؛ إلا أنهم شعروا أنهم هالكون أيضاً دون دخول الحرب. وفى هذا الصدد كتب أمير يابانى من عائلة الامبراطور فيما بعد «ان اليابان دخلت الحرب بإرادة مأساوية ونكران للذات نشأ من حالة يأس».

إن سقوط فرنسا فى ١٩٤٠ واستغراق بريطانيا فى محاربة ألمانيا، أفسح الطريق أمام اليابانيين لدخول جنوب شرق آسيا، كما أن عجز اليابان عن إحراز أى تقدم فى حربها مع الصين، دفعها الى البدء فى تنفيذ برنامجها للتوسع جنوباً لكى تتغلب على نقص البترول الذى شل حركتها. ولقد كان الاتحاد السوفيتى والولايات

المتحدة، الدولتين الوحيدتين اللتان يمكنهما التدخل فى سياسة اليابان؛ ولذا لجأت اليابان إلى الحل السياسى لتقليل ذلك الخطر؛ فوقعت مع الاتحاد السوفيتى ـ فى نهاية صيف ١٩٤٠ ـ معاهدة عدم اعتداء لمدة خمس سنوات، ورحب ستالين بتوقيع تلك الاتفاقية نظراً لتخوفه من هتلر.

ثم وقعت اليابان الميثاق الثلاثى مع ألمانيا وإيطاليا، وهو حلف دفاعى يلزم الأطراف بالمساندة المتبادلة فى حالة تعرض أى منهم للهجوم. وعندما قامت ألمانيا بغزو روسيا فى يونية ١٩٤١، فتحت آفاقا جديدة أمام اليابان مما أثار مناقشات داخلية حامية: فهل يجب على اليابان أن تنتهز فرصة الموقف العصيب الذى تواجهه روسيا مع ألمانيا فتهاجم السوفيت عن طريق سيبيريا؟

لقد اتجهت بعض القيادات العسكرية اليابانية لتأييد وجهة النظر هذه، بينما تبنى البعض الآخر رأياً مختلفاً تماماً؛ حيث اعتقدوا أنه نظراً لانهماك هتلر فى الشرق، فإن ألمانيا لم تعد مصدر خطر جسيم لبريطانيا؛ الأمر الذى عزّز القوة الأنجلو أمريكية فى المحيط الهادى، وبالتالى أصبح تشرشل فى موقف يسمح له بإرسال جزء من أسطوله الموجود فى الجزر البريطانية إلى المستعمرات البريطانية فى آسيا (وهذا ما حدث فعلاً فى ١٩٤١) لذلك يجب على اليابان أن تسعى إلى عقد اتفاق مع الولايات المتحدة، مع تقديم التنازلات الضرورية لدرء خطر الحرب. واتجه فريق ثالث إلى استمرار التمسك بغزو جنوب شرق آسيا، كما كان مخططاً من قبل.

لقد أصغى روزفلت لتلك المناقشات من خلال ماچيك* Magic (وهو الاسم الكودى الذى أطلق على الرسائل اليابانية التى تم حصرها وحل شفرتها) ووصفها

* بينما كان الأمريكيون يتصنتون على اليابانيين كان البريطانيون قد توصلوا إلى حل الشفرة الألمانية (التى أطلقوا عليها نظام الترا Ultra) كما توصل الألمان إلى حل الشفرة البريطانية. وبينما كان اليابانيون يحلون شفرة الرسائل الأمريكية، كان الروس يقرأون رسائل اليابانيين اللاسلكية. والمحصلة النهائية لكل ذلك، هى أن المعلومات التى حصل عليها الأمريكيون من (ماجيك) وحصل البريطانيون عليها من (الترا) كانت أكثر نفعاً من تلك المعلومات التى حصلت عليها دول المحور من أجهزة الرصد الخاصة بها.

بأنها «مناقشة سقيمة وصراع مرهق... لكى يقرروا الطريق الذى يجب أن يسلكوه: مهاجمة روسيا أو مهاجمة جنوب شرق آسيا، أو الوقوف على الحياد مع إظهار مزيد من الود نحونا». وتوصلوا إلى قرار برفض دخول الحرب مع روسيا، والتحرك مباشرة إلى الجنوب مع محاولة تجنب الحرب مع الولايات المتحدة، عن طريق استمرار الدخول فى مفاوضات لأطول وقت ممكن. وكانت الخطوة الأولى هى احتلال الهند الصينية (الفرنسية)، الأمر الذى تم دون مقاومة، فسنحت لليابان فرصة تملك قواعد جوية وبحرية، تمتد من هانوى إلى سايجون، وتمكنها من شن هجمات على سنغافورة والفلبين وما تعرف الآن باسم أندونيسيا.

إن البحرية الأمريكية لم تسـع الى استفزاز اليابانيين لأنها كانت فى حاجة لمهلة من الوقت؛ ليس فقط لهزيمة هتلر، وإنما أيضا لبناء قوة هجومية ذات مستوى رفيع. لذلك أشاد الأميرال «هارولد ستارك» رئيس العمليات البحرية على الرئيس بألايتحرك عندما يدخل اليابانيون الهند الصينية (الفرنسية). وبصرف النظر عن الاعتبارات العسكرية آنذاك، كان على روزفلت أن يأخذ فى اعتباره العوامل السياسية، إذ دلت الاستفتاءات على أن ٧٠٪ من الشعب كان يفضل مخاطر الحرب فى المحيط الهادى عن استمرار اليابانيين فى توسعهم.

لذا قام روزفلت بتجميد جميع الأرصدة اليابانية فى الولايات المتحدة؛ مما حاز على تأييد البريطانيين والهولنديين، وأدى الى حصار اليابان اقتصادياً، حيث لم يعد فى قدرتها شراء بترول أو صلب أو غيرها من السلع الضرورية.

أدت المقاطعة إلى إدراك اليابانيين بوضوح أنهم فى مواجهة أحد أمرين: إما عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة تضمن لهم وسيلة للحصول على البترول، وذلك مقابل الانسحاب من الهند الصينية أو حتى من الصين؛ أو الدخول فى الحرب. وكان الأمل الضعيف الوحيد المتبقى هو أن تخوف أمريكا من خوض حرب عبر المحيطين قد يدفع روزفلت إلى قبول حل وسط. ولذلك سعى اليابانيون منذ أغسطس حتى نوفمبر ١٩٤١ إلى إبرام تسوية سياسية مقبولة، وفى نفس الوقت عكفوا على بلورة خططهم

واستعداداتهم الحربية. وفى حالة نجاح المساعى الدبلوماسية، كان يمكن إلغاء الهجوم العسكرى بما فى ذلك خطة الهجوم على الأسطول الأمريكى فى «بيرل هاربر».

إن جوهر القضية هو أن اليابانيين طالبوا الولايات المتحدة بإطلاق أيديهم فى آسيا، وعرضت اليابان سلسلة من الاقتراحات لأشكال مختلفة لتحقيق هذا الهدف؛ ولكن النقاط الأساسية تضمنت دائما: وضع نهاية للتأييد الأمريكى للصين؛ وتعهد أنجلو ـ أمريكى بعدم التدخل فى أى تسوية بين اليابان والصين أو معارضتها؛ واعتراف الغرب (بوضع اليابان الخاص) فى الهند الصينية (الفرنسية)؛ وعقد اتفاق أنجلو أمريكى يضمن عدم تعزيز قواعدهم فى الشرق الأقصى؛ واستئناف العلاقات التجارية مع اليابان بما فى ذلك بيع البترول.

على الرغم من استعداد الأمريكيين لقبول حل وسط من أجل النجاح فى إبرام تسوية، إلا أنهم رفضوا مجرد فكرة إعطاء اليابانيين حرية التصرف فى الصين. ونظراً لأن هذه النقطة بالذات كانت موضع إصرار اليابانيين، فلم يعد هناك مفر من المواجهة، بالرغم من أن كلا الجانبين كان يفضل تجنب الحرب؛ أى إن كليهما كان يفضل تحقيق أهدافه سلمياً، إلا أنهما كانا على أهبة الاستعداد للمواجهة من أجل حسم النزاع. فى اليابان.. أصرت القوات المسلحة على ضرورة الهجوم؛ رغم معارضة المدنيين؛ بينما انعكس الوضع فى أمريكا . وفى أكتوبر استقال رئيس وزراء اليابان «فوميمارو كونوى» عندما فشل فى الحصول على موافقة القوات المسلحة على انسحاب جزئى من الصين لكى: «ننقذ أنفسنا من مآسى حرب يابانية أمريكية» . أما خليفته جنرال «هيدكى توجو» فكان مستعداً لاستئناف المفاوضات مع الولايات المتحدة على ألا تستمر أبعد من نوفمبر. وفى حالة عدم إحراز أى تقدم حتى ذلك الحين، يمكن لليابان أن تشن هجومها.

فى الولايات المتحدة تمسك روزفلت بموقفه، على الرغم من أن مستشاريه العسكريين حثوه على ضرورة تجنب مواجهة أزمة مع اليابان حتى الانتهاء من المواجهة

مع ألمانيا. وفى ٢١ نوفمبر قام الوزير «هال» بمحاولة أخيرة للسلام، مقترحاً أن تعرض الولايات المتحدة هدنة لمدة ثلاثة شهور. وكان يمكن أن تقبلها اليابان لولا الاعتراضات العنيفة التى أبداها القائد الصينى «تشيانغ كاى شك» مما دفع روزفلت إلى منع «هال» من تقديم العرض. وفى ٢٧ نوفمبر قال «هال» لـ «ستيمسون» «إننى اتبرأ من مسألة اليابان، إن الموقف الآن فى يد الجيش والبحرية».

وبعد حوالى أسبوع، فى ٧ ديسمبر ١٩٤١ هاجم اليابانيون «بيرل هاربر»، والفلبين وماليزيا وتايلند* وسرعان ما هاجموا ما تعرف اليوم باسم أندونيسيا. وفى ٨ ديسمبر أعلنت بريطانيا والولايات المتحدة الحرب على اليابان. ومع ذلك ظلت الولايات المتحدة تفتقر إلى مبرر يدفعها لإعلان الحرب على ألمانيا، حتى أثناء الاهتياج الذى أثاره الهجوم على «بيرل هاربر» لم يجرؤ روزفلت أن يطالب الكونجرس بإعلان الحرب على ألمانيا. وقد افترضت كل الخطط الحربية السابقة توحيد جهود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد ألمانيا، وفجأة بدا وكأن الحرب تسلك منهجاً غير متوقع على الإطلاق بسبب انهماك الأمريكيين فى قتال اليابانيين فقط. وفى ١١ ديسمبر وضع هتلر نهاية لهذه الشكوك بإعلانه الحرب على الولايات المتحدة**.

---

*من أكثر الأساطير التى ذاعت فى التاريخ الأمريكى هى أن روزفلت كان يعلم بالهجوم على بيرل هاربر، ولكنه رفض تحذير القادة فى هاواى مقدماً. وحقيقة الأمر هى أن واشنطن حذرت القوات المسلحة فى هاواى عدة مرات من اقتراب نشوب الحرب، ولكن لم يصدر تحذير خاص بالهجوم على بيرل هاربر على وجه التحديد، إذ لم يتخيل أحد مطلقاً أن لدى اليابانيين القدرة على شن مثل تلك الغارة الجوية، كما أن (ماجيك) عجزت عن تقديم أى مساعدة بسبب حرص الأسطول اليابانى على صمت الاتصالات اللاسلكية.

** تصرف يتعذر تعليله. لم ينجح أحد فى شرح مبررات هتلر من وراء اعلانه الحرب على أمريكا إذ إن شروط الميثاق الثلاثى لم تمل عليه هذا التصرف كما أنه لم يناقش معاركه مع قواده العسكريين أو مكتب الشئون الخارجية أو ـ فى حقيقة الأمر ـ مع أى شخص ذى دلالة.

وهكذا، وبعد سلسلة طويلة من الانتصارات ارتكب هتلر خطأين مصيريين فيما بين يونيو وديسمبر ١٩٤١ ـ ألا وهما غزو روسيا وإعلان الحرب على الولايات المتحدة.

وأخيرا دخلت الولايات المتحدة الحرب مع المحور فلقد تم تحدى الوضع الراهن وتغييره، ولم تستطع الولايات المتحدة المحافظة عليه دون دخول الحرب، وأصبحت هناك حاجة ماسة لهزيمة المحور فى المعركة، وهى مهمة ذات أبعاد هائلة، ولكنها كانت تحمل فى طياتها فرصاً عظيمة لنشر نفوذ الولايات المتحدة وقواتها؛ لذا هرعت الولايات المتحدة، واستحوذت على تلك الفرص، حتى وهى منهمكة فى إنقاذ العالم من الرعب الذى اجتاحه من احتمال أن يحكمه هتلر والجيش اليابانى.

الفصل الثانى

الحــــرب فى أوروبـــا

"أعطنى حلفاء لأُحارب ضدهُـم!"

(نابليون)

"هناك شئ واحد فقط أسوأ من القتال مع الحلفاء، وهو القتال بدونهم"

(سير ونستون تشرشل)

إن التحالف الكبير أثناء الحرب العالمية الثانية، الذى أطلق عليه أحياناً «الحلف الغريب» ضم بريطانيا، أعظم قوة استعمارية فى العالم، بقيادة تشرشل؛ وروسيا الدولة الشيوعية الوحيدة فى العالم، بقيادة ستالين؛ والولايات المتحدة، أعظم قوة رأسمالية فى العالم، بقيادة روزفلت. إن هتلر وحده هو الذى استطاع أن يجمعهم معاً، وخطر ألمانيا النازية وحده، هو الذى استطاع أن يبقيهم معاً خلال أربع سنوات من الحرب؛ فكل دولة من هذه القوى العظمى الثلاثة كانت ترتاب فى نوايا الأخرى، لكن كل منهم كان يعرف مدى احتياجه لشريكيه الآخرين فلم تمتلك بريطانيا وأمريكا معاً أو أى اتحاد ثنائى آخر بين دولتين القوة اللازمة لهزيمة ألمانيا، وبالتالى كان لابد من اتحاد الثلاثة معاً لإنجاز المهمة.

وهكذا نجح الحلف ـ العظيم بالرغم من عديد من الضغوط والتوترات ـ فى التماسك حتى النهاية، وهو ما يمثل إنجازاً ليس له نظير فى التاريخ. ومع ذلك، فقد توترت الأعصاب وأنهكت الموارد ـ مع مرور الوقت ـ حتى أوشكت أن تنهار.

بدأت العملية فى يناير ١٩٤٢، عندما توجه تشرشل وقادته العسكريون إلى واشنطن لمناقشة الاستراتيچية المزمع اتباعها، وعرض تشرشل وجهة نظر البريطانيين، ونصح بالقيام بسلسلة من العمليات العسكرية، حول حافة قلعة هتلر فى أوروبا، مع القيام بغارات لإلقاء القنابل على ألمانيا نفسها، وتشجيع قوات المقاومة فى البلاد المحتلة، ولكن دون القيام بغزو مباشر لأوروبا. لقد كان تشرشل يفضل أن يتولى الأوروبيون معاركهم الخاصة، مثلما فعل عظماء السياسيون البريطانيون فى الماضى؛ وكان ذلك علامة على مدى عمق كراهية وخوف تشرشل - وهو من أكبر المعادين للبلشفية - من هتلر. إن الأوروبيين الذين كانوا على استعداد لمقاتلة هتلر سواء كانوا من الروس، أم من المقاومة الفرنسية، أم يوجوسلافيين، أم يونانيين، كان أغلبهم من اليساريين سياسيا، فكانوا اشتراكيين وفى أغلب الأحيان شيوعيين. وكانت سياسة تشرشل تقدم دفعة قوية لقوات اليسار فى أوروبا، ولكن ذلك كان أفضل من انتصار النازيين.

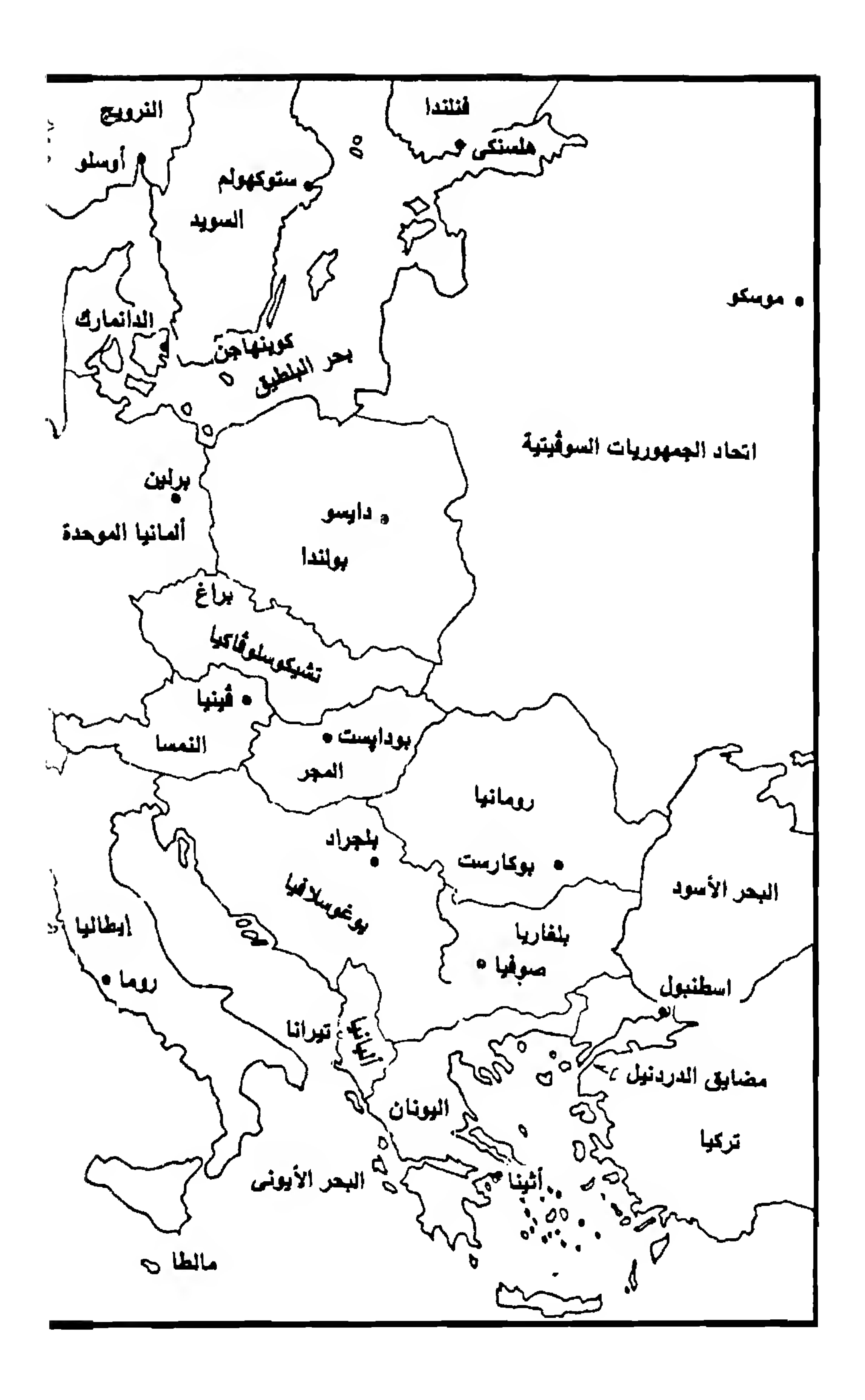
لقد عارض القادة العسكريون فى أمريكا سياسة تشرشل ولكن هذه المعارضة لم تكن لأسباب سياسية؛ فقد كان رئيس أركان الجيش الأمريكى «چورچ سى. مارشال» يرى أن الفكرة التى قدمها تشرشل فيها مجازفة وأنها ليست آمنة، وأنها ستؤدى إلى فقدان الأرواح والمعدات، بدلاً من إنقاذها. إن ترك الجيش السوفيتى الأحمر فى مواجهة معظم القوات النازية - كما نادى بذلك تشرشل - كان سيفضى الى كارثة؛ فلم يكن «مارشال» متيقناً بالمرة أن الروس يمكن أن ينجحوا فى الصمود أمام قوات هتلر دون مساعدة، كما أنه رأى أن ترك جيش سوفيتى مكون من ثمانية ملايين مقاتل يواجه الهزيمة، دون بذل أى مجهود لمنع تلك الهزيمة، يعد أفدح خطأ عسكرى فى التاريخ.

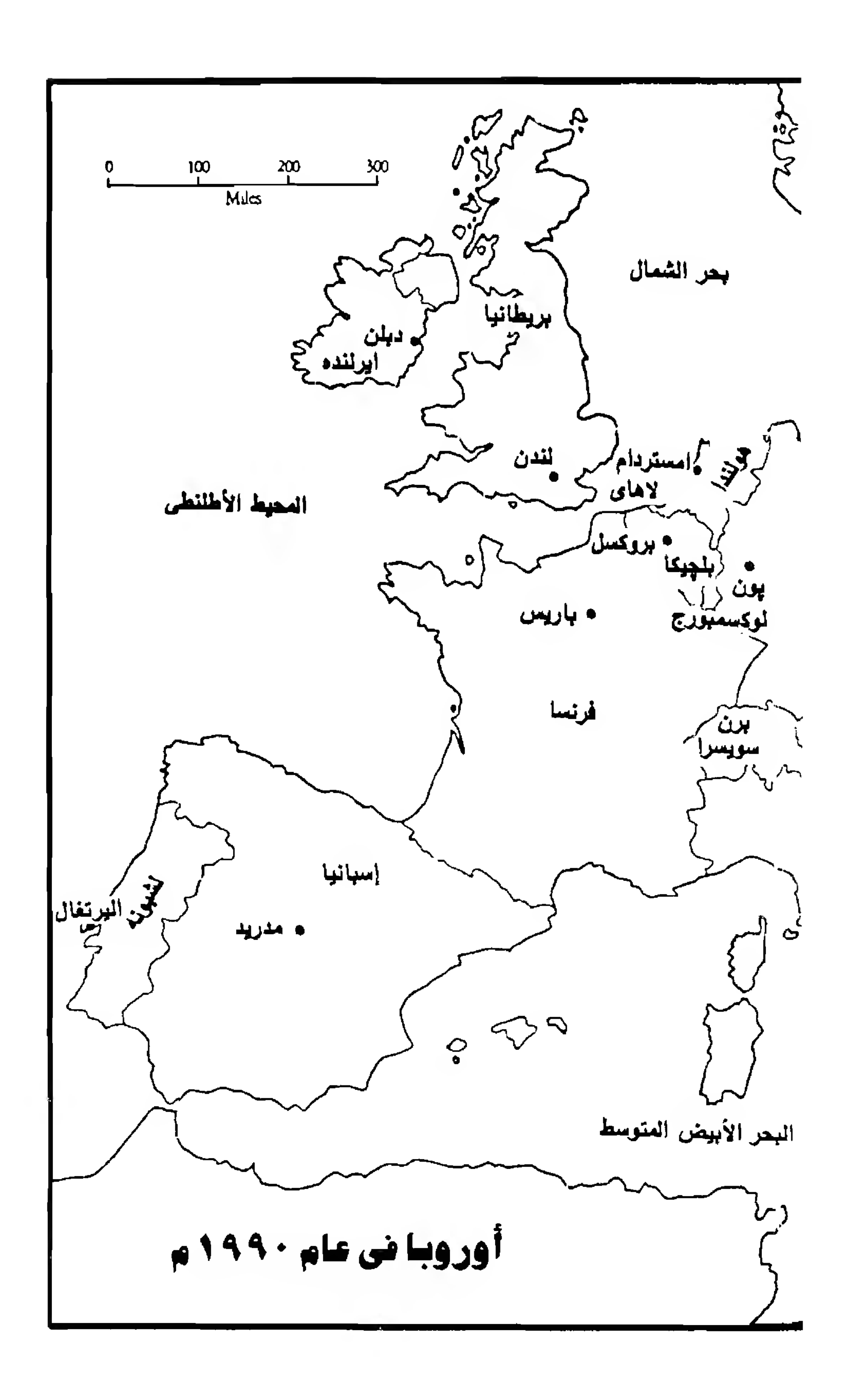
وكان «مارشال» يرى أن تعمد الحلفاء تجنب مواجهة الألمان فى أوروبا طوال عامى ١٩٤٢ و١٩٤٣ قد ينقذ الأرواح البريطانية والأمريكية فى المدى القصير، ولكن يمكن أن يؤدى إلى انتصار هتلر التام فى النهاية. وحتى لو كان تشرشل محقاً أيضا

في افتراضه بأن الجيش الأحمر سوف يصمد، فقد كان «مارشال» يؤمن بأنه سيترتب على ذلك استمرار الحرب حتى ١٩٤٤ أو حتى ١٩٤٥، وستكون المحصلة النهائية ارتفاع (وليس انخفاض) نسبة الإصابات بين الأنجلو أمريكيين.

ولذلك اقترح «مارشال» أن يُحدد الأنجلو أمريكيون هدفاً لعام ١٩٤٢، وهو حشد قوات أمريكية برية وجوية وبحرية في المملكة المتحدة؛ بهدف شن غزو ضخم عبر بحر المانش في ربيع ١٩٤٣، وأكد «مارشال» أن اقتراحه هذا هو الوسيلة الوحيدة، التي تمكن الأمريكيين من استخدام قواتهم لحسم المعركة، وتمكن الحلفاء ـ في نفس الوقت ـ من تقديم مُساعدة كبيرة للروس، وهكذا يتم تحقيق الهدف النهائي وهو النصر.

وواجه برنامج «مارشال» الذي يتضمن حشد القوات الأمريكية في ١٩٤٢، والقيام بعملية الغزو في ١٩٤٣، مشكلتين: الأولى هي أنه لن يفيد الروس كثيرا في ١٩٤٢، والثانية أن الولايات المتحدة لن تشتبك في أي قتال أرضي مع الألمان طوال ١٩٤٢؛ وهي النقطة التي أثارت قلق روزفلت لرغبته في أن يشعر الشعب الأمريكي بالتزامه في المعركة من أجل أوروبا (فلقد أظهرت استطلاعات الرأي العام في ١٩٤٢ أن الشعب الأمريكي كان أكثر تحمساً للرد على اليابانيين، من القتال مع الألمان) ولذا فقد رأى روزفلت أن الاشتباك في المعارك الدائرة في أوروبا، هو أسرع طريقة لتحقيق هدفه، وأصر على ضرورة اشتباك القوات الأمريكية في القتال ضد القوات الألمانية، في وقت ما خلال ١٩٤٢. ولكن روزفلت كان أيضاً مؤيدا لفكرة تضييق الدائرة حول هتلر، التي طرحها تشرشل بما تنطوي عليه من ترك الروس يتحملون مُعظم الإصابات؛ هذا بالإضافة الى تصميمه على ضرورة نجاح أول هجوم أمريكي، مما أدى في النهاية إلى رجوح كفة اختيار حافة المنطقة التي يسيطر عليها هتلر كهدف للمعركة، بدلاً من شمال غرب أوروبا.


النرويج
أوسلو
فنلندا
هلسنكى
ستوكهولم
السويد
موسكو
الدانمارك
كوبنهاجن
بحر البلطيق
اتحاد الجمهوريات السوفيتية
برلين
ألمانيا الموحدة
دايسو
بولندا
براغ
تشيكوسلوفاكيا
فيينا
النمسا
بودابست
المجر
رومانيا
بلجراد
بوكارست
البحر الأسود
يوغوسلافيا
إيطاليا
بلغاريا
صوفيا
روما
اسطنبول
تيرانا
ألبانيا
مضايق الدردنيل
اليونان
تركيا
أثينا
البحر الأيونى
مالطا


0
100
200
300
Miles
بحر الشمال
بريطانيا
دبلن
ايرلنده
لندن
امستردام
لاهاى
هولندا
المحيط الأطلنطى
بروكسل
بلچيكا
بون
باريس
لوكسمبورج
فرنسا
برن
سويسرا
إسبانيا
مدريد
لشبونة
البرتغال
البحر الأبيض المتوسط
أوروبا فى عام ١٩٩٠ م

اقترح «مارشال» ـ بالإضافة إلى برنامجه للغزو فى ١٩٤٣ ـ عملية إنزال طارئة على الساحل الفرنسى فى سبتمبر ١٩٤٢، وحملت العملية الاسم الكودى الشفرى «سلدج هامر» أو «المطرقة الثقيلة» وهى عملية انتحارية، هدفها تخفيف الضغط عن الروس، ولا يتم تنفيذها إلا إذا بدا الروس على وشك الإنهيار. وبالرغم من أن مارشال كان لا ينوى استخدام هذه العملية إلا كضرورة أخيرة، إلا أنه أقنع روزفلت بأنها عملية ترضى رغبته فى الاشتباك الأمريكى فى المعارك فى ١٩٤٢. وكانت الصعوبة الواضحة فى عملية «سلدج هامر» تتركز فى خطورتها؛ لذا قدم تشرشل اقتراحا مضادا لغزو شمال أفريقيا (الفرنسى)، وأطلق عليها الاسم الكودى «تورش» أو الشعلة، وهى عملية أكثر أمانا من شن هجوم عبر بحر المانش (القنال الانجليزى) فى ١٩٤٢ أو ١٩٤٣؛ خاصة وإنها كانت تمثل هجوماً مفاجئاً على أراضى دولة محايدة. (كانت الحكومة الفرنسية فى «ڤيشى» بقيادة المارشال «هنرى بيتان» تحكم شمال أفريقيا، وقد كانت حكومة فاشستية منحازة للنازيين، إلا أنها أعلنت حيادها فى الحرب). ولقد اتفقت عملية «تورش» تماماً مع الأهداف السياسية البريطانية، حيث إنها كانت تساعد بريطانيا على إعادة وجودها فى البحر المتوسط.

اضطر روزڤلت الى الاختيار بين اقتراحات مارشال أو تشرشل؛ وواجه ضغوطا هائلة من جميع الجهات تماثل المخاطر التى تواجهها الاقتراحات؛ فحينما قام وزير الخارجية السوڤيتى «ف. م. مولوتوف» بزيارة روزڤلت فى الربيع (ومع أن الرئيس تهرب من تحديد موقع الجبهة الثانية) كان «مولوتوف» ـ مثل بقية العالم ـ يرى حتمية أن يكون موقع الجبهة الثانية فى سهول شمال غرب أوروبا.

وكان روزڤلت على علم بالضغوط التى تواجه الروس، حيث كانوا يواجهون حوالى ٢٠٠ فرقة عسكرية ألمانية، فى جبهة ممتدة من لننجراد حتى القوقاز كانت تتضمن مسافات شاسعة يحتلها الألمان من أحسن الأراضى الزراعية والمناطق الصناعية بها. كما تعرض الروس لخسائر فادحة فى الأرواح وصلت إلى ملايين القتلى

ولذلك فقد كان السوفيت فى أمس الحاجـة إلى مهلة من الوقت، تمكنهم من إعادة بناء مصانعهم وقواتهم. ولهذا كان السوفيت يعتبرون مسألة فتح جبهة ثانية للمعركة ضرورة أساسية، واختبارا حقيقيا لنوايا دول الغرب الديمقراطية، وإذا لم تتحرك هذه الدول فى أسرع وقت على نحو يترتب عليه سحب بعض الفرق الألمانية، فقد يستنتج الروس من ذلك أن الحلفاء ميالون إلى فوز هتلر، على الأقل فى الشرق.

لم يكن روزفلت أبداً من الحماقة بحيث يعتقد أن انتصار الألمان على الروس سيفيد أحدا بخلاف النازيين، ولكنه كان يواجه مشاكل وضغوطاً أخرى؛ إذ لم تصل أمريكا ـ فى هذا الوقت ـ إلى حالة التعبئة القصوى؛ فبغض النظر عن خطط «مارشال»، لم يكن جيش الولايات المتحدة قادراً على غزو فرنسا وحده، وحتى مع اشتراك البريطانيين، كانت الولايات المتحدة ستتحمل خسائر كبيرة. هذا بينما أصر تشرشل وقادته العسكريون على عدم العودة إلى القارة الأوروبية فى ١٩٤٢، إلا بعد أن يـصبح الجميع على أهبة الاستعداد، وبالتالى جعلوا بديل شمال أفريقيا يبدو أكثر جاذبية للرئيس الأمريكى، وأبدى تشرشل استعداده للذهاب بنفسه إلى موسكو لشرح عملية «تورش» لستالين؛ مؤكداً قدرته على إقناع السوفيت أن عملية «تورش» تمثل فعلاً جبهة ثانية. أمام تصلب وعناد البريطانيين، لم يكن أمام روزفلت إلا عملية «تورش»، فاختار القيام بها.

فى ٢٨ يوليه، أصدر روزفلت أوامره إلى «مارشال» وكان تعليق الجنرال «دوايت إيزنهاور» قائد القـوات الأمريكيـة فى بريطانيا أن ذلك اليـوم قد يكون «أسود يوم فى التاريخ» إذ إن «إيزنهاور» و «مارشال» كانا على ثقة أن بدء عملية غزو كرى فى شمال أفريقيا الفرنسى فى نوفمبر ١٩٤٢ ستترتب عليها تداعيات، قد تؤثر على اتجاه الحرب بأسرها وقد تستمر آثار هذه التداعيات إلى ما بعد انتهاء الحرب.

وثبت أنهما كانا على حق؛ فبمجرد نجاح عملية «تورش» صار من الصعب مقاومة إغراء القيام بتعزيز القاعدة الموجودة ـ فعلاً ـ فى الجزائر وتونس؛

لاستخدامهما كنقطة انطلاق للعمليات المقبلة. وبذا اتجه الجزء الأعظم من الجهود الأنجلو أمريكية فى عامى ١٩٤٢، ١٩٤٣ إلى منطقة البحر المتوسط، بدءاً بشمال أفريقيا، ثم صقلية (يوليه ١٩٤٣) ثم إيطاليا (سبتمبر ١٩٤٣)؛ مما حقق انتصارات كبيرة على الخريطة، إلا أنه لم يترتب عليها تدمير القوة الألمانية.

إن شن غزو فى ١٩٤٢، أو حتى ١٩٤٣ كان يستتبع كماً من المشاكل الفعلية الهائلة، التى قد يصعب تذليلها. ومن المحتمل جداً أن البريطانيين كانوا على حق فى اقتناعهم بأن التسرع فى شن هجوم عبر بحر المانش، ستكون نتيجته الحتمية حماماً للدماء. ولكن العوامل السياسية كانت لها اليد العُليا وراء قرار عملية «تورش»؛ حيث أراد تشرشل أن يكون الوجود البريطانى قوياً فى البحر المتوسط، بينما أراد روزفلت دفع معنويات الشعب الأمريكى عن طريق اشتباك أمريكى سريع ومأمون إلى حد ما. ولقد حققت «عملية تورش» رغبات كل منهما.

عندما بدأت عملية «تورش» فى ٨ نوفمبر ١٩٤٢، لم يدرك الأمريكيون ماذا يتوقعون بالضبط، فكانوا يأملون ألا يواجه الغزو أية مقاومة بسبب ثقتهم فى أن الجيش الفرنسى فى الجزائر والمغرب وتونس كان فى حقيقة الأمر معادياً للألمان. لقد انشغل الجواسيس والعملاء الأمريكيون بالعمل فى شمال أفريقيا لمدة عامين، كأعضاء لمكتب الخدمات الاستراتيجية (O. S. S.) وهى المنظمة التى انشأها «روزفلت» فى بداية الحرب، على غرار المخابرات البريطانية.

وعند إنشاء هذه المنظمة، أوضح روزفلت لرئيسها «وليام دونوفان» أن هذه المنظمة يجب أن تواجه الجستابو، وبالتالى يجب أن تستخدم نفس الأساليب التى يتبعها الجستابو، ومن ثم وفر لهذه المنظمة ميزانية مفتوحة وغير محددة، من مخصصات الكونجرس السرية. وبالرغم من ذلك، كان أداء هذه المنظمة بالمقارنة بالمعايير الأوربية، أداء هواة؛ سواء فيما يتعلق بالطرق التى تتبعها، والتكنولوجيا التى تستخدمها والأيدولوجية، أو السياسات المتبعة. وضمت هذه المنظمة أعضاء مختلفين تماما،

حيث ضمت عدداً من الرياضيين المحافظين من خريجى أشهر الجامعات على الساحل الشرقى والشمالى لأفريقيا والمفكرين اليهود المتطرفين، وأعضاءً من الحزب الشيوعى فى الولايات المتحدة، وكل ألوان الطيف السياسى بين اليمين واليسار وكان الشئ الوحيد المشترك بينهم هو المثالية وكراهية هتلر.

فيما بعد ـ أثناء الحرب ـ حققت هذه المنظمة بعض الإنجازات، بالاشتراك مع الجماعات السرية البريطانية والمقاومة الفرنسية المتواجدة خلف خطوط الألمان فى أوروبا. ولكن فى ١٩٤٢ ـ فى شمال أفريقيا ـ لم تستطع مخابرات أمريكا أن تفهم تعقيدات السياسة الفرنسية. عندما استسلم «بيتان» للألمان، رفض «الجنرال تشارل ديجول» أن يمتثل لحكومة «فيشى» وسافر إلى لندن حيث شجب «بيتان» والتهمة بالخيانة، وأعلن أنه أصبح رئيسا لحكومة فرنسية جديدة ستستمر فى الحرب، وأطلق ديجول على منظمته اسم «الفرنسيون الأحرار». ومع ذلك لم يهرع سوى عدد قليل من القوات الفرنسية الموجودة في المستعمرات لمساعدة ديجول؛ حيث اعتقدوا أن الاستمرار فى موالاة «بيتان» كان أسهل وأكثر أماناً.

كان الأمريكيون عازفين عن محاربة الفرنسيين، بالرغم من غزوهم شمال أفريقيا؛ وكانوا يفضلون التوصل الى اتفاقية، ولكن بيتان أصدر أوامره بمقاومة أى غزو، أياً كان مصدره.

عندما بدأ الغزو، كان الأدميرال «جان دارلان» رئيس أركان القوات المسلحة فى «فيشى» موجوداً فى الجزائر. ونظرا للأداء السئ لمنظمة المخابرات الأمريكية كان عملاء «دارلان» على دراية تامة بالخطط الأمريكية، وكان «دارلان» ـ صاحب قوانين «فيشى» المعادية للسامية ـ متعصباً ضد البريطانيين وعلى أتم الاستعداد للتعاون مع الألمان؛ إلا أنه كان مستعداً أيضا لخيانة «بيتان» إذ وافق على اتفاقية تقتضى أن يلقى الفرنسيون بسلاحهم فى مقابل موافقة الحلفاء على تعيين «دارلان» حاكماً عاماً لكل منطقة شمال أفريقيا الفرنسية، على أن يتولى جنرال «هنرى چيرو» قيادة جيش شمال أفريقيا. وفى خلال عدة أيام.. امتثل الضباط الفرنسيون لأوامر «دارلان» بوقف إطلاق النار. وبعد الغزو بأسبوع سافر «إيزنهاور» إلى الجزائر للتصديق على الاتفاقية.

فوجئ «روزفلت»، حيث لم يكن يتوقع أن يضطر إلى دعم التعاون مع «فيشى» لهذه الدرجة، فأمسك عدة أيام عن الموافقة قائلا للمراسلين الصحفيين إن اتفاقية «إيزنهاور» مع «دارلان» لا تمثل سوى تسوية مؤقتة، ولا يترتب عليها ـ بأى حال من الأحوال ـ الاعتراف بدارلان رئيسا لحكومة شمال أفريقيا الفرنسية. إلا أن روزفلت فى نهاية الأمر وافق على اتفاقية «دارلان» لاعتبارات عسكرية.

ولقد ترتب على ذلك تأييد الولايات المتحدة (فى إطار أول تحرك رئيسى لسياستها الخارجية فى الحرب العالمية الثانية) لرجل يمثل، كل ما نادى «روزفلت» و«تشرشل» بالوقوف ضده. فدارلان مثله مثل «جورينج» أو «جوبلز».. كان مناقضاً لكل المبادىء التى كان الحلفاء يدافعون عنها.

أثارت اتفاقية «دارلان» زوبعة من المعارضة فى الدوائر الليبرالية فى الولايات المتحدة وفى بريطانيا؛ فتساءل المعلق الإذاعى «إدوارد مورو»: ما الذى نحارب من أجله بحق الجحيم؟ وبوغت أصدقاء «تشرشل»، وكان تشرشل ـ نفسه ـ مشدوهاً أيضا؛ أما ديجول وغيره ممن انتقدوا اتفاقية «دارلان» فقد أثاروا عدة مسائل خطيرة: هل يعنى هذا أن الحلفاء سيعقدون اتفاقية مع «موسولينى»، عندما يدخلون إيطاليا؟ وإذا سنحت لهم الفرصة.. هل سيتفقون مع هتلر أو القادة الألمان؟ وثبت «روزفلت» أمام العاصفة بإصراره على الطبيعة المؤقتة للاتفاقية، فزاد ذلك من سخط «دارلان» الذى تذمر قائلا؛ إن الأمريكيين يرونه مثل «ليمونة تعصر للنهاية، ثم تلقى بعيداً عندما لا يرجى منها نفع».

وانتهى النزاع فى عشية عيد الميلاد سنة ١٩٤٢، عندما قام شاب فرنسى باغتيال «دارلان» فى الجزائر، كجزء من مؤامرة واسعة النطاق ضمت أكثر من اثنى عشر فرداً، ولكن لم يتوفر دليل قاطع يحدد من وراء مؤامرة قتل «دارلان».

وبصرف النظر عن المسئول عن هذه المؤامرة.. انتهى حرج التعامل مع «دارلان» على حد قول جنرال «مارك كلارك» نائب إيزنهاور: «إن وفاة الأدميرال «دارلان»

معجزة من السماء فلقد استنفذ أغراضه، فجاءت وفاته حلاً لمشكلة، كان يمكن أن تكون عويصة جداً، ألا وهى كيفية التصرف معه مستقبلاً.»

فى إطار هذه الأحداث.. تزايدت شكوك الروس بخصوص نوايا السياسة الأمريكية تجاه أوروبا المحررة، فحاول «روزفلت» أن يهدئ من مخاوفهم فى مؤتمر «كازابلانكا»، فى يناير ١٩٤٣، إذ أعلن أن سياسة الحلفاء تجاه ألمانيا واليابان ـ وضمنياً تجاه إيطاليا ـ هى المطالبة بالاستسلام غير المشروط.

ما الذى يعنيه ذلك؟ لم يفسر «روزفلت» المقصود بهذا الإعلان تفصيلياً، فالمفترض أن «الاستسلام غير المشروط» يعنى أن الحلفاء سيقاتلون حتى تضطر حكومات المحور إلى التسليم أمام الحلفاء، دون أية شروط؛ ولكن فيما عدا ذلك.. لم يكن أى شئ واضحاً؛ إذ لم يذكر «روزفلت» نوعية الحكومات التى ستحل محل حكومات «موسولينى» و «توجو» و «هتلر»؛ فكان من المتوقع أن تكون هناك فترة احتلال عسكرى، مع منح السلطة لحاكم عسكرى من الحلفاء، ولكن ماذا بعد ذلك؟ إن روزفلت لم يوضح هذه الأمور.

إن عدم إعلان روزفلت للتفاصيل الخاصة بهذه القضية غالبا ما يرجع إلى أنه هو نفسه لم يكن يعرف ما سيفعل، إلا أنه كان على ثقة من قدرته على مواجهة كل موقف فى حينه، لأنه كان دائما يثق فى نفسه وكان دائما عمليا فى مواجهة المشاكل واستمر فى الاعتماد على الاعتبارات العسكرية كأساس لمعظم قراراته. وفى نفس الوقت، أكد روزفلت لستالين والعالم بأسره أنه لن تعقد أية اتفاقيات مع هتلر وعصابته. وأن الحلفاء سيقاتلون حتى تستسلم حكومات المحور، حينذاك سوف يسوّى كل الأمور، ويرضى جميع الأطراف. كانت خطة عبقرية: من خلال إضفاء نوع من الغموض على أهداف الحرب، تجنب روزفلت الانشقاق بين الحلفاء.

كانت ثقة روزفلت فى نفسه هائلة، ولكنها لم تكن دائما لها ما يبررها، وهو ما أثبتته فيما بعد العلاقات الفرنسية الأمريكية. ففى بداية ١٩٤٣ كان «جيرو» لا يزال

قائداً للقوات الفرنسية فى شمال أفريقيا، ولكنه لم يستمر فى ذلك المنصب طويلاً بالرغم من التأييد الأمريكى له؛ فقد توجه ديجول إلى الجزائر، بتشجيع من البريطانيين، ونظم اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنى، وانضم إلى «چيرو» كرئيس مشارك. ولقد كان «چيرو» سياسياً ساذجا، وبالتالى فإنه بالرغم من مجهود «روزفلت» نجح ديجول فى إقصاء «چيرو» كلية عن حكومة شمال أفريقيا الفرنسية. وبنهاية ١٩٤٣، فشلت سياسة روزفلت التى اتبعها مع الفرنسيين فشلاً ذريعاً، وتربّع ديجول فى الحكم.

كانت أهم العمليات العسكرية الأنجلو أمريكية فى ١٩٤٣ موجهة ضد إيطاليا؛ إذ بدأ غزو صقلية فى يوليه، متبوعاً بالهجوم على الأراضى الإيطالية فى سبتمبر. ورغم خروج إيطاليا من الحرب، لم يصل الحلفاء إلى روما حتى منتصف ١٩٤٤، ولم يتمكنوا من السيطرة على كل إيطاليا حتى ربيع ١٩٤٥. وقد شنت عمليات عسكرية خطيرة حققت نتائج محدودة لم تتعد نجاح الحلفاء فى شل حركة عشرين فرقة ألمانية فى إيطاليا؛ بالإضافة الى حصولهم على بعض المطارات الإضافية، لاستخدامها فى توجيه قاذفات قنابل ضد ألمانيا.

أما المكاسب السياسية، فكانت هائلة؛ إذ تم الاتفاق المسبق على استسلام إيطاليا قبل غزو الحلفاء للأراضى الإيطالية، بشروط حازت قبول كل من بريطانيا والولايات المتحدة والهيئة الحاكمة الموجودة فى إيطاليا آنذاك. ولكن تلك الشروط تجاهلت تماماً مصالح الإيطاليين الاشتراكيين والشيوعيين، وبالطبع مصالح الاتحاد السوفيتى. وبعد أسبوعين من الهجوم على صقلية، قام الحلفاء بقذف روما بالقنابل لأول مرة وترتب على هذه الغارة مع تدهور الموقف العسكرى ـ إطاحة المجلس الفاشستى الأعلى بموسيلينى، الذى حل محله المشير «بيترو بادوجليو». ولم تكن لدى «بادوجليو» وجماعته أية نية لإجراء أية تغيرات داخل إيطاليا الفاشية، إذ اقتصر هدفهم على خيانة الألمان، وكان الأمريكيون والبريطانيون على أهبة الاستعداد لمساعدتهم.

ومرة أخرى تم الاختيار لاعتبارات عسكرية؛ إذ إن عدد القوات الألمانية المعسكرة فى إيطاليا فاق عدد القوات المهاجمة بحوالى ثمانى مرات، بينما وصل عدد القوات

الألمانية والإيطالية ـ معاً ـ إلى حوالى عشرين ضعفاً *. ولذا شعر إيزنهاور أن الحد الأدنى الذى يجب أن يتوفر له هو حياد الجيش الإيطالى، وللوصول إلى ذلك الهدف، كان روزفلت على استعداد لتقديم تنازلات جمة.

كان الإيطاليون محددين تماماً بخصوص التنازلات التى طالبوا بها وهى: حماية الحكومة فى روما من الألمان، والسماح لهم بإعلان الحرب على ألمانيا، والانضمام الى الحلفاء كدولة محاربة؛ حتى يمكنهم تجنب ذل التوقيع على معاهدة استسلام غير مشروط. وكان «إيزنهاور» على استعداد للموافقة على تلك الطلبات، وحث رؤساءه فى واشنطن ولندن على ذلك، إلا أن ذلك كان يعنى تنازلات هائلة بالنسبة لـ«تشرشل»، الذى كانت حكومته مشتبكة فى قتال إيطاليا منذ يونيه ١٩٤٠، وكذلك بالنسبة «لروزفلت» بعد إعلان «كازبلانكا» عن الاستسلام غير المشروط، والذى كان يعنى عدم الدخول فى أية اتفاقيات أخرى مع الفاشستيين ممثلين فى «بادوجليو» وجماعته. ولذلك عمد رؤساء الحكومات الى تأخير اتخاذ قرار، وتوقفت المحادثات عن التقدم، ومضى أغسطس ١٩٤٣ دون إحراز شئ يذكر.

وبالتدريج.. سمح «تشرشل» و «روزفلت» لإيزنهاور بالإذعان للمطالب الإيطالية الرئيسية، فلقد أرادا تحقيق الاستقرار فى إيطاليا، وضمان حياد الجيش الإيطالى، وبالتالى، كانا على استعداد للاتفاق مع «بادوجليو» لتجنب حدوث هياج جماعى، وربما فوضى واضطرابات. وفى النهاية سمحا للحكومة الإيطالية أن تستسلم بشروط، وأن تظل فى الحكم، وأن تحتفظ بإدارة إيطاليا، مع الإبقاء على الملكية الإيطالية، والانضمام إلى الحلفاء كدولة محاربة.

ونتيجة لذلك، ظلت نفس الجماعات السياسية ـ التى كانت تحكم إيطاليا من قبل وخلال الحرب ـ فى الحكم فى عام ١٩٤٥، بتأييد من مجلس الحلفاء الذى

---

* سبب العجز فى قوات إيزنهاور، هو البدء فى تعزيز القوات فى إنجلترا؛ استعداداً لشن الهجوم عبر القناة (الساحل الفرنسى) فى ١٩٤٤، فكلما أتمت الفرق الأمريكية الجديدة تدريبها، كانت تُرسَل عبر البحار إلى إنجلترا، بدلاً من شمال أفريقيا.

استبعد منه الروس. وفى البداية اعترض «ستالين» ولكنه لم يلح، إذ إنه أدرك أهمية هذه السابقة: أن كل من يحرر بلداً من الحكم النازى له حق تقرير ما يجرى بها، لقد كان مستعداً لأبعد الحدود للسماح للحلفاء بتحديد مستقبل إيطاليا مقابل حصوله على نفس الحق فى أوروبا الشرقية.

لقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية فى الحرب العالمية الثانية معقدة جداً ومتنوعة، وبالتالى يصعب إطلاق تعميمات بخصوصها فبدلاً من تبنى سياسة محددة، كانت الضرورات العسكرية هى التى تملى القرارات السياسية التى تتخذها الولايات المتحدة؛ فعلى سبيل المثال.. أمدت أمريكا المقاومة الفرنسية بالسلاح والمعدات، رغم اتجاهاتها اليسارية وكذلك ساعدت «تيتو» فى يوغوسلافيا، بالرغم من أنه كان يقود ثورة شيوعية. وفى نفس الوقت حاولت تأسيس حكومة يمينية فى شمال أفريقيا الفرنسى وإيطاليا، كما سمحت للبريطانيين أن يحذوا حذوها فى اليونان. وفى فرنسا المحتلة كان يتعين على الولايات المتحدة أن تتعامل مع المقاومة التى حملت وحدها عبء مقاتلة النازيين، أما فى يوغوسلافيا.. كان هناك بديل لتيتو، فى شكل قوة فدائية بقيادة الجنرال «دراجا ميخائيليوفيتش»، الذى كان يؤيد الملكية والحكومة اليوغوسلافية فى المنفى فى لندن. لقد حذا إيزنهاور والأمريكيون حذو البريطانيين فى مدْ يد المساعدة لتيتو؛ لأنه كان أكثر صلاحية من «ميخائيلوفيتش» لمحاربة النازيين. ولا يمكن القول بأن أمريكا استقطبت كل قواها من أجل هزيمة النازيين؛ إذ إن كل ضابط أمريكى مسئول - تقريباً - حذر الرئيس من تأثير غزو شمال أفريقيا فى ١٩٤٢، على تأخير النصر النهائى.

وفى هذا الصدد - وبدرجة أقل فى حالة غزو صقلية وإيطاليا - كانت الضغوط السياسية الداخلية وإتجاهات «تشرشل» أقوى تأثيرا على قرارات «روزفلت» من رغبته فى التعجيل بهزيمة ألمانيا.

فى يناير ١٩٤٤ وضعت الولايات المتحدة حداً للاضطرابات والانحرافات، التى كانت من سمات سياستها الخارجية، وذلك عندما أصبحت القوات الأمريكية فى

حالة الاستعداد القصوى، وتولى إيزنهاور قيادة قوات الحلفاء (AEF) فى المملكة المتحدة، وبدأ استعداداته لشن الهجوم عبر القناة، وهى العملية التى أطلق عليها «OVERLOED ـ أوفرلورد». ومنذ ذلك التاريخ، استحوذ سؤال واحد على الفكر الأمريكى، وهو: هل لهذا الاقتراح آثار إيجابية أم سلبية على عملية «أوفرلورد» ؟ لقد حازت عملية «أوفرلورد» على الأولوية المطلقة بحيث تم تعديل كل العمليات المساعدة لتكون فى خدمتها، وتركزت الجهود الأمريكية ـ وقتها ـ على هدف واحد فقط هو هزيمة ألمانيا. أما مشاكل بعد الحرب فقد تم إرجاؤها لمعالجتها بعد انتهاء الحرب. وبصفة عامة استمر ذلك الاتجاه حتى آخر يوم فى الحرب.

وثبت صواب ذلك القرار، إذ إن عملية «أوفرلورد» كانت أهم وأخطر عملية عسكرية هجومية قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا فى الحرب، كما أنها كانت أبرز عمل سياسى، حيث كانت تعبيراً عن الهدف الدائم والأساسى للسياسة الخارجية الأمريكية، ألا وهو المحافظة على توازن القوى.

تتعدد الأمثلة التى تدل على تطور الزعامة الأمريكية من خلال التركيز على هدف واحد؛ حيث ركزت ـ أساساً ـ على بريطانيا، مع عدم الاهتمام بروسيا. ويرجع ذلك من ناحية إلى ارتباط الأمريكيين بعلاقات عمل وطيدة مع البريطانيين، بينما لم يكن لهم أى اتصال بالجيش الأحمر. ومن ناحية أخرى، بسبب اهتمام البريطانيين بالمسائل طويلة الأجل، أكثر من الأمريكيين. وقد حازت ثلاثة موضوعات على أهمية خاصة، وهى: ما الذى يمكن عمله فى منطقة البحر الأبيض المتوسط، وما التشكيل الذى يجب اتباعه فى دخول ألمانيا؟، وهل برلين هى الهدف أم الجيش الألمانى؟ وفى القضايا الثلاث تمسك الأمريكيون بوجهة نظرهم؛ فلقد وصل التفوق الأمريكى فى معسكر الحلفاء إلى الحد الذى مكن الأمريكيون من فرض رأيهم، كلما لزم الأمر؛ بينما اضطر البريطانيون إلى قبول القرارت الأمريكية بأكبر قدر ممكن من الكياسة، بسبب انخفاض مشاركتهم إلى ٢٥٪ من إجمالى الموارد الأمريكية البريطانية.

لقد كانت سيطرة أمريكا على الحلفاء بداية عصر جديد فى تاريخ العالم؛ إذ إنها أصبحت القوة المسيطرة على العالم بدلاً من بريطانيا العظمى. وبحلول ١٩٤٥، حقق الإنتاج الأمريكى مستويات كان يصعب تصديقها؛ إذ وصل إنتاج الولايات المتحدة إلى ٤٥٪ من أسلحة العالم، وحوالى ٥٠٪ من سلع العالم، كما أن ثلثى إجمالى السفن العائمة فى العالم، كانت أمريكية الصنع.

وفيما يتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، أصر الأمريكيون على إبطاء العمليات فى إيطاليا، لاستخدام القوات لغزو جنوب فرنسا من أجل توفير قوة تؤمن الجانب الأيمن لجيش إيزنهاور. واعترض البريطانيون على ذلك، مفضلين عمليات فى النمسا ويوغوسلافيا، ولكنهم لم يجرؤوا على الإفصاح عن دوافعهم السياسية؛ حيث أدركوا أن «روزفلت» سوف يتجاهل الأبعاد السياسية. ولقد أوضح روزفلت لـ«تشرشل»: «صديقى العزيز: إننى أتوسل إليك أن تدعنا ننفذ خطتنا لأسباب سياسية بحتة هنا فى أمريكا، لن يمكننى بأى حال من الأحوال مواجهة أى هزيمة ولو محدودة فى «أوفرلورد»، إذا عرف أنه تم تحويل قوات كبيرة نسبياً الى البلقان». (إذ إن عام ١٩٤٤ كان عام الانتخابات الأمريكية حيث كان «روزفلت» مرشحاً لفترة رئاسة رابعة).

كان «تشرشل» يأمل فى تأمين وضع بريطانيا فى البحر الأبيض المتوسط بالاستيلاء على كل إيطاليا والساحل الأدرياتيكى، ثم أعلن ـ فيما بعد ـ عن اهتمامه بسبق الروس فى وسط أوروبا، ولكنه لم يفصح عن نواياه فى ذاك الوقت. على العكس من ذلك، أخذ «تشرشل» يكرر لإيزنهاور ـ الذى كان يتحمل وطأة المناقشات عن الجانب الأمريكى ـ أن الدافع وراء رغبته فى شن هجوم شامل على الساحل الأدرياتيكى، دافع عسكرى بحت، ولكن «إيزنهاور» كان مقتنعاً بأن وضع بريطانيا بعد انتهاء الحرب كان يشغل تفكير «تشرشل»؛ ولذا أخبر رئيس الوزراء بضرورة التحدث مع «روزفلت»، إذا كان يرغب فى تغيير التعليمات الصادرة إليه (بتوجيه عمل هجومى إلى قلب ألمانيا). إن إصرار إيزنهاور على شن الهجوم على جنوب فرنسا كان مبنياً على أسس عسكرية بحتة.

عندما فشل تشرشل فى إقناع «روزفلت» بالتدخل، تم الهجوم فى أغسطس ١٩٤٤ وانتهت فرص الحلفاء فى نشر عملياتهم داخل شمال أوروبا أو البلقان. وكانت أمريكا على استعداد للتوغل شرقاً، فى منطقة البحر الأبيض المتوسط حتى إيطاليا فحسب إذ لم يبد احتمال توسع الاتحاد السوفيتى ـ بعد الحرب ـ داخل أوروبا الشرقية أو البلقان لأمريكا من الأهمية بحيث يستحق تحويل الانتباه عن ألمانيا.

أما القضية المهمة الثانية، التى أثارت جدلاً فى سبتمبر ١٩٤٤، فتعلقت بطبيعة التوغل داخل ألمانيا. قام إيزنهاور بتوجيه الهجوم على جبهة مستعرضة، حيث تحركت الجيوش الأمريكية والبريطانية ـ جنباً إلى جنب ـ تجاه ألمانيا، ولكن الجنرال «برنارد مونتجمرى» قائد القوات البريطانية طالب ـ لاعتبارات عسكرية ـ بتحرك بريطانى منفرد نحو ألمانيا، وأصر أن خطته ستؤدى إلى وضع نهاية سريعة للحرب. وأيد «تشرشل» «مونتجمرى» لرغبته فى فوز البريطانيين بمجد الاستيلاء على برلين، وحتى تتمكن القوات البريطانية الأمريكية من التوغل إلى أبعد نقطة ممكنة فى أوروبا الشرقية، حين تتقابل مع الجيش الأحمر.

إلا أن إيزنهاور أصر على تنفيذ خطته إذ كان على قناعة تامة بأن الجبهة المستعرضة خطة عسكرية سليمة. إن تحديد مدى خطأه أو صوابه يتوقف على الأولويات المطلوبة. فإذا كان الهدف الرئيسى هو التأكد من هزيمة الألمان، كان الأصوب اتباع طريقة «إيزنهاور» الحذرة، لكن إذا كان الهدف هو إحباط خطة الروس، التى تهدف إلى تقدمهم داخل وسط أوروبا عن طريق تحرير الحلفاء لبرلين وبلجراد وفيينا، لكان من الأصوب تنفيذ البرنامج الجرئ الذى رسمه «مونتجمرى».

لقد انعكست الأدوار، ففى ١٩٤٢ كان «إيزنهاور» و «مارشال» على استعداد لقبول أية مخاطرة فى سبيل عبور القناة، إلا أنهما فى ١٩٤٤ دافعا عن خطة يعوزها الدهاء، نظرا لعدم خطورتها. أما البريطانيون الذين ترددوا ـ من قبل ـ فى مواجهة هتلر داخل القارة، فقد أصبحوا على أتم الاستعداد للتعرض لمخاطر جسيمة لوضع نهاية للحرب والفوز باحتلال برلين.

لقد اتضح الاختلاف فى نظرة وطريقة كل من الجانبين، أو تقدير كلّ منهما لمدى إلحاحية الموضوع فى ديسمبر ١٩٤٤، فى رد فعل كلّ منهما تجاه الهجوم الألمانى المضاد على Ardennes «الأردين». فقد كانت جيوش إيزنهاور متورطة تماماً نتيجة تقدمها على جبهة مستعرضة وبذا عانت من قصور فظيع فى القوات الاحتياطية، ولذلك أرسل «إيزنهاور» الى لندن وواشنطن، يناشدهما إرسال قوات إضافية، وحيث إن «تشرشل» كان متلهفا على إنهاء الحرب، فقد سارع بإصدار أوامره باستدعاء جديد للمدنيين، وهو الأمر الذى كان له أثر بالغ على ما تبقى من القوة الصناعية فى بريطانيا، إلا أنه زوّد إيزنهاور بقوة جديدة قوامها ٢٥٠,٠٠٠ رجل. أما فى الولايات المتحدة، فقد تمسكت وزارة الحربية الأمريكية بوجهة نظر «روزفلت»، التى كانت تنادى بأن الإنتاج الصناعى هو أعظم مشاركة فى الحرب يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة؛ ولذلك رفضت أمريكا استدعاء أية قوات إضافية. لقد أثار هذا الموقف غضب «والتر سميث» رئيس أركان إيزنهاور، الذى عبر عن غيظه فى أحد الاجتماعات، قائلاً فى معرض مقارنة موقف لندن و واشنطن : «بينما كنت اتقلب فى فراشى مساء أمس، راودتنى فكرة: ألا يجب علينا أن نكتب إلى أسيادنا فى واشنطن، لنوضح لهم أنه لكى ننتصر فى هذه الحرب.. يجب عليهم أن يزودونا بعشر فرق أخرى؛ فلننظر إلى بريطانيا التى أوشكت على توفير ٢٥٠,٠٠٠ جندى، إذا كان ذلك فى مقدور بريطانيا.. لكان يتعين علينا توفير ٢٥٠,٠٠٠ جندى» .

واستطاعت قوات الحلفاء التغلب على أزمة معركة البولج «Bulge» دون الإمدادات الأمريكية، وعبروا نهر الراين فى أوائل ربيع ١٩٤٥، متوغلين على امتداد جبهة مستعرضة داخل ألمانيا؛ فأمر إيزنهاور بتطويق المنطقة الصناعية فى «الرور»، وإرسال حملة إلى «داسون» للالتحام مع الجيش الأحمر فى وسط ألمانيا ـ باعتبارها أهدافاً عاجلة ـ حتى يمكن تقسيم ألمانيا إلى جزءين. إلا أن «مونتجمرى» و «تشرشل» اعتراضا لأنهما أرادا من إيزنهاور أن يعطى الأولوية لتزويد الحملة البريطانية المتجهة إلى برلين بالمعدات والغطاء الجوى، لكى تتمكن من الوصول إلى برلين قبل الروس.

لقد ثار جدل كبير حول وجهة نظر «تشرشل» في التمسك باتخاذ برلين هدفاً للحرب. لقد أشيع أنه أراد إبعاد الروس عن شرق ألمانيا، والاحتفاظ بألمانيا دون تقسيم، والمحافظة على وضع برلين كعاصمة للبلاد، وأنه لو كانوا الحلفاء نجحوا في الاستيلاء على المدينة لما وجدت مشكلة «برلين» التي نواجهها اليوم. وهذا هراء؛ فإلى جانب العوامل العسكرية (لم يكن مستبعداً ألا يتمكن رجال «إيزنهاور» من الاستيلاء على برلين قبل وصول الجيش الأحمر إليها) فإن معظم تلك الآراء لا تعكس السياسة التي كان «تشرشل» يدافع عنها؛ حيث لم يذهب أبداً إلى رفض حق الروس في التواجد في أوروبا الشرقية بصفة عامة، أو شرق ألمانيا بصفة خاصة؛ لأنه وضع قد سبق الاتفاق عليه منذ البداية. فبمجرد شن الهجوم عبر بحر المانش في ١٩٤٣، لم تعد هناك أية فرصة لاستبعاد الروس من أوروبا الشرقية، وكان «تشرشل» مدركاً لهذه الحقيقة؛ لأن اتفاقه الشهير مع «ستالين» خلال اجتماعات موسكو في خريف ١٩٤٤، دل على اعترافه بأنه لا مفر من سيطرة الروس على أوروبا الشرقية.

إن الدافع وراء سعي تشرشل إلى الاستيلاء على برلين لم يكن طناناً بهذه الدرجة، إذ إن اهتمامه الأعظم كان المحافظة على الهيبة والمركز. وعندما أفاد «روزفلت» بخبر اتجاه الروس الى تحرير فيينا، قال له: «إذا استولوا على برلين أيضاً، ألن ينطبع في أذهانهم - دون وجه حق - أنهم تحملوا الدور الأعظم في انتصارنا المشترك؟».

لكن «روزفلت» لم يقتنع بذلك على الإطلاق، ففي الأسابيع التي سبقت وفاته في ١٢ إبريل، انحصرت اهتماماته في تكوين الأمم المتحدة (بدأت جلسات مؤتمر سان فرانسيسكو لصياغة ميثاق الأمم المتحدة بعد وفاته بفترة قصيرة) للتأكد من اشتراك الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة، وللمحافظة على العلاقات الودية مع «ستالين». لذلك رفض «روزفلت» أن يتخذ موقفاً صلباً مع «ستالين» بخصوص احتلال الروس لبولندا، أو بشأن شكوك «ستالين» حول استسلام القوات الألمانية في إيطاليا للحلفاء من الغرب. ولم يكن الرئيس دبلوماسياً محنكاً، كما لم يضع أبداً

صورة واضحة عن أهدافه تجاه عالم ما بعد الحرب، ودل اهتمامه بالأمم المتحدة على أنه اعتنق مبدأ «ودرو ويلسون» بخصوص الأمن الجماعي. ولكن طبيعة الأمم المتحدة التي سعى إليها «روزفلت» ـ التي كانت تحكمها الدول الكبرى من خلال مجلس الأمن ـ كانت تدل على أنه لم يتنازل عن إيمانه بضرورة وجود مناطق نفوذ للقوى العظمى، ودلت على ذلك تعليقاته المتكررة عن «رجال البوليس الأربعة» (الصين، وروسيا، وبريطانيا، والولايات المتحدة).

إذا كانت سياسة «روزفلت» قد اتسمت بعدم الوضوح، لدرجة إرباك حتى أقرب مستشاريه، إلا أن شيئاً واحداً كان واضحاً، وهو رفض الرئيس معاداة السوفييت بصورة صارخة؛ مما أثار سخط بعض أعضاء وزارة الخارجية، خاصة «أفريل هاريمان» السفير الأمريكي لدى روسيا. فلقد افترض «هاريمان»، و«تشرشل»، و«ترومان» فيما بعد أن روسيا ستكون غير منطقية في مطالبها، وستكون متعطشة للنفوذ؛ بحيث يستحيل التعامل معها إلا من منطلق قوة ساحقة تتسم بالحزم والصرامة. ولكن «روزفلت» نبذ كل هذه الافتراضات، بل الأكثر من ذلك أنه رأى أنه من المنطقي أن يشعر الروس بالقلق تجاه نوع الحكومات الموجودة على الحدود الغربية لروسيا؛ مما دفعه إلى قبول مناقشة مطالب «ستالين» في شرق أوروبا. هذا بالإضافة إلى افتراض آخر ـ وافق عليه «تشرشل» نفسه ـ يتعلق بملحوظة «ستالين» في أوائل ١٩٤٥ بخصوص «كل من ... منطقة يحق له أن يفرض عليها نظامه الاجتماعي الخاص»، وهي ملحوظة ... في محلها. إلا أن «تشرشل» ـ الذي كان أول من وضع أساس هذا المبدأ في ... واليونان ـ ما لبث أن شجب ستالين لتطبيق نفس المبدأ في شرق أوروبا. وقد ... تلك الواقعة أن «روزفلت» كان واقعيا لدرجة جعلته يقبل مبدأ المعاملة بالمثل.

لقد أثارت طبيعة التحالف مع روسيا درجة كبيرة من الحيرة، ففي أعقاب الغزو النازي أصبح الجيش الأحمر بطلا، وظهر «ستالين» في الصحافة الأمريكية كبطل حكيم وكريم. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه أن يكون لذلك الموقف تأثير عميق أو دائم على شعب نظر الى الشيوعية والفاشية بنفس القدر من الخوف وعدم الثقة.

وفى ذات الوقت، ظل الإحساس بعداء السوفييت متدفقاً خلف الكواليس، خاصة فى وزارة الخارجية. ولكن «جورج كينان»، (رغم أن وظيفته بوزارة الخارجية كانت ثانوية فى ذلك الوقت) أحسن التعبير عن الاتجاه السائد بعد غزو النازيين لروسيا فى ١٩٤١، عندما قال: «يجب ألا نفعل أى شئ، يجعلنا نظهر كأننا نحذو حذو «تشرشل» فى تأييده المعنوى لقضية روسيا. يبدو لى أن الترحيب بزمالة روسيا فى الدفاع عن الديموقراطية، سيؤدى إلى إساءة فهمنا». كان «كينان» يشعر أن «تخوف أوروبا بصفة عامة من روسيا فاق تخوفها من ألمانيا» ووافق ضمنياً على الرأى القائل بأن هناك تشابهاً بين أخطار الشيوعية وأخطار الفاشية.

من المحتمل أن الرأى الذى عبر عنه «كينان»، فى ١٩٤١ كان سائداً فى وزارة الخارجية، إلا أن الوزارة لم تكن الموجه الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية، ولذا مضى «روزفلت» فى إمداد الروس على سبيل «الإقراض والإيجار»، وتأييد «ستالين» معنوياً، ولكنه تحت إلحاح وزارة الخارجية، رفض طلب «ستالين» فى ١٩٤١ عقد اتفاقية تعترف بالأقاليم التى فاز بها الروس فى ظل المعاهدة الدولية بين السوفييت والنازيين، بدعوى أنه يمكن تسوية المسائل الإقليمية بعد انتهاء الحرب. ولكن ـ فيما عدا تلك المسألة ـ عمل «روزفلت» على التعاون مع «ستالين» ضد العدو المشترك، واستمر «كينان» فى اعتراضه. وعندما نجح الجيش الأحمر فى دفع الألمان خارج روسيا فى ١٩٤٤، وبدأ الإعداد للهجوم النهائى، انبرى كينان منادياً: إن الوقت قد حان «لمواجهة سياسية واقعية ناضجة مع القادة السوفييت؛ إذ أراد مواجهتهم وذلك «بتخييرهم بين تغيير سياستهم تماماً والموافقة على التعاون على إنشاء دول مستقلة حقاً فى أوروبا الشرقية، وبين فقدان تأييد ورعاية دول الغرب الحليفة، خلال المراحل المتبقية من العمليات الحربية».

كان «كينان» قد أصبح ـ فى ذلك الوقت ـ المستشار الأول لـ«هاريمان»، السفير الأمريكى لدى موسكو، الذى وافق على آراء «كينان» ونصح «روزفلت» بتخفيض أو حتى إيقاف الشحنات المرسلة إلى روسيا على سبيل «الإقراض ـ والإيجار»، ولكن

«روزفلت» رفض، واستمر تدفق المساعدات لتزويد روسيا بالمعدات اللازمة خاصة الشاحنات، حيث اعتقد أن حاجة الغرب إلى الجيش الأحمر كانت تماثل حاجة روسيا إلى إمدادات «الإقراض ـ والإيجار». ورغم أن «كينان» عجز عن فهم ذلك، إلا أن «مارشال» و «روزفلت» كانا متأكدين تماماً من إجابة سؤال: «من كان في حاجة قصوى إلى من؟» ولقد كانت أقصى مخاوفهما تمثل أقصى آمال «كينان»، ألا وهى توقف الجيش الأحمر بمجرد وصوله إلى الحدود الروسية. وعندئذ، كان يمكن للألمان أن يتجهوا غرباً ليواجه الحلفاء ـ في الغرب ـ بمعظم الجيش الألماني. ولم تكن بريطانيا وأمريكا قد توصلتا بعد إلى تدبير وتموين قوات تكفي لسحق مثل تلك المقاومة حتى الوصول إلى برلين.

فضلا عن ذلك، فإن احتمال وجود أسلحة سرية جديدة، أثار قلقاً كبيراً في ذاك الوقت. لقد تقدمت ألمانيا في التكنولوچيا العسكرية بخطى سريعة أثناء الحرب، ودأبت الدعاية الألمانية على حث الشعب على استمرار المقاومة لفترة قصيرة، حتى يتم تجهيز الأسلحة الجديدة. وكان «روزفلت» قد علم أن الألمان منكبون على إنتاج قنبلة ذرية، بالإضافة إلى أسلحة «V»* وطائرات نفاثة، وغواصات مزودة بمعدات التنفس تحت الماء. لذلك، فإن إيقاف تسهيل الإقراض والإيجار إلى الروس كان سيترتب عليه إبطاء تقدم الجيش الأحمر، مما يوفر للألمان مهلة من الوقت لتحسين أسلحتهم وبلوغها حد الكمال، هذا إن لم يؤد إلى انسحاب «ستالين» من الحرب كلية.

إن الاعتبارات سابقة الذكر ليست إلا تجسيداً للمعضلة الأساسية للحرب، فحتى النهاية أجمعت جميع القوى على الضرورة الحتمية لاستمرار تقدم روسيا، ومع ذلك رفضوا ـ فيما عدا قلة قليلة من البريطانيين الأمريكيين ـ سيطرة روسيا على شرق أوروبا؛ وكان لابد من الاختيار بين هذا أو ذاك. وقرر «روزفلت» أن الخطر

* يرمز حرف في «V» إلى كلمة انتقام (Vengecne)، وكان ذلك أول شكل للصواريخ أو القذائف الموجهة.

الأعظم يتمثل فى توقفت الهجمات الروسية فاستمر فى مساعدة «ستالين» وتشجعيه على الحملة الروسية تجاه الغرب.

أما «إيزنهاور»، فقد بنى قراره بالنسبة لبرلين (فى حدود سلطته) على أسس عسكرية، وكان رأيه أنه من الجنون إرسال قواته مهرولة إلى برلين، بينما يقل (أو ينعدم) احتمال وصولهم إليها قبل الجيش الأحمر. وفضلا عن ذلك، فقد كان «إيزنهاور» بحاجة إلى خط واضح لمعالم الحدود يسهل التعرف عليه من الجانبين، عندما تتلاقى قواته مع القوات الروسية، وذلك بهدف تجنب تبادل إطلاق النار بين قوات الحلفاء بطريق الخطأ. ولذلك، أبلغ «ستالين» بتوقف قواته عندما تصل إلى نهر إلبا، ولكن «تشرشل» ظل يلح عليه لكى يستمر فى التقدم شرقاً. وفى النهاية.. أبرق «إيزنهاور» إلى رؤساء أركان العمليات المشتركة، بما نصه. «أنا أول من يقر أن الحروب تنشب من أجل تحقيق أهداف سياسية؛ لذلك إذا قرر رؤساء أركان العمليات المشتركة أن المجهودات التى يبذلها الحلفاء للاستيلاء على برلين، تفوق فى أهميتها الاعتبارات العسكرية الصرفة فى هذه المعركة.. فإننى ـ وبكل سرور ـ سوف أعيد تنظيم خططى وأفكارى، لكى أنفذ مثل هذه العملية»؛ أى إنه لم يكن على استعداد لتعريض حياة ١٠٠,٠٠٠ رجل أو أكثر للخطر دون تحقيق مكاسب عسكرية. وعندما لم يصله رد من رؤساء الأركان، تمسك بوضع الاعتبارات العسكرية فى المقام الأول.

وبينما قامت قوات إيزنهاور باحتلال جنوب ألمانيا.. واصلت القوات الروسية هجماتها حتى وصلت إلى برلين، بعد تكبد إصابات جسيمة غالباً ما تعدت ١٠٠,٠٠٠ رجل. ولقد أشار «هربرت فيس» إلى ذلك؛ قائلاً إنهم فازوا «بأول إحساس كئيب بالنصر، وأول منظر مرعب للأطلال، وأول موكب عسكرى تحت حجاب قاتم كثيف من الدخان». ومع ذلك ـ بعد مرور شهرين ـ تخلوا عن أكثر من نصف المدينة التى تكبدوا هذا الثمن الفادح للاستيلاء عليها، بينما حازت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى على قطاعاتهما فى برلين، دون دفع حياة جندى واحد ثمناً لها، وظلوا هناك منذ ذاك الحين.

الأهم من ذلك هو أن الحرب انتهت، دون حدوث ثغرة قاطعة فى العلاقات مع روسيا. وإن كان «التحالف الغريب» قد تعرض للتوتر مرات عديدة، إلا أن الولايات المتحدة وروسيا ظلتا متحالفتين. وفى مايو ١٩٤٥ ظل احتمال استمرار تعاونهما وارداً، وإن كان ضعيفاً؛ حيث إعتمد على موقف الولايات المتحدة من التصرفات السوفيتية فى شرق أوروبا. كان واضحا أن «ستالين» سوف يصر على إقامة ديكتاتورية شيوعية تحت سيطرة موسكو، بما يتضمنه هذا من إقصاء قيادات الاقتصاد والزعماء السياسيين من العهد القديم، مثل: الملاك، وأصحاب المصانع، وكبار المسئولين فى الجيش، والارستقراطيين، بالإضافة إلى الزعماء الدينيين، ومحررى الصحف.. ومعهم سوف تختفى بعض المفاهيم التى يقدسها الغرب، مثل: حرية التعبير، والانتخابات الحرة، وحرية الديانات والمؤسسات الحرة. ولم يكن فى مقدور المسئولين فى الحكومة الأمريكية أن يوافقوا - بأى شكل - على قمع نفس الحريات التى حاربوا هتلر من أجلها. ولم يكن فى مقدور الرئيس «هارى ترومان» أبداً (بعد وفاة روزفلت فى أبريل ١٩٤٥)، ومستشاريه، والشعب الأمريكى أن يقبلوا فرض الشيوعية على أوروبا الشرقية، دون إبداء أى اعتراض.

إن تجربة الحرب العالمية الثانية أوضحت ان الولايات المتحدة ما زالت لديها بدائل، وأن العداء ليس السلوك الوحيد الممكن تبنيه لمجابهة تحركات «ستالين» المتوقعة. لقد أقامت الولايات المتحدة الدليل على قدرتها على التصرف بطريقة واقعية، تناسبت مع تطور المواقف؛ فلقد ساعدت «تيتو»، وأيدت المقاومة الفرنسية، ورفضت أن تلجأ للعنف مع الروس، واتخذت قرارات جوهرية لإنجاز هدف واحد فقط وهو إسقاط ألمانيا النازية.

لقد فاقت القوة الأمريكية فى ربيع ١٩٤٥، قوتها فى ١٩٤١ بصورة مذهلة، سواء بالمقارنة بدول العالم الأخرى أو بصفة مطلقة. وكان هذا هو نفس الموقف فى ١٩١٨، وإن كان بدرجة أقل، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى.. كانت الولايات المتحدة مجردة من السلاح، ورفضت فى أغلب الأحيان التدخل فى

شئون أى منطقة خارج قارة أمريكا الشمالية، وكان بإمكانها أن تفعل ذلك مرة أخرى. وفى الواقع، فإن «روزفلت» اعترف سراً لتشرشل أنه كان يشك فى إمكانية استبقاء القوات الأمريكية فى أوروبا لأكثر من سنة واحدة بعد انتهاء الحرب.

كانت أمريكا هى المنتصرة، وبالتالى كان ولابد أن تمتد آثار قراراتها بحيث تشكل عالم ما بعد الحرب، إلا أنه فى مايو ١٩٤٥ ، لم تكن لدى الولايات المتحدة فكرة محددة عن ماهية تلك القرارت، وإنما كانت أمامها عدة طرق يمكنها الاختيار من بينها.



الفصل الثالث

الحرب في آسيا

"عندما تم تفجير أول قنبلة ذرية في "الاموجوردو" بمدينة نيو مكسيكو، يوم ١٦ يوليه ١٩٤٥، وصلت درجة الحرارة عند نقطة الصفر علي الأرض إلي ١٠٠ مليون درجة فهرنهايت، وهو رقم يعادل ثلاثة أمثال درجة الحرارة داخل الشمس، وعشرة آلاف مرة قدر الحرارة علي سطح الشمس. لقد اختفت كل آثار الحياة من نبات وحيوان، في محيط دائرة قطرها ميل مكعبر من نقطة الصفر. إن الجنرال "لزلي جروفز" مدير مشروع "مانهاتن" للقنبلة الذرية استدار نحو نائبه قائلا: "لقد انتهت الحرب.. يكفي واحدة أو اثنتين من هذه الأشياء للإجهاز علي اليابان"

(جوردون توماس وماكس مورجان - ويتس، إينولاجاي)

إن إحدى الحقائق الأساسية التى اتسمت بها حرب المحيط الهادى، هى أنه عند توقف إطلاق النار لم تكن توجد قوات أمريكية تحتل أياً من الدول الآسيوية الكبرى مثل الهند الصينية، أو كوريا، أو بورما، أو الهند، أو الصين. وكانت معظم السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب مصممة لتعويض وتأمين مراكز قوة للقوات المسلحة الأمريكية فى قارة آسيا، بهدف تشكيل مستقبل تلك المنطقة. ولكن المحاولة فشلت فى الصين، وفى شمال كوريا، والهند الصينية، ولم تستطع أمريكا أن تحقق بعد ١٩٤٥ ، ما لم تستطع تحقيقه خلال الحرب.

لقد فشلت أمريكا فى النزول فى الجزء الرئيسى من قارة آسيا، لأن قواتها البرية لم تكن كافية لتولى عمليات حربية برية واسعة النطاق فى كلّ من أوروبا وآسيا فى نفس الوقت. وفضلاً عن هذا فقد كانت هناك قيود عسكرية أخرى، إذ كانت المسافة بين الولايات المتحدة وآسيا تقرب من ضعف المسافة بينها وبين أوروبا، ويعنى ذلك أن المهمة التى تنجزها سفينة واحدة من أمريكا إلى أوروبا، تستلزم سفينتين لأداء نفس المهمة من أمريكا إلى آسيا. كذلك كان هناك نقص فى البواخر التجارية حتى الشهور الأخيرة من الحرب. ولقد كرست الولايات المتحدة ما يقرب من ٤٠٪ من إجمالى جهودها الحربية ـ فى الحرب العالمية الثانية ـ للعمليات الدائرة فى مسرح الحرب فى المحيط الهادى، إلا أن عمليات الشحن كانت تلتهم القدر الأعظم من تلك الجهود. وبذلك كان حجم القوات ـ التى كان يمكن للولايات المتحدة حشدها ـ أقل كثيرا فى آسيا عن أوروبا، ولذلك اتجهت الاستراتيجية المتبعة فى المحيط الهادى إلى تجنب المواقع اليابانية المنيعة، وإلى بدء عمليات تضمن المحافظة على الأرواح والمعدات.

واتبعت الولايات المتحدة استراتيجية ثانوية فى المحيط الهـادى، بحيث تتجنب القوات الرئيسية للجيش اليابانى. وكانت هناك أسباب عسكرية مهمة وراء هذه السياسة، إلا أنه بالرغم من أن السياسة التى اتبعتها قوات أمريكا فى غزو الجزر فى المحيط الهادى واحدة بعد أخرى قد نجحت فى تواجد الجيش والبحرية الأمريكية بالقرب من الجزر اليابانية نفسها، إلا أنه كان لها ثمن سياسى، دفعته أمريكا. لقد ترتب على عملية تضييق الخناق على الألمان فى أوروبا فوز الولايات المتحدة بمرابطة قوات أمريكية فى ميناء انتويرب وباريس وروما، بينما ترتب على عمليـة تضييق الخناق على اليابانيين فى آسيا أن سيطرت الولايات المتحدة على عدة جزر غير مهمة نسبياً.

لقد كانت السياسة العسكرية الأمريكية فى المحيط الهادى موجهة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وإن تم ذلك بشكل سلبى فقط. فقد كانت الجهود

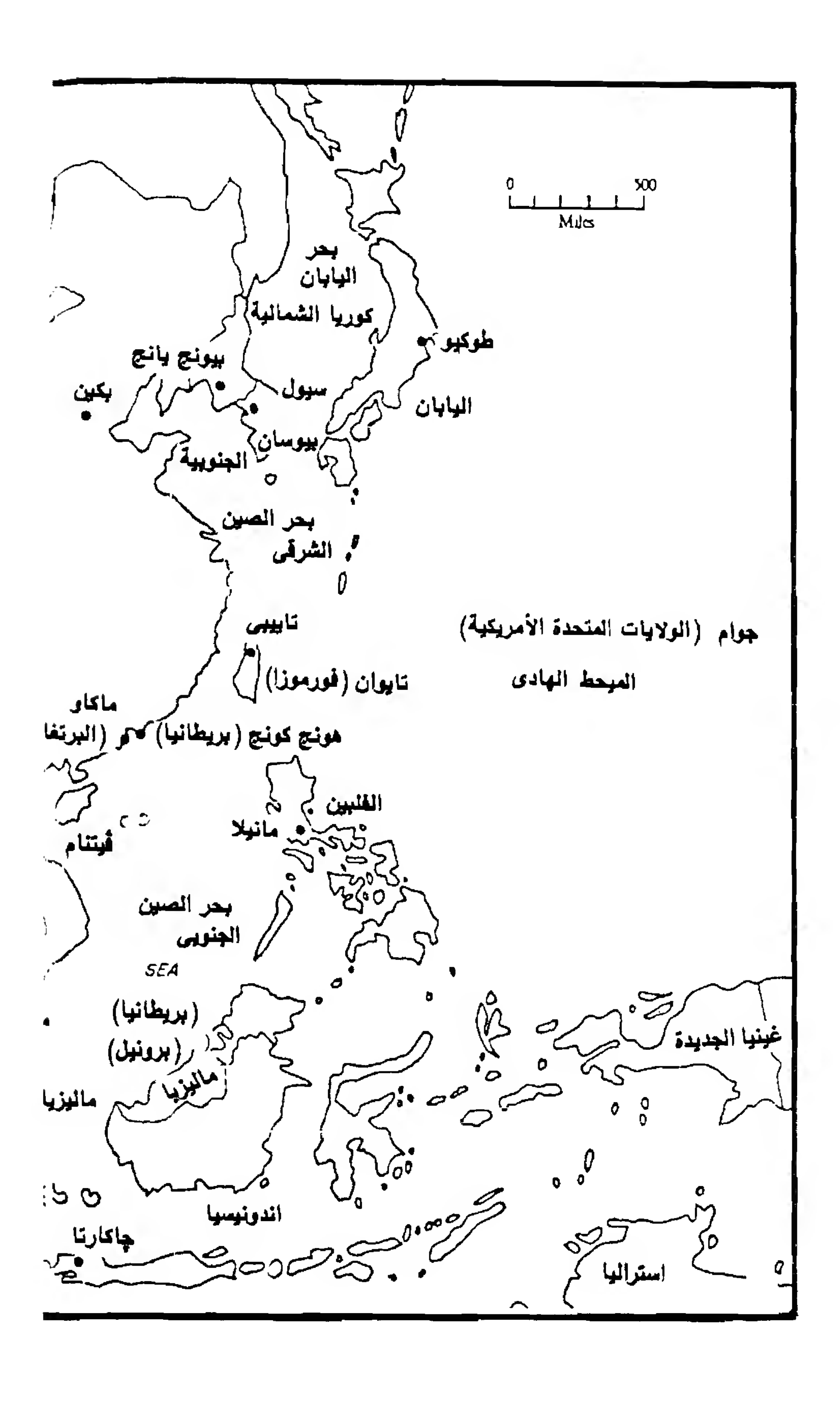
العسكرية مكرسة لتدمير اليابان، ومن المؤكد أن ذلك الهدف حاز على أكبر قدر من الاهتمام، إلا أن مجرد صـّد اليابانيين لم يكن كافيا، إذ تجلى بوضوح ـ بينما الحرب مستمرة ـ إن اعادة نظام الحكم القديم فى آسيا إلى ما كان عليه، سيكون أمراً فى غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. كما أن «روزفلت» كان عازفاً عن عودة الأمور إلى ما كانت عليه فى آسيا؛ فقد كان معارضا حقيقيّـا للاستعمار بشكله التقليدى، ولذا أراد خروج البريطانيين من الهند، والهولنديين من جزر الهند الشرقية (التى عرفت فيما بعد باسم أندونيسيا)، والأمريكيين من الفلبين، والفرنسيين من الهند الصينية*.

لقد كانت المشكلة بالنسبة للأمريكيين هى شكل الاستقلال، ففى هذه المنطقة ـ كما كان الوضع فى أوروبا ـ تؤدى الحيازة المسلحة أى منح السلطة وباستثناء الوضع فى اليابان والفلبين وجزر الهند الشرقية (التى عرفت فيما بعد بأندونيسيا)، فإن هذه السلطة لم تكن لتتركز فى يد الأمريكيين.

هذه الحقيقة أثارت احتمال أن يحل الشيوعيون مكان الحكام الاستعماريين القدماء، وأن هؤلاء الشيوعيين قد يبعدون الأمريكيين عن آسيا، مثلما فعل اليابانيون. وكان التحدى الذى واجه صانعو السياسة الأمريكية هو كيفية التوصل (فى آن واحد) إلى طرد اليابانيين، ومنع عودة الاستعمار الأوروبى، وتشجيع نمو الحكومات المحلية الديموقراطية والرأسمالية، دون بذل المجهود اللازم لإقحام القوة العسكرية فى المنطقة. إن ما حدث فى الصين والهند الصينية وكوريا الشمالية، أثبت استحالة مواجهة مثل ذلك التحدى.

لقد اجتمعت الأولويات الأمريكية مع الضروريات العسكرية، فى تشكيل الأحداث التى وقعت فى آسيا. وكما كان الوضع فى أوروبا، كانت الأولوية الأولى هى هزيمة العدو، وتلتها أهمية العمل على رفع الصين بقيادة «تشيانغ كاى ـ تشيك»

* لقد أخذت الولايات المتحدة عهداً على نفسها، منذ وقت طويل بمنح الفلبين استقلالها فى ٤ يوليو ١٩٤٦، وهو عهد حافظت عليه.



0
500
Miles
بحر
اليابان
كوريا الشمالية
طوكيو
بيونج يانج
بكين
سيول
اليابان
بيوسان
الجنوبية
بحر الصين
الشرقى
تايبيى
جوام (الولايات المتحدة الأمريكية)
تايوان (فورموزا)
المحيط الهادى
ماكاو
(البرتغال)
هونج كونج (بريطانيا)
الفلبين
مانيلا
فيتنام
بحر الصين
الجنوبى
SEA
(بريطانيا)
(برونيل)
غينيا الجديدة
ماليزيا
ماليزيا
اندونيسيا
چاكارتا
استراليا



اتحاد الجمهوريات السوفيتية كوريا
يولان باتور
منغوليا
أفغانستان
كابول
كاشمير
إسلام آباد
الصين
باكستان
نيبال
بيوتان
نيودلهي
كاتامندو
دكا
بنجلاديش
هانوى
الهند
بورما
لاوس
فينتيان
رانجون
تايلاند
بانجكوك
كمبوديا
المحيط الهندى
رنبوم بنه
مدينة هوتش
(سايجون)
سرتيلانكا
كولومبو
خليج البنغال
(كوالا لامبور)
سنغافورة

آسيا فى ١٩٩٠

و«حزب الكومينتاج» إلى مرتبة الدول العظمى؛ الأمر الذى تطلب تدعيم سيطرة «تشيانج» على الصين. وهو الوضع الذى حاربه الشيوعيون بقيادة «ماوتسى ـ تونج»، اليابانيون، الذين احتلوا معظم ساحل الصين. لقد كان «تشيانج» قائدا منحرفا وديكتاتورياً وغير كفء، ولكنه كان أيضا صديقاً للغرب. وبصرف النظر عن مدى رغبة الأمريكيين فى أن يحكم «تشيانج» الصين، فلم يكن فى مقدورهم أن يساندوه بشكل إيجابى دون توريط قوات أمريكية هناك، الأمر الذى حالت دونه الحقائق العسكرية التى فرضت عدم إرسال أعداد ضخمة من القوات الأمريكية إلى الصين.

لقد جاءت السياسة الأمريكية فى آسيا انعكاساً للضروريات العسكرية والصراع الشخصى والدوافع السياسية. وبعد التقهقر من الفلبين ـ فى أوائل ١٩٤٢ ـ قام الأمريكيون بتأسيس قاعدة للعمليات فى أستراليا، بالإضافة إلى القاعدة الموجودة فعلاً فى وسط المحيط الهادى فى جزر «هاواى»

إن كبار رجال الجيش والبحرية لم يكونوا على وفاق فيما بينهم، مما أدى إلى تقسيم المنطقة إلى ميدانين للحرب، أحدهما جنوب غربى المحيط الهادى المسئول عنه الجيش تحت قيادة الجنرال «دوجلاس ماك آرثر»، والميدان الثانى وسط المحيط الهادى والمسئول عنه البحرية بقيادة «الأميرال تشستر نيميتز». وكانت قاعدة «ماك آرثر» فى أستراليا، وكان هدف استراتيجيته التحرك شمالاً للوصول إلى اليابان عبر جزر الهند الشرقية (أندونيسيا الآن) والفلبين وفورموزا. أما «نيميتز» فى جزر هاواى، فقد أراد التقدم غرباً عبر وسط المحيط الهادى. وفى النهاية تم الاعتماد على الخطتين.

وعندما طار «ماك آرثر» من «باتان» ووصل إلى استراليا، فى فبراير ١٩٤٢، أعلن «إننى سوف أعود» إلى الفلبين*، فاعترض كبار ضباط البحرية لأنهم شعروا أن

* أعجبت وزارة الحربية بهذه العبارة، ولكنها رأت أنها يجب أن تقول: «سوف نعود» بافتراض أن «ماك آرثر» سوف يحتاج للمساعدة لكنه رفض تغيير العبارة، وبالتالى ظلت عبارة «سوف أعود» كما هى.

حجم الجهد المطلوب للعودة إلى الفلبين لايستحق المعدات والرجال المطلوبين لنصرة العملية، وكانت البحرية ترغب فى تجاهل الفلبين والتوجه مباشرة إلى فورموزا، أو التركيز فقط على منطقة وسط المحيط الهادى. إن ناقدى «ماك آرثر» الذين تزايد عددهم، كانوا مؤمنين أن السبب الوحيد وراء عودة الولايات المتحدة إلى الفلبين (أواخر ١٩٤٤) ، كان لتعزيز مكانة «ماك آرثر» الشخصية.

وكان غرور «ماك آرثر» كبيراً، ولكن رغبته فى العودة الى الفلبين لم تكن لمجرد إرضاء غروره فقط، فقد كان يرى أن تورط الولايات المتحدة فى حرب برية ـ فى آسيا ـ يعد ضرباً من الجنون. ولقد كانت هذه هى وجهة نظره العسكرية التى دعمت إيمانه بأنه يجب على الولايات المتحدة السيطرة على الجزر النائية، خاصة الفلبين واليابان. فقد كان معلوماً للجميع أنه إذا ما قررت الولايات المتحدة التخلى عن الفلبين، فإنها ستواجه احتمال أن تؤول السلطة إلى «هوكبالاهاب »، وهى منظمة حرب عصابات يقودها الشيوعيون. وقد يصبح من المستحيل اقتلاعها بعد ذلك، وبالتالى، فإنه وفقا لوجهة نظر «ماك آرثر» فإن غزو الفلبين كان بمثابة حل لتلك المشكلة. وفى ١٩٤٦ ، سلمت الولايات المتحدة مصير الفلبين إلى أصدقاء سمحوا بإنشاء القواعد العسكرية، وتدفق الاستثمارات الأمريكية إلى البلاد.

أما فى الصين، حيث لم تتواجد قوات أمريكية، كما حدث فى الفلبين، فلم تستطع الولايات المتحدة أن تسيطر على الأحداث، وتمنت أن يتمكن حزب «تشيانج» (الكومينتانج) من جذب الصين الى العالم الحديث، بصفتها مصدراً للمواد الخام، وسوقاً للسلع. لقد أدرك الأمريكيون أن تحقيق ذلك الهدف تطلب إصلاح «الكومينتانج» وتحرير سياسته، ولذلك شجعوا «تشيانج» على القضاء على الفساد المتفشى، وتسوية الخلافات مع «ماو» والشيوعيين، وإدخال إصلاحات ذات مغزى فى الملكية الزراعية، وتبنى الوسائل والطرق العصرية على نسق الحضارة الغربية.

عند محاولة تنفيذ ذلك البرنامج، وقعت أخطاء تكتيكية متعددة، ولكن أكثرها أهمية كان الخطأ الاستراتيجى. كان عماد ذلك البرنامج افتراضين مترابطين،

أولهما: هو رغبة «تشيانج» فى الإصلاح، وثانيهما هو قدرته على إجراء الإصلاحات. وقد ثبت أنه لم يكن هناك أى أساس لتلك الافتراضات، إلا أن الغالبية العظمى من الأمريكيين، كانوا مصابين بالرعب من الشيوعيين الصينيين، ولم يبد فى الأفق أى حل وسط بين «ماو» و «تشيانج»، وبالتالى اتجهت الأحداث الى نهاية مأساوية. لقد قدمت الولايات المتحدة قروضاً ضخمة إلى الصين، وغالباً ما كانت فى شكل نقدى مباشر، رغم التخوف من الفشل، حيث إنها فى واقع الأمر، كانت بمثابة رشاوى لـ«تشيانج»، وكبار مؤيديه الذين هددوا بترك الحرب ضد اليابان، إذا توقفت المساعدات، التى ظلت تتدفق بسبب رعب واشنطن من احتمال استسلام الصين.

طوال الحرب «كانت الأوضاع بائسة داخل جيوش «الكومينتانج»، وبينما نعم كبار الضباط بالرفاهية، عانى الجنود المتطوعون من أمراض مدمرة، ومن عدم كفاية الطعام، وعدم وجود أحذية أو معدات كافية (واحد بين كل ثلاثة كان يحمل بندقية دون ذخيرة). وسعى الضباط الأمريكيون إلى إجراء بعض التحسينات، لأنه لم يكن هناك مفر من استخدام موارد الصين البشرية الضخمة ضد اليابان.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك مشكلة الشيوعيين الصينيين، إذ كان «تشيانج» يستخدم أفضل قواته لمقاومة «ماو»، الذى نشر بدوره قوة قوامها ٢ مليون رجل، وبذا ظهر خطر وقوع حرب أهلية على أوسع نطاق. ولقد كانت مثل تلك الحرب مصدر خطر للأمريكيين، لسببين: أولهما، أنها ستؤدى إلى تخفيض عدد القوات التى يمكن دفعها لمحاربة اليابان، والثانى أنها قد تؤدى إلى الإطاحة «بتشيانج» وانتصار «ماو»، ولذلك حاول الأمريكيون الضغط على «تشيانج» لإشراك الشيوعيين فى الحكومة، وإغراء «ماو» بالتعاون مع «تشيانج». ولكن كلا الجانبين الصينيين، طالبا بعضهما بمطالب مستحيلة، فلم يتحقق أى شئ.

خلال المراحل الأخيرة للحرب تمكن «تشيانج» من الحصول على وعود روسية ـ نُـفذ معظمها ـ بعدم مساندة الصينيين الشيوعيين، وحث «ماو» على التعاون مع

«الكومينتانج»، وذلك في مقابل موافقة «تشيانج» على تأجير ميناء «آرثر» للروس، وأن يكون ميناء «دايرن» ميناءً حراً، والاعتراف بسيطرة السوفييت على منغوليا العليا. وكما حدث في أوروبا، كان «ستالين» ـ في آسيا ـ قومياً متطرفاً، فبنى قراراته على أساس المصالح الروسية فقط، متجاهلا الأحزاب الشيوعية في العالم، حتى وإن تطلب الأمر التعدى عليها أو خيانتها، وكان رأيه في «ماو» أنه مغامر، ذا مشروعات جامحة، ستؤدى إلى إثارة غضب الغرب، وبالتالي إلى تعريض مكاسب الروس في جنوب شرقي آسيا إلى الخطر، أما «ماو» فكان يعتقد أن «ستالين» خائن وجبان.

وهكذا استمرت السياسة الأمريكية في محاولاتها، للتقريب بين «ماو» و «تشيانج» لمدة سنتين. وبعد انتهاء الحرب قام «ترومان» بإيفاد «مارشال» إلى الصين، في محاولة أخرى للتقريب بين الزعيمين الصينيين، فحذره وزير الحربية «ستيمسون» قائلا «تذكر أنه لم يحدث أبداً أن أيد «تشيانج» فكرة الاتحاد مع الشيوعيين الصينيين؛ لأن ذلك كان يفوق حدود طاقته، إن إدارته كانت بمثابة مظهر خادع (يعم بالفساد) أمام جمهور الصينيين التابعين له». وبالرغم من تلك الواقعية، ومهما أعلن عن حيادية بعثة «مارشال» استمرت الولايات المتحدة في تزويد «تشيانج» بالمساعدات المادية، التي لم تكن أبداً وافية؛ حيث إن منع انتصار «ماو» كان يتطلب احتلال أمريكا لكل الصين، وأى خطوة أقل من ذلك، لم تكن لتفى بالغرض. ومثل ذلك الاحتلال كان يتطلب ملايين الجنود الأمريكيين، وهو ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة له حتى في أوروبا. ولذلك انتفى أي احتمال، ولو كان ضئيلا لاستعداد الشعب الأمريكي أو الحكومة الأمريكية لتقديم مثل تلك التضحية المطلوبة لإنقاذ «الكومينتانج».

أما عن استعداد «ستالين» للتعاون مع الأمريكيين في آسيا فقد تعدى حدود الصين، فتمت أول مقابلة بين «روزفلت» و «ستالين» في أوخر ١٩٤٣ في طهران ـ إيران. لقد أدى نفور الرئيس الأمريكي من «ديجول» إلى تقوية معارضته للاستعمار الأوروبي بصفة عامة؛ مما دفعه إلى تقديم اقتراحه الخاص بالهند الصينية، الذي

تضمن وضع لاوس، وكمبوديا، وفيتنام بعد انتهاء الحرب تحت وصاية القوى الأربع، (وهى: الصين، والولايات المتحدة، وروسيا، وبريطانيا). وأقر «ستالين» ذلك الاقتراح مباشرة، مضيفاً أن شعوب الهند الصينية قد تحصل على استقلالها بعد عقدين أو ثلاثة عقود. وكانت بريطانيا هى الوحيدة التى اعترضت على نهاية أحد المستعمرات الفرنسية على هذا النحو، نظراً لحرصها على إمبراطوريتها.

إلا أن الوضع داخل ڤيتنام لم يسمح بقبول حل سهل، لقد سمح اليابانيون للفرنسيين بالاحتفاظ بسيطرتهم المدنية على الهند الصينية حتى مارس ١٩٤٥، حينما أظهروا بعض التشجيع للقومية الڤيتنامية، بموافقتهم على حكومة ملكية ضعيفة، بقيادة «باو داى»، التى حلت محل الفرنسيين. وعندئذ قرر « الڤيت مينه» بدء المقاومة الفعلية، بقيادة «هو تشى مينه» الذى أفاد واشنطن أنه يريد تحقيق الاستقلال فى خلال ٥ ـ ١٠ سنوات، بالإضافة إلى الإصلاح الزراعى، وديمقراطية مبنية على الانتخابات العامة، والحيازة القومية للممتلكات الفرنسية. لقد كان على صلة وثيقة بعملاء «OSS» خلال الحرب (أساساً لإنقاذ الطيارين الأمريكيين، الذين أسقطت طائراتهم) وقام بنسخ «إعلان استقلال ڤيتنام» نقلاً عن النسخة الأمريكية، وبعد انتهاء الحرب «لم يعد كل ذلك بأى نفع على «هو»، بسبب تغير موقف أمريكا تجاه الاستعمار الفرنسى. وبصرف النظر عن أحاسيس روزڤلت الشخصية نحو «ديجول»، فإن الجزء الأكبر من العلاقات الطيبة مع فرنسا، انعكس على موقف أمريكا من الهند الصينية.

بالإضافة إلى ذلك، ساد الولايات المتحدة خوف من إنتشار الشيوعية فى آسيا، التى اتضح أن «هو» كان جزءاً منها وزعيمها المنتظر، ولذلك وافق الأمريكيون فى أغسطس ١٩٤٥، على أن يقبل البريطانيون استسلام اليابانيين فى الهند الصينية جنوب الخط السادس عشر، على أن تقبل قوات «تشيانج» نفس الشئ شمالاً. وتمسك البريطانيون بالموقع الجنوبى إلى أن يتمكن ديجول من إرسال قواته إلى سايجون، بينما قامت قوات «تشيانج» بالانغماس فى مغانم الحرب، حتى يعود الفرنسيون إلى هانوى.

وكان للاحتلال اليابانى للهند الصينية الأثر الأكبر وراء موقف أمريكا المتشدد تجاه اليابان فى ١٩٤١، ولذلك لم يكن مستبعداً أبداً أن تتحرك مرة ثانية ـ بعد انتهاء الحرب ـ لتمنع وقوع جنوب شرق آسيا فى أيدى غير صديقة، وذلك بالرغم من نفور أمريكا من الاستعمار الفرنسى.

لقد اتخذ كثير من القرارات الأمريكية ـ فى الحرب العالمية الثانية ـ على وجه السرعة، دون تحليل متعمق؛ لأنها كانت تتعلق بقضايا ذات أولوية ثانوية نسبياً، مثل: السماح للفرنسيين بإعادة احتلال الهند الصينية. وفى بعض الحالات كان لمثل تلك القرارات انعكاسات خطيرة، مثل: قضية ڤيتنام والاتفاق على تقسيم كوريا، الذى قضى باحتلال الروس لكوريا شمال الخط الثامن والثلاثين، واحتلال الأمريكيين للمنطقة الواقعة جنوب ذلك الخط. وقد اتفق الجانبان على أن مبعث ذلك التقسيم، كان مجرد ملاءمته للطرفين، وأنه ـ فى نهاية الأمر ـ سوف تتحد المستعمرة اليابانية من جديد وتحصل على استقلالها. وكان واضحاً أن كلا الطرفين كان جاداً فى مبرراته، على الرغم من أن كليهما لم يعر كوريا كثيراً من الاهتمام.

ومع ذلك، فإن أكثر القرارات الأمريكية أهمية خلال الحرب، كان قرار صنع القنبلة الذرية ثم استخدامها، وهو قرار قامت الحكومة بدراسته ومناقشته بتمعن، وعلى أعلى المستويات. وفى ١٩٣٩، بدأ مشروع «مانهاتن» ـ الذى احيط بأعلى قدر من السرية فى الحرب ـ بغرض واحد، هو تسخير الطاقة الذرية فى إنتاج قنبلة يمكن حملها جواً، وبشرط أن يتم تصنيعها قبل الألمان. وقد علق أحد العلماء البارزين العاملين بالمشروع «ج روبرت أوبنهيمر» فيما بعد قائلا: «لقد افترضنا دائماً أن تلك القنابل سوف تستخدم عند الحاجة إليها.» وكان الاتجاه حينذاك هو اعتبار القنبلة، كمجرد سلاح عسكرى آخر.

فى منتصف ١٩٤٥، استلزم الموقف العسكرى ضرورة التفكير فى القنبلة، لأن اليابان لم تكن قد سحقت أوتحطمت، على الرغم من أنه لم يعد هناك شك فى أنها خسرت الحرب، فلقد خسرت معظم إمبراطوريتها وأسطولها فى المحيط الهادى،

ولكنها احتفظت بسيطرتها على جزء كبير من الصين، وجنوب شرقى آسيا، وكل كوريا، ومنشوريا. فلم يكن جيش اليابان قد مُـسّ تقريباً، كما كانت قواتها الجوية ـ المعتمدة على «الكاميكاز»* ـ مصدر خطر جسيم، وكان جيش اليابان يقدر بحوالى مليونين فى منشوريا للدفاع عن الجزر اليابانية، ومزودين بحوالى ٥٣٥٠ طائرة «كاميكاز» جاهزة للاستخدام، بالإضافة إلى مخزون قدره سبعة آلاف طائرة أخرى. كما كانت هناك عدة آلاف من زوارق «الكاميكاز»، وأعداد كبيرة من صغار المتطوعين لقيادة الطائرات والزوارق. ولذلك كان غزو أمريكا لجزر اليابان عملية دموية اراد «ستيمسون» تجنبها، ليس فقط تخوفاً من كم الإصابات، ولكن أيضاً لأنه لم يرد أن يبدأ سباقاً للحرب العنصرية فى المحيط الهادى، حيث كانت أعداد الرجل الأبيض تمثل أقلية.

أما العامل الرئيسى فكان الجيش الأحمر، فلو أن «ستالين» أعلن الحرب لانسحبت اليابان دون مقاومة شرسة فى معركة أخيرة. ولقد توقع جنرال «مارشال» هذا الاحتمال فعلق قائلاً فى ١٨ يونيه ١٩٤٥ : «إن هجوم الروس على اليابانيين، وهم فى تلك الحالة البائسة قد يكون القرار الوحيد الذى يمكن أن يدفعهم إلى الاستسلام». وكان رأى البحرية الأمريكية أنه يمكن محاصرة اليابانيين، بحيث تدفعهم المجاعة إلى التسليم، بينما ذهبت القوات الجوية إلى أن قذف العدو بالقنابل ـ دون استخدام القنبلة الذرية ـ يمكن أن يجبر العدو على الاستسلام (بدأ استخدام قنابل النابالم ـ التى تم تصنيعها آنذاك ـ فى الغارات على طوكيو، مما أحرز نتائج مخيفة). ولكن «ترومان» و«مارشال» رفضا تلك التنبؤات المتفائلة، فإذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى استسلام غير مشروط، فلابد من تدمير الجيش اليابانى أولاً وقبل كل شئ. وحيث إن اختبارات القنبلة الذرية لم تكن قد أجريت بعد فى أوائل صيف ١٩٤٥ ، فلم تكن هناك وسيلة لتدمير الجيش اليابانى سوى محاربته. ومن وجهة نظر «مارشال» كان من الأفضل أن يتولى الجيش الأحمر تلك المهمة بدلاً من الجيش الأمريكى.

* طيار فدائى يابانى: أحد أفراد فرقة طيران يابانية، مهمتها القيام بهجوم انتحارى على هدف عسكرى.

كان هناك بديل آخر، فمهما كانت قوة الجيش اليابانى، ومهما كان الثمن الذى يمكن للعدو أن يجبر الولايات المتحدة على دفعه فى سبيل الاستيلاء على الجزر اليابانية، فإن اليابان كانت أمة منهزمة، وكان زعماؤها مدركين ذلك تماماً، وكان بإمكانهم تأخير الهزيمة النهائية ليس منعها. لقد كانت اليابان مستمرة فى الحرب لتتجنب ذل الاستسلام غير المشروط؛ فقد كانت تسعى للحصول على شروط محددة قبل الاستسلام، وكانت قلة من الزعماء اليابانيين تحلم بالاحتفاظ بالأقاليم المنهزمة فى القارة الأسيوية، إلا أن معظمهم كانوا أكثر واقعية، بحيث أدركوا أن ذلك أمر صعب المنال وأنها سوف تخسر كل شيء باستثناء الجزر اليابانية نفسها، فانحصرت أهدافهم فى الحصول على بعض الضمانات التى تحقق لهم الحكم الذاتى فى النهاية، بالإضافة إلى ضمانات فورية بالإبقاء على الوضع المقدس للإمبراطور (كانت الصحافة الأمريكية تسرد مطالبات بعض السياسيين بمحاكمة ومعاقبة الأمبراطور كمجرم حرب).

لقد أدرك الأمريكيون أن اليابانيين يحاولون إيجاد مخرج لا يجرح كبرياءهم، وأنهم اتفقوا ـ فيما بينهم ـ على ضرورة الإبقاء على الإمبراطور لأن استبعاده كان سيؤدى إلى نشر الفوضى فى المجتمع اليابانى. ومع ذلك فقد قرر الأمريكيون ألا يطلعوا اليابانيين على نواياهم بالنسبة للإمبراطور، لأسباب تتعلق بمعنويات الشعب الأمريكى، والسياسة الداخلية؛ بالإضافة إلى رغبتهم فى إذلال العدو الذى أذلهم بهجومه على «بيرل هاربر».

فى الاجتماعات التى عقدت مع الروس فى فبراير ١٩٤٥ فى «يالطا» ضغط الأمريكيون على «ستالين» لكى يعد بدخول الحرب فى المحيط الهادى فى مقابل إجبار «تشيانج» على تقديم بعض التنازلات لروسيا على الحدود الصينية السوفيتية، فوافق «ستالين» على دخول الحرب بعد ثلاثة شهور من انتهاء الاشتباكات فى أوروبا، حيث أوضح أن القيام بهذه المهمة يحتاج لمهلة من الوقت لينقل قواته من ألمانيا إلى منشوريا. وعندما اجتمعت الدول الكبرى الثلاث ـ فى يوليو ـ فى «بوتسدام» خارج برلين، ظل الأمريكيون على موقفهم المتلهف على وجود الجيش الأحمر فى المحيط الهادى.

في ذلك الوقت نجح اختبار القنبلة الذرية، وكان ذلك بداية عصر جديد في تاريخ العالم، وفي أدوات السياسة الخارجية الأمريكية؛ فلن تضطر الولايات المتحدة بعد ذلك ـ أو هكذا بدت الأمور ـ إلى الاعتماد على جيوش ضخمة العدد، سواء جيوش الحلفاء أو جيوشها. لقد تميزت القنبلة الذرية بكونها أرخص من الجيوش ضخمة العدد، وأسرع منها كثيراً. وبدأ الأمريكيون فوراً في استخدام القنبلة كأداة دبلوماسية. ولقد لخص تشرشل اتجاه الأمريكيين في ٢٣ يوليه قائلاً: «لم تعد هناك ضرورة لدخول روسيا الحرب مع اليابان، فالمادة المتفجرة الجديدة وحدها كافية لحسم المسألة» وفيما بعد ـ وفي نفس اليوم ـ أعلن «تشرشل» في تعليق له على حديث مع «جيمس بيرنز» وزير الخارجية، قائلا: «من الواضح أن الولايات المتحدة لا ترغب في الوقت الحالي في اشتراك روسيا معها في الحرب ضد اليابان». وفي ذلك المساء كتب « ستيمسون»: إن «مارشال» الذي كان أكثر من صارع من أجل دخول روسيا الحرب «شعر ـ كما شعرت أنا ـ أننا أصبحنا الآن في ظل ذلك السلاح الجديد؛ في غنى عن مساعدة روسيا لهزيمة اليابان».

في «بوتسدام» قام «ترومان» بإبلاغ «ستالين» بطريقة عرضية أن الولايات المتحدة أنتجت سلاحاً جديداً، وشعر بالسعادة لأن الزعيم السوفيتي لم يطلب منه أية تفاصيل عن ذلك السلاح. وعندئذ وافق «الكبار الثلاثة» على الإبقاء على الإمبراطور بعد استسلام اليابان، ولكنهم رفضوا إبلاغ اليابانيين بذلك، بل أصدروا إعلان «بوتسدام» الذي طالب مره ثانية بالاستسلام غير المشروط وإلا تعرضوا لدمار هائل. ورفض اليابانيون الطلب لخلوه من أية ضمانات للإمبراطور؛ فأصدر «ترومان» أوامره بإسقاط القنبلة.

ما سبب مثل هذا التسرع؟ لقد أثار ذلك التساؤل قلق كل من فحص الخلاف، الذي احتدم حول قرار استخدام القنبلة. وترجع أهمية ذلك السؤال إلى ثلاثة عوامل مرتبطة ببعضها، هي: (١) إن الولايات المتحدة لم تخطط لأية عمليات عسكرية ضخمة قبل ١ نوفمبر ١٩٤٥ ، وبذلك كان هناك متسع من الوقت، يكفي للانتظار

حتى تصدر روسيا إعلانها بدخول الحرب (كما كان متوقعًا) وتحديد تأثير ذلك على اليابانيين، أو للانتظار حتى تتجلى مدى جدية عروض السلام من اليابانيين؛ و (٢) لم يكن من المخطط استخدام القنبلة ضد هدف عسكرى، وبالتالى لن تؤثر على الموقف العسكرى؛ و (٣) لقد توقعت الولايات المتحدة أن تدخل روسيا الحرب يوم ٨ أغسطس، تقريباً، ولكنها أسقطت القنبلة يوم ٦ أغسطس، وعندما لم يستسلم اليابانيون فوراً أسقطت قنبلة ثانية يوم ٩ أغسطس. لقد أنصب هجوم الفيزيائى البريطانى «بلاكيت» ـ وغيره فيما بعد ـ على أن تعاقب الأحداث أثبت أن استخدام القنبلة كان «أول عملية كبرى من عمليات الحرب الدبلوماسية الباردة مع روسيا»؛ إذ كان الغرض الرئيسى منها هو استبعاد روسيا من التسويات الخاصة بجنوب شرق آسيا بعد انتهاء الحرب، بدلاً من أن يكون هدفها إنقاذ أرواح الجنود الأمريكيين.

هناك تفسير آخر يدعى أن الولايات المتحدة كان هدفها من استخدام القنبلة التأثير على الروس، وأن توضح لهم أنها لن تتردد فى استخدامها. كانت الولايات المتحدة قد سحبت بالفعل الجزء الأعظم من قواتها من غرب أوروبا، كما فعلت بريطانيا، وبالتالى فإنه بحلول أغسطس ١٩٤٥ كان الجيش الأحمر المرابط فى شرق أوروبا هو أعظم قوة فى إوروبا، وبالنسبة لمن ساورهم القلق من احتمال تقدم الروس عبر نهر «إلبا»، فلقد بدا أن القنبلة هى الحل المثالى لردعهم.

إن تلك التفسيرات ليست بالضرورة خاطئة؛ إلا أنها محدودة جداً، لأنها تميل إلى التجاهل أو الاستخفاف بما تبقى من قوة مقاومة لدى اليابانيين، خاصة الفدائيين المرعبين «الكاميكاز».

كانت لدى كل فرد تقريباً ـ ممن شاركوا فى اتخاذ قرار استخدام القنبلة ـ دوافعه الشخصية؛ فبعضهم كان قلقا بسبب الفدائيين «الكاميكاز»، وبعضهم أراد معاقبة اليابانيين على «بيرل هاربر»، بينما ذهب البعض الآخر إلى أن الاستخدام الفعلى للقنبلة، كان الوسيلة الوحيدة التى تبرر للكونجرس والشعب الأمريكى إنفاق بليونين من الدولارات على إنتاجها. لقد كانت حياة الإنسان رخيصة فى عالم ١٩٤٥؛

فلقد شن البريطانيون والأمريكيون غارات جوية على «درسدن»، لم تكن لها أغراض عسكرية محددة، وهى الغارات التى ترتبت عليها مذبحة راح ضحيتها عشرات الآلاف من النساء والأطفال. ولذلك، لم تكن هناك مشكلة فى قتل عدد من اليابانيين، ولا يمكن تجاهل عامل التمييز العنصرى عند اتخاذ القرار. وفيما بعد، استبعد الكاتب العسكرى البريطانى «ليدل هارت» أن الولايات المتحدة كان يمكن اطلاقا أن تستخدم القنبلة ضد البيض فى برلين.

وربما كان أكثر التفسيرات بساطة هو أكثرها إقناعاً، لقد كانت القنبلة موجودة واليابان لم تستسلم، ولم يفكر أى شخص فى الحكومة جدياً فى عدم استخدام القنبلة، وبالتالى كان إلقاؤها فى أقرب وقت ممكن أمراً طبيعياً. ولقد أوضح «ترومان» فى هذا الصدد: «لقد ترك لى قرار تحديد مكان وزمان استخدام القنبلة الذرية، ويجب ألا يكون هناك أى خطأ فى هذا الصدد، لقد اعتبرت القنبلة سلاحا عسكرياً، ولم يراودنى أى شك فى ضرورة استخدامها».

لسوء الحظ.. لم يترتب على إلقاء القنبلة على «هيروشيما» أى رد فعل فورى من اليابانيين. وفى ذات الوقت أعلنت روسيا الحرب فى ٨ أغسطس، وتحرك الجيش الأحمر داخل منشوريا وجنوب «ساخالين»، واستسلم الجيش اليابانى فى منشوريا. ولحث اليابانيين على الاستسلام.. ألقت الولايات المتحدة فى ٩ أغسطس بقنبلة ثانية على «ناجازاكى»، التى ضمنت استسلام الحكومة اليابانية للأمريكيين. ومع ذلك ــ وحتى بعد القاء القنبلة الثانية ــ أصر اليابانيون على الحصول على ما يضمن سلامة الإمبراطور «هيروهيتو»، فقرر «ترومان» أنه لا مفر من ذلك، وقدمت الولايات المتحدة الوعد المطلوب. وأخيراً استسلمت اليابان.

احتلت القوات الأمريكية اليابان، وتم استبعاد الروس والاستراليين والبريطانيين بالطبع. ورغم أن «ماك آرثر» ــ الذى قاد عملية الاحتلال ــ كان من المفروض أن يكون مسئولا أمام كل الحكومات التى كانت فى حالة حرب مع اليابان، باعتباره القائد الأعلى لقوات الحلفاء، إلا أن حقيقة الأمر أنه كان يتلقى تعليماته من الحكومة الأمريكية فقط. وهكذا فإنه بنهاية الحرب، كانت الولايات المتحدة قد احتلت، أو سيطرت، أو تمتعت بنفوذ قوى فى أربع من خمس أهم مناطق صناعية

فى العالم، وهى: أوروبا الغربية، وبريطانيا العظمى، واليابان، والولايات المتحدة ذاتها، ولم يتبق من يعمل خارج المدار الأمريكى سوى الاتحاد السوفيتى فقط.

لقد كانت النتيجة تدعو للسخرية؛ إذ إن الولايات المتحدة فازت بأكبر المكاسب بالمقارنة بالقوى العظمى الأخرى رغم أنها قدمت أقل التضحيات. لقد أدت سياسة «روزفلت» التى ركّـزت على تجنب المواجهة المباشرة مع جيوش المحور، إلى إنقاذ آلاف الأرواح، بينما أدى إصراره على المحافظة على المستوى المرتفع نوعاً للاقتصاد المدنى، إلى تقوية الاقتصاد الوطنى. وكانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة فى العالم التى توفرت لديها موارد رأسمالية تمكنها من حل مشاكل التعمير بعد انتهاء الحرب وكان بإمكانها استخدام تلك الموارد بهدف التعمير أو لنشر نفوذها فى مناطق أخرى. بالإضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة تمتلك القنبلة الذرية، التى بدت فى ١٩٤٥ كأنها السلاح المطلق، خاصة وأن السياسيين الأمريكيين كانوا يؤمنون بأن لديهم السلاح السرى الذى سيضمن السيطرة العسكرية الأمريكية لعدة عقود قادمة، وذلك على الرغم من تحذيرات العلماء من أن الآخرين سوف يتوصلون إلى صنع القنبلة الذرية قريباً.

كانت هناك مشاكل، إحداها كانت فى قارة آسيا، ففيما عدا جنوب كوريا، لم تكن هناك أعداد ذات دلالة من القوات الأمريكية فى القارة، ولذلك لم تكن هناك وسيلة أمام الولايات المتحدة لممارسة نفوذها دون الاعتماد على الفرنسيين والبريطانيين والهولنديين والصينيين الوطنيين. وكان كل هولاء يعانون من كراهية الجماهير الآسيوية الغفيرة لهم. لقد نجح اليابانيون فى تشويه صورة الرجل الأبيض فى الشرق، فآمن الأسيويون بأنهم يستطيعون أن يسيطروا على حياتهم ومواردهم؛ لذا أرادوا طرد الرجل الأبيض من الهند الصينية، ومن الهند، ومن ماليزيا (الملايو سابقاً) ومن المنطقة المعروفة باسم أندونيسيا (جزر الهند الشرقية سابقاً)، ومن الفلبين. وكان على السياسة الخارجية الأمريكية أن تتكيف مع ذلك التطور التاريخى، وإلاّ تضاءل نفوذها.

إن أهم مصادر القوة الأمريكية هى قوتها العسكرية والاقتصادية، ولكن كان لديها مصدر قوة آخر يمكن اللجوء إليه، وبالرغم من أنه لم يكن ملموسا بنفس القدر، إلا أنه كان ذا قيمة مرتفعة. فى سبتمبر ١٩٤٥ ، كانت هيبة أمريكا وقوتها فى أعلى مكانة، لقد قدمت الولايات المتحدة المعدات والرجال لإنقاذ أوروبا وروسيا من هتلر والنازيين، ودفعت الإيطاليين إلى ترك مستعمراتهم الأفريقية، وطردت اليابانيين من الصين، والهند الصينية، وأندونيسيا، والفلبين وبورما، وكوريا. ولم تطلب الولايات المتحدة أى شئ لنفسها فى مقابل كل ذلك. لقد هتف «هوتشى مينه» محييا الأمريكيين لأنهم الأصدقاء الحقيقيون للإنسان المظلوم على الأرض، وكذلك ـ ورغم التباين الملحوظ ـ اتخذ «شارل ديجول» و«تشرشل» وحتى «ستالين» نفسه (فى إحدى المناسبات) مواقف مشابهة. وفى عالم ملئ بالكراهية، والموت، والدمار، والخداع، والخيانة.. بدت الولايات المتحدة فى نهاية الحرب العالمية الثانية فى رأى العالم كله ـ تقريباً ـ فى دور بطلة العدالة والحرية والديمقراطية، دون أن تكون لها أغراض شخصية. إن مركز الولايات المتحدة لن يبلغ هذا المستوى المرتفع مرة أخرى.

الفصل الرابع

بدايات الحرب الباردة

"بينما تشبث البريطانيون والأمريكيون، بمنتهى الحزم والصرامة، بوجودهم في كل من أفريقيا والبحر المتوسط وفي كل ألمانيا الغربية.. أخذوا على عاتقهم - عن طريق المفاوضات والضغوط الدبلوماسية - مهمة تخفيض حجم الوجود الروسي في أوروبا الشرقية التي اكتسبها الاتحاد السوفيتي، بعد نجاح الجيش الأحمر في هزيمة ثلثي الجيش الألماني"

(والترليبمان)

لا يوجد تاريخ محدد لبداية الحرب الباردة، ولكن قضية أوروبا الشرقية هي التي تسببت في ظهورها، وشكلت مسارها في البداية. لقد تصارع الشرق والغرب لعدة قرون للسيطرة على المساحة الضخمة الممتدة من البلطيق حتى البلقان، وهي منطقة غنية بمواردها البشرية والصناعية، بالإضافة إلى كونها منطقة حيوية استراتيجياً للطرفين، فهي بالنسبة لروسيا تصلح كحاجز ضد الغرب، وبالنسبة لألمانيا وفرنسا تصلح كمدخل لغزو روسيا. ولم يسمح كلا الطرفين: الغرب والشرق لأوروبا الشرقية بأن تصبح قوية أو مستقلة، أو محايدة، وأرادت كل من روسيا والغرب أن تتحالف تلك المنطقة معهما. ولقد شاركت الولايات المتحدة في هذه العملية في ١٩١٩.

عندما أخذ الرئيس الأمريكى «وودرو ويلسون» زمام المبادرة لتحطيم الامبراطورية النمسوية المجرية، وتأسيس حكومات مستقلة مؤيدة للغرب؛ بحيث يمكن الحد من التحرك السوفيتى. إلا أن المحاولة فشلت فى النهاية نظراً لعدم قدرة الدول الرأسمالية على مساندة بعضها البعض، وقد ساعد على ذلك الفشل رفض أمريكا القيام بأى دور فى السياسة الأوروبية فى الثلاثينيات.

وصلت الأوضاع إلى الذروة فى مؤتمر ميونخ سنة ١٩٣٩، وكان «ستالين» قد سعى لمدة ٣ سنوات إلى الدخول فى تحالف مع بريطانيا وفرنسا، ولكن الدول الديمقراطية لم تكن مستعدة على الإطلاق للتعاون مع السوفيت، أو مشاركتهم فى أى شئ مما اضطرهم إلى التعاون مع النازيين. ومن هنا لجأ «ستالين» (الذى لم يكن مستعدا ـ مثله مثل الغرب ـ لمواجهة هتلر بمفرده) إلى توقيع الميثاق النازى السوفيتى فى ١٩٣٩، الذى نص على تقسيم أوروبا الشرقية بين ألمانيا وروسيا، إلا أنهما سرعان ما تصارعا على الغنائم. وفى ١٩٤١، استحوذ هتلر على كل أوروبا الشرقية، ثم توغل داخل الأراضى السوفيتية. وفى هذه الأثناء، حاولت بريطانيا وفرنسا تعويض تخليهما عن أوروبا الشرقية، بإعلان الحرب عندما قام هتلر بغزو بولندا، ولكن المساعدة التى قدماها للدفاع عن بولندا لم يكن لها جدوى. وأثناء الصراع الذى تلا ذلك لم يقدم الغرب أية مساهمة ذات قيمة للمساعدة فى تحرير أوروبا الشرقية. وعندما حانت النهاية، كان الجيش الأحمر قد استحوذ ـ بمفرده ـ على المنطقة الواقعة شرق الخط الممتد من «ستيتين» على بحر البلطيق إلى «تريستا» على البحر الأدرياتيكى.

لقد احتلت روسيا أوروبا الشرقية، وترتب على هذه النتيجة الحاسمة للحرب العالمية الثانية القضاء على التحالف الكبير، واندلاع الحرب الباردة.

لم يكن لدى الولايات المتحدة أى استعداد لقبول سيطرة روسيا على أوروبا الشرقية، على الرغم من اعتراف الأمريكيين بأن أمن روسيا يتطلب وجود حكومات صديقة لها فى تلك المنطقة. ولقد أقرّ كل الزعماء الأمريكيين المهمين ـ تقريباً ـ

باستحالة الإبقاء على موقف معاد للسوفييت فى أوروبا الشرقية، ولكنهم فى نفس الوقت أرادوا نشر الديمقراطية وحرية الدين، وحرية التعبير، والمؤسسات الحرة. ولقد عبر وزير الخارجية «جيمس بيرنز» آنذاك خير تعبير، قائلاً: «إن هدفنا فى بولندا هو إقامة حكومة صديقة للاتحاد السوفيتى وفى نفس الوقت تمثل كل العناصر الديمقراطية بالبلاد».

كان ذلك برنامجا مستحيلاً، فإذا أخذنا فى الاعبار التقاليد السائدة، والأحقاد والهيكل الاجتماعى لأوروبا الشرقية فإن أية حكومة منتخبة (انتخابات حرة) لابد أن تكون معادية لروسيا؛ وربما أدرك «روزفلت» تلك الحقيقة، ولكنه لـم يشأ أن يشرحها للشعب الأمريكى. وعندما قدم تقريره عن مؤتمر «يالتا» فى فبراير ١٩٤٥، اكّـد على موافقة «ستالين» على إجراء انتخابات حرة؛ مما زاد من توقعات الأمريكيين المتزايدة حول الشكل الذى ستكون عليه أوروبا الشرقية بعد الحرب. وكان من المعتقد أن تصبح بولندا و بلغاريا ورومانيا وبقية المنطقة دولاً رأسمالية ديمقراطية تربطها بالغرب صلات وثيقة، إلا أنه لم يوجد أى مؤشر يدل على احتمال حدوث ذلك. وعندما لم يتحقق ذلك شعر ملايين الأمريكيين بالغضب الشديد، وطالبوا بالتحرير والانسحاب السوفيتى، ووجهوا الإهانات للروس، بينما عمل السياسيون المحترفون المعادون للشيوعية على البحث عن الذين خانوا أوروبا الشرقية، واعتقدوا أنهم وجدوهم فى أعلى دوائر الحكومة الأمريكية، بما فى ذلك الرئيس «روزفلت»، كما اعتقد بعضهم.

لقد تركز الصراع حول بولندا، وكانت هناك قضيتان منفصلتان رغم الصلة بينهما: من الذى سيحكم بولندا؟ وما هى الحدود البولندية؟ لقدحاول البريطانيون الإجابة عن السؤال الأول من خلال تأييد قيام حكومة بولندية فى المنفى فى لندن، يتولاها بعض رجال الكنيسة والجيش البولندى وكبار ملاك الأراضى الزراعية. وأجاب الأمريكيون عن السؤال الثانى عندما رفضت الولايات المتحدة فى بداية ١٩٤٢ بحث موضوع الحدود فى أوروبا الشرقية، كما كان يريد ستالين. وأصر الأمريكيون على

ضرورة تأجيل مثل تلك المناقشة إلى ما بعد سحق «هتلر». ويرجع ذلك جزئيا إلى أن «روزفلت» لم يكن راغبا فى الدخول فى اتفاقيات سرية يمكن إدانتها فيما بعد، ولكن رفض روزفلت كان أساساً لأن «ستالين» كان يطالب بحدود روسيا فى سنة ١٩٤١، التى شملت امتداد النفوذ السوفيتى فى أوروبا الشرقية وفقا للميثاق النازى السوفيتى.

وحيث إن الرغبة العامة فى «يالتا» كانت تدعو إلى الحفاظ على التحالف العظيم من أجل المحافظة على المصالح المتبادلة، فقد حاول الثلاثة الكبار إيجاد معادلة تنقذ ماء وجوههم، فاختلقت روسيا بديلاً للحكومة البولندية فى المنفى التى كان مقرها فى لندن، وأطلقت على هذا البديل اسم «حكومة لوبلين»، التى كانت - فى واقع الأمر - دمية فى أيدى السوفييت. وفى يناير ١٩٤٥، اعترف «ستالين» بأن حكومة «لوبلين» هى الحكومة الوحيدة لبولندا. وبعد مرور شهر، وفى اجتماع «يالتا» حاول «تشرشل» و «روزفلت» استرجاع الموقف بالاصرار على إجراء انتخابات حرة، وقيام حكومة بولندية ذات قاعدة عريضة، تضم الشخصيات البارزة فى الحكومة الموجودة فى لندن. واعتقد «تشرشل» و«روزفلت» أنهما حققا معجزة عندما وافق «ستالين» على إجراء «انتخابات حرة دون قيود بأسرع ما يمكن، على أساس منح حق الاقتراع للجميع وسرية الاقتراع» وكذلك إعادة تشكيل الحكومة البولندية من خلال دعوة البولنديين المقيمين فى لندن. ولو أنه تم تنفيذ تلك الوعود، لوصلت الجبهات الديمقراطية إلى الحكم، محققة أفضل النتائج من وجهة نظر الغرب. ولكن «ستالين» لم تكن لديه النية مطلقاً للتخلى عن بولندا، كما أنه لم يقبل - إطلاقاً - تفسير الغرب لاتفاقيات «يالتا» أو أنه يعنى ما تقوله هذه الاتفاقيات.

وكان الجانبان يريدان حكومة صديقة فى بولندا، لأسباب استراتيجية بحتة. وعبر عن ذلك «ستالين» فى «يالتا» عندما قال: «بالنسبة للشعب الروسى.. فإن مسألة بولندا ليست مسألة كرامة وشرف فقط، بل مسألة أمن أيضا؛ فعبر التاريخ كانت بولندا الممر الذى عبره الأعداء للوصول إلى روسيا. وخلال الثلاثين سنة الماضية، مرّ أعداؤنا

ـ الألمان ـ مرتين من خلال ذلك الممر. إن بولندا بالنسبة للاتحاد السوفيتى ليست مسألة كرامة، ولكنها مسألة حياة أو موت». أما الغرب، فكان ينظر إلى بولندا بصورة مختلفة تماما، فهو يراها كنقطة أمامية أو كنقطة حدود أو الحصن الأمامى الذى يحمى الحضارة الأوروبية، ويصد قبائل الآسيويين الذين يستعدون لاجتياح أوروبا وغزوها. هذا الخوف الرهيب، وهو شئ ثابت فى تاريخ أوروبا، ازداد فى ١٩٤٥، بسبب ما حدث من فراغ فى ألمانيا، ولأن الجيش الأحمر أصبح فى ذلك الوقت أعظم قوة فى أوروبا كلها بلا منازع. وإذا ظل الجيش الأحمر قوياً ومتماسكاً، وإذا إحتل بولندا وشرق ألمانيا، وإذا سرحت أمريكا قواتها وأنهت التعبئة، وإذا وقعت بولندا فى أيدى الشيوعيين ـ وكل هذه الاحتمالات كانت واردة فى فبراير ١٩٤٥ ـ فلن يوجد عندئذ ما يمنع روسيا من اجتياح أوروبا كلها.

وحيث إن اهتمام «ستالين» بالحدود الروسية البولندية،كان أقل من اهتمامه بالحدود البولندية الألمانية وبطبيعة الحكومة البولندية، فقد وافق على أن تكون مكاسب روسيا فى بولندا محدودة، إلا أنه أصر على تعويض بولندا من خلال سيطرة بولندا على أجزاء كبيرة من الأراضى الألمانية. لقد كان «ستالين» يعتزم نقل الحدود الغربية لبولندا، حتى خط «أودر ـ نيس»، وبذا يضم بروسيا الشرقية وكل «سيليزيا»، بالإضافة إلى «بوميرانيا» حتى «ستيتين». وكان ذلك يعنى طرد حوالى ٦ إلى ٩ ملايين ألمانى، ورغم انزعاج البريطانيين والأمريكيين من ذلك، إلا أنه لم يكن بوسعهم أن يفعلوا شيئا للحيلولة دون وقوعه؛ خاصة وأن الطريقة التى عومل بها البولنديون على يد الألمان، جعلت من الصعوبة بمكان معارضة اقتراح «ستالين» أو وصفه بأنه ليس عادلا. وعلى أية حال لم تكن المشكلة هى حدود بولندا، وإنما من الذى سيحكم بولندا، لذلك شعر روزفلت أنه خرج من مؤتمر «يالتا» منتصراً، لأنه نجح فى تعطيل مسألة الحدود وفى الحصول على وعد مؤكد من «ستالين» بإجراء انتخابات حرة.

ولكن «ستالين» سرعان ما بدأ فى تحطيم الوهم الأمريكى؛ فرفض إعادة تشكيل الحكومة البولندية بأى طريقة ملموسة، وفرض حظر حرية التعبير وحرية التجمع،

وحرية الدين، وحرية الصحافة في بولندا، ولم يتخذ أي خطوة نحو تنفيذ وعده بإجراء انتخابات حرة. وقد اتبع الاتحاد السوفيتي نفس النمط (بدرجات متفاوتة) في بقية دول أوروبا الشرقية، وأصبح واضحاً تماماً أن السوفيت لن يتخلوا عن تلك المنطقة بعد أن أصبحت في قبضتهم؛ لقد أوصدوا الباب في وجه الغرب تماماً. وبكل المعايير اتسمت أساليب السوفييت بعدم مراعاة أية حقوق للناس وبعمليات القمع الوحشية. وأصيب الغرب بصدمة وشعر أن ستالين خذله وخدعه.

ولقد عجز «ستالين» عن إدراك ذلك، أو شعر أنه لم يكن أمامه بديل آخر؛ إذ تعددت المرات ـ في «يالتا» وغيرها ـ التي ظل «ستالين» يؤكد فيها على مشكلة أمن روسيا، ومدى احتياجها إلى السيطرة على الدول الواقعة على حدودها، لتحمي نفسها من ألمانيا ودول الغرب. إلا أن الأمريكيين رفضوا تصريحاته وقالوا إنها أكاذيب وخداع، وأدانوه بأنه مريض بجنون العظمة، وأنه يسعى إلى السيطرة على العالم كله. لذلك فإن ملايين الناخبين الإمريكيين الذين ترجع أصولهم إلى دول أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى رجال الكنيسة الكاثوليكية، والعسكريين الذين أزعجهم الميزان الاستراتيجي الجديد في أوروبا، قرروا أن مقاومة «ستالين» والوقوف في وجهه، لا تقل أهمية عن الوقوف في وجه هتلر.

كان الرئيس «ترومان» من أوائل ـ وقطعاً من أهم ـ الشخصيات التي بدأت تشعر بتلك النبضات، فعزم على أن يتبع سياسة متشددة مع روسيا، وهو الموقف الذي حاز قبول وتأييد كبار المسئولين الأمريكيين العاملين في موسكو. وبعد مرور ثمانية أيام على تولي «ترومان» منصب الرئاسة ـ في ٢٠ أبريل ١٩٤٥ ـ اجتمع مع السفير «هاريمان» لمناقشة العلاقات الأمريكية مع الاتحاد السوفيتي التي وصلت آنذاك إلى مرحلة حرجة؛ خاصة وأن الحرب كانت على وشك الانتهاء مما تطلب اتباع سياسات جديدة.

كان «هاريمان» قد وصل لتوه من موسكو، حيث كان متأثراً إلى درجة كبيرة بـ«جورج كينان»، كبير مستشاريه الذي كان من أكبر المعادين للاتحاد السوفيتي في

الخارجية الأمريكية، وكان «كينان» معارضاً لسياسة «محو النازية» التى عزمت أمريكا على تطبيقها فى ألمانيا، بدافع من إحساسه بأن الألمان سرعان ما سينضمون إلى الولايات المتحدة فى مقاومة روسيا، إلا أن «كينان» لم يدعو إلى استخدام القوة.

لقد كان مؤمناً بأن روسيا لن تتمكن أبداً من الاحتفاظ بسيطرتها على أوروبا الشرقية، وأن تعاون الولايات المتحدة وروسيا بعد انتهاء الحرب ليس ضروريا حيث لم تكن هناك حاجة إلا لوجود اعتراف واضح وصريح بمناطق نفوذكل دولة؛ وأن «ستالين» لم تكن لديه النية للزحف غرباً؛ والأهم من ذلك كله أنـه «لاجدوى من وراء التطلع لأن يكون لنا تأثير على مجرى الأحداث فى المنطقة، التى امتدت إليها سيطرة روسيا بالفعل.» وعندما سأله «هارى هوبكنز» مستشار «روزفلت» الموثوق به: ما الذى يجب أن تفعله الولايات المتحدة، إزاء سيطرة روسيا على بولندا؟ أجابه «كينان» باختصار: «يجب ألا نقبل أى جزء من المسئولية» فسأله هوبكنز: «إذن.. أنت تعتقد أنها مجرد خطيئة، يجب علينا مقاومتها» وكانت إجابة «كينان»: «هذا قريب جداً من الصحة».

كان يمكن تبنى سياسة «عدم فعل أى شئ»، التى أشار إليها «كينان»، فقد كانت كل المؤشرات تؤكد أن «روزفلت» اعتزم اتباع تلك السياسة؛ إذ كان يرى أنه يمكن تحقيق التعاون المطلوب بعد انتهاء الحرب من خلال الأمم المتحدة. لذا كان «روزفلت» على استعداد للتغاضى عن الكثير فى سبيل ضمان تعاون «ستالين» كما كان على استعداد لاعتناق موقف واقعى (مثل كينان) تجاه التطورات التى جرت فى بولندا.

ومع ذلك فقد رفض «هاريمان» سياسة عدم التحرك، ووفقاً لـ«ترومان» أوضح «هاريمان» فى اجتماعهما يوم ٢٠ أبريل أن: «هناك عناصر معينة قريبة من «ستالين» أساءت تفسير كرمنا ورغبتنا فى التعاون على أنها دليل على التساهل، بحيث يمكن للحكومة السوفيتية أن تفعل ما تريد دون مخاطرة تحدى الولايات المتحـدة لها.» ولكنه أكـد أن الاتحاد السوفيتى سوف يحتاج لمساعدات اقتصادية أمريكية لكى يعيد

بناء بلاده، «وبذا يمكننا أن نكون حاسمين إزاء القضايا المهمة، دون التعرض لمخاطر جمة». لكن «ترومان» قاطع «هاريمان» ليبلغه أنه «ليس خائفا من الروس»، وأنه «عقد العزم على أن يكون حاسما»، لأن «حاجة روسيا إلينا أكثر من حاجتنا إليها.» إن هذا التصريح لترومان يكشف الستار عن كثير مما وقع فيما بعد، لقد اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية ـ فى أعقاب الحرب ـ جزئياً، على الثقة فى عدم قدرة روسيا على الاعتراض على أى شئ تقوله أو تفعله الولايات المتحدة نظرا لحاجتها للأموال الأمريكية.

عندئذ حذر «هاريمان» من أن دول الغرب ستواجه «بغزو همجى لأوروبا». وبعد الاستمرار فى تلك النغمة بعض الوقت، أضاف «هاريمان» فى النهاية إن المفاوضات الدولية «تتضمن الأخذ والعطاء، وأن يقدم كل جانب بعض التنازلات». لقد حاول «ترومان» الحصول على نصيب الأسد من المفاوضات مع الروس، قائلاً إنه لم يتوقع «الحصول على ١٠٠٪ من مطالبنا» لكنه شعر أنه «لابد أن يحصل على ٨٥٪».

وكخطوة عملية أولى لضمان الـ ٨٥٪، وعد «ترومان» بإبلاغ «مولوتوف» وزير الخارجية السوفيتى ـ الذى كان متوقعا وصوله إلى واشنطن ـ أنه على الاتحاد السوفيتى أن يسرع فوراً بإجراء الانتخابات الحرة فى بولندا، ثم أضاف «ترومان» قائلا إنه عزم على أن يتحدث مع «مولوتوف» بمنتهى الوضوح «بما لا يدع مجالاً للشك.» وبعد انتهاء الاجتماع، اعترف «هاريمان» أنه هرع إلى واشنطن لأنه لم يكن متأكداً من أن «ترومان» قد استوعب حقيقة المشكلة السوفيتية. وقال هاريمان: «إننى أشعر الآن براحة غامرة، بعد أن اكتشفت أننى و«ترومان» متفقان على نفس الموقف».

بعد مرور يومين، اجتمع «ترومان» مع «مولوتوف» وكان فى الغالب اجتماعاً دبلوماسياً جرى فى جو من المودة والاحترام. وأشار «ترومان» إلى رغبته فى إجراء انتخابات حرة فى بولندا «نظراً لتأثير ذلك على الرأى العام الأمريكى»، فأجابه «مولوتوف» إنه مقدر لأهمية تلك النقطة، ولكنه أضاف قائلاً إن «ترومان» يجب أن

يفهم أن بولندا «أكثر أهمية للاتحاد السوفيتى» حيث إن بولندا تقع على حدود روسيا، بينما تبعد كل البعد عن الولايات المتحدة، فتجاهل «ترومان» تلك النقطة وأصر على أن يدرك «مولوتوف» أن الولايات المتحدة تعتبر بولندا بمثابة «اختبار ورمز لتطور علاقاتنا الدولية مستقبلاً».

وفى اليوم التالى ٢٣ إبريل ١٩٤٥ ـ عقد «ترومان» أول مؤتمراته الهامة فى مجال السياسة الخارجية بحضور «إدوارد ستيتينيوس» وزير الخارجية، و «ستيمسون» وزير الحربية، و«چيمس فورّستال» وزير البحرية، والأدميرالات «ويليام ليهى» و«إرنست كنج»، وچنرال «مارشال»، والسفير «هاريمان» وآخرون. وكان موضوع الاجتماع هو بولندا. وحدد «ترومان» سير المناقشات، عندما أعلن أنه صار واضحاً أن «اتفاقياتنا مع الاتحاد السوفيتى حتى الآن، لا تسير إلا فى اتجاه واحد، وأن هذا الوضع لا يمكن استمراره»، ثم طلب من كل الحاضرين أن يعرضوا وجهات نظرهم.

بدأ «ستيمسون» قائلا إنه ما لم تفهم الولايات المتحدة تماماً «مدى خطورة مسألة بولندا بالنسبة لروسيا، فقد نجد أنفسنا متوغلين فى ورطة خطرة»؛ أما «فورّستال» فتبنى وجهة نظر مناقضة إذا قال إنه مقتنع بأنه: «إذا تمسكت روسيا بهذا الموقف الصارم.. فيجب علينا أن نواجههم الآن بدلاً من فيما بعد»؛ كذلك رأى «هاريمان» ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً حاسماً تجاه بولندا. لقد اعتقد «ستيمسون» : أنه «ربما كانت روسيا أكثر واقعية منا تجاه أمنها»، وأضاف «ليهى»: «إنه لم يتوقع أبداً من السوفييت أن يشرفوا على انتخابات حرة فى بولندا». أما چنرال «مارشال» الذى فضل اتباع سياسة حذرة تجاه بولندا، فقد أراد تجنب خصومة مع السوفييت، حيث إنه لم يكن هناك مفر من طلب مساعدة «روسيا» فى حرب المحيط الهادى.

وهكذا، كان على «ترومان» أن يختار أحد الطريقين، عند مقابلته لـ«مولوتوف» فى الساعة الخامسة والنصف. لقد انقسم مستشاروه البارزون على أنفسهم، فكان أمامه الإذعان لتصرفات السوفييت فى بولندا، أو الاستمرار فى المطالبة بالـ ٨٥٪.

واختار «ترومان» الطريق الثانى، فعند وصول «مولوتوف» صاح الرئيس فى وجهه مستخدما لغة البغال فى «ميسورى». لقد عبر المترجم عن ذلك بقوله: «لم يحدث أن سمع أبداً عن توبيخ رجل دولة بمثل هذه الطريقة». وفى نهاية اللقاء.. أبلغ «ترومان» قراره لـ«مولوتوف»: «هناك حل واحد فقط». على «ستالين» أن يعيد تشكيل الحكومة البولندية عن طريق جلب عناصر من حكومة المنفى فى لندن، وأن يجرى الانتخابات الحرة». وأخيراً علق «مولوتوف»: «لم يحدث أبداً فى حياتى أن تحدث معى أحد بهذا الاسلوب»، فأجابه «ترومان» قائلاً: «نفذوا اتفاقياتكم، ولن يتحدث معك أحد بهذا الاسلوب».

لقد أثار ذلك الموقف دهشة الروس وغضبهم، كما عبر عن ذلك «ستالين» فى ٢٤ أبريل فى خطاب موجه إلى «تشرشل» و «ترومان» بدأه قائلاً: «إن حدود بولندا متاخمة للاتحاد السوفيتى، وهذا لا ينطبق على بريطانيا العظمى أو الولايات المتحدة» ثم عرج على الشكوى من تصرفات السوفييت فى بولندا قائـــلاً: «لســت أدرى إذا ماكانت الحكومة التى تأسست فى اليونان، حكومة ممثلة فعلاً، أو إذا ما كانت حكومة بلجيكا حكومة ديمقراطية حقاً. عندما قامت تلك الحكومات لم يهتم أحد باستشارة الاتحاد السوفيتى، الذى لم يزعم أنه له الحق فى التدخل فى تلك الأمور، لأنه كان مدركاً لأهمية بلجيكا واليونان لأمن بريطانيا العظمى». ثم قال: «إنه لم يستطع أن يفهم لماذا لم تتم فى الغرب أى محاولة لتفهم اعتبارات الاتحاد السوفيتى الأمنية كذلك».

كان من الصعب على «ستالين» أن يتفهم الموقف الأمريكى، كما كان صعبا على آخرين ممن كانوا خارج الصورة. وطوال سنوات الحرب قامت الولايات المتحدة بشجب مفاهيم «مناطق النفوذ وميزان القوى»، ونادت باستبدال تلك المفاهيم بعهد جديد يسوده السلام، بمساندة الأمن الجماعى للأمم المتحدة، وهى المنظمة المفتوحة أمام كل الدول الديمقراطية. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة ـ فى الواقع الفعلى ـ حافظت على سيطرتها على وسط وجنوب أمريكا (من خلال الديكتاتوريات

العسكرية فى معظم الأحوال). مما لا شك فيه أن إجراء انتخابات حرة فى أوروبا الشرقية، كان سيؤدى إلى انتخاب حكومات معادية للسوفييت، ولكن مما لا شك فيه ـ أيضا ـ أن إجراء انتخابات حرة فى أمريكا اللاتينية، كان سيؤدى إلى انتخاب حكومات معادية للولايات المتحدة.

لقد أدرك بعض الزعماء الأمريكيين ذلك التناقض الداخلى، وفى مايو ١٩٤٥ تبادل «ستيمسون» مع مساعده «جون ماكْلُوى» مخابرة تليفونية حول كيفية تحقيق التوازن بين مناطق النفوذ الأمريكى فى العالم الغربى، وبين مفهوم الأمم المتحدة؛ فوافق كلاهما على أن السماح لروسيا بتكوين منطقة نفوذ فى أوروبا الشرقية سيثير مخاطر الحرب، ويدمر فعالية الأمم المتحدة، كما أنهما اتفقا على ضرورة المحافظة على سيطرة الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية؛ إذ قال «ستيمسون» : «لا أعتقد أنه يعد تجاوزاً أن تكون لنا منطقة صغيرة هنا؛ حيث إنها لم تكن أبداً مصدر إزعاج لأى أحد». أما «جون ماكْلُوى» فقد قال: «يجب أن نأكل الكعك الذى خبزناه.. ويجب أن يكون لنا مطلق الحرية فى ممارسة أعمالنا فى ظل تلك الاتفاقية الإقليمية فى أمريكا الجنوبية، وفى نفس الوقت حرية التدخل بحزم فى أوروبا؛ ويجب ألا نتخلى عن أى منهما». لقد نجحت الولايات المتحدة فى إصرارها على أن يتضمن ميثاق الأمم المتحدة مادة عن تجمعات الأمن الإقليمى، كان المقصود منها فعلياً هو استمرار النفوذ الأمريكى فى أمريكا اللاتينية.

لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لتعويض «ستالين» عن أوروبا الشرقية، وكان اتجاه «ترومان» نحو مسألة بولندا انعكاساً لعدة عناصر؛ فبالنسبة للسياسة الداخلية كان هناك ملايين الأمريكيين الذين يرجع أصلهم إلى أوروبا الشرقية، بالإضافة إلى عدد لا حصر له من الناخبين الكاثوليك، الذين أغضبهم ما فعله السوفييت فى بولندا، فكان على «ترومان» أن يأخذ فى اعتباره وجهات نظرهم. كما أن «تشرشل» كان يمطر الرئيس بوابل من التلغرافات شديدة اللهجة، وكان «ترومان» يكن عظيم الاحترام لرئيس الوزراء البريطانى؛ أما «هاريمان» ـ الذى كان يشغل أهم موقع فى

موسكو ـ فقد أقنع «ترومان» أن روسيا لابد وأن تسلم بشروط الولايات المتحدة، مهما بلغت درجة تشددها؛ لأن روسيا لن يمكنها إعادة بناء بلادها دون المساعدات الأمريكية. هذا بالإضافة إلى أن «ترومان» زاد إحساسه بقوة الولايات المتحدة بعد أن وصله تقرير عن مشروع «مانهاتن» يفيد بقرب الانتهاء من صنع القنبلة الذرية. فضلاً عن ذلك، فإنه لايمكن بأى حال من الأحوال تجاهل أثر الاعتبارات الأيديولوجية إذ إن وحشية السوفييت وقمع الشيوعية للحريات التى لا غنى للغرب عنها، قد روعّت رجالاً، مثل «ترومان» و «هاريمان» و «كينان».

لقد اعتبر «ترومان» و «هاريمان» الولايات المتحدة المدافع الرئيسى عن حضارة الغرب، إلا أن تلك السياسة تضمنت أبعاداً عنصرية؛ حيث إن تطبيق مصطلح «حضارة الغرب» على الملونين فى العالم كان يعنى حكم الرجل الأبيض. لقد انتهت فترة سيادة أوروبا الغربية، ولم يتبق من جنس الرجل الأبيض غير الأمريكيين الذين بإمكانهم الاستحواذ على جنوب شرق آسيا والمحيط الهادى، بالإضافة إلى فرض شروطهم فى أوروبا الشرقية. ولكن ـ للمرة الثانية ـ كان أهم ما فى الموضوع هو أن جميع الأمريكيين ـ بمختلف طبقاتهم وتنوع آرائهم ـ كانوا ثائرين إزاء تصرفات روسيا فى أوروبا الشرقية.

من بين جميع العناصر والمقومات التى تشكلت منها هذه السياسة الأمريكية ـ مثل: عداء الشيوعية، وتشبيه «ستالين» بهتلر، والدوافع الاقتصادية، والاهتمام بالأمن العسكرى، وبالديمقراطية ـ نجد أن العنصر الذى استطاع تجسيدها كلها كان إحساساً رهيبا بالقوة والسيادة. لقد أكدت كل المؤشرات والدلائل أن الولايات المتحدة كانت أقوى دولة فى العالم بلا منازع. إن عديداً من الأمريكيين ـ بما فى ذلك شخصيات بارزة فى الحكومة ـ كانوا على ثقة من قدرة الولايات المتحدة على استخدام قوتها ونفوذها لإصدار الأمر إلى العالم كله باتباع الرأسمالية الديمقراطية على النمط الأمريكى.

ولكن ذلك لم يكن ممكناً، لسبب واحد عمد معظم الأمريكيين إلى عدم التفكير فيه، ونادراً ما ناقشوه، وغالباً ما تجاهلوه، ألا وهو أنه مهما بلغت عظمة سيادة أمريكا العسكرية وقوتها الإنتاجية، فإن لها حدودها التي لا يجب أن تتعداها؛ إذ لا يمكن لستة بالمائة من سكان العالم أن يتحكموا في حياة الـ ٩٤٪ الباقية. وفي الواقع ترتب على ذلك وضع قيود على ما حاولت أمريكا تحقيقه، فمثلاً، كان استنكارها لتصرفات «ستالين» في أوروبا الشرقية دائماً شفويا، ولم يحدث أن أرسلت قوات في حملة لتحرير بولندا. ولكن الحذر في التصرف أدى إلى إحساس عام بالإحباط خيم على ملايين الأمريكيين، بما في ذلك الرئيس نفسه. لقد تمتع «ترومان» بقوة لم يسبق لها مثيل؛ فوضع للعالم برنامجا كان على ثقة من صلاحيته البديهية، ومع ذلك لم يستطع أن يحول دون توسع السوفييت.

لم يكن من الممكن أن يصل النفوذ الأمريكي إلى عظمة القوة الأمريكية، وهذا هو الدرس القاسي الذي أُجبر زعماء أمريكا والشعب الأمريكي على تعلمه خلال العقدين التاليين. لقد فاقت قوة الولايات المتحدة أي قوة أُخرى في العالم، ولكنها ـ في حالات عديدة ـ لم تكن صالحة للاستخدام؛ أي لم يمكن تحويلها إلى نصر دبلوماسي. إن فيتنام أصدق دليل على عدم قدرة الولايات المتحدة على إجبار الآخرين على التصرف كما يحلو لها، إلا أن ذلك قد بدأ في ١٩٤٥ ـ قبل ڤيتنام بفترة طويلة ـ بمحاولة «ترومان» تشكيل مجرى الأحداث في أوروبا الشرقية.

لقد رفض «ترومان» سياسة «عدم التحرك» التي نصحه بها «ستيمسون» و «كينان» و «ليهي» و «مارشال» في المؤتمر الذي عقد في ٢٣ أبريل ١٩٤٥، لتقرير السياسة التي ستتبعها الولايات المتحدة، وبدلا من ذلك اعتنق سياسة صارمة، وهي التي أشار بها «هاريمان» و «فورستال»؛ حيث إنه وافق على رأيهما في أن الاتحاد السوفيتي دولة همجية عازمة على الاستيلاء على العالم. لكن رغم إصراره على تحويل مسألة بولندا إلى قضية، إلا أنه لم يشعر أبدا أن أهمية بولندا تستحق المخاطرة بحرب عالمية ثالثة. إن «ترومان» لم يهدد باستخدام القوة لفرض آرائه، ويرجع

ذلك جزئياً إلى أنه كان لا يزال معتقداً أن استخدام الضغوط الاقتصادية، يمكن أن يجبر «ستالين»على الإذعان له. وكان العالم كله قد سأم الحرب، والشعب الأمريكى يطالب بتسريح الجيش، والجيش الأحمر فى أوروبا كان أقوى من أن يفكر «ترومان» فى الحرب؛ ولذلك كان الرئيس يتبع سياسة محكوماً عليها بالفشل، لأنه رفض أن يرضى بأى شئ أقل من ٨٥٪. لقد شعر «ترومان» أنه لا يستطيع أن يطالب بأقل من ذلك، من منطلق رأيه فى الاتحاد السوفيتى، ورغبته فى نشر المثاليات الأمريكية والنفوذ الأمريكى حول العالم. ولكن «ستالين» رفض أن يتراجع عن موقفه، فتحطم الحلف العظيم، وهكذا وجهت الموارد التى كان يمكن استخدامها فى إعادة بناء العالم، الذى مزقته الحرب، إلى إعادة التسليح.

فجأة ــ فى ٨ مايو ١٩٤٥ ــ كشف «ترومان» عن الخطوط العريضة لسياسة استخدام الضغوط الاقتصادية التى اعتزمت امريكا ممارستها لفرض الإذعان لمطالبها. وفى يوم النصر، وقع «ترومان» على قرار تنفيذى بإنهاء الشحنات المرسلة من الولايات المتحدة إلى حلفائها، على سبيل «الإعارة والإيجار»، ثم فرض حظراً على كل الشحنات المتجهة إلى «روسيا» والدول الأوروبية الأخرى، فأجبرت بعض السفن المتجهة ــ فعلاً ــ إلى روسيا على العودة وإفراغ حمولتها فى الموانئ الأمريكية، بدون توجيه أى إنذار إلى روسيا أو بريطانيا (المنتفعين الأساسيين)؛ وكانت كل من الدولتين قد خططتا لإعادة تعمير دولتيهما على أساس استمرار تسهيل «الإعارة والإيجار». وفى الاجتماع التنظيمى للأمم المتحدة ــ الذى عقد فى سان فرانسيسكو ــ عقّب «ستيتينوس» وزير الخارجية فى تصريح مهيب لم يعبر عن حقيقة الموقف، قائلاً: إن القرار الذى أصدره ترومان كان «توقيته سيئاً، ولم يساعد على تحسين العلاقات السوفيتية الأمريكية». وثار غضب «ستالين»، فقام «ترومان» بإرسال «هارى هوبكنز» إلى موسكو لمحاولة تهدئته؛ وكانت مهمة هوبكنز أن يشرح «لستالين» أن الموضوع كله كان خطأ فادحاً. وألغى «ترومان» القرار الخاص «الإعارة والإيجار»، واستؤنف تدفق المؤن من جديد.

لقد تقبل «ستالين» التبرير الذى قُـدّم له، ولكن الخطأ لم يكن خطأ سياسة، وإنما خطأ توقيت، كما أوضح «ستيتينوس». لم يكن فى نية الولايات المتحدة أن تستمر فى إرسال المؤن إلى روسيا أو بريطانيا بمجرد استغنائها عن مساعدتهما لها فى حرب المحيط الهادى. ولم يكن استياء «ستيتينوس» بسبب إنهاء تسهيل «الإعارة ـ الإيجار»، وإنما كان مبعث استيائه هو أن الولايات المتحدة كشفت الستار عن تغيير سياستها قبل إعلان السوفييت الحرب على اليابان.

فى النهاية فشلت سياسة ممارسة الضغوط الاقتصادية. ففى يناير ١٩٤٥ طلب «ستالين» قرضاً قيمته ٦ بلايين دولار، ولكن وزارة الخارجية رفضت مناقشة الطلب، إلا إذا أصبح «ستالين» أكثر تفهماً إزاء مطالب الولايات المتحدة فى أوروبا، وعلى حد تعبير «هاريمان» الذى قال: يجب مساعدة السوفييت «فقط إذا وافقوا على التعاون معنا فى حل المشاكل الدولية طبقاً لمعاييرنا». وفى نهاية ١٩٤٥ طلب السوفييت قرضا قيمته بليون دولار، ولكن حكومة الولايات المتحدة «فقدت» طلب القرض. وعندما تم العثور عليه بعد عدة أشهر، عرضت وزارة الخارجية مناقشة القرض إذا تعهد السوفييت «بعدم التعصب أو التمييز فى مجال التجارة الدولية»، وذلك بالسماح للاستثمارات والسلع الأمريكية بدخول مناطق نفوذ روسيا. ورفض «ستالين» ذلك العرض، وبدلاً من ذلك أعلنت روسيا عن خطة خمسية جديدة لإعادة بناء الصناعة الثقيلة ولضمان «استقلال الاتحاد السوفيتى اقتصادياً وفنيا». لقد اتجهت روسيا ـ فى سبيل إعادة البناء ـ إلى الإدخار الإجبارى الداخلى على حساب معاناة مواطنيها، وكذلك إلى الاستحواذ على كل ما يمكن نقله من المناطق التى احتلوها فى أوروبا الشرقية.

وخلال المناقشات التى دارت بين «ستالين» و «هوبكنز» حول مسألة بولندا لم يستطع هوبكنز التأثير على الديكتاتور السوفيتى، فكان على الولايات المتحدة أن تختار بين الاعتراف بالحكومة الروسية فى بولندا، وبين قطع العلاقات. وهكذا وافق «ترومان» فى يونيه على الحل الذى لم يكن من الممكن تجنبه، وبدأت الولايات

المتحدة علاقتها مع الحكومة الشيوعية فى بولندا، ثم استمرت فى محاولة إجبار بولندا على قبول ما أطلقت عليه وزارة الخارجية «سياسة منحنا فرصاً متكافئة فى التجارة والاستثمار، وحرية الحصول على المعلومات» ولكن لم تكن هناك أية فرصة لنجاح تلك السياسة. لقد تعرضت الولايات المتحدة لهزيمة خطيرة، طبقا لوجهة نظر عدد كبير، وهو ما أثار درجة كبيرة من الاستياء لم يكن من الممكن اغفالها.

كانت ثانى المهام الخطيرة التى تولاها «هوبكنز»، هى التأكد من دخول روسيا حرب المحيط الهادى، ففى ٢٨ مايو أبرق «ترومان» مهللاً: «سوف ينتشر الجيش السوفيتى على جبهة مستعرضة فى موقع مانشوريا بحلول ٨ أغسطس». وبالطبع كان هناك مقابل؛ لقد توقع «ستالين» من «ترومان» أن يعمل على أن ينفذ «تشيانغ» الوعود التى قدمها «روزفلت» فى «يالتا» فى مقابل أن يقوم «ستالين» بتأييد زعامة «تشانغ» للصين؛ ولم يبد ترومان أية اعتراضات. وكما قال «هوبكنز» إن «ستالين» توقع الاشتراك فى احتلال اليابان، وإنه أراد التوصل إلى اتفاقية مع الجانب البريطانى والأمريكى لتحديد مناطق الاحتلال فى اليابان، ولكن «ترومان» لم يرد على ذلك المطلب؛ إذ كان من الممكن التوصل إلى تلك الاتفاقية فى «بوتسدام» حيث كان من المقرر اجتماع الثلاثة الكبار فى يوليه ١٩٤٥.

وفى بوتسدام، قال «ترومان» «إن غرضه الحالى، هو العمل على دخول روسيا الحرب ضد اليابان، بأسرع ما يمكن» لأنه أدرك «أن دخول روسيا الحرب يعنى إنقاذ أرواح مئات الآلاف من الأمريكيين». إلا أنه لم يكن من الممكن إنقاذ أرواح الأمريكيين إلا على حساب أرواح الروس، وهى تضحية لم يكن «ستالين» على استعداد لقبولها دون مقابل. ولقد أدرك «ترومان» تلك الحقيقة؛ مما يدل على أنه كان على استعداد لتقديم بعض التنازلات مقابل الحصول على مساعدة روسيا، وهو الاتجاه الذى تم تأكيده من خلال هدفه الثانى من «بوتسدام»، وهو «التوصل إلى علاقة عمل مع الروس لتجنب كارثة عالمية أخرى.»

وعلى أية حال، فإنه بمجرد بدء الاجتماع، ظهرت نقاط خلاف لا يمكن حلها. لقد اقترح «ترومان» بنداً فى جدول الأعمال، خاصاً باتفاقية لإعادة تشكيل حكومات رومانيا وبلغاريا تنص على إجراء انتخابات حرة مبكرة. وبدلا من ذلك، اقترح «ستالين» مناقشة مسألة التعويضات التى ستدفعها ألمانيا، والدول التى ستوضع تحت وصاية روسيا (تضمنت طلباته العديدة طلب نصيب فى المستعمرات الإيطالية فى أفريقيا)، ووضع نهاية لحكم «فرانكو» فى إسبانيا، وتسوية مسألة حدود بولندا الغربية عند خط «أودر - نيس» مع تصفية حكومة المنفى فى لندن. واستمرت المناقشات إلى ما لا نهاية دون تسوية أى مسألة من المسائل المهمة.

كانت العلامات المميزة لبوتسدام، هى: الثرثرة، والتقريع وتصيد الاخطاء. لقد سمحت روسيا للبولنديين بأن يتولوا إدارة شرق ألمانيا، فاعترض «ترومان» و «تشرشل» بأن ادارة البولنديين تعنى الإخلاء الإجبارى أو الموت لملايين الألمان؛ كما يعنى أن روسيا أصدرت قراراً أحادىّ الجانب يجلب سلطة احتلال أخرى إلى ألمانيا. لكن «ستالين» لم يعبأ بانتقاداتهم قائلا إن كل الألمان غادروا المنطقة فعلاً، وإن مسألة الحدود قد تم الاتفاق عليها فى يالتا (كان كلا الأمرين خطأ). كما أراد السوفييت الاشتراك مع تركيا فى السيطرة على بوغاز البحر الأسود؛ فاقترح «ترومان» عقد اتفاقية دولية تضمن فتح البوغاز لكل الدول فى جميع الأوقات كبديل لإقامة حصن أو لاشتراك روسيا فى التحكم فى البوغاز. عندئذ تساءل «مولوتوف» عما إذا كان من الممكن إدارة قناة السويس بنفس الأسلوب، فأجابه «تشرشل» بأن مسألة قناة السويس لم تثر بعد، فما كان من مولوتوف إلا أن أفحمه قائلاً: «أنا أثيرها»، فعلق تشرشل على ذلك قائلاً إن البريطانيين تولوا إدارة قناة السويس، لأكثر من سبعين سنة، دون أى شكاوى، فأجابه «مولوتوف» بأن هناك شكاوى متعددة، «يجب أن تسأل مصر».

كانت قضية ألمانيا هى محور القضايا فى «بوتسدام»، وكان الثلاثة الكبار قد سبق أن اتفقوا فى «يالتا» على تقسيم ألمانيا إلى أربعة قطاعات (القطاع الرابع للفرنسيين)، يتولى حكم كل قطاع منها القائد العسكرى المحلى. ولقد شكلت هذه القيادات

مجلس الحلفاء الذى كان مهمته وضع قواعد إعادة توحيد ألمانيا. وكانت القاعدة التى تحكم مجلس الحلفاء، هى ضرورة الموافقة بالإجماع على كل قرار يتخذه المجلس، وهى القاعدة التى كانت لها انعكاسات سلبية هائلة على إعادة توحيد ألمانيا، فبريطانيا والولايات المتحدة كانتا تهدفان إلى تحقيق نتيجة مخالفة تماماً لما كان يريده الفرنسيون والروسيون. كان هدف بريطانيا والولايات المتحدة أن تكون ألمانيا متكاملة سياسياً، وأن تعتمد على نفسها صناعياً، أما القوتان الأخريان اللتان احتلتا ألمانيا، فكانتا تريدان أن تظل ألمانيا منقسمة وضعيفة. وكان من المستحيل التوفيق بين تلك الأهداف والاتجاهات المتضادة، وعلى أية حال لم تبذل أية محاولة جادة فى «بوتسدام» للعمل على التقريب بينهما، ولقد وافقت الولايات المتحدة على ألا تتعدى الصناعة الألمانية مستوى محدداً، ولكن خلال عام ـ أو أقل ـ انتهكت هذه الاتفاقية.

لكن فى «بوتسدام» حاولت الدول حسم مشكلة التعويضات الألمانية؛ حيث أكدت الولايات المتحدة ـ فعلياً ـ أنها لن تستمر فى منح تسهيل «الإعارة والإيجار» بعد الحرب، كما أنها لن تمنح الاتحاد السوفيتى أية قروض؛ فقد أصبح موضوع التعويضات الألمانية موضوعاً حاسماً بالنسبة لستالين. ولكن الاعتبارات الجغرافية لم تكن فى صفه لأن منطقة «الرور»، وهى أغنى منطقة صناعية فى ألمانيا، كانت فى القطاع البريطانى. أما الميزة التى تمتع بها فهى أنَّ الرور لم يتمتع بالاكتفاء الذاتى فى المجال الزراعى، وأن روسيا سيطرت على المناطق الزراعية المهمة فى ألمانيا.

وفى النهاية تم التوصل إلى اتفاقية، اعترفت دول الغرب ـ بمقتضاها ـ بخط «أودر ـ نيس» كحدود شرقية لألمانيا، ووافق «ستالين» على تقييم حصته فى التعويضات بـ ٢٥ ٪ من المعدات الرأسمالية الألمانية من القطاعات الغربية، بشرط أن تكون نسبة ١٥ ٪ من تلك الحصة فى مقابل الحصول على غذاء من شرق ألمانيا، كما مُـنح «ستالين» التصرف المطلق فيما يتعلق بالتعويضات المطلوبة من القطاع الروسى، الذى سرعان ما سلبه.

هناك نقطة ربما فاقت فى أهميتها الاتفاقيات والمناقشات التى عقدت فى «بوتسدام»، ألا وهى الانطباع الذى تركته على «ترومان» بحيث عاد إلى البيت الأبيض بسياسة جديدة. لقد أدرك فى «بوتسدام» أن القوة هى الشئ الوحيد الذى يفهمه الروس؛ إذ قرر أنه لن «يخاطر مرة أخرى بالاتفاق مع روسيا على مهمة مشتركة»، حيث تبين له إن التفاهم معهم مستحيلاً. وكانت النتيجة المباشرة لذلك القرار، هى تصميم «ترومان» على «عدم السماح باشتراك روسيا فى السيطرة على اليابان بأى شكل... أثناء رحلة العودة إلى الوطن فكرت مليّـا فى الأوضاع الحالية، وقررت أن يتولى جنرال «ماك آرثر» القيادة المطلقة للعمليات فى اليابان، وبعد النصر يمنح السيطرة التامة على اليابان»؛ أى إنه قرر أن يطالب ويحصل ـ على الأقل فى المحيط الهادى ـ على ما يفوق الـ ٨٥٪ التى أرادها.

إن إختبار القنبلة الذرية الذى أجرى ـ بنجاح ـ أثناء تواجد الرئيس فى «بوتسدام»، شجعه على أن يتخذ موقفاً أكثر صرامة. لقد انتشرت فكرة عامة فى الدوائر العليا للحكومة الأمريكية، مؤداها أن امتلاك أمريكا للقنبلة الذرية سيؤدى ـ على حد قول «ستيمسون» ـ إلى «علاقات أقل همجية مع روسيا»، أو على حد قول «بايرنز» فى يونية ١٩٤٥ «إن القنبلة تسهل مهمة التعامل مع روسيا فى أوروبا».

إن القنبلة ـ بالإضافة إلى الوضع المالى الذى تميزت به الولايات المتحدة ـ قد زودت «ترومان» وكبار مستشاريه بإحساس بالقوة الهائلة. ومنذ اجتماع «بوتسدام» أصبحت القنبلة هى العنصر الثابت فى كل تعامل للولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى. وكان «ستيمسون» موفقاً عندما شبه السياسة الجديدة «بالإحساس بالتباهى والتفاخر لحمل ذلك السلاح حول خصرنا»، وهى السياسة التى أدت ـ كما اعترف فيما بعد ـ إلى تغذية «شكوك روسيا، وعدم ثقتها فى أهدافنا ودوافعنا».

لقد بدت القنبلة وكأنها معجزة مرسلة من السماء إلى الأمريكيين، فقد أصبح فى استطاعتهم فرض رغباتهم على أى أمة بمجرد التهديد باستخدام القنبلة. إن إنهاء أى عدوان سيكون أبسط من البساطة، فلن يتطلب الأمر أكثر من إلقاء القنبلة.

وسوف تتمكن الولايات المتحدة من أن تحافظ على مراكز نفوذ فى أوروبا، دون الاضطرار إلى استبقاء جيش ضخم هناك؛ فبعد القضاء على ألمانيا، سيكون على دول الغرب أن تجابه الجيش الأحمر، وحيث إن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التي يمكنها تولى تلك المهمة، فقد كان ذلك مصدر مخاوف الدوائر العسكرية الأمريكية. ولكن واقع السياسة الداخلية فى الولايات المتحدة كان يحول دون الاحتفاظ بجيش إلزامى ضخم فى أوروبا، بعد انتهاء الحرب، هذا بالإضافة إلى اتجاه الحزب الجمهورى ـ الذى سيطر على الكونجرس بعد فترة وجيزة ـ إلى الدعوة إلى ضرورة تخفيض الضرائب، وتوازن ميزانية الدولة. وبالتالى فإنه لن يتوفر للدولة الرجال والأموال التى تمكنها من الاشتراك الفعلى فى حرب.

وهكذا بدت القنبلة الحل الوحيد لكل تلك المشاكل، إذ أصبح الجيش الأمريكى قادرا على الخوض فى حرب باردة دون أن يتطلب ذلك أى تضحيات من المواطنين. كما تم تحييد الجيش الأحمر، أو حتى القضاء عليه. كان أمل الزعماء الأمريكيين هو تشكيل عالم ما بعد الحرب، عن طريق الاستخدام الحكيم للتسهيلات المالية، والتهديد المقنع باستخدام القنبلة. وفى خريف ١٩٤٥، اجتمع «ترومان» مع «ديجول» الذى كان قلقاً بخصوص نوايا جنرال «لوشيوس كلاى» قائد قوات الاحتلال الأمريكية فى ألمانيا، حول إعادة توحيد ألمانيا وتحسين مستوى إنتاجها، وكذلك بخصوص وجود الجيش الأحمر فى وسط أوروبا؛ ولكن «ترومان» لم يجد أى داع للقلق، وبرر ذلك ـ ارتجالا ـ بأن الولايات المتحدة ستستخدم القنبلة الذرية لصّـد أى دولة تتجه إلى العدوانية.

فيما بعد أطلق على تلك الاستراتيجية «سياسة الانتقام الشامل» التى كان يعيبها ـ حتى فى ١٩٤٥ ـ أنها كانت بعيدة عن الواقع؛ لأن القنابل الذرية فى فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩ لم تصل قوتها إلى الحد الذى يرهب روسيا، كما لم تصنع الولايات المتحدة كم من القنابل يمكنها من وضع برنامج واقعى للانتقام الشامل. ولقد أدرك السياسيون تلك الحقائق ـ تدريجيا ـ ولكنها أضافت صبغة معينة على الموقف العسكرى منذ البداية، فحتى إذا تمكنت القوات الجوية الأمريكية من إلقاء كل القنابل المتوفرة لها فى ١٩٤٧ أو ١٩٤٨، فإنها لم تكن كافية لتدمير روسيا.

بفرض أن أسوأ مخاوف الغرب من روسيا قد تحققت وتوغلت روسيا عبر الألب، فإن أقصى ما كان يمكن أن تنجزه القنابل، هو الانتقام من المناطق الرئيسية الآهلة بالسكان فى روسيا، وهو ما كان سيؤدى إلى قتل عشرات الآلاف؛ ولكن ذلك لم يكن ليؤدى إلى القضاء على آلة الحرب الروسية، أو الحد من فعاليتها. وكان فى إمكان «ستالين» أن يأمر السوفييت باحتلال أوروبا الغربية، رداً على التدمير الأمريكى لموسكو، فقد كان الجيش الأحمر قوة رادعة تماثل فى فعاليتها القنبلة الذرية. كما أن عملية الانتقام الشامل، كانت تنطوى على مشاكل نفسية، بالإضافة إلى المشاكل العسكرية، ومهما كانت القيود التى وضعت على القنبلة، فقد كان العالم يرى أنها السلاح المطلق، وهو اتجاه شجعته الصحافة الأمريكية والساسة الأمريكيون. وفى النهاية، أدى ذلك الاتجاه إلى عكس النتائج المرجوة منه، حيث أصبح معنى ذلك هو عدم استخدام القنبلة، إلا فى الحالات القصوى، وبذلك صار التهديد باستخدام القنبلة لصدّ العدوان أسهل على الولايات المتحدة من العثور على عدوان تصل خطورته إلى الحد الذى يبرر استخدام القنبلة؛ فمثلاً.. عندما استولى الشيوعيون على تشيكوسلوفاكيا فى ١٩٤٨، لم يعتقد أى مسئول بالإدارة الأمريكية أن الاعتداء كان من الوحشية بحيث يستدعى إسقاط القنابل على موسكو. وكذلك فإنه نظراً لأن الولايات المتحدة وضعت ثقتها فى القنبلة، فإنه لم تعد لديها أية وسائل أخرى لردع المعتدى، ولذلك لم تستطع أن تفعل أى شيء، وأصبح ذلك الإحساس بالعجز واضحاً ـ فى واقع الأمر منذ ١٩٤٥.

لم تحدث حيازة أمريكا للقنبلة أى تأثير ملحوظ على سياسة «ستالين» فى أوروبا الشرقية؛ إذ استمر بمشاركة «مولوتوف» فى التصرف كما كان يحلو لهما، رافضين إجراء انتخابات، أو السماح للمراقبين من دول الغرب بالتنقل بحرية عبر أوروبا الشرقية، واستمرت روسيا ـ فى اجتماعات وزراء الخارجية ـ مصرة على ضرورة اعتراف الغرب بالحكومات «الدمية» فى أوروبا الشرقية، قبل صياغة معاهدات السلام. وهكذا أجهض أمل «بيرنز» فى أن تؤدى القنبلة إلى سهولة انقياد روسيا. وبحلول صيف ١٩٤٦م كان الجانبان قد تقبلا واقع انقسام أوروبا.

إن عدم ثقة روسيا فى دول الغرب، بالإضافة إلى تصميم «ستالين» على تضييق الزمام على المناطق الخاضعة له، نما لدرجة رفض «مولوتوف» التفكير جدياً فى الاقتراح الذى تقدم به «بيرنز» وزير الخارجية، ومؤداه أن توقع القوى العظمى الأربعة معاهدة لتوحيد ألمانيا ونزع سلاحها، وهو الاقتراح الذى كان يمثل أفضل الحلول لمشكلة ألمانيا. وبدلا من ذلك توقف السوفييت عن نقل المعدات من شرق ألمانيا، وبدأوا فى استخدام العمالة الماهرة من الألمان فى قطاعهم لإنتاج بضائع جاهزة، تولوا شحنها إلى الاتحاد السوفيتى. وفى تلك الآونة، قام الجنرال «كلاى» فى ٣ مايو ١٩٤٦، بإبلاغ روسيا بألاّ تتوقع مزيداً من التعويضات من القطاعات الغربية، وفى نهاية ذلك العام، ألقى «بيرنز» وزير الخارجية خطاباً فى «شتوتجارت» (نال دعاية واسعة النطاق) أعلن فيه أنه يجب على ألمانيا أن تنمى صادراتها ليصبح لديها اكتفاء ذاتى؛ كما قال «بيرنز» إنه يجب السماح للألمان بتحمل مسئولية إدارة شئونهم المحلية - بشكل مباشر - بالإضافة إلى السماح لهم بزيادة إنتاجياتهم الصناعية (وهى السياسة التى كان «كلاى» قد بدأ فى تطبيقها بالفعل)، ثم أكد على أن الوجود الأمريكى فى وسط أوروبا لن يمحى.

فى سنة ١٩٤٦، كان من الصعب التوصل إلى حلول ترضى الجانبين الشرقى والغربى، وقد انطبق ذلك الجمود بصفة خاصة على موضوع القنبلة الذرية. ومهما كانت القيود التى وضعت على حجم وعدد الأسلحة النووية - فى نصف العقد الأول من العصر الذرى - فإنه كان من الواضح أن توقعات النمو كانت مطلقة تقريباً، وأنه كان لابد من حسم مسألة التحكم فى القنبلة لصالح العالم كله فى المستقبل. ومع ذلك، فإن كيفية وضع ذلك السلاح تحت الرقابة لم تكن واضحة، فمن ناحية، كانت الولايات المتحدة محتكرة للقنبلة، وهى ميزة ليس من السهل على أى دولة أن تتخلى عنها. وفى الجانب الآخر أجمع كل علماء الذرة على أنها مسألة وقت فقط قبل أن تنتهى السوفييت من تصنيع القنبلة. فإذا أنتجت روسيا أسلحة ذرية خاصة بها، وإذا استمر التعامل مع تلك الأسلحة بهدوء كأى سلاح عسكرى آخر تستخدمه الدول ذات السيادة كيفما ارتأت؛ لكان على العالم أن يعيش فى ذعر مستمر.

إن صعوبة التوصل إلى حل بشأن الرقابة على الأسلحة الذرية يرجع بشكل خاص إلى عرض الاقتراحات الأمريكية الروسية ـ فى هذا الصدد ـ فى الوقت الحرج الذى ساد العالم بعد الحرب؛ فقد تكررت الأزمات بين القوات المحتلة فى ألمانيا على نحو يومى تقريبا، كما ساد جو من التوتر فى منطقة البحر المتوسط، وصل إلى الذروة فى إيران وتركيا. فقد اقتضت شروط معاهدة الاحتلال التى تم توقيعها فى ١٩٤٢ أن تنسحب قوات روسيا من إيران، بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب ولكن روسيا رفضت ذلك لأن «ستالين» أراد الحصول على تنازلات من الحكومة الإيرانية فى مجال البترول؛ ولذلك قامت روسيا بمساندة التمرد الذى وقع فى شمال إيران كوسيلة للضغط على الحكومة الإيرانية. وعندما تفاقمت الأزمة أرسل «بيرنز» فى ٦مارس ١٩٤٦ مذكرة شديدة اللهجة إلى موسكو، مطالباً بالانسحاب الفورى للقوات الروسية. وبعد انقضاء ثلاثة أسابيع، أعلنت إيران وروسيا انسحاب قوات الاحتلال السوفيتية من شمال إيران، كما أعلنت تكوين شركة إيرانية سوفيتية مشتركة لإنتاج البترول، بمقتضى معاهدة أشترط تصديق البرلمان الفارسى عليها. وانسحبت روسيا فى ٦ مايو، وفى أوائل ١٩٤٧ رفض البرلمان معاهدة شركة البترول.

وهكذا اتسعت المسافة التى باعدت بين الحلفاء السابقين، كما اتضح من رد الفعل لتلك الأزمة الدبلوماسية السوفيتية المهمة. من وجهة نظر روسيا، بدا لها أن السماح بالمساهمة فى اكتشاف البترول الإيرانى حل عادل؛ ولذا رأت روسيا أن إكراهها على الانسحاب، كان دليلاً على إن دول الغرب عادت إلى حيلها القديمة من أجل تضييق الخناق على الاتحاد السوفيتى، وإلى الإقدام على أى شئ لكى تبقيه ضعيفا. أما من وجهة نظر أمريكا فقد أثبتت الأزمة مرة أخرى أن السوفييت عاقدون العزم على الاستيلاء على العالم.

لقد فسر «تشرشل» ذلك الحدث وغيره من الأحداث للشعب الأمريكى، فى خطاب ألقاه فى «فولتون، ميسورى»، يوم ٥ مارس ١٩٤٦ ؛ حيث أعلن و «ترومان»

بجانبه على المنصة.. «لقد أُنزل ستار حديدى عبر القارة، يمتد من ستيتين فى البلطيق إلى تريستا فى بحر الادرياتيك»، وإن هدفه هو رفع ذلك الستار وتحرير أوروبا الشرقية، وكبح جماح السوفييت فى الأماكن الأخرى مثل إيران وتركيا. واقترح تكوين جمعية ودية من الشعوب الناطقة بالإنجليزية لأداء تلك المهام، على أن تمارس أعمالها خارج نطاق الأمم المتحدة، عن طريق استخدام القنبلة الذرية، التى قال «تشرشل»: «إن الله قد اختص بها» الولايات المتحدة وحدها.

لكن خطاب «تشرشل» أساء إلى الجهود التى كانت تبذلها الولايات المتحدة فى ذلك الوقت للتوصل إلى شكل مقبول للرقابة الدولية على القنبلة الذرية. لقد اتسم رد فعل «ستالين» بالضراوة الشرسة التى يدافع بها حيوان مجروح عن نفسه، فقارن بين «تشرشل» وأصدقائه الأمريكيين وبين «هتلر»، وأتهمهم بأنهم ـ مثل «هتلر» ـ تمسكوا بنظرية عنصرية، عهدت بسيادة العالم إلى الشعوب الناطقة بالإنجليزية. لقد قال «ستالين» إن خطاب «تشرشل» كان «دعوة إلى الحرب مع الاتحاد السوفيتى» ثم ذكّر دول الغرب بأن ألمانيا هاجمت روسيا مرتين خلال الماضى القريب عن طريق دول أوروبا الشرقية التى كانت «حكوماتها معادية للاتحاد السوفيتى». بعد مرور ثلاثة أسابيع على خطاب الستار الحديدى الذى ألقاه تشرشل، رفض الاتحاد السوفيتى أن ينضم إلى عضوية البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وأعلن بداية خطة خمسية جديدة؛ صممت بحيث تحقق لروسيا الاكتفاء الذاتى فى حالة وقوع حرب أخرى، وصعّدت روسيا الضغط على إيران، وكرست جهوداً أيديولوجية مكثفة لإزالة كل أوجه النفوذ الغربى داخل الاتحاد السوفيتى.

ولكن «ستالين» ـ مثله فى ذلك مثل «ترومان» ـ لم يكن على استعداد للدخول فى حرب، واتضح ذلك من الأحداث التركية المتعلقة بالسيطرة على الدردنيل. ففى أغسطس ١٩٤٦ طالب «ستالين» الأتراك بالمشاركة المتساوية فى إدارة المضيق، وكانت تلك المشاركة حلماً من الأحلام الروسية القديمة، ولكن «دين اتشيسون»، وكيل وزارة الخارجية، فسر طلب روسيا على أنه محاولة منها للسيطرة على تركيا،

وتهديد اليونان، واثارة الرعب فى بقية دول الشرق الأوسط؛ لذا فضّل المواجهة فى هذا الموقف، ووافقه «ترومان» قائلا: «يحسن أن نكتشف إذا ما كانت روسيا عاقدة العزم على الاستيلاء على العالم الآن، أفضل من الانتظار خمس أو عشر سنوات» ولذا قامت الولايات المتحدة بإبلاغ تركيا بأن تتخذ موقفاً صارماً، وأرسلت لمساندتها أحدث حاملة طائرات أمريكية عبر المضيق، فتراجع السوفييت.

فى ذلك الجو المتسم بالتهديدات، والتهديدات المضادة، وبالمخادعة، والمخادعة المضادة أصبح من المستحيل تقريباً التوصل إلى اتفاق مقبول للرقابة الدولية على الأسلحة الذرية. وفى ١٦ مارس ١٩٤٦ نشرت الولايات المتحدة خطة أطلق عليها «اقتراح أتشيسون ـ ليلنثال»، الذى دعا إلى التوصل إلى الرقابة الدولية، من خلال سلسلة من المراحل، وكان الاقتراح محاولة صادقة لتفادى العالم الرعب المترتب على تبادل روسيا والولايات المتحدة صليل سيوف ذات رؤوس نووية. ولكنه مع ذلك، لم يحظ برضاء السوفييت؛ لأن اقتراح «آتشيسون ليلنثال» احتفظ للولايات المتحدة ـ خلال المراحل الانتقالية ـ بحق السيطرة التامة على قنابلها الخاصة. لقد صرح «أتشيسون» أنه «إذا أخفقت الخطة فى أى وقت خلال المرحلة الانتقالية، سنكون فى موقف إيجابى بالنسبة للأسلحة الذرية» فإنه لم يكن متاحاً ـ فى نفس الوقت ـ للسوفييت تصنيع قنبلة خاصة بهم.

فى ظل توتر العلاقات السوفيتية الأمريكية ،كان من المستبعد أن تذهب الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك حول قضية المشاركة فى القنبلة، كما كان من المستبعد قبول روسيا لهذا الوضع. وعرضت روسيا اقتراحاً مضاداً، طالب بوضع نهاية لإنتاج واستخدام الأسلحة الذرية، مع الإصرار على تدمير كل المخزون الموجود من القنابل الذرية، خلال ثلاثة شهور، وعندئذ فقط يمكنهم مناقشة الرقابة الدولية.

لم يكن هناك مخرج من ذلك الطريق المسدود؛ ففى أبريل ١٩٤٦ قام «ترومان» بتعيين «برنارد باروتش» الخبير المالى ومستشار الرؤساء، مندوباً أمريكياً فى لجنة الطاقة الذرية بالأمم المتحدة، وكان رأى «باروتش» أن اقتراح «أتشيسون ـ ليلنثال» قد تخطى

حدوده؛ لأنه لم ينطو على أية إشارة إلى الحق الروسى فى الفيتو. وكان «باروتش» يهدف إلى ضمان حكم الأغلبية فى جميع المراحل، والذى كان معناه عدم استطاعة السوفييت استخدام حق الفيتو فى استخدام القنبلة ضد أنفسهم، إذا تم اكتشاف أى انتهاكات للاتفاقية، وكذلك عدم استطاعتهم منع فرق التفتيش من حرية التجوال فى بلادهم. وكان من المستبعد تماما قبولهم لاقتراح «باروتش».

ومع ذلك، أصر «باروتش» على إلغاء حق الفيتو، وكان يسانده فى ذلك «إيزنهاور» رئيس أركان الجيش، الذى أشار عليه بأن السبيل الوحيد لمنع وقوع حرب ذرية، هو التوصل إلى السيطرة الدولية على الطاقة الذرية، ولكنه أصر أيضاً على أن الأمن القومى يقتضى اختبار وسائل تلك الرقابة، والتثبت من دقتها، قبل أن تتخلى الولايات المتحدة عن احتكارها للقنبلة. لقد وضح «إيزنهاور» هدفه قائلا: «إذا أسرعنا بالموافقة على اتفاقية دولية لمحو كل الأسلحة الذرية.. فقد نجد أنفسنا فى موقف من فَقَدَ كل وسائل الردع، فى عالم لديه القدرة على شن الحرب إذا قررت إحدى القوى العظمى انتهاك الاتفاقية» ثم حذر من أن روسيا قد تتعمد عدم استخدام أسلحة ذرية، ثم تعمد إلى العدوان بأسلحة أخرى لا تقل عنها فاعلية.

كانت تلك هى المعضلة الأساسية التى اعترضت جهود الولايات المتحدة للتوصل ـ قبل فوات الأوان ـ إلى شكل ما للرقابة الدولية على الطاقة الذرية، وهى القضية التى فاقت أهميتها قضية حق الفيتو أو التفتيش.

إن السؤال الذى أثاره «إيزنهاور» كان واضحاً ومباشراً: إذا تخلت الولايات المتحدة عن القنبلة الذرية.. كيف تتمكن من صدّ الجيش الأحمر؟. لم يكن هناك بديل لامتلاك أمريكا للقنبلة سوى بناء جيش أمريكى ضخم، أو موافقة روسيا على تسريح جيشها. وكلاهما أمران يصعب تحقيقهما فى ١٩٤٦. لقد قدم كلا الجانبين عدة تنازلات، إلاّ أنهما رفضا التراجع فى القضايا الجوهرية؛ فأصرت أمريكا على الاحتفاظ بالقنبلة إلى أن تتأكد من فعالية الرقابة الدولية، ورفضت روسيا التنازل عن حق الفيتو.

وتبخر الأمل الوحيد فى التخلص من القنبلة، وقد كان أملاً ضعيفاً على أية حال فى ظل الظروف السياسية التى سادت فى ١٩٤٦. لقد رفضت أمريكا التخلى عن احتكارها للقنبلة، طالما احتفظ الجيش الأحمر بقوته وتماسكه، ورفضت روسيا تماماً تسريح جيشها طالما استمرت حيازة أمريكا للقنبلة. وفى فترة زمنية قصيرة نسبياً كانت روسيا ستنجح فى إنتاج قنبلة خاصة بها، وستنجح الولايات المتحدة فى تكوين جيش عامل ضخم. وهكذا، بدأ سباق التسلح يشق طريقه بسرعة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ العالم؛ مما فرض تغيرات متميزة فى السياسة الخارجية الأمريكية، وفى العلاقات الدولية بصفة عامة. وحيث إن شعوب العالم تصاب بالذعر كلما وقعت أزمة ما، فلن يكون هناك إحساس بالأمن أو بفعالية الدفاع. وبعد اقتراح «باروتش» اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية إلى البحث عن أسلوب فعال لاستخدام القنبلة من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية عبر البحار، فقد سبق أن فشلت القنبلة بالفعل فى تحقيق الأهداف الأمريكية فى أوروبا الشرقية حينما رفض السوفييت الإذعان لمطالبها. إن مدى فاعلية التهديد باستخدام القنبلة فى البقاع الأخرى من العالم لم يكن قد اتضح بعد، وإن كانت الولايات المتحدة نجحت فى مواجهة وصد مطامع روسيا فى إيران وتركيا. وبانتهاء عام ١٩٤٦، كانت مناطق النفوذ فى أوروبا قد تحددت بمنتهى الوضوح، ولكنها لم تكن واضحة فى المناطق الأخرى من العالم. ربما سيتكرر ما حدث مع إيران وتركيا، بحيث تحدث مواجهة حول كل نقطة فى العالم، حتى يتم الاتفاق على كل الخطوط المحددة فى كل مكان. وفى تلك الأثناء، فإن الحرب الباردة كانت ستستمر تحت ظلال السحاب.



الفصل الخامس

مبدأ «ترومان» وخطة «مارشال»

"في اللحظة الراهنة من تاريخ العالم، يتعين على كل أمة ـ تقريبا ـ أن تختار من بين بديليين للحياة... إن إحدى طرق الحياة تبنى وفقاً لإرادة الأغلبية، وتتميز بالمؤسسات الحرة وحكومة نيابية وانتخابات حرة، وضمانات للحرية الشخصية، وحرية الحديث والدين والتحرر من القمع السياسي. الطريق الثاني للحياة يبنى وفقا لإرادة أقلية مفروضة بالقوة على الاغلبية، أو تستند تلك الاقلية على الارهاب والقمع والسيطرة على الصحافة والاذاعة والانتخابات الوهمية وكتب الحريات الشخصية. إنني مؤمن بأن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تساند الشعوب الحرة التي تقاوم محاولات الاستعباد التي تتولاها أقليات مسلحة، أو تمارس من خلال ضغوط خارجية"

(هاري ترومان)

١٢/ مارس/١٩٤٧

هناك قيود على المدى الذى يمكن لأى دولة ـ حتى أقوى دولة فى العالم ـ أن تمد نفوذها خارج نطاق حدودها، ومن أهم هذه القيود فى الدول الديمقراطية هو المزاج السائد على الصعيد الداخلى، الذى يتضمن إدراكاً عاماً للحاجة إلى ممارسة السلطة، إلى جانب الرغبة فى تقديم التضحيات المطلوبة لتكوين قوة عسكرية صالحة للاستخدام. ولم يتوفر أى منهما فى الولايات المتحدة فى أوائل ١٩٤٧ ، فبالرغم من

عدم العودة إلى سياسة العزلة التى كانت سائدة فى ١٩١٩ ، ساد إحساس عام بقدرة الولايات المتحدة على مواجهة مشاكلها الخارجية من خلال امتلاكها للقنبلة الذرية. وفى نوفمبر ١٩٤٦ فاز الجمهوريون لأنهم تمسكوا بصورة معدلة من سياسة «وارين هاردينج» الذى نادى بعودة الأمور إلى طبيعتها، أى تسريح الجيش وعودة الأعمال إلى سابق عهدها، وضغط الإنفاق الحكومى والحد من دورها وتخفيض الضرائب. وهذه الحقائق الداخلية وضعت قيوداً حادة على قدرة حكومة «ترومان» على الاستمرار فى الحرب الباردة.

وبحلول عام ١٩٤٧ كانت الولايات المتحدة قد انتهت ـ تقريباً ـ من تسريح جيشها فى أسرع وقت فى تاريخ العالم؛ إذ تم تخفيض الجيش من ٨ ملايين جندى إلى مليون فقط، والبحرية من ٣,٥ ملايين جندى إلى أقل من مليون، والقوات الجوية من ٢٠٠ وحدة مقاتلة إلى أقل من ٥٠ وحدة مقاتلة عاملة. وعندما استعاد الجنرال «مارشال» تلك الأحداث فيما بعد، قال: «إنى أتذكر عندما كنت وزيراً للخارجية، لم تتوقف الضغوط، خاصة عندما كنت فى موسكو [مارس ١٩٤٧] لقد تتابعت الرسائل اللاسلكية، واحدة تلو الأخرى، تحثنى على تدمير السوفييت. وعند عودتى كنت أتلقى نفس النداء بالنسبة للشرق الأقصى والصين. وفى ذلك الوقت كانت الإمكانيات المتاحة لتدميرهم (بما أننى جندى فإننى أعرف شيئاً عن القدرة على التدمير) عبارة عن ١/٣ ١ فرقة من كل الولايات المتحدة. إن هذا موقف مروع حقاً، عندما تتعامل مع من يملك أكثر من ٢٦٠ فرقة وأنت تملك ١/٣ ١ فرقة.

لقد أخذت السياسة الخارجية والسياسة العسكرية تتحركان فى اتجاهات مضادة. كان هدف (ترومان) ومستشاريه مواجهة التحدى الشيوعى أينما ظهر، ولكن باستثناء القنبلة الذرية لم تكن لديهم أية وسيلة لتلك المواجهة. لقد عكف «ستيمسون» و«فورستال» وآخرون على حث «ترومان» على الكف عن عملية تسريح الجيش من خلال تحذير الأمريكيين من حجم الخطر السوفيتى. وفى يناير ١٩٤٦ أشار «فورستال» وزير البحرية على الرئيس بأن يستدعى «رؤساء وكالات الأنباء المهمة والصحف البارزة... ليوضح لهم خطورة الموقف الراهن، ومدى الحاجة إلى إطلاع الشعب على دلالة ذلك الخطر فى الخارج» واستمر «فورستال» طوال ١٩٤٦ فى الضغط على

«ترومان»، ولكن النتائج كانت محدودة لأن «ترومان» كان يسعى إلى موازنة ميزانية الدولة، فقد دفعه ذكاؤه السياسى إلى إدراك أن الشعب لن يؤيد زيادة الضرائب من أجل بناء مؤسسة عسكرية أضخم.

كان تخفيض القوة العسكرية متزامناً مع تزايد تخوف واشنطن من حجم وطبيعة الخطر السوفيتى. لقد ألقى «وليم بوليت» ـ من وزارة الخارجية ـ خطاباً فى الكلية الحربية القومية فى منتصف ١٩٤٧ لخص فيه ـ بإتقان ـ الاتجاهات التى كانت سائدة فى واشنطن فى ذلك الوقت، فأكدّ على أن «هجوم الاتحاد السوفيتى على دول الغرب يماثل نفس المرحلة التى استولى فيها هتلر على تشيكوسلوفاكيا»؛ مما ربط على الفور بين «هتلر» و«ستالين». وفى إطار توضيحه لحجم المشكلة قال: «إن الهدف النهائى لروسيا هو الاستيلاء على العالم». إلا أن السوفييت اتبعوا طريقة اختلفت عن طريقة هتلر وفاقتها خطورة؛ فإنه نظراً لاحتكار الولايات المتحدة للقنبلة الذرية عزفت روسيا عن البدء فى حرب واسعة النطاق، بل فضلت تجنب أى صراع مسلح، وفى نفس الوقت عكفت على تحقيق أهدافها عن طريق التدمير الداخلى.

ونظراً لأن نطاق التحدى امتد إلى العالم أجمع، كان لابد من مواجهته فى كل مكان ومرة واحدة. وكخطوة أولى، نادى «بوليت» بتكوين «إتحاد أوروبى من الدول الديمقراطية» يتولى «مواجهة روسيا»، بينما كان تفكيره منصبا على منظمة عسكرية تحت قيادة أمريكية، تعززها أسلحة أمريكية. وواقع الأمر أن تسليح الأوروبيين من أجل مواجهة الخطر الروسى كان استمراراً لسياسة الإعارة والإيجار التى استخدمت خلال الحرب. وتمثل جانب آخر من المواجهة فى تزويد الدول التى هددها الخطر الروسى بمساعدات اقتصادية وفنية؛ فقد اعتقدت الحكومة الأمريكية أن الشيوعية تزدهر فى حالات الفوضى والفقر، وبالتالى فإن مواجهتها تتطلب دعم الاستقرار ونشر الرفاهية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية.

فى نهاية ١٩٤٦ تركزت معظم المناقشات الخاصة بأقصى ما يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة لمواجهة التحدى السوفيتى حول ثلاثة احتمالات، هى: أن تتولى أمريكا تنمية قوتها العسكرية؛ أو إرسال مساعدات عسكرية الى الدول المعرضة للخطر

السوفيتى؛ أو منح مساعدات اقتصادية وفنية للشعوب الفقيرة. ولم تكن تلك الاقتراحات معروضة كبدائل؛ حيث فضل معظم المسئولين المزج بين الاختيارات الثلاثة مع التركيز على أحدها. لكن جميع الحلول توقفت على تقديرات «بوليت» لطبيعة الخطر، كما أنها كانت كلها مكلفة مالياً.

ولكن الكونجرس الجمهورى الذى كان متحكماً فى أوجه الانفاق، لم ير ضرورة ملحة للإنفاق على تلك الاقتراحات؛ وكانت هذه وجهة نظر أغلبية الشعب الأمريكى أيضاً إذ عمّ الشعور فى يناير ١٩٤٧ بأن التوتر فى العلاقات مع روسيا ـ عقب نهاية الحرب ـ قد خفت حدته. وكان مبعث ذلك الشعور هو الانتهاء من توقيع معاهدات السلام التى أبرمها الثلاثة الكبار مع دول أوروبا الشرقية التى حاربت مع هتلر، والتى كانت بمثابة اعتراف ضمنى من الولايات المتحدة بمناطق نفوذ السوفييت فى أوروبا الشرقية؛ لأنها كانت موقعة من قبل الحكومات الشيوعية الخاضعة للنفوذ السوفيتى.

لقد عبر «روبرت تافت» ـ أحد الجمهوريين البارزين فى مجلس الشيوخ وزعيم الحركة التى نادت بالحدّ من دور الحكومة ـ عن الاتجاه السائد فى ذلك الوقت حينما اعترض على قيام الإدارة الأمريكية بأية محاولة لتقسيم العالم إلى مناطق شيوعية، ومناطق معادية للشيوعية: «لأننى لا أريد خوض حرب مع روسيا». واتهم الديمقراطيون «تافت» وغيره من الجمهوريين الذين قاوموا الانضمام إلى الحملة المضادة للشيوعية، بأنهم انعزاليون. ولكن برغم الدلالات السلبية لتلك الصفة، لم يكن هناك مفر من الاعتراف بأن غالبية الشعب الأمريكى لم ترغب فى البدء فى مثل هذه الحملة.

كان يتعين على «ترومان» أن يقنع الشعب الأمريكى بحقيقة وحجم الخطر السوفيتى؛ لكى يحصل عى الموارد الاقتصادية والعسكرية اللازمة لتنفيذ سياسة خارجية عدائية. ولتحقيق ذلك الهدف، كان الشعب فى حاجة إلى قضية مهمة لإقناعه. كانت اليونان عرضة للاضطرابات، حيث كانت بريطانيا العظمى توالى تأييدها للحكومة الملكية هناك، ولكن فى يناير ١٩٤٧ وقع هجوم عنيف أثار الدمار

والفوضى في ظل وجود الحكومة البريطانية، التى كانت تعانى من ضعف اقتصادها بالفعل؛ مما أكد استحالة استمرار بريطانيا فى القيام بدور الزعامة فى العالم. وكانت الحكومة الأمريكية قد أعدت ـ منذ سبتمبر ١٩٤٦ ـ برامج للمساعدة العسكرية لليونان، وفى يناير ١٩٤٧ أرسلت وزارة الخارجية بعثة إلى اليونان لبحث ما يمكن عمله، وفى فبراير بدأت الوزارة فى خطة مكثفة لإمدادها بمساعدات عسكرية إذ كانت الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدخول اليونان، متى انسحبت بريطانيا.

فى يناير ١٩٤٧ استقال «بايرنز» وزير الخارجية وخلفه فى منصبه جنرال «مارشال» ، وكانت أولى مهامه الإعداد لاجتماع مجلس وزراء الخارجية فى موسكو، الذى أزمع عقده فى ١٠ مارس، ولقد ركّز كل اهتمامه على القضية الألمانية التى كانت الموضوع الأساسى فى جدول أعمال مؤتمر موسكو.

أثناء انهماك «مارشال» فى الإعداد لمؤتمر موسكو، توالت الأحداث بسرعة فى اليونان؛ ففى يناير ١٩٤٧ أرسل «ترومان» عرضاً للحكومة اليونانية لإمدادها بالمستشارين والموارد التمويلية اللازمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى؛ إذ كانت الحكومة اليونانية قد تقدمت ـ بالفعل ـ بشكوى الى الأمم المتحدة من المساعدات الخارجية التى كانت تصل إلى المتمردين؛ مما استتبع إرسال بعثة من الأمم المتحدة إلى اليونان لتقصى الأمر، بينما أرسل «ترومان» أحد عملائه لتقديم تقرير عن الوضع. فى تلك الأثناء، ساعد الاقتصاد البريطانى المتعثر على تزايد الشكوك فى مدى قدرة بريطانيا على الحفاظ على قواتها فى اليونان، التى كان قوامها ٤٠,٠٠٠ جندى. وفى ٣ فبراير نقل السفير الأمريكى فى أثينا إشاعة عن انسحاب قوات بريطانيا من اليونان فى القريب العاجل، وفى ١٨ فبراير قام المبعوث الشخصى لـ«ترومان» فى اليونان بإرسال برقية، مؤداها أن كل ما يحدث فى اليونان يشير إلى أن الشيوعيين على وشك التحرك للاستيلاء على البلاد. وبعد مرور يومين، أفاد السفير الأمريكى فى لندن أن وزارة الخزانة البريطانية لم تعد قادرة على إمداد اليونان بأية مساعدات أخرى. وهكذا أصبح المسرح جاهزاً لمن يعتليه.

فى ٢١ فبراير ١٩٤٧ قام السفير البريطانى ـ لدى الولايات المتحدة ـ بإبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية أن لندن لن تستمر فى تقديم المساعدات الى اليونان أو تركيا، وأن بريطانيا ستسحب قواتها فى نهاية مارس. ولقد اعتبر «مارشال» وزير الخارجية ذلك بمثابة «تنازل بريطانى عن السيادة البريطانية فى الشرق الأوسط، وماله من تداعيات على من سوف يخلفها.» وفى خلال خمسة أيام كانت وزرة الخارجية قد انتهت من التشاور مع وزراء الحربية، وانتهت كذلك من عقد الاجتماعات الخاصة بها، وأصبحت متأهبة بقيادة «دين أتشيسون» ـ نظرا لانشغال «مارشال» فى التحضير لمؤتمر موسكو. وفى ٢٦ فبراير اجتمع «ترومان» و«مارشال» و «اتشيسون» لمناقشة محصلة الدراسات التى قدمها الخبراء.

تولى «اتشيسون» عرض الموضوع مؤكداً على أن فقدان اليونان يعنى إفلات تركيا لأن روسيا ستتقدم وتستولى على «الدردنيل»؛ وكانت مدلولات ذلك واضحة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط؛ هذا بالإضافة إلى انهيار وتحطيم الحالة المعنوية فى إيطاليا وألمانيا وفرنسا نتيجة لذلك. وكان «اتشيسون» يصف ما أطلق عليه فيما بعد «نظرية الدينامو»، ومؤداها أن سقوط دولة واحدة فى يد الشيوعيين، سوف يستبع بالضرورة سقوط الدول المجاورة لها.

وأوضح «أتشيسون» رأيه قائلا: «أن تفاحة واحدة فاسدة سوف تفسد كل العبوة». وبالتالى لم يكن فى وسع الإدارة الأمريكية إلا أن تنشط إلى اتخاذ موقف بسرعة. وفيما بعد أخبر «ترومان» وزراءه أنه «كان فى مواجهة قرار أخطر من كل القرارات التى سبق أن واجهت أى رئيس» وقد أدى ذلك البيان المهمة المطلوبة لأنه انطوى على كثير من الموضوعات والدوافع. وعلى أية حال كانت مدلولاته مثيرة بطريقة مبالغ فيها، لأنه كان يوحى بأن الرئيس أخذ يتقلب فى فراشه ليلاً لمحاولة التوصل إلى قرار، بينما هو ـ فى الحقيقة ـ كان قد اتخذ قراره بالفعل، وأن المهمة الفعلية كانت ترويج البرنامج لدى الكونجرس.

وفى ٢٧ فبراير، استدعى «ترومان» زعماء الكونجرس، وركز اهتمامه على السيناتور الجمهورى «آرثر ڤاندنبرج» الذى كان من أنصار سياسة العزلة ثم تحول إلى تأييد تبنى سياسة نشطة فى المجال الدولى. لقد كان «آرثر ڤاندنبرج» أحد مؤسسى مبدأ تعاون الحزبين فى مجال السياسة الخارجية، بصفته رئيساً للجنة للعلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ. وتولى «ترومان» وصف الوضع فى اليونان فى صورة قاتمة، ثم عبر عن رغبته فى الحصول على ٢٥٠ مليون دولار لليونان، و ١٥٠ مليون دولار لتركيا. إن معظم ـ إن لم يكن كل ـ ما قاله «ترومان» لم يكن جديداً على رجال الكونجرس، ولكن الطريقة التى وصف بها القضايا المعروضة، مقترنة بتأييد «ڤاندنبرج» لسياسة دولية نشطة، أقنع أعضاء الكونجرس بمطالب «ترومان».

وخلال الأسابيع التالية، أخذت وزارة الخارجية والبحرية والحربية فى وضع تفاصيل برنامج المساعدات، بينما عكف «ڤاندنبرج» وغيره من زعماء الكونجرس على إقناع الكونجرس بتأييد السياسة الجديدة. وفى ٧ مارس اجتمع «ترومان» بمجلس الوزراء، ليشرح لهم تطورات الموقف، ولكنه واجه بعض المعارضة غير المتوقعة، ورغم أن «فورستال» أراد إعلان حالة الاستعداد القصوى للصراع مع السوڤييت. إلا أن الآخرين لم يقتنعوا بذلك؛ إذ اعترض وزير العمل على مساعدة بريطانيا، أو على حد قوله «استخراج أبى فروة الذى وضعه البريطانيون فى النار»؛ وتساءل البعض عن مدى صلاحية السياسة التى تؤيد حكومة يونانية يمينية اتسمت بعدم الكفاءة والفساد. ومع ذلك، فإن أهم ما أثار قلق مجلس الوزراء، كان كيفية تقبل الشعب لهذا الانحراف الحاد عن السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية؛ خاصة وأن المؤشرات دلت على أنها ستكون مكلفة للغاية. لقد ذكر «ترومان» ذلك الموقف باقتضاب شديد فى «مذكراته»، قائلاً: «دارت مناقشات جديرة بالاعتبار حول أحسن طريقة لإعلان المسألة للشعب الأمريكى».

فى تلك الأثناء، تولت وزارة الخارجية إعداد بيان ليلقيه «ترومان» أمام الكونجرس والشعب، إلا أن «ترومان» لم يكن راضياً عن المسودات التى عرضت عليه فى

البداية؛ لأنه أراد «الابتعاد عن الكلام المطاط المبهم فى هذا الخطاب. كان هذا رد الولايات المتحدة على موجة التوسع التى قام بها الشيوعيون الطغاة، وكان لابد أن يكون واضحاً وخالياً من أى تردد، أو كلاما مزدوج المعانى». ولذلك طلب «ترومان» من «أتشيسون» أن يجعل الخطاب أكثر دقة وحزماً، وأكثر بساطة وتفصيلاً بحيث لا ينطبق على اليونان وتركيا فقط. لقد كان هدف «ترومان» شرح برنامج المساعدات لليونان، ليس باعتباره تأييداً للملكية، وإنما باعتباره جزءاً من برنامج لنشر الحرية فى العالم أجمع.

لقد أطلع «جورج كينان» على إحدى مسودات الخطاب التى تمت مراجعتها. أخذ نجم «كينان» يتصاعد ونفوذه يتزايد فى وزارة الخارجية بعد انتهاء الحرب، كما أسند إليه «مارشال» منصب رئيس هيئة تخطيط السياسة. ومن العوامل التى ساعدت على صعود «كينان» برقية من سبعة آلاف كلمة، أرسلها من موسكو، للتحذير من نوايا الاتحاد السوفيتى بعد انتهاء الحرب؛ واستقبل تحذيره استقبالاً حسناً، إذ قرأه «ترومان»، كما أمر «فورستال» بإعادة طبعه وباعتباره إحدى القراءات الضرورية لآلاف الضباط المسئولين. لقد قدم تحليل «كينان» تبريراً فكريا عقلانيا لسياسة الاحتواء، فاشتهر واشنطن بأنه «والد سياسة الاحتواء».

وبالرغم من كل ذلك، فقد انزعج «كينان» عند قراءته للخطاب الذى اعتزم «ترومان» القاءه أمام الكونجرس؛ أولاً لأنه لم ير أى داع لإرسال مساعدات عسكرية إلى تركيا، نظراً لعدم وجود أى خطر عسكرى، وبالتالى إلى اليونان. كان كينان متحمساً لمساعدة حكومة اليونان على أن يكون ذلك فى شكل مساعدات سياسية واقتصادية، فقد كانت وجهة نظره أن الخطر السوفيتى ــ فى أساسه ــ خطر سياسى. كما أنه كان منزعجاً من الطريقة التى استغل بها «ترومان» الفرصة لكى يعلن عن مبدأ غير محدد يشمل العالم أجمع، بينما لم تكن ثمة حاجة إلا لإصدار إعلان بسيط عن تقديم المساعدة لدولة واحدة. وفيما بعد عقب «كينان» على ذلك قائلاً: «إن «ترومان» كان يعد لاستخدام عبارات رنّانة وجارفة بدرجة تفوق كلّ توقعاتى»، لقد أبدى كينان اعتراضه ولكن دون جدوى؛ إذ أُبلغ بأنه قد فات آوان تغيير الخطاب.

إن النقطة التى لم يدركها «كينان»، هى تلك الحاجة إلى حشد الشعب لتأييد سياسة تختلف تماما عن السياسات الأمريكية السابقة. ولم يكن «كينان» رجلا سياسيا، فالواقع أنه نادراً ما تواجد ـ لفترة طويلة ـ فى الولايات المتحدة، بينما كان «ترومان» خبيراً بحق فى شئون السياسة الداخلية. لقد كان «كينان» ـ مثله فى ذلك مثل «ترومان» ـ يرغب فى صد الشيوعيين، ولكن بطريقة عملية، وبأقل التكاليف وأقل التعهدات. ولكن «ترومان» أدرك استحالة إقناع حزب الجمهوريين (بعقليتهم الاقتصادية) ـ وعامة الشعب الموالية لهم ـ بدفع ضرائب من أجل تأييد ملك اليونان. لقد اضطر «ترومان» إلى وصف الموقف فى اليونان بعبارات عالمية ـ الخير ضد الشر ـ ليحصل على تأييد الشعب لسياسة الاحتواء.

فى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٢ مارس ١٩٤٧، اعتلى «ترومان» المنصة فى قاعة الكونجرس ليلقى خطابه ليلقى خطابه الذى كان الخطاب مبثاً على الهواء فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة. بدأ «ترومان» خطابه بطلب مساعدات فورية لليونان وتركيا، ثم عرج على شرح دوافعه: «إننى أؤمن أن سياسة الولايات المتحدة، يجب أن تساند الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات الاستعباد، سواء من خلال الأقليات المسلحة أو عن طريق الضغوط الخارجية».

كان البيان شاملاً للغاية، لقد حدد «ترومان» فى جملة واحدة سياسة أمريكا للأجيال القادمة، ألا وهى أن الولايات المتحدة ستقدم المساعدات السياسية والاقتصادية بل والعسكرية أيضا، حينما وحيثما تتعرض إحدى الحكومات المعادية للشيوعية للخطر أو التهديد، سواء من حركات التمرد الداخلية، أو الغزو الخارجى، أو حتى الضغوط الدبلوماسية (كما حدث فى تركيا). كان مبدأ «ترومان» ينادى ـ تقريباً ـ بمنع أى ثورة؛ حيث ساد الاعتقاد بأن التعبيرين.. «شعوب حرة» و «معادية للشيوعية» مترادفان. وكل ما كان مطلوباً من الحكومة اليونانية أو أية دكتاتورية لضمان الحصول على مساعدة الولايات المتحدة ، الإدعاء بأن معارضيها شيوعيون.

كثيراً ما لوحظ أن الأمريكيين يتوقعون أن تكون حروبهم مثل الحملات الصليبية البطولية المهيبة التى تشمل العالم أجمع، أو أن تكون صراعاً بين الظلام والنور، يتوقف قدر العالم كله على نتيجته؛ وجاء مبدأ «ترومان» لكى يحقق ذلك المطلب. وفى أحد الاجتماعات التى دارت بين الرئيس وزعماء الكونجرس، حذّر «فاندنبرج» «ترومان» من أنه لن يحصل على تأييد الشعب لسياسة الاحتواء، إلا إذا ألقى «الرعب فى قلوب الشعب الأمريكى». وهذا ما فعله «ترومان».. لقد رسم صورة كئيبة «لنظم الحكم الاستبدادى» التى هددت بإطفاء شمعة الحرية فى كل مكان، قائلاً! «لقد آن الأوان الذى يتعين فيه على كل أمة أن تختار بين الطرق البديلة للحياة».

لقد نجح «ترومان» فى العزف على وتر حساس لدى الغالبية العظمى من مواطنيه، وهكذا فى يوم ١٢ مارس ١٩٤٧ تكرر ما حدث فى ٧ ديسمبر ١٩٤١؛ إذ احتشد الشعب الأمريكى خلف زعيمه لتأييد قضية، سمت فوق المصالح القومية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، ألا وهى قضية الحرية ذاتها.

فى ١٥ مايو ١٩٤٧ وافق الكونجرس على تخصيص مبلغ قدره ٤٠٠ مليون دولار لليونان وتركيا، وكان ذلك المبلغ صغيرا طبقاً للمعايير اللاحقة، لكن رغم ذلك كانت الولايات المتحدة قد اتخذت خطوة هائلة؛ إذ لأول مرة فى تاريخها اختارت أن تتدخل فى شئون شعوب خارج المناطق الواقعة شمالها وجنوبها، فى وقت ساد فيه السلام،.ولم يكن من الممكن أن يكون ذلك التصرف الرمزى أكثر دلالة؛ لقد اصبحت الولايات المتحدة ملتزمة بالوفاء بوعدها، حتى وإن استغرق إقناع الكونجرس والشعب الأمريكى ـ بتوفير المبالغ الضخمة اللازمة لتمويل السياسة الجديدة ـ عدة سنوات، فلم يعد هناك مجال للتراجع بعد الموافقة على مضمون مبدأ «ترومان».

لقد تزامن مع إعلان مبدأ «ترومان»، فشل مجلس وزراء الخارجية فى موسكو. وحقيقة الأمر أنه كان محكوماً عليه بالإخفاق قبل انعقاده؛ فلقد تحجرت المواقف الخاصة بألمانيا، ولم تكن لدى الولايات المتحدة أو روسيا أية نية للتوصل إلى معاهدة سلام مع ألمانيا وإعادة توحيدها، إلا وفقاً لشروط كل منهما الخاصة، والتى كانت

مرفوضة مسبقاً من الجانب الآخر؛ فلم يتبق ما يمكن عمله فى موسكو غير نشر الأفكار والمعلومات على سبيل الدعاية.

كان الموقف حرجاً فى أوروبا ـ فى تلك الآونة ـ وعند عودة «مارشال» من موسكو، أدلى بتقرير جاء فيه أن «حالة المريض (أوروبا) آخذة فى التدهور، وما زال الأطباء يتداولون». وفى ٢٨ أبريل، خاطب «مارشال» الأمة الأمريكية عبر الإذاعة قائلاً: «من المستحيل التوصل إلى اتفاقية فى موسكو»؛ لأن الاقتراحات السوفيتية كانت «ترمى إلى إنشاء حكومة مركزية فى ألمانيا، مهيئة للاستحواذ على السلطة المطلقة.» وعلى حد قول جنرال «كلاى» فيما بعد: «كانت النتيجة الرئيسية هى اقتناع وزراء الخارجية الثلاثة الممثلين للقوى الغربية بعناد وتصلب موقف السوفييت»، مما أدى بدوره إلى «تقاربهم فى مواجهة المهام مستقبلا»، والذى كان معناه الإسراع بعملية توحيد القطاعات الغربية، وجذب ألمانيا الغربية الى الحلف الناشئ ضد السوفييت.

بينما كان «مارشال» فى أوروبا، صُدم بخطورة الوضع فى أوروبا الغربية، حيث سارت عملية الإنعاش الاقتصادى إثر دمار الحرب بخطى بطيئة، وظهر فى الأفق أن ثمة انهياراً اقتصادياً وشيك الحدوث، كما أن العاصفة الهائلة التى تعرضت لها بريطانيا أدت إلى زيادة الإحساس بالخطر. لقد أدت مناقشات وكيل وزارة الخارجية مع السوفييت ـ نقلاً عن «كينان» ـ إلى «اضطراره إلى الاعتراف رغم أنفه ـ بأن فكرة حل مشاكل أوروبا عن طريق التعاون مع روسيا، لم تكن أكثر من قصة وهمية» إذ استنتج «مارشال» أن «ستالين» كان يتطلع الى الانهيار التام للاقتصاد الأوروبى.

لقد مهد مبدأ «ترومان» الطريق لبرنامج ضخم لإمداد أوروبا بالمساعدات الأمريكية؛ إذ أصدر «مارشال» تعليماته إلى «كينان» وهيئة التخطيط السياسى بتصميم ذلك البرنامج، فبدأت الاجتماعات المتواصلة. وكان أهم هدف هو إنعاش اقتصاد دول غرب أوروبا؛ وهو الهدف الذى كانت له أهمية ملحّة لعدة أسباب

اقتصادية وعسكرية. ولقد أوضح أتشيسون ـ فى هذا الصدد ـ أن الصادرات الأمريكية بلغت ١٦ بليون دولار فى العام، بينما لم تتعد وارداتها مبلغ ٨ ملايين دولار. وكانت معظم الصادرات تتجه إلى أوروبا، ولكى تتمكن أوروبا من سداد قيمة تلك الصادرات، كان لابد من حصولها على الدولارات التى لم تكن لتتوفر إلا من خلال إنتاج سلع يمكن تصديرها الى الولايات المتحدة. وبدون هذه الطاقة الإنتاجية كانت سوق الصادرات الأمريكية ستنضب. أما الأسباب العسكرية فهى إن تمتع أوروبا باقتصاد قويم، كان الوسيلة الوحيدة لتمكينها من إعالة القوات اللازمة لصد الجيش الأحمر.

كانت ألمانيا هى الحل. لكى تدور عجلة الإنتاج فى أوروبا مرة ثانية، كان لابد من تشغيل مناجم الفحم ومصانع الصلب الألمانية بأقصى طاقاتها الإنتاجية. لقد أكد «كينان» على تلك النقطة قائلاً: «إن الحقيقة الملحة التى لا يمكن تجاهلها اليوم، هى أن تحسين الظروف الاقتصادية وإحياء الطاقة الانتاجية فى غرب ألمانيا يجب أن يصبح الهدف الأساسى لسياستنا... وأن يأتى فى قمة الأولويات». ولم يكن من المعقول توقع تعاون السوفييت فى إحياء ألمانيا مع الحيلولة دون سيطرتهم على منطقة «الرور»؛ ولذلك لم تطرأ مثل تلك التوقعات على ذهن «كينان». إلا أن المشكلة التى ارتبطت ببرنامج الولايات المتحدة تركزت فى ألمانيا؛ لأن تنفيذه كان يعنى انقسام أوروبا بشكل قاطع، وبالتالى فإن مسئولية ذلك الانشقاق كانت ستلقى على عاتق الولايات المتحدة.

ولم يكن من الممكن لأوروبا أن تتقدم دون ألمانيا، كما أنه لم يكن من الممكن تطوير ألمانيا دون إثارة عداء روسيا، وبالتالى أصبح سؤال «ماذا نفعل إزاء السوفييت» قضية ذات أهمية. لقد أصر «كينان» أن الولايات المتحدة يجب أن تتبع خطاً مباشراً فى تناولها للموضوع، وذلك بدعوة روسيا للاشتراك فى برنامج لإنعاش إوروبا: «لن نتولى بأنفسنا رسم خط تقسيم أوروبا». لقد كان «كينان» مدركاً للمخاطر المحيطة بالموضوع، فسأل نفسه: «ماذا يحدث لو أن روسيا أحبطت المفعول» بقبولها للدعوة،

ثم «قامت بمحاولة ربطها بموضوع اشتراك روسيا فى إدارة منطقة «الرور» ؟» . كانت إجابة كينان مباشرة: «فى تلك الحالة أعتقد أنه يمكننا أن نرفض العملية كلها بمنتهى اللطف والحزم» .

كان «كينان» يرى ضرورة وجود قيود صارمة، حتى وهو يقدم عرضاً للسوفييت. لقد أصر على أنه سيتعين على روسيا أن تفتح سجلاتها الاقتصادية لكى يتفحصها الأمريكيون، كما أنه أراد أن يدمج اقتصاد أوروبا الشرقية فى اقتصاد أوروبا الغربية. وبالرغم من الجملة الشهيرة التى قالها «مارشال» مشيراً إلى أن تلك السياسة لم تكن موجهة ضد أى دولة، أو مذهب، أو عقيدة، وإنما ضد الجوع والفقر واليأس والاضطراب؛ إلا أن حقيقة الأمر هى أن «كينان» ووزارة الخارجية لم يريدا اشتراك السوفييت، وبذلا كل ما فى وسعهما لتحقيق ذلك، فى نفس الوقت الذى تظاهرا فيه بتقديم عرض صادق وحقيقى.

قام «كينان» بتطبيق نفس الصيغة، وإن كان بأسلوب أكثر عمومية، على الدول التابعة للسوفييت. وبقدر ما أتيحت لهم حرية قبول العرض الأمريكى، بإدماج اقتصادياتهم فى اقتصاديات دول الغرب كان كينان مستعداً لتقديم المساعدات إليهم. ومع ذلك، فقد أصر «كينان» على تقديمها بحيث يختاروا «بين إقصاء أنفسهم بإبداء عدم الرغبة فى قبول الشروط المعروضة، أو الموافقة على الإقلاع بصفة نهائية عن توجيه اقتصادياتهم نحو الشرق» .

وكان أخر أهداف هيئة التخطيط السياسى التابعة «لكينان» تصحيح ما يبدو لنا أنه أهم الانطباعات الخاطئة، التى تولدت نتيجة مبدأ «ترومان» ، ألا وهى الفكرة السائدة بأن السياسة الخارجية الأمريكية كانت رد فعل دفاعياً للضغوط الشيوعية، وأن مبدأ «ترومان» كان بمثابة شيكاً ـ على بياض ـ لتقديم المساعدات لأى منطقة فى العالم، مهددة بخطر الشيوعية. ومع ذلك، كان «ترومان» أكثر صواباً عندما أوضح أن مبدأه وخطة «مارشال» عبارة عن: «شطرين لثمرة جوز واحدة» . كانت القضية

بالنسبة لليونان وتركيا هيالمساعدات العسكرية بالنسبة لغرب أوروبا المساعدات الاقتصادية ولكن الهدف من كلتا الحالتين كان احتواء السوفييت.

فى ٥ يونية ١٩٤٧ أعلن «مارشال» خطته فى خطاب له، فى جامعة هارفارد، واتفقت المقترحات العامة مع شخصية «مارشال» بمبادئه السامية، فقد أدرك طبيعة المشكلة التى اجتاحت القارة كلها، وأعاد إلى الأذهان التمزق الذى أصاب اقتصاد أوروبا نتيجة للحرب وحكم النازيين المدمر. لقد أصبحت أوروبا عاجزة عن توفير غذائها، فلجأت إلى استخدام أرصدتها الضئيلة فى الخارج لشراء الطعام، وإذا لم تتقدم الولايات المتحدة بالمساعدة «ستكون النتيجة تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً هائلاً.» له آثار خطيرة على الاقتصاد الأمريكى، ويجب ألا تكون المساعدات المقدمة تدريجية، بل «يجب أن توفر العلاج بدلاً من أن تكون مجرد مسكنات»، ثم طلب من دول أوروبا أن تلم شملها وتجتمع لوضع خطة، ثم ترفعها إلى الولايات المتحدة.

كان رد فعل دول غرب أوروبا غاية فى الحماس، حتى إن المخاوف المعتادة من ألمانيا خفت حدتها. ورغم أن «مارشال» أكد على أن «إعادة بناء أوروبا تتضمن إعادة بناء ألمانيا». فقد تحمس الفرنسيون للموافقة، حيث أن خطة «مارشال» ربطت ألمانيا بدول أوروبا الغربية بصفة عامة كما أنها وفرت مبالغ ضخمة للجميع. وبدأ «جورج بيدو» وزير خارجية فرنسا فى عقد الاجتماعات فى باريس، متجاهلاً دعوة روسيا للاشتراك فى الاجتماعات، إلا أن تعرضه لضغوط من الحزب الشيوعى الفرنسى ذى النفوذ القوى، غير من رأيه. وفى ٢٦ يونيه وصل «مولوتوف» إلى باريس، ضمن وفد من ٨٩ من الخبراء الاقتصاديين والسكرتارية، مما دل على أن روسيا كانت تنظر إلى العرض نظرة جدية حيث كان يتعين عليها ذلك فعلاً. وكما قال جنرال «والتر سميث» ـ سفير أمريكا فى موسكو ـ «كانوا فى مواجهة بديلين سيئين»؛ ففى ظل تخوفهم من تكوين كتلة غربية، أدركوا أن رفض الاشتراك فى مؤتمر باريس سيترتب عليه الاندفاع نحو تكوين مثل هذه الكتلة. وفى الجانب الآخر، كان اشتراكهم يعنى «قبول احتمال ممارسة دول الغرب الديمقراطية لقدر من التدخل الاقتصادى فى الدول التابعة لروسيا».

لقد أمضى «مولوتوف» ثلاثة أيام في المؤتمر، قضى معظمها في محادثات تليفونية مع «ستالين» في موسكو. وفي النهاية تقدم باقتراح أن تتولى كل دولة وضع برنامجها الخاص لإحياء اقتصادها، ولكن بريطانيا وفرنسا رفضتا هذا الاقتراح، وأصرتا على إتباع الاتجاه الأمريكي لوضع برنامج يشمل أوروبا ككل، وقد أدى ذلك إلى مغادرة «مولوتوف» للمؤتمر في منتهى الغضب، محذراً من أن إزدهار ألمانيا سيمكنها من السيطرة على غرب أوروبا، ومن أن خطة «مارشال» ستؤدى إلى انقسام «أوروبا إلى مجموعتين من الدول». وعاد إلى موسكو، حيث أعلنت روسيا ـ بعد مرور أسبوع ـ عن «خطة مولوتوف» للدول التابعة لها، مما اضطر بولندا وتشيكوسلوفاكيا ـ رغم رغبتهما في الاشتراك في مؤتمر باريس ـ إلى إبلاغ دول الغرب بعدم قدرتهما على الاشتراك في خطة «مارشال» الذى «قد يفسر على أنه تصرف معاد للاتحاد السوفيتى».

لم يتبق بعد ذلك أمام دول أوروبا الغربية سوى إعداد الخطة التفصيلية لعرضها على الكونجرس الأمريكى للموافقة عليها. وفى نهاية أغسطس تقدمت دول أوروبا الغربية الست عشرة ـ التى اشتركت فى مؤتمر باريس ـ بخطة تتطلب مبلغاً وقدره ٢٨ بليون دولار، على مدى أربعة سنوات. ووافقت إدارة «ترومان» على البرنامج بعد أن فحصته فحصاً دقيقا، ثم تولى «ترومان» عرضه على الكونجرس فى ١٩ ديسمبر، وذلك بعد أن خفض قيمة المبلغ المطلوب إلى ١٧ بليون دولار.

بالرغم من ذلك التخفيض واجهت الخطة موقفا عدائيا من الكونجرس. كان عام ١٩٤٨ عام انتخابات الرئاسة، ولذا عزف بعض الجمهوريين عن منح «ترومان» الفرصة لتحقيق انتصار دبلوماسى كبير، بينما رفض البعض الآخر تبديد الدولارات الأمريكية، فوصفوا الخطة بأنها خطة عملاقة للادارة الدولية و«مخطط اشتراكى وقح» وأنها تبديد واضح للأموال الأمريكية. ولكن «ڤاندنبرج» ناصر الخطة بمنتهى الحماس، وقام بعرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ، حيث وصف الخطة بأنها «مخاطرة محسوبة» ؛ بهدف «المساعدة على درء شن حرب عالمية ثالثة قبل أن

تبدأ» ثم أعلن أن الخطة تغطى منطقة «تضـم ٢٧ مليون مواطن من السلالات التى تكونت منها الولايات المتحدة فى البداية». ويجب ألا ينهار هذا الجزء الشاسع من الكرة الأرضية المتسم بالود نحو أمريكا، كما يجب ألا يصل الستار الحديدى إلى حافة المحيط الأطلنطى سواء عن طريق العدوان أو بسبب الخطاء». لقد ركز شهود الحكومة أمام لجان الكونجرس ـ التى كانت تدرس الخطة ـ على تأكيد «ڤاندنبرج» على سياسة الاحتواء. كما أشاروا إلى أن أوروبا يمكنها ـ بعد استعادة شبابها ـ أن تنتج بضائع استراتيجية، يمكن أن تشتريها الولايات المتحدة وتخزنها، كما يمكنها أن تحافظ على سيطرة الغرب على مخزون البترول فى الشرق الأوسط؛ بالإضافة إلى تحرير الأوروبيين من المشاكل الاقتصادية ليتمكنوا من مؤازرة الولايات المتحدة عسكرياً.

وحقيقة الأمر ـ كما أشار «والتر لافيبر» ـ أن الخطة قدمت كل شئ لكل الناس؛ فبالنسبة للذين تملكهم الخوف من هبوط الصادرات وما ينتج عنه من كساد داخل الولايات المتحدة بدأوا يتوقعون تجارة صادرات نشطة تتسم بالدوام؛ والذين اعتقدوا أن الاضطرابات الاقتصادية ستؤدى إلى انتشار الشيوعية، وجدوا الحل فى اقتصاد أوروبى قوى ومتكامل. أما الذين رأوا أن الجيش الأحمر هو الخطر الحقيقى، فقد سال لعابهم أمام فكرة إحياء اقتصاد ألمانيا، ومن ثم إعادة بناء القوات الألمانية «الفرماخت»، بينما وجد المهتمون بالنواحى الإنسانية أن الخطة قدمت تسهيلاً طويل الأجل لأوروبا التى مزقتها الحرب.

بالرغم من ذلك واجهت الخطة معارضة عنيفة، حيث انتقدها السيناتور «تافت» الذى أعلن أن أموال أمريكا يجب ألا تصب فى مشروع إشتراكى أوروبى مثل مشروع هيئة وادى تنيسى الأمريكى "T.V.A.". وشاركه عديد من زملائه الجمهوريين فى الإحساس بالانزعاج الشديد من جراء الخطوات التى خطتها أوروبا نحو الاشتراكية، كما أن احتمال أن يلجأ الأوروبيون إلى استخدام الأموال التى ستوفرها لهم خطة «مارشال» لتأميم الصناعات الأساسية ـ بما فى ذلك المصانع التى يمتلكها الأمريكيون ـ قد أثار مخاوفه. ورفض الكونجرس ـ الذى هيمن عليه الجمهوريون ـ أن يتزحزح عن موقفه فاستمرت اجتماعات اللجان، دون التوصل إلى أى نتيجة.

والمحصلة النهائية هى أن عام ١٩٤٧ كان مليئاً بالإحباطات بالنسبة للسياسة الخارجية الجديدة، ففى اليونان استمرت حرب العصابات رغم تزايد المساعدات العسكرية الأمريكية للحكومة؛ وفى الصين استمر الشيوعيون الصينيون فى الزحف وتقهقر «شيانغ»؛ كما احتفظت روسيا بقبضتها على أوروبا الشرقية بل أحكمتها فى واقع الأمر، إذ أعلن «مولوتوف» فور مغادرته لمؤتمر باريس عن تأسيس مكتب المخابرات الشيوعية (كومينفورم) والذى كان بديلاً للمخابرات الشيوعية القديمة التى ألغيت خلال الحرب العالمية الثانية. وفى المجر قام السوفييت بالتخلص من الزعماء السياسيين اليساريين المعادين للشيوعية، وتلاعبوا فى انتخابات ٣١ أغسطس ١٩٤٧، ودمروا كل الجبهات المعارضة المعادية للشيوعية. وفى الولايات المتحدة نجح الجمهوريون وعامة الشعب فى إجبار «ترومان» على إلغاء تجنيد الشباب فى القوات المسلحة فى وقت السلام، فاستمر تسريح الجيش الأمريكى مما أدى إلى عجز الحكومة عن المضى فى سياسة الاحتواء.

لم يستطع «ترومان» تنفيذ الاقتراح الذى نادى بتوحيد القوات المسلحة الأمريكية، بغرض زيادة كفاءتها وتخفيض نفقاتها. وفى يوليه ١٩٤٧، أصدر الكونجرس أخيراً «قانون الأمن القومى»، الذى اقتضى تشكيل وزارة دفاع ـ بدلاً من القطاعات الثلاثة التى كان كلّ قطاع منها مستقلاً بذاته ـ وتقنين الصفة الشرعية لهيئة الأركان المشتركة، وتأسيس مجلس الأمن القومى الأمريكى لإمداد الرئيس بالمشورة، وإنشاء جهاز مركزى للمخابرات يتولى جمع المعلومات وتقييم أجهزة المخابرات حول العالم وإقامة علاقة متبادلة معها. وقام «ترومان» بتعيين «فورستال» ـ أكثر المعادين للشيوعية داخل الحكومة ـ فى منصب أول وزير دفاع. ولكن القانون كان قاصراً عن تحقيق أهداف «ترومان» و «مارشال» و «إيزنهاور» رئيس أركان الجيش؛ إذ كان فى مخيلتهم إنشاء قوة مسلحة واحدة، صغيرة لكنها تتميز بالكفاءة، ويمكنها التحرك بسرعة إلى مواقع القلاقل، كما يمكن تضخيمها بسرعة عن طريق التجنيد. بدلاً من ذلك حصلوا على جهاز فيدرالى مفكك، وقوات جوية مستقلة بذاتها، ودون إقرار التجنيد.

كان مبدأ القوات الجوية هو معاقبة سوء التصرف عن طريق قذف المواقع الاستراتيجية بالقنابل، بما فى ذلك القنبلة الذرية؛ مما أدى إلى شعبية القوات الجوية لدى «الكونجرس» حيث بدا الانتقام الجماعى وسيلة رخيصة للدفاع القومى. ولقد أشار «تافت» وبعض الأعضاء الآخرين فى مجلس الشيوخ إلى أنهم شبه مستعدين لإلغاء الجيش والبحرية وتركيز الاعتمادات المالية على القوات الجوية. إلا أن هذا المبدأ لم يكن متفقاً ـ على الإطلاق ـ مع سياسة الاحتواء؛ فقد كان جلياً أن القصف الجوى الجماعى بالقنابل لم يكن الحل المناسب للمشاكل التى ظهرت فى اليونان أو المجر أو حتى الصين. كان ذلك المبدأ ـ على مايبدو ـ صالحاً لحماية الولايات المتحدة من أى هجوم جماعى؛ مما دلّـل على أن مؤيديه كانوا من أنصار العودة إلى سياسة العزلة، وأنهم لم يتقبلوا ـ بصورةقاطعة ـ سياسة الاحتواء، وما أفرزته من سياسة عسكرية نشطة فى كافة انحاء العالم.

كان الحل البديل لعدم توفر قوات مسلحة أمريكية يمكنها مجابهة الشيوعيين، هو وجود قوات مسلحة أوروبية. ولكن ذلك الحل أيضاً فشل ـ حتى ذلك الحين ـ إذ لم يطرأ أى تحسن يذكر فى موقف الحكومة والجيش اليونانى. وفى أوروبا الغربية ساعدت خطة «مارشال» على رسم خط عبر القارة الأوروبية لكن عزوف الكونجرس عن تخصيص الاعتمادات جعل المنطقة أضعف من أن تدعم قوات مسلحة ذات حجم كبير. بينما أدى انسحاب «مولوتوف» من مؤتمر باريس إلى زوال آخر أمل واهن فى إنقاذ أوروبا الشرقية من خلال السياسة الاقتصادية لخطة «مارشال». والواقع أن الموقف ازداد سوءاً بسبب خطة «مولوتوف» وتأسيس «الكومينفورم».

وهكذا، أصبحت خطة «مارشال» عماد سياسة الاحتواء، ولذلك حاول «ترومان» ـ فى ٢ يناير ١٩٤٨ ـ أن يحصل على موافقة الكونجرس عليها فلجأ إلى تخفيض مبلغ الـ ١٧ بليون دولار التى طلبها الى ٦,٨ بليون دولار لتغطية الخمسة عشر شهراً الأولى من بدء عمل الخطة، ولكنه لم يحصل على استجابة فورية.

ثم وقع الانقلاب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا.

بعد انتهاء الحرب، ظلت تشيكوسلوفاكيا محتلة بقوات سوفيتية وأمريكية مشتركة حتى أول ديسمبر ١٩٤٥ عندما سحب الجانبان قواتهما، وإن احتفظ السوفييت بعدد من الفرق العسكرية على حدود تشيكوسلوفاكيا. إضافة إلى ذلك، كانت تشيكوسلوفاكيا محصورة بين بولندا وألمانيا الشرقية شمالاً والمجر جنوباً مما أدى إلى انتشار النفوذ السوفيتي.

في مايو ١٩٤٦ أجرت تشيكوسلوفاكيا أول انتخابات بعد انتهاء الحرب، حيث فاز الشيوعيون بـ ٣٨٪ من الأصوات، وأصبح «كليمنت جوتفالد» ـ الذى أمضى الحرب العالمية الثانية في موسكو ـ رئيساً للوزراء. أما رئيس الجمهورية «إدوارد بينز»، ووزير الخارجية «يان مازاريك» فلم يكونا من الشيوعيين، وكان كلاهما مثار إعجاب شديد في الغرب؛ فقد حاولا المحافظة على التوازن بين الشرق والغرب؛ إلا أن عملية استقطاب أوروبا ـ خاصة بعد مؤتمر باريس ـ جعلت نجاح سياستهما أمراً مشكوكاً فيه. وجاءت النهاية فى فبراير ١٩٤٨ عندما رفض «جوتفالد» التعاون مع «بينز» فى تنفيذ خطة لإعادة تنظيم قوات البوليس؛ مما أدى الى سقوط الوزارة. وأصدر «جوتفالد» إنذاراً بتكوين حكومة جديدة تحت سلطته؛ وطارت ـ على أثره ـ بعثة سوفيتية إلى براج للمطالبة باستسلام «بينز». وفى ٢٥ فبراير ١٩٤٨، استسلم «بينز» وتولى الشيوعيون السلطة، وبعد مرور أسبوعين اغتالوا «مازاريك».

لقد ترتب على انقلاب تشيكوسلوفاكيا أمران ضروريان لتبنى سياسة الاحتواء، أولهما عبر عنه «ترومان» قائلاً: «لقد كان انقلاب تشيكوسلوفاكيا صدمة للعالم المتحضر بأجمعه». كان الشعب الأمريكى يعتبر تشيكوسلوفاكيا دولة ديمقراطية نموذجية، وأخذ كل شخص ـ تقريباً ـ يتذكر ويناقش أيام هتلر وميونيخ. وبدا أن نفس المسرحية تتكرر مرة أخرى بعد مرور عشرة سنوات وبوجوه جديدة؛ وثانيهما: أن الانقلاب أوضح بطريقة درامية القيود التى تحد من السياسة الأمريكية السائدة؛ حيث عجزت الولايات المتحدة عن القيام بأى دور للمساعدة فى إنقاذ

تشيكوسلوفاكيا، بل الأكثر من ذلك، أن أمريكا لم تحاول أن تفعل أى شيء لمنع وقوع أحداث مماثلة في باقي أنحاء أوروبا.

ومنذ ذلك الحين، بدأت الأحداث تتوالى بسرعة. فى ٥ مارس ١٩٤٨، أرسل جنرال «كلاى» برقية من ألمانيا، بدأها قائلا: (رغم أننى شعرت وتمسكت بأن الحرب كانت مستبعدة لمدة عشر سنوات على الأقل، إلا أننى شعرت خلال ـ الأسابيع القليلة الماضية ـ بتغيير خفى فى موقف السوفييت، مما أعطانى الإحساس بإمكان وقوع الحرب بطريقة مفاجئة) لقد اعتنق المسئولون السوفييت فى ألمانيا موقفاً جديداً «يتسم بقليل من الازدراء، وبعض الغطرسة، وكثير من الثقة». فى ١١ مارس، وصف «مارشال» الوقف بأنه «خطير جداً جداً» وبعد مرور ثلاثة أيام، صدّق مجلس الشيوخ على خطة «مارشال» بأغلبية تسعة وستين صوتاً، ضد سبعة عشرة صوتاً.

لقد انتشر رعب حقيقى من احتمال نشوب الحرب، فى واشنطن، ولندن، وباريس. ففى أوروبا عقدت فرنسا وبريطانيا ودول «البنلوكس» (هولندا وبلچيكا ولوكسمبورج) سلسلة من الاجتماعات فى بروكسل، أسفرت عن توقيع معاهدة بروكسل فى ١٦ مارس ١٩٤٨ لضمان ترتيبات للدفاع المتبادل. وفى الولايات المتحدة، حذر «أفريل هاريمان» قائلاً: «توجد فى العالم الآن قوات عدوانية مصدرها الاتحاد السوفيتى ولهذه القوات آثارها المدمرة على العالم، وعلى أسلوب حياتنا، مثلها فى ذلك مثل هتلر، وإن كنت أعتقد أن خطرها أكبر من خطر هتلر».

وفى ١٧ مارس لاحظ «ترومان» أن الأحداث الخطيرة فى أوروبا تتحرك بسرعة فائقة، مما اضطره إلى إلغاء أحد ارتباطاته فى نيويورك، والتوجه ليتحدث الى الكونجرس؛ حيث أعلن إن الاتحاد السوفيتى هو «الدولة الوحيدة» التى تقف فى طريق كل الجهود التى تبذل لإقرار السلام، ثم قال: إنه يتعين على الولايات المتحدة أن تواجه ذلك «الخطر المتزايد... الذى يهدد بقاء الحرية نفسها»، ورحب بمعاهدة بروكسل ووعد بتقديم المساعدات الأمريكية الى الدول الموقعة على المعاهدة، «لمساعدتها على حماية أنفسها».

وطالب «ترومان» مجلس النواب بالتصويت فوراً لصالح خطة «مارشال»، ولكن هذا كان مجرد البداية، فقد طالب بالعودة إلى الخدمة العسكرية الانتقائية. إلا إن الكونجرس لم يكن متحمساً للاستجابة لنداء الحرب حتى بعد انقلاب تشيكوسلوفاكيا. وفى ٣١ مارس، حصل «ترومان» على موافقة الكونجرس على خطة «مارشال» بتخصيص اعتماد قدره ٤ بلايين دولار بدلاً من ٦,٨ بلايين دولار التى طلبها «ترومان» من قبل، ولكن الكونجرس رفض العودة إلى التجنيد الإجبارى.

أما الأمر الثانى الذى ترتب على انقلاب تشيكوسلوفاكيا فوراً، فكانت له عواقب ضخمة طويلة المدى. كان «ترومان» قد ألغى منظمة «أو. إس. إس» (مكتب العمليات الاستراتيجية) بانتهاء الحرب على أساس أنها منظمة شبيهة بالجستابو، ولا تتفق مع التقاليد والقيم الأمريكية. وفى ١٩٤٧ وافق «ترومان» على إنشاء وكالة المخابرات المركزية (سى. آى. إيه) التى نص عليها قانون الدفاع القومى، الذى صدر فى نفس العام، ولكن بدون التصريح لوكالة المخابرات بتنفيذ عمليات سرية فى الخارج؛ إذ اقتصر دورها على جمع وتحليل المعلومات. وبعد انقلاب تشيكوسلوفاكيا، بدأ «فورستال» فى جمع أموال من أصدقائه من رجال الأعمال فى «وول ستريت» لإنشاء منظمة سرية خاصة تتولى تنفيذ عمليات سرية فى الخارج. وأصر «آلان دالاس» نائب مدير وكالة المخابرات المركزية الجديدة على ضرورة أن تقتصر سلطة ممارسة تلك الأنشطة على الوكالة فقط. وفى يونية ١٩٤٨، خولت حكومة «ترومان» وكالة المخابرات المركزية القيام بممارسة عمليات مقنعة على نطاق واسع موجهة ضد الاتحاد السوفيتى والشيوعيين فى أى مكان آخر، على أن تشمل تلك العمليات: الحرب الاقتصادية والسياسية، والأنشطة شبه العسكرية.

وكانت الانتخابات المزمع إجراؤها فى إيطاليا أحد مصادر القلق فى ذلك الوقت؛ حيث كان مركز الحزب الشيوعى قوياً، بالإضافة إلى قيام السوفييت بإمدادهم بقدر كبير من الأموال اللازمة للحملة الانتخابية. ولذا ردّت وكالة المخابرات المركزية على ذلك بتقديم عدة ملايين من الدولارات لأعضاء الحزب المسيحى الديمقراطى

المعادين للشيوعية، والذين فازوا فى الانتخابات فى نهاية الأمر. وكان من الطبيعى جداً أن تبتهج وكالة المخابرات المركزية لهذه النتيجة، التى أثارت إعجاب الحكومة الأمريكية، فمما لا شك فيه أن النجاح فى إبعاد إيطاليا عن أيدى الشيوعيين مقابل مبلغ ضئيل نسبياً من المال كان يعتبر صفقة رابحة جداً.

وانطلقت وكالة المخابرات الأمريكية، وأخذت فى تنفيذ عملياتها على نحو أثار فزع «كينان»، و«ترومان»، وهما من كانا مسئولين ـ فى المقام الأول ـ عن إسناد مهام سرية إليها. واعتقد «كينان» أن وكالة المخابرات قد تتدخل أحياناً فى الانتخابات الأوروبية، ففى ١٩٧٥ اعترف أمام لجنة من الكونجرس: «لم تسر الأمور فى الوكالة فى الطريق الذى تصورته على الإطلاق». وفى ١٩٦٣، قال «ترومان»: «عندما أنشأت وكالة المخابرات الركزية لم يطرأ على ذهنى إطلاقاً أنها سوف تنزلق فى عمليات تجسس فى وقت السلام». ومع ذلك كان نواح «ترومان» مخادعاً، لأنه كان يريد احتواء الشيوعيين ـ ومثل خلفائه من بعده ـ وجد «ترومان» أنه من المناسب إسناد الجوانب الكريهة فى العمل السياسى إلى وكالة المخابرات المركزية، مع عدم توجيه أى أسئلة محرجة فيما بعد.

وفى نفس الوقت دلّـل رد فعل الكونجرس ـ إزاء التجنيد الإجبارى ـ على أن رجال السياسة لا يريدون استخدام الشباب الأمريكى لاحتواء السوفييت. وهكذا، ظل تنفيذ سياسة الاحتواء موضوعاً للمداولة. ومع ذلك فإن أحد وعود الحكومة الخاصة بخطة «مارشال» إنها كانت ستؤدى إلى تدعيم اقتصاد أوروبا حتى يتمكن الأوروبيون من تولى الدفاع عن أنفسهم. وبفضل المساعدات القيمة التى نجمت عن تحركات السوفييت فى تشيكوسلوفاكيا، حصلت الحكومة الأمريكية على الموافقة على سياسة الاحتواء. لقد أوضح مبدأ «ترومان» وخطة «مارشال» بعض تفاصيل سياسة الاحتواء فى أوروبا، أما بقية المهمة فكان يمكن القيام بها بعد ذلك. كما أن الأحداث التى وقعت فى برلين ساعدت على الإسراع بالعملية.

الفصل السادس

اختبار سياسة الاحتواء

"إننا باقون"

(هاري ترومان)

فى يولية ١٩٤٧ ، عندما وصل نفوذ «جورج كينان» داخل الحكومة الى الذروة، قام بنشر مقالة فى مجلة «العلاقات الخارجية» بعنوان «مصادر السلوك السوفيتى» بتوقيع «مستر إكس» فقط. ولكن سرعان ما عرف اسم المؤلف إذ أثارت المقالة الإعجاب بطريقة مثيرة، وسرعان ما أصبحت الوثيقة شبه الرسمية للسياسة الخارجية الأمريكية.

لقد ذهب «كينان» إلى أن الدوافع وراء تصرفات السوفييت كانت عقيدتين، هما: (١) العداء المتأصل بين الرأسمالية والاشتراكية. (٢) أن الكرملين معصوم من الخطأ. كان الاستيلاء على العالم هو غرضهم، ولكنهم لم يكونوا فى عجلة من أمرهم، ولم يحددوا جدولاً زمنياً بسبب النظرية السوفيتية التى تفترض أن سقوط الرأسمالية فى نهاية الأمر واقع لا مفر فيه، أما الكرملين «فسياسته مثل نهر دائب الحركة، لا يكف عن التحركأينما سنحت له الفرصة وفى إتجاه هدف محدد. إهتمامه الرئيسى هو التأكد من أنه ملأ كل زاوية، وكل شق متاح له فى حوض النفوذالعالمى».

كان «كينان» من المفكرين المثقفين، وقد زود مقالة مستر «إكس» بمؤهلاته رغم أنه تذمر ـ فيما بعد ـ من أنه لم يكن مؤهلاً بما فيه الكفاية، وان ذلك كان السبب فى إساءة فهم مقالته. وأنه كان على ثقة من أن روسيا لا تمثل أى خطر عسكرى له وزنه، ومن أنها لا تسعى وراء الحرب، وكان التحدى فى رأيه تحدياً سياسياً واقتصادياً، و بالتالى يجب مواجهته من خلال تلك الأسس، وعن طريق «سياسة للاحتواء طويلة المدى، وإن اتسمت بالحزم والحذر».

ومع ذلك، فإن العبارة التى تكرر الاستشهاد بها من مقالة مستر «إكس» والتى أصبحت محور السياسة الخارجية الأمريكية أعلنت أن ما كان ضرورياً ومطلوباً هو «قوات مضادة، تتكيف بحذق وحذر مع سلسلة من المواقع الجغرافية والسياسية، التى تتغير بصفة مستمرة، لتجارى التغيرات والمناورات السياسية السوفيتية». كان مضمون ذلك هو تتابع الأزمات، الواحدة تلو الأخرى حول العالم؛ حيث إن المؤامرة التى وضعها العقل السوفيتى، استخدمت عملاءها لزيادة سرعة تدفق النفوذ الشيوعى فى «كل شق وكل زاوية» كما كان مضمونها أن الخطر كان عسكرياً مما استدعى تحملّ الولايات المتحدة لمسئولية مواجهته وردعه أينما ظهر. وكانت سياسة الاحتواء تعنى بقاء القوة العسكرية الأمريكية وقوة حلفائها؛ بالإضافة إلى الاستعداد لمجابهة روسيا أينما اتجهت ضغوطها.

وقع أول اختبار فى برلين، حيث أشارت القوى الغربية فى يونيه ١٩٤٨ إلى اعتزامها المضى فى تكوين حكومة لألمانيا الغربية، وفى نفس الوقت اقترحت الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان الأمريكيين، التحالف العسكرى مع قوى بروكسل، وحثوا على سرعة تأسيس قيادة عسكرية مركزية للمنظمة الجديدة، يكون قائدها الأعلى أمريكياً. فى ذلك الوقت لم يوجد فى أوروبا الغربية ـ كلها ـ أكثر من اثنتى عشرة فرقة، ذات مستوى معدات هزيل، وذات مستوى تدريب متواضع؛ بينما طلبت هيئة رؤساء الأركان المشتركة خمسة وثمانين فرقة، كان من المستحيل الحصول عليها دون إعادة تسليح دول غرب أوروبا على نطاق واسع. وهناك حقيقة لم يعبر

عنها بالكلام، رغم أن كل من اشترك فى المناقشات استوعبها بدقة، وهى أن السبيل الوحيد للحصول على العدد المطلوب من الرجال المسلحين هو استخدام القوات الألمانية. إلا أنه لم يكن من الممكن طرق ذلك الموضوع فوراً، بسبب مخاوف بريطانيا ودول البنلوكس خاصة فرنسا فكانت الخطوة الأولى هى تكوين اتحاد غربى (بدون ألمانيا) مع الاستمرار فى نفس الوقت فى بذل الجهود لاستقلال ألمانيا الغربية.

حتى فى الولايات المتحدة لم يكن تقبل البرنامج أمراً سهلاً؛ إذ كانت هناك ثلاثة اعتراضات جوهرية هى: التكلفة، والتخلي عن مبدأ عدم التورط مع الحلفاء الذى تمسكت به أمريكا طوال تاريخها، والشك فى حكمة قرار إعادة تسليح الألمان. لذلك كان «ترومان» فى أمس الحاجة إلى مساعدة كل من حوله. وسانده «ڤاندنبرج» بأسلوب بارع؛ ففى أوائل يونية ١٩٤٨ عرض على مجلس الشيوخ مشروع قرار، دعا فيه الى «تطوير نظم دفاعية إقليمية، وأخرى جماعية بأسلوب تدريجى»، مع التعهد بتشجيع انضمام الولايات المتحدة إلى مثل هذه المنظمات، وبذلك أنكر «ڤاندنبرج» بالتحديد فكرة أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تساعد أوروبا فى بناء قوات ضخمة. وفى ١١ يونيه انطلق قرار «ڤاندنبرج» بسرعة عبر مجلس الشيوخ، الذى أقره بأربعة وستين صوتاً ضد أربعة أصوات.

وهكذا أصبح السوڤييت فى بداية صيف ١٩٤٨ فى مواجهة سلسلة من التطورات، التى هددت كيانهم من وجهة نظرهم؛ إذ إن خطة «مارشال» كانت قد بدأت فى توثيق العلاقات بين دول غرب أوروبا بدرجة أكبر من ذى قبل، فقامت فرنسا وبريطانيا ودول البنلوكس بالتوقيع على ميثاق عسكرى، رحبت به الولايات المتحدة رسمياً، وأشارت إلى اعتزامها الانضمام اليهم. وبدأ الأمريكيون يتحدثون عن دخول آخرين إلى المنظمة المزمع تكوينها، من بينهم كندا، والبرتغال، والدنمارك، وأيسلندا، والنرويج، وإيطاليا، حيث إنه لم يكن فى استطاعة تلك الدول أن تساهم بفعالية، بل ربما لم يكن بإمكانها تقديم أية مساهمة على الإطلاق، فى الدفاع البرى؛ لذا استنتج السوڤييت أن الولايات المتحدة سعت الى انضمام تلك الدول،

لاستخدام أرضها فى بناء قواعد جوية وبحرية. كما أن تصميم الغرب على استقلال غرب ألمانيا، كان نذير شؤم آخر وبنفس القدر، إذ لم يكن له سوى مدلول واحد وهو: اعتزام الغرب ـ فى المدى الطويل ـ انضمام ألمانيا الغربية الى التحالف العسكرى المعادى للسوفييت المزمع تكوينه.

بالإضافة الى ذلك، كان مارشال «تيتو» قد استهل قضية استقلال يوغوسلافيا، مما ضاعف من الصعوبات التى كان يواجهها «ستالين»، خاصة وأن «ترومان» عرض على «تيتو» مساعدات اقتصادية أمريكية؛ليساهم فى انتشار الصدع فى الوحدة المتراصة للكتلة الشيوعية. وحاول «ستالين» أن يطيح «بتيتو»، ولكنه فشل؛ فقرر ـ فى يأسه ـ طرد يوغوسلافيا من جهاز «الكومينفورم»، إلا أن نبذ المثل الذى ضربه «تيتو»، لم يكن بنفس السهولة.

لقد واجهت السياسة الخارجية السوفيتية فشلاً ذريعاً؛ إذ كانت مبنية على أساس وجود ألمانيا المحتلة المنقسمة، وضعف دول غرب أوروبا، والسيطرة المحكمة على أوروبا الشرقية. وكان من غير الواضح، أو على الأقل من المشكوك فيه، أن «ستالين» كانت لديه خطط توسعية، ولكن الأحداث التى وقعت هددت أمن الاتحاد السوفيتى ذاته. كانت دول الغرب تقوم بتطويق الدولة المنتصرة فى الحرب، بينما أخذت الدول المهزومة تلعب دوراً أساسياً فى الائتلاف الجديد. وكان أسوأ ما فى الأمر قطاع دول الغرب فى برلين، الذى كان موقع تصنت وقاعدة عسكرية غربية مزروعة فى قلب حزام الأمن السوفيتى.

واجه «ستالين» تلك التحديات، بإدعائه أنه لم يعد هناك أى داع للتمسك بأن تكون برلين عاصمة ألمانيا مستقبلاً، بعد تخلىّ الغرب عن فكرة إعادة توحيدها، وأن منطق القوى الغربية ـ الذى اتضح من تصرفاتهم الخاصة ـ يفرض عليهم أن يتراجعوا إلى القطاعات الخاصة بهم. ثم فرضت روسيا حصاراً تاماً على كل وسائل النقل البرية والبحرية إلى برلين، فانضمت بريطانيا إلى الولايات المتحدة فى فرض حصار مضاد على نقل البضائع، من شرق ألمانيا إلى غربها.

وظهر في الغرب اتجاه يؤيد التنازل عن برلين، إذ بدا لكثيرين أنه من الحماقة المخاطرة بحرب عالمية ثالثة في سبيل النازيين السابقين؛ خاصة وأن حجة «ستالين» كانت قوية: حيث إن دول الغرب قد عزمت على إقامة دولة في غرب ألمانيا، إذن لم يعد من شأنها البقاء في شرق ألمانيا. ولكن «كلاى» و «ترومان» سرعان ما دحضا تلك الحجة، إذ قام «كلاى» بإخطار وزارة الحربية: «لقد فقدنا تشيكوسلوفاكيا، والنرويج في خطر، ثم ننسحب من برلين، إن سقوط برلين سيعقبه سقوط غرب ألمانيا» ثم تصبح كل أوروبا شيوعية. وبناء عليه شعر الشعب الأمريكي أنه لا يستطيع التنازل عن بوصة واحدة، أما «مارشال» فقد أعلن: «كان أمامنا بديلان: إما اتباع سياسة حازمة في برلين، أو تقبل عواقب الفشل في سياستنا في بقية أوروبا.» لقد قدم ذلك البيان وصفاً دقيقاً لمشاعر «ستالين» أيضا، وحسم «ترومان» الموقف بإعلان بسيط وبليغ وموجز: «إننا باقون، وهذه هي خاتمة الموضوع».

كان رأى «كلاى» أن يحاول اختراق الحصار الروسي؛ انطلاقاً من أنه من الافضل أن تكتشف الولايات المتحدة فوراً، مدى رغبة روسيا في الحرب من عدمها. وفي ظل التباين الحادث في القوات البرية في أوروبا بنسبة: ١٠ : ١، تمكن «أومار برادلي» رئيس أركان الجيش من إقناع «ترومان» بضرورة البحث عن حل أفضل. وكان الحل هو النقل الجوى الذى بدأ مباشرة في إرسال حملات على مدى الأربع والعشرين ساعة ـ لتزويد برلين بالمؤن التي وصلت الى ١٣,٠٠٠ طن يوميا. وكان أداء الطائرات الأمريكية رائعاً في مهمة تموين مدينة ضخمة من الجو فقط، وهي المهمة التي نجحوا في إنجازها فقد جذب جسر برلين الجوى انتباه العالم أجمع.

ومع ذلك، استمر رعب الحرب؛ ففي ١٥ يولية، قرر مجلس الأمن القومي إرسال مجموعتين من طائرات «ب ـ ٢٩ س» إلى بريطانيا. وكان معروفاً للعالم أن طائرات «ب ـ ٢٩ س» هي قاذفات القنابل التي تحمل أسلحة ذرية. وقد عرض «فورستال» في مذكراته أسباب ذلك القرار، وهي: (١) سوف يثبت للشعب

الأمريكى «مدى جدية الحكومة فى تقدير تعاقب الأحداث الجارية» ؛ (٢) سوف يزود القوات الجوية بالخبرات. ويؤدى إلى «اعتياد البريطانيين» على وجود القوات الجوية الأمريكية ؛ (٣) «لقد سنحت لنا الآن فرصة إرسال هذه الطائرات، وبمجرد وصولها، ستكتسب ـ بطريقة ما ـ صفة العناصر الثابتة» ، بينما إذا انتظرت الولايات المتحدة، فقد يغير البريطانيون رأيهم فى «مدى حكمة وجود قاذفات قنابل أمريكية على أرضهم.»

وهكذا تأسس مبدأ وجود قواعد جوية أمريكية أمامية فى أوروبا، وكان من الواضح أن الاهتمام بفاعليتها يستدعى تناثرها وزيادة عددها. وفى نفس الوقت، أصبح من المؤكد أن هناك حاجة إلى توثيق الصلات العسكرية مع دول غرب أوروبا. ثم تمت الموافقة على إعادة التجنيد وبدء بناء الجيش، ولكن «كينان» كان منزعجاً للغاية لأن تطبيق خطة «مارشال» الاقتصادية على الشرق كاد أن يذهب فى طى النسيان، إزاء الطابع العسكرى المتزمت الذى اتخذته سياسة الاحتواء.

كانت منطقة الشرق الأوسط الجزء الوحيد فى العالم الذى لجأت بشأنه الولايات المتحدة إلى التعاون مع الاتحاد السوفيتى، بدلاً من المواجهة. لقد جعلت القوى العظمى العرب يدفعون جزءا من ثمن معسكرات الموت الألمانية، وهى إحدى المشاكل التى خلقها هتلر فى العالم الحديث؛ إذ نادت الصهيونية ـ وهى الحركة التى ولدت فى روسيا ـ بعودة اليهود إلى وطنهم الأم فى فلسطين ـ بعد أن هاموا على وجوههم لمدة ألفى سنة ـ لكى ينشئوا دولة خاصة بهم. ولم تصبح الصهيونية قوة فعالة بين يهود العالم، إلاَّ رداً على القرار النازى بإبادتهم، أو ما كان يسميه هتلر «الحل النهائى» لمشكلة اليهود. ولم تكن لدى الغالبية العظمى من اليهود الأوروبيين ـ الذين نجوا من المحرقة ـ أية رغبة فى العودة الى الدول التى عاشوا فيها من قبل، بل أرادوا الذهاب إلى فلسطين، حيث كون عدد كبير من اليهود مجتمعاً خاصاً بهم خلال الأربعين سنة الأولى من هذا القرن. وكانت فلسطين تحت الانتداب البريطانى؛ وحيث إنها كانت حريصة على استرضاء العرب ـ بسبب مخزونهم

الضخم من البترول ـ فقد حاولت منع استمرار هجرة اليهود إلى فلسطين، بينما حاول اليهود دفع البريطانيين إلى الانسحاب عن طريق العمليات الارهابية، والتى من أشهرها تفجير جناح فى فندق الملك داوود بالقدس (العملية التى خطط لها مناحم بيجين الذى أصبح ـ فيما بعد ـ رئيس وزراء إسرائيل). وعندما أحست بريطانيا بالانهاك، رفعت المشكلة إلى الأمم المتحدة؛ حيث اتفق الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة على فرض حل على العرب. وكان ذلك الحل هو تقسيم فلسطين لإقامة دولة يهودية على ساحل البحر المتوسط، بحدود يتعذر الدفاع عنها. وفى ١٤ مايو ١٩٤٨ أعلنت إسرائيل استقلالها، وكانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بالدولة الجديدة، وجاء اعتراف روسيا عقب الاعتراف الأمريكى بقليل. وقد اتجهت اسرائيل آنذاك إلى روسيا، وليس إلى الولايات المتحدة، للحصول على احتياجاتها من الأسلحة للدفاع عن نفسها.

ثم غزا العرب فلسطين وتراجعت إسرائيل فى الأسابيع الأولى القليلة، أمام القوة المشتركة للجيوش المصرية، والأردنية، واللبنانية، والسورية، والعراقية. ثم لجأت اسرائيل إلى الأمم المتحدة لطلب المساعدة؛ ومرة أخرى، انضم الاتحاد السوفيتى الى الولايات المتحدة للتوصل إلى هدنة مدتها أربعة أسابيع، حصلت إسرائيل خلالها على كميات من الأسلحة الثقيلة من تشيكوسلوفاكيا الشيوعية. وعندما بدأ إطلاق النار مرة ثانية، نجح الإسرائيليون فى طرد أعدائهم من الميدان، ثم فرضت الولايات المتحدة ـ من خلال الأمم المتحدة ـ قراراً بوقف إطلاق النار؛ ولكن لم يلتزم به أحد ـ بصفة عامة ـ واستمرت إسرائيل فى الاستيلاء على أراضى العرب، بما فى ذلك غرب «الجليل» وأجزاء من صحراء النقب. وعندما وجدت مصر أن أفضل جيش لديها محاصر، قدمت التماساً لإحلال السلام. وبناء عليه قام «د. رالف بنش» أحد المسئولين الأمريكيين بدور، أصبح مألوفاً فيما بعد، عندما تولى فى يناير ١٩٤٩ مهمة فصل القوات. وبعد الانتهاء من المفاوضات المعقدة توصل «بنش» إلى اتفاقيات بعقد هدنة بين جميع الأطراف.

وهكذا ولدت إسرائيل، ويعود الفضل في ذلك ـ بشكل لا يمكن إنكاره ـ إلى المساندة العسكرية من جانب روسيا، والمهارة الأمريكية في المفاوضات. وتعدت الحدود الإسرائيلية ـ بالفعل ـ تلك الحدود التي نص عليها قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة، وضمت الآلاف من الفلسطينيين العرب التعساء. بالإضافة إلى ذلك كان هناك فلسطينيون آخرون من الذين فرُّوا، أو الذين أُجبرهم القتال على ترك وطنهم، وهكذا بدأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وبدأ في ذلك الوقت نمط آخر للعلاقات الأمريكية مع إسرائيل؛ عندما لجأ الرئيس «ترومان» إلى ممارسة ضغوط قوية ـ إلى أبعد الحدود ـ على «دافيد بن جوريون»، رئيس الوزراء، لتقديم تنازلات لحل قضية اللاجئين وقضية الحدود. ولكنه لم يتلق غير ردود سلبية ساخطة، مدعمة بتهديد مقنع مؤداه أن إصراره سيؤدي إلى انقلاب الجالية اليهودية الأمريكية عليه.

كان «ترومان» منتشياً بعد إعادة انتخابه (ولم تكن السياسة الخارجية ضمن المسائل التي تناولتها الأحزاب الرئيسية في حملة انتخابات سنة ١٩٤٨) فتعهد ـ في خطابه الأول بعد انتخابه ـ بمساعدة الدول الأوروبية المستعدة للدفاع عن نفسها. وتولى «دين أتشيسون» وزير الخارجية مهمة التوصل إلى معاهدة مع الأوروبيين، وفي ٤ أبريل ١٩٤٩ تم توقيع معاهدة شمال الأطلنطي في واشنطن؛ حيث قامت بريطانيا وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، وإيطاليا، والبرتغال، والدنمارك، وأيسلندا، والنرويج، وكندا، والولايات المتحدة بالتعهد بتبادل المساعدة في حالة الاعتداء على أي من الدول الموقعة على المعاهدة.

أصبحت معاهدة الناتو (حلف شمال الأطلنطي NATO) علامة على بداية عصر جديد. وفي القرن التاسع عشر قامت الولايات المتحدة بتحطيم قيود اقتصاد المستعمرات ـ الذي كان قائماً على استخراج المعادن ـ وأصبحت قوة صناعية عظمى؛ ويرجع الفضل في ذلك ـ إلى حد كبير ـ إلى القروض الأوروبية الخاصة. وفي الخمسة وأربعين عاماً الأولى من القرن العشرين، حققت الولايات المتحدة

مركزاً تساوى بالتدريج مع مركز أوروبا، ثم جاءت خطة «مارشال» وفى أعقابها معاهدة حلف شمال الأطلنطى "NATO" لتكونا بداية جدية لعصر سيطرت فيه الولايات المتحدة على أوروبا، عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

وفى ربيع ١٩٤٩، أحرز ترومان نجاحاً تلو الآخر؛ فقد أعقب إنشاء إسرائيل وحلف شمال الأطلنطى انتصاراً آخر فى برلين؛ إذ قامت روسيا فى ١٢ مايو برفع الحصار عن برلين، حيث قررت ـ كما كان كلاى قد تكهن مسبقاً ـ أن الحصار المضاد يسبب لها أضراراً تفوق الاضرار التى تلحق بالغرب. كما أن روسيا أدركت أنه لم يعد هناك أى أمل فى وقف الاتجاه إلى إنشاء حكومة ألمانيا الغربية (ظهرت جمهورية ألمانيا الاتحادية وعاصمتها بون إلى الوجود يوم ٢٣ مايو ١٩٤٩).

لقد استمتع الرئيس بربيع ذلك العام، ولكن المتاعب كانت فى الطريق؛ إذ أدى الانتهاء من رعب الحرب، بالإضافة إلى القلق إزاء ما قد يتكلفه حلف شمال الأطلنطى من مبالغ طائلة إلى البدء فى وضع نهاية «لاتفاق الحزبين» الديموقراطى والجمهورى فى مجال السياسة الخارجية. فبدأت القضايا القديمة ـ التى تم دفنها منذ الخطاب المثير الذى ألقاه «ترومان» عن اليونان ـ تعود لتطفو على السطح من جديد: هل يتعين على الولايات المتحدة أن تكون رجل شرطة للعالم؟ وما هى تكلفة القيام بذلك الدور؟ وما هى طبيعة ومدى الخطر السوفيتى، وكيفية مواجهته؟ لقد بدأ الزعماء الجمهوريون ـ بقيادة السناتور «تافت» ـ يفكرون بعمق ويتساءلون عن الحكمة وراء استفزاز السوفييت، الذين يبعدون عن الشواطئ الأمريكية بآلاف الأميال. وفى اجتماعات لجان الكونجرس التى انعقدت لمناقشة التصديق على معاهدة حلف شمال الأطلنطى بدأ رجال الكونجرس فى توجيه أسئلة محرجة عن الغرض من هذا الحلف.

لقد أراد السناتور «هنرى كابوت لودج» معرفة ما إذا كان حلف شمال الأطلنطى بداية سلسلة من المنظمات الأقليمية التى تهدف الى تطويق السوفييت، فطمأنه «أتشيسون»، وزير الخارجية، مؤكدا أنه لا يوجد فى الإدارة من يفكر فى أن يلى إقامة حلف شمال الأطلنطى إنشاء حلف آخر فى البحر المتوسط، ثم حلف ثالث فى

المحيط الهادى... وهكذا.» وتساءل شيوخ آخرون عن السبب فى عدم اعتماد الولايات المتحدة على الأمم المتحدة. لقد كان أحد أسباب ذلك استخدام روسيا لحق الفيتو، أما السبب الآخر فارتبط بمطالبة الأوروبيين بنوع من الضمانات الخاصة؛ لقد شرح «أتشيسون» ذلك قائلاً: «إن اتحاد أوروبا يستلزم ارتباط وتأييد الولايات المتحدة المستمر لها وبدون ذلك سوف تتمزق أوروبا الحرة.»

ولقد كان لتلك الحجج تأثيرها، لكن الأسئلة الجادة استمرت: ألم يكن من المستطاع أن تحقق خطة «مارشال» نفس النتائج؟ لماذا يستمر تقسيم أوروبا وبالتالى، نفقد الأمل فى إعادة العلاقات مع أوروبا الشرقية إلى الأبد؟ وماذا كان جوهر الضمانات العسكرية التى كانت الولايات المتحدة تقدمها أو تدعمها؟

لقد كان السؤال الأخير حرجاً، فلقد حققت القنبلة الذرية بالفعل القوة الكافية للغرب، ولم يقدم حلف شمال الأطلنطى ـ بوضعه آنذاك ـ أية إضافة إلى تلك القوة، إذ استمر تعداد القوات البرية كما هو، مع تفوق روسيا بنسبة: ١٠ إلى ١. هل يعتزم وزير الخارجية إرسال أعداد ضخمة من القوات الأمريكية إلى أوروبا؟ أجاب أتشيسون قائلا: «إن إجابة هذا السؤال هى «لا» واضحة وقاطعة»، هل اعتزم أن يعود الألمان الى ارتداء الزى العسكرى؟ فأجاب أتشيسون: «إننا فى غاية الوضوح بخصوص، إن نزع سلاح ألمانيا، وتجريدها عسكريا يجب أن يكون كاملاً وقاطعاً.»

لقد أدى ذلك الى زيادة الغموض بدلاًمن توضيحه: ما الذى سيفعله حلف شمال الأطلنطى؟ كان وصف المشكلة سهلاً على حد تعبير «هنرى كوى» رئيس وزراء فرنسا فى بيانه الذى كثر الاستشهاد به: «نحن نعلم أن الولايات المتحدة ستهرع الى مساعدتنا بمجرد احتلال أوروبا الغربية، وأننا فى النهاية سنتحرر مرة ثانية، ولكن العملية ستكون مروعة، وربما تجدون فى المرة القادمة انكم تحررون جثة». لكن الحل لم يكن بهذه السهولة، فطالما أن الهجوم لم يكن مُسلّطا فوق الرؤوس لم يكن لدى أوروبا أو الولايات المتحدة أدنى استعداد لتولى عملية إعادة التسليح،

بالمستوى المطلوب لمضارعة الجيش الأحمر. ولم يكن الأوروبيون على استعداد لتعريض انتعاشهم الاقتصادى للخطر من أجل بناء جيوش دائمة جديدة.

كان كل جانب كمن يحاول حمل المياه على كتفيه. من أجل إقناع شعوبهم بضرورة قبول تحالف استفزازى، بذلت حكومات أوروبا جهوداً فائقة فكان عليها أن تصر على أن التحالف سيحميهم من الغزو، ولكن كان على الحكومات ـ أيضاً ـ أن تصر فى نفس الوقت على أن الأمر لن يتطلب تضحيات لا يمكن تحملها. وكما أوضح «روبرت أوسجود» قائلاً: «لم يكن من الممكن الوفاء بهذين الشرطين إلاباشتراك ألمانيا الغربية فى التحالف لكن لأسباب سياسية، رفض الأوروبيون هذا الحل مثلما وفضوا عملية اعادة تسليح شاملة.»

كما أن إعادة تسليح ألمانيا كانت سياسة مرفوضة فى الولايات المتحدة أيضاً، فإستمرت إدارة «ترومان» فى الإصرار على أنها لا تعتزم تشجيع إعادة بناء الجيش الألمانى، وعلى طمأنة أعضاء مجلس الشيوخ بأن قيام حلف الأطلنطى لن يؤدى إلى تسابق على التسلح، أو إلى تولى الولايات المتحدة مهمة تزويد أوروبا بالمعدات العسكرية. ورغم استمرار السناتور «تافت» فى معارضته للمعاهدة، تم إقناعه بالتصويت لصالحها بعد أن رفض مجلس الشيوخ، على وجه الخصوص، الاعتراف بأى التزام نحو بناء القوات المسلحة للدول الحليفة الإحدى عشرة، أو إمدادها بمساعدات اقتصادية مستمرة خلال فترة العشرين عاماً التى تسرى فيها هذه المعاهدة. وعندئذ قام مجلس الشيوخ بالتصديق على معاهدة حلف شمال الأطلنطى بأغلبية أربعة وثمانين صوتاً ضد اثنى عشر صوتاً.

فى ٢٣ يوليه ١٩٤٩ ، وقع «ترومان» على معاهدة حلف شمال الأطلنطى التى كانت علامة قوية مؤكدة على «اتفاق الحزبين» وعلى سياسة الاحتواء فى أوروبا، وبهذا اكتملت إحدى مراحل الثورة فى السياسة الخارجية الأمريكية. لقد اشتركت الولايات المتحدة فى حلف متشابك المصالح، ومنذ ذلك الحين فصاعداً، قد يتأثر الأمن الأمريكى بطريقة مباشرة ـ وإلى حد كبير ـ بأية تغيرات فى ميزان القوى عبر

البحار، الذى لم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تسيطر عليه بطريقة فعالة. وكان معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تضمن استمرار نظم وحكومات اشتراكية أجنبية طوال العشرين عاماً التالية، كما أنها ألزمت الولايات المتحدة بالتعاون العسكرى الوثيق ـ فى زمن السلم ـ مع القوات المسلحة فى الدول الأجنبية، فكان ذلك علامة مؤكدة على مدى انفصال الولايات المتحدة عن ماضيها، وعلى عزمها على وقف انتشار الشيوعية.

إن وجود إيطاليا (ثم اليونان وتركيا فيما بعد) كأعضاء فى الحلف أشار الى خطأ فى تسمية الحلف «شمال الأطلنطى»، كما أن وجود البرتغال أضعف من التأكيد على أنه كان حلفاً للدفاع عن الديمقراطية؛ والأضعف من ذلك هو الإدعاء بأن الحلف كان يمثل معاهدة بين أنداد؛ إذ لم يكن لدى الولايات المتحدة النية مطلقاً فى إشراك أعضاء الحلف فى سيطرتها على أسلحتها الذرية، فى الوقت الذى كانت فيه القنبلة الذرية السلاح الوحيد الذى أعطى ثقلاً للطموحات العسكرية للحلف. بالإضافة إلى ذلك، كانت المعاهدة بمثابة تمهيد للطريق أمام إعادة تسليح الألمان، على الرغم من إنكار «أتشيسون» بما يفيد عكس ذلك؛ كما أنها أكدت على اتجاه سياسة «ترومان» الخارجية نحو أوروبا، وهو اتجاه اضطر أن يدفع ثمنه بعدها بفترة وجيزة.

ومع ذلك، فقد حان أولاً دور الكونجرس للسداد، ففى نفس اليوم الذى وقع فيه الرئيس على معاهدة حلف شمال الأطلنطى قام بمطالبة الكونجرس بالسداد ـ غير مبالٍ بكل العهود التى أكدت أن المعاهدة لن تستهل سباق تسلح، ولن تكلف الولايات المتحدة أى شئ ـ وأرسل إلى الكونجرس مشروع قرار لمساعدات الدفاع المتبادل، طلب فيه مبلغاً وقدره ١,٥ بليون دولار للمساعدات العسكرية لأوروبا. لقد وصف الرئيس هدفه، فى كلمات متواضعة: «سوف تقتصر المساعدات العسكرية التى نقدمها لهذه الدول على ما هو ضرورى لمساعدتهم على إنشاء قوات دفاعية متنقلة»؛ وبعبارة أخرى تجهيز الفرق الأوروبية الاثنتى عشرة والعمل على تقويتها.

وظهرت معارضة فورية لهذا المشروع، على أساس أن مثل ذلك البرنامج المحدود لن يوفر «ضمانات ملموسة» لشعوب أوروبا الغربية لحمايتها من الجيش الأحمر. وكان من الواضح أن برنامج ١٩٤٩ للمساعدات العسكرية لم يكن سوى مقدم صغير فى استثمار ضخم وطويل الأجل؛ ولذلك رفض السناتور «تافت» وغيره من المتشككين ذلك البرنامج بدعوى أن المساعدات العسكرية ستكون من الضخامة، بحيث تؤدى إلى استفزاز روسيا والتعجيل بسباق التسلح، مع قصورها عن رد «الجيش الأحمر». لقد اتهم «تافت» إدارة «ترومان» بأنها كانت تدفع الولايات المتحدة إلى الالتزام باستراتيجية، لا طائل منها وعتيقة ومفلسة، للدفاع عن أوروبا عن طريق عمليات حربية برية واسعة النطاق؛ وكان يرى أن الأفضل من ذلك بكثير، هو أن تتولى الولايات المتحدة ـ منفردة ـ الدفاع عن أوروبا، عن طريق تعزيز القوات الجوية الأمريكية والتقدم فى إنتاج القنابل الذرية.

وهكذا أمسك «تافت» ببيت القصيد؛ لأن حقيقة الأمر هى أن حلف الأطلنطى كان معناه أن الولايات المتحدة قد وعدت باستخدام القنبلة لردع هجوم السوفييت؛ وكان البديل الوحيد لذلك، هو بناء قوات برية فى الغرب تضاهى الجيش الأحمر؛ وهى مهمة كان من المستحيل إنجازها لأسباب سياسية.

إن تعهد الولايات المتحدة باستخدام القنبلة لردع عدوان روسيا، لم يكن له مغزى إلا فى حالة وجود قواعد أمريكية فى أوروبا، تستخدم لإلقاء القنابل؛ وإلا إذا احتفظت الولايات المتحدة باحتكارها للأسلحة النووية. كانت هناك حاجة ماسة لوجود قواعد لقاذفات القنابل الأمريكية، وكان ذلك أول وأهم انجاز حققه حلف شمال الأطلنطى؛ ومع ذلك، فقد كان يمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال اتفاقيات ثنائية؛ إذ لم يتطلب الأمر معاهدة بين عدة دول، كما لم يستلزم إرسال مساعدات عسكرية لدول الحلف؛ ولذا استمرت معارضة برنامج «ترومان» للمساعدات العسكرية.

ثم أعلن الرئيس فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٩ أن السوفييت قد فجروا قنبلة ذرية. لقد سجل «ڤاندنبرج» ذلك الحدث، قائلاً بمنتهى الألم: «نحن الآن فى عالم مختلف» لقد كان حقاً عالماً مختلفاً، وصار من المتعذر مقاومة الرغبة فى القيام بأى شئ. وبعد مرور ستة أيام أرسل الكونجرس مخصصات حلف شمال الأطلنطى إلى الرئيس للموافقة عليها، ثم أمر «ترومان» بالإسراع فى صنع القنبلة الهيدروجينية. ومع ذلك لم يكن من الممكن تغيير حقيقة أن الوعد الأمريكى باستخدام القنبلة للدفاع عن أوروبا، قد تبدد تقريباً قبل عرضه، فإذا كان باستطاعة روسيا أن تصنع القنبلة فمن المؤكد أنها تستطيع التوصل إلى وسائل لإلقائها ـ أولاً ـ على الأهداف فى غرب أوروبا؛ ثم فى الولايات المتحدة ذاتها. لقد أصبحت لدى السوفييت ورقتان رابحتان هما: القنبلة والجيش الأحمر، فى مقابل ورقة واحدة لدى الغرب.

وهكذا أصبح الطريق الواضح لمقاومة خطر الجيش الأحمر، هو إعادة تسليح ألمانيا وأوروبا الغربية. وكان باستطاعة الولايات المتحدة أن تتولى التكلفة، باستخدام صورة معدلة لوسيلة الإعارة والإيجار. ولكن الأوروبيين، وبصفة خاصة فرنسا، تشككوا فى ذلك. كانت أوروبا لا ترى جدوى لقبول الأسلحة الأمريكية، إذا كان ذلك يعنى قبول الأوامر الأمريكية أيضاً، وهى المشكلة الجوهرية التى واجهت حلف الأطلنطى، فى ذلك الوقت وفيما بعد أيضاً. إن الاستراتيجية التى تستخدم معدات أمريكية وأرواحاً أوروبية، لمقاومة الجيش الأحمر، لم تجد استحساناً لدى الأوروبيين، خاصة وأن الولايات المتحدة ـ فقط ـ هى التى كان يمكنها تقرير زمان ومكان استخدام القوات، كما كان بإمكان أمريكا ـ وحدها فقط ـ جذب الزناد النووى، بينما كان ميدان المعركة التى ستخوضها روسيا والولايات المتحدة فى أوروبا.

وإذا رفض الأوروبيون إعادة التسلح؛ لكان على الأمريكيين تولى ذلك. وكانت المشكلة هنا، كما عبر عنها «صامويل هنتينجتون»، : «أيمكن للدولة الديمقراطية أن تتسلح من أجل الردع، أو تتسلح فقط من أجل القيام برد فعل؟». كان عام الانتخابات على الأبواب، وكان الكونجرس فى سبيل تغيير مشروع القرار الذى قدمه

«ترومان» لاعادة النظر فى الضرائب إلى قرار بتخفيض الضرائب. وكان الخطر السوفيتى نظرياً ــ إلى حد كبير ــ إذ إن الجيش الأحمر، لم يتعد الموقع الذى احتله فى مايو ١٩٤٥، ولا حتى فى تشيكوسلوفاكيا ذاتها. فضلاً عن ذلك: إلى جانب ما كان الشعب الأمريكى يدفعه بالفعل، ما هو حجم الدعم الذى يمكن تقديمه لسياسة ردع مصممة لمواجهة خطر لايمكن الإحساس بأنه يعرض الأمن الأمريكى للخطر إلا بصعوبة بالغة؟. كان ذلك يستلزم بلايين الدولارات؛ وحتى إذا وافق دافعو الضرائب على سداد التكلفة؛ فهل يمكن للاقتصاد أن يتحملها؟. كانت تلك تساؤلات جادة إلا أن الأسئلة المضادة كانت تمثل نفس الجدية: هل يمكن للولايات المتحدة أن تتحمل ألا تتسلح؟ ألن يعنى التقاعس عن ذلك، التنازل ــ بطريقة أتوماتيكية ــ عن غرب أوروبا للشيوعيين؟ لقد اعتقد الكثيرون فى الحكومة الأمريكية أن هذه هى النتيجة التى ستترتب على ذلك.

وفى آسيا تأزمت المشكلة إلى حد كبير، إذ أوشكت قوات «ماو» على طرد «شيانج» من الأراضى الصينية. كانت المساندة الأمريكية لشيانج محدودة، ومتوقفة تقريبا نظراً لاتجاه إدارة «ترومان» فى المقام الأول إلى أوروبا، وإن كان السبب الرئيسى هو الميزانية التى كان الكونجرس يجبر الحكومة على الالتزام بحدودها. وكان احتمال إنقاذ «شيانج» ــ أو بعبارة أخرى تفادى أحد الأحداث التاريخية فى ذلك القرن ــ عن طريق تقديم مساعدة تصل إلى ملايين أو حتى بلايين الدولارات من أحد الآمال الواهمة التى كانت شائعة بين بعض أعضاء الحزب الجمهورى الذين طالبوا بإعطاء الأولوية لآسيا؛ إلا أن هذا كان هراءً جليا. ومع ذلك، فإن المهم هو أن ملايين الأمريكيين كانوا على ثقة من أنه كان يمكن إنقاذ «شيانج» بمزيد من المساعدات: لقد وقعت أمة عظيمة فى أيدى الشيوعيين بسبب تقتير الكونجرس.

لقد أوضح هذا الاتجاه الشائع، أحد الافتراضات التى قامت عليها السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة؛ فلقد افترض كافة الأمريكيين ــ ضمنياً ــ أنه يمكن للولايات المتحدة أن تسيطر على الأحداث فى أى مكان من خلال تبنى سياسة جيدة، وتوفر قدر كاف من العزيمة. أما إذا لم تجر الأمور فى أعنتها؛ مثل

وقوع بولندا أو الصين فى يد الأعداء؛ كان التفسير الوحيد لذلك هو ارتكاب أخطاء، وليس وجود مناطق فى العالم لا يمكن أن يؤثر فيها كثيراً ما تفعله أو تريده الولايات المتحدة. إن إفتراض إمكانية السيطرة على أى موقف وتطويعه، فى نهاية الأمر، وفقاً لرغبات الولايات المتحدة ـ وهو ما أطلق عليه السيناتور «ويليام فولبرايت» فيما بعد «عجرفة القوة» ـ ذلك الافتراض صبغ، تقريباً، كل قرارات السياسة الخارجية فى أوائل الحرب الباردة؛ كما أنه مهد الطريق للاتهام الذى وجهه الجناح اليمينى إلى ادارة «ترومان»، ومؤداه أن الخونة الذين اندسوا فيها قضوا عليها؛ لأنه لم يكن من المستطاع تقبل أى تبرير آخر لفشل الولايات المتحدة.

كانت جذور ذلك الافتراض عميقة ومعقدة، وكان إحداها: اعتقاد الأمريكيين أن الولايات المتحدة كانت مختلفة عن، وأفضل من، الدول الأخرى. ولقد ساعد نجاح الولايات المتحدة فى (١٩١٧ ـ ١٩١٨)، وفى (١٩٤١ ـ ١٩٤٥) على الغرور بأن الولايات المتحدة تستطيع أن تأمر العالم. كما ساعد على ذلك، الإحساس المرعب بالقوة الذى انبثق مع احتكار القنبلة الذرية، والإنتاج الأمريكى والموقف العسكرى الأمريكى فى نهاية الحرب العالمية الثانية. كما كانت هناك دلالات عنصرية وراء الفكرة؛ فعلى الرغم من أن معظم الأمريكيين كانوا على درجة من الثقافة والفكر تمنعهم من الكلام عن «عبء الرجل الأبيض» و«الأخوة الصغار ذوى البشرة السمراء» إلا أنهم كانوا لا يزالون مؤمنين بتفوق الجنس الأبيض.

وفى ظل كل ذلك النفوذ الذى استحوذت عليه الولايات المتحدة رهن إشارتها، وفى ظل العزيمة الأمريكية، وتلهف الشعوب فى كل مكان على أن تحذو حذوها، كيف يمكن تفسير وقوع أوروبا الشرقية والصين فى أيدى الشيوعيين؟ لقد توصل «جوزيف ماكارثى» أحد أعضاء مجلس الشيوخ من ولاية «ويسكونسن» إلى إجابة ذلك السؤال؛ ففى ٩ فبراير ١٩٥٠، ألقى خطاباً فى «ويلينج ـ غرب فرچينيا»، أعلن فيه «توجد ٥٧ حالة تحت يدى لأفراد [فى وزارة الخارجية الأمريكية] يبدو أنهم كانوا إما أعضاء يحملون بطاقات فى الحزب الشيوعى الأمريكى أو موالين له بلا

ريب، وعلى الرغم من ذلك كان لهم دور فى تشكيل سياستنا الخارجية» وبعد مرور عدة أيام.. ارتفع الرقم إلى ٢٠٥ شيوعين فى وزارة الخارجية، وفى وقت آخر كان العدد ٨١ شيوعيا. على أية حال كان للاتهام أساس من الصحة: لقد خدعت الولايات المتحدة.

لقد أعلن «ماكارثى» اتهاماته بعد ثمانية أسابيع من فرار «شيانغ» إلى «فورموزا»، وقبل خمسة أيام من توقيع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية على معاهدة لتبادل المساعدات لمدة ثلاثين عاما؛ وقبل ثلاثة أسابيع من ثبوت التهمة على «كلاوس فوخس» بتسريب الأسرار الذرية إلى عملاء الاتحاد السوفيتى. وربما كانت هذه القضية أهم أسباب الشعبية الهائلة التى نالها «ماكارثى»، والجبهات التى كان يمثلها، حيث بدا أن ذلك كان التفسير الوحيد لكيفية توصل روسيا المتخلفة لمضاهاة إنجازات الولايات المتحدة فى تطوير الذرة بمثل هذه السرعة. وهكذا، اجتاحت المكارثية أمريكا، وفجأة عثر الجمهوريون ــ بعد عشرين عاماً ــ على قضية يمكن أن تعيدهم إلى السلطة (عشرين عاماً من الخيانة وفقاً لماكارثى).

ورغم أن «ماكارثى» لم يحز أبداً على تأييد غالبية الشعب الأمريكى له، إلا إن جبهة مؤيديه كانت عريضة، وكان الخطر الذى يمثله حقيقياً، ولذلك لجأت الحكومة الفيدرالية ــ لكى تستطيع مجابهته ــ الى تشديد وتوسيع مدى تحقيقات «الولاء» التى كانت تجريها. وفى بعض الأوقات كان يبدو أن كل شخص فى الولايات المتحدة يتأكد من أن كل شخص آخر، لاحتمال وجود نزعات شيوعية لديه. لقد اتفق ملايين الأمريكيين على المقدمة المنطقية التى سردها «ماكارثى»: لقد فشلت الولايات المتحدة فى الحرب الباردة بسبب الخيانة الداخلية، وليس بسبب وجود قصور فى صلب قوتها، أو بسبب رفضها اعادة التسليح. حتى رجال الحكومة البارزين الذين هاجموا «ماكارثى» ــ وعددهم كان قليلاً ــ اعترضوا على وسائله، وليس على افتراضاته. وحتى الخصوم المناوئين له أرادوا ــ أيضاً ــ الكشف عن المذنب، ولكنهم أصروا على ضرورة حماية حقوق البرئ.

لقد اتسمت الزوبعة كلها بصفة أسطورية، مثل «أليس فى بلاد العجائب»؛ إذ كان يتعين على كل العاملين بإدارة «ترومان» ـ بما فى ذلك «أتشيسون» ومن كانوا فى نفس مستواه ـ أن يدافعوا عن التهم الموجهة إليهم، بدءاً من التهاون مع الشيوعيين حتى تهمة الخيانة. لقد أصيب الديمقراطيون بالدهشة والغضب، وكان لديهم بعض الحق فى التساؤل عن أوجه تقصيرهم فى مقاومة السوفييت، خاصة فى حدود المخصصات التى كانت متوفرة لديهم، تلك المخصصات التى عمل على تحديدها نفس الجمهوريين الذين كانوا يطالبون آنذاك بسفك الدماء مقابل أخطاء وزارة الخارجية. منذ مارس ١٩٤٧ حينما قام «ترومان» بإلقاء الرعب فى قلب الشعب الأمريكى، وحتى تفجير القنبلة الروسية وفقدان الصين، عمد الديمقراطيون من موظفى وزارة الخارجية الى التأكيد على وطأة الخطر الشيوعى على العالم أجمع، بالإضافة الى مخاطر تخريب الحكومات الأجنبية من الداخل. لقد سار «ماكارثى» والموالون له فى نفس الطريق، لكنهم توغلوا فيه.

لقد اجتذب المذهب «الماكارثى» المتحيزين فى داخل أمريكا ضد المؤسسة الحاكمة التى تنتمى إلى الساحل الشرقى الأمريكى، والمبادئ التى كانت تمثلها فى ذهن عامة الشعب ـ بما فى ذلك أنصار «العهد الجديد» أيام روزفلت ـ وكان عداء الفكر والثقافة ظاهرة بارزة فى تلك الحركة؛ إذ حاز «ماكارثى» تأييداً قوياً من المنادين بأن تأتى آسيا فى المقام الأول، والذين عارضوا اتجاه السياسة الخارجية الأمريكية وتركيزها على أوروبا، منذ بداية الحرب العالمية الثانية على الأقل. وكان الأمريكيون الذين جاءوا أصلاً من أوروبا الشرقية، من أوائل المندفعين وراء سياسة ماكارثى، ومعهم كثيرون من الكنيسة الكاثوليكية فى الولايات المتحدة. والأهم من ذلك كله أن «ماكارثى» قدم إجابة بسيطة لمن أصابهم الإحباط من جراء تعرض الولايات المتحدة لفشل تلو الآخر فى الحرب الباردة.

إن أحد أسباب الإعجاب بتفسير «ماكارثى» للموقف العالمى، أن تصحيح الأوضاع لن يتكلف الكثير وليس مطلوبا، سوى التخلص من الشيوعيين فى وزارة الخارجية الأمريكية. وكان عدد قليل من مؤيدى «ماكارثى» ـ ولا أحد البتة من

بعض أمثال السناتور «تافت» الذى احتمل «ماكارثى» ـ كان على استعداد لشن الحرب على روسيا لتحرير الدول التابعة لها، أو لإرسال ملايين القوات الأمريكية إلى الصين لإعادة «شيانج تاى تشيك». كانت لديهم الرغبة فى استئصال هؤلاء الذين خانوا الولايات المتحدة فى: يالتا، وبوتسدام، والصين، وبعد ذلك يمكن أن تتطور أحداث العالم وفقاً للأهواء الأمريكية ـ فى ظل وجود وطنيين مخلصين فى وزارة الخارجية.

لم تستسغ إدارة «ترومان» قبول مثل هذا البرنامج المحدود للحرب الباردة، وإن كانت تبغى نفس النتائج. إلا أنه كان من الصعب وضع برنامج شامل فى ظل هذا الجو من الخوف، بل الهيستريا التى سادت فى ذلك الوقت. وبالرغم من كل شئ كان لابد من عمل شئ ما؛ لقد ضاعت الصين، وحازت روسيا على القنبلة، ولم يكن الأوروبيون على استعداد لتحمل عبء إعادة التسليح، وكان هجوم «ماكارثى» مستمراً، ولم تكن لدى الولايات المتحدة تقريباً قوات برية صالحة، بينما استمر الرئيس فى محاولاته لتخفيض الميزانية لأسباب سياسية داخلية فى المقام الأول. لقد اتجه «لويس جونسون» وزير الدفاع الجديد إلى «إذابة الشحم» فى وزارة الدفاع، وبدأ بالبحرية حيث ألغى حاملات الطائرات الضخمة. ووضع «ترومان» حداً أقصى لميزانية الدفاع، قدره ١٣ بليون دولار فى الموازنة الجديدة، وهو مبلغ لا يمكن ـ بأى حال من الأحوال ـ أن يكفى لتدعيم سياسة أكثر صرامة مع روسيا. لقد وصلت السياسة الخارجية الأمريكية إلى مفترق الطرق.

فى ٣٠ يناير ١٩٥٠ صرح الرئيس «ترومان» لوزارتى الخارجية والدفاع «بإجراء فحص شامل، وإعادة تقييم للسياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية، فى ضوء فقدان الصين، وسيطرة السوفييت على الطاقة الذرية، وفى ضوء توقعات إنتاج قنبلة هيدروچينية» واستمرت اجتماعات لجنة من وزارتى: الخارجية والدفاع، خلال فبراير ومارس حتى أوائل أبريل، مع تعاقب الأحداث حولها. وفى ١٢ أبريل، انتهت اللجنة من إعداد التقرير الذى أرسله «ترومان» الى مجلس الأمن القومى، الذى اعتبره «وثيقة سياسة مجلس الامن القومى». وكانت تلك الوثيقة (رقم ٦٨ NSC) على

حد قول «والتر لافيبر» : «إحدى الوثائق التاريخية الرئيسية الخاصة بالحرب الباردة» . وكما أعلن السناتور «هنرى چاكسون» كانت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى: «أول بيان شامل للاستراتيچية القومية» .

ووفقاً لما أدلى به أحد المؤلفين المشهورين دعت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى إلى «البدء فوراً، وعلى نطاق واسع فى بناء قوتنا العسكرية؛ وقوتنا بصفة عامة وقوة حلفائنا؛ بهدف تصحيح ميزان القوة، وبأمل أن نتمكن من إحداث تغيير فى طبيعة النظام السوفيتى، باتباع وسائل أخرى غير الحرب الشاملة» . ولم تتضح كيفية إحداث التغيير فيما عدا أنه لن يكون عن طريق الحرب. لقد طالبت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى بأنه يتعين على الولايات المتحدة ـ فى أثناء انتظار الغرب لأن تلين روسيا ـ أن تعيد تسليحها، وتحول بالتالى دون أى توسع سوفيتى. ولم يسع البرنامج الى تحرير الصين أو أوروبا الشرقية، ولكنه طالب الولايات المتحدة بأن تتولى ـ بمفردها ـ مهمة الدفاع عن الدول غير الشيوعية.

كانت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى، بمثابة الامتداد العملى لمبدأ «ترومان»، الذى شمل العالم أجمع فى مضمونه، بينما اقتصر على «أوروبا» فى تطبيقه. لقد قدمت الوثيقة المبرر لتولى الولايات المتحدة دور ضابط الشرطة للعالم كله، وأوشكت على ذكر أن كل التغيرات انبثقت بتوجيه من الشيوعيين، وبالتالى، يجب مقاومتها. كما أن الوثيقة افترضت أنه باستطاعة الولايات المتحدة وضع حد لأى تغيير، إذا كانت لديها الرغبة فى المحاولة. لقد حاز ذلك على قبول أنصار «ماكارثى»، ولكنهم كانوا غير راضين عن استعداد الولايات المتحدة للتخلى عن أوروبا الشرقية، والصين وروسيا للشيوعيين. إلا أنهم ـ فى نفس الوقت ـ لم تكن لديهم أية فكرة واضحة عن كيفية تحرير تلك الشعوب المستعبدة.

كما كانت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى واقعية فى تقدير التكلفة التى ستتحملها الولايات المتحدة لكى تصبح ضابط شرطة للعالم. لقد قرر المسئولون بوزارة الخارجية أن تنفيذ برنامج إعادة تسليح أمريكا وحلف شمال الأطلنطى، يتطلب أن

تصل ميزانية المصروفات الدفاعية إلى ٣٥ بليون دولار سنوياً، مع إحتمال زيادة المنصرف فيما بعد؛ لأن ذات الوثيقة أعلنت أن ثروة الولايات المتحدة، تمكنها من استخدام ٢٠٪ من إجمالي الناتج القومي، على التسليح، دون تعرض الدولة للإفلاس. وفي ١٩٥٠ كان تلك النسبة تقدر بخمسين بليون دولار.

وكان ذلك مبلغاً طائلاً، حتى بالنسبة للأمريكيين. ومع ذلك، كان ذلك ضرورياً، لأن الخطر كان كبيرا. لقد تنبأت الوثيقة بحلول «فترة غير محددة مفعمة بالتوتر والأخطار» كما حذرت أنه بحلول ١٩٥٤ ، سيكون الاتحاد السوفيتي قادراً على تدمير الولايات المتحدة بالأسلحة النووية؛ ولذلك كان يتعين على الولايات المتحدة أن تشرع في برنامج جسور وشامل لإعادة بناء الغرب، حتى يتفوق على الكتلة الشيوعية بمراحل فهذه هي الوسيلة الوحيدة التي تمكنها من التربع «على مركز الصدارة سياسياً ومادياً، مع وجود دول حرة أخرى تحيط بها». وهكذا لم يعد من الممكن للولايات المتحدة أن تتساءل عن «مقدار الأمن الذي يمكن أن تتحمل نفقاته» أو أن «تحاول التمييز بين الأمن القومي، والأمن العالمي».

لقد أدرك «ترومان» ؛ كما كتب فيما بعد؛ أن الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومي «كانت تعني بذل مجهودات عسكرية فائقة في زمن السلم، وكانت تعني مضاعفة الميزانية أو زيادتها حتى ثلاثة امثال، وزيادة الضرائب على نحو ثقيل الوطأة، وفرض أنماط متعددة من السيطرة الاقتصادية، وكانت تعني كذلك إجراء تغييرات جسيمة في الطريقة التي تعودنا أن ننجز بها أعمالنا في زمن السلم». لقد رفض «ترومان» السماح بنشر الوثيقة، وأشار إلى عدم اتجاهه إلى مراجعة الميزانية، إلا بعد انتهاء انتخابات الكونجرس؛ لأنه أدرك أنه ما لم تقع أزمة جوهرية فإن احتمالات إقناع الكونجرس أو الشعب بالموافقة على البرنامج ضئيلة. ولم يتبق أمامه أكثر من عامين ونصف في فترة الرئاسة، بينما رسمت الوثيقة برنامجاً طويل الأجل. وإذا دخل الجمهوريون البيت الأبيض، فإن الاحتمالات كانت تشير إلى أن تخفيض الميزانية سيكون محور اهتمامهم؛ وفي تلك الحالة، سيكون على الأمة أن تنتظر عودة

الديموقراطيين، لكى يبدأ العمل بالوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى مرة أخرى. وهكذا، عندما تسلم «ترومان» الصيغة النهائية للوثيقة فى أوائل يونية ١٩٥٠، لم يتخذ أية خطوة ملزمة. ما الذى كان سيفعله بها، إذا لم تقع أحداث أخرى، يعد أمراً مفتوحا للنقاش والجدل.

من المحتمل أن «ترومان»، أثناء دراسته للوثيقة؛ قد لاحظ جملة أعلنت أنه يجب على السياسة الأمريكية أن «تواجه كل تحد جديد فوراً، وبأسلوب لا لبس فيه» وإذا كان الأمر كذلك، فإن الفرصة باتت وشيكة، لكى يضع ذلك المبدأ محل التنفيذ. ووقعت الأزمة التى سمحت له بتنفيذ الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى.

الفصل السابع

كوريا

"(حرب شاملة مع الصين) ستكون الحرب الخطأ في الزمن الخطأ، وفي المكان الخطأ ضد العدو الخطأ"

(جنرال أومار برادلي)

لو لم تقع أزمة اليونان ثم أزمة تشيكوسلوفاكيا، لما استطاع «ترومان» أن يحصل على الأموال اللازمة لسياسة الاحتواء فى أوروبا، من الكونجرس الذى كان معارضاً لتلك السياسة. وفى يونية ١٩٥٠ ، كان ترومان فى حاجة ماسة لأزمة أخرى تمكنه من أن يثبت للشعب الأمريكى أنه والحزب الديمقراطى لم يجنحا إلى التراخى مع الشيوعيين، وتمكنه من مد سياسة الاحتواء إلى آسيا، وتدعيم موقف «شيانج كاى تشيك» فى فورموزا، ومن الاحتفاظ بالقواعد الأمريكية فى اليابان؛ والأهم من ذلك كله تمكنه من إعادة تسليح الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلنطى. باختصار فإن الصفقة بأكملها، كما تضمنتها الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى كان يمكن أن تتبلور عن طريق أزمة آسيوية.

كانت الاحتمالات موجودة. ففى الصين، كانت جيوش «ماوتسى تونج» منتشرة استعداداً للهجوم على فورموزا حيث تراجعت بقايا قوات «شيانج»؛ كما توقفت الولايات المتحدة عن إمداد «شيانج» بأية مساعدات، مما أثار غضب الجمهوريين.

وكان ترومان يتعرض لضغوط مكثفة لاستئناف شحن الإمدادات إلى الصين الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك انضم الرئيس السابق «هربرت هوفر» إلى السناتور «تافت»، فى المطالبة باستخدام أسطول الولايات المتحدة فى المحيط المهادى، للحيلولة دون غزو فورموزا.

وفى اليابان، كانت الولايات المتحدة تستعد لصياغة معاهدة سلام منفردة بينها وبين اليابان، تتضمن اتفاقيات تحصل الولايات المتحدة بمقتضاها على قواعد عسكرية فى اليابان على أساس طويل الأجل. ولكن فى بداية ١٩٥٠ قام الحزب الشيوعى اليابانى بتدبير سلسلة من المظاهرات العنيفة ضد العسكريين الأمريكيين فى طوكيو، وحتى المعتدلين من السياسيين اليابانيين كانوا حذرين من منح القوات الأمريكية الحق فى الحصول على قواعد عسكرية. وهكذا أصبحت القوات الجوية الأمريكية تواجه احتمال فقدان أقرب مطاراتها إلى شرق الاتحاد السوفيتى.

وفى كوريا ساد التوتر؛ إذ لم تحرز الجهود السوفيتية الأمريكية التى بذلت ـ بعد الحرب ـ لتوحيدها أى نجاح. وكانت القوات الأمريكية قد احتلت المنطقة الواقعة جنوب خط العرض الثامن والثلاثين، بينما احتلت القوات الروسية المنطقة الواقعة شمال ذلك الخط. وفى ١٩٤٧ أحالت الولايات المتحدة القضية الكورية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لحسم المسألة، ولكن روسيا رفضت التعاون. وفى مايو ١٩٤٨ أجريت الانتخابات فى كوريا الجنوبية تحت إشراف الأمم المتحدة، وأصبح «سينجمان رى» رئيساً لجمهورية كوريا الجنوبية. أما فى كوريا الشمالية فقد أقامت روسيا حكومة شيوعية عميلة لها. ثم قامت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بسحب قوات الاحتلال التابعة لهما واستمر كل منهما فى إمداد الجانب الموالى له بالمساعدات العسكرية، إلا أن الإمدادات الروسية كانت على نطاق أوسع.

كان «سينجمان رى» ديكتاتوراً ضيق الأفق، وبالتالى كان مصدر حرج للولايات المتحدة. وفى أبريل ١٩٥٠، قام «أتشيسون» وزير خارجية أمريكا بإبلاغ «رى» صراحة

بضرورة إجراء الانتخابات، فوافق «رى» إلا أن حزبه لم يحصل إلا على ٤٨ مقعداً فقط فى البرلمان، بينما حصلت الأحزاب الأخرى ـ وأغلبها من اليساريين ـ على ١٢٠ مقعداً. وعلى الفور بدأت الجمعية الوطنية الجديدة الحث على توحيد البلاد، حتى بشروط كوريا الشمالية إذ كان «رى» على وشك أن يفقد سيطرته على حكومته.

كما أن موقف «رى» كان ضعيفاً لتوقف الولايات المتحدة عن مساندته رغم إجرائه للانتخابات. وفى ١٢ مايو ١٩٥٠ قال السناتور «توم كوناللى» رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إنه يخشى أن أمريكا قد تضطر إلى التخلى عن كوريا الجنوبية، وكان يرى أن الشيوعيين سوف يكتسحون كوريا عندما ينتهون من استعداداتهم تماماً، كما أنه من المحتمل «أيضا أن يكتسحوا فورموزا» وقال «كوناللى» إنه لا يعتقد أن لكوريا أهمية جسيمة: «لقد ثبت أمامنا أن اليابان وأوكيناوا والفلبين يمثلون سلسلة الدفاع الضرورية لأمريكا» ولقد تم نقل هذا التصريح على نطاق واسع فى الولايات المتحدة وفى اليابان؛ مما أثار الذعر فى كل من مقر قيادة «ماك آرثر» فى طوكيو، وفى سول، عاصمة حكومة «رى». وكان موقف «كوناللى» متوافقاً مع سياسة الاحتواء التى اتبعتها إدارة «ترومان» حتى ذلك التاريخ*، وإن كان متعارضاً مع ما تضمنته وثيقة مجلس الأمن القومى الأمريكى رقم ٦٨. ومع بزوغ «الماكارثية» سرعان ما أصبح التخلى عن «رى» «وشيانج» عقبة سياسية من الدرجة الأولى.

وبحلول يونية ١٩٥٠ تضافرت سلسلة من الضرورات الملحة. كان «ترومان» فى حاجة إلى أزمة حتى يمكن ترويج برنامج الوثيقة ٦٨، ولم يكن «شيانج» يستطيع الصمود فى فورموزا، ولا «سينجمان رى» فى كوريا الجنوبية دون التزام الولايات المتحدة بمساعدتهما؛ وكانت القوات الجوية والبحرية الأمريكية فى حاجة إلى

* أدلى أتشيسون وزير الخارجية بملاحظات مماثلة تماماً، فى فبراير ١٩٥٠.

مبررات للاحتفاظ بقواعدهما فى اليابان؛ وكان على الديمقراطيين أن يثبتوا لأنصار «الماكارثية» أنهم يستطيعون الصمود فى وجه الشيوعيين فى آسيا وفى أوروبا أيضا. ولقد تمت مواجهة كل ذلك فى ٢٥ يونية ١٩٥٠، عندما عبرت كوريا الشمالية خط العرض الثامن والثلاثين بقوات كبيرة.

وخلال عدة ساعات من شن الهجوم الشيوعى أصدر «ترومان» تعليماته إلى «ماك آرثر» لإرسال امدادات كوريا الجنوبية، كما أرسل الأسطول الأمريكى السابع إلى مضيق فورموزا، للحيلولة دون احتمال غزو الصين لفورموزا، كما وعد «ترومان» بإرسال مساعدات إضافية الى القوات المعادية للثوار فى الفلبين وفى الهند الصينية.

كانت تلك قرارات سياسية جارفة؛ فكان استخدام الأسطول السابع لحماية فورموزا يمثل وضعا مختلفا تماما وانقلاباً للسياسة الأمريكية تجاه الحرب الأهلية فى الصين. كما أن توجيه «ماك آرثر» لشحن الإمدادات إلى قوات «رى» تضمن ـ فى طيه ـ أن الولايات المتحدة سوف تدافع عن كوريا الجنوبية. وبالإضافة الى ذلك، فإن هذا القرار تضمن احتمال إرسال قوات أمريكية إلى أرض المعركة، لأن قدرة كوريا الجنوبية على الصمود بمفردها، كانت أمراً مشكوكاً فيه بالفعل.

منذ ١٩٤١ اتبعت الولايات المتحدة سياسة عسكرية ترمى إلى تجنب خوض معارك برية على الأراضى الآسيوية. وعندما انسحبت أمريكا من كوريا فى ١٩٤٨، لم تعد هناك أية قوات أمريكية مرابطة فى أى مكان فى قارة آسيا. وكان «ترومان» على وشك أن يغير تلك السياسة، وأن يرسل قوات عسكرية أمريكية إلى الأراضى الآسيوية. لقد أعلنت الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لمواجهة «كل تحدٍ جديد فوراً، وبحسم». ولم يكن من السهل التفوق على الأداء القياسى الذى حققه «ترومان» فى الثمانى وأربعين ساعة التى تلت الغزو الذى قامت به كوريا الشمالية.

فى ٢٥ يونية ـ يوم بدء الهجوم ـ شنت الولايات المتحدة هجوماً دبلوماسياً مضاداً واسع النطاق؛ ففى مجلس الأمن، استخدمت نفوذها لإصدار قرار يوصم كوريا الشمالية بالعدوان، مع المطالبة بوقف الأعمال العدائية والانسحاب خلف خط العرض الثامن والثلاثين. ولقد أعطى هذا القرار الجارف للولايات المتحدة ميزة الحصول على موافقة الأمم المتحدة، وتأييدها للعمليات العسكرية فى كوريا. وكانت تلك هى المرة الأولى التى اتخذت فيها منظمة دولية خطوات فعلية ملموسة، بهدف إيقاف ومعاقبة العدوان (فشلت روسيا فى استخدام حق الڤيتو فى التصويت ضد القرار، لأنها كانت فى ذلك الوقت قد قاطعت الأمم المتحدة بسبب رفضها إعطاء مقعد «شيانج» فى مجلس الأمن «لماوتسى تونج»)؛ مما أدى إلى رفع الروح المعنوية فى أمريكا. ومع ذلك ـ وبالرغم من تدخل الأمم المتحدة ـ فإن الشحنات الهائلة من المعدات التى استخدمت فى كوريا والأعداد الهائلة من المقاتلين غير الكوريين، كان مصدرها الولايات المتحدة.

لقد حضروا فورا، ففى ظهر يوم ٢٦ يونيه ـ اليوم التالى للهجوم ـ أدلى الرئيس الأمريكى ببيان صدر من البيت الأبيض، أعلن فيه رسمياً سريان مبدأ «ترومان» على المحيط الهادى، حيث تعهد بتدخل الولايات المتحدة عسكرياً ضد أى أعمال توسعية أخرى للحكم الشيوعى فى آسيا. وأعلن أنه بسبيله إلى إرسال مساعدات عسكرية إلى الفرنسيين، الذين كانوا يواجهون قوات «هوتشى مينه» وقوات «ڤييت مينه» فى الهند الصينية؛ ومساعدات أخرى إلى الفلبين حيث استمر ثوار «الهكس» فى تحدى الحكومة. كما أصدر «ترومان» أوامره إلى الأسطول السابع بمنع أى هجوم على فورموزا، وأعلن إن تحديد مصير فورموزا «يجب أن ينتظر إعادة الأمن إلى منطقة المحيط الهادى، والتوصل إلى تسوية سلمية مع اليابان، أو بحث الأمر بواسطة الأمم المتحدة». وهكذا، أصبحت الولايات المتحدة فى يوم واحد، مشتبكة فى الحرب الأهلية فى الصين، وفى التمرد المسلح فى الفلبين، وفى حرب التحرير الأهلية فى الهند الصينية.

وفى نفس الوقت دخلت الولايات المتحدة الحرب الكورية؛ إذ أعلن «ترومان» أنه «أمر القوات الجوية والبحرية للولايات المتحدة، بأن تحمى وتساند قوات حكومة كوريا» وكان مستشارو «ترومان» فى القوات الجوية قد اقنعوه بأن قاذفات القنابل الأمريكية يمكنها إيقاف العدوان فى كوريا بتدمير خطوط الإمدادات الشيوعية. كان «ترومان» مؤمنا أنه يمكن هزيمة كوريا الشمالية دون اشتراك قوات برية أمريكية، تماما كما كان يتوقع أن يلحق الفرنسيون الهزيمة بقوات «هوتشى مينه»، دون اضطرارهم إلى الاستعانة بجنود أمريكيين.

حاول «ترومان» أن يحد من الطبيعة الجارفة لقراراته عن طريق الاحجام ـ بحذر ـ عن الربط بين روسيا وبين العدوان الكورى. وفى اليوم الذى أصدر فيه «ترومان» إعلانه من البيت الأبيض أرسل مذكرة إلى موسكو، أكد فيها لستالين أن الأهداف الأمريكية محددة، وعبر عن أمله فى مساعدة السوفييت فى إعادة الوضع الراهن إلى ما كان عليه قبل الحرب؛ وكان المعنى الضمنى لتلك المذكرة أن الولايات المتحدة كانت تسعى فقط إلى احتواء ـ وليس غزو ـ كوريا الشمالية.

إن الافتراض الأساسى فى طريقة إدارة «ترومان» للحرب أنه يمكن وقف العدوان الشيوعى فى آسيا بخسائر ضئيلة فى الأرواح؛ وأن الأموال والمعدات الأمريكية تستطيع أن تتولى المهمة فى الهند الصينية والفلبين؛ وأن البحرية الأمريكية سوف تنقذ «شيانغ كاى تشيك»؛ وأن قاذفات القنابل الأمريكية سوف تجبر كوريا الشمالية على الإنسحاب. ولكن معظم ذلك كان مجرد امنيات، إعتمدت من ناحية على استراتيجية القوات الجوية الأمريكية، وإساءة تحليلها للدروس المستفادة من العمليات الجوية فى الحرب العالمية الثانية، وإعتمدت من ناحية أخرى على الاتجاه العنصرى الذى كان يؤمن بأن الآسيويين لا يستطيعون الصمود أمام المدافع الغربية؛ ومن ناحية ثالثة، على الشعور السائد بأن الحكومات الشيوعية لم تكن لديها مساندة حقيقية.

وحيث إن الشيوعيين ينقصهم التأييد الشعبـى، فإنهم سيتخوفون من إرسـال قواتهـم للحـرب، وإذا ما أشركوه، فإن هذه القوات لن تحارب.

وسرعان ما عرفت إجابة التساؤل الخاص بمن سيحارب، ومن لن يحارب. لقد نجح الكوريون الشماليون فى دفع الكوريين الجنوبيين إلى التقهقر فى شبه الجزيرة بسرعة كبيرة، إذ لم يؤد إلقاء القنابل الأمريكية إلى إبطاء المعتدين. لقد أصيب الكوريون الجنوبيون بالذعر والهلع أثناء تقهقرهم، لدرجة أن «ترومان» وجد نفسه ـ بعد مرور يومين من تكليفه للقوات الجوية ـ فى مواجهة قرار آخر خطير، إذ كان أمامه: إما إسال قوات أمريكية لإنقاذ الموقف، والذى كان معناه قبول دفع ثمن للحرب يفوق كثيراً ما كان فى مخيلته، أو مواجهة فقدان كوريا كلها فى وقت كان يصرخ فيه الجمهوريون «من خسر الصين ؟»

فى ٣٠ يونيه أصدر «ترومان» أوامره إلى القوات الأمريكية المرابطة فى اليابان بالاتجاه إلى كوريا، وهكذا أصبحت الولايات المتحدة مشتبكة فى حرب فى الأراضى الآسيوية، كما وعد الرئيس بإرسال قوات أخرى فى القريب العاجل من الولايات المتحدة. وفى محاولة لحصر الحرب والحد من تكاليفها، أكد «ترومان» فى الأمم المتحدة أن هدف الولايات المتحدة كان فقط «إعادة السلام.. والحدود»، وأعلنت الولايات المتحدة إن غرضها كان مجرد إعادة خط التقسيم إلى خط العرض الثامن والثلاثين، وبعبارة أخرى كانت السياسة الأمريكية سياسة احتواء فحسب.

كان ذلك قرارا فرديا من جانب ترومان وحده لأن الرئيس لم يستشر حلفاءه الأوروبيين أو الآسيويين قبل أن يتصرف، وغنى عن الذكر أنه لم يستشر الكونجرس. وحقيقة الأمر أنه كان من الواضح دائما أن استجابته لأية أزمة عالمية ستكون ذات طبيعة فردية. وللمرة الثانية ـ مثلما حدث فى حرب «روزفلت» فى المحيط الأطلنطى فى صيف ١٩٤١ ـ وجدت الولايات المتحدة نفسها فى حالة حرب، دون إعلان الكونجرس للحرب، وفقاً لنص الدستور.

وفى كوريا، وصلت الإمدادات العسكرية الأمريكية فى الوقت المناسب؛ إذ انضمت القوات الأمريكية إلى الكوريين الجنوبيين، واستطاعوا أن يصمدوا أمام العدو خلال شهرى يونيه ويوليه عند رأس جسر «بوسان». وبحلول أغسطس أصبح من الواضح أن «ماك آرثر» لن يجبر على مغادرة كوريا بالقوة، وأن قوات «ماك آرثر» سوف تكون قادرة على تدمير جيش كوريا الشمالية عندما تستطيع اختراق النطاق المحيط بها.

فى واشنطن سرت موجة من التفاؤل، فربما كان من المحتمل تحقيق ما هو أبعد من احتواء الشيوعيين. لقد كان «ماك آرثر» يبغى إعادة وحدة كوريا، وهى فكرة حازت على قبول واستحسان البيت الأبيض؛ ولقد كانت تعنى الصدّ والردّ وليس الاحتواء، وبالتالى كانت تستلزم تغييرا جوهريا فى السياسة، لكن إغراء الفرصة كان قويا لدرجة لا تسمح بعدم إقتناصها. وفى سبتمبر أعلن «ترومان» أن للكوريين الحق فى أن يكونوا «أحراراً ومستقلين ومتحدين»، وأصبح الأمريكيون يتباهون بأن «بيونغ يانغ» ستكون أول عاصمة فى الستار الحديدى يتم تحريرها. وكان ذلك ـ على ما يبدو ـ إشارة إلى أن ثمة عواصم أخرى ستليها.

كانت المخاطر واضحة؛ فاتجه «ترومان» إلى تخفيف حدتها عن طريق زيادة القوة العسكرية الأمريكية، ولذلك وافق الكونجرس على كل المخصصات الدفاعية التى طلبها منذ يونيه. وفى ٩ سبتمبر أعلن «ترومان» عن استمرار الزيادة المتلاحقة فى الجيش، وعن إرساله لأعداد ضخمة من القوات الجديدة إلى أوروبا. وفى نفس الوقت اجتمع «آتشيسون» مع وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا فى فندق «والدورف أستوريا» بمدينة نيويورك، وفى يوم ١٢ سبتمبر ألقى «القنبلة فى اجتماع فندق الوالدورف»، على حد قول أحد المسئولين، بإعلانه إقتراح الولايات المتحدة إنشاء عشر فرق مسلحة المانية، مما لاقى اعتراضات عنيفه وعديدة من الفرنسيين والبريطانيين؛ لكن «اتشسون» أصر على موقفه. ولكى يستسيغ الأوروبيون مسألة

إعادة تسليح الالمان على ذلك النطاق، أرسلت الولايات المتحدة أربع فرق إلى أوروبا، وبعد مرو ثلاثة أشهر قرر «ترومان» تعيين «أيزنهاور» ـ الذى حاز على شعبية مفرطة وثقة لا حدود لها فى أوروبا ـ فى منصب القائد الاعلى لقوات حلف شمال الاطلنطى جميعها.

وهكذا، بدأ العمل بسياسة «ترومان ـ أتشسون» الخارجية؛ بعد حل مشكلة إعتراض فرنسا وبريطانيا، والبدء فى إعادة تسليح الالمان، واستعداد الكونجرس للتصويت بالموافقة على تخصيص موارد مالية للدفاع. وفى ١٥ سبتمبر، نجح «ماك آرثر» فى الالتفاف حول الكوريين الشماليين عن طريق إنزال قوات برمائية فى «إنشون» الواقعة فى اقصى شمال الجزيرة الكوية؛ وفى أقل من اسبوع وصلت قوات «ماك آرثر» إلى العاصمة «سول» وعزلت قوات كوريا الشمالية التى كانت متكتلة حول «بوسان». وفى ٢٧ سبتمبر، أصدرت رئاسة الأركان تعليماتها إلى «ماك آرثر» بتدمير جيش العدو وصرحت له بشن عمليات عسكرية شمال الخط الثامن والثلاثين؛ ومن ثم عبرته القوات الامريكية فى ٧ أكتوبر ـ وهو نفس التاريخ الذى حصلت فيه الولايات المتحدة على موافقة الامم المتحدة (باغلبية ٤٧ صوت ضد ٥ أصوات) على القرار الامريكى بشن العملية.

وجدير بالذكر، أن منح «ماك آرثر» السلطة الواسعة لغزو كوريا الشمالية لم يتأت إلا بعد مناقشة الأمر وبحثه من كافة الجوانب على أعلى مستوى فى الحكومة الامريكية. غير أن «ترومان» أشار ضمنيا ـ فيما بعد ـ إلى أن «ماك آرثر» قد تصرف من تلقاء نفسه، بوصفه الجنرال الموجود بميدان المعركة ـ دون علم الحكومة فى واشنطن ـ وان ماك آرثر هو الذى غيرّ الغرض السياسى من الحرب أثناء الصدام؛ وهذا ما صدقه ايضا ملايين الامريكيين. لكن ذلك الادعاء كان مجافيا للحقيقة تماما، وهى أن «ترومان»، بالاتفاق مع وزراتى الخارجية والدفاع والقيادة المشتركة لرؤساء الأركان، هو الذى إتخذ قرار تحرير كوريا الشمالية وقبول المخاطر التى تضمنها مثل ذلك القرار.

وأصدرت الصين سلسلة من الانذارات، كان أشدها هو البيان الذى أرسلته إلى الهند لتتولى نقله إلى الولايات المتحدة، والذى نص على أن الصين لن «تجلس مكتوفة الايدى وتترك الامريكيين حتى يصلوا إلى الحدود الصينية». ولكن حتى ذلك الانذار لم ينل أى إهتمام من أمريكا، مما دفع الصين إلى إصدار بيان رسمى فى ١٠ أكتوبر أعلنت فيه أنه إذا استمر الامريكيون فى التقدم شمالا، فإن الصين سوف تدخل المعركة. أما روسيا، فكانت اكثر حذراً، إلى أن قامت طائرة أمريكية فى ٩ أكتوبر بقصف مطار سوفيتى على بعد عدة أميال فقط من «فلاديفوستوك»، عندئذ أرسلت روسيا اعتراضاً شديد اللهجة إلى واشنطون، مما دفع ترومان إلى اتخاذ قرار بالسفر فوراً إلى المحيط الهادى لمقابلة «ماك آرثر»، والتأكد من كبح جماح القوات الجوية. إن محاربة القوات الصينية فى كوريا كانت شيئا مختلفاً تماما عن خوض حرب مع روسيا، كانت الولايات المتحدة على استعداد لبذل محاولة لتحرير «بيونج يانغ» ولكنها لم تكن مستعدة لتحرير موسكو.

إن اجتماع «ترومان» مع «ماك آرثر» فى «ويك أيلاند» فى أكتوبر حقق الهدف منه، لأن عمليات القوات الجوية اقتصرت ـ منذ ذلك الحين ـ على شبه الجزيرة الكورية، إلا أن ذلك الاجتماع أزاح الستار عن أمور أكثر أهمية. لقد تركز اهتمام المعلقين ـ أو اقتصر تقريباً ـ على البيان الذى أدلى به «ماك آرثر» قائلا: إن الصينيين لن يجرؤوا على دخول الحرب، بينما ثبت أن الجميع ـ وليس فقط «ماك آرثر» ـ كانوا مخطئين فى تلك النقطة. وكانت نقاط الخلاف الأخرى بين «ترومان» و«ماك آرثر» متعلقة بالأسلوب وليس بالهدف، كان «ماك آرثر» يتناول الأمور بأسلوب درامى زائد عن الحد، كما كان مؤمناً بالعدالة المطلقة؛ ولكن هدفه المباشر كان تحرير كوريا الشمالية، مثله فى ذلك مثل «ترومان». وفى مناسبات عديدة، أشار «ماك آرثر» أنه أراد ـ أيضاً ـ مساعدة «شيانج» على العودة إلى أراضيه، لكن هذا الهدف كان بعيد المدى وغير واقعى، مما دفع «ترومان» لرفضه. كان الرئيس والجنرال متفقين

بشأن المستقبل القريب، ولكنهما اختلفا بشأن الوسيلة؛ فلم يكن «ماك آرثر» واثقا بالمرة من قدرته على توحيد كوريا دون مهاجمة القواعد الصينية عبر «اليالو»، بينما أصر «ترومان» على وضع حدود للمنطقة التى كانت تجرى فيها العمليات العسكرية، لأنه كان أكثر اهتماماً بأوروبا والمخاطر المعرضة لها؛ خاصة وأن برامج إعادة تسليح الألمان والأمريكيين، لم تكن قد دخلت بعد فى طور التنفيذ.

ومع ذلك، فإن حتى هذا الاختلاف لم يكن واضحاً فى «ويك أيلاند» لعدم ظهور الصينيين فى كوريا، بل لم يكن من المتوقع ظهورهم هناك. لقد عاد «ماك آرثر» إلى طوكيو ليتولى توجيه الهجوم الأخير؛ إذ كانت قواته قد وصلت إلى «اليالو» فى «شوسان» وفى ٢٥ أكتوبر، قام متطوعون صينيون بمهاجمة الكوريين الجنوبيين والقوات الأمريكية الموجودة حول خزان «شوشن» حيث وقعت معركة عنيفة، انسحبت بعدها وحدات «ماك آرثر»، وعلى أثر ذلك تراجع الصينيون. لقد نجحوا من خلال تلك المعارك، فى نقل رسالتين: الأولى أنهم لن يسمحوا لقوات «ماك آرثر» بالتقدم نحو «اليالو» دون التحرش بها، والثانية أن اهتمامهم الأساسى كان ما يزال فورموزا، وأنهم كانوا يسعون ـ مثل «ترومان» ـ إلى الحد من القتال فى كوريا، وهى الرسالة التى أيدها قبول بكين الدعوة بالذهاب إلى الأمم المتحدة لمناقشة وضع فورموزا، والحرب الكورية.

لكن «ترومان وأتشيسون»، ،كذلك القائد الطنان الموجود فى ميدان المعركة، لم يكونوا على استعداد لقبول التفاوض من أجل السلام، لقد اسقطوا من اعتبارهم تدخل الصين، واستمروا يحلمون بتحرير كوريا الشمالية ولم تكن لديهم أية نية للتخلى عن الالتزام بالدفاع عن «شيانج». إن التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، كانت ستؤدى إلى مشاكل، بينما لم يتبق على انتخابات الكونجرس سوى عدة أيام. وإذا جاء زمن السلم، فلن يكون هناك مجال للوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى وستعود السياسة الخارجية الأمريكية إلى ما كانت عليه قبل الحرب الكورية: كثير من الوعيد وقليل من القوة.

لذلك، خطط «ماك آرثر» لشن هجوم برى آخر يوم ١٥ نوفمبر، والذى كان يوافق التاريخ المعلن عنه لوصول الوفد الصينى إلى الأمم المتحدة؛ إلا أن الوفد تأخر. وفى ١١ نوفمبر علم «ماك آرثر» بتأجيل وصول الوفد الصينى إلى الأمم المتحدة إلى يوم ٢٤ نوفمبر، فأجل هجومه إلى صباح ٢٤ نوفمبر. وهكذا، فإن عناوين الصحف التى رحبت بوصول الوفد الصينى إلى الأمم المتحدة، أعلنت أن «ماك آرثر» وعد رجاله بأن «يقضوا إجازات أعياد الكريسماس فى الوطن»، بعد أن يكونوا قد توجهوا جميعا إلى «اليالو»، وهكذا اتجه الأمريكيون مرة أخرى إلى الحدود الصينية، ولكن بقوات أضخم.

وثار سخط أوروبا، فاتهمت الحكومة الفرنسية «ماك آرثر» بأنه «شن هجومه فى هذا التوقيت لكى يفسد المفاوضات»، بينما أعلنت إحدى الصحف البريطانية «نيوستسمان» أن «ماك آرثر»: «تصرف دون أى اعتبار لكل ما يمليه العقل والمنطق، وبأسلوب يستفز أكثر الدول حباً للسلام»، وسرعان ما انسحب الوفد الصينى من الأمم المتحدة وعاد إلى بكين.

إن فشل المفاوضات لم يزعج ترومان، ولكن فشل الهجوم أثار غضبه، إذ تقدم «ماك آرثر» فى طريقين، تفصل بينهما مسافة عريضة، وترك المنطقة الواقعة بينهما مفتوحة. كيف أمكنه أن يتصرف بهذا الأسلوب، بعد الطريقة التى تدخل بها الصينيون من قبل، مازال لغزا غامضا بالنسبة للمحللين العسكريين. لقد تدفقت آلاف الفرق الصينية فى تلك الثغرة، وسرعان ما فرّ رجال «ماك آرثر» للنجاة بحياتهم. وفى خلال أسبوعين نجح الصينيون فى إخضاع معظم كوريا الشمالية، وفى عزل وحدات «ماك آرثر» فى ثلاثة تحصينات؛ مما أدى إلى انعكاس الموقف العسكرى تماماً.

أما الأمريكيون، الذين اتفقوا معاً على الاتجاه إلى الكارثة، فقد انقسموا على أنفسهم ـ إلى أبعد الحدود ـ حول كيفية النجاة من تلك الكارثة. وكان رأى «ماك آرثر» الذى قال إنه أصبح فى مواجهة «حرب جديدة تماماً»، أن الحل الوحيد هو مهاجمة الصين ذاتها. ولكن شن حرب على الصين كان من الممكن أن يعنى شن حرب ضد روسيا، وهو ما لم يكن «ترومان» على استعداد لقبوله. وبدلاً من ذلك قررت إدارة «ترومان» العودة إلى سياستها قبل «أتشيسون»، وهى إعادة الوضع إلى ما كان عليه فى كوريا قبل الحرب، مع بناء قوة حلفاء شمال الأطلنطى فى أوروبا. واختفت كل الأحاديث التى كانت تجرى حول تحرير عواصم الستار الحديدى؛ ولن يتكرر أبداً أن تحاول الولايات المتحدة تحرير دولة شيوعية بقوة السلاح.

لقد تم استيعاب الدرس، ولكن مع عدم إقراره تماماً فى بداية الأمر، مما سبب إحباطات شنيعة، وضح مداها يوم ٣٠ نوفمبر، عندما طالب «ترومان» فى مؤتمر صحفى بتعبئة العالم أجمع ضد الشيوعية. ثم أعلن ـ إجابة على أحد الأسئلة ـ أنه لو أن الأمم المتحدة أقرت العمليات العسكرية ضد الصين، لكان من الممكن لـ«ماك آرثر» أن يحصل على تصريح باستخدام القنبلة الذرية دون قيد أو شرط. ثم أضاف «ترومان» قائلاً ـ بطريقة عابرة ـ إن التفكير فى استخدام القنبلة كان وارداً بصفة دائمة، لأنها كانت «أولاً وأخيراً» أحد الأسلحة العسكرية الأمريكية.

لقد اثار ذلك التصريح ذعر «أتلى» رئيس وزراء بريطانيا، فطار إلى واشنطن لتخوفه من أن يلجأ ترومان فعلاً إلى استخدام القنبلة ضد أحد شعوب آسيا للمرة الثالثة بعد خمس سنوات. وعقد «أتلى» سلسلة من الاجتماعات، بذل فيها محاولات متكررة مع الأمريكيين، وكان الحديث قد كثر فى واشنطن (وطوكيو) عن الانسحاب من كوريا كلية، ولكن «أتلى» كان يرى أن تنفيذ ذلك تحت وطأة إحساس الأمريكيين بذل الهزيمة، قد يدفعهم إلى شن حرب شاملة على الصين، وكان يشك أن «ماك

آرثر» كان يعمل على تطور الأمور فى ذلك الخط بالضبط. وفى النهاية، أكد «ترومان» و«أتشيسون» و«برادلى» وجنرال «مارشال»، وزير الدفاع الجديد، على أنهم سيبذلون كل الجهود المتاحة للبقاء فى كوريا، ووعدوا «أتلى» بعدم إلقاء قنابل ذرية طالما إستمرت قدرة «ماك آرثر» على الصمود.

برحيل «أتلى»، انطلق «ترومان» و«أتشيسون» إلى تنفيذ سياستهم بخطى سريعة؛ فنجحا فى تحقيق كثير من الإنجازات لدرجة أنه بنهاية يناير ١٩٥١ لم يعد هناك مجال للشكوى من تجاهل الخطر الشيوعى، باستثناء المتطرفين جداً من أنصار مبدأ «الماكارثية». لقد وضع «ترومان» الأمة على أهبة الاستعداد للحرب الباردة؛ وحصل من الكونجرس على سلطات الطوارئ لكى يعجل باستعدادات الحرب؛ وأعاد الخدمة الاختيارية؛ وطلب ٥٠ مليون دولار لميزانية الدفاع وفقاً لخطط الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى؛ وأرسل فرقتين إضافيتين إلى أوروبا (أصبح المجموع ٦ فرق)، وضاعف عدد الوحدات الجوية إلى خمسة وتسعين وحدة؛ وحصل على قواعد جديدة فى المغرب وليبيا والسعودية؛ ورفع عدد الجيش إلى ٣,٥ ملايين رجل (بزيادة قدرها ٥٠٪)؛ و وقّع معاهدة السلام مع اليابان؛ وضاعف مساعدات الفرنسيين فى فيتنام؛ واستهل عملية إضافة اليونان وتركيا إلى حلف شمال الأطلنطى؛ وبدأ مباحثات مع فرانكو أدت إلى ارسال مساعدات أمريكية إلى إسبانيا الفاشستية مقابل الحصول على قواعد عسكرية هناك.

كانت إنجازات «ترومان» مثيرة جداً، لقد أهدى الولايات المتحدة قنبلة نووية حرارية (مارس ١٩٥١)؛ وأعاد تسليح ألمانيا؛ وواصل جهوده لعقد معاهدة سلام مع اليابان (تم توقيعها فى سبتمبر ١٩٥١)، استبعدت روسيا منها، وأعطت قواعد عسكرية للولايات المتحدة، وسمحت بإعادة تسليح اليابان، ولم تضع أية قيود على التصنيع، وشجعت ازدهار الاقتصاد اليابانى باستبعادها لمطالب بريطانيا وأستراليا والصين

وغيرهم بدفع تعويضات عن خسائر الحرب. لقد نجح «ترومان» فى نشر القواعد الأمريكية فى أنحاء العالم، وبذلك طوّق كلاً من روسيا والصين. ولقد تعلم ـ فى نوفمبر ١٩٥٠ ـ ألاّ يندفع فيما وراء الستار الحديدى والخيرزانى ولكنه عمل على التأكيد على أنه إذا حاول شيوعى أن يطل برأسه على الجانب الحر من الخط، فإنه سيجد من ينتظره هناك ـ عادة أمريكى ـ لإطلاق النار عليه.

كان لابد من دفع الثمن، لقد ورد أبرع إيجاز للموضوع على لسان «والتر ميليس» الذى كان من أنصار الحرب الباردة، ومن أكثر المعجبين «بفورستال»؛ إذ كتب «ميليس» قائلاً: إن إدارة «ترومان» تركت وراءها «مؤسسة عسكرية منتشرة بطريقة هائلة فاقت كل التوقعات التى سبق وإن راودتنا فى زمن السلم... إذ أنشأت صناعة تسلح ضخمة ودائمة... وأصبحت تعتمد بصفة مطلقة على عقود حكومية. لقد أصبحت وزارة الدفاع ـ بلا منازع ـ أكبر مؤسسة صناعية فى العالم، بينما أصبحت المؤسسات الخاصة العظيمة، مثل: «جنرال موتورز»، و«ديوبونت»، ومصانع الطائرات البارزة، قوى احتكارية...». لقد انتجت الإدارة الأمريكية أسلحة نووية حرارية عملاقة، وفصائل من القنابل النووية الصغيرة، وصواريخ موجهة، وقاذفة القنابل «ب ـ ٥٢»، وأنواعاً جديدة من حاملات الطائرات الضخمة والدبابات، وأسلحة ثقيلة أخرى. لقد ساعدت الإدارة الأمريكية على زيادة مخاطر الحرب فى إطار سعيها إلى زيادة خطورة الحرب.

ولقد انزعج «ميليس» لسبب آخر، فبالرغم من كل إنجازات إدارة «ترومان».. «فإنها عجزت عن إدماج هؤلاء الرجال وتلك الأسلحة فى هيكل عملى لسياسة عسكرية، قادرة على مواجهة المشاكل السياسية والعسكرية الجديدة، التى تواجهنا الآن بمنتهى التجهم. كان علينا مواجهتها بقدر كبير من الذهول النابع من البقعة التى يمكن أن تقودنا إليها المسالك الحقيقية للسياسة العسكرية».

كان يمكن لـ«ميليس» أن يضيف أن الذهول امتد إلى السياسة الخارجية، حيث كان من العسير وضع فاصل حاد بين أنشطة العسكريين والدبلوماسيين. لقد قدم

ترومان للولايات المتحدة القوة والسياسة، إلا أنه بدا للكثيرين أنه بالرغم من القوة التى حققها والتبريرات التى ساقها للسياسة، كانت السياسة ذاتها متواضعة أكثر من اللازم. إن سياسة الاحتواء لم تنجح فى إشباع النزعة العاطفية، إذ كانت مبنية على أساس الضجر الدائم من الخطر الشيوعى، وخط الدعاية الذى قسم العالم إلى مناطق حرة وأخرى مستعبدة. كان ملايين الأمريكيين يريدون أن يتقبلوا التزامهم الدينى نحو تحرير العبيد، بينما أراد ملايين آخرون أن يحطموا - وليس فقط يحتووا - خطر الشيوعيين، على أساس أن السماح لهم بالبقاء كان يعنى استمرار الحرب الباردة إلى ما لا نهاية وبتكلفة متزايدة بصفة مستمرة. وكان هناك من شعروا أن المبرر الوحيد لإقامة دولة عسكرية هو أن يكون ذلك بصفة مؤقتة، أى بمعنى خوض حرب لتحطيم الخطر.

هذا الانتقاد للسياسة الخارجية لـ«ترومان» و«أتشيسون» - والذى تمركز حول شخصية «ماك آرثر» البارزة - قلب نقد «أتلى» على عقبيه. كان رئيس الوزراء قد حذر الولايات المتحدة أنها لا تستطيع أن تؤدى المهمة كلها بمفردها، ليس إلى الأبد على أية حال؛ إذ قال إنه سيتعين عليها أن تختار بين حرب شاملة فى آسيا وبين التفاوض، ثم حث الأمريكيين على التفاوض؛ بينما أراد «ماك آرثر» الحرب الشاملة. لقد سخر الأحرار الأمريكيون من «ماك آثر» وأتباعه بسبب بساطة وجهات نظرهم؛ لكن لم يمكن تجاهل مناشدة «ماك آثر»، أو الإحباط المتضمن فى برنامج الاحتواء، إذ إن كلاً من المناشدة والإحباط قد تأسس من منطلق رؤية «ترومان» و«أتشيسون» للموقف العالمى.

فإذا كانت الولايات المتحدة جعلت الحرب الباردة هى سياستها الدائمة، مع الالتزام بالتفوق العسكرى الدائم لمساندة الاتجاه إلى العداء المستحكم تجاه الصين وروسيا، ودون اتخاذ أى إجراء لتدمير الدول الشيوعية؛ لكان ذلك يعنى قبول دوام التوتر، ودوام المجازفة، ودوام تأجيل الوعود الاجتماعية والاقتصادية «للعهد الجديد».

وسرعان ما تفجر الاختلاف فى وجهات النظر، فى شكل أعظم الأحداث الانفعالية فى التاريخ الأمريكى. فى يناير وفبراير ١٩٥١، استأنف «ماك آرثر» الهجوم

ورد الصينيين والكوريين الشماليين حتى وصل ـ فى مارس ـ إلى الخط الثامن والثلاثين مرة ثانية. ونظرا لتجربتها الأولى، كانت الإدارة الأمريكية مستعدة للتفاوض، لكن «ماك آرثر» أفسد الجهود التى كانت تبذل للتوصل إلى وقف إطلاق النار، وذلك بأن عبر الخط وطالب باستسلام الصينيين غير المشروط؛ فاستشاط «ترومان» غضباً، وقرر استبعاد الجنرال فى أول فرصة.

وجاءته الفرصة بسرعة، ففى ٥ إبريل قام «جوزيف مارتن» ممثل الحزب الجمهورى، بقراءة خطاب أمام مجلس الشيوخ، أرسله «ماك آرثر» دعا فيه إلى وضع سياسة خارجية جديدة؛ إذ أراد أن يعيد وحدة كوريا، وأن يطلق العنان لـ«شيانغ» لكي يشن هجوماً برياً، وأن يحارب الشيوعية فى آسيا بدلاً من أوروبا، لقد قال: «هنا فى آسيا.. حيث اختار المتآمرون الشيوعيون أن يقوموا بمناوراتهم للاستيلاء على العالم. هنا نحن نخوض حرب أوروبا بالسلاح، بينما الدبلوماسيين مايزالون هناك، يخوضون المعركة بالكلام».

إلى جانب مشكلة تحدى جندى لسيادة الرئاسة بمحاولة وضع سياسة خارجية، تركز الجدل حول «أوروبا ـ أولا» أم «آسيا ـ أولا». إلا أن ذلك السؤال لم يكن السؤال الجذرى، لأن اختيار أرض المعركة كان ببساطة مسألة وسائل، وليس مسألة سياسات. إن «ماك آرثر» لم يكن يتحدى أولوية «أوروبا ـ أولاً» فقط أو حتى بصفة أساسية، بل كان يتحدى مبدأ الاحتواء. وفى بداية الأمر، ساندته الغالبية العظمى من الشعب، فبعد أن أقاله ترومان، عاد ماك آرثر إلى الولايات المتحدة ليجد فى استقباله ترحيباً كان يمكن أن يثير حقد قيصر. لقد دلت استطلاعات الرأى العام على أن ثلاثة من كل أربعة مواطنين أمريكيين، لم يوافقوا على الطريقة التى كان «ترومان» يقود بها الحرب.

لقد بدا على الشعب الأمريكى أنه ينبذ سياسة الاحتواء، كما وأن ترومان نبذ النصر، فلم يتبق إلا الحل البديل الذى عرضه «أتلى» وهو السلم. ومع ذلك، فحتى «أتلى» كان يريد السلم فى آسيا فقط، بينما رفض الكونجرس سياسة التدخل فى

أوروبا وسياسة العزلة فى آسيا، وهو ما قام ترومان بتوضيحه لـ«أتلى» أكثر من مرة. كان الوضع إذن أن «ترومان» كان فى مأزق، لأنه أنفق معظم المبالغ التى صرح بها الكونجرس للدفاع، على حلف الأطلنطى، فى وقت افترض فيه معظم الشعب الأمريكى أن الجهود كانت موجهة إلى كوريا. ولو أن الحرب الكورية انتهت فجأة، لانتهت معها الوثيقة ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى، وكل البرنامج الذى انبثق عنها.

لذلك، كان من الضرورى الاستمرار فى الحد من حجم الحرب حتى الانتهاء من إعادة التسليح؛ وكان ذلك هو المقصود من رفض العرض السوفيتى فى ٢٣ يونيه بقبول مجرد هدنه عسكرية بحته فى ميدان المعركة؛ فروسيا لم تطالب بالشروط السياسية الثلاثة، التى كانت الصين وكوريا الشمالية تؤكد على أهميتها، وهى: انسحاب القوات الأمريكية من كوريا، وإعادة فورموزا إلى الصين، وتزويد حكومة بكين بمقعد فى الأمم المتحدة. لقد افترض أن روسيا كان بيدها السلطة على إجبار الصين وكوريا الشمالية على قبول الحل الذى كان معادلاً للاستسلام. وبكل تأكيد، كان ستالين مؤمنا بذلك، وبكل تأكيد كان هذا متوافقاً مع الآراء الأمريكية بصدد الطبيعة المونوليثية* للشيوعية. ولم يتيسر لأحد أن يكتشف الحقيقة، لأن الزعماء الأمريكيين ـ طبقاً لما كتبه الصحفى «أ. ف. ستون» ـ اعتبروا أن احتمال مباحثات السلام «نوع من المؤامرات الشيطانية ضد إعادة التسليح». وعلى حد قول «توماس ديوى» من زعماء الحزب الجمهورى: «كل مرة يتخذ فيها السوفييت خطوة نحو السلام، أصاب بالرعب... كل مرة يتبسم فيها ستالين، خذ حذرك». وفى خلال أسبوع، كان وزير الدفاع ورئيس القيادة المشتركة، وقائد العمليات البحرية، و «أفريل هاريمان» المسئول عن التعبئة بوزارة الدفاع وجنرال «إيزنهاور» قد أجمعوا على التزام الحذر تجاه أى فتور فى جهود التعبئة. وفى ٤ يوليه، قال «ترومان» إنه حتى إذا انتهت الحرب الكورية. «فنحن فى مواجهة فترة طويلة من التوتر العالمى والخطر الدولى الشديد» فانضم «ماك آرثر» إلى المجموعة.

* «المونوليثية ـ Monolithic»: يدل على الوحدة المتراصة والتناغم الكلى (المترجم)

ومع ذلك، لم يكن من الممكن تجاهل ضغوط الأمم المتحدة ودول حلف الأطلنطى من أجل التفاوض، وفى ١٠ يوليه ١٩٥١ بدأت مباحثات السلام، بدون وقف إطلاق النار؛ إلا أنها انهارت فى ١٢ يوليو، وتكرر عقدها وانهيارها خلال هذا العام. وبدأت خطوط الحدود تستقر عند خط ثمانية وثلاثين، فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه الخسائر الأمريكية إلى معدلات أسبوعية «مقبولة». واستمرت الحرب، وإعادة التسليح.

لقد فاز «ترومان». وفى الجلسات التى عقدت فى مجلس الشيوخ (لفحص السياسة الخارجية، وطرد «ماك آرثر» ساق شهود الإدارة الأمريكية حجة مقنعة، وهى أن الولايات المتحدة لم تكن قادرة على تدمير روسيا أو الصين، أو السماح لهما بالانتشار؛ فتأرجح الرأى العام فى اتجاه «ترومان». وظلت الولايات المتحدة ملتزمة بسياسة الاحتواء واستمرار الحرب الباردة، ورفض الحل البديل الذى عرضه «ماك آرثر» وهوتحقيق النصر، والحل البديل الذى عرضه «أتلى»، وهو أحلال السلام فى آسيا.

إن الحرب الباردة سوف تدور بطريقة «ترومان»، وسوف تقع بعض المصادمات فى محيط الدائرة، ولكن بعيداً عن القوى الرئيسية. سوف تنشر الولايات المتحدة مراكز نفوذها حول إمبراطورية الشيوعيين، وسوف يصبح المجمع العسكرى الصناعى فى الولايات المتحدة قوة اجتماعية واقتصادية رئيسية. ولن تعقد الولايات المتحدة أية تسويات، أو حلول وسط مع روسيا أو الصين، كما أنها لن تستشر حلفائها بصدد القرارات الرئيسية. إن الولايات المتحدة سوف تبنى قوة عسكرية جبارة، لم يعرف العالم مثيلاً لها من قبل، وإذا اقتضى الأمر، فإنها سوف تدافع عن قلاع الحرية بمفردها.

عندما تولى «ترومان» الرئاسة، قاد أمة متعطشة إلى العودة إلى العلاقات المدنية العسكرية التقليدية، وإلى سياسة عدم التورط التى كانت الصبغة التاريخية للسياسة الخارجية الامريكية. وعندما غادر البيت الأبيض، كانت تركته هى الوجود الأمريكى

فى كل قارة فى العالم، وصناعة تسليح هائلة الانتشار، ومع ذلك فقد نجح «ترومان» فى إلقاء الذعر فى قلب الشعب الأمريكى إلى درجة أن النقاد الوحيدين الذين حازوا على أى اهتمام فى وسائل الاعلام، كانوا هؤلاء الذين اعتقدوا أن «ترومان» لم يكن حازماً بالقدر الكافى فى مقاومة الشيوعيين... لقد انتصر ترومان رغم كل المشاكل التى واجهته.

الفصل الثامن

«إيزنهاور» و«دالاس» والصراع اللدود

"لقد اتضح الآن أننا في مواجهة عدو عنيد، جاهر بأن هدفه المعلن هو السيطرة على العالم بأي وسائل وبأي ثمن، ولا توجد قواعد تحكم هذه اللعبة. ومن ثم فإن معايير السلوك الانساني المقبولة لا تسري هنا، لذا يتعين علينا تطوير إدارات للتجسس ولمقاومة التجسس، كما يجب أن نتعلم أن نخرب ونقوض أعداءنا بوسائل أكثر مهارة، وأكثر تطوراً وأكثر فاعلية عن تلك الوسائل المستخدمة ضدنا"

(لجنة «دولتيل» المكلفة من قبل الرئيس إيزنهاور في ١٩٥٥، باستقصاء أنشطة وكالة المخابرات المركزية وإمداده بتقرير عنها)

لقد أعلن جنرال إيزنهاور ـ أثناء حملته لانتخابات الرئاسة فى ١٩٥٢ ـ أننا «لن يهدأ لنا بال، حتى تحصل كل الدول المستعبدة فى العالم على حقها المطلق فى حرية اختيار طريقها فى الحياة. حينئذ ـ وفقط حينئذ ـ يمكن أن نقول إن هناك طريقاً محتملاً للتعايش فى سلام دائم مع الشيوعية فى العالم».

إن بيان إيزنهاور ـ مثله فى ذلك مثل معظم بيانات الحملات الانتخابية ـ أخذ فى اعتباره طرفى نقيض التوجهات السياسية، فبالنسبة للتوجهات الجريئة، أفصح عن

سياسة تحررية، وبالنسبة للتوجهات الحذرة أفصح عن رغبته فى التعايش السلمى مع الشيوعية فى يوم من الأيام.

كان التركيز على التحرير، ولقد كان «جون فوستر دالاس» خبير السياسة الخارجية بالحزب الجمهورى ـ الذى تولى صياغة معاهدة السلام مع اليابان، والذى أصبح وزير للخارجية فى عهد إيزنهاور ـ أكثر وضوحاً من إيزنهاور. فقد هاجم سياسة الاحتواء، وشبهها بسياسة الطاحونة لأن «أقصى ما يمكنها أن تحققه هو احتمال إبقائنا فى نفس المكان حتى نسقط من الإعياء»، كما أنها مثلت عبئاً ثقيلاً على دافعى الضرائب، بالإضافة إلى أنها لم تكن «مصممة لإحراز نصر حاسم». وكان أحد البنود الرئيسية فى البرنامج السياسى للحزب الجمهورى، يصف سياسة الاحتواء بأنها «سلبية ولا طائل منها وغير أخلاقية»، لأنها تخلت عن «عدد لا حصر له من البشر، وسلمتهم للطغيان والاستبداد وإرهاب الإلحاد». كان ذلك تلميحاً إلى أن نجاح الحزب الجمهورى فى تولى السلطة سوف يستتبع مقاومة موجة الإلحاد، ليس فقط فى أوروبا الشرقية، بل أيضاً فى آسيا. كما أن البرنامج السياسى شجب سياسة الحزب الديمقراطى لوضع آسيا فى آخر أولوياتها، معلناً: «ليست لدينا النية فى التضحية بالشرق، من أجل اكتساب بعض الوقت للغرب».

إن الانتصار الساحق الذى حققه إيزنهاور ـ فى ١٩٥٢ ـ رجع إلى مزيج من عدة عوامل، كان أهمها الشعبية الطاغية لشخصية إيزنهاور، بالإضافة إلى الفساد فى إدارة ترومان، واتهامات سيناتور «ماكارثى» بتسلل الشيوعيين داخل الحكومة (أعلن أحد بنود البرنامج السياسى أنه «لايوجد شيوعيون فى الحزب الجمهورى»)، كذلك وعد أيزنهاور بالذهاب إلى كوريا ليضع نهاية للحرب هناك. لكن أحد الأسباب الجوهرية للإعجاب بفريق «إيزنهاور ـ دالاس»، كان رفضه لسياسة الاحتواء، إن تعهد الحزب الجمهورى بالتصرف حيال الاستعباد الشيوعى (وإن لم يتضح إطلاقاً ما هو هذا التصرف بالضبط)، ترتب عليه تحول ملايين الناخبين من الحزب الديمقراطى إلى تأييد الحزب الجمهورى، خاصة من جانب هؤلاء الذين ترجع

أصولهم إلى دول أوروبا الشرقية. لقدحصد «إيزنهاور» ما زرعه «ماكارثي»، وبدلاً من رفض سياسة الدولية والرجوع إلى سياسة العزلة، كان الحزب الجمهورى يقترح التقدم إلى ما وراء سياسة الاحتواء؛ أى إنهم سيكونون أكثر استعداداً من ترومان لإتباع سياسة خارجية نشطة فى المجال الدولى.

إن وعود الحزب الجمهورى بتحرير المستعبدين، مثل: برامج القرن التاسع عشر لتحرير العبيد من الزنوج، أدت ـ منطقيا ـ إلى سياسة واحدة فقط، فحيث إن ملاك العبيد لم يطلقوا سراحهم طواعية، وحيث إنه لم يكن باستطاعة العبيد أن يدبروا ثورتهم بأنفسهم بسبب الرقابة المحكمة عليهم، إذن كان يتعين على هؤلاء الذين تمنوا تحرير العبيد، أن يحاربوا من أجل تحريرهم. إلاّ أن الحرب ـ فى النصف الثانى من القرن العشرين ـ كانت عملية مختلفة تماماً عما كانت عليه من قبل، منذ مائة عام؛ إن محاولة تحرير العبيد الآن ستؤدى إلى تدمير كثير من دول العالم، وإلى سفك دماء معظم هؤلاء العبيد اثناء تلك المحاولة .

وكان هناك قيد جوهرى آخر كبير على حرية التصرف. إن الحزب الجمهورى كان مؤمناً بسياسة مالية حذرة، شددت على أهمية تحقيق التوازن فى الموازنة العامة وتخفيض الضرائب. وفيما عدا «دالاس» فإن كل أعضاء وزارة إيزنهاور البارزين كانوا من رجال الأعمال الذين اعتقدوا أن عدم توازن الموازنة العامة الفيدرالية يعد عملا لا أخلاقى. ومع ذلك لم يكن من الممكن تخفيض نفقات الحكومة إلا عن طريق تخفيض موازنة وزارة الدفاع، وهو ما بدأ الحزب الجمهورى فى تنفيذه، فأدت التخفيضات إلى زيادة صعوبة عملية «التحرير».

وفى كوريا، فى يوليو ١٩٥٣ ، وقع «إيزنهاور» على هدنة أعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الحرب؛ مما أثار غضب الجنرال «ماك آرثر» والرئيس الكورى «سينجمان رى» وعديد من الجمهوريين، الذين كانوا يبغون الاستمرار فى القتال حتى يتم تحرير كوريا الشمالية، وهى السياسة التى صدّق عليها إيزنهاور فى بيانه،

الذى قال فيه «لن يهدأ لنا بال» . إلا أن إيزنهاور تراجع بعد أن فكر فى استخدام الأسلحة الذرية فورر أن ثمن النصر سيكون باهظاً، ولذا لجأ إلى إقرار السلام.

لذلك، فإن واقع الأمر أن «إيزنهاور ودالاس» استمرا فى سياسة الاحتواء؛ إذ لم يكن هناك اختلاف أساسى بين سياستهما الخارجية، وبين سياسة «ترومان وأتشيسون» . إن البيانات التى أدليا بها فى الحملة الانتخابية ظلت تطاردهما، لكنهما نجحا فى تجنب الإحراج الناتج عن ذلك القصور فى العمل بإلقاء الخطب الرنانة، لقد قال «إيزنهاور» «لن يهدأ لنا بال» ، ولكنهما لم يعاينان من عدم هدوء البال إلا فى خطاباتهما التى عبرت بدقة عن افتراضات ورغبات ملايين الأمريكيين.

لقد تفوق «دالاس» على الجميع فى وصفه لرأى الشعب الأمريكى فى الشيوعية. لقد كان مسيحياً مخلصاً، محامى شركات ذائع الصيت، ومغروراً إلى حد ما، وثقته مطلقة فى صلاحيته وصلاحية أمته؛ لذا كانت كل معتقداته التى لا تتزعزع، مبنية على أساس الأفكار الأمريكية الشائعة؛ كما أنها كانت لا تختلف كثيراً عن معتقدات«ترومان» أو «أتشيسون» أو الناس فى شارع «مين» بمدينة «أيوا» أو شارع «ماديسون» بمدينة نيويورك. كان كل العالم يريد أن يحذو حذو الولايات المتحدة، لقد تطلع عامة الشعب ـ فى كل مكان ـ الى الزعامة الأمريكية؛ فقد كانت الشيوعية شراً خالصاً فرض عن طريق التآمر على شعوب لاحول لها ولا قوة، سواء جاءت من الخارج مثلما حدث فى أوروبا الشرقية، أو نبعت من الداخل مثلما حدث فى آسيا، ولا يمكن أن يكون هناك تصالح مع الشيوعية بصفة دائمة، لأنه «صراع لدود لا يمكن تسويته» .

لقد ساعدت خطابات «دالاس» مثل خطابات إيزنهاور على إخفاء حقيقة أنهما لم يفعلا أى شئ تجاه وعودهما بتحرير المستعبدين، ولكن، ربما كان عزوفهما عن المجازفة بالأرواح الأمريكية كان أكثر أهمية لشعبيتهما، حيث إنهما كانا فى تلك النقطة أيضاً يعبران عن أعمق مشاعر مواطنيهم. فى بعض الأحيان، كان الجمهوريون يلوحون بالسيوف ويعبئون الجو باتهامات وإدانات للشيوعيين، ولكنهم أيضاً أنهوا

الحرب الكورية، وخفضوا الضرائب على الشركات، وخفضوا حجم القوات المسلحة. ورغم الضغوط الحادة، والإغراءات العظيمة، فإنهم لم يخوضوا أية حروب، وكانوا على استعداد لتزويد الآخرين بالمعدات ـ فى نطاق محدود ـ ليتولوا محاربة أعدائهم، ولكنهم رفضوا أن يزجوا بالشباب الأمريكى إلى الصراع الدائر. ومثلما فعل «ترومان»، بذلوا كل ما فى وسعهم لاحتواء الشيوعية، ولكنهم لم يحذوا حذوه، عندما لم يستخدموا قوات أمريكية لتحقيق ذلك الهدف. ولم يكونوا على استعداد لإقرار السلام مع الشيوعيين، إلا أنهم رفضوا أن يدخلوا حروباً جديدة. لقد قامت خطاباتهم بتوفير الراحة العاطفية للجماهير الأمريكية، ولكن أفعالهم فشلت فى تحرير عبد واحد.

وعندما تولى الجنرال «مارشال» منصب وزير الخارجية، كان يشكو من أنه لم تكن لديه القوة اللازمة لمساندة سياسته الخارجية، ووافقه «ترومان»، وبذل كل ما فى وسعه لزيادة القوات المسلحة. ولكن «دالاس» لم يتقدم بمثل تلك الشكوى، لقد أدى عمله باستخدام ما كان متاحاً له ـ والذى فاق بكل تأكيد ما كان متاحا لـ«مارشال» فى١٩٤٨ـ لأنه كان متفقاً مع الحزب الجمهورى فى التزامه بالانضباط المالى.

ووضحت حدود ذلك الالتزام فى «الرؤية الجديدة»، وهو المصطلح الذى ابتكره «إيزنهاور» لوصف سياسته العسكرية، التى كانت مزيجاً من الاعتبارات الداخلية والعسكرية والخارجية معاً. لقد رفضت «الرؤية الجديدة» ما قدمته الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى ـ التى افترضت أن الولايات المتحدة يمكنها أن تنفق حتى ٢٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فيها على السلاح ـ كما رفضت تمويل العجز فى الميزانية، وأيدت سياسة الاحتواء.

لقد بدأ سريان سياسة الرؤية الجديدة فى وقت كان التوتر فيه أقل حدة، فقد انتهت الحرب الكورية، وتوفى ستالين، فبدا العالم أقل خطراً. وكانت الرؤية الجديدة مبنية ـ بدرجة كبيرة ـ على نجاح برنامج الوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى؛ إذ أن العامين الأولين من سياسة «الرؤية الجديدة» شهدا ذروة القوة

العسكرية النسبية للولايات المتحدة فى الحرب الباردة، ولقد أوضح «صمويل هنتينجتون» فى هذا الصدد أن «الحقيقة العسكرية الأساسية للرؤية الجديدة، كانت التفوق الأمريكى الساحق فى الأسلحة النووية، وفى وسائل إلقائها». وفى الفترة فيما بين ١٩٥٣ و١٩٥٥ كان فى وسع الولايات المتحدة تدمير الاتحاد السوفيتى فعلا، مع ضآلة احتمال أن يكون لانتقام روسيا عواقب وخيمة، ومن هنا فإن حقيقة أن الولايات المتحدة لم تفعل ذلك أشارت إلى سياسة ضبط النفس التى اتبعتها إدارة «إيزنهاور» بعكس ما كانت تردد فى خطاباتها.

لقد أصبحت «الرؤية الجديدة» سياسة ثابتة خلال فترة تميزت بقلة التوترات والتفوق العسكرى الأمريكى، ولكنها لم تعتمد على أىّ من هذين العاملين فى استمرارها. وخلال الثمانى سنوات التى استمرت فيها إدارة «إيزنهاور» فى السلطة تعرضت لخطر الحرب عدة مرات، وشهدت تطوير السوفييت لقاذفات القنابل بعيدة المدى، وللصواريخ البالستيكية، والأسلحة النووية. ومع ذلك، فقد تمسك إيزنهاور - خلال كل ذلك - بسياسة الرؤية الجديدة، واستمرت نفقات وزارة الدفاع فى حدود ٣٥ إلى ٤٠ بليون دولار.

كان أساس سياسة الرؤية الجديدة قدرة الولايات المتحدة على بناء وإلقاء الأسلحة النووية. وبعبارة أوضح ارتكزت سياسة إيزنهاور العسكرية على قدرة الولايات المتحدة على تدمير الاتحاد السوفيتى. إن الخطوات الواسعة التى حققها السوفييت فى التكنولوجيا العسكرية، منحتهم القدرة على الانتقام، وليس القدرة على الدفاع عن روسيا، وهذا هو السبب الجوهرى وراء قبول إيزنهاور لسياسة الكفاية فى السلاح؛ إذ لم تكن الولايات المتحدة مضطرة إلى التفوق على الاتحاد السوفيتى لكى تستطيع نسفه.

ومع ذلك، لم يكن من السهل التنازل عن التفوق، فقد تمسك به كثير من الأمريكيين خاصة العسكريين منهم. لقد واجه إيزنهاور صعوبات جمة مع الجيش، الذى كان يعانى من رفض الرئيس زيادة موازنة وزارة الدفاع. واعتراضاً على ذلك،

استقال ثلاثة من رؤساء أركان الحرب بالجيش، أحدهم «ماكسويل تايلور» الذى أصبح ـ فيما بعد ـ كبير مستشارى الشئون العسكرية لخليفة إيزنهاور. وكان الجيش يريد قدراً من المرونة كافياً لمواجهة الخطر الشيوعى على أى مستوى كان. وكانت حجة رؤساء أركان الجيش أن عيب سياسة «الرؤية الجديدة»، أنها وضعت أمريكا فى موقف الاستجابة لأى خطر يهددها باستخدام كل شئ، أو لا شئ على الإطلاق. وكان رؤساء الأركان يريدون أن تكون لديهم القدرة على التحرك أينما وحينما يتفجر الصراع، وليتمكنوا من ذلك كانوا فى حاجة إلى جيش مستعد ضخم العدد، به فرق متخصصة، ووحدات من الصفوة، وتشكيلة واسعة من الأسلحة، ووسائل نقل ذات طاقة هائلة.

أصر إيزنهاور على أن القدرة على التدخل فوراً ـ فى أى مكان ـ ستتكلف مبالغ طائلة. وفى أغسطس ١٩٥٦ كتب الرئيس إلى صديق له «دعنا لا ننسى أن مهمة القوات المسلحة هى الدفاع عن «أسلوب حياة، وليس مجرد الدفاع عن الأرض أو الممتلكات أو الأرواح» وكان يبغى إقناع رؤساء الأركان بالحاجة إلى «الموازنة بين الحد الأدنى للمتطلبات الحربية باهظة التكاليف، وبين ازدهار اقتصادنا» كما أبلغ الجمعية الأمريكية لرؤساء تحرير الصحف فى ١٦ أبريل ١٩٥٣: «كل مدفع يتم إنتاجه، وكل سفينة حربية يتم تدشينها، وكل صاروخ يتم إطلاقه، يدل ـ فى آخر المطاف ـ على سرقة من هؤلاء الذين يعانون من الجوع، ولا يجدون الطعام، وهؤلاء الذين يقاسون من البرد ولا يجدون ما يسترهم» ثم أشار إلى أن تكلفة مدمرة واحدة للبحرية، تساوى تكلفة المنازل الحديثة الجديدة اللازمة لثمانية آلاف فرد.

ومع ذلك، فقد وضع رؤساء أركان الجيش أيديهم على أوجه القصور الواضحة فى سياسة «الرؤية الجديدة» والانتقام الشامل. فحاول «إيزنهاور» و «دالاس» تعويض العجز بضم حلفاء ـ كما حدث فى الحرب العالمية الثانية ـ يمكنهم أن يتولوا مهمة المعارك البرية التى يجب خوضها. وأوضح إيزنهاور سبباً واحداً لذلك، فأشار إلى أن «تكلفة إبقاء جندى أمريكى واحد تصل إلى ـ ٣٥١٥٠ دولار سنوياً، بينما تصل

تكلفة الجندى الباكستانى إلى ٤٨٥ دولار، واليونانى إلى ٤٢٤ دولار). وكان ذلك تبريراً وجيهاً من الناحية الاقتصادية، ولكنه كان هزيلاً من الناحية السياسية، حيث إن الباكستانيين واليونانيين لم يكونوا تواقين لخوض حروب الولايات المتحدة.

كانت سياسة الرؤية الجديدة تعنى أن «إيزنهاور» قد تخلى عن تأييده السابق لإجراء مناورات عسكرية عالمية، وما افترضته من أن الحرب التالية ستكون مشابهة للحرب العالمية الثانية. والأهم من ذلك، أنه تخلى عن فكرة خوض الولايات المتحدة لأية حروب كورية أخرى؛ فقد أكدت سياسة «إيزنهاور» على أهمية كلّ من الأسلحة النووية التكتيكية، ودور القوة الجوية الاستراتيجية كرادع للعدوان. كما استخدام التكنولوچيا للتقريب بين الأهداف السياسية المتضاربة، فكانت إن قاذفات القنابل الضخمة التى تحمل الأسلحة النووية هى الوسيلة التى استخدمها إيزنهاور للتوفيق بين تخفيض النفقات العسكرية، وبين سياسة خارجية مبنية على احتواء الخطر الشيوعى.

لقد نجحت الرؤية الجديدة فى تشكيل السياسة الخارجية، واضطر «دالاس» إلى التلويح بالقنبلة النووية ـ التى كانت سلاحه الوحيد تقريباً ـ كلما أراد أن يهدد باستخدام القوة. ولكى يصبح التهديد مقنعاً، لجأت الولايات المتحدة إلى تطوير وإنتاج أسلحة ذرية صغيرة، يمكن استخدامها تكتيكيا فى ميدان المعركة. ثم حاول «دالاس» أن يقنع العالم أن الولايات المتحدة لن تتردد فى استخدامها. لقد بدا التهديد مقنعاً بسبب صغر حجم قوات حلف شمال الأطلنطى، حيث لم تكن هناك وسيلة أخرى لصدّ الجيش الأحمر فى أوروبا. ولقد أصرّ كلّ من «دالاس» و«إيزنهاور» على أن يكون ذلك أمراً واضحاً للسوڤييت؛ إذ قال «دالاس» إنه إذا وجدت الولايات المتحدة نفسها مشتبكة فى مواجهة عسكرية كبرى.. «فإنها سوف تستخدم هذه الأسلحة، لأنها أصبحت أسلحة تقليدية أكثر من ذى قبل، بحيث حلت محل ما كان يطلق عليه الأسلحة التقليدية». بينما أعلن إيزنهاور: «إذا كانت هذه الأشياء سوف تستخدم لضرب أهداف عسكرية بحتة... فإننى لا أرى مبرراً لعدم استخدامها، بالضبط كما لو كنت تستخدم رصاصة أو أى شئ آخر».

لقد أطلق «دالاس» على هذه السياسة اسم سياسة الانتقام الشامل. وفى خطاب ألقاه فى يناير ١٩٥٤، استشهد بآراء لينين وستالين، لكى يكشف أن خطة السوفييت كانت تشتيت العالم الحر ثم تدميره بلطمة واحدة. وتمسك «دالاس» بأنه يجب على الولايات المتحدة أن ترد على تلك الاستراتيجية بالإبقاء على احتياطى استراتيجى ضخم فى الولايات المتحدة، واتخذت إدارة إيزنهاور قراراً بأن «تعتمد ـ أساساً ـ على القدرة الساحقة على الانتقام فورا باختيار الوسائل والأماكن التى تناسبنا».

استخدم دالاس «الانتقام الشامل» كأداة رئيسية لسياسة الاحتواء وأطلق على طريقته الشمولية: سياسة الوصول إلى حافة الهاوية، التى فسرها فى مقالة فى مجلة «لايف» قائلا: «يجب عليك أن تجازف من أجل السلام، تماماً مثلما يجب أن تجازف فى الحرب، إن البعض يقول إنه تم دفعنا إلى شفا الحرب وهذا صحيح، إن المقدرة على الوصول إلى الحافة بدون التورط فى الحرب، هى الفن اللازم هنا... وإذا حاولت أن تفر من المواجهة، أو إذا انتابك الذعر وخشيت الذهاب إلى حافة الهاوية فإنك سوف تخسر كل شىء... لقد تعين علينا أن ننظر إليها وجهاً لوجه.. فسرنا إلى حافة الهاوية، ونظرنا إليها وجهاً لوجه. لقد تصرفنا من موقف القوة».

لقد أقر «دالاس» ضمنياً قيود سياسة الموقوف على حافة الهاوية، فلم يحاول أبداً استخدامها للتحرير، وقلت إشارته لها كثيراً بعد أن أصبح فى مقدور السوفييت أن يهددوا الولايات المتحدة ذاتها بالدمار. لقد كانت وسيلة «تكتيكية» لتأييد سياسة الاحتواء بثمن مقبول، وفى خلال فترة زمنية محدودة، وتحت ظروف عسكرية معينة، ولم تكن استراتيجية لصراع ممتد.

فى مقالة بمجلة «لايف»، ذكر «دالاس» ثلاثة أمثلة للوصول إلى حافة الهاوية، كانت كلها فى آسيا. أولها كان فى كوريا، عند ما تولى إيزنهاور الرئاسة فى يناير ١٩٥٣، توقفت مباحثات الهدنة عند مسألة تبادل أسرى الحرب؛ إذ أرادت الصين أن تستعيد كل رجالها المحتجزين لدى قيادة الأمم المتحدة، بينما أصرت الولايات

المتحدة على تبادل اختيارى كان معناه أن يبقى آلاف الصينيين والكوريين الشماليين فى كوريا الجنوبية، لأنهم لم يرغبوا فى العودة إلى الشيوعية. وكان «ترومان» و«أتشيسون» أول من أثارا القضية، فكان بإمكانها تحقيق السلام فى أوائل ١٩٥٢ لو أنهما وافقا على الإجراء المعتاد ـ الذى تم حسمه فى القانون الدولى ـ بإعادة كل الأسرى. ولكنهما قررا أن يقدما ملاذاً لهؤلاء الأسرى الذين أرادوا أن يرتدوا، ولذا استمرت المباحثات ـ والحرب.

وحيث إن «إيزنهاور» كان مصمماً على تقليل الخسائر والانسحاب، فقد أصدر إنذاراً بأنه ما لم تنته الحرب بسرعة، فقد تلجأ الولايات المتحدة إلى الانتقام «تحت ظروف نحددها نحن». وفى ٢ فبراير، فى أول رسالة للرئيس "State of the Union" قال إنه لم يعد هناك «أى معنى أو منطق» من وراء كبح جماح «تشيانج»، ولذا فإن الأسطول السابع للولايات المتحدة «لن يتولى بعد ذلك مهمة حماية الصين الشيوعية». عندئذ، بدأ «تشيانج» فى شن غارات بالقنابل على ساحل الصين، مما دفع الصين إلى الموافقة على استئناف مباحثات الهدنة، وهكذا حقق إيزنهاور هدفه عن طريق التهديد بتوسيع نطاق الحرب.

ثم قام «دالاس» بإنذار بكين (عن طريق الهند) بأنه إذا لم يحل السلام فسوف تجلب الولايات المتحدة أسلحة ذرية إلى المنطقة. وبعد مرور أحد عشر يوماً وافقت الصين على أن تضع مسألة تبادل الأسرى فى أيدى هيئات دولية محايدة.

وهكذا، أحرزت سياسة الانتقام الشامل نجاحاً فى أول إختبار لها؛ ومع ذلك، فسرعان ما ظهرت نذر التشاؤم من المستقبل. كانت سياسة «دالاس» مبنية على رؤية قطبية للعالم، والتى كانت ـ باستخدام تشبيهاته المنمقة ـ الخير ضد الشر أو الاحرار ضد العبيد، ولكن من الناحية العملية كانت تعنى أن موسكو وواشنطن تحكمان العالم. كان مؤمناً أنه بإمكان الولايات المتحدة اتخاذ القرارات الجوهرية للعالم الحر، وأن روسيا ستتخذ تلك القرارات للشيوعيين؛ لقد رفض أن يتخيل ـ أو حتى يدرك ـ

وجود اختلافات فى العالم، لأنه اعتقد أن كل القضايا المهمة كانت مرتبطة بالحرب الباردة، ولذا لم يتقبل وجهة نظر المدافعين عن أن صراع الشرق والغرب لم تكن له علاقة بكثير من المشاكل العالمية. واتضح تعبيره السلبى عن مفهومه للقطبية الثنائية من خلال شجبه لسياسة الحياد التى كان يصفها بأنها غير أخلاقية.

المثال الثانى لتطبيق سياسة الوقوف على حافة الهاوية كان فى ڤيتنام؛ ففى ديسمبر ١٩٥٢، وافقت إدارة «ترومان» فى آخر فترة توليه الرئاسة على تخصيص مبلغ ٦٠ مليون دولار، لتدعيم جهود الفرنسيين ضد «هوتشى مينه» قائد الكتيبة الشيوعية الڤيتنامية، وكان «ترومان» ـ ومن بعده «إيزنهاور» ـ قد وصف «هوتشى مينه» بأنه عميل شيوعى لبكين وموسكو، وبذا صوّر حرب فيتنام على أنها مثال آخر للعدوان الشيوعى.

لقد داوم «إيزنهاور» على حث الفرنسيين أن يعلنوا، بطريقة لا لبس فيها، عن أنهم سيوافقون على الاستقلال التام لڤيتنام، بمجرد انتهاء الحرب؛ كما أن «إيزنهاور» قال إنه قدم إلى فرنسا «جميع العروض الممكنة لطرح الحرب على أساس دولى» بمعنى توضيح أنه كان صراعاً بين الشيوعية والحرية، وليس ثورة ضد الاستعمار. كان منطق «إيزنهاور» أنه إذا كانت فرنسا قد وافقت على تعهدها بالاستقلال، ومع ذلك استمر «هوتشى مينه» فى القتال، فإنه لا يمكن لاتباع «مينه» الإدعاء بأنهم يسعون لتحرير الأمة، وبالتالى يتضح أنهم أدوات شيوعية تعمل لصالح موسكو، وحينذاك كان يمكن لبريطانيا والولايات المتحدة أن تتدخلا فى الصراع لصد عدوان «خارجى».

كانت فرنسا ـ من جانبها ـ على أتم الاستعداد للتباحث حول الخطر الشيوعى، للحصول على مساعدات أمريكية، ولكن لم يكن لديها أدنى استعداد للتنازل عن ڤيتنام، وكانت فرنسا واثقة أن أعداءها داخل ڤيتنام وليسوا فى بكين أو موسكو، وكانت عاقدة العزم على الاحتفاظ بالقوة الحقيقية. ولم يكن لدى فرنسا أى اعتراض على رغبة الولايات المتحدة فى محاربة الشيوعية، ولكن كان اهتمامها الأساسى ينصب على استمرار سيطرتها على ڤيتنام.

لكن الحرب أخذت مجرى لم يكن فى صالح فرنسا، ففى أوائل ١٩٥٤ كان الشيوعيون الفيتناميون «فيت مينه» مسيطرين على نصف البلاد، أما فرنسا فكانت قد وضعت أفضل قواتها فى حامية منعزلة شمال «هانوى»، كان اسمها «ديان بيان فو» وتحدت «الفيت مينه» أن يقتربوا منها. لقد افترض الفرنسيون أن الآسيويين سينهارون إذا واجهوا معركة مكشوفة، ولكن النتيجة جاءت على عكس ذلك. وبحلول أبريل كانت الحامية الفرنسية فى «ديان بيان فو» فى مأزق. وفى ذلك الوقت أصبح ضجر الفرنسيين من إرهاق الحرب جليا، كما أن فرنسا أضفت على «ديان بيان فو» قدراً بالغاً من الهيبة، لدرجة أنه أصبح واضحاً أن سقوط الحامية سيعنى نهاية الحكم الفرنسى فى فيتنام، وكان رأى «إيزنهاور» و «دالاس» أن مثل هذه النتيجة ستعنى انتصار العدوان الشيوعى، وفشل سياسة الاحتواء.

فى ٣ أبريل ١٩٥٤ اجتمع «دالاس» و الأدميرال «رادفورد» مع ثمانية من زعماء الكونجرس. وكانت الإدارة الأمريكية تبغى مساندتها فى الحصول على قرار من الكونجرس بالتصريح بدخول الولايات المتحدة الحرب، فأصيب رجال الكونجرس بالذهول، ومن بينهم السيناتور «ليندون جونسون» ـ من تكساس ـ زعيم الأغلبية بمجلس الشيوخ؛ إذ تذكروا ـ بوضوح شديد ـ صعوبات الحرب الكورية، كما أنهم انزعجوا لأن «دالاس» لم يعثر على أى حليف يؤيد التدخل الأمريكى. وزادت حدة معارضة الكونجرس عندما اكتشفوا أن واحداً من رؤساء القيادة المشتركة الثلاث الآخرين لم يوافق على فكرة «رادفورد» بإنقاذ «ديان بيان فو» عن طريق الغارات الجوية.

كان «إيزنهاور» فى مثل صلابة زعماء الكونجرس تجاه موقف الحلفاء. كان متلهفاً على مساندة فرنسا، ولكن بشرط تعهدها بالاستقلال التام لفيتنام، وبشرط انضمام بريطانيا إلى الولايات المتحدة فى تدخلها، ورفض أن يتحرك ما لم تلبى هذه الشروط. ولكنه كان قلقا إزاء ما قد يحدث إذا خسرت فرنسا، وفى مؤتمر صحفى فى ٧ أبريل قدم «إيزنهاور» استخداماً سياسياً جديداً لكلمة قديمة، عندما شرح أن كل جنوب شرق آسيا مثل صف من قطع الدومينو «إذا سقطت أول قطعة، فإن ما سيحدث للقطعة الأخيرة، هو بكل تأكيد أنها ستسقط بسرعة كبيرة».

ولكى يتأكد إيزنهاور من صمود قطع الدومينو لجأ للحلفاء، وكان يريد من «الولايات المتحدة، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وتايلاند، وأستراليا، ونيوزيلانده، وغيرهم البدء فوراً فى التشاور للبحث عن وسائل ناجحة لإيقاف تقدم الشيوعيين فى جنوب شرق آسيا» واقترح استخدام كل القوات الفرنسية المتكتلة هناك بالفعل لحين «وصول قوات برية إضافية من الفرق الآسيوية والأوروبية»، على أن تقدم الولايات المتحدة المعدات فقط دون الأرواح. وقوبلت سياسته بقليل من الحماس من بريطانيا، وأستراليا، ونيوزلانده وغيرها، ولكنها كانت متوافقة مع طريقة تفكير كلّ من الرئيسيين السابقين لإيزنهاور. كانت المشكلة أنها لم تسنح لها فرصة النجاح؛ إذا استنتج الحلفاء أنه إذا كانت الولايات المتحدة قد رفضت استمرار الحرب فى كوريا فإنها لن تحارب فى فيتنام، وحتى عندما كتب إيزنهاور، إلى «تشرشل» مقارناً الخطر فى فيتنام بمخاطر « هيروهيتو وموسيلينى وهتلر»، لم يتحرك البريطانيون.

عندئذ، حاول «ريتشارد نيكسون» نائب الرئيس أسلوبا آخر، فأوضح فى ١٦ أبريل إنه «إذا كان تجنب المزيد من توسع الشيوعيين فى آسيا والهند الصينية، يقتضى أن نجازف الآن بإرسال أولادنا إلى المعركة.. فإننى أرى أنه يجب على الرئيس أن يتخذ ذلك القرار المكروه سياسياً». إن العاصفة التى تلت ذلك الخطاب كانت عنيفة لدرجة أن احتمال استخدام «أولادنا» فى فيتنام اختفى فوراً. وعلى أية حال كانت موافقة إيزنهاور على ذلك مستبعدة تماماً، كما أن «ماثيو ريدچواى» رئيس أركان الجيش كان حاسماً فى رفضه الاندفاع إلى حرب برية أخرى فى آسيا.

إذن ما العمل؟ كان ذلك السؤال حرجاً، بسبب المؤتمر الذى كان مقرراً عقده عن فيتنام فى ٢٦ أبريل فى جنيف. ومثلما حدث لترومان فى كوريا، كانت إدارة إيزنهاور ترفض رفضاً قاطعاً التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية سلمية فى جنيف يمكن أن تؤدى إلى استحواذ «هوتشى مينه» على أى جزء من فيتنام. وكانت الولايات المتحدة تدفع ٧٥٪ من نفقات الحرب، وهو استثمار ضخم بدرجة لاتسمح بالتنازل عنه ببساطة، إلا أن موقف الفرنسيين فى «ديان بيان فو» كان يتدهور بسرعة،

فتقدم «ناثان توينِنج» رئيس أركان القوات الجوية بحل، وهو إلقاء ثلاث قنابل ذرية صغيرة على الفيتناميين الشيوعيين (الفيت مينه) الموجودين حول «ديان بيان فو»، وبذلك «نطهر تلك البقعة من هؤلاء الشيوعيين، وتبدأ الفرقة في عزف النشيد الوطني الفرنسي، ويخرج الفرنسيون منتصرين». ولكن إيزنهاور رفض استخدام قنابل ذرية ضد الآسيويين للمرة الثانية خلال عقد واحد، وإن كان قد فكر في شن ضربة جوية تقليدية. وقبل أسبوع من انعقاد مؤتمر جنيف طار «دالاس» إلى لندن للحصول على موافقة تشرشل، ولكن تشرشل رفض؛ ولم يتخذ إيزنهاور أية خطوة. لقد فشلت سياسة الوقوف على حافة الهاوية.

في ٧ مايو ١٩٥٤، سقطت «ديان بيان فو»، ومع ذلك لم يحرز مؤتمر جنيف أي تقدم، فانسحب الأمريكيون من المؤتمر، لكن تحت إصرار حلفاء شمال الأطلنطي، أرسل أيزنهاور ـ في نهاية الأمر ـ صديقه الحميم «والتر سميث» إلى المؤتمر كمراقب، وقد رفض «دالاس» نفسه أن يعود إلى المؤتمر، حيث استمرت المفاوضات ـ ببطء شديد ـ إلى أن سقطت الحكومة الفرنسية. وفي منتصف يونيه، تولى «بيير منديس فرانس» الاشتراكي المتطرف منصب وزير الخارجية ورئيس الوزراء في آن واحد، إذ فاز بـ ٤١٩ صوتاً ـ مقابل ٤٧ صوتاً ـ بسبب قوة التعهد الذى أخذه على نفسه، بأن يضع نهاية للحرب قبل ٢٠ يوليه وإلا استقال. وقام «منديس فرانس» على الفور بمقابلة «شو إن لاى» رئيس وزراء الصين، في اجتماع مغلق في «برن»؛ مما أثار غضب الأمريكيين. وبدأ التقدم تجاه إحلال السلام، بينما كان «إيزنهاور» و «دالاس» و «سميث» متفرجين عاجزين عن التصرف. وفي ٢٠ ـ ٢١ يوليه ١٩٥٤، تم توقيع معاهدتين: اتفاقية جنيف الدولية، واتفاقية الهدنة بجنيف.

اتفقت الأطراف على عقد هدنة، وعلى تقسيم ڤيتنام ـ بصفة مؤقتة ـ عند خط العرض السابع عشر، مع انسحاب فرنسا من المنطقة الواقعة جنوب ذلك الخط. وبالإضافة إلى ذلك تعهد الفرنسيون في جنوب ڤيتنام، و«هوتشي مينه» في شمال

ڤيتنام بألا ينضما إلى أى تحالف عسكرى، وبألا يسمحا بإقامة قواعد عسكرية أجنبية في المناطق التابعة لهما، وعلى إقامة انتخابات تحت إشراف لجنة مشتركة من الهند، وكندا، وبولندا، خلال عامين لتوحيد البلاد، على أن تظل فرنسا في الجنوب لتنفيذ الانتخابات. لم توقع الولايات المتحدة، أو أى حكومة في ڤيتنام الجنوبية على أىّ من هاتين المعاهدتين، ولكن الولايات المتحدة وعدت بأنها ستؤيد إجراء «انتخابات حرة تحت إشراف الأمم المتحدة» وبأنها لن تستخدم القوة لخرق هذه الاتفاقيات. أما «هوتشى مينه» الذى كان على وشك أن يستحوذ على كل ڤيتنام، فقد رضى بالنصف الشمالى فقط؛ لأنه كان بحاجة إلى بعض الوقت، لإصلاح دمار الحرب، كما أنه كان واثقا أنه سيفوز بنصر ساحق فى الانتخابات حينما تعقد، واتفق معه جميع المراقبين الغربيين فى تنبؤاته بخصوص نتيجة الانتخابات.

في يوليه ١٩٥٤ اندفع «دالاس» و «رادفورد» و «تويننج» وآخرون من البنتاجون، في محاولة يائسة لإنقاذ شئ ما من الكارثة، فصمموا خطة للغزو تستدعى نزول القوات فى «هايفونج»، مع التقدم إلى «هانوى» التى ستتولى القوت الأمريكية تحريرها عندئذ. ومرة أخرى «اعترض الجنرال ريدچواى» بحجة أن المغامرة سوف تتطلب ست فرق على الأقل، حتى إذا لم يتدخل الصينيون، ومرة أخرى «رفض إيزنهاور أن يتخذ أى إجراء».

إن «الرؤية الجديدة» قد أوثقت يدى «دالاس» فى ڤيتنام؛ لذلك عمد وزير الخارجية ـ بعد مؤتمر چنيف ـ إلى التحرك فى طريقين معاً، فى محاولة لإعادة بعض المرونة إلى السياسة الخارجية الأمريكية. وكانت إحدى المشاكل الجوهرية هى عدم وجود حلفاء للتدخل، لذلك حاول دالاس تصحيح ذلك الوضع قبل وقوع الأزمة التالية، وذلك بأن يحصل على موافقة الحلفاء مقدماً. وفى سبتمبر ١٩٥٤ «أقنع دالاس» بريطانيا، وأستراليا، ونيوزيلاندا، وفرنسا، وتايلاند، وباكستان، والفلبين، بالإنضمام إلى منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا (سيتو SEATO) ، التى اتفق أطرافها على التشاور إذا شعرت أى دولة ـ من الدول الموقعة على المعاهدة ـ بأن خطراً

ما يتهددها، كما اتفقوا على التحرك الجماعى لمواجهة أى معتد، يجمعون على تحديده، وإذا وافقت الدولة المهددة على شن العمليات على أراضيها. وفى ملحق منفصل، تم الاتفاق على حماية كمبوديا، ولاوس، وجنوب ڤيتنام. وهكذا نجحت الولايات المتحدة فى سرعة تقويض اتفاقية چنيف بأن جلبت جنوب ڤيتنام فى نظام تحالف. وكان غياب الهند وبورما وأندونيسيا فى وجود عدد كبير من الشعوب البيضاء فى الحلف مصدر حرج، فقد وضح أن ذلك لم يكن مجرد حلف آخر لجنوب شرق آسيا، مثل: حلف شمال الأطلنطى، وإنما كان محاولة من الغرب ـ من الولايات المتحدة بصفة خاصة ـ لتنظيم شئون آسيا من الخارج. ومرة أخرى انتشر مبدأ «مونرو» القديم*. وعلى حد تعبير «دالاس»: لقد أعلنت الولايات المتحدة «أن اقتحام جنوب شرق آسيا سيهدد سلامنا وأمننا»، وأن الولايات المتحدة ستحارب من أجل تجنب ذلك.

لقد أوضح «دالاس» لمجلس الشيوخ المتشكك أن ذلك لن يتم بالاعتماد على قوات المشاة، وأكد لهم أن سياسات «الرؤية الجديدة» ستستمر، وأن رد الولايات المتحدة على العدوان سيكون بالقنابل وليس بالرجال، مما وفر حلاً لمشكلة واحدة دون الأخرى. وإذا اتخذ العدوان شكل تخريب داخلى شيوعى موجه ومدعّم من الخارج، ماذا يكون العمل؟ فى مثل تلك الحالة، سيكون من الصعب الحصول على موافقة أطراف معاهدة «سيتو» على مواجهته. وكان «دالاس» مدركاً لذلك لخطر، وأكدّ لمجلس الوزراء أنه ـ فى مثل تلك الحالة ـ كان على استعداد لتصرف أمريكا بمفردها، إلا أنه فى لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ اتخذ موقفاً مخالفا حيث قرر إنه «إذا قامت حركة ثورية ڤيتنام أو تايلاند، سوف نتشاور سوياً فى الإجراء الذى يجب اتخاذه، ولكننا لسنا ملزمين بإخمادها، كل ما نحن ملزمين به هو مجرد التشاور». وهكذا، اطمأن مجلس الشيوخ، فوافق على المعاهدة بنسبة ٨٢ صوتاً ضد صوت واحد.

* مبدأ «مونرو»: مبدأ فى السياسة الخارجية الامريكية، أعلنه الرئيس «مونرو» فى رسالته إلى الكونجرس (٢ ديسمبر ١٨٢٣) وأساس هذا المبدأ أن الولايات المتحدة تعارض بشدة أى تدخل أوروبى فى شئون النصف الغربى من الكرة الارضية. (المترجم)

كان الإجراء الأساسى الآخر الذى اتخذه «دالاس» بعد جنيف، هو الانفراد الأمريكى بتدعيم حكومة ڤيتنام الجنوبية، مما كشف النقاب عن كثير من الاتجاهات الأمريكية نحو الثورة فى العالم الثالث. لقد «دالاس» تنتابه حالة من التوتر العصبى، عندما كان يفكر فى الشعوب الملونة فى العالم، لأنه أدرك أن الصراع للحصول على ولائهم سيكون أرض المعركة التالية فى الحرب الباردة، وكان «دالاس» يعلم أن القدرات العسكرية الأمريكية ليس لها دورها فى أغلب الأحوال فى ذلك الصراع. وقد كان فى حوزة روسيا ميزة مـروّعه، وهى أن العالم الثالث لم ينظر إلى الروس على أنهم مستغلون ومستعمرون بيض. والأكثر من ذلك، أن المثال الذى ضربته روسيا على كيفية تولى أمة ما بناء اقتصادها عن طريق السيطرة على الإنتاج والاستهلاك، بدلاً من الانتظار للتراكم البطىء للثروات عن طريق أرباح المؤسسات الحرة، كان مثالاً حاز إعجاب الامم الناشئة بدرجة كبيرة. وأخيراً، فإن شعوب العالم المضطهدة لم تلجأ إلى الإطاحة بأسيادها من البيض فقط لمجرد إستبدالهم بحكام محليين ممن يعتنقون نفس السياسة، إن الثوار كانوا ـ بالضبط ـ كما أعلنوا عن أنفسهم: رجال عقدوا العزم على تغيير النظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى كله.

فى ظل تعود الولايات المتحدة على تعريف التغيير الاجتماعى بأنه عدوان شيوعى، وفى ظل حاجة رجال الإعمال إلى المحافظة على اقتصاديات استخلاص المعادن فى العالم الثالث، وفى ظل رغبة العسكريين فى الاحتفاظ بقواعد حول روسيا والصين، كان على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفا تجاه الثورات. لقد كتب «نورمان جرينر» قائلاً: «إن السياسة الأمريكية صممت، لكى تخلق أقصى تغيير ممكن خلف الستار الحديدى، ولتمنعه فى أى مكان آخر. وفى كلتا الحالتين فإن هذه الأمة قد وضعت نفسها فى موقف معارضة الحقائق السياسية والعسكرية الأساسية فى هذا العصر». فى ١٩٦٠ قام «ف. ك. كريشنا منون» ـ من الهند ـ بدعوة الوفد الأمريكى لدى الأمم المتحدة؛ لقراءة إعلان الاستقلال قائلا «لا يمكن الدفاع عن الشرعية، وإذا كنتم تعترضون على الحكومات الثورية إذن.. فإنكم ببساطة تعملون ضد عملية التقدم ككل»؛ ولكن الولايات المتحدة اعترضت فعلاً على

الثورة. وفى ١٩٥٨ تولى السيناتور «فولبرايت» تلخيص اتجاه «ترومان» و«إيزنهاور» قائلاً إن الولايات المتحدة «قد تعاملت مع أمراء وملوك وكبار رجال الأعمال، ومع ممثلين من الماضى البعض من المتربعين فى مواقعهم والفاسدين فى معظم الأحيان».

لقد انطبق ما قاله «فولبرايت» على سياسة «دالاس» فى ڤيتنام الجنوبية، عقب مؤتمر چنيف. فى سبتمبر ١٩٥٤ أعلن دالاس أنه منذ ذلك الحين ستتجه المساعدات الأمريكية إلى الڤيتناميين الجنوبيين مباشرة، ولن تمر من خلال الفرنسيين. وفى نوفمبر بدأ المستشارون العسكريون الأمريكيون فى تدريب جيش ڤيتنام الجنوبية، لقد مكنت الولايات المتحدة «نجو دينه دييم» من حكم ڤيتنام الجنوبية، الذى اعتمد على تأييد كبار ملاك الأراضى الزراعية، وكان على علاقته الطيبة مع ملاك المزارع الفرنسيين، فتعهد إيزنهاور بتزويد «دييم» بمساعدات أمريكية، وطالبه ـ فى مقابل ذلك ـ بإصلاح الأحوال الاجتماعية والاقتصادية. ولكن كان من المتفق عليه ـ من البداية ـ أن «دييم» له مطلق الحرية، طالما ظل ثابتاً على عدائه للشيوعيين.

عندئذ، بدأت المساعدات الأمريكية تنهمر على «دييم»، حيث حاولت الولايات المتحدة أن تجعل من ڤيتنام الجنوبية نموذجاً لتنمية العالم الثالث. لقد فشلت سياسة حافة الهاوية فى الحيلولة دون ضياع ڤيتنام الشمالية، كما كان دورها ضعيفاً ـ أو لم يكن لها دور على الإطلاق ـ فى معالجة مشاكل الدول المتخلفة؛ لذلك قدم «دالاس» نموذج «دييم» كوسيلة لمعالجة ما اعتبره أهم مشاكل العصر، ولم يتضح بعد هل كان ذلك مثالاً مقنعاً، أم لا؟.

وقد تكون سياسة حافة الهاوية قد فشلت فى إيقاف أو حتى فى تشكيل ثورة التطلعات المتزايدة لشعوب العالم الثالث، ولكن ذلك لم يعنى عدم امكان استخدامها لحماية ما كان واضحاً أنه ينتمى للولايات المتحدة بالفعل. لقد واجه «دالاس» ثالث تحدياته الكبرى، واستخدم سياسة حافة الهاوية ـ للمرة الثالثة ـ فى مضيق فورموزا، حيث نجح فعلا فى تحقيق هدفه.

فى يناير ١٩٥٣ كان «إيزنهاور» قد أطلق العنان لـ«شيانج»*، فبدأ الصينيون القوميون فى سلسلة من الغارات، باستخدام طائرات أمريكية الصنع قصفت البواخر والموانى فى الصين (الشعبية فى ذلك الوقت) بالقنابل، وكانت حرب «الثقوب» كافية لإثارة غضب الصينيين دون تكبيدهم خسائر باهظة. وفى يناير ١٩٥٥ أصبح الصينيون مستعدين لرد العدوان، فبدأوا بقصف جزر «تاشن»، التى تقع على بعد ٢٣٠ ميلاً شمال فورموزا، والتى كانت تحت سيطرة فرقة من قوات «شيانج»، كما بدأ الصينيون ـ أيضاً ـ فى بناء قوتهم ونصب المدافع فى مواجهة «كوموى» و «ماتسو»، وهى جزر صغيرة تقع على مداخل ميناءين صينيين محصنين بفرق قومية. كان «إيزنهاور» ـ رغم عدم موافقة بعض مستشاريه ـ على استعداد للتخلص من جزر «التاشن»، التى سرعان ما تم إخلاؤها، ولكنه كان عاقداً العزم على التمسك «بكوموى»، «وماتسو»؛ لأنه كان واثقاً من أهميتهما للدفاع عن فورموزا ذاتها. لقد فسر دوافعه فى ١٩٥٨ أثناء الأزمة التى انفجرت، بسبب نفس القضية، قائلاً إن سقوط «كيموى» و «ماتسو» كان يعنى سقوط فورموزا بعد ذلك؛ مما كان «سيعرض الحاجز المقام فى وجه الشيوعيين للخطر، وهو الحاجز المكون من الجزر وشبه الجزر الواقعة غرب المحيط الهادى، مثل: اليابان، وجمهورية كوريا، وجمهورية الصين، وجمهورية الفلبين، وتايلاند، وڤيتنام، وبالتالى كان من المحتمل خضوع أندونيسيا، والملايو، وكامبوديا، ولاوس، وبورما تحت سيطرة الشيوعيين التامة».

لكى يتجنب إيزنهاور «العواقب الوخيمة» لخسارة «كيموى» و «ماتسو»، طلب من الكونجرس ـ فى ٢٤ يناير ١٩٥٥ ـ التصريح «باستخدام القوات المسلحة الأمريكية، عندما يرى الرئيس الأمريكى ضرورة ذلك بهدف محدود، هو حماية جزر فورموزا والبسكادور من الهجوم المسلح عليها» على أن يتضمن التصريح أيضا «المواقف المشابهة»، ويعنى ذلك جزر «كيموى» و «ماتسو». وكان «إيزنهاور» قلقاً أنه

* فى الواقع تبنى ترومان هذا التحرك قبل عامين، إلا أنه احتفظ بهذا سراً، أما إيزنهاور فأعلن عنه لأسباب داخلية، لتهدئة الجناح اليمينى فى الحزب الجمهورى.

إذا انتظر حتى تبدأ الصين هجومها، ثم اضطر إلى طلب موافقة الكونجرس، أن يكون الوقت قد فات؛ ولذلك طلب موافقة مطلقة (شيك على بياض) يمكنه أن يتعرف بمقتضاه كما يشاء. لقد علق المستشار القانونى بوزارة الخارجية ـ الذى ساعد فى صياغة القرار ـ على ذلك الطلب قائلاً إنه كان «خطوة فريدة؛ فلم يحدث من قبل فى تاريخنا أبداً أن اتخذ إجراء مثل ذلك». ومع ذلك، فلم يثر أى جدل تقريباً حول القرار، الذى أقره مجلس النواب بأغلبية ٤٠٩ صوتاً ضد ٣ أصوات، بينما وافق عليه مجلس الشيوخ بأغلبية ٨٥ صوتاً ضد ٣ أصوات.

وأعقب ذلك ظهور ذعر مهول من الحرب. وعندما بدأ الصينيون فى قصف «كوموى» و «ماتسو» بالقنابل، أخذت إدارة إيزنهاور تبحث بجدية فى إلقاء أسلحة نووية على الأراضى الصينية. ولم يحدث ـ من قبل ـ خلال الحرب الباردة أن أوشكت الولايات المتحدة ـ لهذه الدرجة ـ على شن حرب وقائية، ولو أن الصين قامت ـ فعلاً ـ بغزو الجزر فمن المحتمل أن الولايات المتحدة كانت قد ستقدم على ذلك الإجراء. وفى ٢٠ مارس ألقى «دالاس» خطاباً، أشار فيه إلى الصينيين مستخدماً عبارات لا تستخدم إلاّ ضد الدول التى فى حالة حرب مع الولايات المتحدة. لقد قال الوزير إن الصينيين كانوا «خطراً حاداً ومسلطاً فوق الرؤوس،... أصابهم النجاح بالدوار» وقارن بين «تطرفهم العدائى» وتطرف هتلر، قائلاً إنهم «كانوا أكثر خطورة، وأكثر استفزازا للحرب من هتلر.» وهدد بأن إيقافهم يتطلب «أسلحة بالغة الدقة. وجديدة وفعالة، يمكن أن تدمر الأهداف العسكرية تماماً، دون تعرض المواقـع المدنية للخطـر»، وكان المقصود بها قنابل نووية تكتيكية. وقد سانده «إيزنهاور» فى ذلك.

فى ٢٥ مارس، تولى الأدميرال «ر. ب. كارنى» قائد العمليات البحرية، إيجاز الموقف لبعض المراسلين الذين تواجدوا فى حفل عشاء خاص، فقال لهم إن الرئيس بصدد بحث اتخاذ إجراء عسكرى، على أساس استخدام جميع الطاقات المتوفرة «لتدمير الإمكانيات العسكرية للصين الحمراء، وبذا يضع نهاية لميولها التوسعية». وأبلغ «دالاس» الرئيس ـ قبل حل المشكلة ـ «إننى أومن أن هناك إحتمالات ـ

على الأقل ـ متساوية أن الولايات المتحدة ستضطر لدخول الحرب». كان رأى «دالاس» أن بعض الغارات الجوية الصغيرة مع بحد أدنى من الإصابات المدنية ستؤدى المهمة بسرعة، وأن «الامتعاض قد لا يستمر طويلاً».

ومع ذلك، بدأ «إيزنهاور» يتشكك فى إمكانية الحد من زمن أو نطاق العملية، فرفض فكرة الحرب الوقائية. لقد أوضح للصحفيين أنه حتى إذا نجحت العملية، فإن مثل تلك الحرب، ستؤدى إلى تخريب الصين تماماً، والى قدر من التعاسة البشرية على نطاق لم يسبق له مثيل، ثم تساءل: «ما الذى سيفعله العالم المتحضر إزاء ذلك»؟ لقد قال فى مؤتمر صحفى عقد فى ٢٨ أبريل أنه يراوده شعور نابع من حاسته السادسة بأن دلائل السلام قد أشرقت، وكشف بأنه كان يتبادل المراسلات مع «المارشال زوكوف» صديقه القديم منذ الحرب، وأحد الحكام السوفييت فى ذلك الوقت. بعد ذلك، خفت حدة الضغوط الصينية على «كيموى» و «ماتسو»، وتقلصت الأزمة، لقد نجحت سياسة حافة الهاوية.

فى تلك الأثناء، أصيبت شعوب العالم بذعر أفقدها صوابها، وربما أصاب ذلك بعض أعضاء إدارة إيزنهاور ذاتها، وكان هناك سبب قوى لذلك، فإن القوة المدمرة للأسلحة النووية المنتجة فى ١٩٥٥، كانت اكبر الف مرة من القوة المدمرة للقنابل الذرية المنتجة فى الأربعينيات. إن واحدة من قاذفات القنابل الأمريكية كانت تحمل قوة مدمرة، تفوق كل المتفجرات التى تم تفجيرها فى تاريخ العالم كله مجتمعة، فأصيب الجميع بالرعب. إن القنابل الذرية التكتيكية الصغيرة التى كان «دالاس» يتحدث عنها كانت أكبر بكثير من تلك التى ألقيت على اليابان. ومنذ بداية الاختبارات الأمريكية على تلك القنابل النووية الجديدة، لم يكف «ونستون تشرشل» عن الإلحاح على الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، لكى يجتمعا فى مؤتمر قمة لمحاولة تسوية خلافاتهما. لقد أصرت الولايات المتحدة على رفض نداءاته لعقد اجتماع قمة. ولكن فى منتصف ١٩٥٥ عندما بدأت روسيا فى تحسين حجم قنابلها وقدراتها على إلقاء تلك القنابل، وعندما أدت أزمة فورموزا إلى وضع الولايات المتحدة وجهاً لوجه أمام احتمال تبادل نووى، أصبح إيزنهاور و «دالاس» أكثر قبولا لفكرة اجتماع قمة.

إن قرار إيزنهاور بالاشتراك فى اجتماع القمة كان يعنى نهاية كل الأحلام الأمريكية بالفوز فى الحرب الباردة بالوسائل العسكرية. لقد أحرزت روسيا قدراً كبيراً من التقدم فى تطوير الأسلحة النووية؛ لدرجة أن إيزنهاور نفسه حذر الأمة من أن وقوع حرب نووية يعنى دمار العالم، ولن يكون هناك «احتمال للنصر أو الهزيمة»، وإنما فقط درجات متفاوتة من الدمار. ووفقاً لما جاء فى تقرير «جيمس رستون» فى صحيفة «نيويورك تايمز»، «ربما تعد أهم حقيقة فى سياسة العالم اليوم، أن إيزنهاور قد ألقى بالسلطان الهائل للرئاسة الأمريكية، ضد المجازفة بحل عسكرى للحرب الباردة». وحيث أن «إيزنهاور» رفض أن يجر الأمة إلى حرب نووية؛ وحيث أنه لم تكن لديه القوات اللازمة لخوض حرب محدودة، وكما لم يكن باستطاعته أن يحصل عليها من حلفائه؛ وحيث إن تصميم الحزب الجمهورى على موازنة الميزانية، والاستمتاع بثمرات الرأسمالية، كان أكثر من تصميمه على مساعدة آلة الحرب، كان البديل الوحيد المطروح، هو: نوع ما من السلام مع روسيا.

وفى نهاية ربيع ١٩٥٥، توالت الأحداث بسرعة ساعدت على دفع «إيزنهاور» وروسيا إلى اجتماع القمة؛ ففى ٩ مايو، أصبحت ألمانيا الغربية عضواً رسمياً فى حلف شمال الأطلنطى (الناتو). وفى ١٤ مايو، قام الاتحاد السوفيتى مع دول شرق أوروبا بتوقيع أتفاق حلف وارسو، وهو الرد العسكرى الشيوعى لمواجهه حلف شمال الأطلنطى. وفى اليوم التالى، قامت روسيا والولايات المتحدة أخيراً بحل إحدى مشاكل الحرب العالمية الثانية التى ظلت قائمة لوقت طويل، وذلك بالتوقيع على معاهدة الدولة النمساوية، التى حصلت النمسا بمقتضاها على استقلالها، مع حظر اتحادها مع ألمانيا، على أن تصبح دولة محايدة بصفة دائمة. وقد كان كل من الجانبين مسئولاً عن عوامل عديدة لتأخير ذلك الإجراء. لقد وقعت روسيا على المعاهدة، لأنها أرادت تخفيف حدة التوتر والتعجيل بعقد اجتماع القمة، بينما تقبلت الولايات المتحدة المعاهدة كحل معقول لمشكلة النمسا. ولم يكن «دالاس» سعيداً، إذ إنه عندما حضر مع إيزنهاور بعد التوقيع ابتسم بطريقة حزينة الى حد ما ـ وقال: «حسناً، اعتقد إننا خـدعنا».

وكان مبعث قلق «دالاس» إساءة تفسير ما حدث، وقد ثبت أنه كان محقاً؛ لأن محررى الصحف والنقاد بدأوا ينادون بحل مماثل لألمانيا، وواقع الأمر أن المعاهدة النمسوية كانت خطوة، أضفت على تقسيم ألمانيا صفة الاستمرارية، ولم تكن على الإطلاق خطوة نحو وحدة ألمانيا وحيادها؛ إذ اتفقت روسيا والولايات المتحدة ـ فى الواقع ـ على أن كلتا شطرى ألمانيا لن يحصلا على النمسا.

وبالتالى، أدى ذلك الى توضيح أحد أهم نتائج الحرب العالمية الثانية، ألا وهو تقسيم إمبراطورية هتلر إلى ثلاثة أجزاء. إن ألمانيا الموحدة ـ سواء أصبحت نازية، أو شيوعية، أو رأسمالية ـ تعد مبعث خطر دائم على السلام، أو هكذا قررت روسيا والولايات المتحدة. لقد أبقى كل منهما على الالتزام رسمياً تجاه إعادة توحيد ألمانيا، إلاّ أن كليهما لم يرغب فى تحقيق ذلك فعلا.

فى ١٩ مايو ١٩٥٥، عرض الاتحاد السوفيتى فى استعراض للقوات الجوية، كميات هائلة من أحدث قاذفات القنابل طويلة المدى. وبعد مرور أسبوع، قام «نيكيتا خروشوف» و «نيقولاى بولجانين» ـ الزعيمان الجدد بداية فى روسيا ـ بالسفر إلى يوجوسلافيا، حيث قدما اعتذاراً عن معاملة ستالين لتيتو، وتوسلا إلى «تيتو» طالبين الصفح. وبالإضافة إلى ذلك، كانت روسيا قد بادرت ببرنامج مساعدات اقتصادية لدول مختارة من العالم الثالث. وهكذا إتضح أن روسيا قد تغلبت على الاضطراب الذى تلا وفاة ستالين، وأنها كانت فى حالة هجومية.

وهكذا، أصبح واضحاً أن هناك حاجة ماسة إلى بعض القواعد الإجرائية التى تتناسب مع الحرب الباردة، معنوياً إن لم يكن مادياً. لقد اتخذ حلفاء الولايات المتحدة (أعضاء الناتو NATO) موقفاً صلباً إزاء تلك الحاجة، وأصروا عليه بعد مناورات الحرب التى قامت بها دول «الناتو» فى يونيه ١٩٥٥، والتى أظهرت أنه إذا بدأت المعركة فى أوروبا (وإذا كان سيناريو المناورة دقيقاً) فسوف يتم إلقاء ١٧١ قنبلة ذرية على غرب أوروبا. إن استمرار الولايات المتحدة فى اتخاذ موقف عدائى مفرط تجاه روسيا أصبح غير محتمل، لقد استحوذ ذلك الشعور بعمق على دول أوروبا فكان

أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلى عقد اجتماع القمة فى جنيف، بالإضافة إلى عامل رئيسى آخر هو تفانى إيزنهاور الشخصى فى العمل على إحلال السلام.

ولم يكن اجتماع القمة فى جنيف ـ وهو أول اجتماع قمة منذ «بوتسدام» الذى عقد قبل عشرة سنوات ـ نتيجة أية تسوية سياسية، ولم يكن أى من الجانبين على استعداد للتراجع عن مواقفه السابقة؛ ولقد أوضح «دالاس» ذلك تماماً، عندما حدد المطالب الأمريكية تجاه ألمانيا. وكان هدفه الأول وحدة ألمانيا «تحت شروط، لا تؤدى الى حياد ألمانيا المتحدة أو الى نزع سلاحها، أو إلى استبعادها من الناتو». ولم تكن هناك أدنى فرصة لقبول روسيا لمثل ذلك الاقتراح، ولم يكن من المتوقع منها أن توافق ـ بالمرة ـ على العرض الأمريكى الجديد الوحيد، وهو دعوة إيزنهاور إلى اتفاقية «مجالات جوية مفتوحة»، لأن ذلك العرض كان بالنسبة لروسيا مجرد محاولة أمريكية أخرى؛ للتجسس على روسيا*. ولذلك، فإن «بولجانين» الذى حضر اجتماع جنيف كواجهة نيابةً عن «خروشوف». لم يكن لديه أى استعداد لعقد اتفاق؛ مثله مثل الأمريكيين؛ وكان موقفه إزاء ألمانيا هو ترك كل شئ على ما كان عليه.

فى ١٨ يوليه ١٩٥٥، بدأ اجتماع القمة، الذى عقد كرد فعل لسباق التسلح. ولم يكن أمراً غير متوقع على الإطلاق، أنه لم يتم التوصل فيه إلى أية تسوية سياسية. ومع ذلك، فقد تحققت أكثر مخاوف «دالاس»، إذ انبثقت «روح جنيف» هناك، وكان «دالاس» قد نصح «إيزنهاور» بأن يعمل على أن تبدو «ملامحه صارمة وجادة» فى الصور الفوتوجرافية التى سيظهر فيها مع «بولجانين»، وحذره من أن أى صورة تضم الزعيمين والابتسامة تعلو وجهيهما «ستوزع على كل الدول التابعة للاتحاد السوفيتى»؛ مما سيشير ضمنياً ـ إلى «أن كل آمال التحرير قد ضاعت، وأن مقاومة

* لقد عارض الروس بشدة اقتراح المجالات الجوية المفتوحة إلا أن إيزنهاور كان فى الواقع سباقاً للتقدم التكنولوجى؛ فلقد بدأت الولايات المتحدة فعلاً فى التجسس على الروس من الجو من خلال طائرة وكالة المخابرات المركزية «يو ـ٢» U-2 وخلال بضع سنوات تمكن كلا الجانبين من التجسس على الآخر من خلال الأقمار الصناعية.

الحكم الشيوعى قد أصبحت لا طائل من ورائها، من الآن فصاعداً». ولكن عندما أخذت الصور لم يستطع «إيزنهاور» أن يكبت ابتسامته الشهيرة، ووزعت الصور.

لم يستطع «دالاس» أن يمنع ذلك الاعتراف الرمزى بفشل وعود الحزب الجمهورى لتحرير الدول التابعة للشيوعيين. إن اجتماع چنيف لم يعنى نهاية الحرب الباردة، ولكنه أدى فعلاً إلى تغيير أساسها، فقد اعترفت دول الغرب بأنها لم تستطع أن تفوز فى الحرب الباردة، وأنه ساد جمود فى موقف الأسلحة الحرارية النووية، وأنه يجب تقبل الوضع الراهن فى أوروبا والصين (حيث خفت حدة التوتر بسرعة).

لقد شعر «دالاس» بالمرارة ولكنه كان عاجزا. وكان ثائراً بصفة خاصة لأن أرض المعركة قد انتقلت ــ الآن ــ إلى مجالات النفوذ الاقتصادى والسياسى فى العالم الثالث، وهو ميدان معركة تتمتع فيه روسيا بمميزات جمة. وفى ديسمبر ١٩٥٥، حذر «دالاس» وزراء خارجية دول الناتو من أن السوفييت سيستخدمون ــ منذ ذلك الحين فصاعداً ــ تهديدات «غير مباشرة، فيما يتعلق بمناطق الشرق الأوسط وجنوب آسيا». وكان «دالاس» فى حاجة إلى شيئين من أجل مكافحة ذلك الاتجاه، وهما: الأموال، واستعداد الأمريكيين لتقبل السياسة الراديكالية فى الدول النامية؛ وكلاهما لم يكن ممكناً لأن الجمهوريين الذين استاءوا من تمويل دول غرب أوروبا خلال خطة مارشال.. كان من المستبعد أن يوافقوا على دفع مبالغ ضخمة للثوار الذين ليسوا من الجنس الأبيض.

اتبعت الولايات المتحدة ــ أثناء إدارة إيزنهاور ــ وسيلة أخرى؛ غير الضغط الدبلوماسى والتهديد بالحرب الشاملة والإبادة النووية؛ لكى تحقق أهداف سياستها الخارجية، خاصة فى العالم الثالث. ولقد سبقت الإشارة إلى أن وكالة المخابرات المركزية بدأت فى عهد «ترومان» ولكنها بدأت فعلياً فى ممارسة نشاطها على نطاق واسع بعد ١٩٥٣، عندما أصبح «ألان دالاس» ــ الأخ الأصغر لوزير الخارجية ــ مديراً للمخابرات المركزية. كان «ألان دالاس» عميلاً لمكتب الخدمات الاستراتيجية أثناء الحرب، ثم مارس نشاطه ــ من وراء الستار ــ فى عمليات سرية لتحقيق نفس الأهداف التى كان أخوه يسعى لتحقيقها علناً ــ وهى بصفة أساسية احتواء

الشيوعية؛ ولأن «آلان دالاس» نفسه كان مثالياً، فقد اجتذب غيره من المثاليين، للعمل فى وكالة المخابرات المركزية. وفقاً لما جاء فى تقرير لجنة تشيرش بمجلس الشيوخ، التى تولت ـ فى١٩٧٦ ـ فحصاً شاملاً لجهاز المخابرات المركزية، «خلال الخمسينيات... اجتذبت وكالة المخابرات المركزية بعضاً من أكفأ المحامين والأكاديميين، وبعضاً من الشباب النشط سياسيا فى أمريكا»*. وكان الاعتقاد السائد فعلاً أن وكالة المخابرات المركزية «مؤسسة ليبرالية تحررية... تبنت وشجعت التفكير الحر المستقل». ومن وجهة نظر أولئك الذين انضموا إلى الجهاز، كانت وكالة المخابرات المركزية «الطريقة الصائبة» لمحاربة الشيوعية، بالمقارنة «بالطريقة السيئة» التى نادى بها «ماكارثى».

كانت الخمسينيات هى سنوات مجد المخابرات المركزية، فقليلاً ما كانت توجه إليها أسئلة، ونادراً ما كانت تجيبها ؛فلقد أبلغت لجان الرقابة بالكونجرس «ألان دالاس» بالتحديد أنها لا تود معرفة أى شئ عن العمليات السرية التى تقوم بها الوكالة. وكان شيئاً مسلماً به لدى الرئيس وعامة الشعب أن الطريقة الوحيدة لمحاربة السوفييت وبوليسهم السرى (KGB) هى استخدام خدع دنيئة، من المفضل عدم معرفة الكثير عنها. كما لم توجه أية أسئلة عن التكلفة أيضاً، فمن يمكنه تحديد قيمة المعلومات المقدمة سلفاً عن ـ مثلا ـ اعتزام تجمع الروس فى ألمانيا الشرقية، فى مظاهرة عبر نهر الألب؟ إن ذلك الجيل من زعماء الأمريكيين قد مر بتجربة «بيرل هاربر» ، وكان عاقداً العزم على ألا يفاجأ مرة ثانية أبداً. وبالتالى، كانت برلين الغربية تغص بعملاء وكالة المخابرات المركزية، الذين كان لديهم جواسيس فى جميع أنحاء أوروبا الشرقية لتقديم تقارير عن تحركات وأنشطة الجيش الأحمر. ومع ذلك لم يستطع العملاء أن ينجزوا عمليات سرية مهمة خلف الستار الحديدى، مثل الإطاحة بحكومة بولندا أو ألمانيا الشرقية؛ لأن البوليس السرى للحكومات التابعة لروسيا كان فى قمة الانتظام وغاية النشاط.

* مذهب الفعالية "Actiyism" : مذهب يؤكد على ضرورة إتخاذ الاجراءات الفعالة أو العنيفة (كإستعمال القوة) لتحقيق الأغراض السياسية. (المترجم)

وفى نفس الوقت، كان يمكن تحقيق نتائج مثيرة باستخدام قدر ضئيل من القوة أو الأموال فى العالم الثالث. لقد أحرز «ألان دالاس» أول نصر له فى إيران فى ١٩٥٣. كان محمد مصدق رئيس الوزراء؛ قد اقترب أكثر من اللازم ـ من وجهة نظر الإخوة «دالاس» ـ من الحزب الشيوعى فى إيران «حزب تودة»، ولذا كان لابد من الإطاحة به، قبل أن يعقد اتفاقية مع السوفييت. كان مصدق قد أمم ـ بالفعل ـ حقول البترول الإيرانية، مما أثار ذعر البريطانيين الذين تمتعوا باحتكار البترول الإيرانى؛ كما كان من المعتقد أن مصدق كان خطراً يهدد احتفاظ الشاه محمد رضا بهلوى بعرشه.

لذلك قرر «ألان دالاس» أن ينقذ إيران، بأن يرسل أفضل عملائه «كيم روزفلت» (حفيد تيودور روزفلت) إلى طهران مع الجنرال «نورمان شوارزكوف»، وهو الأمريكى الذى قام بتنظيم البوليس السرى فى إيران فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (كان تنظيم البوليس والجيش فى الدول الصغيرة وإمدادهما بالمعدات، وسيلة أمريكية أخرى للسيطرة على تلك الدول خلال الحرب الباردة). وقام «روزفلت» و«شوارزكوف» بإنفاق مبالغ باهظة كما لو كانوا لن يحاسبوا عليها ـ إذ كان ذلك ما يحدث بالفعل ـ لتنظيم مظاهرات اجتاحت شوارع طهران وأطاحت بمصدق ـ الذى دخل السجن ـ وأعادت الشاه من منفاه. ثم قام رئيس الوزراء الجديد بتقسيم إنتاج البترول الإيرانى؛ وفقاً لما إرتأته وكالة المخابرات الأمريكية؛ فاحتفظت بريطانيا بـ ٤٠ ٪، وحصلت شركات البترول الأمريكية على ٤٠ ٪، والشركات الفرنسية ٦ ٪، والهولندية ١٤ ٪. وكان من المتوقع أن تمر سنوات عديدة قبل أن يفكر الإيرانيون مرة ثانية فى السيطرة على مصادر ثرواتهم، وعندئذ سيكون الشاه ـ الذى قامت وكالة المخابرات المركزية بإنقاذه ـ هو الذى استحوذ على تلك الثروات. ولكن حتى يحين ذلك الوقت أمكن إيقاف التيار الشيوعى.

وفى العالم الجديد أيضاً، أحرزت المخابرات المركزية نصراً. ففى ١٩٥١ أصبح «جاكوب أربنز جوزمان» رئيساً لجواتيمالا؛ ونظراً لأن أربنز كان وثيق الصلة بالحزب

الشيوعى، فقد اتخذ بعض إجراءات للإصلاح الزراعى، وصادر ملكية ٢٢٥ ألف فدان من أراضى الشركة المتحدة للفاكهة. وكان ذلك التصرف مزعجاً للغاية، ولكن الأسوأ من ذلك أنه كان مصدر خطر على قناة بنما؛ فاقترح «آلان دالاس» الإطاحة بأربنز، وبعد أن أصغى إيزنهاور إلى مميزات وعيوب العملية، صرح بتنفيذها. وقام عملاء وكالة المخابرات المركزية فى جواتيمالا باختيار كولونيل «كارلوس كاستيللو أرماس» ليتزعم الانقلاب، وفعلاً أنشأ مقرا له فى «هندوراس» حيث تلقى معداته. وكان إيزنهاور قد رفض توريط الولايات المتحدة فى مساندة العملية ـ عسكرياً بشكل مباشر ـ ولكنه أبلغ الإخوة «دالاس» أنه «مستعد لاتخاذ أية خطوات [فيما عدا إرسال قوات] ضرورية لإنجاح العملية».

لكن عندما عجز «كاستيللو أرماس» عن تنفيذ عملية الغزو، وافق إيزنهاور على السماح لـ«ألان دالاس» بإرسال عدة قاذفات قنابل قديمة، ترجع إلى الحرب العالمية الثانية إلى أرماس. ونفذت تلك الطائرات مهمة قصف مدينة جواتيمالا، ففضل أربنز ـ الذى خانته شجاعته ـ أن يستقيل ويفر من جواتيمالا. وهكذا أنقذت جواتيمالا. ومن وجهة نظر نقاد وكالة المخابرات المركزية، أنقذت لصالح الشركة المتحدة للفواكه، أما من وجهة نظر المدافعين عن وكالة المخابرات المركزية، فإنها تصرفت بالتحديد لكى تحول دون أن يكون للشيوعيين موطئ قدم فى العالم الجديد.

كان إقصاء الشيوعيين عن السلطة فى أمريكا اللاتينية أسهل كثيراً من إقصاء السوفييت من أوروبا الشرقية. وقد وعد وزير الخارجية «دالاس» بالتحرير ولكنه فشل؛ فلم تصلح سياسة حافة الهاوية، أو الوسائل المعنوية، فى تحرير واحد من العبيد، أو فى منع ڤيتنام الشمالية من الاتجاه إلى الشيوعية.

وفى احتفالات أعياد الميلاد فى ١٩٥٥، بعث البيت الأبيض رسالته المعتادة إلى شعوب أوروبا الشرقية، «أن أمريكا تدرك حقيقة المحن التى تعانون منها»، و «مشاركة إيمانكم بأن الصواب سينجح فى النهاية، فى جذبكم مرة ثانية الى الدول الحرة فى العالم». وعندما اشتكى خروشوف من أن هذا «التدخل الفج» لم يكن متوافقاً مع

روح جنيف، أصدر البيت الأبيض بياناً أشار فيه إلى أن هدف التحرير هدف دائم : «إن التحرير السلمى للشعوب الأسيرة ما زال، وسوف يظل ـ حتى ننجح فى ذلك ـ الهدف الرئيسى للسياسة الخارجية للولايات المتحدة» .

كانت سنة انتخابات الرئاسة قد بدأت وكما حدث فى ١٩٥٢ فقد حقق بيان «الشعوب الأسيرة» النجاح للحملة الانتخابية. ولسوء الحظ لم تعرف بعض الشعوب الأسيرة كيف تميز بين ما تضمنته الحملات الانتخابية من كلمات رنانة وبين السياسة الفعلية، إذا كانوا على وشك المطالبة بأن تفى الولايات المتحدة بوعودها بالتحرير.



الفصل التاسع

من المجر والسويس إلى كوبا

"في مجالس الحكومة... يجب أن نأخذ حذرنا من اكتساب نفوذ لا مبرر له، سواء سعى إليه المجمع العسكري الاقتصادي في الولايات المتحدة أم لا".

(دوايت د. إيزنهاور)

«في خطاب الوداع»

إن الانطباع الأول والساحق عن السياسة الخارجية الأمريكية من ١٩٥٦ إلى ١٩٦١ هو الفشل المستمر. ولقد أدى عجز الولايات المتحدة عن اتخاذ أى إجراء لمساعدة ثوار المجر إلى السخرية من نداءات التحرير التى أطلقها الحزب الجمهورى. كما أن إيزنهاور و «دالاس» عجزا عن احتواء السوفييت، الذين نجحوا فى تحقيق حلمهم القديم بتوطيد نفوذهم فى منطقة البحر المتوسط وفى الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، نجح السوفييت نجاحاً كبيرا فى صناعة الصواريخ ـ بدءاً بإطلاق القمر الصناعى «سبوتنك» ـ مما أدى إلى إصابة الولايات المتحدة بدرجة كبيرة من الاكتئاب، وبدا أن روسيا قد فازت فى سباق التسلح. وفى ١٩٥٩ كان «خروشوف» هو الذى يمارس سياسة «حافة الهاوية» من مركز القوة. وبعد أزمة السويس، لم تعد فرنسا ولا بريطانيا ولا الولايات المتحدة يثقون فى بعضهم تماما. وفى جنوب شرق آسيا، هددت جماعات حرب العصابات الشيوعية فى جنوب ڤيتنام، وفى لاوس بقلب الميزان الدقيق هناك لصالح الشيوعيين. وفى أمريكا اللاتينية، كانت إدارة

إيزنهاور عاجزة عن مواجهة ثورة فى كوبا؛ مما سمح للسوفييت بمد نفوذهم فى منطقة تبعد عن الولايات المتحدة بتسعين ميلاً فقط.

ومع ذلك، فإن الظواهر السطحية تكشف ـ فقط ـ عن حقائق سطحية. إن الإنجاز الرائع الذى حققه إيزنهاور كان تجنب الحرب؛ إذ رفض إيزنهاور اشراك القوات الأمريكية فى صراع مسلح بالرغم من النداءات العاطفية وغير المسئولة للحزب الجمهورى لكسب أصوات الناخبين المعادين للشيوعية، وبالرغم من تغير موقف روسيا فى الحرب الباردة الى موقف هجومى. لم تكن لدى إيزنهاور حصانة ضد سياسة التدخل، أو إلقاء الخطب الاستفزازية، أو الاختبارات النووية، أو سباق التسلح (فى حدود صارمة)، ولكنه صمم على أن يدير وجهه ضد الحرب. وجاء دور الحزب الديمقراطى لكى يتذمر من أن الولايات المتحدة لم تكن «تتقدم إلى الأمام» ولم تكن «تنجز ما فيه الكفاية»، وأن الولايات المتحدة بدأت «تخسر الحرب الباردة».

ولكن بالرغم من اتهامات الحزب الديمقراطى، فقد خرجت الولايات المتحدة من سنوات حكم إيزنهاور، وهى تتمتع بمركز قوى؛ فقد ارتفع إجمالى الناتج القومى الأمريكى ـ ودون تضخم. كما استمر اقتصاد دول أوروبا الغربية فى الازدهار، وكان حلف شمال الأطلنطى متماسكاً. وكانت المصالح الأنجلو ـ أمريكية فى بترول الشرق الأوسط مأمونة، واستمر اقتصاد أمريكا اللاتينية تحت سيطرة أمريكا، كما كانت القواعد الأمريكية فى المحيط الهادى سالمة، وظل «شيانج كاى تشيك» مسيطراً على فورموزا، كما أن الولايات المتحدة ظلت متفوقة عسكرياً على الاتحاد السوفيتى، رغم أن إيزنهاور كان ينفق فقط حوالى ثلثى المبالغ التى أراد الحزب الديمقراطى أن ينفقها على الدفاع.

لقد عجز إيزنهاور عن احتواء الشيوعية، وعن تحرير أوروبا الشرقية، كما ظل متمسكا بشعارات الحرب الباردة، ولكنه كان رجلاً معتدلاً وحذراً، وواضح الرؤية إزاء الثمن الذى قد تدفعه الولايات المتحدة فى سبيل مقاومة زحف الشيوعية فى كل مكان، وكان يرى أن الاقتصاد الأمريكى لا يستطيع أن يدفع ذلك الثمن. وكان هذا

هو الفرق الأساسى الذى ميز «إيزنهاور» عن الرؤساء الديمقراطيين الذين خلفوه. وكانت أيدى «دالاس» مكبلة بسبب سياسة «إيزنهاور» المالية المتحفظة، فلجأ وزير الخارجية إلى بيانات الشجب العنيفة والمملة، التى أدت إلى ارتياح عاطفى، مع عدم الاخلال بتوازن الميزانية.

كان نفور إيزنهاور من اتخاذ إجراءات هجومية واضحاً فى رده على الأحداث التى سبقت وصاحبت حملة انتخابات الرئاسة فى ١٩٥٦، واتهم «ادلاى ستيفنسون» المرشح الديمقراطى ـ «إيزنهاور» بأنه لا يفعل ما يكفى لإيقاف الشيوعيين، فقد صرّح أن نصف الهند الصينية أصبح «دولة جديدة تدور فى فلك الشيوعية»، والولايات المتحدة خرجت من الكارثة وهى تبدو مثل «نمــر من الورق» كما كان «ستيفنسون» منزعجاً من «تدهور حال حلف شمال الأطلنطى (الناتو)» وكان يريد تقوية ودعم القوات المسلحة الأمريكية، واتهم إيزنهاور بأنه رفض «فرصاً كبيرة لاستغلال نقاط الضعف فى صفوف الشيوعيين». وأخيراً، اتهم «ستيفنسون» «إيزنهاور» بأنه سمح للسوفييت بأن يتقدموا فى سباق التسلح، وحذر من وجود «فجوة فى عدد قاذفات القنابل التى تمتلكها الولايات المتحدة فى مواجهة روسيا.»

لكن «إيزنهاور» رفض أن يسارع بالتصرف بدافع من الخوف رغم الفرص التى كانت متاحة آنذاك؛ ففى الشرق الأوسط، كانت روسيا تعمل على نشر نفوذها فى المنطقة، بغض النظر عن ان هذه الدول لا تعتنق الشيوعية، ورغم أن «دالاس» ابتعد عن سياسة تأييد إسرائيل التى تبعها «ترومان»، وحاول تحسين العلاقات مع العرب، إلا أنه كان إما عاجزا أو عازفا عن مـضاهاة برامج المساعدات الشيوعية للمنطقة. وفى أواخر ١٩٥٥، انتابته نوبة من الانفعالات العصبية عندما علم بأمر صفقة السلاح التى عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا؛ فكان رده الأول هو أن يعرض على الزعيم المصرى ـ الكولونيل جمال عبد الناصر ـ مساعدات أمريكية لبناء السد العالى فى أسوان، وهو مشروع عمـلاق، صمم لتوليـد الطاقـة الكهربائيـة من النيل؛ فقام خبراء فنيون بدراسة المشروع، وأعلنوا صلاحيته. وبحلول فبراير ١٩٥٦، كان «عبد الناصر» على استعداد لإبرام الصفقة.

إلا أن «دالاس» وجد صعوبة فى إقناع المسئولين فى الكونجرس بمشروع سد أسوان العالى؛ إذ شجب السياسيون الموالون لإسرائيل مشروع السد، بينما تعجب أعضاء الكونجرس من ولايات الجنوب: لماذا يجب على الولايات المتحدة أن تبنى سداً، سوف يشجع المصريين على زيادة إنتاجهم من القطن؟ وفى مجلس الوزراء خشى الجمهوريون المحافظون من أن تؤدى تكلفة السد إلى إحداث خلل بالميزانية، ولقد اتفق جميع المعارضين للمشروع على أن المصريين لا يمكنهم ـ بأى حال من الأحوال ـ أن يوفروا الفنيين، ولا الصناعات اللازمة لحسن استخدام السد. وبدأ «دالاس» نفسه يتراجع، عندما شكل عبد الناصر فى إبريل ١٩٥٦ تحالفاً عسكرياً مع السعودية وسوريا واليمن، ورفض أن يتراجع عن صفقة السلاح التشيكية. لقد افترض وزير الخارجية «دالاس» أن روسيا لا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة فى مساندتها لسد أسوان، وهو افتراض اعتمد على الاعتقاد الغريب بأن روسيا لم تكن لديها المهارة التكنولوچية لبناء السد. وعندما سحب عبد الناصر اعترافه «بشيانغ كاى تشيك»، واعترف بالصين الشيوعية فى مايو، قرر «دالاس» أن ينسحب من مشروع سد أسوان، ولكنه لم يعلن قراره.

وفى ١٩ يوليه ١٩٥٦، وفى لحظة وصول وزير خارجية مصر إلى واشنطون لمناقشة المشروع، أعلن «دالاس» أن الولايات المتحدة قد سحبت مساندتها لمشروع سد أسوان. وكان رد «عبد الناصر» الفورى تأميم قناة السويس، وبذلك استعاد هيبته وكرامته المجروحة بضربة واحدة، وحصل أيضا على الـ ٢٥ مليون دولار، قيمة الأرباح السنوية من تشغيل القناة. وعندئذ ثار غضب البريطانيين والفرنسيين بسبب اعتمادهم على القناة لمرور وارداتهم من البترول. وكانوا واثقين أن العرب تنقصهم المهارات اللازمة لإدارة القناة بكفاءة، كما خشوا أن يقرر عبد الناصر إغلاق القناة فى وجه سفنهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تلقوا ضربة خطيرة أثرت فى اعتدادهم بذاتهم. وتلا ذلك مفاوضات طويلة ومعقدة، دون التوصل إلى حل؛ إذ كان اهتمام «دالاس» الرئيسى هو حماية مصالح الولايات المتحدة البترولية فى الشرق الأوسط،

بينما أصر البريطانيون والفرنسيون على عدم قبول أى حل لا يضمن لهم السيطرة التامة على القناة. ولكن نظرا لتخوف «دالاس» من رد فعل العرب فإنه لم يكن على استعداد لإعادة القوى الاستعمارية إلى المنطقة، كما أنه ـ على أية حال ـ كان ـ مثله مثل «إيزنهاور» ـ يعارض بشدة النمط القديم للاستعمار الأوروبى.

لقد كانت حقا ورطة. أجرى السناتور «فولبرايت» تحقيقاً فيما بعد، ثبت فيه أن مشروع السد العالى كان مشروعاً سليما، وأن التراجع عنه كان قراراً شخصياً اتخذه «دالاس» الذى أخطأ فى تقدير كل من موقف عبد الناصر من الاتحاد السوفيتى، وأهمية السد لمصر، وأنه خلط بين القومية المصرية وسياسة الحياد وبين الشيوعية، وأنه لم يبذل جهداً جديا لإقناع المعارضين للمشروع فى الكونجرس. وهكذا، أفسد «دالاس» ـ كما جاء فى تحقيقات اللجنة ـ وضع الولايات المتحدة فى كل من فرنسا وبريطانيا، وفى حلف شمال الأطلنطى «الناتو» أيضاً، كما خسر فرصة لربط عبد الناصر بالغرب، وسمح للاتحاد السوفيتى أن يبدأ فى إعداد قاعدة بحرية فى البحر المتوسط، وساهم فى غضب إسرائيل ومؤيديها، وفشل فى اكتساب مزيدمن العرب الموالين لأمريكا.

إن غضب النقاد كان له مبرراته، ولكنه لم يأخذ كل العوامل فى الاعتبار: كان الشرق الأوسط يحتوى على ٦٤٪ من احتياطى بترول العالم، الذى كان معروفا فى ذلك الوقت، وكانت الكويت والسعودية والعراق يتصدرون قائمة المنتجين. وأثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، تمكنت شركات البترول الأمريكية ـ بمساعدة حكومة الولايات المتحدة ـ من انتزاع امتيازات بترولية من البريطانيين والعرب على السواء، وأدى ذلك إلى حصولهم على مصالح كبرى لأمريكا فى بترول الشرق الأوسط، وكانت تلك المصالح مأمونة بالرغم من تصرفات «دالاس» الخاطئة.

وظلت قناة السويس ضرورية لنقل البترول، وبدأ «دالاس» سلسلة معقدة من المفاوضات، بغرض مساعدة عبد الناصر على إدارة القناة بدون البريطانيين أو الفرنسيين. وعندئذ قرر الأوروبيون أن يمسكوا بزمام الأمور فى أيديهم، فبدأت

بريطانيا وفرنسا ـ بالتعاون مع اسرائيل ـ فى التخطيط لغزو مصر، ولم يبلغوا الولايات المتحدة بنواياهم.

وقع تطور آخر فى أوروبا الشرقية، أدى إلى تعقيد كل شئ. ففى فبراير ١٩٥٦ أصاب «خروشوف» الحزب الشيوعى ـ فى مؤتمره العشرين ـ بصدمة عندما أدان ستالين بسبب جرائمه، واعترف بوجود طرق متعددة تؤدى إلى الشيوعية، وأشار إلى أنه يمكن تخفيف حدة القيود التى وضعها ستالين. وبعد مرور شهرين، قامت روسيا بإلغاء جهاز المخابرات الشيوعية «الكومينفورم». لقد حصلت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على نسخة من الخطاب السرى لخروشوف، ووزعت نسخاً منه فى أنحاء أوروبا الشرقية والعالم، وعلى الفور اجتاحت الاضطرابات كل أوروبا الشرقية؛ فأدت أحداث الشغب فى بولندا إلى إرغام خروشوف على حل المكتب السياسى فى وارسو الذى كان يتبع الأساليب الستالينية، وسمح «لفلاديسلاف جومولكا»، وهو شيوعى مستقل، بأن يتولى السلطة (فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٦). لقد ظلت بولندا دولة شيوعية، وعضواً فى حلف وارسو، ولكنها حصلت على درجة كبيرة من الاستقلال، وضربت مثلا للدول الأخرى التابعة لروسيا.

وامتدت الاضطرابات إلى المجر، وهى التى كانت قبل الحرب أكثر دولة فاشستية فى أوروبا الشرقية، وأكثرها نفوراً من الشيوعية التى فرضها ستالين عليها. وفى ٢٣ أكتوبر انطلق طلبة المجر إلى الشوارع، مطالبين بأن يحل «إيمرى ناجى» محل عملاء ستالين. وانضم العمال إلى الطلبة فانتشر الشغب، ووافق خروشوف على منح السلطة لناجى، ولكن ذلك لم يعد كافياً؛ إذ طالب المجريون بانسحاب الجيش الأحمر من المجر، وبتكوين حزب سياسى معاد للشيوعية. وفى ٢٨ أكتوبر، خضع السوفييت، وبدأوا فى سحب دباباتهم من حول بودابست.

لقد أصبح التحرر فى متناول اليد، ولكن إيزنهاور كان حريصاً فى خطب حملته الانتخابية على استخدام أكثر العبارات إبهاماً فقط، بالرغم من أن «صوت أمريكا» «وإذاعة أوروبا الحرة» كانا يشجعان المتمردين، وكذلك فعل «دالاس» الذى وعد

هؤلاء الذين يستطيعون الانفصال عن «الكرملين» بالمساعدات الاقتصادية. ولكن فى اللحظة الحاسمة، وبالضبط عندما بدا أن تغير ميزان القوى فى أوروبا بات وشيكا، قام الجيش الإسرائيلى بالهجوم على مصر. وفى خلال عدة ساعات، دمر كل جيش عبد الناصر تقريباً، واستولى على معظم شبه جزيرة سيناء، ثم وجهت بريطانيا وفرنسا إنذاراً، تم الاتفاق عليه مسبقا مع الإسرائيليين، يحذر القوات المتحاربة بالابتعاد عن قناة السويس. وعندما رفض عبد الناصر الإنذار، بدأ الأوروبيون فى قصف أهداف عسكرية مصرية، واستعدوا لنقل قواتهم إلى السويس تحت زعم الفصل بين الإسرائيلين والعرب.

وفى ٣١ أكتوبر، وهو اليوم التالى لبدء قصف مصر، وقبل أسبوع من انتخابات الرئاسة الأمريكية، أعلن «ناجى» انسحاب بولندا من حلف وارسو؛ فقررت روسيا أن تتحرك، على أمل أن الأحداث الجارية فى مصر، وانتخابات الرئاسة الأمريكية ستشل الولايات المتحدة عن الحركة. كما أن روسيا لم تكن ـ بأى حال ـ مستعدة للسماح بتفكك حلف وارسو، فقامت الدبابات الروسية بسحق المتمردين المجريين الذين ردوا باستخدام قنابل «مولوتوف»، ولقد أدى القتال المرير فى الشوارع إلى مصرع ٧ آلاف روسى، و ٣٠ ألف مجرى. وكانت الاستغاثات التى توجهها إذاعة المجر، تجعل المأساة أكثر إيلاما، فكان الراديو يصيح: «هل هناك أية معلومات عن النجدة؟ بسرعة، بسرعة، بسرعة!» أما آخر صرخة يائسة فقد وصلت فى رسالة بالبرق إلى «الاسوشيتد برس» وكان نصها: «النجدة ـ النجدة ـ النجدة! لقد وصلتنا شائعة الآن أن القوات الأمريكية ستكون هنا خلال ساعة أو ساعتين.. نحن بخير ونقاتل».

لم يكن هناك أى احتمال لوصول أى قوات أمريكية، لأن «إيزنهاور» لم يفكر حتى فى تزويد المجريين بمساعدات عسكرية، وما كان ليفعل ذلك، حتى لو لم تكن هناك أزمة فى الشرق الأوسط متزامنة مع أحداث المجر. ولم يكن «إيزنهاور» ليجازف بحرب عالمية ثالثة من أجل أوروبا الشرقية تحت أى ظرف. كانت سياسة التحرير التى نادى بها «أيزنهاور» و«دالاس» رياءً ودجلاً، ولقد كانت كذلك دائما.

وكل ما فعلته أزمة المجر، هو أنها كشفت ذلك الزيف للعالم. ومهما بلغت درجة بغض «إيزنهاور» للشيوعية، فإن خوفه من الحرب النووية كان أبلغ وأعمق. وحتى لو لم يكن ذلك هو الوضع، فإن القوات المسلحة الأمريكية لم تكن قادرة على طرد الجيش الأحمر من المجر، إلا من خلال حرب نووية مدمرة كانت ستترك كل المجر ومعظم دول أوروبا مخربة ومدمرة تماما. وهكذا «تعلم المجريون، وشعوب أوروبا الشرقية الأخرى أن عليهم الحصول على أفضل ما يمكنهم من السوفييت»، وعندما قبض السوفييت على «إيمرى ناجى» وأعدموه، أصبح هذا الدرس واضحاً بطريقة وحشية.

فى هذه الأثناء، لم يتقن البريطانيون والفرنسيون تحركاتهم فى مصر، فقد انكشفت نواياهم بسرعة وانكشفت معها الحجة التى كانوا يتذرعون بها. وتقدمت قواتهم بسرعة لدرجة أنهم لم يستطيعوا أن يتظاهروا بأن الغزو كان مبعثه حرص طرف ثالث ليس له مصلحة سوى الفصل بين المصريين والإسرائيليين. وانزعج «إيزنهاور» لاستخدامهم تكتيكات القرن التاسع عشر الاستعمارية، وكان مصدوماً لعدم إخطاره بنواياهم؛ فتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يحث على التوصل إلى هدنه، ثم فرضت حظراً على شحن البترول إلى بريطانيا وفرنسا. وفى نفس الوقت هددهم «خروشوف» بصواريخه، وأنذرهم ـ فى ٥ نوفمبر ـ بالانسحاب قبل أن يدمرهم، ورغم أنهم كانوا على بعد عدة ساعات فقط من الاستيلاء على قناة السويس، فقد وافقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على وقف إطلاق النار، والانسحاب.

كان أسبوعاً حافلا بالدروس؛ فقد تعلم السياسيون الأمريكيون أن يكفوا عن الثرثرة غير المسئولة عن التحرير، وتعلم السوفييت أن القومية فى أوروبا الشرقية يمكن أن تكون قوة جامحة، بينما أدرك الإسرائيليون أنه سيتعين عليهم أن يواجهوا صراعهم مع العرب بمفردهم. وسرعان ما نجحت ضغوط الولايات المتحدة والأمم المتحدة فى إجبار الأسرائيليين على التنازل عن مكاسبهم فى سيناء. وتعلم المصريون أن يتجهوا إلى الاتحاد السوفيتى للمساندة، حيث شجعهم عبد الناصر على أن يعتقدوا أن

الإنذار الروسى هو الذى أنقذهم، وليس الإجراءات التى اتبعتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة والحظر الذى وضعته أمريكا على البترول لبريطانيا وفرنسا. أما البريطانيين والفرنسيين، فقد تعلموا أنه لم يعد بإمكانهم شغل مركز الصدارة على مسرح الأحداث العالمية، بل إنهم أصبحوا قوى من الدرجة الثانية، عاجزة عن التصرف بمفردها.

وأراد إيزنهاور أن يحتفظ بعلاقات طيبة مع الدول العربية الغنية بالبترول ـ خاصة السعودية ـ التى كانت عازفة عن قتال الإسرائيليين بنفسها، ولكن مع تأييد الذين حاربوهم، ولذلك تقدم إيزنهاور للقيام بدور المدافع عن مصر، ولكنه لم يتلق كثيراً من الشكر مقابل ذلك. وبدلا من ذلك قام عبد الناصر بتوجيه المديح للسوفيت!! الذين كانوا يبنون له السد العالى، والذين قرروا ـ من فرط ابتهاجهم بأن يكون لهم موطئ قدم على أرض الشرق الأوسط ـ أن يتخلوا عن سياستهم المؤيدة لإسرائيل، والتى استمرت قرابة عشر سنوات.

واستمر عبد الناصر فى نشر دعايته عن الوحدة العربية والاشتراكية، مع حصوله على مزيد من المساعدات من الاتحاد السوفيتى، والسماح بدخول أعداد متزايدة من السوفييت إلى مصر؛ مما أثار قلق «إيزنهاور» و «دالاس» خشية أن يتحرك السوفييت لشغل «الفراغ» الموجود فى الشرق الأوسط (هذه العبارة التى كانت دائما تثير غضب العرب). ولذا كان لابد من إحباط خططهم. وأدت محاولات الانقلاب والانقلابات المضادة فى سوريا والأردن والعراق على يد بعض أنصار عبد الناصر والمعادين له، إلى تزايد القلق الأمريكى. ولذلك طلب «إيزنهاور» فى ٥ يناير ١٩٥٧ من الكونجرس التصريح له باستخدام القوات المسلحة الأمريكية فى الشرق الأوسط، «إذا قرر الرئيس أن هناك ضرورة لذلك... لمساعدة أى أمة تطلب المساعدة ضد عدوان مسلح، من أى دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.» وفى العام التالى، استخدم «إيزنهاور» السلطة المخولة له فيما أطلق عليه «مبدأ إيزنهاور» عندما أرسل فى ١٥ يوليه ١٩٥٨ مشاة الأسطول الأمريكى إلى لبنان لمساندة الرئيس كميل شمعون.

أوضح التدخل فى لبنان أسلوب إيزنهاور، فقد كانت عملية من جانب واحد جازفت بنشوب حرب عامة، لمساندة حكومة غير ديمقراطية، يهددها العرب الموالون لعبد الناصر. ولقد حاول «إيزنهاور» أن يربط العملية بما سبقتها من سوابق تاريخية عظيمة، عن طريق الاستشهاد باليونان ومبدأ «ترومان» فى ١٩٤٧، وأكّـد إيزنهاور خطورة الموقف بالإشارة الى سيطرة الشيوعيين على تشيكوسلوفاكيا والصين. وأوضح أن الولايات المتحدة «ليست لديها أية نية فى أن تحل محل الأمم المتحدة فى مسئوليتها الأولية، وهى المحافظة على السلام والأمن الدولى.» لقد تصرفت الولايات المتحدة بمفردها، «لأن التصرف السريع ـ فقط ـ هو الذى سوف يفى بالغرض».

كان الكلام بليغا، أما التدخل ذاته فكان أقل تأثيرا. لقد أرادت هيئة الأركان المشتركة أن تجتاح القوات الأمريكية كل لبنان، ولكن «إيزنهاور» أمر رجاله بأن يكتفوا بالاستيلاء على المطار والعاصمة، قائلاً إنه إذا لم تستطع الحكومة اللبنانية أن تصمد حتى بعد تولى القوات الأمريكية تأمين العاصمة، «فإننى سوف أشعر أننا نساند حكومة تأييدها الشعبى ضعيف، لدرجة أننا ربما يجب ألا نكون هناك.» واستغل البريطانيون الفرصة لكى يرسلوا قواتهم إلى الأردن لمساندة الملك حسين، وللتأكد من أن حصصهم فى بترول العراق لم تكن معرضة للخطر، ثم طلبوا من الولايـات المتحدة أن تنضم إليهم فى احتلال الأردن، ولكن إيزنهاور رفض ذلك رفضاً قاطعاً، رغم أن عديداً من المسئولين فى الإدارة الأمريكية كانوا يحبذون ذلك. وكعادته دائما، كان «إيزنهاور» يريد أن يحد من المخاطرة ومن الالتزامات الأمريكية.

وكان السوفييت أيضاً غير راغبين فى اتخاذ إجراءات خطيرة. وطار عبد الناصر إلى موسكو، ليتوسل إليهم لمساعدته، ولكن «خروشوف» خذله. وكان الزعيم السوفيتى يعلم أن إيزنهاور كان هدفه حماية سيطرة الغرب على البترول العربى، ويعلم مدى حيوية هذه السيطرة بالنسبة للغرب، وطالما أن «إيزنهاور» كان عازماً على الحد من نطاق التدخل، فإن «خروشوف» لن يتدخل.

لقد أثار حذر «خروشوف» دهشة كثير من المراقبين، حيث ساد الاعتقاد بأن

روسيا قد أحرزت التفوق العسكرى على أمريكا. ففى ٤ أكتوبر ١٩٥٧، قام الاتحاد السوفيتى بإطلاق أول قمر صناعى فى العالم من صنع الإنسان وهو «سبوتنك»، وقبل ذلك بشهرين، كانوا قد أطلقوا أول قذيفة (صاروخ) عابرة للقارات فى العالم (ICBM)، فأصيب الأمريكيون بالإحباط والغضب والخجل والخوف فى وقت واحد، كما عبر «والتر لافيبر» عن ذلك قائلاً: «فجأة اكتشف الأمريكيون فجوات فى كل شئ، بدءاً من إنتاج الصواريخ إلى تدريس علم الحساب على مستوى رياض الأطفال». فلجأ إيزنهاور إلى نشر وحدات القوات الجوية الاستراتيجية، ووضع صواريخ أمريكية متوسطة المدى فى تركيا وإيطاليا. ولكن ذلك لم يكن كافياً لتهدئة الذعر المفاجئ. وعندما بدأت روسيا تقرع الطبول احتفالا بزيادة متوسط إجمالى الناتج القومى (وكان ٧٪ وهو يعادل ضعف المتوسط الأمريكى تقريبا) زادت الضغوط على إيزنهاور إلى حد لايمكن مقاومته لكى «يدفع أمريكا إلى الأمام مرة أخرى».

لكن إيزنهاور رفض أن يصاب بالذعر - حتى فى أواخر ١٩٥٧ - عندما اكتشفت الصحف نتائج وتوصيات لجنة برئاسة «روان جيثر» من مؤسسة فورد، التى رسمت صورة قاتمة للغاية نشرتها الصحف عن مستقبل الأمن الأمريكى. لقد قام «إيزنهاور» - كعادته - بالتقليل من شأن تقرير «جيثر»، الذى احتوى على «ملاحظات رصينة» على حد قوله. لقدكشف التقرير أن إجمالى الناتج القومى للاتحاد السوفيتى - كان فعلاً - متزايداً بنسبة أسرع بكثير جداً من الولايات المتحدة، وأن روسيا كانت تنفق نفس القدر من المبالغ التى تنفقها الولايات المتحدة على القوات المسلحة والصناعات الثقيلة، وأنه بحلول عام ١٩٥٩، قد يصبح بمقدور السوفييت أن يشنوا هجوماً على الولايات المتحدة، باستخدام مائة قذيفة عابرة للقارات (ICBM)، تحمل رؤوساً نووية بحجم «الميجاتون»* وأنه إذا حدث مثل هذا الهجوم سيكون المدنيون، وقاذفات القنابل الأمريكية عرضة للخطر.

كان «تقرير جيثر» مشابهاً للوثيقة رقم ٦٨ لمجلس الأمن القومى الأمريكى فى نتائجه، وكذلك فى التوصية بإنشاء نظام للدفاع أفضل كثيراً من النظام الموجود،

* الميجاتون: قوة إنفجارية تعادل قوة إنفجار مليون طن من «ثالث نتريت التولين» المعرفة باسم تى. إن. تى الشديدة الانفجار. (المترجم)

وطالبت اللجنة ببناء مخابئ للوقاية من الإشعاع والغبار الذرى على نطاق واسع، وتحسين كفاءة الدفاع الجوى الأمريكى، وزيادة كبرى فى القوة الهجومية الأمريكية؛ خصوصا فى مجال تطوير الصواريخ، وزيادة القوات التقليدية القادرة على القتال فى حرب محدودة، وإعادة تنظيم البنتاجون «وزارة الدفاع» مرة أخرى. وحث تقرير «جيثر» على زيادة الإنفاق على الدفاع إلى ٤٨ بليون دولار.

لكن «إيزنهاور» رفض ذلك، مبرراً رفضه فى مذكراته فيما بعد قائلا: «لم نكن نستطيع أن نحول الأمة إلى دولة أشبه بالقلعة العسكرية»، ثم أضاف: «لقد كان تقرير جيثر مفيداً، فقد كان حافزاً استفزنا». واحتفظ إيزنهاور بميزانية الدفاع تحت ٤٠ بليون دولار، ورفض بناء مخابئ للوقاية من الغبار الذرى، أو زيادة القوة التقليدية للحرب، وألغى فرقةمن فرق الجيش، وعدداً من أسراب المناورات الجوية من الخدمة العاملة. ولكنه عمل على الإسراع فى تنفيذ برنامج الصواريخ الباليستيكية، رغم أن الكونجرس اضطر إلى تخصيص موارد مالية، فاقت ماطلبته الإدارة الأمريكية لتطوير القذائف العابرة للقارات (ICBM)، وكذلك صواريخ بولاريس Polaris، لكى تنطلق تلك البرامج بأكبر سرعة ممكنة.

واندفع الديمقراطيون إلى مهاجمة الجمهوريين لأنهم سمحوا لسياسات مالية بدائية أن تعرض أمن البلاد للخطر، ولكن «إيزنهاور» كان متأكدا من صواب ما أقدم عليه. ونجحت وكالة المخابرات المركزية فى واحدة من أشهر ضربات المخابرات ـ فى التاريخ ـ عندما بدأت فى ١٩٥٦ سلسلة من طلعات الطيران فوق الاتحاد السوفيتى، بطائرات صنعت خصيصاً للطيران على ارتفاعات كبيرة، أطلق عليها طائرات يو ـ ٢ "U-2". لقد قدمت الصور التى التقطتها تلك الطائرات، كما ذكر «إيزنهاور» فيما بعد: «البرهان على أن الذعر الذى أثارته إدعاءات وجود فجوة فى عدد قاذفات القنابل وفيما بعد فجوة الصواريخ، لم يكن أكثر من اختلاقات خيالية، تنم عن عدم المسئولية»، وظلت الولايات المتحدة تحتفظ بمركز متقدم إلى حد كبير فى الأسلحة الاستراتيجية.

من أهم النقاط التى نجمت عن طيران «يو ـ ٢» هى أن «خروشوف» كان يعلم بأمرها (لم تستطع أى من الطائرات المقاتلة الروسية أن تصل إلى الارتفاع الذى طارت عليه «يو ـ ٢» وبذا فشلت فى إصابتها) وكان ذلك معناه أن «خروشوف» علم أن «أيزنهاور» يعرف مدى زيف تفاخر السوفييت بتفوقهم الاستراتيجى. إن عدم إدلاء «إيزنهاور» ببيانات قوية اللهجة عن التفوق الأمريكى على روسيا، خلال المناقشات الداخلية حول «فجوة القاذفات» كان يجب أن يطمئن السوفييت، ويقنعهم بأن «إيزنهاور» كان فعلاً رجلاً معتدلاً، وأن اهتمامه ينصب على التوصل إلى نوع من «التعايش السلمى». لقد أسهمت طلعات الطيران والمعلومات التى نجمت عنها، ورفض إيزنهاور لتقرير «جيثر»، كل هذا أشار إلى السوفييت بأن «إيزنهاور» قد تقبل الفكرة الجوهرية، وهى أنه لا أحد منهما يستطيع أن يكسب حربا نووية وأن كلاً من الجانبين سوف يخسر من جراء سباق التسلح.

إن الأحداث التى وقعت فى العام التالى لإنتاج «سبوتنك»، كان لها دور فى وضع قواعد للحرب الباردة. وعندما ما لم يتدخل السوفييت فى لبنان، دلل ذلك على أنهم اعترفوا بالمصالح الحيوية للغرب، وأنهم لن يتحدوها. وعندما رفض إيزنهاور أن يختار الحل السهل لتسوية النزاع حول «فجوة الصواريخ»، فإن ذلك دلل على أنه لم يكن يسعى إلى زيادة سباق فى التسلح، وإنما كان متلهفاً على إنفراج العلاقات الدولية المتوترة. ومن خلال الإشارات السلبية التى انبعثت من الجانبين، تبين أنهما سيحافظان على انخفاض مستوى الصراع. ولقد تميزت سنوات حكم إيزنهاور ـ فى الفترة الثانية ـ باحتدام نظام الاستقطاب الثنائى حيث أن «الاثنين الكبار» حصلا على كل ما أراداه، كما قد يشهد بذلك البريطانيون والفرنسيون والإسرائيليون والمصريون. أما قدرتهما على الاستمرار فى السيطرة على حلفائهما ـ خاصة فرنسا والصين* والعالم الثالث، بصفة أخص ـ فكانت مسألة لم تتضح بعد. وفى الواقع، لم يكن جليا أنه بإمكان «إيزنهاور». و«خروشوف» السيطرة على المتطرفين فى أمريكا وروسيا.

* كانت فرنسا منهمكة فى تطوير أسلحة نووية خاصة بها. مما سبب كثيراً من الإزعاج للولايات المتحدة، واستهلت الصين فى أغسطس ١٩٥٨ ثانى أزمة فى جزر «كيموى».

وسرعان ما وقع الاختبار فى برلين المنقسمة. كانت رغبة إيزنهاور فى انفراج التوتر مبنية على أساس استمرار الوضع الراهن، وهو ما لم يستطع خروشوف أن يتقبله فى كل مكان، وبكل تأكيد لم يستطع أن يتقبله فى برلين. وكانت برلين الغربية مثل شوكة فى حلقه، ففى كل سنة كان يلجأ حوالى ٣٠٠,٠٠٠ من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية عبر برلين، كان معظمهم من الشباب والموهوبين والمتعلمين والمهنيين. ومنذ ١٩٤٩، فقدت ألمانيا الشرقية ٣ ملايين نسمة من خلال برلين الغربية، بالإضافة إلى ذلك ضمت برلين الغربية أضخم مزيج ضخم من وكالات التجسس لم يسبق أن تجمع مثله فى مكان واحد من قبل. والتى توغلت لمسافة ١١٠ أميال داخل الأراضى التابعة للشيوعيين، بالاضافة إلى محطات الإذاعة التى داومت على بث رسائل دعائية داخل أوروبا الشرقية.

ولقد كانت المعجزة الاقتصادية لألمانيا الغربية على نفس الدرجة من الأهمية، حيث قامت الولايات المتحدة بصب مبلغ ٦٠٠ بليون دولار فى المدينة، فقامت حكومة بون بمضاهاته. ووصل إنتاج برلين الغربية من البضائع إلى ما يقرب من ٢ بليون دولار سنوياً؛ لقد أصبحت أعظم مدينة صناعية فى ألمانيا، وتفوق إجمالى ناتجها القومى على أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة. لقد بدا جلياً التناقض الحاد بين تألق الحياة الاجتماعية والفكرية والاقتصادية فى برلين الغربية، وبين الحياه القاتمة الكئيبة فى برلين الشرقية. إن ما جعل الموقف غير محتمل بالنسبة لـ«خروشوف» كان سيل الدعاية الأمريكية عن برلين؛ إذ استخدمت الولايات المتحدة موضوع اللاجئين والتناقض الاقتصادى بين برلين الغربية والشرقية، كدليل قاطع على تفوق الرأسمالية على الشيوعية.

ومع ذلك، فقد استمر الوضع لأكثر من عشر سنوات. فلماذا قرر «خروشوف» أن يتخذ إجراءً ضد ألمانيا الغربية فى نهاية ١٩٥٨، خلال فترة اتسمت بالهدوء النسبى فى الحرب الباردة؟ ربما كان منطقه أنه بما أن «إيزنهاور» رفض بناء قوات مسلحة تقليدية، وحيث أن الرئيس كان على استعداد لعمل أى شئ ممكن لتجنب

شن حرب نووية، إذن كان الوقت مناسباً لاتخاذ حل دبلوماسى، ولكن كان هناك سبب مباشر أكثر من ذلك، وهو أن «خروشوف» كان يخشى إعادة تسليح ألمانيا الغربية، الذى أخذ ينمو ويقوى. وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت إلى ألمانيا الغربية سلاح مدفعية قادرة على إطلاق قذائف نووية، بالإضافة إلى طائرات يمكن أن تحمل قنابل نووية، وعكف «كونراد اديناور» الزعيم الألمانى الغربى على زيادة خطى إعادة التسليح. وأخيراً أصبحت حكومة بون على وشك أن تنضم إلى فرنسا وإيطاليا، ودول «البنلوكس» فى السوق المشتركة، وهى الخطوة التى كان سيترتب عليها ربط ألمانيا الغربية بالكتلة الغربية برباط متين وبالتالى كان «خروشوف» فى مواجهة ضغوط رهيبة لإتخاذ إجراء نحو الوضع فى ألمانيا.

فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٨، أعلن «خروشوف» أن الاتحاد السوفيتى على استعداد للتنازل عن سيطرته على برلين إلى ألمانيا الشرقية، وبالتالى فإنه سيتعين على الغرب أن يتفاوض مع حكومة ألمانيا الشرقية حول حقوق العبور إلى ألمانيا الغربية، وهو ما لم تعترف به أية حكومة غربية. لقد كان وجود الغرب فى برلين يعتمد فقط على اتفاقيات احتلال سابقة للاستسلام، وإذا وقع خروشوف على معاهدة سلام مع ألمانيا الشرقية.. فسوف يتعين إنهاء الاحتلال. كما أن خروشوف حذّر من أن أى هجوم على ألمانيا الشرقية سوف يعتبر هجوماً على الاتحاد السوفيتى، وحدد فترة قدرها ستة أشهر للتوصل إلى اتفاق، وفى حالة عدم الاتفاق سيكون على الغرب أن يتعامل مع ألمانيا الشرقية. لقد أعلن «خروشوف» ـ فى خطب لاحقة ـ أن الحل الوحيد المرضى للوضع فى برلين، هو تحويل برلين الغربية إلى مدينة حرة مع انسحاب القوات البريطانية والفرنسية والأمريكية (والتى بلغت عشرة آلاف فرقة)؛ كما أنه أراد أن يدمج اقتصاد برلين الغربية مع اقتصاد ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتى.

ورفض «إيزنهاور» اقتراح المدينة الحرة، ولكنه أيضاً رفض زيادة القوات المسلحة بنسبة كبيرة كمقدمة لاتخاذ إجراء حاسم إزاء برلين. وفى مارس ١٩٥٩ اقترب التاريخ الذى حدده «خروشوف»، فبدأ الديمقراطيون فى حث «إيزنهاور» على تعبئة

الجيش، ولكنه أبلغ الكونجرس أنه لم يكن بحاجة إلى مبالغ إضافية للقذائف، أو لقوات الحرب التقليدية لمواجهة الأزمة. وفي مؤتمر صحفي في ١١ مارس، نبذ ـ بانفعال شديد ـ مطالبته بأن يتراجع عن تنفيذ خططه بتخفيض حجم الجيش، وتساءل.. ما الذي سيعود على الولايات المتحدة من مزيد من القوات البرية في أوروبا، ثم قرع المائدة قائلاً: «إننا بكل تأكيد لن نخوض حرباً برية في أوروبا» ثم ذكر حقيقة بديهية، وهي أن إضافة عدد قليل من الرجال، أو حتى عدد قليل من الفرق، إلى قوات أوروبا سيكون ذا تأثير محدود على ميزان القوة العسكرية هناك. وكان رأيه أن الخطر الأعظم في أزمة برلين هو أن تنجح روسيا في إرهاب الولايات المتحدة بحيث تندفع في سباق تسليح يمكن أن يؤدي إلى إفلاس الدولة. ولم يكن ممكنا أن يكون التضارب بين أفعال «إيزنهاور» ورغبات الديمقراطيين (التي حققوها في أزمة مشابهة في برلين بعد عدة سنوات) أقوى من ذلك.

لكن «خروشوف» بدأ يتراجع؛ لأنه كان يريد تخفيض حجم قواته المسلحة كما أنه ـ مثل إيزنهاور ـ لم يكن متلهفاً على تبادل هجمات نووية مع الولايات المتحدة، ولذا أنكر أنه سبق أن وضع مدة محددة للاتفاق، ووافق على زيارة الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٥٩، واتفق مع إيزنهاور على اجتماع في باريس، على أن يعقد في مايو ١٩٦٠.

في خريف ١٩٥٩، في كامب داڤيد، ماريلاند ـ أثناء مباحثات خاصة مع خروشوف ـ اعترف «إيزنهاور» بأن الوضع في برلين كان وضعاً شاذاً، وأنه لابد من إجراء بعض التعديلات، وكان «إيزنهاور» على استعداد لتقديم بعض التنازلات لتصحيح الوضع، وكان «دالاس» قد استقال بسبب مرض خطير، فأصبح إيزنهاور أكثر وداً مع السوڤييت بطريقة ملحوظة، فاقت أي زعيم أمريكي منذ ١٩٤٥. لقد نجح إيزنهاور في تجنب وقوع أزمة بسبب برلين، ببساطة أنكر وجود أزمة، ويعد هذا دليلاً ملموساً على نفوذ الرئاسة فإن الأزمة توجد فقط عندما يقول الرئيس إنها موجودة.

لقد آثر «إيزنهاور» السلم، بطريقة محدودة وعرجاء ولكنها مع ذلك حقيقية. وطول الفترة الثانية لرئاسته، كان يحذر من خطر تحويل الولايات المتحدة إلى دولة عسكرية، وأكد على الحاجة إلى تعلم التعايش مع الشيوعيين. ونظراً لأن «إيزنهاور» كان جندياً محترفاً من المدرسة القديمة، كان يشعر أن أولى مسئولياته كانت أمن الدولة، الذى كان لايمكن تحقيقه بالدخول فى سباق للتسلح فى العصر النووى، وكان هذا هو الدليل الأساسى على بعد نظر «إيزنهاور»، حيث شعر أنه كلما زاد إنفاق الدولة على الأسلحة الذرية، قل إحساسها بالأمان؛ لأنه كلما انتجت الولايات المتحدة مزيداً من الأسلحة، كان يتعين على روسيا أن تحذو حذوها.

كان التفاوض مع السوفييت وسيلة أكثر فعالية لتعزيز أمن الدولة. ولقد اعتقد الديمقراطيون أن السبب الأساسى لاهتمام إيزنهاور بهذا،كان التزامه بموازنة الميزانية، وكان ذلك حقيقة لأنه قرر أن تكلفة الحرب الباردة تفوق طاقة الولايات المتحدة، ولكن كان ثمة سبب آخر. لقد أدرك إيزنهاور ـ بحلول عام ١٩٥٨ ـ أنه لم يتبق أمامه سوى عامين يعتلى فيها المسرح العالمى، وأنه إذا كان يرغب فى أن يترك للعالم هدية لاتندثر فإنه كان يجب عليه أن يسرع. وكانت أعمق رغباته الشخصية هى أن يترك للبشرية هدية السلام.

كان إيزنهاور وخروشوف متلهفين على تقوية مفهوم التعايش السلمى، أو انفراج التوتر فى العلاقات الدولية، وكانت لكل منهما أسبابه الخاصة. ولكن فى ١٩٥٩، كانت الحرب الباردة قد استمرت لفترة طويلة جدا، لدرجة أن إنهاءها لم يكن مهمة سهلة. كان يتعين على كل منهما أن يواجه المتطرفين فى الداخل، وكان كل منهما يعانى من مشاكل مع حلفائه، وكان كل منهما منزعجاً من مشاكل العالم الثالث، التى لم يستطع كلاهما أن يفهمها أو يسيطر عليها. كان على إيزنهاور أن يتعامل مع الديمقراطيين الذين لم يكونوا مكبلين بالرؤية التقليدية للنواحى المالية، والذين كانوا يريدون سباق تسلح، إذ كانت وجهة نظرهم أن إنفاق الحكومة سيساعد الاقتصاد، ولن يؤذيه. إن الديمقراطيين بقيادة السناتور «جون. إف. كنيدى»، والسناتور

«ليندون جونسون»، والسناتور «هوبرت همفرى»، كانوا مستاءين من سياسة إيزنهاور المحافظة، وكانوا تواقين إلى رئيس يتميز بالفاعلية المستمرة، ولم يكفوا عن الحديث عن ضياع هيبة الولايات المتحدة، كانوا يريدون أن يعيدوا الزعامة الأمريكية للعالم، التى كانت تعنى - عملياً - توسيع نطاق التزامات الولايات المتحدة، وزيادة الأسلحة الأمريكية. وفى الجانب الآخر، كان الجمهوريون يريدون أن يسمعوا من إيزنهاور مزيداً عن التحرير، وعن اتخاذ موقف صلب مع الشيوعيين. أما الرئيس نفسه، فلم يتمكن - بأى حال من الأحوال - أن يهرب تماماً من أنماط تفكير الحرب الباردة.

كذلك عانى «خروشوف» من وجود المتطرفين فى موسكو، الذين عملوا على دفعه إلى حافة الهاوية. وبالإضافة إلى ذلك، كان «ماو» قد أصبح مشكلة عويصة أمام خروشوف، مثلما كان «شيانج» بالنسبة لإيزنهاور. إن رفض خروشوف مساندة دعوة «ماو» لحروب التحرير القومية، قد برهن «لماو» أن السوفيت قد انضموا إلى القوى التى تملك كل شئ ضد الذين لا يملكون شيئا. كما كانت هناك دلائل أخرى، مثل رحلة خروشوف إلى الولايات المتحدة، ورغبته فى الذهاب مرة أخرى إلى اجتماع القمة، وفتور أزمة برلين. ومن وجهة نظر الصين، كانت روسيا تخون الشيوعية والعالم الثالث فى آن واحد، واتهموا خروشوف باسترضاء العدو، وتزايدت دعاية «ماو» التى حذرت من الرياح التى ستهب من الشرق بدلاً من الغرب، ومن ثورة الشعوب فى الريف فى كافة أنحاء العالم ضد سكان المدن، الذين اعتبر الصينيون السوفييت من ضمنهم. إن سياسة «ماو» المتطرفة - التى زادت حدتها بتأكيده على العنصرية - حازت على قبول العالم الثالث؛ مما أدى إلى صعوبة إحراز السوفييت أى تقدم فى جنوب شرق آسيا وافريقيا، تقريباً بنفس الدرجة التى واجهت الولايات المتحدة. إن «ماو» قد تحدى زعامة خروشوف للعالم الشيوعى بطريقة مباشرة ومؤثرة، كما تحدى نظام الاستقطاب بطريقة غير مباشرة. وببساطة شديدة، كان «ماو» يرى أن العالم كبير جداً ومتنوع جدا، بحيث لا يمكن أن تسيطر عليه قوتان عظيمتان، مهما بلغت درجة تقاربهما.

باختصار، لقد تمادى خروشوف وإيزنهاور فى خطواتهما تجاه التعايش السلمى، من وجهة نظر أنصار الحرب الباردة فى بلد كل منهما، ومن وجهة نظرحلفائهما. كان وضع خروشوف أضعف فى بلده؛ حيث كان إيزنهاور ـ تقريباً ـ محصناً من النقد خاصة فى الأمور العسكرية. فمثلاً عندما طالبت القوات الجوية، وبعض أعضاء الكونجرس، بأن يظل ثلث قاذفات القنابل الثقيلة التى تملكها الولايات المتحدة على متن الطائرات جواً، رفض «إيزنهاور» الاقتراح لارتفاع تكلفته وعدم ضرورته. لقد عبر أحد شيوخ الكونجرس من مؤيدى القوات الجوية عن ذلك، قائلاً: «كيف يمكننى أن أجادل إيزنهاور فى الشئون العسكرية». أما خروشوف، فلم يستمتع بمثل تلك المكانة، لذا تزايدت صعوبة تفادى أعضاء الكرملين، الذين كانوا يريدون مزيداً من الأسلحة، واتخاذ إجراء، بالنسبة لبرلين، كما كان عليه أن يواجه التحدى الصينى حول زعامة العالم الشيوعى.

كان «خروشوف» بحاجة ماسة إلى الانتصار فى الحرب الباردة لأسباب سياسية داخلية، ومن أجل التنافس مع الصين للحصول على الموالين. وربما راوده الإحساس بأن «إيزنهاور» الذى أوشك على ترك منصبه، سيكون مستعداً للسماح له بالانتصار. وبصرف النظرعن الأسباب، لقد أعلن خروشوف ـ فى ٥ مايو ١٩٦٠ ـ عشية اجتماع القمة بباريس، أن قذيفة صاروخية أرض جو روسية من طراز (سام) قد أصابت طائرة تجسس أمريكية (U - 2) داخل روسيا.

لقد دل ذلك الحادث على أن مصالح الحرب البارده المحصنة، يمكن أن تعوق أى تقدم نحو السلام. وكان يمكن للسوفييت ـ بعد أن توصلوا أخيراً إلى القدرة على إصابة طائرات (U - 2) ـ أن ينتظروا نتائج اجتماع باريس، قبل أن يقدموا على ذلك فعلاً. ومن ناحية أخرى، كان يمكن لوكالة المخابرات المركزية أن توقف طلعات الـ « U ـ 2» ـ مؤقتاً ـ فى الفترة السابقة على الاجتماع؛ أو كان يمكن لخروشوف أن يتكتم أمر العملية كلها، على أمل أن تكون وكالة المخابرات المركزية قد تعلمت درساً، فتتوقف وتكف عن تلك العمليات. وبدلا من ذلك تعمد «خروشوف»

إحراج الرئيس؛ إذ تباهى بأداء صواريخ «سام»، وتكتم خبر أن «فرانسيس جارى باورز» قائد الطائرة كان على قيد الحياة، بهدف انتزاع تبرير من الولايات المتحدة، يمكن أن يدحضه فيما بعد بإبراز «باور». وعندما وقع إيزنهاور فى الفخ سعد «خروشوف» لموقف «إيزنهاور» المزعج، وطالب بالاعتذار أو إنكار الرئاسة لمسئوليتها عن واقعة التجسس. ولكن خروشوف أخطأ فى تقييمه لشخصية «إيزنهاور»، الذى أدلى ببيان قال فيه إنه من حق الولايات المتحدة أن تتجسس على الاتحاد السوفيتى، وأنه مسئول شخصياً مسئولية كاملة عن واقعة الطيران. وهكذا، دمر مؤتمر القمة، وتبدد أحسن أمل فى التوصل إلى اتفاق بشأن برلين، رغم تخلى «خروشوف» عن جهوده لتغيير الوضع الراهن هناك، قائلا إنه سوف ينتظر حتى يتولى الرئيس الجديد مهام منصبه، قبل أن يثير الموضوع مرة أخرى.

لقد تحسن مركز خروشوف فى روسيا، ومع الصين، ولكن بنسبة ضئيلة. وحاول «إيزنهاور» أن يضع حدا للحرب البارده، ولكنه فشل فى النهاية. وبالرغم من حادثة الـ «U-2»، واجتماع القمة الذى لم ينعقد، فقد نجح «إيزنهاور» فى تحسين العلاقات الروسية ـ الأمريكية، ولكنه عجز عن تحرير أى من العبيد الشيوعيين. وحقيقة الأمر أنه أجبر على الإذعان لوصول الشيوعية إلى الهند الصينية، و لتأسيس قاعدة روسية فى البحر المتوسط. ولكنه تجنب الحرب، وحافظ على انخفاض مستوى سباق التسلح. لقد حاول ـ على قدر استطاعته ـ تخفيف سياسة الأزمات الدائمة التى ورثها من «ترومان».

كانت نقطة الضعف الرئيسية فى «إيزنهاور» أنه كان رجلاً متقدماً فى السن، تولى قيادة حزب عتيق، وكان يحيط به مستشارون متقدمون فى السن، كما أنه تعامل مع مشاكل عتيقة. وكان انطباع الشعب عنه أنه جد عطوف، وهو الانطباع الذى تعمد الجمهوريون ترويجه. ولم يستطع «إيزنهاور» توقع المشاكل الجديدة، أو التكيف مع رياح التغيير التى داوم «ماو» على ذكرها، والتى أخذت حقا تجتاح العالم.

أفضل مثال على أن «إيزنهاور» كان ذا رؤية محدودة اتضحت فى أزمة كوبا، والتى أوضحت أيضاً القيود التى تكبل أى رئيس يحاول أن يمارس مهامه فى التعامل مع الثورة فى العالم الثالث. فى الفترة التالية مباشرة للحرب، كانت الولايات المتحدة قدعرضت تأييدها ـ شفويا ـ للثورات على الاستعمار فى أفريقيا وآسيا، ولكنها وجدت أنه من الصعوبة بمكان أن تتكيف مع الثورات الاجتماعية والاقتصادية التى انتشرت بعد ذلك، وعندما حصلت الدول الأفريقية والآسيوية على الاستقلال، وجدت نفسها فى نفس الوضع الذى وُجدت فيه أمريكا اللاتينية؛ إذ ظل اقتصادهم ومصادرهم الرئيسية للدخل مملوكة لدول الغرب، أو تحت سيطرتها، واستمرت شعوبهم فى المعاناة من الفقر. وكانوا فى حاجة إلى تغيير اقتصادهم؛ الأمر الذى تطلب حصولهم على موارد مالية، اقتضى الحصول عليها أن يقوموا بتأميم الممتلكات الأجنبية الأساسية، كما فعل عبد الناصر فى مصر. كما أنهم شعروا ـ أيضاً ـ أنه يجب عليهم أن يتولوا تنظيم اقتصاد الدولة، والسيطرة عليه لاستخدام مصادرهم المحدودة على أكمل وجه.

باختصار، كانت الدول المتخلفة فى حاجة إلى تغيير علاقتها بدول الغرب، مما مثل مشكلة دائمة أمام الولايات المتحدة. وعلى المستوى الاقتصادى كان المواطنون الأمريكيون والمؤسسات الأمريكية يخسرون أموالهم عند مصادرة المصانع أو المناجم أو المزارع. ولم تدفع معظم الدول الناشئة ثمن ما وضعوا أيديهم عليه؛ لأنها من ناحية كانت مسألة مبدأ بالنسبة لهم ـ وكانوا يشعرون أن لهم الحق فى أخذ كل شئ بعد استغلالهم طوال تلك السنوات ـ ومن ناحية أخرى لأنهم كانوا يعانون من نقص الموارد. وبالإضافة إلى الخسارة المباشرة، خسرت الولايات المتحدة فرصة تحقيق مكاسب أخرى، ومجالات أخرى للاستثمار فى المستقبل. وفى الولايات المتحدة تعالت صرخات المتضررين. وكلما تم تأميم أحد المشروعات الأمريكية تعالت صرخات المكروبين مطالبين الكونجرس بضرورة التصرف؛ مما جعل مهمة التعامل مع العالم الثالث بأسلوب فعال مهمة شاقة جدا على أى رئيس.

بلغت كل المصاعب الأمريكية فى دول العالم المتخلف، أوجها فى كوبا. طوال القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة تنظر إلى تلك الجزيرة بلهفة غير مُقنّعة، وفى ١٨٩٨ نجحت فى طرد الإسبان واحتلت الجزيرة، وبعد أن كتب الكوبيون دستوراً أعطى للولايات المتحدة الحق فى التدخل فى شئون الجزيرة كلما رأت واشنطون ضرورة لذلك، رحلت القوات الأمريكية. لكن المستثمرون بقوا. وتدخلت الولايات المتحدة فى شئون كوبا ثلاث مرات ـ بعد ١٩٠٢ ـ لحماية استثماراتها التى أخذت تنمو حتى وصلت، فى نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى حجم ضخم. كان الأمريكيون يمتلكون ٨٠٪ من مرافق كوبا، و ٤٠٪ من السكر، و ٩٠٪ من الثروة المعدنية، كما أنهم استولوا على خليج «جوانتانامو»، الموقع الاستراتيجى الرئيسى للجزيرة. وكانت واشنطون تسيطرعلى الحياة فى كوبا، حيث كان السكر هو تقريباً المصدر الوحيد للدخل، فكانت واشنطون تتولى توجيه اقتصاد كوبا، عن طريق التحكم فى كمية السكر المسموح بدخولها إلى الولايات المتحدة. ولقد اعترف السفير «إيرل سميث» ـ فيما بعد ـ قائلاً: «سيدى السيناتور، دعنى أوضح لك أن الولايات المتحدة... كان نفوذها فى كوبا ساحقا لدرجة.. أن السفير الأمريكى كان الرجل الثانى فى كوبا؛ وفى بعض الأحيان كانت أهميته تفوق أهمية الرئيس (الكوبى) نفسه.»

كان «فولجنسو باتيستا» هو الدكتاتور الكوبى، وعندما تولى السلطة كان من الثوار، ولكنه تكيف مع الواقع، وهو أنه كان يتولى زعامة أمة صغيرة تمتلك الولايات المتحدة قدراً كبيراً من الاستثمارات بها. وهكذا.. أخذ يؤجل إجراءات الإصلاح الزراعى وغيره من الإصلاحات التى وعد بها، حتى أصبح فى الخمسينيات نموذجاً نمطياً لحكام أمريكا اللاتينية. وكان مصدر قوته الوحيد هو الجيش الكوبى، الذى كانت الولايات المتحدة تتولى إمداده بالمعدات، كما كانت سياساته قمعية. وفى يناير ١٩٥٩ نجح «فيدل كاسترو» ـ الذى تولى رئاسة كل جماعات حرب العصابات المعادية «لباتيستا» ـ فى طرده من «هافانا» بعد صراع طويل. وفى بداية الأمر، لاقى

«كاسترو» ترحيبا من عامة الشعب فى الولايات المتحدة، حيث صوروه فى شكل رومانسى وأثنوا على الإصلاحات الديمقراطية التى اتخذها، وساعدهم «كاسترو» على ذلك، عندما عين الزعماء الأحرار الكوبيين فى مناصب مهمة فى حكومته. لقد توقع مؤيدوا «كاسترو» من الأمريكيين أنه سوف يحيى الحريات المدنية، ويـقدم على إجراءات تدريجية وتعويضية للإصلاح الزراعى، وأنه سيطلب توجيهات الولايات المتحدة، ويعمل على أن تظل «هافانا» أكثر مدن العالم الجديد تألقاً، وألا يتلاعب بالمصدر الرئيسى لفقر كوبا وهو الملكية الأمريكية للمناجم ومزارع السكر.

أما فى داخل الحكومة الأمريكية، فلم يستقبل كاسترو بترحيب حار، إذ أبلغ «آلان دالاس» «أيزنهاور» أنه «على مايبدو أن الشيوعيين، وغيرهم من المتطرفين قد اخترقوا حركة كاسترو»، وحذر من احتمال اشتراك الشيوعيين فى الحكومة. وفيما بعد علق «إيزنهاور»، قائلا: «عندما سمعت هذا التقييم.. ثار غضبى لعدم تقديم مثل هذا الاستنتاج فى وقت سابق». وعندئذ تجلت القيود المفروضة على السياسة الأمريكية بوضوح، لقد رفض «إيزنهاور» اقتراحاً بأن تساعد الولايات المتحدة على عودة «باتيستا»، لأنه كان ديكتاتورا أكثر مما ينبغى، وحيث أن علاقة كاسترو بالشيوعيين كانت وثيقة جداً، فلم يكن يستحق المساندة الأمريكية. لذا، بدأت الإدارة الأمريكية فى الاتجاه إلى بديل ثالث، عبر عنه «إيزنهاور» قائلاً: «أملنا الوحيد هو العثور على قوة ثالثة، ليست ديكتاتورية، وليست من مؤيدى سياسة كاسترو، أو من مؤيدى سياسة باتيستا».

فى تلك الأثناء، تضافرت القوى الدافعة فى حركة «كاسترو» مع الحقائق التى واجهته، فى دفعه إلى اليسار. وعلى أى حال كانت ميوله الشخصية مؤيدة للتطرف، كما لم يكن هناك أى احتمال لتحسين الأحوال فى كوبا، طالما ظل تدفق الأرباح إلى الولايات المتحدة مستمراً، ولذلك بدأ «كاسترو» فى برنامج شامل للإصلاح الزراعى ولتأميم الممتلكات الأمريكية بدون تعويضات؛ فرفضت الولايات المتحدة طلبات القروض التى تقدم بها، وزادت العلاقات سوءاً، وبدأ الأحرار الكوبيون فى

الفرار من كوبا، فوصل الشيوعيون الكوبيون إلى السلطة تحت قيادة «كاسترو. ولقد رحب خروشوف بـ «كاسترو» ممثلاً للقوة الجديدة فى أمريكا اللاتينية، وأعلن نهاية مبدأ «مونرو»، ثم وقع ـ فى فبراير ١٩٦٠ ـ اتفاقية تجارية، لمقايضة سكر كوبا بالبترول والمعدات السوفيتية. وبعد مرور أربعة شهور، ألغت الولايات المتحدة حصة السكر الكوبى، وفى الأيام الأولى من عام ١٩٦١ أعلن إيزنهاور ـ رسمياً ـ قطع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا.

واستمر البحث عن بديل من الأحرار، وأعطى «إيزنهاور» تصريحاً لوكالة المخابرات المركزية بوضع خطة لغزو كوبا، وبالبدء فى تدريب الكوبيين الموجودين فى المنفى، لتنفيذ ذلك الغزو بتأييد من الولايات المتحدة. وقام بعض الأحرار الذين كانوا ـ أصلاً ـ أعضاء فى حكومة كاسترو بالمساهمة فى خطة الغزو، وعندما ترك «إيزنهاور» منصبه لم تكن استعدادات الغزو قد تمت بعد، ومن ثم أصبح قرار تنفيذ الغزو من عدمه، مشكلة الرئيس الذى يخلفه.

كانت أفريقيا مصدراً آخر لمشاكل العالم الثالث. وبحلول ١٩٦٠، كان عدد كاف من دول وسط وشمال أفريقيا قد حصل على استقلاله، بحيث أصبح للكتلة الأفريقية صوت رئيسى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد لعبت الأمم المتحدة دوراً مهماً فى شئون أفريقيا والشرق الأوسط لعدة أسباب، كان أحدها ملاءمة ذلك للقوتين العظميين. وفى ديسمبر ١٩٦٠، أقرت الجمعية العامة القرار رقم ١٥١٤، وهو فى واقع الأمر تعديل لميثاق الأمم المتحدة صرح لكل شعوب العالم بحقها فى تقرير المصير، والاستقلال، ونادى بوضع «نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بكل أشكاله ومظاهره» وعند التصويت على «إعلان الحرب على الاستعمار» حاز على تسعين صوتاً ضد لا شئ، مع امتناع ثمانية دول، وهى: الولايات المتحدة، وأستراليا، وبلچيكا، وجمهورية الدومينكان، وفرنسا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وبريطانيا، وأثار الامتناع الأمريكى عن التصويت غضب الزعماء الأفارقة.

إن الأحداث التى وقعت فى الكونغو ـ فى تلك الأثناء ـ قدجلبت الحرب الباردة

إلى وسط أفريقيا لأول مرة، وأثناء ذلك زادت شكوك الأفارقة تجاه الولايات المتحدة بشكل محلوظ. ففي يونيه ١٩٦٠ ، فاز الكونغو باستقلاله عن بلچيكا. ولكن بلچيكا لم تكن قد اتخذت أية خطوة نحو إعداد الكونغو ليكون دولة قائمة بذاتها؛ فلم يكن هناك ضباط في الجيش من غير البلچيكيين، أو موظفون في دوائر الحكومة المدنية، أو خبراء فنيون لإدارة المناجم. وتم تعيين «جوزيف كازافوبو» (الذى اعتـقد أنه من المحافظين) رئيساً للدولة الجديدة، و «باتريك لومومبا» (الذى أُعتقد أنه راديكالي) رئيساً للوزراء. وعندما تمرد الجيش على ضباطه البلچيكيين تدخلت المظلات البلچيكية لحماية السكان البيض، وفي نفس الوقت بدأت المعارك بين القبائل المختلفة، التي كان كل منها يسعى إلى الوفاء بحسابات قديمة، وأعلن إقليم كاتانجا* استقلاله عن الكونغو، وهو إقليم غني بالمعادن ويعد عماد اقتصاد الكونغو، وكان يحكمه تحالف بين ملاك المناجم البلچيكيين و «مويز تشومبي » أحد رجال السياسة المحليين؛ فطلب «لومومبا» أسلحة من روسيا، وناشد الأمم المتحدة مساعدته في إعادة النظام، وإخضاع إقليم «كاتانجا» الذى انفصل عن الكونغو.

لقد وقعت تلك الأحداث في نفس الوقت الذى اندلعت فيه ثورة كوبا، ففاجأت صانعي السياسة الأمريكية، في وقت كانوا يعملون فيه على منع ظهور أمثال «كاسترو». وكان «آلان دالاس» ـ في ذلك الوقت ـ في أوج شهرته، كما كانت وكالة المخابرات المركزية في ذروة تدخلها في الشئون العالمية، وكان من المسلم به أنه إذا كان «لومومبا» من المتطرفين فلابد أن يكون عميلاً للاتحاد السوفيتي. أما الحقيقة، فكانت أن تطرف «لومومبا» لم يتضمن أكثر من الالتزام باستقلال افريقيا. وفي يوليه ١٩٦٠ ، تم التصويت في مجلس الأمن بالأمم المتحدة على إرسال قوة لحفظ السلام إلى الكونغو، ولكن الولايات المتحدة كانت تخشى من أن يصبح الكونغو كوبا أخرى.

---

* «شابا» الآن.

لقد ساعد المسئول الرئيسى لوكالة المخابرات المركزية فى «ليو بولد فيل» عاصمة الكونغو، على زيادة تلك المخاوف عندما أرسل برقية حرب باردة إلى المقر الرئيسى لوكالة المخابرات المركزية، كان نصها: «اعتقد أن الكونغو تعانى من محاولة شيوعية للاستيلاء على الحكومة، فثمة قوات متعددة تمارس العمل هنا: السوفييت.. الحزب الشيوعى، إلخ، ورغم صعوبة تقرير العناصر ذات النفوذ الفعالة للتنبؤ بنتيجة الصراع على السلطة، إلا أن.. الفترة الحرجة اقتربت.. سواء كان «لومومبا» شيوعياً فعلاً، أو مجرد مؤدٍ لدور الشيوعى لكى يساعد على توطيد سلطته فإن القوات المعادية للغرب تدعم قوة الكونغو بسرعة، وقد يكون هناك وقت متبقى لاتخاذ إجراء يمنع ظهور كوبا أخرى».

لقد تداول «دالاس» و«إيزنهاور» مع مجلس الأمن القومى، فكانت نتيجة الاجتماع إصدار أمر من «دالاس» لعملائه فى الكونغو بقتل «لومومبا»*، فقامت وكالة المخابرات المركزية بعدة محاولات لقتله، ولكن فى يناير ١٩٦١ قامت قوات «كاتانجا» ـ بقيادة تشومبى ـ باعتقال لومومبا واغتياله. وفيما بعد أصبح «تشومبى» رئيساً لوزراء الكونغو (فى ١٩٧١ قام الرئيس «موبوتو» بتغيراسم الكونغو إلى زائير).

عندما ترك «إيزنهاور» منصبه، كان يعلم أن الولايات المتحدة تواجه صعوبات جمة فى أفريقيا وكوبا، كما أنه عمد إلى تزويد خليفته بموجز عن الوضع فى برلين وفورموزا و«الناتو»، والشرق الأوسط. إلا أنه لم يذكر «فيتنام» على الإطلاق، فاستمرت الصحافة والحكومة الأمريكية فى تصوير «دييم»، على أنه نموذج للأحرار الذين يمكن للعالم الثالث أن يتخذهم أساساً لثوراته.

لم يكن إيزنهاور الوحيد الذى خانته بصيرته، بل إن الشباب الديمقراطى الذى تولى الحزب، عن طريق ترشيح «جون. اف. كنيدى» للرئاسة، والذين كانوا يحثون على الديناميكية فى العلاقات الخارجية، وعلى زيادة أساسية فى القوات المسلحة

* مازال الخلاف مشتعلا حول تقرير إذا ما كان الرئيس إيزنهاور كان على علم بذلك أم لا، أو إذا كان أعطى موافقته أم لا.

الأمريكية، بالإضافة إلى بناء علاقة جديدة تماماً بين أمريكا والعالم الثالث، هم أيضاً لم يعيروا مشكلة فيتنام أى اهتمام. كان «كنيدى» ومستشاروه ـ مثل «إيزنهاور» ـ مهتمين أساساً بإيجاد بديل لكاسترو بين الأحرار. وأثناء الحملة الانتخابية، أعلن «كنيدى» أن سياسته سترمى إلى عرض المساعدة الأمريكية على القوات الديمقراطية المعادية لـ«كاسترو» غير الموالية لـ«باتيستا». وكانت القضية الأساسية فى السياسة الخارجية، التى تناولتها الحملة الانتخابية لنيكسون وكنيدى فى عام ١٩٦٠ هى «كوموى» و «ماتسو». كان كنيدى يشك فى أن تلك الجزر تستحق الدفاع عنها، رغم أنه لم يقترح أبداً الاتجاه إلى إعادة تكييف السياسة الأمريكية تجاه الصين. ولقد أصر «نيكسون» على ضرورة التمسك بـ «كوموى» و «ماتسو»، كما أن «كنيدى» أكد على فجوة الصواريخ، التى أنكر نيكسون وجودها. ولم تكن هناك اختلافات أساسية أخرى على قضايا السياسة الخارجية بين المرشحين الموالين للحرب البارده، واللذين تنافسا حول من سيكون أكثر صلابة مع الشيوعيين، وفاز كنيدى بفارق طفيف.

فى يناير ١٩٦١، ألقى إيزنهاور خطاب الوداع، وكان قلقاً بشأن التكلفة الداخلية للحرب الباردة. وكانت مثالياته هى تلك السائدة فى المدن الأمريكية الصغيرة، كما كان يخشى من الحكومة الكبيرة وإخضاع الحياة الخاصة لنظام صارم، وتأثير ذلك على القيم الأمريكية التقليدية، ولم تكن لديه فكرة محددة عن كيفية التعامل مع تلك المخاطر؛ لأنه كان يعلم أن كليهما كان ضرورياً للاستمرار فى الحرب الباردة، ولكنه أراد أن يحذر مواطنيه. لقد أشار إلى أن «الجمع بين مؤسسة عسكرية هائلة، وصناعة تسليح ضخمة... تجربة أمريكية جديدة ، أدت إلى ممارسة النفوذ المطلق، يمكن الإحساس به فى كل مدينة، وفى كل مجالس الولايات، وفى كل مكتب للحكومة الفيدرالية. وفى مجالس الحكومة؛ لذا يجب أن نأخذ حذرنا من اكتساب نفوذ لا مبرر له، سواء سعى إليه المجتمع العسكرى الاقتصادى أم لا».

ولكن الحزب الديمقراطى لم يعر ذلك أى انتباه، لقد أكد كنيدى ـ فى حملته الانتخابية وخطاب توليه الرئاسة ـ على أن جيلاً جديداً سيتولى السلطة فى الولايات

المتحدة، التى زادتها الحرب الباردة صلابة، فأصبحت على استعداد للتعامل مع كل المشاكل العويصة. لقد وعد أن يبدل زعامة «إيزنهاور» المرهقة بأفكار جديدة ووسائل جديدة؛ وحيث إن تلك العموميات لم تعضدها أية اقتراحات محددة، كان من الصعب معرفة ماهية تلك الاتجاهات الجديدة. والذى كان واضحاً هو أن الولايات المتحدة قد جاءتها روح تقدمية هجومية. لقد أوشك التحرك أن يحل محل عدم التحرك، وقد وعد «كنيدى» أنه سيدفع الدولة إلى التحرك مرة أخرى. إلى أين، لم يدر أحد على وجه التحديد.

الفصل العاشر

كنيدى والآفاق الجديدة

"فلتعرف كل أمة، سواء تتمني لنا الخير أو الشر، أننا سندفع أي ثمن، ونتحمل أى عبء، ونواجه أي مشكلة ونساند أي صديق، ونقاوم أي أعداء، من أجل ضمان بقاء ونجاح الحرية.... إننا نتعهد بكل ذلك وأكثر"

(جون كنيدي)

(خطاب التولية)

كانت لدى جون كنيدى رؤية خاصة، وهى أن الولايات المتحدة كانت آخر وأفضل أمل متاح للبشرية. كان يود أن تنعم كل شعوب العالم بالرخاء والسعادة؛ واعتقد أن الولايات المتحدة قادرة على توفير الزعامة اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. فأحاط نفسه بأفضل المفكرين الموجودين فى الولايات المتحدة على الإطلاق، وقام بتعيين الرجال الذين يؤهلهم ذكاؤهم وبراعتهم الفنية من تمكين الإدارة الأمريكية من حل أى مشكلة، بل حتى البحث عن مشاكل جديدة، لكى يتولوا حلها.

تولى كنيدى منصبه فى لحظة من الزمان، كان التفاؤل الأمريكى قد وصل فيها إلى ذروته، وكان كنيدى مؤمناً ـ وطالما ردد ـ أن الولايات المتحدة ستتمكن من اتخاذ زمام المبادرة فى الحرب الباردة، والإسراع فى سباق التسلح، والتخلص من الفقر والعنصرية داخلياً، وتخفيض الضرائب؛ كل ذلك فى آن واحد، ودون الإخلال

بتوازن الميزانية، أو البدء فى التضخم المالى. وباختصار كانت أهدافه بلا حدود مثل تعهده «بدفع أى ثمن»، واتفق معه فى ذلك معظم الأمريكيين. هذا وقد دعا «نيكسون» فى حملة انتخابات ١٩٦٠، إلى برنامج مماثل لذلك البرنامج.

كان «كنيدى» والرجال الذين حوله قد أظهروا نفاذ صبرهم من زعامة «إيزنهاور»، حيث وجدوا أنه لم يكن على قدر كاف من الجرأة والعدوانية، إذ كان ميالاً إلى الحلول الوسط، ولم يستطع أن يدفع أمته إلى تحقيق إنجازات عظيمة. وبصفة أساسية لقد رفض «إيزنهاور» فكرة أنه من الممكن أن يكون هناك حل عسكرى لمشاكل الحرب الباردة، أو أنه يمكن للولايات المتحدة أن تشكل مصير العالم. لقد تقبل وجود حدود للدور الأمريكى. ولكن كنيدى لم يتقبل ذلك، وحيثما كان إيزنهاور سلبياً، سيكون كنيدى إيجابياً، وحيثما كان إيزنهاور حذراً، سيكون كنيدى جريئاً. وكان كنيدى ومساعدوه مهتمين ـ بصفة خاصة ـ بإعادة هيبة الرئاسة وأولوية مكانتها، التى شعروا أنها تداعت خلال سنوات إدارة إيزنهاور.

كان كنيدى مهتما بكل منطقة فى العالم، وكان متلهفاً على أن يستفيد جميع الناس من تحليل التكاليف والتخطيط الرشيد. كان سريع الحركة ووسيماً وشاباً، كان يشع بالثقة، كما كان سلسا فى تعامله مع المفكرين الذين تدفقوا إلى واشنطن لمساعدة الإدارة الجديدة. لقد كان على مستوى رفيع من الثقافة والفكر، فاق ـ بلا منازع ـ كل الرؤساء الأمريكيين منذ بداية الحرب الباردة. وبدا أن فطنة كنيدى، وسحره جعلاه متقدماً على سلفه بعدة سنوات مشرقة.

لقد اتسمت خطب الجمهوريين بالعداء المكشوف للاتحاد السوفيتى، وبالتشدد على محاربة الشيوعية بصفة دائمة، فكانت معبأة بشعارات الحرب الباردة، إلا أن تصرفات الجمهوريين كانت مكبلة وحذرة. أما خطب الحزب الديمقراطى ـ فى سنوات كنيدى ـ فقد فضلت التعايش السلمى، إذ إن كنيدى كان قد نبذ شعارات الحرب البارده؛ خاصة بالنسبة للعالم الثالث؛ حيث قال إنه على استعداد أن يقبل الحياد وحتى الاشتراكية. لقد كان متعاطفاً مع الشعوب غير البيضاء، وكان مؤمنا أنه

متحرر من وصمة العنصرية، وأظهر اهتماماً بأفريقيا السوداء، وفى ذلك كان كنيدى فريداً من نوعه بالنسبة للسياسيين الأمريكيين، وبصفة عامة كان كنيدى يتحدث عن إقامة علاقة جديدة تماماً بين الولايات المتحدة والعالم الثالث. ولكن تصرفات الديمقراطيين اتسمت بروح النضال النشيط الفعال، التى تنال أعجاب أنصار الحرب الباردة التقليديين ـ أمثال «أتشيسون» و «ترومان» ـ وهذا ما حدث فعلا.

كان إيمان الرئيس الجديد راسخاً بأن ما حققته الولايات المتحدة فى الحرب الباردة، لم يكن كافيا، فقد قال إنه لم يكن «راضياً ـ كمواطن أمريكى ـ عن التقدم الذى نحققه». وكان كنيدى يود أن تبدأ شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا «فى التطلع إلى الولايات المتحدة، وإلى ما يفعله رئيس الولايات المتحدة، وليس إلى خروشوف، أو الشيوعيين الصينيين». كانت الحرية تعانى من «أخطر هجوم سبق أن تعرضت له من قبل»، وكانت الولايات المتحدة هى الوحيدة التى تستطيع إنقاذ الحرية، فإذا فشلت الولايات المتحدة، «فسوف تتداعى الحرية». ولذلك كانت الفكرة التى يكررها كنيدى هى: «إننى اعتقد أنه قدحان الوقت لكى تتحرك أمريكا مرة أخرى».

وإذا كان هناك من إعتقد أن كنيدى كان يلجأ فقط إلى الخطب الرنانة ـ على غرار خطب الحملات الانتخابية، فإن كنيدى سرعان ما بدد هذه الفكرة، ففى أول خطاب ألقاه كنيدى عن حالة «الاتحاد ـ The State of the Union» فى ٣٠ يناير ١٩٦١، قال محذراً «فى كل يوم تتضاعف الأزمات... وفى كل يوم نقترب أكثر من ساعة الخطر القصوى». لقد شعر أن عليه أن يبلغ الكونجرس بالحقيقة فقال: «إن تيار الأحداث قد أخذ ينحسر، ولم يكن الوقت فى جانبنا». وفى النهاية جاءت النبوءة الكئيبة فقال: «سيكون هناك مزيد من النكسات، قبل أن يرتد التيار».

لقد أراد كنيدى أن تبدأ الولايات المتحدة بالمبادرة؛ وهو ما بدا مريباً، مثل كلام «دالاس» عن التحرير، ولكن كنيدى أكد على أن «الحل الشامل يعتبر مستحيلاً فى العصر النووى» ولم يكن يتوقع أن يفوز بالمعنى التقليدى لتلك الكلمة؛ لأن حقائق

الوضع العسكرى كانت تعوق النصر، بينما كانت الرؤية الأمريكية لطبيعة التغيير والشيوعية تعوق السلام. وكان من شأن ذلك أن تلتصق الولايات المتحدة أكثر بسياسة الاحتواء، ولأن كنيدى لم يكن راضياً عن هذا الجمود ـ مثله فى ذلك مثل «دالاس» ـ فقد وجد أن عليه أن يعرض على الأمريكيين أملا بعيد المدى، فقال: «بدون حرب نووية.. نود أن نسمح لما أطلق عليه «توماس چيفرسون»، (مرض الحرية) أن ينتشر فى المناطق التى يسيطر عليها الشيوعيون الآن». وإن عاجلاً أو آجلاً سوف تنتصر الحرية ولكن كيف؟ سيتم ذلك جزئياً عن طريق الانتظار، وجزئياً من خلال جعل الحيوية الأمريكية مثالا يحتذى به. لقد أبلغ كنيدى الشعب الأمريكى أن عليه أن يتوقع عملية طويلة وبطيئة من التطور «بعيداً عن الشيوعية، وفى اتجاه الاستقلال القومى والحرية».

كانت البداية الأساسية لتلك المرحلة، فى العالم الثالث. وفى هذا الصدد أوضح كنيدى «إن أرض معركة الدفاع عن الحرية ونشرها، اليوم، هى النصف الجنوبى كله من الكرة الأرضية... أراضى الشعوب الصاعدة». كان كنيدى ـ مثل الشيوعيين ـ مؤمناً أنه لا مفر من انتصار نظامه فى المدى البعيد، كما لم يكن ـ مثله فى ذلك مثل الشيوعيين ـ نافراً من تعجيل العملية. وكم كان ملائماً أن أول فرصة عظيمة أتيحت له، وأول أزمة واجهته، كانت ثورة إحدى دول العالم الثالث. رغم كل الأحاديث التى ألقى بها الرئيس عن استعداده لتحمل أوجه الاختلاف فى العالم، فإنه لم يكن مستعداً لتقبل وجود نظام شيوعى على مقربة من فلوريدا. فى آخر ١٩٦٠، كانت وكالة المخابرات المركزية ـ بموافقة إيزنهاور ـ قد بدأت فى تدريب الكوبيين، المعادين لكاسترو فى المنفى، على فنون حرب العصابات. واقتضت الخطة الموضوعة إنزال أعضاء الثورة المضادة فى منطقة نائية فى كوبا لكى يتمكنوا ـ بمساعدة مستترة من الولايات المتحدة ـ من إقامة قاعدة عمليات للإطاحة بكاسترو.

فى منتصف إبريل ١٩٦١ بدأ الغزو على يد الكوبيين المنفيين، الذين حملتهم سفن أمريكية مؤمنة بطائرات أمريكية، حتى أنزلتهم على مقربة من «خليج الخنازير»،

فخاضوا فى الماء حتى وصلوا إلى الشاطئ. إلا أن كاسترو سحقهم تماماً، وأثبت أنه أقوى كثيراً مما تخيله الأمريكيون، ولم يظهر الشعب الكوبى أى ميل إلى الثورة عليه، وعجز المنفيون عن الحصول على أى تأييد فى جبال كوبا. فلعب كنيدى دوراً دقيقاً؛ محاولاً أن يقدم المساندة الكافية لنجاح الغزو، ولكن ليس بالقدر الذى يجعل تورط الولايات المتحدة واضحاً. وفشل فى تحقيق الهدفين.

عندما أخذ كنيدى يحلل سبب الفشل فيما بعد تذمر قائلاً «طوال حياتى.. كنت أعرف أنه من الأفضل عدم الاعتماد على الخبراء. كيف كان من الممكن أن أكون من الغباء بحيث أسمح لهم بالبدء فى العملية؟» وأصبح التبرير المتيسر دائما هو أن وكالة المخابرات المركزية وهيئة الأركان مسئولتان عن الخطأ. إن الرئيس ـ لكونه صغير السن وغير محنك ـ قد اعتمد على حكمهم كخبراء، ولكنهم خذلوه، ولذا، سوف يتجنب ذلك مستقبلاً.

كان ذلك التبرير هراءً واضحاً وجلياً. إن عملية «خليج الخنازير» لم تنفذ بالرغم من رغبات الرئيس، أو بالتعارض مع سياسته. ففى خلال حملته الانتخابية عام ١٩٦٠، كان قد دافع عن تولى القوات المنفية مثل هذا النشاط، وحقيقة الأمر أنها كانت متفقة تماماً مع أسلوبه العام. لقد أخطأت وكالة المخابرات المركزية عندما تنبأت بالتمرد على كاسترو، ولكن ذلك التنبؤ كان ـ بالضبط ـ ما أراد كنيدى سماعه؛ لأنه أيضاً كان مؤمناً أن كاسترو قد خان الثورة الكوبية، ولأنه كان مؤمناً أن الشعب الكوبى كان يئن تحت أقدام الظلم والاضطهاد. وكان الرئيس واثقاً فى وجود بديل بين الأحرار ـ فيما بين «كاسترو» و «باتيستا» ـ وأن جماعة الثورة المضادة المنفية ستقدم زعامة من الأحرار، يلتف حولها شعب كوبا. ولم يكن الخبراء هم الذين دفعوا بكنيدى إلى «خليج الخنازير»، وإنما دفعه لهذا نظرته للعالم*.

كان كنيدى قد تشاور مع السناتور «فولبرايت»، قبل أن يعطى الإشارة الأخيرة

* فيما بعد، أصدر كنيدى أوامره باغتيال كاسترو، فقد كان ثائراً لأنه أحرجه بشكل واضح، وحاولت «وكالة المخابرات المركزية» ذلك، ولكنها فشلت فى تنفيذ الأوامر.

لبدء العملية. وفى ٢٩ مارس، أرسل السناتور مذكرة إلى الرئيس، جاء فيها: «إن مساندة ذلك النشاط ـ حتى سراً ـ يعتبر تحركاً متسماً بالرياء والنفاق والسخرية التى عمدت الولايات المتحدة إلى شجب الاتحاد السوفيتى لممارستها» وقال السناتور: إن عملية «خليج الخنازير» سوف تعرّض المركز الأخلاقى للولايات المتحدة فى العالم للشبهة، وستؤدى إلى استحالة احتجاج كنيدى على الشيوعيين بدعوى انتهاك المعاهدات. ولكن كنيدى تجاهل «فولبرايت»؛ لأنه شعر ـ من ناحية ـ أن النجاح سيتكفل بتقديم المبررات، ومن ناحية أخرى ـ وأهم ـ لأن التراجع فى الغزو سيعرض مركز الولايات المتحدة للخطر. لقد برر كنيدى موقفه فيما بعد قائلاً إن: «عدم موافقته على الخطة كان سيفسر على أنه علامة على الضعف، لا تتوافق مع موقفه العام».

كانت إحدى أعظم مخاوف كنيدى أن يبدو ضعيفاً. وكان رأيه ـ مثل رأى معظم أنصار الحرب الباردة ـ أن الطريقة الوحيدة للتعامل مع السوفييت وأعوانهم، كانت من مركز قوة. وأصبح السؤال المهم هو: ما مقدار القوة المطلوبة؟. لقد اختار كنيدى للإجابة على ذلك السؤال «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع الذى رأى أن «القدر المطلوب» هو التفوق الرهيب، وانطلق لكى يحقق للولايات المتحدة ذلك التفوق. إن «ماكنمارا» بعبقريته وقدرته على استخدام الأدوات التكنولوچية الحديثة ـ لحل المشاكل القديمة ـ كان صورة مصغرة لإدارة كنيدى. لقد شرح النتيجة مفصلاً فى حديث أدلى به إلى رؤساء تحرير وكالة «يونيتدبرس إنترناشونال» عام ١٩٦٧، إذ ذكر أنه حين تولى منصبه كان السوفييت يمتلكون «ترسانه صغيرة جداً، لتصنيع الصواريخ العابرة للقارات»، ولكن كانت لديهم القدرة على توسيعها لتصبح على مستوى ضخم جدا. إن الولايات المتحدة لم يتوفر لها «أى دليل على أن السوفييت كانوا يخططون ـ بالفعل ـ لاستخدام تلك الكفاءة على النحو الأكمل»، ولكن احتمال عزمهم على إجراء ذلك التوسع كان موجوداً. ولذلك، قرر «ماكنمارا» وكنيدى أنه «كان علينا أن نؤمن أنفسنا ضد» حشد قوة السوفييت، عن طريق زيادة قوة أمريكا بشكل مفيد وفعال. وبعد مضى عامين على تولى كنيدى

منصبه، كان قد رفع ميزانية الدفاع من ٤٠ بليون دولار إلى ٥٦ بليون دولار، ومع قدوم حرب ڤيتنام ارتفع ذلك الرقم بسرعة هائلة. وبحلول عام ١٩٦٧ كانت الولايات المتحدة تمتلك واحداً وأربعين غواصة نووية (بولاريس) تحمل ٦٥٦ قاذفة للصواريخ، و ٦٠٠ قاذفة للقنابل بعيدة المدى، مع وضع ٤٠٪ منها فى حالة استعداد قصوى دائماً. وبالنسبة للقذائف العابرة للقارات (ICBM). توصل كنيدى و«ماك نمارا» إلى زيادة مستوى القوة الأمريكية إلى خمسة أضعافها (كانا قد ورثا عن إيزنهاور مائتى قاذفة عابرة للقارات (ICBM)، وبحلول ١٩٦٧ كانت الولايات المتحدة تملك ألف واحدة من تلك القذائف.)

لقد انطلق فريق «كنيدى ـ ماك نمارا» فى أضخم سباق تسلح فى تاريخ البشرية على الإطلاق، امتدت أبعاده إلى ما بعد الأسلحة النووية بمراحل. كما تعاون البيت الأبيض والبنتاجون لتحقيق زيادة هائلة فى القدرات الأمريكية فى مجال الحرب التقليدية، وزيادة قوات حرب العصابات التى كانت مفضلة لدى كنيدى. فى ١٩٥٤، تراجع إيزنهاور عن التورط فى «ديان بيان فوه»، لأنه لم تكن لديه القوات المطلوبة، فى ظل عدم رغبته فى بدء حرب نووية. أما كنيدى فقد سعى إلى أن تكون لديه القدرة على التدخل فى أى مكان، وقدحصل على ما أراده، فى إطار الاستراتيجية الجديدة التى أطلق عليها استراتيجية «رد الفعل المرن.»

كان رد فعل روسيا على حشد القوة الأمريكية على هذا النحو الهائل، أنها قامت بزيادة قوة القذائف العابرة للقارات (ICBM). ووفقاً لما ذكره «ماك نمارا» فى ١٩٦٧، لم يكونوا قد اعتزموا البدء فى سباق التسلح، وربما كانوا قد اقتنعوا بقبول الوضع الراهن فى ١٩٦٠ والذى تمتعت الولايات المتحدة فى ظله بالتفوق، ولكن ليس بالقدر الذى يمكنها من توجيه الضربة الأولى. ومع ذلك، فمن الواضح أن برنامج «كنيدى ـ ماك نمارا» أقنع الكرملين بأن الولايات المتحدة كانت فعلا تهدف إلى تحقيق القدرة على القيام بالضربة الأولى، فلم يعد هناك مفر أمام السوڤييت إلا زيادة القاذفات التى تمتلكها، مما دفع الولايات المتحدة إلى البدء فى دورة جديدة

للتوسع. ولكن ـ وفقا لاعتراف «ماك نمارا» ـ كان الموضوع كله خطأً. لقد كانت الولايات المتحدة غير مستعدة للمجازفة بالسماح للسوفييت بتحقيق التكافؤ فى نظم إطلاق الأسلحة النووية. ولكن زيادة عدد القاذفات الأمريكية ترتب عليه زيادة الخطر الذى واجهته الولايات المتحدة، ففى ظل رد فعل السوفييت ـ الذى كان لا مفر منه ـ كلما أقامت الولايات المتحدة عدداً أكبر من القاذفات، أصبحت أقل أمناً.

لقد أدرك «ماك نمارا» ـ نفسه ـ ذلك الخطر، عندما اعترف بأن: «الحقيقة العارية هى أنه إذا كانت قد توافرت لدينا معلومات أكثر دقة عن القوات الاستراتيجية السوفيتية المستهدفة (فى ١٩٦١)، لما كنا احتجنا إلى بناء ترسانة أسلحة نووية ضخمة، مثل تلك التى نمتلكها اليوم». لم يهدف «كنيدى» و«ماك نمارا» ـ غالبا ـ إلى تحقيق القدرة على البدء بالهجوم، وحتى إذا كان قد خططا لذلك، فسرعان ما أدركا أن ذلك الهدف كان مستحيلاً. ولذلك كما استنتج «ماك نمارا» فقد أصبح التفوق الأمريكى فى القذائف العابرة للقارات، فى ١٩٦٧، «أعظم مما خططنا له فى بداية الأمر، وأكثر مما نتطلبه فى واقع الأمر».

إنَ أهمية رد الفعل السياسى لخطة كنيدى، كانت فى نفس أهمية رد الفعل العسكرى. فبينما اكتفى الجمهوريون بأن ترتكز السياسة العسكرية على أساس أن الجنرال «إيزنهاور» كان أدرى بما يفعله، وبأن يدلوا ببيانات عامة مبهمة وجود «فجوة قاذفات»، نجد أن الديمقراطيين كانوا يدلون ببيانات محددة، وشديدة اللهجة عن التفوق الأمريكى. إن السياسة العسكرية الأمريكية الجديدة والتحرك الأمريكى فى «خليج بيجز» أوضح للسوفييت أنهم مضطرون للتعامل مع إدارة أمريكية ذات نزعة عدوانية توسعية فى العالم الخارجى. لقد وجد المتشددون فى «الكرملين» أن أكثر تنبؤاتهم المنذرة بكارثة قد تحققت، واتهموا «خروشوف» بأنه أهمل الأمن السوفيتى العسكرى. حتى «خروشوف» وأتباعه ـ الذين كانوا ملتزمين باحتمال انفراج العلاقات الدولية المتوترة ـ اضطروا إلى تغيير وجهة نظرهم؛ حيث ظهر لهم أن الولايات المتحدة كانت تحاول تغيير الميزان العسكرى لصالحها، قبل التوصل إلى

تسوية عالمية كانت ستتضمن اتفاقية للمحافظة على مستوى القوات العسكرية على ما كان عليه آنذاك. وكان كنيدى دائم الحديث عن مباحثات الحد من التسلح، وفى نهاية السنة الأولى من توليه الرئاسة قال إن أكبر إحباط واجهه كان الفشل فى تأمين معاهدة لوقف التجارب النووية. وكانت روسيا ترى أن الرغبة فى الحد من التسليح التى أفصح عنها كنيدى، لم تكن أكثر من كذبة دعائية متعمدة، حيث إنها اقترنت بحشد القوة العسكرية الأمريكية؛ وكانت واثقة أنها مجرد قناع لاستمرار الوضع الراهن فى كافة أنحاء العالم، خاصة فى برلين وڤيتنام وكوريا وفورموزا. لقد هاجمت روسيا «كنيدى» بدعوى أنه سيستخدم الأسلحة الأمريكية المتفوقة ليعوق كل التغيرات المتوقعة.

لقد أقر كنيدى نفسه الفكرة، تقريباً، عندما اجتمع مع خروشوف فى ڤيينا، فى صيف ١٩٦١. ولقد عمد الرئيس إلى حث خروشوف عدة مرات على المحافظة على توازن القوى السائد فى التسليح والمجال الجغرافى. لقد أصر كنيدى على أن دخول دول إضافية فى المعسكر الشيوعى، أو فقدان فورموزا أو برلين، سيغير التوازن؛ مما سيجبر الولايات المتحدة على رد الفعل. ولكن خروشوف رفض ذلك المفهوم، قائلاً إنه حتى إذا كانت هذه رغبته فإنه لم يكن باستطاعته أن يوقف التغيير، وأنه لا يمكن ـ على أية حال ـ توقع تعاون الاتحاد السوڤيتى على فرض الاستقرار بالقوة، على عالم سيطر عليه الاستعمار والرأسمالية. لقد تذمر خروشوف من أن كنيدى «تجاهل» المشكلة الحقيقية، وعقب قائلاً: «نحن فى الاتحاد السوڤيتى.. نشعر أن العملية الثورية يجب أن يكون لها الحق فى الوجود»، وأن «الحق فى التمرد، وحق الاتحاد السوڤيتى فى المساعدة على قمع الحكومات الرجعية... يعد أهم القضايا على الإطلاق» ثم قال: «إن هذه القضية هى جوهر علاقتنا» مع الولايات المتحدة، وأعرب عن أسفه؛ لأن «كنيدى عجز عن فهم ذلك».

وحيث إن خروشوف أراد أن يكتشف تفاصيل ذلك الموضوع، فقد أثار موضوع قضية، فقال كنيدى إن انسحاب القوات الأمريكية من فورموزا، سيكون له تأثيراً سلبيا

على الوضع الاستراتيجي الأمريكي في آسيا؛ ولذا سوف تتم مقاومته. وهز خروشوف رأسه، إذ كان ذلك يعني أن الصينيين الشيوعيين سيضطرون إلى القتال من أجل فورموزا، وهو ما كان «موقفا محزناً»، أجبره على التشكك في صدق الرغبة الأمريكية في التعايش السلمي، ثم أضاف إنه لو كان في مكان الصينيين لبدأ بالفعل في القتال من أجل فورموزا؛ فحثه كنيدي على أن يكبح جماح بكين لأن الولايات المتحدة لن تتورع عن القتال.

كما أن حشد القوات العسكرية الأمريكية أشار إلى أن الولايات المتحدة ستقاوم ـ بالقوة إذا استدعت الضرورة ـ الحركات الثورية في العالم الثالث، كما أشارت إلى أن الولايات المتحدة كانت على استعداد لاستخدام القوة للمحافظة على الوضع الراهن في أوروبا. ولكن، كما كان خروشوف عاجزاً عن مصادرة حق الاتحاد السوفيتي في مساعدة الثورات، كان عاجزاً أيضاً عن قبول الوضع في برلين، على أنه وضع دائم؛ «واستمرت الشركة عالقة بحلقة». وبحلول صيف ١٩٦١، كان عليه أن يسرع بالتحرك، إذا كانت لديه الرغبة في اتخاذ أي إجراء قبل أن ينجح برنامج «كنيدي وماك نمارا» في تحقيق التفوق الأمريكي الهائل في الأسلحة الاستراتيجية.

كان يبدو على كنيدي أنه مستعد ـ من جانبه ـ لتسوية معقولة، فقد نفذ صبره مع زعماء العالم الثالث الذين استمروا في الصراع حول قضايا غير منطقية، من وجهة نظره. لقد حث الهند وباكستان على أن تجتمعا معاً للاشتراك في حل مشاكل آسيا؛ وكان يرى أن العرب والإسرائيليين يجب أن يصلوا إلى تسوية أوجه الاختلاف بينهم، متناسياً الأبعاد المتعلقة بالمكانة، وغيرها من العوامل غير المنطقية. كان يريد من الجميع أن يكونوا متفتحين، وعلى استعداد لعرض وقبول الحلول البديلة، ولدفع قضية السلام والرخاء إلى الأمام. ومع ذلك فإنه بالنسبة لبرلين، أثبت أنه يمكن أن يكون عنيداً وملتزما بالمواقف السابقة وعازفاً عن التفكير في حلول وسط ـ مثله مثل أكثر القوميين العرب أو الآسيويين تطرفاً ـ فعندما أثار خروشوف أزمة أخرى في برلين، طلب كنيدي مشورة «دين أتشيسون» ـ من باب التأكيدعلى

وجهة نظره ـ فأوصى أتشيسون، كعادته دائماً بالتأكد من جفاف البارود، واتخاذ موقف حاسم؛ لقد كان أساس موقفه هو: لا نتفاوض.

ووافق كنيدى على ذلك طوال صيف ١٩٦١، وأصر خروشوف على ضرورة التوصل إلى تسوية بخصوص برلين قبل انتهاء العام، وكان رد كنيدى فاتراً وحاسماً: لا يمكن تغيير أى شئ. لقد أصر كنيدى على أنه «إذا لم نتكفل بالتزاماتنا فى برلين، سيؤدى ذلك إلى انهيار «الناتو»، وإلى وضع خطير على العالم أجمع، إن مصير أوروبا كلها رهن بما يحدث فى برلين الغربية».

كان كنيدى جريئاً فى رده على تحدى خروشوف، إذ طالب الكونجرس بزيادة إضافية فى ميزانية الدفاع قدرها ٣,٢ بلايين دولار، وضاعف استدعاءات الخدمة العسكرية ثلاث مرات، ومدّ فترة التطوع للخدمة العسكرية، وقام بتعبئة ١٥٨,٠٠٠ من القوات الاحتياطية ورجال الحرس الوطنى. وترتب على ذلك زيادة فى حجم القوات المسلحة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ جندى، وقام بإرسال ٤٠,٠٠٠ منهم إلى أوروبا، وأسس ست «فرق للأولوية» من القوات الاحتياطية؛ لتكون على أهبة الاستعداد للتعبئة.

وهكذا، أصبح الجانبان فى طريق التصادم، إذ رفض خروشوف أن يسمح بأن تظل برلين الغربية باباً للهروب، بينما رفض كنيدى أن يقبل أى تغيير فى وضعها. ثم أعلن «والتر البريشت» من ألمانيا الشرقية أنه ـ بعد توقيعه معاهدة سلمية مع روسيا ـ سيغلق مدخل برلين الغربية إلى العالم الغربى؛ فلجأ الرئيس إلى تجهيز الشعب الأمريكى لتوقع أسوأ الاحتمالات، ففى خطاب عبر التليفزيون ـ فى ٢٥ يوليه ١٩٦١ ـ أوضح كنيدى مدى تصميمه على البقاء فى برلين عن طريق الاستشهاد بأعمال بطولية من الماضى.. «إننى أسمع ما قيل عن تعذر الاحتفاظ ببرلين الغربية عسكرياً، وكذلك كانت (باستونى)، والحقيقة أن (ستالينجراد) كانت كذلك أيضاً. إن كل بقعة خطيرة، يمكن الاحتفاظ بها إذا وجد الرجال الشجعان الذين يعملون

على الاحتفاظ بها». ثم كرر قوله أن ضياع برلين يعنى أن تليها ألمانيا ثم كل أوروبا الغربية. لقد كانت برلين ضرورية «للعالم الحر بأجمعه».

رأى خروشوف أن الخطاب كان يدعو للحرب، وأطلق على سياسة كنيدى فى التسلح «هيستريا عسكرية». ولم يتقدم كنيدى بأية عروض جديدة، بل إنه فى الحقيقة لم يتقدم بأية عروض على الإطلاق لتكييف وضع برلين. واستمر سكان ألمانيا الشرقية فى الهروب عبر برلين، حتى كادت أن تصبح دولة بلا شعب. واستمرت دعاية الغرب فى إحراج الشيوعيين بالإعلان، بصخب، عن أن تدفق اللاجئين دلّ على تفوق الرأسمالية. وبحلول أغسطس، كان زعيما العالم قد ورطا نفسيهما لدرجة أن التوصل إلى حل، بدا مستحيلاً، وأصبح جليا أن الحرب هى النهاية الحتمية المقدرة للأزمة.

كانت النقطة الحرجة هى اللاجئين، وكان من الممكن أن يتقبل خروشوف والألمان الشرقيون جهاز تجسس الغرب الموجود فى غرب برلين، ولكنهم لم يستطيعوا تحمل الاستمرار فى فقدان أحسن مواردهم البشرية التى تذهب إلى الغرب، أو منح الغرب مثل هذه الدعاية الممتازة. أما عن كنيدى، فكان من الصعب توقع أنه سيغلق الأبواب إلى غرب برلين، أو أنه سيتراجع عن استخدام قضية اللاجئين للدعاية.

فى ١٣ أغسطس ١٩٦١، تولى خروشوف حل المشكلة فجأة وبشكل مثير للغاية، لقد بنى «الحائط»، وبذا وضع الولايات المتحدة ودول الغرب أمام الأمر الواقع، وقسم برلين بصفة دائمة؛ فتوقف اللاجئون، وبعد فترة من الثورة والهياج - كرد فعل مبدئى - خفت حدة التوتر بشكل واضح. إن بناء السوفييت للحائط، وتقبل دول الغرب له - فى نهاية الأمر - وضع نهاية مؤكدة لكل المحاولات الجادة لإعادة توحيد ألمانيا. كان خروشوف على استعداد أن يتقبل برلين الغربية طالما ظلت منعزلة وكفت عن استنزاف ألمانيا الشرقية، وكان كنيدى على استعداد أن يتقبل

«الحائط»، طالما ظلت برلين الغربية فى المدار الغربى. لقد كان «حائط» خروشوف ضربة عبقرية.

ولكنه كان كذلك ضربة وحشية، لم يسبق لها مثيل، ولم يحدث أبداً من قبل فى تاريخ البشرية أن تم بناء حائط حول مدينة، لكى يحتفظ بالناس داخله. وكانت النتيجة مأساة بشرية بلا حدود.

إن الحل الوسط الذى انتهى إليه الوضع فى برلين، لم يؤد إلى القضاء على التوتر. ولم يكن ذلك ممكنا، حيث كانت برلين قضية واحدة فقط من بقايا الحرب العالمية الثانية التى ظلت دون تسوية. واستمر حشد القوة العسكرية الأمريكية، بعد توسيع نطاقها خلال الأزمة. لقد شعر عديد من أنصار الحرب الباردة ـ فى الولايات المتحدة ـ أن موقف كنيدى كان ضعيفاً لأنه لم يهدم حائط برلين. وشعر أنصار الحرب الباردة ـ فى العالم الشيوعى ـ أن خروشوف كان ضعيفاً، لأنه بنى الحائط. إلا أن موقف خروشوف كان أسوأ لأن إدارة كنيدى أصرت على التباهى بالتفوق العسكرى الأمريكى. دأب المسئولون بإدارة كنيدى، والمفكرون ـ الذين إنهمكوا فى تخطيط الاستراتيجية الأمريكية ـ على رسم عدة مخططات، جهاراً، تقوم فيها الولايات المتحدة بتسديد الضربة الأولى. وبرروا تلك المناورات بأنها تعبير عن شكوكهم فى مصداقية القاذفات السوفيتية.

كان يتعين على خروشوف أن يتخذ إجراءً مضاداً. وكان بإمكانه السماح للولايات المتحدة باستراتيجية التفوق النووى ـ وعلى أية حال لم يكن بإمكانه أن يفعل شيئاً ذا قيمة لأن الولايات المتحدة كان بمقدورها أن تتفوق عليه. ولكن خروشوف رفض السماح للولايات المتحدة بالتفوق، وبالتباهى بهذا التفوق فى آن واحد. وكان بحاجة إلى موقف يحقق له نصراً استراتيجياً مثيرا بحيث تتجه أنظار العالم إلى كفاءة روسيا العسكرية، بحيث يتم ذلك بطريقة ترضى قواته المسلحة. وعثر على ضالته بانفجار مدو؛ ففى ٣٠ أغسطس ١٩٦١ أعلن أنه قد نقض الاتفاق الأمريكى الروسى الخاص بوقف التجارب النووية لمدة ثلاث سنوات، وذلك

بإجراء سلسلة من التجارب، بلغت ذروتها بتفجير سلاح وصلت قوته التفجيرية إلى ٥٨ ميجاتون، وهذا ما يعد أقوى ثلاثة آلاف مرة من القنبلة التى ألقيت على هيروشيما، وأقوى بعدة مرات من أى سلاح سبق تطويره بالولايات المتحدة. وكانت تلك القنبلة الضخمة مفيدة جداً للأغراض الدعائية ولكن فائدتها العسكرية كانت ضئيلة جداً؛ إن لم تكن منعدمة؛ لأن كلاً الجانبين كان يمتلك بالفعل قنابل تفوق احتياجاته.

ومع ذلك، حققت سلسلة التجارب، التى أجراها خروشوف تأثيراً أدى إلى مطالبات، حادة النغمة، بأن يبدأ كنيدى فى سلسلة تجاربه النووية. وكان الرئيس قد أعطى أولوية مطلقة للتوصل إلى معاهدة لوقف التجارب النووية، وانتابه الفزع عندما فشل فى إبرامها، وانتابه الغضب من خروشوف لنقضه اتفاقهما، ولكنه رفض أن يحمل على البدء فى سلسلة جديدة من التجارب. كان كنيدى فى شدة القلق إزاء مشكلة التشاجر والتطاحن، رغم إدراكه أن الولايات المتحدة ستظل متفوقة استراتيجياً، مهما زاد حجم القنابل الروسية، وذلك بسبب الكفاءة الأمريكية فى نظم الإطلاق. ومع ذلك لجأ كنيدى إلى حل وسط بإجراء سلسلة من التجارب فى باطن الأرض، بدأت فى سبتمبر ١٩٦١، ولكنها لم تكن كافية لإرضاء النقاد المحليين أو علماء الذرة أو البنتاجون، ولذلك أمر - فى أبريل ١٩٦٢ - بإجراء سلسلة من التجارب النووية الأمريكية فى الجو (بلغ إجمالها ثلاثون تجربة).

ومن هنا، بدأ خروشوف يبحث - فى مكان آخر - عن فرصة لتغيير الميزان الاستراتيجى، بعد أن اصيب بالاحباط فى المجال النووى، وبعد أن فشل فى إخراج الغرب من برلين، وبعد أن عجز عن مجاراة الولايات المتحدة فى إنتاج القذائف العابرة للقارات (CIBM)، وبعد أن عكف الصينيون على إثارة سخطه بالعزف على وتر واحد هو الضعف السوفيتى. وعثر على ضالته فى كوبا؛ فمنذ حادث «خليج بيجز» أخذت روسيا ترفع من حجم مساعداتها لكاسترو، التى بدأت تشتمل على ذخيرة عسكرية. وكان كنيدى قد أنذر السوفييت بعدم تزويد الكوبيين بأسلحة هجومية، فطمأنه خروشوف بأنه لم تكن لديه النية لذلك، ولكن فى أغسطس

١٩٦٢ ، بدأ الاتحاد السوفيتى فى إقامة قواعد للصواريخ ذات المدى المتوسط، فى كوبا.

ما الذى كان خروشوف يسعى لتحقيقه؟ كان من المستبعد توقعه التوصل إلى القدرة على تسديد الضربة الأولى، إذ كان نظام الإطلاق الأمريكى شاسعاً جدّاً؛ بحيث يتعذر على روسيا تدميره. كما كان سعى خروشوف إلى مد نطاق سباق التسلح مستبعداً، لأن السوفييت كانوا سيعجزون عن مجاراة الطاقة الإنتاجية الأمريكية. إن وضع الصواريخ فى كوبا، لن يجعل كاسترو شيوعياً أكثر مما كان، ولكن كان محتملاً أن خروشوف ظن أن الصواريخ كانت ضرورية لحماية كوبا من أى غزو. لقد كان الكونجرس الأمريكى، والقوات المسلحة، ودور الصحافة يتحدثون ـ صراحة ـ عن غزو كوبا مرة ثانية؛ بينما أصر السوفييت ـ بعد وقوع الحادث ـ على أن الصواريخ كانت رداً على الحديث عن الغزو. ولو كان ذلك هو دافع خروشوف، فإنه قد أساء الحكم ـ بطريقة مزرية ـ لأن الصواريخ دعت الولايات المتحدة، فى الواقع، إلى الغزو.

كانت القضية فى كوبا، هى قضية المكانة. وكان كنيدى قد قضى على أسطورة فجوة الصواريخ، كما أن القنبلة ذات الخمسة وثمانين ميجاتون لم تترك الانطباع المطلوب، فاستمر فريق المشتددين ـ فى الاتحاد السوفيتى والصين ـ فى الضغط على خروشوف. لكى يواجه الولايات المتحدة. واستمرت إدارة كنيدى فى التفاخر بالتفوق العسكرى الأمريكى، فكما أوضح «تيودور سورينسن» المسئول الرئيسى عن كتابة خطب كنيدى فيما بعد: «من المؤكد أن الصواريخ التى أقيمت فى كوبا لم تؤدِ بمفردها إلى تغيير الميزان الاستراتيجى بشكل أساسى؛ نظراً لوجود كل الصواريخ الأخرى ذات القوة التفجيرية الرهيبة (ميجاتون) التى كان السوفييت قادرين على إطلاقها علينا... إلا أن هذا التوازن كان يمكن أن يتغير تغييراً جوهريا من حيث المظهر وفى مجالات الإرادة القومية وزعامة العالم.. إن مثل هذه المظاهر تساهم فى

تشكيل الواقع» . وباختصار لقد تعلقت أخطر أزمة فى تاريخ الإنسان، بالمظاهر، فلقد أوشك العالم على الدمار الشامل، بسبب موضوع يتعلق بالمكانة.

فى ١٤ أكتوبر ١٩٦٢ .. قامت طائرات (U ـ 2) بتصوير منصة إطلاق صواريخ تحت الإنشاء فى كوبا، وعند إتمام تلك المنصة كان يمكنها أن تطلق الصواريخ على مدى ألف ميل. كان كنيدى يواجه بالفعل ضغوطاً من الجمهوريين ـ بقيادة السيناتور ـ «كينيث كيتنج» من نيويورك، لأنه فشل فى إيقاف الحشد العسكرى فى كوبا. وفى ذلك الوقت، كان قد تبقت ثلاثة أسابيع ـ فقط ـ على إجراء انتخابات الكونجرس، وكان الضغط رهيباً من أجل الردّ على السوفييت. واقترح أحد كبار المسئولين بالبنتاجون على كنيدى ألا يتخذ أى إجراء، وأن يتجاهل موضوع الصواريخ، حيث أنها لا تشكل أى خطر إضافى على الولايات المتحدة، ولكن الرئيس أجابه بأنه يتعين عليه أن يتصرف، فقد كان يخشى من المساءلة إذا لم يفعل شيئاً.

قام الرئيس بتحديد الأهداف العامة: إخراج الصواريخ من كوبا، وتجنب تبادل نووى، والاستعداد لتحركات الروس فى مكان آخر مثل برلين، والمحافظة على احترام وكرامة الولايات المتحدة. ثم قام بتعيين لجنة خاصة من اثنى عشرعضواً تقريباً، أطلقت على نفسها اسم «اللجنة التنفيذية»، لكى تقدم له المشورة،كان العضو البارز فى تلك اللجنة هو النائب العام «روبرت كنيدى». الأخ الأصغر للرئيس، وناقشت اللجنة عدداً كبيراً من البدائل، إلا أنها سرعان ما اقتصرت على: شن هجوم نووى ضد قواعد الصواريخ؛ أو شن هجوم جوى تقليدى يتلوه غزو؛ أو بدء حصار بحرى يهدف إلى منع السوفييت من إرسال أى إمدادات أخرى إلى كوبا. ولكن الخوف من انتقام روسيا سرعان ما أدى إلى إلغاء فكرة هجوم نووى؛ بينما زاد التأييد الذى نالته فكرة «هجوم تقليدى وغزو». كانت الصواريخ بمثابة معجزة من السماء للتخلص من كاسترو. وتجمعت قوات الغزو فى فلوريدا، وطلب كنيدى من وزراة الخارجية تنفيذ برنامج ـ على عجل ـ بجميع الوسائل المتيسرة، لتكوين حكومة مدنية فى كوبا، يتم تأسيسها بعد احتلال البلد.

ومع ذلك فقد استمر «روبرت كنيدى» فى إصراره على أن يكون الرد المبدئى أقل اندفاعاً إلى الحرب، ورفض أن يقر هجوماً مفاجئاً، قائلاً: «لن أسمح بأن يكون أخى هو (توجو) الستينيات». كان يرى أن يبدأ الرد بحصار بحرى جزئى، بالمستوى الذى يمنع دخول البضائع العسكرية السوفيتية، ولكن بدون أن يجبر خروشوف على رد فعل نووى. وكان يرى أن فكرة الحصار لها ميزة عظيمة، وهى أنها إذا لم تؤد إلى النتائج المرجوة، فإنه يمكن ـ عندئذ ـ تصعيد الموقف. أما «دين أتشيسون»، الذى استدعى لإبداء المشورة، فقد عارض فكرة الحصار بقوة، وأوصى بالهجوم الجوى الذى حبذته هيئة أركان الحرب أيضاً. ولكن فى النهاية، اختار كنيدى أن يبدأ الرد الأمريكى بالحصار.

بعد أن قرر كنيدى الإجراء الذى سيتخذه، أرسل «أتشيسون» إلى أوروبا لإخطار أعضاء حلف شمال الأطلنطى، الذين أبدوا دهشتهم من تطرف ردود الفعل الأمريكية؛ إذ اعتاد الأوروبيون على شبح الصواريخ السوفيتية متوسطة المدى الذى خيم على حياتهم لسنوات عديدة. ومع ذلك فإن ديجول، و «إدناور»، والآخرين أيدوا الرئيس، وكذلك منظمة الدول الأمريكية (دول أمريكا الجنوبية) "Organization of the American Stares. وفى الساعة السابعة من مساء يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٦٢، ظهر كنيدى على شاشة التليفزيون لإبلاغ الشعب الأمريكى بالقرار الذى اتخذه؛ حيث بدأ بشرح أبعاد الموقف، ثم أعلن أن الولايات المتحدة قد قررت فرض «حصار صارم على كل المعدات العسكرية الهجومية» التى تشحن إلى كوبا. وأمر بأن تتخذ القوات العسكرية الأمريكية حالة الاستعداد القصوى، ثم أنذر خروشوف بأن الولايات المتحدة ستعتبر أن إطلاق أى قذيفة نووية من كوبا على أى دولة تقع فى النصف الغربى من الكرة الأرضية، كاعتداء على الولايات المتحدة من قبل الاتحاد السوفيتى، بما يتطلب الرد عليه بالانتقام من الاتحاد السوفيتى شر انتقام، ثم ناشد خروشوف أن ينقل الأسلحة العدائية تحت إشراف الأمم المتحدة.

انتهز كنيدى الفرصة التى أتيحت له، ليكون هو البادئ بالمبادرة؛ فأصبح رد الفعل فى يد الاتحاد السوفيتى، الذى جاء أول رد فعل له محبذاً للقتال، إذ نص خطاب

خروشوف الذى أرسله إلى واشنطن ـ فى ٢٣ أكتوبر ـ على أن الاتحاد السوفيتى لن يتقيد بالحصار، لأنه غير قانونى «إن الإجراءات التى اتخذتها الولايات المتحدة بالنسبة لكوبا، ليست أكثر من تصرفات قطاع طرق، أو إذا كنت تفضل، هى حماقة الاستعمار المنحل». واتهم كنيدى بأنه يدفع البشرية «إلى حافة حرب نووية عالمية». ثم أكد على أن الملاحين السوفييت المتجهين إلى كوبا لن يطيعوا أوامر القوات البحرية الأمريكية. كان أسطول الولايات المتحدة ـ فى تلك الأثناء ـ قد انتشر فى جبهة مستعرضة، تبعد ٥٠٠ ميل عن ساحل كوبا، وحدث أن قامت مدمرتان باعتراض سفينة بنمية، متجهة إلى كوبا حاملة بضائع روسية ـ وبالصعود إلى السفينة ـ وجد أنها لا تحمل مواد عسكرية فسمح لها بالمرور. واستمرت السفن السوفيتية فى التوجه إلى كوبا، وإن كانت السفن التى كانت تحمل صواريخ كانت ترتد عائدة من حيث أتت. ومع ذلك، فقد استمر العمل فى مواقع الصواريخ فى كوبا بدون توقف حتى اقترب الانتهاء من تجهيزها للعمل.

وظل خطر الإبادة المتبادلة شديداً، وظل كنيدى على موقفه الحاسم. وأخيراً فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ أكتوبر، أرسل خروشوف رسالة أخرى، كانت طويلة ومثيرة للعواطف، وهو مابدا ملائماً فى ظل المخاطر المتوقعة، وكان رئيس الوزراء الروسى يود أن يدرك كنيدى أنه «إذا اندلعت الحرب فعلا فلن يكون فى مقدورنا أن ننهيها» وكرر مرة أخرى: إن الصواريخ موجودة فى كوبا لأغراض دفاعية فقط،: «إننا فى كامل قوانا العقلية، ونفهم بمنتهى الوضوح أننا إذا هاجمناكم.. فإنكم ستردون نفس الأسلوب، ولكنكم ـ أيضا ـ سوف تتلقوا نفس ما ستقذفوننا به. لن يستطيع أن يفعل ذلك غير المجانين أو الانتحاريين، الذين يسعون لفناء أنفسهم، ويريدون أن يدمورا العالم بأسره قبل أن يموتوا». كما قال إنه لا يسعى وراء سباق التسلح «الأسلحة لا تجلب إلا الكوارث، إذا تراكمت لدينا فإن ذلك يضر باقتصاد الدولة، وإذا استخدمناها.. فإن ذلك يدمر شعوب الطرفين. وبالتالى يتحتم أن يكون الإنسان مجنوناً لكى يؤمن بأن الأسلحة هى الوسيلة الرئيسية للحياة فى المجتمع».

ثم تلى ذلك اقتراح محدد، وهو أن يتعهد خروشوف بألاَّ يرسل مزيداً من الأسلحة إلى كوبا، وأنه سوف يسحب أو يدمر الأسلحة الموجودة هناك بالفعل، إذا قام كنيدى بانهاء الحصار، وتعهد بألاَّ يغزو كوبا وحث كنيدى على أن يحل العقدة بدلاً من تشديد وثاقها.

وفى صباح اليوم التالى ـ ٢٧ أكتوبر ـ اجتمعت اللجنة التنفيذية لدراسة اقتراح خروشوف، وقبل أن يصل أعضاء اللجنة إلى قرار بالقبول أو الرفض، وصل خطاب ثانٍ من خروشوف، وكانت لهجته رسمية أكثر من الخطاب الأول، ورفع فيه الثمن إذ قال ـ ربما إذعاناً لضغوط من قواته المسلحة ـ أنه سوف يسحب الصواريخ من كوبا، عندما ينقل كنيدى الصواريخ الأمريكية من تركيا: «لقد أصابك القلق بشأن كوبا، وأنت تقول إنها تثير قلقك لأنها تقع على بعد تسعين ميلاً عبر البحر من شاطئ الولايات المتحدة. ومع ذلك.. فإن حدود تركيا متاخمة لنا.. لقد وضعت أسلحة صواريخ مدمرة، فى تركيا المتاخمة لنا فعلاً».

لقد صدم أعضاء اللجنة التنفيذية، حتى بالرغم من الحقيقة التى أشار إليها روبرت كنيدى فيما بعد «لم يكن الاقتراح الذى قدمته روسيا اقتراحاً غير منطقى، ولم يكن يعتبر خسارة للولايات المتحدة أو لحلفائنا فى الناتو» كان الرئيس فى ذلك الحين قد أمر فعلاً بنقل الصواريخ من تركيا، ولكنها كانت لا تزال موجودة هناك؛ بسبب بعض التعقيدات البيروقراطية والمقاومة التركية. ومع ذلك، فقد اعتبر الرئيس أن نقل الصواريخ تحت الضغط السوفيتى أمراً لا يحتمل؛ لأن المكانة الأمريكية ستتعرض للطمة شديدة جداً، وهكذا استمر احتمال تبادل الهجوم النووى معلقاً فى الميزان.

ثم اقترحت هيئة الأركان شن هجوم جوى صباح اليوم التالى على كوبا، فأوضح كبار المسئولين العسكريين إنهم كانوا دائماً معارضين لفكرة الحصار لكونها ضعيفة جداً، وأنه قد حانت الفرصة لبدء العمليات فوراً. ومما عزز موقفهم أن صاروخ سام سوفيتى أصابت إحدى الطائرات الأمريكية (U - 2) أثناء طيرانها فوق كوبا، وقد

أدت هذه الواقعة إلى موافقة أغلبية اللجنة التنفيذية، على ضرورة شن هجوم جوى صباح اليوم التالى. ولكن الرئيس تقاعس، إذ فضل الانتظار لمدة يوم واحد على الأقل، فقامت وزارة الخارجية بإعداد مسودة خطاب من كنيدى إلى خروشوف، يبلغة فيه أن الولايات المتحدة لا تستطيع نقل الصواريخ من تركيا، وأنه لا يمكن التوصل إلى أية اتفاقية للمقايضة.

عندئذ تقدم روبرت كنيدى باقتراح، مؤداه أن تتجاهل اللجنة التنفيذية خطاب خروشوف الثانى، وتجيب على الخطاب الأول، الذى عرض فيه تبادل نقل الصواريخ الموجودة فى كوبا، مقابل وعد أمريكى بعدم غزو الجزيرة. وأعقب ذلك مناقشات حادة، ولكن الرئيس ـ فى النهاية ـ قبل اقتراح أخيه، وأرسل خطاباً ملائماً إلى خروشوف.

ومع ذلك، فإن ما فاق تلك الواقعة الشهيرة أهمية، كان وعداً شفوياً من روبرت كنيدى إلى السفير السوفيتى لدى الولايات المتحدة، «أناتولى دوبرينين». فبالرغم من أن الرئيس رفض أن يتراجع علناً عن موضوع الصواريخ التركية، إلا أنه ـ فى نهاية الأمر ـ بدأ يرى سخافة الموقف؛ فالولايات المتحدة كانت على وشك قصف أمة صغيرة لم تكن فى حالة حرب معها، وفى سبيل ذلك، كانت تجازف بتبادل الهجوم النووى مع الاتحاد السوفيتى ـ بسبب صواريخ من طراز قديم فى تركيا، كان قد أمر فعلاً بنقلها. وناقش كنيدى المسائل المتعلقة بالموضوع مع أخيه، وطلب منه أن يتحدث مع «دوبرينين». وفى مساء السبت ـ ٢٧ أكتوبر ـ ذهب «دوبرينين» إلى مكتب روبرت كنيدى، حيث بدأ النائب العام بإنذار السفير الروسى قائلاً: إذا لم تحصل الولايات المتحدة ـ خلال اليوم التالى ـ على تعهد بإزالة الصواريخ «فإننا سوف نزيلها». وعندئذ سأل «دوبرينين» عن نوع الاتفاق الذى كانت الولايات المتحدة مستعدة لإبرامه، فقام كنيدى بتلخيص الخطاب الذى كان قد أرسل تـواً إلى خروشوف، بغرض مقايضة الصواريخ، مقابل وعد أمريكى بعدم غزو كوبا، فاتجه «دوبرينين» للتركيز على النقطة الصعبة: وماذا عن الصواريخ الأمريكية فى تركيا؟

كانت إجابة روبرت كنيدى، كما جاء في وصفه للأزمة: «لقد قلت إنه لا يمكن الاتفاق على تعويضات، أو أية ترتيبات أخرى تحت ذلك النوع من التهديد أو الضغط؛ وإنه في نهاية الأمر، فإن مثل هذا القرار يجب أن يصدر عن دول الناتو. ومع ذلك فقد ذكرت أن الرئيس كنيدى كان تواقاً لنقل هذه الصواريخ من تركيا وإيطاليا منذ فترة طويلة من الزمن، ولقد أصدر أوامره بنقلها منذ وقت مضى، وأنه كان من رأينا أن تلك الصواريخ سوف تختفى خلال فترة قصيرة، بعد انتهاء هذه الأزمة».

كان البيان وافياً، لقد حصلت روسيا على وعدها. وفى اليوم التالى، قام «دوبرينين» بإخطار كنيدى أن الصواريخ سيتم سحبها من كوبا.

وهدأ العالم وأخذ يقيِّم الدروس المستفادة. لقد تعلم كل جانب شيئاً مختلفاً. فمثلاً أبلغ الصينيون العالم الثالث أن أزمة كوبا أثبتت أنه لا يمكن أن يثق بالروس. أما أوروبا ـ وعلى رأسها ديجول ـ فقد تعلمت أنه فى حالات الطوارئ سوف تتصرف الولايات المتحدة بمفردها، ودون استشارة دول «الناتو» فى قضية ذات تأثير، ليس فقط على الأمن الأمريكى، بل على بقاء العالم. بينما تعلم السوفييت أنهم لن يتمكنوا من التوصل إلى التكافؤ العسكرى مع الولايات المتحدة، أو حتى التكافؤ من حيث المظهر فقط. أما كنيدى ـ الذى وصل إلى حافة الهاوية، والذى اقترب من إبادة العالم ـ فقد تعلم أن يكون أكثر ليونة فى بياناته الرسمية، وأقل حدة فى تأكيداته. بينما عمدت إدارته إلى استخدام لهجة أكثر اعتدالاً، على الأقل فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى. وهكذا بدأ الحديث عن الحاجة الماسة إلى السلام، وتخفيض التسليح ليحل محل التفاخر والتباهى بالقوة العسكرية الأمريكية.

فى ١٠ يونية ١٩٦٣ بالجامعة الأمريكية، تقدم كنيدى بالتماس مؤثر من أجل السلام الذى وصفه بأنه «النهاية المنطقية الضرورية للبشر الذين يتسمون بالرشاد». وبعد مرور عدة أسابيع، تم توقيع معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية (P.T.B.T.)

والتى منعت إجراء تجارب نووية فى الجو. ووفقاً لما دونه «هربرت دينرشتاين»: «اعترفت معاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية ـ بشكل رمزى ـ بأن تسوية الخلافات بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، سوف تتم على أساس التفوق الأمريكى.»

وثار غضب الصينيين، ونعتوا خروشوف بالحماقة لأنه وضع الصواريخ فى كوبا، وبالجبن لأنه نقلها من هناك. كما زادت معارضة خروشوف داخل الكرملين، وبالرغم من كل مواقفه الدرامية، فقد فشل خروشوف فى إحراز انتصارات ذات مغزى فى الحرب الباردة، بينما أدت سياسة الوقوف على حافة الهاوية إلى إلقاء الرعب فى قلوب كل الناس تقريباً. وفى خلال عام، خرج خروشوف من السلطة.

بعد أن خفت حدة التوتر عقب أزمة الصواريخ فى كوبا، بدأ ديجول وغيره من الأوروبيين فى التفكير جدياً فى مراجعة علاقتهم بالولايات المتحدة. وكان ديجول يسعى إلى إعادة أوروبا إلى الوضع المتميز الذى كانت عليه، ولكنه أدرك أن تحقيق ذلك الهدف كان يتطلب الانفصال عن حلف شمال الأطلنطى. بعد كوبا، كان ديجول يعلم أن الولايات المتحدة لن تستشير شركاءها فى «الناتو» قبل اتخاذ أى إجراء، وكان مقتنعاً بأن الولايات المتحدة لن تخاطر بوجودها لحماية أوروبا، كما كان يشك أن الجيش الأحمر سيتقدم عبر جبال الألب فى أى وقت من الأوقات، وكان مؤمناً بأن الوقت قد حان لكى تخرج أوروبا من الحرب الباردة، وتبدأ فى أن تفرض على الآخرين الاعتراف بمركزها وحقوقها. ولذلك، أعد معاهدة صداقة فرنسية ألمانية، واتجه إلى تحسين علاقته مع دول حلف وارسو، وأسرع بخطى كبيرة لتطوير الأسلحة النووية الفرنسية، وقرر استبعاد بريطانيا من السوق الحرة.

فى ١٤ يناير ١٩٦٣ أعلن ديجول برنامجه. لقد استعمل حق الفيتو ضد اشتراك بريطانيا فى السوق الأوروبية المشتركة، لأنها سوف تحوّل هوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية و«فى نهاية الأمر.. سوف يبدو السوق فى شكل تجمع هائل لدول المحيط الأطلنطى، تتولى الولايات المتحدة إدارته والسيطرة عليه». لقد كان كنيدى يمارس

ضغوطاً لتكوين قوة نووية متعددة الأطراف داخل حلف شمال الأطلنطى، والتى كان من المفترض أن تعطى بعض الثقل لرأى الأوروبيين فى استخدام الأسلحة النووية، وذلك على الرغم من إحباط أى خطوة تتخذها ألمانيا الغربية لتطوير القنابل الذرية الخاصة بها. وكان يعيب ذلك الاقتراح شئ واحد، وهو أن الولايات المتحدة لن تتخلى ـ تحت أى ظرف من الظروف ـ عن حق الفيتو بالنسبة للقنابل، ولذلك شجب ديجول الخطة وأعلن: «إن فرنسا تعتزم إنشاء قوات دفاعية خاصة بها» بالنسبة لنا... التكامل ليس شيئا بعيد المنال». ثم ختم حديثه عن القوة النووية الفرنسية قائلاً: «إننا نتفهم تماماً أن هذا العمل من جانب فرنسا لن ينال إعجاب بعض الجهات الأمريكية؛ ففى المجالات السياسية والاستراتيجية ـ مثلها فى ذلك مثل المجالات الاقتصادية ـ يبدو الاحتكار، فى نظر من يتمتعون به، أفضل النظم على الإطلاق».

ثم اتجه ديجول إلى سحب القوات البحرية الفرنسية من «الناتو»، وسرعان ما طلب نقل المقر الرئيسى للناتو من فرنسا. ولم تلق دعوته الجريئة لاستقلال أوروبا نجاحاً فورياً؛ حيث قررت ألمانيا الغربية أن تحافظ على علاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة. ولكن من المؤكد أن أهدافه العامة لاقت إعجاباً ساحقاً؛ فمنذ «يالتا» فى ١٩٤٥ حتى ڤيينا فى ١٩٦١، تولى الاتحاد السوڤيتى والولايات المتحدة تسوية القضايا الأوروبية، دون وجود أى زعيم أو قائد أوروبى على مائدة المفاوضات. ولم تكن أوروبا مستعدة لأن تظل تحترق حتى تصبح رماداً، لأن روسيا والولايات المتحدة اختلفتا على جزيرة فى خليج المكسيك.

كانت أهم الدروس المستفادة من أزمة كوبا هى إدراك خطورة سياسة الوقوف على حافة الهاوية. ومنذ ذلك التاريخ فصاعداً، سعت روسيا والولايات المتحدة لوضع حد لنزاعاتهما، وتجنب التصرفات التى قد تؤدى إلى تصعيد الموقف، وتحديد حجم ارتباطاتهما؛ لكى يكون رد فعل الطرف الآخر محدوداً. وسوف يستمر الصراع ـ بوضوح بالغ ـ فى العالم الثالث، ولكن من الأفضل أن يكون على مستوى منخفض. وظلت الأهداف الأمريكية كما هى بلا تغيير، ولسوف يستمر كنيدى

فى متابعتها بكل همة ونشاط، ولكنه سيحاول تقليل اعتماده على القوة العسكرية فى تحقيق أهدافه، وفى حدود التسليم بأن العالم الثالث له آماله ومخططاته الخاصة.هل سيتمكن كنيدى أم لا من إنجاز ما تبقى من أهداف غير محدودة نسبياً، باستخدام وسائل محدودة... مازال ذلك أمراً مفتوحاً للمناقشة.

لقد استوعب كنيدى الدرس، وكانت قدرته على النمو من أعظم خصائصه، ولا شك أنه حصل على مرتبة الشرف عندما انفرجت أزمة صواريخ كوبا. ولقد ذكر فى خطابه بالجامعة الأمريكية: «التحليل النهائى.. إن أهم ما يجمعنا هو أننا جميعاً نقطن نفس الكوكب، كلنا نتنفس نفس الهواء، وكلنا مهتمون بمستقبل أولادنا، وكلنا عرضة للموت».

فيتنام: سداد ثمن سياسة الاحتواء

"عندما أخذتنا الحماسة الوطنية في سنوات كنيدي، سألنا أنفسنا: ما الذي يمكن أن نفعله من أجل وطننا؟ فأجاب وطننا، أقتل الفيتناميين الشيوعيين"

(فيليب كابوتو)

«إشاعة حرب»

أكره كنيدى خروشوف على التراجع عن موقفه فى كوبا، لأن الولايات المتحدة كانت قد حققت تفوقاً تاماً فى الأسلحة النووية، وأنظمة إطلاق القذائف، وفى أعالي البحار. بعد انتهاء الأزمة، أقسم السوفييت أنه لن يحدث أبداً أن يعرضوا أنفسهم لمثل هذه المذلة مرة أخرى؛ فبدأوا فى برنامج مكثف لتحديث وتقوية أسطولهم، ولبناء أسلحة نووية ذات قذائف عابرة للقارات (ICBM) لنقلها. وكان رد كنيدى و«ماكنمارا» على ذلك، هو زيادة خطى الإنتاج الأمريكى؛ فما كان من الروس إلا أن عجلوا سرعة برنامجهم، وازداد سباق التسلح سوءاً.

عندما كان كنيدى مرشحاً للرئاسة، كان ينتقد سياسة إيزنهاور الدفاعية، لأن إيزنهاور كان يثق فى القنابل الكبيرة أكثر مما يجب. وكان هدف كنيدى هو أن يكون قادراً على الرد على أى هجوم شيوعى، على أى مستوى؛ فانطلق لبناء القوة المضادة للتمرد التى يمكنها أن تمحى أى عصيان مسلح، أو ثورة فى أدغال آسيا، أو

جبال أمريكا الجنوبية. كان كنيدى يريد أن يثبت للعالم أنه ـ وفى وجود قوات قمع التمرد معه ـ لا جدوى لما أطلق عليه حروب التحرير الوطنية، فعن طريق القبعات (البيريهات الخضراء) ـ وهو الاسم الذى أطلق على تلك القوات ـ سوف يفوز الغرب بمعركة الحرب العالمية الثالثة.

ارتكز كنيدى ـ بشدة ـ على التكنولوجيا، لكى يتغلب على نقص الأيدى العاملة، وأعطى «البيريهات الخضراء» الأولوية فى استخدام أحدث معدات الجيش. إن المفهوم ـ ككل ـ راق لنزعة كنيدى الطبيعية إلى حكم الصفوة، لأن قوة «البيريهات» ضمت أفضل الضباط والمتطوعين بالجيش من الشباب، الذين حصلوا على تدريبات إضافية، باستخدام أفضل المعدات، وحازوا على امتيازات خاصة؛ باعتبار أن هذه القوات كانت النظير العسكرى لفرق حفظ السلام، وكانت مهمتها هى تطبيق الوسائل الفنية والمهارات الأمريكية فى حرب العصابات، وحل المشاكل التى حيّرت الفرنسيين. وفى حفل تخرج فى الكلية الحربية الأمريكية الشهيرة «الوست بوينت»، قال كنيدى إنه سيطبق «نمطاً جديداً تماماً من الاستراتيجيات». ومن أعظم محاسن قوات قمع التمرد ـ خاصة بعد أزمة كوبا ـ أنها تجنبت المواجهة المباشرة مع الاتحاد السوفيتى، وبذا كانت نسبة مخاطر تصعيد الموقف إلى حرب نووية ضئيلة.

من وجهة نظر كنيدى، ووجهة نظر مستشاريه، ومن وجهة نظر ملايين المواطنين الأمريكيين، فإن الولايات المتحدة ستصبح قادرة على تحقيق ما فشلت فيه الأجناس البيضاء الأخرى؛ لأن الدوافع الأمريكية كانت مجردة من المطامع الشخصية من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن الولايات المتحدة برعت فى دروس حرب العصابات، فلن تحاول أن تسحق العدو، أو أن تخوض حرباً تقليدية بحتة، كما فعل الفرنسيون فى فيتنام. وبدلاً من ذلك، سوف تقوم «البيريهات الخضراء» بتقديم المشورة للقوات المحلية، بينما تقوم الأجهزة المدنية الأمريكية بمساعدة الحكومات على البدء فى إصلاحات سياسية تتولى فصل رجال حرب العصابات عن الشعب. وستثبت قوات

كنيدى المضادة للتمرد للشعوب أن الأحرار يقدمون حلاً وسطاً بين الاستعمار والشيوعية.

حانت الفرصة العظيمة فى فيتنام الجنوبية، وكانت ذات مميزات عديدة فلم يكن «دييم» ديكتاتوراً قاسياً بقدر ما كان مستبداً من الدرجة الثانية. كان أميناً ـ إلى حد ما ـ ومخلصاً لوطنيته؛ لقد استهل برنامجاً للإصلاح الزراعى كان نموذجاً يحتذى به، على الأقل على الورق. وكان الأمريكيون موجودين فى فيتنام بالفعل، وبصحبتهم مستشارون عسكريون واقتصاديون. وأخيراً قدمت فيتنام للبيريهات الخضراء أرضاً مثالية للمعركة؛ حيث كان من الملائم تماماً الدخول فى عمليات صغيرة الحجم، إما فى الادغال أو فى حقول الأرز، وكذلك كان يجب التركيز على كسب عواطف وعقول الناس عن طريق تقديم المساعدات الفنية والطبية لهم. ومن وجهة نظر كنيدى كانت فيتنام المكان الأمثل للتدخل، حيث كان بإمكانه إظهار اهتمامه بالعالم الثالث والإثبات ـ بالدليل القاطع ـ أن الولايات المتحدة تنفذ وعودها وارتباطاتها (كانت معاهدة «السيتو»، التى أبرمت فى ١٩٥٤ قد نصت على حماية فيتنام الجنوبية، إذا تعرضت لهجوم خارجى)؛ بالإضافة إلى ممارسة اللعبة الجديدة المثيرة : اتخاذ موقف مضاد للتمرد.

كانت الصعوبة الرئيسية الوحيدة ترتكز فى غموض الوضع القانونى. إن فيتنام الجنوبية كانت دولة مستقلة ذات سيادة؛ فقط لأن «دييم» أعلن ذلك. ولكن وفقاً لشروط معاهدات جنيف، التى عقدت فى ١٩٥٤، (والتى لم توقع عليها الولايات المتحدة، وإن تعهدت بألا تلجأ للقوة لكى تبطلها) لم تكن فيتنام الجنوبية دولة، وإنما إقليم يتولى الفرنسيون إدارته لحين إجراء الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، نصت معاهدة ١٩٥٤، على أنه يتعين على «هوشى مينه» فى فيتنام الشمالية، و«دييم» فى فيتنام الجنوبية، ألا يسمحا بدخول قوات أجنبية إلى مناطق نفوذ كلّ منهما؛ فقامت الولايات المتحدة بإعادة تعريف اتفاقيات جنيف، بحيث اختلقت عمداً أن جنيف قد أنشأت فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية. واكتمل ذلك التعريف الجديد فى ١٩٦٣،

عندما أدعى «دين راسك» وزير الخارجية: «أن الجانب الآخر ملتزم تماماً ـ فى تسوية جنيف الأصلية التى عقدت فى ١٩٥٤، بالترتيبات التى أقتضت أن يكون لڤيتنام الجنوبية وجود مستقل».

أما ثانى عقبة أساسية، فكانت طبيعة الصراع. بعد أن انتهى «دالاس» من كتابة معاهدة السيتو، ومدّ نطاق الحماية إلى ڤيتنام الجنوبية، أكد لمجلس الشيوخ أن الولايات المتحدة لن تـطالب ـ تحت أى ظرف من الظروف ـ بإخماد ثورة داخلية، أو بالاشتراك فى حرب أهلية. وبافتراض أن ڤيتنام الجنوبية كانت دولة ذات سيادة، أصبح السؤال هو التأكد من مصدر معارضة الحكومة، وهل كان من الداخل أم من الخارج؟ وكان من المستحيل ـ تقريباً ـ إجابة ذلك السؤال. فبعد ١٩٥٦ ركز أهالى ڤيتنام الشمالية اهتماماتهم على إعادة البناء فى الأرض التابعة لهم، وعلى إقامة الاشتراكية هنالك. وبعد أن رفض «ديم» إجراء الانتخابات فى ١٩٥٦، بدأ «الڤيت مينه» يضجرون فى الجنوب؛ ومنذ بداية ١٩٥٧ تولوا تنفيذ حملة منظمة لاغتيال رؤساء القرى ليحطموا سيطرة «دييم» على الريف، حيث كانوا يعانون الاضطهاد السياسى، مثلهم فى ذلك مثل كل معارضى «دييم»، الذى كان عاجزاً عن التمييز بين الشيوعيين وأعدائهم، فى الجماعات التى كانت تقاوم حكومته. وفى أوائل ١٩٦٠، قام ثمانية عشر شخصاً من الأشخاص البارزين ـ بما فى ذلك عشرة من الوزراء السابقين فى حكومة ديم ـ بإصدار بيان للاعتراض على محاباة «دايم» لأقاربه فى التعيين فى الوظائف.. إلخ، وكذلك على «الاعتقالات المتواصلة التى أدت إلى امتلاء السجون عن آخرها»، وطالبوا بإجراء انتخابات حرة، فما كان من «ديم» إلا أن زجّ بهم جميعاً فى السجون.

فى مارس ١٩٦٠ بدأت ثورة واسعة النطاق، وأطلق «دييم» على معارضيه اسم «ڤيت كونغ» أو الشيوعيين الڤيتناميين. وقامت جماعة «الڤيت كونغ» بتأسيس «جبهة التحرير القومية -NLF»، كأداتها السياسية، وزادت حدة الصراع رغم ضآلة الدعم الذى تلقاه «الڤيت كونغ» من «هوشى مينه» فى الشمال ـ كانت الغالبية

العظمى من «الفيت كونج» من فيتنام الجنوبية، كما أنهم استولوا على معظم أسلحتهم ومعداتهم من جيش «دييم». وفي سبتمبر ١٩٦٠ قام الحزب الشيوعى فى فيتنام الشمالية بدعم رسمى لجبهة التحرير القومية، وطالب بتحرير فيتنام الجنوبية من الاستعمار الأمريكى.

فى ضوء تلك الظروف تزايدت صعوبة إثبات أن فيتنام الجنوبية كانت ضحية اعتداء «خارجى»، ومع ذلك.. فإن وزير الخارجية الأمريكى لم تراوده أية شكوك من أن فيتنام الشمالية كانت ترتكب العدوان، كما لم يتشكك فيما كان معارضا للخطر. إن آراء «راسك» لم تتغير إطلاقاً منذ ١٩٥٠ حين قرر أن الصينيين الشيوعيين «ليسوا صينيين». لقد كان رأيه أن الحرب الدائرة فى فيتنام كانت تحت رعاية هانوى التى كانت بدورها تتصرف باعتبارها وكيلاً لبكين؛ فإذا سمحت الولايات المتحدة بأن يفوز «الفيت كونج» فى فيتنام الجنوبية فسرعان ما سوف تبتلع الصين كل ما تبقى من آسيا. ومرة تلو الأخرى أخذ «راسك» يحذر الأمريكيين من أخطار «ميونيخ أخرى» فى الشرق الأقصى، وبذلك كان يساوى بين «هوشى مينه» وهتلر ويلوّح بخطر تكرار الشبح المرعب لسياسة المهادنة مثلما حدث مع هتلر عام ١٩٣٨.

على أية حال لقد استمر «راسك» فى تكرار التحذير من أخطار ميونيخ أخرى، ولكن فكرة أن يصبح «هوشى مينه» هتلر آسيا؛ كانت سخيفة لدرجة أن الوزير أصبح ـ تقريبا ـ مصدر حرج للإدارة الأمريكية. ومع ذلك استمر «راسك» على إصراره، لقد جاء فى مذكرات مساعدى كنيدى ما يفيد بأن «راسك» كان مصدراً للسخرية. إذ أشاروا إلى بطء وسطحية تفكيره، وشخصيته المتغطرسة، وآرائه الصارمة، لقد صوره «آرثر شليسينجر» و «تيودور سورنسن» على أنه شخصية من الماضى، ورجل ما زال واقعاً تحت تأثير كليشهات أواخر الأربعينات، إذ كان هدف وزير الخارجية الأساسى، هو تطويق الصين الشيوعية تماماً ـ كما فعل «أتشيسون» مع روسيا. لقد تعجبوا من إصراره على استخدام القوة العسكرية، وهاجموه بأنه عجز تماماً عن فهم الفكر

الجديد لسياسة كنيدى الخارجية. ولكن «شليسينجر» و «سورنسن» أهملا ذكر أن كنيدى هو الذى اختار «راسك» لذلك المنصب ـ بعد توصية قوية من «أتشيسون» ـ وأن «راسك» لم يخف معتقداته أبداً.

ومع ذلك، لم يكن «راسك» الوحيد الذى أوصى بتدخل أمريكى فى ڤيتنام، كما لم يكن قرار إنقاذ «دييم» انحرافاً أو نتيجة مؤامرة. إن كل ما دون فى سجل كنيدى، أشار إلى تزايد المساعدات المرسلة إلى «دييم»، وأن كل العاملين فى إدارة كنيدى ـ تقريبا ـ أيدوا القرار. إن هيئة الاركان وافقت على القرار، ولكنها لم تدفع كندى إلى التدخل فى ڤيتنام؛ وهو نفس موقف الشركات الأمريكية التى حازت على إمتيازات فى آسيا، ونفس موقف أنصار مبدأ «آسيا ـ أولا» من الحزب الجمهورى.

إن الجنرال «ويليام وستمورلانـد» ، الذى تولى قيادة العمليات العسكرية الأمريكية فى ڤيتنام الجنوبية من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٨ ، قال ـ فيما بعد ـ إنه قبل سفره إلى ڤيتنام ناقش الموقف مع كل كبار المسئولين فى البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، والبنتاجون؛ لقد اتفقوا جميعا على أنه يجب على الولايات المتحدة أن تصد المعتدين من الشمال باستخدام كافة الوسائل الضرورية، ولم يتذكر أى معترض على ذلك خلال هذه الاجتماعات. كما كان هناك اتفاق جماعى على ضرورة أن تثبت الولايات المتحدة للصينيين أن حروب التحرير القومية لم تنجح، وأن تثبت للعالم الثالث أنها لا تتراجع عن التزاماتها. كان مستشارو كنيدى المقربين ـ بقيادة «والت روستو» و «ماك چورج باندى» ـ متمسكين بتلك الآراء بمنتهى القوة. ولقد أكد «وستمورلاند» على أن الولايات المتحدة لم تدخل ڤيتنام، ولم تبق هناك، بسبب مؤامرة عسكرية أو تآمر المجمع الصناعى العسكرى، أو أى شكل آخر من أشكال التآمر. إن خوض الولايات المتحدة الحرب فى ڤيتنام جاء نتيجة مباشرة لرؤية معينة للعالم لم يختلف عليها أى مسئول فى السلطة، كما جاء هذا التدخل كنتيجة منطقية لسياسة الاحتواء التى كانت قد وصلت إلى ذروتها.

كانت ڤيتنام حرب الأحرار. وقد اعتمدت على نفس الأسس التى استخدمها «ترومان» «وأتشيسون». وعلى حد تعبير «سورنسن»، فإن الولايات المتحدة كانت قادرة على «توفير تدريب، وتدعيم، وتوجيه، واتصالات، ووسائل نقل، ومخابرات، وأسلحة ومعدات، بشكل أفضل» لصد الهجوم الشيوعى. وبفضل المهارات الأمريكية والجنود الڤيتناميين (قال كنيدى «إن ڤيتنام الجنوبية ستقدم الرجال المطلوبين») سوف تعـّم الحرية فى كل مكان.

فى بداية ١٩٦١، بدأ كنيدى يرسل مستشاريه إلى ڤيتنام الجنوبية، لكى يبلغوه بما كان مطلوباً، ولتعليم «دييم» كيفية أداء المهمة. وكان على رأس أول بعثة إلى ڤيتنام الجنوبية «ليندون جونسون» نائب الرئيس، ورجل السياسة الذى جاء من تكساس، والذى اتسم بالحيوية والنشاط. لقد عاد فى مايو ١٩٦١، وهو عاقد العزم على إنقاذ «الألامو»* من العدو الذى أحاط بها، وأعلن «إن القرار الرئيسى فى جنوب شرق آسيا يكمن هنا. لابد وأن نقرر إذا كنا سنساعد هذه الدول بأفضل إمكانياتنا، أو إذا كنا سنعلن عن عجزنا فى المنطقة ونسحب قواتنا الدفاعية إلى سان فرانسيكسو، ونعود إلى مفهوم (القلعة الأمريكية)» ولم يشرح جونسون أبدا كيف سيؤدى سقوط «ديم» إلى طرد الولايات المتحدة من قواعدها الآسيوية الأساسية فى الفلبين، و«فورموزا»، و«أوكيناوا»، واليابان، ولاداعى لذكر: «جوام»، و «ميدواى» و «هاواى».

كان فريق كنيدى ـ مثلهُ فى ذلك مثل فريق «ترومان ـ أتشيسون» ـ يشعر أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل التراجع فى أى مكان فى العالم. وعلى حد قول «جونسون» فى تقريره، إذا لم تقم الولايات المتحدة بمساندة «دييم» سيكون ذلك بمثابة «إبلاغ العالم أننا لا نحترم المعاهدات التى نـدخلها، ولا نساند أصدقاءنا» وهى تقريباً نفس الكلمات التى استخدمها كنيدى فى وصف أزمة برلين، التى كانت متزامنة معها. كما أن إدارة كنيدى افترضت أنه إذا قررت الولايات

* ألامو.. هو اسم قلعة فى سان أنطونيو بولاية تكساس لقى فيها جنود تكساس الهزيمة على أيدى قوات المكسيك عام ١٨٣٦. (المترجم)

المتحدة أن تفعل شيئا، فلا توجد حدود لما تستطيع هذه الأمة أن تحققه، مما قاد إلى استنتاجات «جونسون»، التى لا مفر منها: «إننى أوصى بأن نتحرك للأمام فوراً، وأن من تقوم بعمل كبير لمساعدة هذه الدول للدفاع عن نفسها»، ولن تكون هناك حاجة للقوات الأمريكية المقاتلة، لأن إرسالها سيكون بالفعل خطأ، لأنه سوف يعيد احياء المشاعر المعادية للاستعمار فى آسيا كلها. وكان جونسون يعتقد أن الڤيتناميين الجنوبيين أنفسهم قادرون على خوض المعركة، بمساعدة التدريبات والمعدات الأمريكية.

بعد مرور فترة قصيرة على رحلة «جونسون» إلى «سايجون»، ذهب الأستاذ الجامعى الاقتصادى «أيوچين ستالى» ـ من جامعة «ستانفورد» ـ إلى سايجون لمساعدة «دييم» بإبداء المشورة له. وقام بتقديم عدة اقتراحات كان أهمها هو أن يتولى «دييم» تأسيس برنامج القرية الاستراتيچية الصغيرة، وكانت الفكرة هى أن تجميع المزارعين ـ معاً ـ سيسهل عملية حمايتهم من «الڤيت كونج»، وفى نفس الوقت سيمنع «الڤيت كونج» من تجنيدهم، أو فرض ضرائب عليهم، أو الاختفاء بينهم فى القرى. إلا أن الواقع العملى أثبت أن القرى الاستراتيجية تحولت إلى معسكرات عمل، فلقد قامت قوات «دييم» بإكراه الفلاحين على ترك أراضٍ عاشت فيها عائلاتهم منذ أجيال، وبذلك انقلب آلاف الڤيتناميين ضد الحكومة، واستمرت الحرب تسير بطريقة سلبية. ورغم تمركز «الڤيت كونج» فى مناطق غير آهلة بالسكان إلا أنهم سيطروا على نصف البلاد تقريباً.

فى أكتوبر ١٩٦١، أرسل كنيدى بعثة أخرى إلى سايجون، برئاسة «روستو» و«ماكسويل تيلور». وكان «روستو» أستاذاً بجامعة «ميشيجان»، ومؤرخا اقتصادياً مشهوراً على الصعيد الدولى. أما تيلور فكان بطل حرب وكان يشغل منصب مدير الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة، وكان من أكثر من تميزوا بانتقادهم لسياسة إيزنهاور، فى الاعتماد على الردع الشامل. ولقد كون الأستاذ الجامعى والجندى فريقاً فيما بينهما، من المفترض أنه كان يمثل أفضل وأبرع ما وجد فى الولايات المتحدة.

لقد قدمت بعثة «روستو ـ تيلور» تقريراً، مؤداه أن ڤيتنام الجنوبية لديها من الحيوية والنشاط ما يبرر تدخل الولايات المتحدة بشكل جوهرى، وقال «تيلور» إن الصعوبة الرئيسية كانت أن الڤيتناميين الجنوبيين كانوا يشكون أن الأمريكيين سوف يساعدونهم فعلاً، ولذلك اقترح زيادة حجم التدخل الأمريكى. لقد أراد أن يقوم جيش ڤيتنام الجنوبية بالهجوم، على أن تتولى القوات الأمريكية مهمة الغطاء الجوى والاستكشاف. كما قام «تيلور» بحث كنيدى على إرسال وحدة مقاتلة، قوامها عشرة آلاف رجل إلى ڤيتنام الجنوبية. وكان «روستو» يرى أن «دييم» يصلح للمهمة، إذا ضغطت عليه الولايات المتحدة من أجل إجراء بعض الإصلاحات. واتفق «روستو» و «تيلور» على أن السبيل إلى النصر كان وقف التسلل من الشمال، لأنه إذا استمر. فلن تكون هناك نهاية للحرب. لقد دافع «روستو» بقوة عن سياسة الانتقام من ڤيتنام الشمالية، عن طريق قصفها بالقنابل، لمضاهاة تأييد هانوى لـ«الڤيت كونج». ووافق كنيدى على الاستنتاجات الاساسية (رغم أنه رفض قصف ڤيتنام الشمالية)، وأمر بزيادة القوات والمعدات التى كانت تشحن إلى «دييم». عندما ترك إيزنهاور الرئاسة، كان يوجد بڤيتنام الجنوبية عدة مئات من المستشارين الأمريكيين، وصل عددهم إلى ١٣٦٤ فى فترة بعثة «روستو ـ تيلور» ثم ارتفع عددهم إلى ١٠,٠٠٠ فى نهاية سنة ١٩٦٢، وإلى ١٥,٠٠٠ فى نوفمبر ١٩٦٣. أما المعدات ـ خاصة طائرات الهليكوبتر ـ فكان معدل وصولها أسرع من ذلك.

كان التزام أمريكا أمام «دييم» من القوة والصلابة؛ بحيث إن سايجون ـ كما جاء فى تقرير «داڤيد هالبرستام» بالنيويورك تايمز ـ «زادت اقتناعا، عن أى وقت مضى، بأنها وضعت حليفتها أمريكا فى مركز حرج، وأنها يمكنها أن تفعل أى شئ تريده، وأن استمرار الدعم مضمون نظراً للخطر الشيوعى، وأنه لا يمكن للولايات المتحدة ـ بعد أن تعهدت بالتزامها ـ أن تعترف فجأة بأنها ارتكبت خطأ شنيعاً». لقد ركز تقرير «روستو ـ تيلور» تماماًعلى الرد العسكرى، فركز كنيدى جهوده على إرسال معدات عسكرية ثقيلة إلى سايجون. وحاول السفير الأمريكى أن يمارس بعض الضغوط على

«دييم» ؛ لكى يجرى بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ولكن الأخير تجاهله. عندما كانت قوات «الفيت كونج» تنجح فى تحرير قرية ما، كانوا يخبرون الفلاحين بأن الأرض أصبحت ملكا لهم، وعندما كان جيش ڤيتنام الجنوبية يستولى على قرية كان يأتى معه بملاك الأرض، الذين كانوا يقومون بجمع الإيجارات المتأخرة، وغالباً لمدة خمس سنوات مضت.

ومع ذلك، كان يبدو أن الحرب على وشك الانتهاء. فبعد أن قام «ماكنمارا» بزيارة ڤيتنام فى يونيو ١٩٦٢ ، أدلى بتقرير جاء فيه أن: «كل ما لدينا من مقاييس كمية، تشير إلى إننا نكسب هذه الحرب». وفى مارس ١٩٦٣ ، أعلن «راسك» إن الصراع ضد «الڤيت، كونج» قد «أخذ مساراً مهماً» ، وأنه أوشك على الانتهاء. وبعد مرور شهر، قال أن هناك «اتجاهاً مطرداً فى ڤيتنام الجنوبية، نحو نظام دستورى يعتمد على الموافقة الشعبية» ، كما أدلى القادة الأمريكيون الموجودن بالموقع ببيانات مماثلة. وفى مايو ١٩٦٣ ، ظهرت انتفاضات بوذية ضد «دييم» بسبب الاضطهاد الدينى، أدت إلى تقليل تفاؤل المسئولين. ولكن لم يترتب على تحرك البوذيين ضد «دييم» سوى بعض الحرج، فلم يترتب عليه إعادة تقييم السياسة الأمريكية. واستمر كنيدى فى زيادة حجم قوات الطوارئ العسكرية الأمريكية، ثم أعلن فى مؤتمر صحفى أن «هدفنا هو خلق حكومة مستقرة هناك، تشترك فى صراع للمحافظة على استقلالها القومى. نحن نؤمن بشدة بذلك.. فى رأيى أن انسحابنا الآن سوف يؤدى إلى انهيار، ليس فقط ڤيتنام الجنوبية، بل جنوب شرق آسيا. ولذلك نحن باقون هناك» .

كان البيان الذى أدلى به كنيدى عبارة عن تلخيص موجز لاستمرارية السياسة، كأنما كانت ڤيتنام هى اليونان، وكوريا الجنوبية تتكرر مرة أخرى. فسرعان ما اشتركت «وكالة المخابرات المركزية» فى مؤتمرات فى سايجون للإطاحة بـ«دييم» ، وإيجاد حكومة كفؤ، ومستقيمة لتتولى السلطة ـ باختصار كما حدث فى كوبا، للعثور على بديل من بين الأحرار. كان «دييم» ارستقراطياً كاثوليكياً، لم ينجح فى

اكتساب كثير من المؤيدين من جيشه، كما لم تكن له صلات حقيقية مع أصحاب الديانات الأخرى من غير الكاثوليك الذين كانوا يمثلون غالبية الشعب. وكانت عمليات القمع التى قادها صارمة أكثر من اللازم، كما كان واضحاً أن برنامج القرية الاستراتيجية، والإصلاح الزراعى قد فشلا، وكان لابد من اختفائه. وفى نوفمبر ١٩٦٣، قام جيش فيتنام الجنوبية بالإطاحة بـ «دييم» ثم قتله هو وأخيه، وقد تم ذلك بموافقة وعلم وكالة المخابرات المركزية وإن لم يكن وفقاً لتعليماتها. ثم تولت السلطة حكومة عسكرية، كان بإمكانها أن تكون أكثر كفاءة فى خوض الحرب، ولكن فيما عدا ذلك، لم يكن لديها برنامج عمل ولا سياسة واضحة.

بعد الإطاحة بـ «دييم» اتصلت جبهة التحرير القومية بقيادات الجيش فى سايجون، وعرضت إجراء مفاوضات «للتوصل إلى وقف إطلاق النار، وحل المشاكل المهمة التى تعانى منها الأمة... بقصد الاتفاق على إجراء انتخابات عامة حرة، وتكوين حكومة وطنية ائتلافية، تتكون من ممثلين لكل القوات والأحزاب، والاتجاهات، والطبقات الموجودة فى فيتنام الجنوبية». وكانت هناك عناصر مهمة بين ضباط جيش فيتنام الجنوبية، ممن كانوا على استعداد لدراسة فكرة إقامة حكومة ائتلافية ومحايدة فى فيتنام الجنوبية، ولكن الأمريكيين فى سايجون وفى واشنطون رفضوا الفكرة من أساسها. وبعد مرور ثلاثة أسابيع على وفاة «دييم»، تم اغتيال كنيدى، وأصبح «ليندون جونسون» رئيساً.

فى فيتنام ـ وكل مكان آخر ـ استمر «جونسون» فى تنفيذ سياسة كنيدى. ففى رسالة بعث بها جونسون إلى فيتنام الجنوبية بمناسبة بداية العام الجديد ١٩٦٤، قام بتدعيم وجهة نظر المتطرفين فى جيش فيتنام الجنوبية، عندما أعلن أن «حياد فيتنام الجنوبية سيكون مجرد اسم آخر لسيطرة الشيوعيين، وأن الولايات المتحدة سوف تستمر فى إمدادكم وشعبكم بأكبر قدر من الدعم فى هذ الصراع المرير. وسوف نحتفظ فى فيتنام بمسئولين أمريكيين، وأدوات أمريكية، وفقاً لما تقتضيه الحاجة

لمساعدتكم على تحقيق النصر.» فى يوليو ١٩٦٤، انضمت موسكو وهانوى وباريس ــ معاً ــ فى إصدار نداء إلى عقد مؤتمر دولى فى چنيف، للتباحث حول اندلاع القتال فى لاوس والحرب فى ڤيتنام. ثم قامت الصين وجبهة التحرير القومى (بڤيتنام) وكمبوديا بمساندة الدعوة إلى المؤتمر، وكذلك السكرتير العام للأمم المتحدة، «يوثانت» (من بورما). فأجاب «جونسون» قائلاً: «إننا لا نثق فى المؤتمرات التى تعقد من أجل إقرار الإرهاب»، ثم أعلن ــ فى اليوم التالى ــ عن زيادة عدد المستشارين العسكريين الأمريكيين فى ڤيتنام الجنوبية من ١٦,٠٠٠ إلى ٢١,٠٠٠، بواقع ٣٠٠٪.

لقد ظلت الحكومة الأمريكية مؤمنة بأنه يمكنها الانتصار فى الحرب، عن طريق استخدام قدر محدود من القوة، من خلال الاعتماد أساساً على جيش ڤيتنام الجنوبية. وطوال صيف ١٩٦٤، استمر المسئولون الأمريكيون فى إصدار بيانات متفائلة؛ لقد ظل الإيمان راسخا ببرنامج عمل كنيدى ــ ماكنمارا، الذى تضمن: الرد المرن، والقوات المضادة للتمرد، والنظريات الجديدة الخاصة بالحرب المحدودة. وبعد مرور سنوات عديدة، عندما أصيب الجميع بالتعاسة من جراء الحرب، لجأت القوات العسكرية الأمريكية ومؤيدوها إلى الدفع بأن الفشل فى ڤيتنام الجنوبية، جاء نتيجة القصور فى استخدام القوة. لقد ادعت بعض القيادات العسكرية أنه كان بإمكان الولايات المتحدة أن تنتصر فى الحرب إذا قامت بإرسال عدد أكبر من القوات فى وقت مبكر. إن قدرة حكومة ڤيتنام الشمالية على مواجهة التصعيد الأمريكى خطوةً بخطوة، جعلت ذلك المنطق، منطقاً انهزامياً. وعلى أية حال فإن ذلك الإدعاء أظهر أن النقاد أصيبوا بنفس الرؤية الضيقة، التى دفعت الولايات المتحدة إلى المشاكل فى أول الأمر، وهى أن الصراع فى ڤيتنام الجنوبية كان عسكرياً.

إن جوهر المسألة هو أنه فى كل خطوة عبر الطريق، كان البيت الأبيض، والقوات العسكرية الأمريكية، وأجهزة المخابرات، ووزارة الخارجية على ثقة من أن الجهود

المبذولة كانت كافية، وان إرسال عشرة الاف فرقة أخرى، أو مائة ألف، أو خمسمائة طائرة هيليكوبتر أخرى، أو قصف ٣ أهداف أخرى بالقنابل، سوف تفى بالغرض. إن القيود التى كبلت العمليات الأمريكية فى ڤيتنام كانت قيوداً مفروضة ذاتياً، بالاضافة إلى عدة عوامل لعبت دوراً فى الحد من استخدام القوة، مثل عدم رغبة الشعب فى دفع ثمن باهظ للحرب أو التخوف من تدخل الصينيين. ولكن أهم الأسباب على الإطلاق، وراء ذلك التدرج فى مواجهة الموقف، هو أن إدارة كنيدى وإدارة جونسون كانتا على ثقة شديدة من أن المجهود المبذول كان كافياً لمواجهة الموقف. لقد أدت كل الاعتقادات القديمة ـ مثل فكرة أن الشيوعية لا يمكن أن تحصل على تأييد حقيقى، أو فكرة أن الآسيويين لا يمكنهم مواجهة الأساليب الفنية الحربية التى برع فيها الغرب ـ إلى الثبات على مبدأ الاستخفاف بالعدو.

كان «بارى جولدوتر»، الذى رشحه الحزب الجمهورى للرئاسة فى ١٩٦٤، أحد السياسيين القلائل، الذين خالفوا القاعدة؛ إذ كان يرى ضرورة بذل جهود إضافية، بل وبسرعة. لقد قال «جولدوتر» إنه كان على استعداد لمواجهة هيئة الأركان المشتركة ومطالبتهم بالفوز، باستخدام كل الوسائل الضرورية، بما فى ذلك الأسلحة النووية، كما أنه أراد أيضاً أن تمتد الحرب إلى ڤيتنام الشمالية على أن تبدأ بغارات القصف الجوى.

وقَبِـلَ «جونسون» التحدى فى مرح. ففى الحملة الانتخابية لسنة ١٩٦٤، نشر خطة عمل، تتعهد بإجراء إصلاحات اجتماعية جوهرية فى الداخل، مع إقرار السلام فى الخارج وقدم نفسه فى صورة الرجل الحصيف الحكيم الذى يمكن الاعتماد عليه لإحراز النصر فى ڤيتنام، وفى نفس الوقت عدم انتشار الحرب. لقد رفض بازدراء شديد اقتراحات «جولدوتر» الميالة للقتال، قائلاً إن قصف ڤيتنام الشمالية سيؤدى إلى اتساع جبهة الحرب، وإلى اشتراك قوات أمريكية فى المعركة، وأصر بصفة خاصة على النقطة الأخيرة: «لن نرسل الشباب الأمريكى تسعة أو عشرة آلاف ميل بعيداً عن الوطن؛ لكى يؤدى مهمة يجب على الشباب الأسيوى أن يؤديها لنفسه».

وبنفس النمط الذى أصبح مألوفاً ـ فى ذلك الحين ـ فى الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية خلال الحرب الباردة، قام «جولدوتر» باتهام «جونسون» بأن موقفه من الشيوعيين لم يكن صارماً بالقدر الكافى، فكان على «جونسون» أن يثبت أن بإمكانه أن يكون حازماً وحليماً فى نفس الوقت، وصارما وحكيما فى نفس الوقت أيضا. ولذلك انتهز الفرصة التى حانت له فى ٢ و ٣ أغسطس ١٩٦٤، عندما تسلم تقارير تفيد بأن زوارق طوربيد تابعة لڤيتنام الشمالية، قامت بمهاجمة مدمرات أمريكية فى خليج «تونكين». وفى ذلك الوقت تشكك البعض، فيما إذا كانت تلك الاعتداءات قد وقعت بالفعل، رغم أن نيويورك تايمز «وغيرها من الصحف» إقترحت أن البحرية الأمريكية هى التى حرضت على تلك الاعتداءات، عندما قامت بمرافقة فرق فدائية من ڤيتنام الجنوبية فى رحلاتها للإغارة على ڤيتنام الشمالية. وفيما بعد فى ١٩٦٨، أثناء جلسات الاستماع إلى «السيناتور فولبرايت» بمجلس الشيوخ، اقتنع الملايين بأن عملية خليج «تونكين» كانت خدعة. وعلى أية حال لقد اتهم «جونسون» ـ دون فحص أو تمحيص ـ ڤيتنام الشمالية بارتكاب «فعل عدوانى فى منطقة مفتوحة فى أعالى البحار».

كانت نتيجة ذلك، صدور قرار خليج «تونكين». ومثلما حدث مع إيزنهاور فى مشكلة الشرق الأوسط، طلب «جونسون» موافقة مفتوحة (شيك على بياض) تسمح له بتوسيع نطاق الحرب وفقاً لما يراه مناسباً، دون الرجوع إلى الكونجرس؛ وحصل على تلك الموافقة عندما طلب الرئيس من الكونجرس التصريح له باستخدام «كل الوسائل الضرورية»؛ لكى «يصد أى هجوم مسلح على القوات الأمريكية». وبالإضافة إلى ذلك منح الكونجرس للرئيس سلطة «منع وقوع أية اعتداءات أخرى»، وكذلك اتخاذ «كل الإجراءات الضرورية» لحماية أية دولة من دول حلف «السيتو»، قد تطلب مساعدتها «فى الدفاع عن حريتها». وعند الاقتراع على القرار فى مجلس

النواب ـ يوم ٧ أغسطس ١٩٦٤ ـ تمت الموافقة عليه بالإجماع (٤١٦ صوتاً ضد لاشيء). وفي مجلس الشيوخ، تولى «فولبرايت» إقناعهم بالموافقة على القرار؛ إذ أصر على أنه يتعين على الكونجرس أن يثق في الرئيس، ورفض تعديلاً للقرار، كان سيؤدى بالتحديد إلى منع الرئيس من استخدام سلطاته لتوسيع نطاق الحرب. ولم يكن قد تبقى على الانتخابات أكثر من ثلاثة شهور، لذا سعى «فولبرايت» إلى عدم إحراج جونسون، ثم جاء اقتراع مجلس الشيوخ فى صالح القرار بـ ٨٨ صوتاً ضد صوتين («واين مورس» و «إرنست جروننج»).

في نفس الوقت، أرسلت هانوى مندوبين لجس النبض بالنسبة لاحتمالات السلام. لقد عرض «هوشى مينه» سراً رغبته في التفاوض، ربما بدافع من خوفه من قرار خليج «تونكين»، أو ربما شجعه على ذلك، الهجوم الذى شنه جونسون على «جولدوتر»، متهماً إياه بالتهور والطيش. لم يكن جونسون أو مستشاريه أو قادة جيش ڤيتنام الجنوبية فى سايجون ـ لديهم استعداد ـ ولو ضعيف ـ لقبول حل وسط، بديلاً للحرب؛ لأن ذلك كان سيعنى تكوين حكومة ائتلافية فى ڤيتنام الجنوبية، ذات علاقات وثيقة بهانوى. كما لم يكن هناك شك تقريباً فى أن الانتخابات ستؤدى إلى استبعاد قيادات جيش ڤيتنام الجنوبية كلية. وكان سيلى ذلك اتحاد سايجون الجديدة مع الشمال، وإصدار إمر بانسحاب القوات الأمريكية من ڤيتنام. وكان التفكير فى مثل تلك التوقعات يصيب «جونسون» بآلام شديدة، خاصة وإنه لم يكن ـ بكل تأكيد ـ يرغب فى إتاحة الفرصة أمام «جولدوتر» لكى يتهمه باسترضاء، أو، ضياع ڤيتنام. ولذلك رفض «جونسون» أن يتفاوض، واستمرت الحرب، وصوّت الناخبون الأمريكيون لصالح «جونسون» الذى اكتسح «جولدوتر».

وظل الطريق إلى النصر مختفيا. وحقيقة الأمر هى أنه عندما تزايد اتجاه مسار الحرب ضد سايجون، أصبح السؤال الحقيقى هو: هل تستطيع حكومة ڤيتنام الجنوبية أن تستمر فى المقاومة؟ وليس هل ستنتصر أم لا. إن المستشارين العسكريين

الأمريكيين قاموا ـ قبل ١٩٦٠ ـ بتدريب جيش ڤيتنام الجنوبية على فنون الحرب التقليدية، على أساس أنه إذا قررت هانوى أن تتحرك ضد سايجون، فلابد وأنها ستشن هجوماً على نمط الهجوم على كوريا الشمالية. وكثيراً ما أشير إلى ذلك العامل ـ فيما بعد ـ على أنه عنصر أساسى فى المشاكل التى واجهت جيش ڤيتنام الجنوبية. ولكن كان ذلك تمويهاً على المصدر الحقيقى للمشاكل، إذ لم يكن الضباط على اتصال حقيقي بالقوات، التى كان نصفها من الكاثوليك، وعديد منها من ڤيتنام الشمالية، كما تفشى الفساد، ووصل عدد الفارين من الجيش إلى أعلى معدل له فى العالم. والحقيقة هى أن جيش ڤيتنام الجنوبية كان سيتبدد فى مواجهة هجوم تقليدى، أكثر من بعثرته فى مواجهة حرب العصابات. وببساطة لم تعد هناك رغبة فى القتال؛ لأنه لم يعد هناك حافز على القتال.

أصبحت مشكلة «جونسون» شديدة الخطورة، بعد فشل جيش ڤيتنام الجنوبى؛ إذ أصبح عليه أن يختار بين التفاوض، وبين اشتراك قوات مقاتلة أمريكية لإنقاذ الموقف. وإذا استمر على سياسة كنيدى، وهى توفير كل أشكال الدعم المادى، بالإضافة إلى مستشارى البيريهات الخضراء، فإن حكومة سايجون سوف تنهار، وسوف يستولى «الڤيت كونج» على كل ڤيتنام الجنوبية.

وهكذا فإنه بعد عملية خليج «تونكين» والانتخابات، أصبح محور المناقشات التى كانت تدور فى واشنطن هو: هل يتم تصعيد الدور الأمريكى فى الحرب، أم هل نتفاوض؟ كان كلا الخيارين مفتوحاً، لقد عبرت هانوى ـ بعدة طرق ـ عن استعدادها للتفاوض، ولكن لم يهتم بذلك غير عدد قليل من المسئولين الأمريكيين. أما «جونسون» و«راسك» ومساعدو كنيدى الذين استمروا فى إدارة «جونسون»، فقد ظلوا على موقفهم من رفض المفاوضات. وعلى حد تعبير «داڤيد كراسلو» و«ستيوارت لورى»: «فى ١٩٦٤ كانت الرؤية السائدة بين المسئولين فى واشنطن هى أن الولايات المتحدة لا تستطيع إعتبار فكرة المباحثات أو المفاوضات، إلا بعد

استخدام مزيد من الضغوط العسكرية على العدو.» وفيما بعد، وصف مسئول سابق من البيت الأبيض التيار الذى ساد تلك الفترة، قائلاً: «إنه مجرد كلمة (مفاوضات) صارت محرمة فى الإدارة». أما «روستو» و «تايلور» وغيرهم، فقد كان رأيهم أنه لابد من إصلاح التوازن العسكرى قبل التفكير فى المفاوضات، والذى كان معناه الحقيقى أنهم كانوا يسعون إلى الانتصار ويتوقعونه. لقد وصف «روستو» السياسة قائلاً: «يجب علينا أن نضع حداً لحروب التحرير؛ فلتكن هنا فى هذه البقعة على النمط الصينى، وإذا لم نسحقها هنا سوف يتعين علينا مواجهتها مرة ثانية فى تايلاند، أو فنزويلا أو غيرها. إن ڤيتنام أرض خالية صالحة لاختبار سياستنا فى العالم».

بعد أن رفض «جونسون» المفاوضات، أصبحت مشكلته العويصة هى كيف ينتصر فى الحرب دون إرسال قوات برية أمريكية إلى المعركة، ولقد أجابت القوات الجوية على ذلك السؤال. رغم فشل القوات الجوية فى قصف خط تموين العدو فى كوريا الشمالية، إلا أن ذلك لم يثبط همتهم؛ إذ أبلغ مؤيدو استراتيجية القوة الجوية الرئيس أنه يمكنهم إيقاف عدوان هانوى خلال شهر. وعندئذ وجه أحد المساعدين من المدنيين سؤالاً إلى الجنرالات: وماذا يحدث إذا لم تنسحب هانوى فى شهر؟ فكانت الإجابة أن أسبوعين آخرين سيؤديان المهمة. وبتحديد أكثر، كان «ماكنمارا» وزير الدفاع من مؤيدى نقل الحرب الجوية إلى ڤيتنام الشمالية، لثقته بأنها سترفع من معنويات القوات فى ڤيتنام الجنوبية، وتؤدى إلى انخفاض تدفق وزيادة تكلفة تسلل الرجال والمعدات من شمال ڤيتنام إلى جنوبها، بالإضافة إلى آثارها السلبية على الحالة المعنوية فى ڤيتنام الشمالية. وكانت المحصلة النهائية هى: «التأثير على عزيمتهم بالدرجة التى تدفع هانوى إلى عرض تسوية مرضية». وكانت النقطة الثالثة توصف فى بعض الأحيان ـ بأنها «حرب التراجع»، وكان المقصود من ذلك أن «هوشى مينه» سيقرر ـ إن عاجلاً أو آجلاً ـ أن المكاسب المتوقعة لا تستحق الثمن الذى يدفعه، وعندها سوف ينسحب. كما كان للقصف بالقنابل أفضلية أخرى، وهى تلك النكهة التى تميزت بها السياسة الأمريكية السائدة: سوف تنتصر الولايات المتحدة

فى الحرب عن طريق إنفاق الأموال والمواد، المتوافرة لديها بغزارة، مع تجنب الخسائر فى الأرواح.

وفى نهاية ١٩٦٤، قرر «جونسون» أن يبدأ حملة قصف بالقنابل على ڤيتنام الشمالية، فأعدت القوات الجوية والبحرية الاستعدادات الضرورية. إلا أن قصف دولة لم تكن فى حالة حرب مع الولايات المتحدة، ولم تقترف أية أعمال عدوانية ضد الولايات المتحدة، ولم تكن النية موجودة لدى الولايات المتحدة لإعلان الحرب عليها، كان يمثل خطوة خطيرة. لذلك قرر جونسون أن يبذل محاولة أخيرة، ليتأكد من أن الحملة الجوية كانت ضرورية فعلاً لإنقاذ الموقف فى ڤيتنام الجنوبية؛ فأرسل فى أواخر يناير وفداً برئاسة «ماك چورچ باندى» - مستشاره الخاص لشئون الأمن القومى، والذى كان محل ثقة كنيدى - إلى سايجون لاستكشاف حقيقة الأوضاع هناك.

فى ٧ فبراير ١٩٦٥، اخترقت قوات «الڤيت كونج» خطوط الدفاع المحيطة بالقاعدة الجوية الأمريكية فى «بليكو» بڤيتنام الجنوبية، ودكت ممر الطائرات وبعض الثكنات العسكرية الأمريكية بمدافع الهاون؛ مما تسبب فى قتل ثمانية جنود أمريكيين، و تدمير ست طائرات هليكوبتر وطائرة نقل. انتقل «باندى» إلى الموقع لمعاينة الخسائر، ووفقاً لما نقله أحد المسئولين بالبيت الأبيض فيما بعد: «رجل من البرج العاجى وجد نفسه فجأة فى مواجهة الذعر المروع لحقيقة الموقف؛ فطاش صواب ماك وحث على البدء فوراً فى هجوم انتقامى.» وانضم إلى «باندى» فى التوصية بالانتقام الفورى «ماكسويل تيلور» السفير الأمريكى فى ڤيتنام الجنوبية، والجنرال «ويليم مورلاند» القائد العسكرى الأمريكى. وفى خلال اثنتى عشرة ساعة، بدأت ما أطلق عليه غارة انتقامية، وبها بدأت أول خطوة جوهرية فى تصعيد الموقف الأمريكى.

أعد «باندى» فى طريق عودته إلى واشنطن، مذكرة حث فيها على وضع برنامج مطرد لقصف الشمال بالقنابل، ودافع عن ذلك بقوله إنه فى خلال ثلاثة شهور من بدء القصف، سوف تستسلم هانوى وتطلب السلم، وكان فى تقديره أن القصف بالقنابل هو الطريق الوحيد لتجنب القرار الكريه بإرسال قوات مقاتلة أمريكية. وفى واشنطن، استمرت المخططات لوضع برنامج لقصف الشمال بطريقة منتظمة.

وفى ٢ مارس ١٩٦٥، أصابت قاذفات القنابل الأمريكية مستودع ذخيرة فى فيتنام الشمالية، وميناءً يبعد عن المنطقة المنزوعة السلاح بخمسة وخمسين ميلاً شمالاً، وكانت تلك هى أولى الغارات التى شنت دون أى ذريعة استفزاز محدد من قبل فيتنام الشمالية، وسرعان ما تبعتها غارات أخرى. كان جونسون يختار الأهداف بنفسه فى اجتماعات الغذاء، التى كانت تعقد كل يوم ثلاثاء مع «ماكنمارا» و«راسك» و «روستو»، وبحضور ممثلين عن هيئة الأركان المشتركة، و «وكالة المخابرات الأمريكية» أحيانا. وقاموا بوضع قيود على أساس الاعتماد على قائمة من أربعة عناصر: (١) الفائدة العسكرية الناجمة عن ضرب الهدف المقترح، و (٢) المخاطر المعرضة لها الطائرات الأمريكية، و (٣) خطورة توسيع نطاق الحرب عن طريق إجبار دول أخرى على دخول المعركة، و (٤) خطورة التسبب فى إصابات مدنية كثيفة. كانت النقطة الثالثة أهمها على الإطلاق، لأن إقصاء روسيا عن الصراع الدائر كان ضرورياً. وحيث إن السفن السوفيتية كانت عادة ترسو فى ميناء «هايفونغ»، فلم يقصف ذلك الميناء على الإطلاق.

وفى أثناء قصف الشمال بالقنابل، نشط الطيارون الأمريكيون ـ بطريقة عنيفة ـ فى فيتنام الجنوبية. ووفقا لما قاله «برنارد فول»، الحقيقة هى أن «السبب وراء تغير طبيعة حرب فيتنام لم يكن قرار قصف فيتنام الشمالية بالقنابل، ولم يكن قرار استخدام قوات برية أمريكية فى فيتنام الجنوبية، ولكن كان السبب هو قرار شن حرب

جوية بلا حدود، داخل البلاد، تسببت فى تدمير المكان؛ فتحول إلى قطع صغيرة».
إن مجرد الحجم المحض للمجهودات الأمريكية يجعل ذهن الإنسان يجفل رعباً. وفى بادئ الأمر، أعلنت عناوين الصحف أن الولايات المتحدة أسقطت على فيتنام الصغيرة قنابل، فاقت ما أسقطته فى كل معارك المحيط الهادى فى الحرب العالمية الثانية. وبحلول ١٩٦٧، كانت القنابل الملقاة قد فاقت كل ما ألقى فى المعارك الأوروبية، ثم فاقت كل ما ألقى فى الحرب العالمية الثانية. وفى النهاية ـ بحلول عام ١٩٧٠ ـ كانت القنابل التى ألقيت على فيتنام قد فاقت كل ما ألقى على كل الأهداف فى تاريخ البشرية كله. لقد انهمرت قنابل النابالم على القرى، بينما أتت الأعشاب الضارة على الشجر فى الحقول، ولم يحدث أبداً من قبل أن شنت دولة حرباً تعتمد اعتماداً كلياً على إنتاجها الصناعى وتفوقها المادى.

ومع ذلك، فلم يأت كل هذا بنتيجة؛ إذ لم تنسحب هانوى ولم تنهار معنوياتها، كما استمر تسلل الرجال والعتاد (بل تزايد)، وظل «الفيت كونج» يحاربون، وازداد الوضع السياسى فى سايجون سوءاً، لقد رفض جونسون التفاوض، وأعطى للقوات الجوية فرصتها، ولكن القوات الجوية فشلت. وكان لابد من اتخاذ قرارات جديدة.

بالرغم من الاعتداء بالقنابل، ظل احتمال التفاوض وارداً، فتعرض جونسون لضغوط رهيبة من حلفاء شمال الأطلنطى والدول المحايدة، لكى يجرى مباحثات مع هانوى. ووضع جونسون رده، فى خطاب ألقاه فى ٧ أبريل ١٩٦٥، بجامعة «جون هوبكنز»، حيث وعد بوضع برنامج ضخم للإصلاح الاقتصادى فى جنوب شرق آسيا، بمجرد إنهاء الصراع، أو بعبارة أخرى حلا شبيها بخطة «مارشال» لتلك المنطقة، ثم أدعى أنه سيذهب إلى أى مكان ليناقش إقرار السلام مع أى شخص. ولكن السيف الذى لوّح به الرئيس كان أكثر أهمية من غصن الزيتون الذى رفرف فى يده. لقد صرّح بأن الدرس الأساسى للقرن العشرين هو أنه «لايمكن أبداً إشباع

شهية العدوان»، وطالما ظل فى منصبه كرئيس للولايات المتحدة، فلن تكون هناك محاولات لاسترضاء فيتنام الجنوبية «لن ننهزم.. لن نكل.. لن ننسحب، لاعلانيـة ولا تحت ستار اتفاقية ليس لها معنى». وفى اليوم التالى، شنت قاذفات القنابل الأمريكية سلسلة عنيفة من الغارات الجوية على فيتنام الشمالية، كما بدأت قوات أمريكية إضافية، وصل عددها الى خمسة عشر ألف جندى، فى الاتجاه صوب فيتنام الجنوبية.

استمرت القوات الجوية فى ضرب فيتنام الشمالية ـ دون إحراز نجاح ـ وبعد مرور شهرين أعلن جونسون ـ فى ٨ يونيه ١٩٦٥ ـ أنه قد صرح للقوات الأمريكية، التى كانت مهمتها مقصورة على الدوريات فقط، باستقصاء العدو والاشتراك فى القتال. وبعد مرور ثلاثة أيام، سقطت آخر حكومة مدنية فى سايجون، وتولى رئاسة الحكومة «نوجيون كاو كى»، الذى كان فى منصب نائب مشير القوات الجوية، والذى اشترك مع الفرنسيين فى قتال «الفيت مينه». وسرعان ما أعلن «كى» أن «تأييد سياسة الحياد» ستكون عقوبته الاعدام من الآن فصاعداً. ومع ذلك، وبالرغم من تشدد واشنطن وسايجون، فلم يكن مسار الحرب فى صالحه، لقد نجحت قوات «الفيت كونج» فى تدمير خطوط السكة الحديدية فى فيتنام الجنوبية، وازدادت أعمال الإرهاب فى المدن، واستمر وقوع مزيد من الأراضى فى أيدى الشيوعيين. وفى نفس الوقت، حاولت هانوى ـ التى كانت منكبة على زيادة قوتها ـ بدء المباحثات مرة أخرى، وذلك بأن حددت بوضوح أن الموافقة من حيث المبدأ على الانسحاب الأمريكى، وليس الانسحاب فى حد ذاته، كفيلة بالبدء فى المفاوضات.

فى خطاب مهم، ألقاه جونسون فى ٢٨ يوليو، كرر نفس الادعاء المعتاد المتعذر تفنيده «لم تكن هناك أية استجابة من الجانب الآخر» للبحث الأمريكى عن السلام. ولذلك كان مكرهاً على إرسال ٥٠,٠٠٠ جندى إلى فيتنام الجنوبية، وبذا وصل

إجمالى عدد القوات المشتركة فى الحرب إلى ١٢٥,٠٠٠ جندى. وكان جلياً أن القوات الأمريكية ستشترك فعلياً فى معارك برية، لقد قررت الولايات المتحدة أن تفوز فى فيتنام عن طريق سحق العدو. وكان جونسون قد أعلن بالفعل فى ١٠ يولية، أنه لن تكون هناك حدود لعدد القوات التى سترسل إلى الجنرال «وست مورلاند».

منذ عهد «ماك آرثر» حذر كل ضابط عسكرى أمريكى مسئول، أتيحت له فرصة التعليق على ذلك الموضوع، من اشتراك الولايات المتحدة فى حرب برية فى آسيا، ومع ذلك كانت الأمة فى ذلك الوقت مشتركة فيها تماماً. ومرة تلو أخرى أعلن جونسون ـ خلال حملته الانتخابية فى ١٩٦٤ ـ إنه لا يعتزم إرسال الشباب الأمريكى للموت فى فيتنام الجنوبية، لكى يقوموا بما يجب على شباب آسيا أن يضطلع به بنفسه، ومع ذلك كان الشباب الأمريكى يلاقى حتفه هناك آنذاك. وكررت وزارة الخارجية مراراً وتكراراً أن الولايات المتحدة يجب ألا تسمح على الإطلاق للشيوعيين بأن يدعوا أنها كانت تقود حرب الرجل الأبيض ضد الآسيويين، ومع ذلك كان ذلك ما يحدث بالضبط فى تلك الآونة. إن كنيدى ومساعديه كثيراً ما رددوا أن قوات التمرد المضاد كانت ـ أساساً ـ ذات مهمة سياسية، وأنه لا يمكن الفوز فى حرب العصابات، دون رد فعل سياسى ملائم، ومع ذلك فإن ٩٠٪ أوأكثر من المعدات التى كانت ترسلها الولايات المتحدة إلى فيتنام الجنوبية كانت معدات عسكرية، كما أن قوات الولايات المتحدة كانت القوة الوحيدة التى حالت بين الدكتاتورية والانهيار التام.

لماذا لم يهتم الأمريكيون بالتحذيرات التى أصدروها بأنفسهم؟ لأنهم كانوا مزهوين ومغرورين ومفرطين فى ثقتهم بأنفسهم، ومتأكدين أنهم يستطيعون تحقيق النصر بثمن محتمل، وصدّ فى نفس الوقت تيار الشيوعية فى آسيا. باختصار لقد توقعوا أن ينجزوا فى فيتنام، ما نجح جونسون فى تحقيقه فى جمهورية الدومينيكان.

من سنة ١٩١٦ حتى سنة ١٩٤٠ كانت البحرية الأمريكية مسيطرة على جمهورية الدومينيكان، حيث كانت للمؤسسات الأمريكية استثمارات ضخمة فى المزارع، التى كانت تصدر الفواكه والخضر الطازجة إلى الأسواق الأمريكية خلال الشتاء. ثم أنهى الرئيس إيزنهاور الوجود الأمريكى العلنى فى سنة ١٩٤٠ ، عندما فاز «رافائيل تروهيو» فى انتخابات رئاسة غير نزيهة، وأسس ديكتاتورية فعالة وقاسية، حتى أن «روزفلت» نعت «تروهيو» بأنه وغد. وفى مايو سنة ١٩٦١ اغتيل «تروجيللو».

بعد رحيل «تروهيو» رأى كنيدى أن أمامه ثلاثة احتمالات، فقام بترتيبها «ترتيباً تنازليا بادئاً بأفضلها» فكانت: «نظام حكم ديمقراطى لائق، أو استمرار نظام حكم «تروهيو»، أو نظام كاسترو. يجب أن يكون هدفنا الاحتمال الأول، ولكننا لن نتمكن من التخلى فعلياً عن الاحتمال الثانى، إلا عندما نتأكد أنه بإمكاننا تجنب الاحتمال الثالث». إن هذا التصور جسّد الطريقة التى كان كنيدى ـ والولايات المتحدة ـ تتعامل بها مع العالم الثالث، كان كنيدى يريد حكومة ديمقراطية، ولكن إذا كانت الحكومة التى قادت الثورة ذات انتماءات اشتراكية، أو كان هناك خطر من أن تصبح الدولة شيوعية، عندئذ سيقبل ديكتاتوراً، وليتعامل مع مشكلة الحريات فيما بعد. الشئ الذى يجُبّ كل شئ، هو عقد العزم على إقصاء السوفييت، والمحافظة على النفوذ الاقتصادى والسياسى الأمريكى.

لم يضطر كنيدى إلى الاختيار بين نظام «كاسترو» ونظام «تروهيو»؛ إذ أن شعب الدومينيكان ـ بعد سلسلة من الحكومات المؤقتة الانتقالية ـ قام فى ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢ بانتخاب «جوان بوش» رئيساً له. وكان «بوش» يسارياً، وإن لم يكن شيوعياً، وكان كاتباً قضى سنوات فى المنفى بسبب عدائه «لتروهيو»، فبدا مثالاً للبديل الذى كان كنيدى يبحث عنه. ولكن «بوش» لم يتمتع بنفس قوة

العسكريين والمحافظين فى الدومينيكان ولذا، أطاح به العسكريون فى انقلاب، وقع بعد انتخابه بعشرة أشهر. استولى «دونالد ريد كابرال» على السلطة، ولكن رغم أنه كان عضواً فى حكومة الأقلية، فإنه لم يستطع أن يحصل على تأييد كافٍ من العسكريين، ولم يكن له أى مؤيدين تقريباً بين الشعب. فى أوائل أبريل سنة ١٩٦٥ ، كانت الجمهورية على حافة الانفجار مرة أخرى، رغم أن الولايات المتحدة قد أرسلت خمسة ملايين دولار إلى «ريد كابرال».

فى ٢٤ أبريل، شنت مجموعة من صغار ضباط الجيش الموالين لـ«بوش» انقلاباً، أطاح بـ «ريد كابرال»، ولكنهم عجزوا عن فرض النظام والأمن فى البلاد، فانطلقت جماهير الشعب الغاضبة فى شوارع «سانتو دومينجو»، وقامت مجموعة من العسكريين ـ وصفتهم واشنطن بأنهم «الموالين» ـ بانقلاب للاستيلاء على السلطة، ثم قام المتمردون بتسليح آلاف المدنيين وبدأ القتال. وفى ظل هذه الأحداث حذر السفير الأمريكى «تابلى بينيت» من احتمال سيطرة الشيوعيين على السلطة ـ فجأة ـ نتيجة للحرب الأهلية.

وعلى الفور، قرر جونسون أن التمرد كان جزءاً من مؤامرة أكبر حجماً، مع احتمال أن يكون «كاسترو» هو العقل المدبر لها، وأن تحدى المصالح الأمريكية فى جمهورية الدومينيكان كان تحدياً للمصالح الأمريكية فى كل أنحاء أمريكا اللاتينية، ولذلك قرر أن يتدخل. وفى ٢٨ أبريل أرسل جونسون البحرية الأمريكية، على أن تطير بعدها فرقة الجيش الثانية والثمانون، وكان تفكيره ينصب مبدئياً على حماية أرواح المواطنين الأمريكيين فى «سانتو دومينجو». ولكن فى ٣٠ أبريل، أعلن سبباً مختلفاً تماماً: «إن الجماعات التى تدربت خارج جمهورية الدومينيكان تسعى للاستيلاء على السلطة». «وقامت السفارة الأمريكية فى «سانتو دومينجو» بإصدار قائمة، تتضمن ثمانية وخمسين من «الزعماء المعروفين، والبارزين من الشيوعيين، والموالين

لكاسترو» الموجودين فى القوات المتمردة. وكان واضحاً ـ بل حتى بطريقة مشينة ـ أن تلك القائمة كانت مزورة؛ إذ كان مصدرها قائمة أعدها «تروهيو» نفسه منذ عدة سنوات سابقة. لقد حاز تقييم «بوش» للموقف على قبول جبهة عريضة: «كانت هذه ثورة ديمقراطية قامت بقمعها زعيمة الديمقراطية فى العالم».

لقد تصرف جونسون بمفرده، ويرجع ذلك، جزئياً، إلى عامل السرعة وإلى رأيه فى شركائه فى «منظمة التحالف من أجل التقدم»، ولقد علّـق على ذلك؛ قائلاً «إن منظمة الدول الأمريكية - OAS - لا تستطيع أن تنظف حذاءً مما علق به، حتى وإن كانت التعليمات مكتوبة على كعب الحذاء». بعد أن تمكنت البحرية الأمريكية من إعادة النظام والأمن، ومن منع «بوش» من تولى السلطة، كان من الضرورى مواجهة منظمة الدول الأمريكية، واستطاع جونسون أن يقنع دول أمريكا اللاتينية بأن تنضم إليه فى جمهورية الدومينيكان. وفى ٢٨ مايو قامت «قوة منظمة الدول الأمريكية لحفظ السلام» بتعزيز القوات الأمريكية ثم تسلمت منها مقاليد الأمور. واستمر البحث عن جهة معتدلة فى الحكومة، وفى آخر الأمر تكونت حكومة فى سبتمبر، وفى يونيه ١٩٦٦ فاز «جوكين بالاجار» اليمينى المعتدل على «بوش» فى انتخابات الرئاسة.

لقد فاز جونسون. كان تدخلاً محدوداً من حيث الوقت وعدد القوات المشتركة والتكلفة، والخسائر فى الأرواح. لقد نجحت البحرية وجنود المظلات الأمريكية فى الحيلولة، دون ظهور «كاسترو» آخر أو «تروجيللو» آخر فى جمهورية الدومينيكان، كما احتفظت المؤسسات الأمريكية بمزارعها، وأمكن تهدئة منظمة الولايات الأمريكية.

عندما كانت الأزمة فى أوجها، قام النقاد من الليبراليين بإمطار جونسون بوابل من الأسئلة، وجاء فى المقالة الافتتاحية للنيويورك تايمز: «يبدو أن الولايات المتحدة لم تكن مدركة تماماً أن شعب الدومينيكان ـ وليس مجرد حفنة من الشيوعيين ـ كان

يقاتل ويضحى بحياته دفاعاً عن العدالة الاجتماعية، والتمسك بالمبادىء الدستورية». وقد اعترض روبرت كنيدى؛ لأن جونسون توانى عن إخطار منظمة الدول الأمريكية قبل أن يتصرف، ولكن جونسون تجاهل النقاد، واستطاع نجاحه ـ فى نهاية الأمر ـ أن يبرر تصرفه. ربما استنتج أنه يمكن أن يفعل نفس الشئ فى ڤيتنام، وأن النجاح هناك أيضاً سوف يـصـمـت النقاد.

فى نفس الوقت، واجه «جونسون» مشاكل فى الشرق الأوسط، نشأت نتيجة حدة الحركات القومية فى المنطقة، واستحواذها على نصيب الأسد من احتياطى البترول العالمى. وفى الستينيات تمكنت الدول العربية ـ واحدة تلو الأخرى ـ من وضع يدها على بترولها الذى كان البريطانيون يمتلكونه قبل الحرب العالمية الثانية. أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، قامت شركات البترول الأمريكية بإجبار البريطانيين على مشاركتهم فى الغنائم. ولكن الحكومات العربية التى تأسست عقب الحرب، ومعها إيران، بدأت تطالب بالمزيد، مقابل الثروة الطبيعية الثمينة المحدودة والوحيدة التى يمتلكونها. كان «مصدق» رئيس وزراء إيران، أول من حاول تأميم كل حقول البترول (١٩٥١)، وأطاحت به وكالة المخابرات المركزية فى ١٩٥٣. وفى ١٩٥٩، كونت بعض الدول المنتجة للبترول ـ فنزويلا وإيران والسعودية والكويت والعراق ـ معاً منظمة الدول المصدرة للبترول، «الأوبك»، كان الغرض منها هو وقف أى هبوط مفاجئ فى المستوى العالمـى لأسـعار البترول الخام. وكانت الولايـات المتحـدة ما زالت من الدول المصدرة للبترول. فى ١٩٥٩ كان هناك فائض من الإنتاج غمر الأسواق، لدرجة أن رفع أسعار البترول إلى المستويات التى كانت عليها قبل ١٩٥٩ استغرق عشر سنوات. وفى نفس الوقت كانت كل دولة منتجة للبترول، قد أممت حقولها سواء بالاتفاق مع شركات البترول البريطانية والأمريكية، أو ببساطة عن طريق ممارسة سلطات السيادة.

وعلى حين أخذت الدول العربية الأخرى تزداد ثراءً، عجز عبد الناصر عن تحقيق أية معجزات فى مصر، وذلك بالرغم من تعهداته بالاشتراكية والوحدة العربية،

التى لم يحقق أياً منها فعلاً؛ حيث ظل الشعب المصرى يتمرغ فى أسوأ مظاهر الفقر فى العالم كله تقريباً، بالرغم من المساعدات السوفيتية. لقد أخذت الجمهورية العربية المتحدة فى التداعى بحلول ١٩٦٧ ، وكان عبد الناصر فى أمس الحاجة إلى نصر كبير ومثير ليساعده على استعادة وضعه. وكانت أمامه الفرصة، فقد عكف السوفييت منذ حرب ١٩٥٦ على تزويد مصر وسوريا والعراق بالأسلحة المتقدمة، مع اتباع سياسة صارمة فى معاداة إسرائيل. وكان عدد العرب يفوق الإسرائيليين، بدرجة كبيرة، كما أن تسليحهم أصبح أفضل. وبحلول ١٩٦٧ كان السوفييت يشجعون العرب على مهاجمة إسرائيل ـ رغم أنهم أكدوا بوضوح أنهم لن يساندوا العرب علانية ـ وبالتالى كان على العرب ألا يتوقعوا أية مساعدات إذا فشلت مغامرتهم العسكرية. ومع ذلك، فى ظل وجود آلاف الفنيين الروسيين وعائلاتهم فى مصر ـ حيث كانوا يعملون فى السد العالى بأسوان، أو مع العسكريين المصريين ـ افترض عبد الناصر أن روسيا لابد وأن تدعمه.

فى مايو ١٩٦٧ ، طالب عبد الناصر ـ بتحريض من السوفييت والمتطرفين من العرب ـ بسحب قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، التى وقفت بين المصريين والإسرائيليين منذ ١٩٥٦ . وأوضح «يوثانت» ـ السكرتير العام للأمم المتحدة ـ أنه لايستطيع أن يبقى على قوات الأمم المتحدة، فى مكان تعترض عليه الحكومة المضيفة، ومن ثم أمر فوراً بسحب قوة الطوارئ من سيناء. ويبدو أن ذلك أثار دهشة كل من عبد الناصر والسوفييت، وغيرت روسيا موقفها، وأخذت تحث عبد الناصر على التريث، لأنهم كانوا يخشون اندلاع حرب لايمكنهم السيطرة عليها، وقد تؤدى إلى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. ولكن عبد الناصر لم يستطع أن يتراجع عند تلك النقطة الحاسمة، لقد سيطرت القوات المصرية على شرم الشيخ المطلة على مضيق تيران، وبذا حالت دون مرور إسرائيل إلى خليج العقبة، وبالتالى إلى ميناء إيلات.

كانت الولايات المتحدة مستغرقة فى حرب ڤيتنام فى ذلك الوقت، كما زاد اعتمادها على بترول العرب، والأهم من ذلك كله، كانت متلهفة على الحيلولة دون اندلاع حرب أخرى ـ خاصة فى الشرق الأوسط ـ مع احتمال حدوث تداعيات هائلة، كان من الأفضل عدم التفكير فيها. ولكن لم يكن فى مقدورها أن تتخلى عن إسرائيل ـ بهذه البساطة ـ لعبد الناصر والسوڤييت، وحاول الرئيس جونسون أن ينظم محاولات دولية للتغلب على الحصار المصرى، ولكن دول أوروبا الغربية رفضت أن تتعاون معه، خشية فرض حظر على بترول العرب. وهنا أصبحت إسرائيل واثقة أن الجهود الأمريكية كانت فاترة، وتعوزها الحماسة، فقررت أن تتولى زمام الأمور بنفسها، قبل أن تختنق ببطء.

فى تلك الفترة الحاسمة، قدم الجنرال «ديجول» نصيحة حصيفة لـ«أبا إيبان» ـ وزير خارجية إسرائيل ـ فقال له: «لا تشن حرباً.. سوف ينظر إليك العالم ـ وأنا أيضاً ـ على أنك المعتدى. سوف تتسبب فى أن يتوغل الاتحاد السوڤيتى فى أعماق الشرق الأوسط أكثر من الآن، مما سيكون له عواقب وخيمة على إسرائيل. وستخلق قومية فلسطينية، ولن يمكنك أن تتخلص منها إلى الأبد». وقد ثبت صدق نبوءة «ديجول» الأخيرة بصفة خاصة. وفى نفس الوقت كانت روسيا تطلب من مصر ألا تبدأ بالضربة الأولى، وهو نفس ما كانت تطلبه الولايات المتحدة من إسرائيل.

لكن فى صباح ٥ يونيه ١٩٦٧ بدأت القوات الجوية الإسرائيلية بالهجوم، لقد حلقت طائراتها فوق البحر الأبيض المتوسط بدلاً من فوق سيناء، بحيث تجنبت الرادار المصرى، وبالتالى حققت مفاجأة تكتيكية من الدرجة الأولى. لقد دمرت معظم الطائرات المصرية وتركت مطاراتها غير صالحة للعمل، ثم استدارت وكررت نفس العملية ضد القوات الجوية الأردنية والسورية والعراقية. لقد كان استعراضاً باهراً لتفوق الطيران الإسرائيلى، حقق لهم السيطرة على الجو؛ فلجأ عبد الناصر إلى إغراق السفن لكى يسد قناة السويس. وفى صباح ذلك اليوم؛ قام «إليكسى كوسيچين»

رئيس الوزراء السوفيتي بالاتصال بالرئيس جونسون على الخط الساخن، وأبلغه أن الاتحاد السوفيتي لن يتدخل إلا إذا تدخلت الولايات المتحدة. في ذلك الوقت، كانت الدبابات وكتائب المشاه الإسرائيلية قد بدأت تقدمها بالفعل داخل صحراء سيناء واستولت على مرتفعات الجولان، واحتلت الضفة الغربية والقدس. ولذلك قام «جونسون» بإبلاغ «كوسيجين» أن الولايات المتحدة على استعداد لطلب وقف إطلاق النار، وهو ما طالب به مجلس الأمن في اليوم التالي، ٦ يونيه. وفي نفس الوقت، أمر «جونسون» الأسطول السادس الأمريكي، القابع في البحر المتوسط بأن يتخذ حالة الاستعداد القصوى، كما أرسل حاملتان للطائرات للاتجاه إلى مصر.

وهكذا منح «جونسون»، دون عمد، عذراً مثالياً لعبد الناصر ليبرر به الأداء المؤسف للقوات الجوية المصرية. رغم أن السوفييت كانوا قد وضعوا الأسطول الأمريكي تحت رقابة محكمة، وبالتالي علموا ـ بما لا يدعو للشك ـ أنه لم تنطلق منه أية طائرات مقاتلة يومي ٥ أو ٦ يونيه، إلا أن «عبد الناصر» ادعى زوراً أن طائرات أمريكية من الأسطول السادس، بالإضافة إلى طائرات بريطانية من قبرص قد اشتركت في مجموعة الهجمات الأولية. ولقد آمن بصدق هذا الإدعاء، عدد كبير من الدول العربية. ولذلك فإنه بحلول صباح ٧ يونيه، كانت مصر والجزائر والعراق والسودان وسورية واليمن قد قطعوا علاقاتهم الدبلوماسية بالولايات المتحدة وبريطانيا. ولكن عبد الناصر لم يستطع أن يجذب الدول العربية المعتدلة إلى صفه، ولذلك بقيت العلاقات بين الولايات المتحدة، والأردن، وليبيا، والمغرب، والكويت، وتونس، والسعودية. ثم أعلن وزراء البترول العرب فرض حظر على شحنات البترول إلى مساندي إسرائيل؛ خاصة بريطانيا والولايات المتحدة، ولكن ذلك كان ذا تأثير ضعيف.

كانت إسرائيل قدحققت نصراً مذهلاً؛ وعندما قبلت وقف إطلاق النار في ١٠ يونيه (وبذا أطلق على الصراع اسم حرب الأيام الستة) كانت قد استولت من مصر على كل شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، وتوغلت داخل سورية بعمق ١٢ ميلاً، واستولت على مرتفعات الجولان؛ وكل القدس والضفة الغربية لنهر الأردن.

كانت نتائج حرب الأيام الستة كئيبة مقبضة بالنسبة لكل من روسيا والولايات المتحدة؛ فالأسلحة الفرنسية دمرت الأسلحة الروسية (طائرات الميراج الفرنسية كانت عماد القوات الجوية الإسرائيلية)، كما أن الحشد الضخم للدبابات الروسية فى العالم العربى لم يسفر عن شئ، والواقع أن الدبابات التى لم تدمر أصبحت جزءاً من غنائم الحرب، التى استولت عليها إسرائيل. وكان العرب ـ بصفة عامة ـ فى ثورة من الغضب، لأن روسيا لم تساعدهم بطريقة أكثر فعالية فى وقت شدتهم، ان الولايات المتحدة حاولت أن تمنع الحرب وفشلت. والآن أغلقت قناة السويس، وفرض العرب حظراً على البترول، ورسخت أقدام الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط، أكثر من أى وقت مضى، لأن العرب أصبحوا معتمدين على روسيا، أكثر مما سبق (لإعادة بناء قواتهم المسلحة، رغم شدة كراهيتهم لذلك الوضع)، وقطع نصف الدول العربية علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

أسوأ ما فى الأمر، أن إسرائيل احتلت الآن أرضاً كانت عربية بلا منازع(*) (ظلت سيناء جزءاً لا يتجزأ من مصر، لأكثر من خمسة آلاف سنة). وتطورت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من مجرد التهاب إلى ورم خبيث، فقد كان هناك عشرات الآلاف من اللاجئين الجدد، الذين تدفقوا على الأردن، ولبنان، ومصر، وسوريا، وآلاف أخرى من الفلسطينيين أصبحوا يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلى المسلح. وكانت النتيجة المباشرة الفورية هى توسع انتشار منطقة التحرير الفلسطينية، وزيادة هائلة فى نطاق وكم الأعمال الإرهابية التى قام بها الفلسطينيون التعساء. لقد فازت إسرائيل ولكنها فى سبيل ذلك ضاعفت مشاكلها بشكل مريع، وأجلت ـ إلى أجل غير مسمى ـ اليوم الذى يمكنها فيه أن تتعايش فى سلام مع جيرانها العرب. وبالرغم من ذلك، كان الإسرائيليون مؤمنين بأن الأرض تعنى الأمن، ولذا رفضوا أن ينسحبوا إلى حدود ٤ يونيه ١٩٦٧.

(*) قبل ١٩٦٧، احتلت اسرائيل أرضاً كانت، فى وقت من الأوقات، جزءاً من فلسطين ـ الواقعة تحت الانتداب البريطانى.

فى تلك الأثناء، أعلنت فرنسا ـ رضوخاً لمطالب الدول العربية البترولية ـ أنها فرضت حظراً على كل مبيعات الأسلحة إلى الشرق الأوسط؛ بل إن «ديجول» منع تسليم ٥٠ طائرة ميراج إلى إسرائيل، كانت قد سبق طلبها وسداد ثمنها بالفعل. أما روسيا فأسرعت بإرسال طائرات إلى سوريا ومصر. وفي ظل تلك الظروف كان جونسون يواجه ضغوطاً حادة، وكانت تلك هى المرة الأولى التى وجد فيها رئيس أمريكى أن عليه أن يختار بين إمداد إسرائيل بأسلحة على نطاق واسع*، وبين التعرض للعواقب السياسية الداخلية، التى قد تنتج عن خسارة إسرائيل لتفوقها العسكرى. وقرر جونسون أنه يجب أن يؤيد اسرائيل، وأصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسى لأسلحتها المتقدمة، حيث تم عقد صفقة فى ١٩٦٨ تم بمقتضاها بيع خمسين طائرة فانتوم ٤٥ لإسرائيل (طائرة محاربة ـ قاذفة للقنابل، أسرع من الصوت).

أما العرب الذين كانت هزيمتهم شنعاء فقد بدأوا يتقهقرون ببطء. وفى يوليو ١٩٦٧، رفضوا مشروع قرار أعدته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ليعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة. وطالب القرار بانسحاب إسرائيل من كل الأراضى التى احتلتها بعد ٤ يونيه، وحث كل الأطراف على الاعتراف بحق كل منها فى الاحتفاظ (فى أمن وسلام) بدولة قومية مستقلة، لقد رفض العرب الاعتراف بوجود إسرائيل كدولة لها سيادة، ولكنهم تخلوا ضمنيا عن المطالبة بالقضاء على الصهيونية، وعاهدوا أنفسهم على حل المشكلة بالجهود الدبلوماسية. وفى أغسطس رفعوا الحظر عن شحنات البترول الى الولايات المتحدة وبريطانيا، وفى أكتوبر قامت القاذفات المصرية بإغراق مدمرة إسرائيلية، وقامت إسرائيل بتدمير اثنين من أهم معامل تكرير البترول المصرية. وعند ذلك الحد كان كلا الجانبين قد عانى بما فيه الكفاية، وطلبا تدخل مجلس الأمن، ليفرض وقف إطلاق نار حقيقياً.

(*) قامت الولايات المتحدة ببيع صواريخ أرض ـ جو مضادة للطائرات لإسرائيل فى ١٩٦٢، ودبابات باتون فى ١٩٦٥، وسكاى هوك ا ـ ٤ فى ١٩٦٦.

كانت النتيجة هى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الشهير، الذى تولى صياغته اللورد«كارادون» من بريطانيا العظمى، وتمت الموافقة عليه فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . وكان القرار ٢٤٢ وثيقة منصفة، حاولت أن توفق بين المصالح الحيوية للأطراف المتنازعة. فبالنسبة لإسرائيل تعهد القرار بالسلام الموعود مع جيرانها، وحدود آمنة معترف بها، وحرية الملاحة فى المياه الإقليمية. وبالنسبة للعرب تعهد القرار بجلاء اليهود عن الأراضى المحتلة، وإيجاد وطن قومى للفلسطينيين. ووافق العرب وإسرائيل على القرار ٢٤٢ ، ولكن كان مفهوم إسرائيل أن توقيع معاهدات سلام حاسمة ومضمونة، يجب أن يسبق أى انسحاب، بينما أصر العرب على أن قرار ٢٤٢ كان معناه أن الانسحاب التام لإسرائيل، يجب أن يسبق أى تحرك سياسى.

وهكذا.. أصبحت أهم نتيجتين لحرب الأيام الستة، ـ التى فسرها أغلب الأمريكيين والاسرائيليين على أنها نصر كبير لإسرائيل ـ هما: الاحتلال الإسرائيلى لأراضى العرب، وخلق قومية فلسطينية فائرة ومتعصبة. ولن يهدأ العرب حتى يستردوا أراضيهم، ولن يهدأ الفلسطينيون حتى يحصلوا على دولة قومية خاصة بهم.

كانت هناك نتيجة ثالثة للحرب، وهى الغرور العسكرى الذى سمح للإسرائيليين بأن يشعروا أنه يمكنهم تجاهل تلك المخاطر، دون التعرض للخطر. وبدأوا يفكرون فى أنفسهم على أنهم الشعب الذى لا يقهر، وشاركهم فى ذلك مراقبون آخرون منهم وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وزادت قوة تلك الانطباعات، عندما بدأ نيكسون فى ١٩٧٠م فى بيع أسلحة لإسرائيل على نطاق لم يسبق له مثيل على الإطلاق. والنتيجة الرابعة للحرب كانت دفع أكثر الدول العربية اعتدالاً إلى الكتلة المعادية لإسرائيل، بمنتهى القوة؛ بسبب الأراضى المحتلة ومشكلة فلسطين، وبسبب استحواذ إسرائيل على المدينة القديمة للقدس، التى يعتبرها المسلمون مدينة مقدسة، مثلهم مثل اليهود والمسيحيين. واتفق أغلب العرب على أن إسرائيل، يمكنها أن تحصل على السلام أو الأرض، ولكن لن يمكنها أن تستمتع بالاثنين معاً.

لكن، كانت ڤيتنام هى مصدر الألم المبرح الذى عانى منه ليندون جونسون، وفى واقع الأمر الألم المبرح الذى عانت منه أمة بأكملها. ومنذ ١٩٦٥ وفيما بعدها، أثارت ڤيتنام التساؤلات القديمة، الخاصة بمركز الولايات المتحدة فى العالم، وهى تساؤلات كانت قد رقدت فى سبات، منذ الفترة التى أثارها السيناتور «تافت» ـ لأول مرة ـ رداً على مبدأ ترومان. لقد استدعيت الولايات المتحدة لسداد قيمة بوليصة تأمين، حررت فى سنة ١٩٤٧، لصالح أوروبا، وامتدت خلال سنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ لصالح آسيا، وثبت أن الثمن فاق المتوقع بكثير جداً. فى نهاية الأمر، بدأ التراجع فى الالتزام بسياسة الاحتواء الذى كان سائداً فى كل الولايات المتحدة تقريباً. وانطلق أعضاء مجلس الشيوخ والمفكرون ورجال الأعمال، وملايين المواطنين فى شن هجوم خطير على بعض الأركان الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة؛ خاصة فيما يتصل بتعريف المصالح الحيوية الأمريكية، ونظرية «الدومينو». وكان الاتجاه السائد هو اعتبار المصالح الحيوية الأمريكية على أنها أى منطقة كان للولايات المتحدة فيها نفوذ سياسى أو اقتصادى أو عسكرى، وهو ما كان معناه أن المصالح الحيوية الأمريكية دائماً تتحرك للخارج، وهو اتجاه لم يلق كثير من الاعتراضات الخطيرة، حتى ڤيتنام. وبحلول ١٩٦٨ وجدت وزارة الخارجية ـ لأول مرة من أواخر الأربعينيات ـ أن عليها أن تدافع عن تعريفها للمصالح الحيوية.

فى ڤيتنام، أجبر الشعب الأمريكى على مواجهة ثمن سياسة الاحتواء. وفى سنة ١٩٦٥، كان معظم الأمريكيين متفقين على أنه كان من الضرورى تطويق الصين وروسيا عسكرياً، وعلى أن الولايات المتحدة كانت لها مصالح حيوية فى أوروبا الغربية، واليابان، وأمريكا اللاتينية، ومناطق معينة فى الشرق الأوسط، وأن على الولايات المتحدة أن تفعل ما تراه ضرورياً لمنع خضوع أى من هذه المناطق للسيطرة الشيوعية، وأن حماية هذه المناطق تتطلب الدفاع عن المناطق المحيطة بها. وكان هذا

هو التصعيد الحقيقي، تصعيد ما اعتبرته الولايات المتحدة مصالحها الحيوية. كما كان من المفترض أن الاحتياجات الأمريكية كانت تتضمن الاستقرار والنظام فى كافة أنحاء العالم، والذى كان يعنى ـ فعلياً ـ المحافظة على الوضع الراهن. كانت هذه هى الأهداف العامة العريضة لكل رؤساء الحرب الباردة، وكان ترومان وإيزنهاور وكنيدى على استعداد للمجازفة بدفع الثمن المطلوب للمحافظة على تلك الأهداف، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وكان سوء حظ جونسون هو الذى أوقعه فى ڤيتنام.

وفى الحقيقة، اختلف التدخل فى ڤيتنام عن التدخل فى جمهورية الدومينيكان من حيث التكلفة فحسب. ومن وجهة نظر جونسون لم يكن التدخل فى ڤيتنام هو إساءة تطبيق لسياسة سليمة، وإنما كانت إحدى النتائج المحتملة والواردة ضمنياً دائماً فى سياسة الاحتواء، وكان الرئيس يؤكد دائما على أنه كان ـ فقط ـ يسير على خطى ترومان وإيزنهاور وكنيدى، ولم ير أبداً أى سبب منطقى لمناقشة الافتراضات الأساسية.

لكن آخرون رأوا غير ذلك. لقد أخذ الالتزام الأمريكى يتزايد من عشر بلايين دولار، إلى عشرين بليون دولار، إلى ثلاثين بليون دولار سنوياً، ومن ١٥٠,٠٠٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠ رجل وأكثر. ومع زيادة الخسائر فى الأرواح، واستمرار سيل القنابل على النساء والأطفال فى شمال وجنوب ڤيتنام بدأ نقاد جونسون يتساءلون، ليس فقط عن ڤيتنام، وإنما كذلك عن سياسة الاحتواء ذاتها. وأصبحت تلك التساؤلات أكثر قوة بسبب حالات الشغب التى انتشرت فى المدن الأمريكية، وتلوث الهواء والماء واستمرار العنصرية، وتمرد الشباب على التجنيد. إن طلبة الجامعات ـ فى الخمسينيات ـ لم يناقشوا سياسة الاحتواء لأسباب عديدة. ولكن من الأرجح أن أهمها كان أن هذه السياسة ـ بعد حرب كوريا ـ لم تتضمن ذبح آلاف المدنيين، وموت آلاف الشباب الأمريكى، وتبديد بلايين الدولارات. فى نهاية الستينيات ـ ومع استمرار الحرب فى ڤيتنام بلا نهاية ـ بدأ الطلبة وغيرهم

يتساءلون، ليس فقط عن الحرب فى فيتنام، وإنما الأهم من ذلك نوعية المجتمع الذى يمكن أن يدعم مثل هذه الحرب. لقد أدى ذلك الى فحص كل أوجه الحياة الأمريكية؛ مما دفع الطلبة إلى الإيمان بأنهم يعيشون فى مجتمع شرير قمعى، يستغل الأجانب والأمريكيين على السواء.

ومع ذلك، لم يكن تمرد طلبة الجامعات ذا مغزى مباشر مثل التساؤلات الأعم، التى أثارها رجال أكبر سناً، كانت لهم مصالح فى المجتمع، وملتزمين بالمحافظة عليه. لقد توصل عديد منهم إلى أن سياسة الاحتواء، والتعبير عن تلك السياسة بالتحديد فى فيتنام، لم يكن ينقذ الولايات المتحدة بل أصبح يدمرها. فعادوا الى رؤية أقدم للولايات المتحدة، والتى كان أحسن من عبر عنها «لينكولن» فى «جيتسبورج»، الذى رأى أن مهمة الولايات المتحدة، هى: ضرب المثل الأعلى للعالم. لقد كتب «والتر ليبمان» قائلاً «يمكن لأمريكا أن تمارس أعظم نفوذها فى العالم الخارجى، بأن تثبت بأن أكبر وأكثر المجتمعات الحديثة تعقيداً، يمكن أن تحل المشاكل الحديثة. وعندئذ.. يمكن أن يرى العالم أن كل ما يتصارع عليه يمكن حله. إن القدوة ـ وليس التدخل وقوة السلاح ـ كانت الأداة التاريخية للنفوذ الأمريكى على البشرية، ولم يحدث أبداً من قبل، أن كان إدراك هذه الحقيقة ضرورياً وملحاً أكثر من الآن». وأضاف السيناتور «فولبرايت» قائلاً: «فى هذا العصر، عصر القومية والأسلحة النووية، لم يعد العالم بحاجة الى قوة استعمارية جديدة، ولكن هناك حاجة ماسة الى زعامة أخلاقية، وأُعنى بذلك زعامة قدوة جديرة بالاحترام». ولكن بالنسبة لجونسون، كان من مصلحة الولايات المتحدة ومن واجبها أن تستخدم القوة العسكرية لوقف انتشار الشيوعية، سواء فى جمهورية الدومينيكان، أو فى فيتنام.

ووافق على ذلك مستشاروه لشئون السياسة الخارجية، والمعينون من قبل كنيدى بلا استثناء؛ بزعامة وزير الخارجية «راسك»، الذى كانت حجته، التى ساقها علناً وسراً: أن الصين كان لهادور نشيط فى ترويج وتدعيم الحرب فى فيتنام، وهو ما كان

مشابهاً فى رأيه لاعتداء هتلر على أوروبا. وقدعبر «تاونسند هوبز» وكيل الوزارة للقوات الجوية عن اتجاه «راسك» قائلاً: «باستخدام تعبيراته المنتقاة دائماً والبليغة فى بعض الأحيان.. كانت آسيا تبدو كأنها أوروبا، والصين كانت إما روسيا الستالينية أو ألمانيا الهتلرية، وكان السيتو إما ناتو أو التحالف الأعظم للحرب العالمية الثانية». وكان جونسون يردد أفكار «راسك» لقد كتب «فيليب چيلين» قائلاً «إن جونسون ـ من وراء الكواليس ـ كان قادراً تماماً على إبلاغ أحد أعضاء مجلس الشيوخ المهتمين بالشئون الخارجية، أنه «إذا لم نوقف الجيش الأحمر فى ڤيتنام الجنوبية، سيكون غداً فى هاواى، وسيكون الأسبوع القادم فى سان فرانسيسكو».

كانت هناك صعوبة واضحة فى هذا المدخل، صعوبة متأصلة فى صلب سياسة الاحتواء. وإذا كان الخطر منتشراً بالقدر الذى أشار إليه «جونسون» و«راسك»، وإذا كانت المخاطرة تشمل الكون فعلاً، كما كانا يدعيان، إذن فما الجدوى من وراء قتال ذيل الأفعى مع عدم المساس برأسها؟ كان التبرير الوحيد المعقول لموت خمسين ألف جندى أمريكى، وضعف ذلك العدد عشرين مرة أو أكثر من الڤيناميين، هو الانتصار الذى كان معناه فصل رأس الأفعى فى بكين. ولكن لم يجرؤ أحد على المجازفة بمد الحرب إلى الصين أو حتى هانوى (باستثناء الجو)، لقد كانت هناك أوجه اختلاف بين حرب ڤيتنام وحرب كوريا، كان أهمها أن الإدارة الأمريكية لم تحاول أبداً أن تحرر ڤيتنام الشمالية. ومع ذلك، إذا لم تقم القوات الأمريكية باحتلال هانوى ذاتها، لكان باستطاعة ڤيتنام الشمالية «والڤيت كونج» أن يستمروا فى الحرب لفترة طويلة جداً. لقد عجز القصف بالقنابل عن إلحاق الضرر بالمصدر الذى كانوا يحصلون منه على المواد الاستراتيجية؛ حيث كان ذلك المصدر فى الصين، بل بدرجة أكبر فى روسيا، ولم يكن بإمكان القوات الجوية الأمريكية أن تقوم ـ جدياً ـ بتمزيق خطوط مواصلات تعتمد ـ إلى حد كبير ـ على القوافل وراكبى الدراجات، كما لم يكن بإمكان الولايات المتحدة أن تفرض رسوما غير مقبولة على

الطاقة البشرية أو الموارد المادية للعدو في ميدان المعركة؛ فإن قوات «الفيث كونج» كانت تنسحب إلى الغابات كلما أرادت أن تقلل من خسائرها، أو كانت تعبر الحدود إلى كامبوديا أو لاوس، كلما أرادت أن تتجنب مزيداً من المعارك.

لم يكن الانتصار في الحرب ممكناً كما كان تدفق القوات الأمريكية المقاتلة يعني عدم الهزيمة. لقد رفضت هانوى البدء في المفاوضات، إلا بعد توقف القصف بالقنابل، وبعد أن تتعهد الولايات المتحدة بسحب قواتها، دون أن يتم ذلك على أساس إجراء انتخابات تحت إشراف حكومة سايجون. ورفضت الولايات المتحدة بدورها البدء في المفاوضات إلا بعد أن «تتوقف هانوى عن العدوان»، وذلك بأن تسحب قواتها ودعمها المادى لقوات «الفيث كونج»، كما رفضت أن تسحب قواتها، إلا بعد تأكدها من بقاء حكومة سايجون في السلطة، حيث كان محور الحرب ـ أساساً ـ هو من يتولى الحكم في سايجون. ونظراً لأن كلا الجانبين رفض أن يستسلم؛ فقد كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالاستمرار بالحرب في الشرق.

وفي نفس الوقت، انقلب الليبراليون (من أنصار سياسة كنيدى) على «جونسون»، ولو أن استياءهم من أسلوبه كان بنفس قدر اعتراضهم على سياسته. وبدأ المحبون للسلام «الحمائم» في مجلس الشيوخ ـ في عقد اجتماعات متكررة للتذمر من الرئيس وكانت تلك الاجتماعات ـ مثل ما كانت البيانات التي كانوا يدلون بها ـ تميل الى عرض القضايا بطريقة شخصية. لقد نقل عن السيناتور «إيوجين ماك كارثى» ـ من «مينيسوتا» ـ أنه قال في إحدى الجلسات الخاصة: «لدينا رجلٌ جامح في البيت الأبيض وسيكون علينا أن نتعامل معه بهذه الصفة»، كما أن السيناتور «البرت جور» ـ من تينيسى، وصف جونسون بأنه «رجلٌ يائس، يقودنا إلى دخول الحرب مع الصين، ويجب علينا أن نمنع وقوعها».

لقد غفل معظم النقد الذى وجه الى «جونسون» عن إدراك النقاط الأساسية؛ لقد كان جونسون متوهجاً بطبيعته، كما أن ردود أفعاله كان مبالغاً فيها، وكان

مخطئاً إلى النظر فى الأمور بطريقة شخصية ـ مثلما فعل المؤيدون للسلام «الحمائم» ـ ولكن سياسته كانت ببساطة ـ كما أشار هو فى كل فرصة ممكنة ـ ثمرة منطقية للسياسات التى اتبعها من سبقوه.

على أية حال، فى سنة ١٩٦٧ بدا أن الأسلوب كان هو القضية، ووصف المؤيدون للسلام جونسون بالوحشية، ووصفهم هو بالجبن، وكان مغرماً بإعلان «أنا رئيسكم الوحيد»، وكان يعنى بذلك أن أى نقد يوجه إليه، فهو ـ ضمنياً ـ عمل غير وطنى، وكان يطلب من النقاد القليلين الذين ذهبوا الى البيت الأبيض لمقابلته: «لماذا لا تنضموا إلى الفريق؟». وفى نوفمبر سنة ١٩٦٦، أبلغ جونسون الضباط الذين تجمعوا فى نادى الضباط، فى خليج «كامرانة»: «عودوا الى الوطن» حيث يوجد فراء الراكون (Coonskin) على الحائط». ولأن «دين راسك» ظل يردد كلامه عن ميونخ ومحاولة استرضاء هتلر، فسرعان ما التقط «جونسون» نفس الفكرة، فربط بين محبى السلام «الحمائم» و«تشامبرلين»، وبين الادارة الأمريكية و«تشرشل». أما «فولبرايت» فكان عنده رد خاص به: «إننا نعامل هذه الدولة الصغيرة، كما لو كنا فى مواجهة روسيا والصين معا».

وتصاعدت المعارضة، ولكن ربما كان جونسون محقاً فى يقينه بأن قوة تلك المعارضة كان مبالغاً فيها، ولم يحدث أن خاضت الولايات المتحدة حرباً من قبل، دون مواجهة نزاع داخلى. وسيكون مستحيلاً إثبات أن استياء مؤيدى السلام «الحمائم» من فيتنام كان أكثر عمقاً، أو صراحة من استياء «الهويج Whig(*)» من حرب المكسيك، أو من معارضة «الكوبرهيدز Copperheads»(**) للينكولن، أو حتى المعارضة التى واجهها روزفلت قبل «بيرل هاربر». ولم يكن هناك ـ على أى

(*) الهويج «Whig» : عضو فى حزب أمريكى، أنشئ ١٨٣٤، لمقاومة الحزب الديمقراطى ثم خلفه الحزب الجمهورى أوائل عام ١٨٥٤ (المترجم).

(**) "Copperhead": أمريكى من أبناء الشمال، تعاطف مع الولايات الجنوبية، خلال الحرب الأهلية (المترجم).

حال ـ موقف مباشر وصريح لمؤيدى السلام «الحمائم»، وإن اتفق نقاد جونسون ـ من اليساريين ـ على ضرورة وقف قصف ڤيتنام الشمالية بالقنابل، ولكن فيما عدا ذلك عجزوا عن أن يجمعوا شملهم، وراء برنامج عمل مشترك؛ فقد أراد بعضهم الانسحاب من ڤيتنام كلية، معترفين بالهزيمة، ولكن مع الاستمرار فى السياسة العامة للاحتواء، وكان انتقادهم موجهاً إلى الوسيلة التكتيكية: إن الولايات المتحدة قد بالغت فى انتشارها أكثر من اللازم. وأراد البعض الآخر استمرار الصراع فى ڤيتنام الجنوبية ـ لقد ظلوا مؤيدين ـ لسياسة شاملة للاحتواء واعترضوا فقط على قصف ڤيتنام الشمالية بالقنابل. بينما كانت هناك مجموعة أخرى من مؤيدى السلام، أخذ عددها يتزايد، لم تكن تنادى بالخروج من ڤيتنام فقط، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، وطالبت بإعادة دراسة سياسة الاحتواء كلها. وبالتالى سمحت الاختلافات العميقة ـ داخل المعارضة ـ لجونسون بأن يتمسك بأسلوبه.

واجه جونسون موجة النقد المتزايد بين عامة الشعب، بترديده أن التوقعات كانت تشير إلى أن النصر بات وشيكاً. وكان «روستو» فى طليعة تلك الحركة، حيث أخذ يزود الصحافة ـ بمنتهى الحرص ـ بأرقام منتقاة من أجهزة الكمبيوتر فى ڤيتنام، أثبتت أن الإدارة الأمريكية كانت فى قمة الطريق إلى النصر. وكان معدل خسارة الأسلحة ٤,٧ إلى ١ لصالح الأمريكيين، فى مقابل ٢ إلى ١ ، وهو المعدل الذى لم يكن فى صالح الأمريكيين فى ١٩٦٣ ، كما أن عدد الفارين من جيش العدو ارتفع من ٢٠,٠٠٠ فى ١٩٦٦ إلى ٣٥,٠٠٠ فى ١٩٦٧ ، بينما انخفض عدد الفارين من جيش ڤيتنام الجنوبية من ١٦٠,٠٠٠ إلى ٧٥,٠٠٠. كما أن قوات «الڤيث كونج» أصبحت عاجزة عن شن أى هجوم واسع النطاق. أما عدد السكان، الذين كانت تسيطر عليهم حكومة سايجون، فقد قفز من ٨ إلى ١٢ مليوناً، أو تقريباً ٧٥٪ من تعداد سكان الجنوب.

لقد أصرت حكومة جونسون على أن الاستخدام الساحق للقوة الأمريكية أخذ يحدث تأثيرات متراكمة، سوف تتصاعد حتى تجبر هانوى و«الڤيث كونج» ـ بمرور

الوقت ـ على الخضوع. لقد كانت خسائر العدو فى الجنوب تقترب من الكارثة، ومع ذلك فإن هانوى لم تعد ترسل مزيداً من القوات من ڤيتنام الشمالية إلى ڤيتنام الجنوبية لتعوض الخسائر، لأن حملة القصف فى الشمال أدت إلى إعاقة أعداد ضخمة من العمال والقوات. وأوضحت الوثائق التى تم الاستيلاء عليها انخفاض الروح المعنوية للڤيت كونج. كان هناك ضوءاً فى نهاية النفق، لقد بدأت الولايات المتحدة تفوز فى حرب الاستنزاف.

عندما فشل التحليل الجرئ، الذى أشاعه «روستو»، فى إقناع النقاد بالصمت... لجأ جونسون إلى حيلة أكثر إحكاماً؛ إذ طلب من الجنرال «وست مورلاند» الحضور إلى الولايات المتحدة، ليشرح كيفية إحراز النصر وتوقيته. وفى نادى الصحافة القومى، أعلن «وست» أنه «على ثقة تامة من أن العدو الذى كان منتصراً فى سنة ١٩٦٥، صار اليوم خاسراً للحرب بكل تأكيد»، ثم أعلن فى حديث للتليفزيون إنه يتوقع احراز النصر خلال عامين. وفى نفس الوقت، لجأ جونسون الى تكثيف القصف بالقنابل ليكون بمثابة آخر دفعة قوية تجبر «هوشى مينه» على الاستسلام، وفى منتصف نوفمبر سنة ١٩٦٧، بدأت أعنف سلسلة من الهجوم على جميع منشآت «هانوى ـ هايفونج».

وساد كل ذلك خيط رفيع: إن إحراز النصر العسكرى كان ممكناً وضرورياً. ورغم أن الإدارة الأمريكية قدمت الحرب على أنها محدودة النطاق والهدف، إلا أن النتيجة الوحيدة المرضية للولايات المتحدة ـ فى الواقع ـ كانت الاحتفاظ بحكومة سايجون فى السلطة، والذى كان معناه إحباط كلى لهانوى و «الڤيث كونج». لقد عبر «تاونسند هوبز» عن ذلك قائلاً إن الولايات المتحدة كانت ملتزمة «بحفظ وتثبيت وضع حكومة فى الجنوب، لم يكن بقاؤها ممكناً دون وجود عسكرى أمريكى واسع النطاق، تلك الحكومة ـ بحكم تكوينها ـ استبعدت الخصم الرئيسى من كل أشكال المشاركة السياسية، وبذلت كل جهدها لاعتقال كل من دافع عن فتح حوار مع جبهة التحرير الوطنية، حتى من غير الشيوعيين».

لم يكن من الممكن أن يكون الوضع مختلفاً عن ذلك، الاحتواء كان يعنى الاحتواء. إن أى حل وسط كان سيؤدى إلى اشتراك جبهة التحرير الوطنية فى سياسة فيتنام الجنوبية، وكان ذلك يتضمن حدوث مجازفة شديدة الخطورة وهى احتمال فوز الشيوعية فى نهاية الأمر، بما يعنى أن الشيوعيين لم يتم احتواؤهم؛ أى إن كل التضحيات التى بذلت ذهبت هباءً. إن «هوبز» أوجز الموقف قائلاً: «باختصار إن الرئيس جونسون ومستشاريه المقربين قد حددوا أهدافنا القومية وخاضوا الحرب، بحيث أن قبول تسوية سياسية كحل وسط، كان يعنى هزيمة مدوية لسياسة الولايات المتحدة ومكانتها فى العالم.. وهو ما لم يكن من الممكن مواجهته، كان النصر العسكرى هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة». وطوال سنة ١٩٦٧، ومع بداية سنة ١٩٦٨، أصـرّت الإدارة الأمريكية على أن النصر كان ممكناً.

ثم جاء عيد «تيت». إن الهجوم الشيوعى الذى شن فى فبراير ١٩٦٨ ـ أثناء العطلة الدينية لعيد «تيت» ـ فجأة وبسرعة وحشية، أثبت بإسلوب مباشر ـ وإن كان مؤلماً ـ خطأ كل ما قاله «روستو»، و«وست مورلاند»، وكل ما قرره الحاسب الآلى. لقد نجحت قوات «الفيت كونج» فى طرد الأمريكيين، وجيش فيتنام الجنوبية من مناطق فى الريف الى داخل المدن ـ فتحول برنامج التهدئة الى مجزرة ـ بل واستولت على بعض المدن. وفى سايجون تمكنت فرقة انتحارية من «الفيت كونج» من السيطرة المؤقتة على أراضى السفارة الأمريكية. لقد اتضح أن الأمريكيين لم يكونوا مسيطرين على الموقف؛ إنهم لم يكونوا فى سبيلهم الى احراز النصر؛ إن العدو احتفظ بقوة وحيوية هائلة.

لقد اتضح من الرد الأمريكى على ما حدث فى «تيت»، جوانب كثيرة من الرؤية الأمريكية للحرب، والموقف الأمريكى من شعب فيتنام. وأحد الأمثلة على ذلك ما حدث فى العاصمة الثقافية القديمة لـ «هيو»، والتى كان «الفيت كونج» قد استولوا عليها. إن الأسلوب الذى اتبعه الأمريكيون لتحرير تلك المدينة أثار ذهول

«دافيد دوجلاس دونكان»، وهو مصور عسكرى شهير، له خبرة طويلة فى الحروب، «إن الأمريكيين سحقوا القلعة، وحولوا المدينة الى تراب ـ تقريباً ـ بالهجمات الجوية التى شنوها، وسباق النابالم، وطلقات المدفعية والبحرية، وطلقات المدافع المباشرة من الدبابات والبنادق... لقد كانت عملية استخدمت فيها كل الطاقات لاستئصال وقتل كل جندى من جنود الأعداء. إن تلك المجزرة والثمن الذى تكلفته، وقسوة العملية كلها تصيب الإنسان بالدوار.» لقد علّـق أحد ضباط المدفعية، قائلاً: «اضطررنا الى تدمير المدينة لإنقاذها».

إن الإدارة الأمريكية حاولت أن تتظاهر أن «تيت» كانت آخر نفس يلهثه العدو، ولكن ذلك التفسير لم يجد كثيراً من الأنصار. وفى ذلك الوقت، قام السيناتور «ماك كارثى» بتحدى الرئيس ـ فى الحملة المبدئية لانتخابات الرئاسة، فى «نيوهامبشير» ـ وأوشك على هزيمته. وأعلن «روبرت كنيدى» السيناتور الناشئ من نيويورك، اعتزامه دخول الانتخابات. لقد ترك «ماكنمارا» الحكومة بعد أن فشل فى إقناع جونسون بوقف القذف، ولكن ما أثار دهشة جونسون حقاً كان موقف «كلارك كليفورد» وزير الدفاع الجديد، الذى كان إنتمائه إلى «الصقور» معروفا فى نطاق واسع؛ إذ أنه طلب أيضاً وقف القصف. وهكذا، وجد جونسون نفسه فى مواجهة أزمة ثقة فى إدارته، وفى مواجهة هزيمة شبه مؤكدة ـ طبقاً لاستطلاعات الرأى ـ فى حملة الانتخابات المبدئية المنتظرة فى «ويسكونسين» ـ كما وجد أن الجميع قد تخلوا عنه، باستثناء حفنة صغيرة من المتشددين داخل إدارته. بالإضافة إلى ذلك أصيب بصدمة عندما طلب منه «وست مورلاند» إرسال ٢٠٠,٠٠٠ جندى كقوات إضافية إلى ڤيتنام (مما كان يتطلب استدعاء قوات الاحتياط وتوسيع نظام الخدمة العسكرية). ولمواجهة كل ذلك، قرر جونسون أخيراً أن يغير سياسته العسكرية. وفى مساء الأحد ٣١ مارس ١٩٦٨ أعلن جونسون فى التليفزيون أنه قرر وقف قصف ڤيتنام الشمالية بالقنابل، باستثناء المنطقة الواقعة مباشرة شمال القطاع المنزوع السلاح، ثم ذكر انسحابه من انتخابات الرئاسة؛ مما أصاب الجميع بدهشة.

كانت نهاية مهينة. لقد كان جونسون ـ بكل تأكيد ـ أقوى رجل فى العالم ومن المحتمل جداً أنه كانت لديه أقوى إرادة وعزيمة. ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً نسبيا من «الفيث كونج» قاومت قوته وتغلبت عليها، وأنهكت عزيمته، وحطمت إرادته. إن الرجل الذى قدم للأمريكيين السود أكثر مما قدمه أى رئيس منذ «لينكولن»، وجد نفسه متهماً بخوض حرب عنصرية بوسائل عنصرية. لقد أراد أن يجلب الديمقراطية والرخاء الى جنوب شرق آسيا، ولكنه لم يجلب غير الموت والدمار. وفى أوائل سنة ١٩٦٥ كان قد استوعب هو نفسه درسين، أولهما: أن القوة على التدمير ليست هى القوة على السيطرة، وثانيهما: أنه قد وصل الى حدود نفوذه وقوته بل وقد تعداها. وحينما اعتزل الحياة السياسية، وعاد إلى موطنه المحبب إليه (المناطق الجبلية فى أواسط تكساس)، ظل هناك سؤال عالق بذهنه بلا إجابة: ما الفترة التى ستستغرقها بلاده، لكى تدرك أنها ـ أيضاً ـ قد وصلت إلى حدود قوتها ونفوذها، بل وتعدتها؟



الفصل الثاني عشر

نيكسون، الانفراج، ومشكلة فيتنام

"نريد مهلة ستة أشهر، وإذا لم نضع نهاية للحرب بعد مرور تلك المهلة، لكم أن تحضروا إلى البيت الأبيض، وتدكوا أسواره"

(هنري كيسينجر مارس ١٩٦٩

إلى مجموعة من الكويكرز)

"دعني أتكلم معك بصدق وصراحة وإخلاص، أنت كاذب"

(لى دوك تو

إلى هنري كيسنجر في ١٩٧٢)

"لن أكون أول رئيس يخسر حرباً"

(ليندون ب. جونسون، ١٩٦٧

ريتشارد م. نيكسون، ١٩٧٢)

في صيف ١٩٦٨، قام الحزب الجمهوري بترشيح «ريتشارد نيكسون» لتولى الرئاسة. أما الحزب الديمقراطى فقد اختار «هيوبرت همفرى» نائب الرئيس «جونسون» الذى تبنى برنامجاً سياسياً تعهد فيه بالاستمرار فى سياسة «جونسون» فى فيتنام. حيث أن «نيكسون» كان ـ أصلاً ـ من أنصار الحرب الباردة وأكثرهم ضراوةً، فإنه لم يقدم أى حل بديل لجبهة مؤيدى السلام وبالتالى لم تكن هناك أية

فرصة فى التصويت بنعم أو لا على حرب ڤيتنام فى انتخابات ١٩٦٨؛ وقد ساهمت هذه الحقيقة ـ إلى حد كبير ـ فى المرارة الشديدة التى سادت حملة انتخابات الرئاسة. أما الحزب الثالث ـ فى تلك السنة ـ فقد رشح «چورچ والاس» من «الباما»، وتبنى برنامج عمل للسياسة الخارجية، كان هدفه «قصف ڤيتنام الشمالية بالقنابل، حتى تعود إلى أيام العصر الحجرى»؛ فكان ذلك الحزب الوحيد الذى قدم حلاً مختلفاً عن الحزبين القديمين. وهكذا وجد مؤيدو السلام «الحمائم» أنفسهم دون مرشح للرئاسة فى ١٩٦٨، رغم أن عددهم كان يصل ـ تقريباً ـ إلى نصف تعداد سكان الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن مؤيدى السلام «الحمائم» كان لديهم نفوذ نتيجة أعدادهم الهائلة، لأن كلاً من «نيكسون» و «همفرى» اضطرا إلى السعى للحصول على أصواتهم، فأعلن «نيكسون» أنه كانت لديه «خطة سرية لإنهاء الحرب»، وعندما سأله الصحفيون عن بعض التفاصيل، أجابهم «نيكسون» بأنه لا يستطيع أن يكشف عن خطته، ولم يفصح أبدا عن السبب وراء ذلك. أما «همفرى» فأشار سرا إلى أنه من مؤيدى السلام «الحمائم» ولكنه لم يكن يستطيع الكشف عن موقفه الحقيقى، إلا بعد أن يطمئن إلى انتخابه، لأنه ـ قبل كل شئ ـ كان نائب الرئيس «جونسون». واضطر «جونسون» أيضاً إلى استرضاء «الحمائم»، لأن استطلاعات الرأى أشارت ـ بوضوح ـ إلى ضرورة التحرك تجاه إحلال السلام فى ڤيتنام، إذا كان لـ «همفرى» (الذى كان متأخرا بشدة فى استطلاعات الرأى) أن يحقق أى فرصة فى الفوز على الإطلاق.

فى وقت سابق على ذلك ـ فى مايو ١٩٦٨ ـ كانت مباحثات مبدئية للسلام بين الولايات المتحدة وڤيتنام الشمالية، قد بدأت تشق طريقها فى باريس. وفى الفترة، التى امتدت من ذلك الحين حتى بدء الحملة الانتخابية، تبادل الجانبان المناقشات حول شكل المنضدة، التى سوف تستخدم فى مؤتمر المفاوضات النهائية للسلام. بدلا من القضية الحقيقية وهى تمثيل «الڤيت كونج» وسايجون. لقد اهتم كل من «جونسون» و«هوشى مينه» بالدعاية، أكثر من إهتمامهما بإحراز أى تقدم نحو

السلام، على الأقل حتى تظهر نتائج الانتخابات؛ ولذا لم يُـحرز أى تقدم فى باريس طوال فترة الحملة الانتخابية.

وعندما اقتربت الانتخابات من الذروة، وجد «جونسون» أنه بحاجة إلى إستمالة «الحمائم» من أجل مصلحة «همفرى» وهذا ما فعله فى ٣١ أكتوبر، قبل الانتخابات بخمسة أيام، عندما أعلن عن بدء مباحثات السلام فى باريس بعد فترة قصيرة بحضور ممثلين عن الأطراف الأربعة، وعن قراره بايقاف «كل عمليات قصف ڤيتنام الشمالية من الجو أو البحر، أو بالمدفعية».

إن «همفرى» الذى أخذ يدنو من نيكسون فى استطلاعات الرأى بخطى ثابتة، سبقه فعلاً فى استطلاعات الرأى. وعندئذ دفع اليأس بنيكسون إلى اللعب بورقته الرابحة، فدفع بالسيدة «كلير تشينو» ـ أرملة القائد الشهير لفرقة «النمور الطائرة» ـ إلى إبلاغ الرئيس «ثيو» أن ڤيتنام الجنوبية «ستتلقى منى معاملة أفضل من الديمقراطيين»، ورداً على ذلك الوعد وجه «ثيو» ضربة إلى «همفرى» و«جونسون» بأن أعلن ـ قبل الانتخابات بيومين ـ بأنه لن يشترك فى مباحثات السلام، مما جعل إيقاف «جونسون» للقصف يبدو وكأنه خدعة سياسية متأخرة، بدلاً من خطوة حقيقية نحو السلام. وفى يوم الانتخابات، فاز «نيكسون» بـ ٤٣,٤ ٪ من الأصوات، مقابل ٤٢,٧ ٪ التى حصل عليها «همفرى». (حصل المستقل جورج والاس على ١٣,٥ ٪).

وبهذا النصر الذى أحرزه «نيكسون» بشق النفس، اكتسب الحق فى تقرير السياسة الأمريكية فى حرب ڤيتنام، وكانت أمامه خيارات عديدة. من المؤكد أنه استعاد فى ذاكرته الطفرة التى أحرزها إيزنهاور فى شعبيته، عندما أنهى الحرب الكورية بعد ستة أشهر من توليه منصبه. كان بإمكانه أن يفعل نفس الشئ فى ڤيتنام، ببساطه بإعادة الجنود الأمريكيين إلى الوطن؛ أو بالاستمرار فى سياسة «جونسون» فى شن حرب شاملة فى الجنوب مع عدم قصف الشمال؛ أو تسليم الحرب إلى الڤيتناميين

ليتولوا القتال بأنفسهم باستخدام المعدات الأمريكية؛ أو مد نطاق القصف إلى الشمال، وتدمير هانوى، وتلغيم ميناء «هايفونج» وشن غزو بقوات برية. وآخر خيار أمامه كان استخدام الأسلحة النووية. وفى ظل طبيعة الحملة الانتخابية كان يمكن لنيكسون أن يتبنى أياً من الخيارات المذكورة، أو تغيير أى منها، بإدعاء أنها كانت «خطته السرية لإنهاء الحرب» وفيما عدا الخيار الأخير، كان بإمكانه أن يحصل على تأييد شديد وربما تأييد الأغلبية لأى من الخيارات الأخرى.

كانت هناك مشكلة فى تبنى الخيار الأول: بإنهاء الحرب، وهى أن هانوى كانت سترفض التعاون. ففى كوريا فى ١٩٥٣ ، حصل إيزنهاور على الموافقة الصينية على عقد هدنة، بعد أن هدد باستخدام الأسلحة الذرية فى حالة رفضهم الهدنة. ولكن فى ١٩٦٩ ، لم يكن نيكسون يتعامل مع الصينيين، بل كان عليه أن يتعامل مع «هوشى مينه»، الذى كان أكثر عناداً من جونسون، وكان رافضاً لقبول السلام ـ كحل وسط ـ كما فعل الصينيون فى كوريا* ـ إذ كان يريد كل فيتنام. وكانت القضية بالنسبة له (كما كانت بالنسبة لجونسون ونيكسون)، هى: من سيتولى الحكم فى سايجون؟ ضباط جيش فيتنام الجنوبية المرتبطون بالولايات المتحدة، أم «هوشى مينه» والشيوعيين؟ لم يكن من الممكن قبول حل وسط بخصوص تلك المسألة. إن إعتراض «هوشى مينه» لم يمنع نيكسون من الانسحاب، ولكن كان معناه أن انسحاب امريكا كلية سوف يتبعه نصر شيوعى.

أما الخيار الثانى، وهو الاستمرار فى سياسة جونسون، ففقد مبررات إستخدامه، إذ ثبت خطأ كل افتراضات كنيدى وجونسون بخصوص فيتنام وطبيعة الحرب هناك، بالإضافة إلى ثمنها الباهظ. وكان لابد من محاولة تطبيق أسلوب جديد.

(*) هناك سبب آخر لرغبة الصينيين فى حل الأزمة فى ١٩٥٣ ، هو أن كوريا الجنوبية كانت قد أنشأت جيشاً قادراً على الدفاع عنها. أما فيتنام الشمالية، فلم ترغب فى حل الأزمة فى ١٩٦٩ ، لأن جيش فيتنام الجنوبية كان قد أحرز تقدماً طفيفاً، رغم شحنات الأسلحة من الولايات المتحدة التى بلغت ـ تقريباً ـ أربعة أضعاف الكميات التى أرسلت إلى كوريا.

أما الاحتمال الذى لاقى أكبر قدر من الاستحسان والإعجاب، فكان تسليم السلطة إلى الڤيتناميين، وبذا يمكن تجنب الهزيمة وإحياء الأمل فى إحراز النصر فى نهاية الأمر، ومواجهة الضغوط التى تمارسها الجماعات المؤيدة للسلام فى الولايات المتحدة وتهدئة عدد كبير من «الحمائم» وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يترك المجال مفتوحاً أمام الاحتمال الرابع، وهو مضاعفة العمليات العسكرية ضد هانوى، ثم تصعيد الحرب بطريقة أخرى.

رغم جدية بحث الخيار الأخير، وهو استخدام الأسلحة النووية، من وقت لآخر ـ وعلى أعلى المستويات العسكرية والمدنية ـ إلا إنه لم يكن أبدا من الحلول المحبذة. فبالإضافة إلى ما سيجلبه على الولايات المتحدة من ازدراء وخزى أخلاقى، والمعارضة الحادة التى كان سيثيرها فى الجبهة الداخلية، كان استخدام القنبلة الضخمة سيحقق نتائج ضئيلة من الناحية العسكرية. وإذا قررت الولايات المتحدة إلقاء قنبلة نووية على هانوى، فالاحتمالات كانت قوية بأن الصين أو روسيا، أو كلاً منهما سوف ينتقم بإلقاء واحدة مماثلة على سايجون. وكانت الاحتمالات التى يمكن أن تحدث بعد ذلك مفتوحة بلا حدود، ولكن لم يوجد من أراد استكشافها ـ بما فى ذلك نيكسون.

وهكذا، إنتهى الأمر إلى إختيار برنامج عمل، أطلق عليه نيكسون «الڤيتنمة»، فبعد مرور عشرة أشهر على توليه الرئاسة، أعلن أن خطته السرية لإنهاء الحرب كانت ـ فى الواقع ـ خطة لاستمرارها، ولكن مع تخفيض عدد الإصابات الأمريكية. لقد عرض نيكسون أن تنسحب القوات الأمريكية المقاتلة ـ واحدة تلو الأخرى ـ مع الاستمرار فى تدعيم جيش ڤيتنام الجنوبية جوياً وبحرياً، وإعادة تسليحه بأفضل المعدات العسكرية الأمريكية على الإطلاق.

لقد دارت السياسة الأمريكية دورة كاملة، فقبل ذلك بثلاثة عقود ـ عندما بدأ فرانكلين روزفلت فترة رئاسته الثالثة ـ أعلن أن الولايات المتحدة ستقوم بتوفير أعظم ترسانة أسلحة للدول الديمقراطية، وقال إن الشباب الأمريكى لا يجب أن يحارب فى

أوروبا، ليؤدى المهمة التى يجب على الشباب الأوروبى أن يؤديها لنفسه (قال جونسون نفس الشئ عن الشباب الأمريكى والآسيوى). بدلاً من ذلك، فإن الولايات المتحدة ستقدم معدات الحرب لكى يتولى الآخرون كبح جماح المعتدين من دول المحور، وفى ١٩٦٩ عرض نيكسون أن يكبح المعتدين الشيوعيين، بأن يمد نظام «خدمات الإعارة ـ والإيجار» إلى ڤيتنام الجنوبية.

لكن ذلك الاختيار جلب الكوارث، إذ ثبت إنه من أسوأ القرارات التى اتخذها رئيس من أنصار الحرب الباردة. وكانت بعض النتائج المباشرة هى مد الحرب لمدة أربع سنوات، مع تكبد ثمن باهظ فى الأرواح والأموال، وارتفاع التضخم بنسبة لم يسبق حدوثها فى الولايات المتحدة (فقد زاد على رقم ٩ لأول مرة)، ومزيد من المرارة والانقسام والشقاء بين الشعب الأمريكى. هذا بالاضافة إلى استهزاء الرئيس بالدستور، حيث إنه قد مد نطاق الحرب ـ سراً ـ إلى لاوس وكمبوديا، ورغم الخسائر الفادحة التى تكبدتها شعوب البلدين، خسرت الولايات المتحدة الحرب فى نهاية الأمر. إن أفضل نتائج «برنامج الڤيتنمة» أنه اتاح لنيكسون بعض الوقت، وساعده على تجنب الإجابة عن السؤال الذى وجه إليه فى حملة إعادة انتخابه فى ١٩٧٢، ألا وهو «من خسر ڤيتنام؟»

بالطبع عندما تولى نيكسون الرئاسة، كان قد عقد آمالاً عريضة على سياسته. لقد أقنعه «د. هنرى كيسنجر» من جامعة هارڤارد ـ المستشار العبقرى لنيكسون لشئون الأمن القومى ـ بوجود طريق مشرف للسلام فى ڤيتنام، أن ذلك الطريق يمر عبر موسكو وبكين. وكانت حجة «كيسنجر» أن مجرد إمتناع القوتين العظميين الشيوعيتين عن إمداد ڤيتنام الشمالية بالأسلحة، سوف يجبر هانوى على الموافقة على تسوية سلمية كحل وسط. إن كيسنجر بصفته خبيراً فائق البراعة فى العلاقات العامة، قدم هذه الخطة على أنها نموذج رائع للدبلوماسية الحاذقة، ونجح فى إقناع الصحفيين والمذيعين (ونيكسون) أنه قد حبك مكيدة جديدة تماماً فى السياسة

الخارجية، وهى ما أطلق عليها. «الربط» : إن الولايات المتحدة ستمتنع عن إسداء الخدمات إلى روسيا، إلى أن تحسن التصرف فى جنوب شرق آسيا بقطع فيض الأسلحة عن هانوى؛ وسوف يأتى السلام بعد ذلك.

لقد واجهت عملية «الربط» أشكالاً مختلفة من المشاكل، أولها: أنها لم تكن جديدة بالمرة، ففى الواقع كانت هى بالضبط السياسة التى اتبعتها كل الإدارات الأمريكية منذ روزفلت، (عندما امتنع ترومان عن منح ستالين قرضاً فى سنة ١٩٤٥ ، كان يأمل فى أن ذلك سيدفع روسيا إلى حسن التصرف فى شرق أوروبا). ولكن ذلك لم يؤد إلى أى نجاح كما حاول «دين راسك» تلك السياسة بالفعل فى فيتنام. إن سياسة الربط تجاهلت حقيقة واضحة، وهى أن توقف الولايات المتحدة عن إمداد سايجون بالسلاح يؤدى أيضا إلى احلال السلام مباشرة؛ وأن الامدادات التى كانت روسيا والصين ترسلها إلى فيتنام الشمالية لم تكن تمثل ـ على أية حال ـ اكثر من جزء ضئيل من المعدات العسكرية التى كانت الولايات المتحدة ترسلها إلى الجنوب.

لقد افترض «الربط» أن السياسة العالمية كانت تدور حول صراع القوى العظمى الدائم لتحقيق التفوق. ومثلما فعل «دالاس» و«أتشيسون» و «راسك»، اعتبر «كيسنجر» أن فيتنام الشمالية، وكمبوديا، ولاوس مجرد قطع شطرنج، يمكن للقوى العظمى أن تحركها على رقعة الشطرنج. لقد أصر على رؤية الحرب كلعبة معقدة جداً تتحكم فيها واشنطن وموسكو وبكين؛ كما عجز عن تصديق أن لهانوى أهدافها وأغراضها الخاصة المنفصلة عن أهداف روسيا أو الصين.

إن فكرة «الربط» أرضت جنون العظمة المصاب به «كيسنجر»، وتقريباً كل وزير خارجية أمريكى ـ وربما كان ذلك من ضروريات الوظيفة. ولكن د. هنرى كيسنجر المذهل فاقهم جميعاً فى هذه الصفة، وكانت ثقته بنفسه بلا حدود، وهكذا فإن كيسنجر أراد أن يحقق السلام، ليس فقط من أجل جيله، أو من أجل جيل أطفاله،

ولكن من أجل أولاد أولاده. وهذا الحلم المستحيل دفع كيسنجر إلى السعى لإبرام اتفاق مع روسيا على أوسع نطاق ممكن، فكل شئ كان مترابطاً ومتصلاً: نقص موارد بترول الدول الصناعية وحرب ڤيتنام، وبيع القمح إلى روسيا وكفاءة الصين العسكرية، وغيرها. ولم يكن كيسنجر ليرضى بأى شئ أقل من اتفاقية تشمل كل شيء، وتحقق السلام الدائم فى كافة أنحاء العالم. لقد ظن كيسنجر أن «سياسة الربط» ستمكنه من تطبيق مبادئ «مترنيخ» أفضل من «مترنيخ» نفسه.

وتبدأ أول خطوة عقد اتفاقية للرقابة على التسليح مع الاتحاد السوڤيتى ومنها ينبع انفراج أعم وأشمل فى العلاقات الدولية المتوترة، وتبادل التجارة مع روسيا، وانخفاض حدة التوتر فى الشرق الأوسط، والسلام فى ڤيتنام مع وجود الرئيس «ثيو» فى السلطة؛ بالإضافة إلى مباحثات الحد من الأسلحة الإستراتيچية «سولت» التى كانت أهم القضايا التى واجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتى، اللذين كانا ينفقان مبالغ لا تحصى من الأموال على مزيد ومزيد من الأسلحة، التى بلغت قدرتها على التدمير آفاقاً لا يمكن تصديقها. من أجل كل تلك الأسباب، بذل كيسنجر جهوداً جبارة للتوصل إلى الرقابة على التسلح؛ وكانت إدارة جونسون قد بدأت المباحثات ولكنها حظت على قدر ضئيل من الأولوية، بحيث إن نيكسون وكيسنجر كانا ـ فى الواقع ـ يبدآن من جديد.

لقد حضرا مباحثات «سولت» ببعض مفاهيم تدعو إلى التروى، كان أهمها أنه قد ولت الأيام التى كان التفوق الأمريكى فيها بلا منازع. كانت الولايات المتحدة تمتلك ١,٠٥٤ من القذائف العابرة القارات (ICBM)، و ٦٥٦ من القذائف التى يتم إطلاقها من الغواصات، و ٥٤٠ قاذفات قنابل بعيدة المدى، وهى قوة كافية لقتل كل روسى أكثر من خمسين مرة. إلا أن روسيا قد نفذت برنامجاً عاجلاً لبناء ١٢٠٠ من القذائف عابرة القارات، و ٢٠٠ من القذائف التى تطلق من الغواصات، و ٢٠٠ قاذفة قنابل عملاقة. ووفقاً لما ورد فى إحدى دراسات وزارة الخارجية على لسان «مورتون هالبرين» ـ أحد مساعدى كيسنجر: «كان من

المستحيل تجنب استنتاج أنه لا يوجد برنامج استراتيجى أمريكى، يمكن تصوره، يوفر نوعية التفوق الذى حققته فى الخمسينيات».

كان من الصعوبة تقبل استنتاج «هالبرين»، ونادراً ما حدث ذلك. ولقد أعلن نيكسون أن الهدف الاستراتيجى الأمريكى الجديد، هو الكفاءة التى تعد أهم من التفوق. أما كيسنجر، فقد أقر بأن «محاولة الفوز بتميز أحادىّ الجانب فى المجال الاستراتيجى، لابد وأن تتسم بالتدمير الذاتى»؛ كما أن الأمريكيين قد أعطوا (سولت) أولوية كبيرة. ومع ذلك فإن نيكسون كان مازال يأمل فى احتفاظ الولايات المتحدة بمركز الصدارة فى الأسلحة الاستراتيجية، وقد نجح فى تحقيق هدفه.

من أول الإجراءات التى اتخذها نيكسون ـ بصفته رئيساً للولايات المتحدة ـ كانت إرسال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (التى اقتضت منع من لا يملكون أسلحة نووية من حيازتها) ـ والتى تولت إدارة جونسون التفاوض فيها ـ إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليها. وفى اليوم التالى لصدور تلك الموافقة ـ التى كان من المفروض أنها تمهد الطريق إلى إجراء مباحثات ذات معنى حول «سولت» ـ أعلن نيكسون برنامجاً جديداً لإنتاج قذائف مضادة ذاتية الاندفاع للقذائف (ICBM) (الباليستية)؛ وكان يهدف من وراء ذلك إلى خلق ما يمكن المساومة عليه فى مباحثات «سولت»، وبعبارة أخرى ـ مثلما قيل عن قصف ڤيتنام بالقنابل لضمان تحقيق السلام ـ كان نيكسون ينتج أسلحة جديدة لكى لا تضطر الولايات المتحدة إلى بناء أسلحة جديدة. كما صدق على إنتاج حاملة رؤوس نووية متعددة الاهداف (MIRV) وهدفها تزويد القذائف العابرة للقارات (ICBM) برؤوس طوربيد نووية يمكن توجيهها إلى أهداف منفصلة (من ٣ إلى ١٠ رؤوس لكل قاذفة). واعتبر معظم الخبراء العسكريين أن هذه الحاملات قفزة كمية، بالمقارنة بالتحول من الأسلحة التقليدية إلى الأسلحة النووية. ورغم حديث نيكسون عن «الكفاءة» فإنه استمر فى مواصلة عمله حتى النهاية، عاقداً العزم على الاحتفاظ بالولايات المتحدة فى مركز الصدارة، فرفض السماح للمفاوضين الأمريكيين فى «سولت» بذكر

موضوع حاملات الرؤوس النووية (MIRV)، إذ كان ينبغي أن تنتهي الولايات المتحدة من تطوير واكتمال ونشر هذه الأسلحة قبل التفكير في تجميدها.

اقتضت اتفاقية «سولت١»، التي تم توقيعها أخيراً في ١٩٧٢ تجميد انتشار القذائف عابرة القارات، لكن بدون المساس بحاملات الرؤوس النووية (MIRV)، وكان ذلك أشبه ـ في مدلوله ـ بتجميد سلاح الفرسان في الدول الأوروبية في ١٩٣٨، لكن دون تجميد الدبابات. وطوال سنوات إدارة نيكسون، عكف البنتاجون على إضافة ٣ رؤوس نووية جديدة، كل يوم إلى ترسانة «ميرف»، وهي السياسة التي استمرت عليها إدارة «جيرالد فورد». ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية، كانت الولايات المتحدة في ١٩٧٣، تمتلك ستة آلاف من الرؤوس النووية، بينما كانت روسيا قد أنتجت ألفين وخمسمائة رأس نووية فقط، وبحلول ١٩٧٧، كانت الولايات المتحدة تمتلك عشرة آلاف رأس نووية، مقابل أربعة آلاف لدى روسيا. لقد كانت وسيلة غريبة لمراقبة سباق التسلح. ووفقاً لما دونه «لورانس مارتن» ـ مدير دراسات الحرب بجامعة لندن ـ «حتى الآن ـ ساعدت «سولت» على زيادة سرعة حيازة كلا الجانبين للأسلحة الاستراتيجية، بدلاً من المساعدة على الحد منها».

كانت اتفاقية «سولت» هي الاتفاقية الوحيدة لمراقبة التسلح، التي أبرمها أي رئيس للولايات المتحدة في العقود الأربعة الأولى للحرب الباردة. ومع ذلك، كانت بها أخطاء جسيمة، ليس فقط لرفض تجميد إنتاج الأسلحة عند المستويات التي وصلت إليها في ١٩٧٢، وليس فقط لرفض الولايات المتحدة تبادل «ميرف» بـ (ABM)* (الصواريخ المضادة للصواريخ)، وليس فقط لرفض الولايات المتحدة ـ مجرد التفكير

(*) القذائف المضادة للقذائف ذاتية الاندفاع (الباليستية) ABM: كانت روسيا قد تفوقت على أمريكا في إنتاج الـ ABM، أما أمريكا، فأصبحت على استعداد لتشغيل MIRV، في الوقت الذي كانت فيه روسيا متخلفة في أبحاثها، وكان من الممكن الموافقة على تبادل بسيط: لا «للميرف» ولا لـ «ABM»، ولكن العسكريين في كلا الجانبين أصيبوا بالرعب من فكرة التخلي عن امتياز كل منها. وبالتالي، لم يعقد أي اتفاق، وفيما بعد أقر كيسنجر أنه فكر في الأمر، وأنه كان على استعداد لتنفيذ التبادل، وأنه تمنى لو أنه أنجزه.

فى ـ فرض حظر على الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية (أطلق عليها فيما بعد «مبادرة الدفاع الاستراتيجى»)؛ ولكن أهمها جميعاً كان إخفاق «نيكسون ـ كيسنجر» فى اعتناق مفهوم الانفراج فى توتر العلاقات الدولية. وعلى حد تعبير «ريموند جارثوف» ـ الذى كان أحد المشتركين فى مباحثات رقابة التسلح ـ كان الرئيس والوزير «فى غاية التشكك من الرقابة على التسلح، كوسيلة لتوطيد الاستقرار على نحو أكبر، ولذا.. اعتمدا بقدر أكبر بكثير على الاستراتيجيات السياسية».

كان من المفترض أن يؤدى الانفراج فى توتر العلاقات الدولية إلى ثقة متبادلة، وتضمنت اتفاقية «سولت» إعلاناً للمبادئ، تعهد فيه الطرفان بعدم محاولة الاستحواذ على ميزة أحادية الجانب. ولكن، فى اليوم الذى غادر فيه «نيكسون» و«كيسنجر» موسكو بعد توقيع المعاهدة، ذهبا إلى إيران حيث عرضا على الشاه حرية الحصول على الأسلحة الأمريكية بلا حدود. ومن خلال الانفتاح على الصين (سيناقش فيما بعد) وتعزيز ترسانة الأسلحة الأمريكية وتلك الخاصة بحلفاء الناتو، وتشجيع نيكسون ـ عن طريق الشاه ـ للمتمردين فى أفغانستان، رأت روسيا المحاولات التى، تبذل من أجل تطويقها عسكرياً وسياسياً، وهو ما كان «نيكسون» يسعى إليه بالفعل. إن ما يدعو للسخرية أن نقاد «نيكسون» هاجموه، لأنه كان مستسلماً لمحاولة روسيا تهدئته بإعطائه إحساساً زائفاً بالأمن، بينما حقيقة الأمر هى أن نيكسون هو الذى كان يفعل ذلك ـ بالضبط ـ مع روسيا.

وضعت «سولت» قيوداً على إنتاج الـ ABM (اثنين لكل جانب)، مما دلل على قبول نيكسون لمفهوم «التدمير المؤكد المتبادل»، والذى أطلق عليه «ماد MAD». وأوضح «نيكسون» فى مذكراته أن «أحد الآثار المهمة لاتفاقية "ABM" كانت استمرار مفهوم الردع من خلال «الارهاب المتبادل». إن التنازل عن الدفاع بالصواريخ كان مدلوله أن كل جانب قد ترك سكانه رهناً لهجوم استراتيجى بالصواريخ وبالتالى، كان كلا الجانبان مهتماً ـ لأقصى حد ـ بمنع اندلاع الحرب التى لابد وأن يكون

دمارها متبادلاً. إن هذا البيان يعد مثالاً جيداً على مدى قصر الزمن، الذى يوصف بأنه «دائم» فى السياسة.

كانت سياسة «نيكسون»، عكس خطبه، موجهة للمحافظة على مركز الصدارة للولايات المتحدة ـ وهو ما نجح فى إنجازه فى «سولت» ـ ومع ذلك، فقد اضطر «كيسنجر» إلى الصراع، للحصول على التصديق على الاتفاقية المؤقتة، التى نتجت عن «سولت»؛ إذ اتهمه أعضاء مجلس الشيوخ بأنه كان يسمح بتفوق روسيا، وكان من السخف اتخاذ مثل ذلك الموقف. فى نهاية الأمر نجح «كيسنجر» فى الحصول على موافقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية المؤقتة، وبذلك أتم أول خطوة فى «سياسة الربط» وكانت الخطوة التالية فى اللعبة هى بكين.

منذ ١٩٤٩، لم تكن للولايات المتحدة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية. وطوال تلك الفترة تظاهرت الولايات المتحدة بأن الحكومة الصينية فى تايوان، وليس الشيوعيين فى بكين، هم الذين يمثلون الصين «الحقيقية». إن سياسة عدم الاعتراف ـ كسياسة ـ لم تكن ناجحة تماماً (بصرف النظر عن قيمتها على الصعيد الداخلى)، فإنها ـ بكل تأكيد ـ لم تقلل من درجة شيوعية الصين. وعندما تولى «نيكسون» و«كيسنجر» منصبهما، لم تكن الصين من القضايا التى كان عليهما مواجهتها، وكان الديمقراطيون يتجنبون إثارة الموضوع خوفاً من اتهامهم بالتساهل مع الشيوعيين، وادعى الجمهوريون ـ بزعامة «نيكسون» نفسه ـ الشعور بالولاء الحاد تجاه الحكومة الصينية فى تايوان. ولم يكن لدى الشعب أو الصحافة أو الكونجرس أقل فكرة عن أن الرئيس الجديد قد يعيد دراسة السياسة القديمة، التى كان وثيق الصلة بها طوال حياته المهنية.

فجأة ـ فى يولية ١٩٧١ ـ أعلن «نيكسون» أنه سيقوم بزيارة الصين، بناءً على دعوة زعماء الصين. لقد تولى هنرى كيسنجر تنظيم الرحلة، خلال سلسلة من الاجتماعات السرية التى عقدها مع «شوين لاى» القائد الثانى فى الصين، على أن

يتم تنفيذ الرحلة فى فبراير ١٩٧٢ . وحيث انه لم يحدث من قبل أن مارس الشعب الأمريكى ضغوطاً لتغيير السياسة الأمريكية تجاه الصين، كما لم تثر مناقشات عامة حول هذا الموضوع لعدة سنوات. فقد ظهر سؤال : «من» كان سيجنى «ماذا» من وراء ذلك الموضوع؟ أخذ المعلقون يخمنون أنه ربما أراد «نيكسون» و«كيسنجر» استخدام الانفتاح على الصين كوسيلة للضغط على كلّ من موسكو وهانوى.

لقد ثبت أن «نيكسون» رأى أن وقوع انفصال صينى سوڤيتى يفتح مجالات شاسعة أمام الولايات المتحدة. لقد كان مؤمناً ـ بصفة خاصة ـ أنه بإمكانه تدبير الانفصام، بحيث يجبر كلاً من القوتين الشيوعيتين على التنازل عن ڤيتنام الشمالية، وهو الذى سيسمح ـ بدوره ـ للولايات المتحدة أن تخرج من ڤيتنام بأمان. وفكر «نيكسون» أن أفضل طريقة لضمان تعاون الصين وروسيا،كانت إثارة إهتمام كل منهما بتخمين النوايا الحقيقة للولايات المتحدة. إن انهماك «نيكسون» فى متابعة الانفراج ـ بكل هذا النشاط ـ كان لابد وأن يؤدى إلى إثارة قلق الصين، إزاء احتمال تحالف الولايات المتحدة مع الاتحاد السوڤيتى ضد الصين. وفى نفس الوقت، أدى الانفتاح على الصين إلى إثارة مخاوف زعماء روسيا من تحالف الولايات المتحدة مع الصين ضدهم. لقد اكتست سياسة نيكسون بعديد من الظلال، ولكن الهدف كان ثابتاً دائماً: دفع موسكو وبكين إلى إجبار هانوى على السماح للولايات المتحدة بأن تقتلع نفسها من ڤيتنام الجنوبية، وعلى الامتناع عن الإطاحة بـ «ثيو» ، إلا بعد مرور مهلة لائقة (لتكن بعد مغادرة نيكسون للبيت الأبيض فى ١٩٧٧) .

ولكن بغض النظر عن مخاوف وقلق موسكو وبكين تجاه تحركات «نيكسون» لم يغير كلاهما من سياسته تجاه ڤيتنام، لقد استمرا فى إرسال الإمدادات إلى الرفاق الشيوعيين المحاصرين، خاصة المدفعية المضادة للطائرات. ولم تقدم أى من الدولتين الشيوعيتين إلى «نيكسون» أى نوع من المساعدة فى مشكلة فى ڤيتنام.

لقد أراد «نيكسون» أن يدخل التاريخ، لاشك أن الاعتراف بالصين ـ خاصة إعتراف نيكسون نفسه ـ يعد حدثاً تاريخياً بكل المقاييس. لقد كان مؤمناً بأن ذلك هو الإجراء المناسب اتخاذه، وأنه هو الرجل المناسب لاتخاذه، خاصة وأن عداءه للشيوعية كان ثابتاً ومعروفاً. ففى ١٩٧٨، قال «نيكسون» إنه كان واثقاً بأنه لم يكن بإمكان أى سياسى أمريكى آخر أن يقدم على تلك الخطوة. لقد كانت الخطوة سياسة صائبة، وقد يتذمر الجناح اليمينى (وهو ماحدث إلى حدما)، ولكن لم يكن أمامه من يلجأ إليه غير «نيكسون». أما الجناح اليسارى فلم يكن يستطيع سوى تأييد تلك الخطوة. إن السياسة الجديدة الجريئة والمثيرة، وما انطوى عليه الاعتراف بالصين من حكمة وحسن تقدير للأمور، والتغطية الرائعة التى قدمها التليفزيون للرحلة ذاتها بوجود نيكسون دائماً فى مركز الأحداث، كل ذلك كان لابد وأن يساعده على اكتساب ملايين الأصوات، إن مجرد رؤية «نيكسون» يصافح «تشو»، أو يتبادل الحديث مع «ماوتسى ـ تونغ» كان كفيلاً بإضفاء الهيبة عليه.

لقد اتخذ «نيكسون» خطوة تاريخية ومثيرة، لقد أصدرت حكومتا الصين والولايات المتحدة تصريحاً مشتركاً، أذيع من شانغهاى، بالموافقة على اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تطبيع العلاقات بينهما، بالإضافة إلى الموافقة على أن تصبح «فرموزا» جزءاً من الصين. وجاءت الخطوة التالية بعد ستة سنوات، عندما أعلن الرئيس «جيمى كارتر» فى ديسمبر ١٩٧٨ أن الولايات المتحدة قررت إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع الصين، وفى نفس الوقت إنهاء معاهدة الدفاع المتبادل مع الصين القومية الخاصة بفرموزا. وفى الثمانينيات بدأت الدولتان فى إقامة علاقات تجارية.

وقد أحرزت سياسة الانفراج والترابط التى اتبعها «نيكسون» و«كيسنجر»، بعض النجاح فى مناطق أخرى من العالم. وكان إنهاء بعض المشاكل القديمة المتخلفة من الحرب العالمية الثانية، جزءاً أساسياً من سياسة انفراج التوتر الدولى، وكانت برلين

المنقسمة إحدى تلك المشاكل، إذ شهدت تلك المدينة كثيراً من صراعات الحرب الباردة. وفى سبتمبر ١٩٧١، قام المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية ـ بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وفرنسا ـ بتوقيع اتفاقية برلين، التى قامت ألمانيا الشرقية والغربية بالتصديق عليها أيضاً، والتى اقتضت تحسين الاتصالات بين قطاعى المدينة المنقسمة. وأصبح ذلك الاتفاق جزءاً من الاتفاقية الشاملة لبرلين، التى تم التوقيع عليها فى يونيه ١٩٧٢ فى برلين، والتى تضمنت اعتراف الولايات المتحدة بألمانيا الشرقية. وفى ١٩٧٤ أقيمت علاقات دبلوماسية رسمية بين الولايات المتحدة وألمانيا الشرقية، وكان ذلك معناه أن الولايات المتحدة قد تخلت عن السعى إلى إعادة توحيد ألمانيا، وهى السياسة التى تبنتها لمدة ثلاثة عقود.

من ناحية أخرى، أبرمت اتفاقيات «هلسنكى»، بفنلندا، فى ١٩٧٢، وتم بمقتضاها الاعتراف بحدود كافة الدول التابعة لروسيا فى أوروبا الشرقية وإلزام الموقعين عليها (بما فى ذلك روسيا) بالدفاع عن حقوق الإنسان (دون وجود أجهزة لمراقبة التنفيذ). إن المعنى الجوهرى لتوقيع الولايات المتحدة على اتفاقيات «هلسنكى»، كان قبولها لنتائج الحرب العالمية الثانية فى أوروبا الشرقية. وهكذا تم التنازل عن السياسة القديمة التى نادى بها هارى ترومان بالمطالبة بـ ٨٥٪، ولم تعد الولايات المتحدة تعترض على سيطرة السوفييت على دول المنطقة.

كما استطاع «نيكسون» أن يضع حداً لمشكلة أخرى من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وهى الوضع الشرعى لجزيرة «أوكيناوا» بالمحيط الهادى، التى كانت الولايات المتحدة تسيطر عليها منذ ١٩٤٥. فى نوفمبر ١٩٦٩، عقد «نيكسون» اتفاقاً مع «إيساكو ساتو» رئيس وزراء اليابان، تم بمقتضاه إعادة الجزيرة إلى السيادة اليابانية فى ١٩٧٢، وإن كانت الولايات المتحدة حافظت على بقاء معدات عسكرية هائلة فى الجزيرة، مع الموافقة على استبعاد الأسلحة النووية الامريكية من الجزيرة.

وبمقتضى تلك التسويات العديدة، حصل اليابانيون على بغيتهم فى المحيط الهادى، وحصل الشيوعيون على بغيتهم فى برلين، وألمانيا الشرقية، وأوروبا الشرقية. أما الولايات المتحدة، فقد تراجعت عن المطالبة بالديمقراطية والمؤسسات الحرة فى المناطق التى يحكمها الجيش الأحمر، ولقد عكس هذا التراجع ـ بدوره ـ بزوغ عصر جديد فى تاريخ العالم. لقد انقضى التفوق الهائل للقوة الأمريكية إبان ١٩٤٥، وإن كانت هذه مسألة نسبية بالطبع، حيث إن القوة المدمرة الأمريكية فى ١٩٧٥ فاقت ـ بمراحل خطيرة ـ ما كانت عليه فى ١٩٤٥، ولكن بالمقارنة ببقية دول العالم كانت أقل كثيراً. وهذا ينطبق أيضاً على الاقتصاد الأمريكى، الذى ازدهر فى السبعينيات، كما لم يحدث من قبل، ولكنه أيضاً كان يعتمد على المصادر الخارجية، كما لم يحدث من قبل. فى ١٩٧٢ عانت الولايات المتحدة من عجز فى ميزانها التجارى، لأول مرة فى القرن العشرين. إن الولايات المتحدة التى كانت ـ فيما مضى ـ مصدراً رئيسياً للمواد الخام، أصبحت تستورد النحاس، والرصاص، والزنك، وأهم من كل ذلك البترول، بالإضافة إلى استيراد البضائع المصنعة الذى حقق أرقاما قياسية (فى ١٩٧٠ كانت ٦٠٪ من الواردات الأمريكية من السلع المصنعة و ٣١٪ فقط من المواد الخام ـ بما فيها البترول ـ والمواد الغذائية). ولحسن الحظ، ظلت الزراعة الأمريكية تتمتع بأعلى إنتاجية فى العالم، لدرجة أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحقق تحسناً جوهرياً فى ميزان مدفوعاتها، عن طريق بيع كميات هائلة من القمح لروسيا فى ١٩٧٢، ومرة أخرى فى ١٩٧٩. كانت حكومة الولايات المتحدة تدعم صادراتها. وربما تعد صفقة القمح أفضل مكافأة مباشرة، حصل عليها «نيكسون» من سياسة انفراج التوتر الدولى.

كانت مشكلة فيتنام ما زالت قائمة. كان الاختلاف الأساسى بين إدارة «جونسون»، وإدارة «نيكسون» هو أن جونسون كان مؤمناً بالانتصار العسكرى، بينما كان «نيكسون» يعلم أن الولايات المتحدة ليس باستطاعتها الانتصار فى الحرب، على

الأقل ليس بالثمن الذى كانت الأمة مستعدة لدفعه. لقد أدرك نيكسون أن مراعاة العوامل الاقتصادية (كانت تكلفة الحرب ـ ببساطة ـ باهظة)، والرغبة فى تحقيق السلام والسكينة على الصعيد الداخلى، تقتضى تخفيض الالتزامات الأمريكية فى ڤيتنام، والذى كان ـ بدوره ـ يعنى الرضا بنتيجة غير الانتصار. وكان أفضل ما يستطيع «نيكسون» أن يأمل فى تحقيقه ـ وكان هذا هدفه ـ هو الانسحاب التدريجى للولايات المتحدة، على أن يكمله تطوير ضخم للكفاءات القتالية لجيش ڤيتنام الجنوبية. وعندئذ ـ على أحسن الفروض ـ يمكن لڤيتنام الجنوبية أن تحافظ على استقلالها، ربما مثل كوريا الجنوبية، أما على أسوأ الفروض فكان سيترتب على ذلك وجود مهلة ملائمة بين الانسحاب الأمريكى وانتصار الشيوعيين.

ولكى يتمكن «نيكسون» من الحصول على المهلة الزمنية المطلوبة لبناء جيش ڤيتنام الجنوبية، كان عليه التخفيف من وطأة التذمر من الحرب، التى عمت فى الداخل. وبعد مرور أقل من شهرين على تولى «نيكسون» الرئاسة، زادت حدة التذمر الداخلى نظراً لقيام ڤيتنام الشمالية بشن هجوم ـ فى ٢٣ فبراير ١٩٦٩ ـ ترتب عليه إصابة القوات الأمريكية فى ڤيتنام والبالغ عددها ٥٤١,٥٠٠ (أعلى تعداد فى الحرب) بخسائر جسيمة، ولقد أعلن مذيعو التليفزيون أن عدد الوفيات بين المقاتلين الأمريكيين فى حرب ڤيتنام، قد فاق عددهم فى الحرب الكورية بأكثر من ٤٠,٠٠٠ جندى.

لقد رد «نيكسون» على الهجوم بالتحرك فى اتجاهين فى وقت واحد، أحدهما اتسم بالعنف، لكى يثبت لڤيتنام الشمالية أنه لا يذعن للضغوط، ولذا شن حرباً سرية على خطوط تموين ڤيتنام الشمالية فى كمبوديا. وكانت «السرية» معروفة ـ بالطبع ـ تماماً للكمبوديين والڤيتناميين، ولكن «نيكسون» نجح فى إخفاء الأمر عن الشعب (والكونجرس) الأمريكى طوال أربع سنوات من القصف المكثف. وكانت

سياسة جريئة وخطيرة، انطوت على قدر كبير من المجازفة. ولسوء الحظ، كان العائد الاستثمارى منخفضا، حيث أن أقصى ما حققته قاذفات القنابل الأمريكية (B- 52S) كان التسبب فى انخفاض ١٠ ٪ من حركة المقاتلين والمعدات من ڤيتنام الشمالية إلى ڤيتنام الجنوبية عبر كمبوديا. وكما حدث فى كوريا، لم يكن من الممكن أن تنجح خطة تدمير خط تموين العدو بقصفه بالنيران، مع عدو ينقل مؤنه على ظهور البشر السائرين على الأقدام، أو فى قوافل الدراجات.

بالإضافة إلى قصف كمبوديا، رفع «نيكسون» ـ بمنتهى العنف ـ درجة قصف ڤيتنام الشمالية، ولكنه لم يكتف باستعراض القبضة الحديدية على هانوى، بل عرض أيضاً قفازاً من نوع آخر، ففى ٨ يونيه ١٩٦٩ اجتمع نيكسون مع «ثيو» رئيس ڤيتنام الجنوبية فى جزيرة «ميدواى»، ثم أعلن عن انسحاب أول فرقة للولايات المتحدة من ڤيتنام، قائلاً إنه بحلول أول أغسطس سيتم سحب خمسة وعشرين ألف جندى أمريكى، كما سيتم سحب مزيد من القوات كلما ارتفع المستوى القتالى لجيش ڤيتنام الجنوبية.

كانت نقطة تحول تاريخية، وكان الانسحاب نقيض سياسة تصعيد القتال فى ڤيتنام، التى اتبعها «جونسون»، كما كان أول تراجع استراتيجى أمريكى، له مغزى فى آسيا، منذ تراجع «ماك آرثر» من «اليالو» فى ١٩٥٠. ولم يقلل من أهمية هذا التحرك أن الرأى العام هو الذى فرض ذلك التصرف على «نيكسون»، الذى ساعد على استرضاء مؤيدى السلام «الحمائم» إلى حد كبير، بالاضافة إلى وعد نيكسون أيضاً بإنهاء التجنيد، وتكوين جيش من المتطوعين فقط. واتخذت الخطوة الأولى فى نوفمبر ١٩٦٩، فى شكل خلق نظام «القرعة» فى التجنيد، مما أضفى على عملية الخدمة الاختيارية قدراً أكبر من الشرعية بالنسبة لكل الطبقات والجماعات، ومكّن الشباب من معرفة موقفهم من التجنيد.

كانت فكرة تكوين جيش من المتطوعين ـ فقط ـ سياسة ناجحة جداً، لأن الحركة المعادية للحرب، كحدث سياسى، كانت أساساً حركة طلابية، كما أن جيش المتطوعين أضعف بقدر جسيم من الدور السياسى لمؤيدى السلام «الحمائم»، لأنه سلبهم من مؤيديهم الرئيسيين وهم طلبة الجامعة من الذكور. وهكذا بينما عمد «نيكسون» إلى التصريح دائماً بأنه لن يسمح بأن تملى السياسة من الشارع، كان ذلك هو ما سمح به فعلا عندما منح الطلبة المعارضون ما كانوا يطالبون به ـ بالضبط: لا تجنيد بعد الآن. واعتقد «نيكسون» أن إدراك الطلبة أنهم لم يعودوا مهددين بالتجنيد، كان كافيا لان يسلب حركة معارضة الحرب. وثبت أن «نيكسون» كان على حق، حيث تضاءلت المظاهرات فى عهده عن عهد سلفه*، فيما عدا الفترة القصيرة التى تلت غزو كمبوديا فى مايو ١٩٧٠.

فى نفس الوقت، عكف «نيكسون» على إمداد جيش ڤيتنام الجنوبية بالمعدات على نطاق لم يسبق له مثيل من قبل، لدرجة أن جيش ڤيتنام الجنوبية أصبح فى ١٩٧٥ ـ عندما تم الاستسلام النهائى ـ فى المركز الرابع من حيث القوة العسكرية فى العالم**. لقد قام «نيكسون» بتحذير هانوى من أن سرعة الانسحاب الأمريكى من ڤيتنام ستعتمد على التقدم فى مفاوضات السلام فى باريس، وعلى مستوى نشاط العدو، وكان معنى ذلك أنه اتخذ موقفاً يفرض على هانوى أن تقلل من الأسلحة التى ترسلها إلى ڤيتنام الجنوبية، بينما يستمر نيكسون فى إمدادها بمزيد من الأسلحة.

(*) جدير بالذكر أن «جون ميتشل ـ النائب العام ـ عامل كل الجماعات المعادية للحرب، بمنتهى الصرامة والعنف، إذ كلف جهاز التحقيق الفيدرالى FBI بالتسلل داخل جماعات الطلبة، ثم تعطيلها أو تخريبها أو تدميرها، كما ساق جماعات أخرى منهم إلى المحاكم بتهم ملفقة، رفض المحلفون فى كل مكان تأييدها، ولكنها أدت إلى إنشغال تلك المنظمات ـ مثل: «المعادون للحرب من المحاربين القدماء فى ڤيتنام» ـ فى المحاكم.. حيث كرسوا كل طاقاتهم وأموالهم وقوتهم للدفاع عن أنفسهم. وقد أدى ذلك ـ بالإضافة إلى عديد من الإجراءات الأخرى، التى اتخذها «ميتشل» ـ إلى الحد من فعالية الجماعات المعادية للحرب.

(**) فى ١٩٧٩ استخدم الڤيتناميون هذه الأسلحة لسحق كمبوديا فى أسبوعين.

كان ذلك موقف الإدارة الأمريكية المعلن. أما سراً، فقد بدأ كيسنجر ـ فى أغسطس ١٩٦٩ ـ فى سلسلة من جلسات المفاوضات السرية فى باريس، مع «لى دوك تو» أحد أعضاء المكتب السياسى لهانوى، بهدف التوصل إلى عقد هدنة، تؤدى إلى إعادة أسرى الحرب الأمريكيين، وبقاء «ثيو» فى السلطة فى سايجون (على الأقل لمهلة مناسبة)، ووقف إطلاق النار. وفى مقابل ذلك، عرضت الولايات المتحدة التعهد بانسحاب كل قواتها من ڤيتنام، والاعتراف بسيطرة الشيوعيين على مناطق كبيرة من الريف فى ڤيتنام الجنوبية. ومن وجهة نظر هانوى، كان ذلك العرض يمثل محاولة للتخلص من الشيوعيين مقابل نصف رغيف من الخبز، فى الوقت الذى كان الرغيف بأكمله فى قبضتهم. ومن وجهة نظر «ثيو» كان العرض بمثابة خيانة، أى تسليم أجزاء من بلاده للعدو لمجرد تمكين الولايات المتحدة من إقتلاع نفسها دون فقد الكثير من ماء الوجه. أما وجهة نظر «كيسنجر»، فكانت أن العرض كان حل وسط معتدلاً، ولذلك كرس طاقته الهائلة وحماسه المطلق للنجاح فى تلك المحاولة التى استغرقت أربع سنوات. ولكنه نجح فى مهمته فى نهاية الأمر، وأثناء تلك المدة، تعرض «كيسنجر» لاختبارات مريرة فى الصبر وطول الأناة، فقد عمد «لى دوك تو» مناقشة نقطة ما صغيرة جداً مراراً وتكراراً، رغم تسويتها من قبل عدة مرات فى جلسات سابقة، فكان «كيسنجر» يتنهد بعمق، ثم يعاود مناقشة النقطة مرة أخرى.

بينما كان «كيسنجر» يعد لتقسيم ڤيتنام الجنوبية بين الأطراف المتنافسة، كانت الحرب مستمرة، فكان «نيكسون» مضطراً إلى تبريرها للكونجرس والشعب الأمريكى اللذين تزايد ضجرهما، فاستخدم عدداً من المبررات المختلفة، فقال إنه قد ورث الحرب، وإنه كان مستمراً فى القتال فقط لكى تنسحب القوات الأمريكية بسلام، أو كان يدفع بأن هزيمة الولايات المتحدة فى ڤيتنام ستؤثر ـ على نحو خطير ـ على المصالح الأمريكية فى مكان آخر. وفى أوقات أخرى كان يشير إلى الالتزامات الأمريكية وفقاً للمعاهدات المبرمة، والحاجة الماسة لإثبات أن الولايات المتحدة تنفذ وعودها للصديق والخصم على قدم المساواة.

كما حذر «نيكسون» الشعب الأمريكي من أن انسحاب الولايات المتحدة وانتصار «الفيث كونج» سيؤدى إلى حمامات دم رهيبة فى سايجون، عندما يفقد كل مؤيدى الولايات المتحدة صوابهم، عندئذ سوف تتحمل الولايات المتحدة وزر ذلك. لقد وجه نيكسون رسالة إلى الكونجرس ـ فى يناير ١٩٧٠ ـ عن السياسة الخارجية، أعلن فيها: «عندما تولينا عبء مساعدة فيتنام الجنوبية، وضع ملايين الرجال والنساء فى فيتنام الجنوبية ثقتهم فينا، والتخلى عنهم يعنى المجازفة بحدوث مذبحة، ستصدم وتفزع كل شخص فى العالم يقدر الحياة الإنسانية». لقد برر نيكسون الاستمرار فى الحرب، بإثارة قضية أهم من ذلك كله، وهى أسرى الحرب المعتقلين فى هانوى، فصرح مرة تلو الأخرى «سوف نستمر فى الحرب إلى أن نستعيدهم»، فكانت صرخة مليئة بكم من الانفعالات العاطفية كافية لإقناع معظم الأمريكيين أنه لابد من استمرار الحرب.

إلا أن قضية أسرى الحرب لم تمكن «ثيو» من الانتصار فى الحرب. لقد أدت سياسة «الفيتنمة» ـ أولاً وقبل كل شئ ـ إلى زيادة المساعدات العسكرية إلى حكومة فيتنام الجنوبية زيادة هائلة، ولذا.. أمر «ثيو» بحالة تعبئة عامة، مستنداً إلى التدفق الهائل الفجائى للأموال والأسلحة. إن قيام «ثيو» بتجنيد كل الرجال البالغ عمرهم من ١٨ إلى ٣٨ سنة، أدى إلى زيادة عدد القوات المسلحة لجيش فيتنام الجنوبية من ٧٠٠,٠٠٠ إلى ١,١٠٠,٠٠٠، مما كان معناه أن أكثر من نصف سكان فيتنام الجنوبية من الذكور الأصحاء، أصبحوا فى الخدمة العسكرية. ولقد أوضحت «فرانسيس فيتزجيرالد» فى كتابها «نار فى البحيرة»، أن إحصاء قوات الميليشيا، والعاملين بدوائر الحكومة، وقوات البوليس البالغ عددها ١١٠,٠٠٠ يعنى أن «الولايات المتحدة كانت تتولى تسليح، وبطريقة أو بأخرى وإعالة، معظم سكان فيتنام الذكور خلال الحرب».

إن الزيادة المفاجئة فى جيش فيتنام الجنوبية، التى تزامنت مع سياسة «ابحث ودمر»

التى اتبعتها القوات الأمريكية المقاتلة، أدت إلى تمتع الجانب الأمريكى وحكومة ڤيتنام الجنوبية بميزة عسكرية حقيقية، وإن كانت مؤقتة. وتصف «فرانسيس فيتز جيرالد» النتائج قائلة: «الآن انجرف كل أو معظم الڤيتناميين فى آلة الحرب الأمريكية. إن سياسة الڤيتنمة استولت ـ بوضع اليد ـ على عماد الطاقة البشرية للدولة وحولتها إلى دولة معتمدة على الاقتصاد الأمريكى. لقد كانت النتائج مذهلة، إذ أصبحت الطرق الرئيسية مفتوحة للمرور، وازدهرت المدن بالأموال والبضائع الأمريكية. أما تلك العائلات الريفية التى ظلت فى المناطق الخصبة من الدلتا، فقد أصابها الثراء من المحاصيل الغزيرة للأرز (السحرى)، وأصبحت البلاد أكثر هدوءاً من أى وقت مضى من قبل».

من وجهة نظر الولايات المتحدة (و «ثيو») بدا أن سياسة «الڤيتنمة» بدأت تؤتى ثمارها. وبحلول ١٩٧٢، كان ٥٠٪ من السكان يعيش فى المدن (لقد قفز تعداد سايجون فقط من ٣٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ فى عشر سنوات)، بينما أصبح اللاجئون من الريف، معتمدين على الأمريكيين. وكان توزيع السكان فى ڤيتنام الجنوبية مماثلاً للدول الصناعية، ولكن لم تكن لديها أية صناعات، فيما عدا مستلزمات الحرب والأمريكيين، وكان مصدر رزق اللاجئين الڤيتناميين إما بالعمل فى جيش ڤيتنام الجنوبية (حيث تولى الأمريكيون دفع مرتباتهم)، أو العمل لدى الأمريكيين مباشرة. وكان اللاجئون آمنين فى المدن. وبالطبع كانوا أحسن حالاً مما كانوا عليه عندما كانوا مقيمين فى «مناطق إطلاق النيران المفتوحة»، كما كانت الحكومة الأمريكية تتولى إطعامهم ـ ولكن لم يكن لديهم اقتصاد بالمعنى الحقيقى.

منذ ١٩٦١ فصاعداً، لم يمل الرؤساء الأمريكيون ـ قط ـ من التصريح بأن الولايات المتحدة كانت تقدم تضحيات ضخمة جداً فى جنوب شرق آسيا لمجرد رعاية مصالح شعوب تلك المنطقة. لم تكن لدى الولايات المتحدة أية نزعات إقليمية، كما أنها لم ترغب فى أن تصبح الحاكم المستعمر للڤيتناميين بدلاً من الفرنسيين.

وفي الواقع فإن الولايات المتحدة لم تحصل على أية ثروات من ڤيتنام، بل إنها غمرتها بالأموال. إلا أن «ڤيتز چيرالد» عقبت على ذلك قائلة: «ومع ذلك.. فقد أحدثت نفس النتائج التى تتأتى من أكثر النظم الاستعمارية استغلالاً، والسبب فى ذلك أن الحصص الهائلة من الموارد المالية الأمريكية لم توظف فى التنمية الزراعية أو الصناعية، بل فى خلق خدمات للأمريكيين وأعظم تلك الخدمات كان جيش حكومة سايجون. وبصفة عامة استخدمت الثروة الأمريكية لخلق وتدعيم مجموعة من الأفراد ـ لاجئين، وجنود، وبغايا، وسكرتيرات، ومترجمين، وخدم، وعمال تلميع أحذية ـ .. مجموعة لا تنتج أى شئ».

لقد كانت حكومة ڤيتنام الجنوبية حكومة دون بلد، وكان الشعب معتمداً عليها ـ أو بمعنى أصح على الأمريكيين ـ ولكنه لم يشعر بأى نوع من الولاء تجاهها. إن ڤيتنام الجنوبية ـ التى كانت فيما سبق إحدى مناطق تصدير الأرز الرئيسية فى العالم ـ أصبحت لا تنتج أى شئ تقريباً. كانت لدى حكومة ڤيتنام الجنوبية أسلحة وأموال، أما الجانب الآخر فكانت لديه قضية. كانت الحالة المعنوية للڤيت كونج وڤيتنام الشمالية ترتفع وتهبط، خلال العقد الذى استمر فيه الدور الأمريكى الفعال، وهو ما قد يتعرض له أى جيش يظل مشتبكاً فى الحرب لمثل تلك الفترة الطويلة، ولكن الحالة المعنوية للشيوعيين ـ حتى فى أسوأ درجاتها ـ كانت أعلى بكثير جداً من الحالة المعنوية لجيش ڤيتنام الجنوبية، لدرجة لا تسمح بالمقارنة بينهما. كان الأمريكيون دائمى الحديث عن «التهدئة» و «اكتساب قلوب وعقول الشعب» فى الوقت الذى كان «نيكسون» يحقق فيه رقما قياسياً جديداً فى أطنان القنابل التى كان يسقطها على رؤوسهم، أما هؤلاء الذين نجوا من هجوم القنابل، فذهبوا إلى المدن ليصبحوا إما مجندين رغم أنفهم فى جيش ڤيتنام الجنوبية، أو خدماً مستاءين لدى الأمريكيين. فى الجيش كانوا عازفين عن القتال لسبب منطقى، هو أنه لم يكن لديهم ما يحاربون من أجله. ومع ذلك، صمدت قوات «الڤيث كونج» وڤيتنام

الشمالية أمام أقوى قوات جوية فى العالم، وبذا كانوا يقدمون ـ على حد قول «ڤيتز جيرالد» ـ «مثالاً للشجاعة وقوة التحمل، تضارع أى مثيل فى التاريخ الحديث».

طوال عام ١٩٦٩ حتى ١٩٧٠، عمدت الولايات المتحدة إلى الانتظام فى نشر بيانات، تثبت أن سياسة «الڤيتنمة» أخذت تؤتى ثمارها. ووفقاً لبيانات «البنتاجون» أصبح فى إمكان جيش ڤيتنام الجنوبية أن «ينطلق»، فقد فاقت أعداد الجنود ما وصلت إليه فى أى وقت مضى، وأصبح لدى جيش ڤيتنام الجنوبية فرق أكثر، وقيادات ومعدات أكثر وأفضل. وفى ٣٠ أبريل ١٩٧٠، أعلن «نيكسون» ـ فجأة ـ عن أن قوة ضخمة من القوات الأمريكية، قد قامت بغزو كمبوديا، مدعمة بهجمات جوية جسيمة، وقوة هائلة من جيش ڤيتنام الجنوبية. وقال «نيكسون» إن الغرض من الغزو كان اكتساب بعض الوقت من أجل الانسحاب الأمريكى. لقد حقق غزو كمبوديا خسائر فى الارواح فى القوات الشيوعية، ولكن ـ فيما عدا ذلك ـ كانت نتائجه سلبية، فإنه لم يؤد حتى إلى إعاقة فيض الإمدادات إلى قوات «الڤيث كونج» وقوات ڤيتنام الشمالية الموجودة فى ڤيتنام الجنوبية. لقد حوّل كمبوديا إلى أرض معركة، وفى نهاية الأمر، أدى إلى وقوع تمرد شيوعى ناجح هناك، وبذلك تحققت نظرية الدومينو.

لقد أدى غزو كمبوديا إلى امتداد قائمة الدول التى تعهدت الولايات المتحدة بالدفاع عنها، بالرغم من وعد «نيكسون» الصارم، بعدم تقديم أية تعهدات لحكومة «لون نول» العسكرية، التى كانت قد أطاحت (فى ١٨ مارس ١٩٧٠) بحكومة «نوردوم سيهانوك»، وهو محايد حاول إبعاد كمبوديا عن الحرب. كما أن الغزو أدى إلى إحياء حركة معاداة الحرب فى الولايات المتحدة لفترة مؤقتة، خاصة بعد واقعة قتل أربعة طلاب فى ٤ مايو على يد الحرس الوطنى «لأوهايو»، الذى أطلق عليهم النار فى جامعة ولاية «كنت». وأتيحت الفرصة أمام هنرى كيسنجر، لكى يستعرض عبقريته الأكاديمية، وهو يشرح لمجلس الشيوخ لماذا

لم يكن غزو كمبوديا غزواً لكمبوديا(*).

ومع ذلك فإن الشعب الأمريكى لم يكن مستعداً لأن يزج بشبابه فى حرب فى دولة أخرى. لم يكن مجرد الطلبة بجامعة «كنت» وغيرهم هم الذين اعترضوا، بل إن الكونجرس وافق على مشروع قرار لإجبار «نيكسون» على إبعاد القوات الأمريكية البرية والجوية من كمبوديا فى يوليه ١٩٧٠؛ واستمر «نيكسون» فى قصف كمبوديا، مع المداومة على خداع الشعب والكونجرس.(**) ولكن نيكسون إضطر بالفعل إلى سحب القوات، معلناً أثناء ذلك أن العملية أحرزت نجاحاً باهراً. وفى واقع الأمر لقد وضع نفسه فى موقف اضطره إلى الدفاع عن حكومة أخرى، لم يكن من الممكن أن تتولى الدفاع عن نفسها، وحمل جيش ڤيتنام الجنوبية مسئولية جديدة لم يكن بإمكانه تحملها.

عندما أعلن «نيكسون» عن الغزو، قال: «إذا تصرفت أقوى دولة فى العالم فى مواجهة الكوارث، مثل عملاق عاجز هزيل.. فإن القوات الديكتاتورية والفوضوية ستتوعد الأمم الحرة والمؤسسات الحرة فى كافة أنحاء العالم» ومع ذلك، فإن المخاطرة المهولة التى جازف بها ـ بتوسيع نطاق الحرب ـ أسفرت عن نتائج سلبية جدا لدرجة أظهرت بالفعل عجز الولايات المتحدة ـ تقريبا ـ عن مواجهة حرب عصابات آسيوية.

فى تلك الآونة ظهرت قوة جديدة فى مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية،

(*) وفقاً لكيسنجر لم تكن حكومة كمبوديا تدرى ـ ولم تكن تريد أن تدرى ـ شيئاً عما كان يجرى داخل حدودها. إن حكومة كمبوديا لم تقم ـ فعلياً ـ بدعوة القوات الأمريكية للدخول، ولكنها لم تقاوم أيضاً، كما أن الإقليم الذى غزته الولايات المتحدة لم يكن محايداً على الإطلاق، إذ كان يعج بالقوات الشيوعية، ولم يمارس الكمبوديون سيادتهم تجاهه، ولذلك.. فإن غزو كمبوديا لم يكن غزواً لكمبوديا.

(**) لم يواجه «هنرى كيسنجر» أية مشكلة فى تبرير الخدعة. واعترف فيما بعد أمام لجنة لمجلس الشيوخ، أنه إذا كان السر قد تم إفشاؤه، لأدى ذلك إلى اندلاع المظاهرات فى الشوارع، وبالتالى كان ذلك سيؤدى إلى المخاطرة بخطط السلام التى اعدتها الإدارة الأمريكية. وكان ذلك ـ على الأقل ـ متسقاً مع موقف «نيكسون»، الذى برر أن الولايات المتحدة كانت تنشر الحرب لإحلال السلام.

وبدأت تمارس نفوذها. طوال الحرب الباردة، وحرب ڤيتنام،كان الكونجرس يغض البصر عن كل ما يجرى، إذ تغاضى عن واجباته الدستورية، على أساس أن الرئيس فى العصر الحديث، يجب أن تكون لديه حرية التصرف الفورى ضد المعتدين. ومنذ منتصف الأربعينيات فصاعداً، تولى الكونجرس سن التشريعات فى الجبهة الداخلية، بينما تولى الرئيس الجبهة الخارجية، وكان ذلك النظام مرضياً للجانبين، طالما استمرت الولايات المتحدة فى إحراز الانتصارات. ولكن ضياع النصر فى ڤيتنام، وطبيعة الصراع ـ الذى طال مداه هناك ـ أحدث تغييرا، لقد بدأ الكونجرس يفرض سلطته. لقد أدرك «لينكولن» و«ويلسون» و«روزڤلت» أن الدول الديمقراطية لا تستطيع أن تخوض حروباً طويلة، لأن الحروب الطويلة تصبح ـ فى نهاية الأمر ـ حروباً غير شعبية، وأول مكان تتجلى فيه مظاهر عدم الشعبية، هو الكونجرس باعتباره ذلك الفرع من الحكومة اللصيق بالشعب والأكثر اقتراباً منه.

لقد ثبطت الحرب من عزيمة الكونجرس والشعب الأمريكى وأجهدتهما، ووقف الجميع عاجزاً عن اتخاذ قرار إزالتها. إن الاتجاه الغريزى لمنح الثقة للرئيس عندما تكون الامة فى حالة حرب، كان اتجاها فى منتهى القوة. وكان «نيكسون» يعتمد ـ دائماً ـ على نفوذ مركزه فى تنفيذ سياسته، وكان البعض يرى أن الكونجرس لا يملك أن يفعل شيئاً، لأن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالى كانت كل السلطة فى يده.

ومع ذلك، فإن السلطة العليا ـ وفقاً للدستور الأمريكى ـ لا تكمن فى البيت الأبيض، وإنما فى الكونجرس. إن من سلطة الكونجرس ـ إذا تأزمت الأمور بدرجة صارخة ـ أن يجرّح الرئيس ويشك فى جدارته وينحيه من منصبه، ولكن ليس من سلطة الرئيس أن يحلّ الكونجرس، أو ينحيّ أحد أعضاءه. وفى مجال السياسة الخارجية، فإن الكونجرس فقط هو المختص بإعلان الحرب، أو تخصيص الموارد اللازمة لخوضها. ولكن المشكلة هنا كانت مشكلة عملية، أكثر منها نظرية دستورية،

فالولايات المتحدة كانت ـ بالفعل ـ فى حالة حرب مع ڤيتنام الشمالية. وقد قرر الكونجرس فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٠ ، إلغاء قرار خليج «تونكين» ، لكن «نيكسون» تجاهل ذلك بمنتهى البساطة قائلاً إن القرار لم يكن ضرورياً، لتبرير الاستمرار فى الحرب. وبالنسبة للمخصصات المالية، لم يكن هناك كثير من أعضاء الكونجرس، على استعداد للمجازفة بحياته المهنية، للتصويت بعدم الموافقة على ميزانية وزارة الدفاع فى الظروف العادية؛ وبالاحرى عندما كان الشباب الأمريكى مشتركاً فى القتال، ولابد من حصوله على الأسلحة والذخيرة، وغيرها من المعدات لحماية أنفسهم.

لكن الكونجرس وجد طريقة بارعة لاستخدام سلطة المخصصات المالية كوسيلة لفرض إرادته، دون سلب الرجال المحاربين وسائل دفاعهم عن أنفسهم، فقد أعلن أن الأموال التى خصصها للأغراض العسكرية لا يمكن استخدامها فى توسيع نطاق الحرب؛ وبصفة خاصة حظر استخدام القوات الأمريكية البرية فى كمبوديا أو لاوس. إن هذا القيد منع «نيكسون» من إرسال قوات أمريكية إلى لاوس فى ٨ فبراير ١٩٧١ ، عندما قام جيش ڤيتنام الجنوبية بشن غزو ضخم على لاوس. ومع ذلك فلأن الكونجرس عجز عن تقييد استخدام «نيكسون» للقوات الجوية، فقد أرسل طائرات الهيليكوبتر وقاذفات القنابل الأمريكية ـ فى مهمة تلو الأخرى ـ لحماية جيش ڤيتنام الجنوبية، الذى سحقته قوات هانوى، بالرغم من الغطاء الجوى، وكبدته ٥٠٪ من الخسائر التى اسفرت عنها تلك العملية التى دامت لمدة ٤٥ يوما. لقد كانت ورطة محرجة للغاية، أقنعت ڤيتنام الجنوبية ـ كما كتبت «ڤيتز چيرالد» ـ بأن معنى سياسة «الڤيتنمة» هو «زيادة عدد وفيات الڤيتناميين، من أجل تحقيق هدف السياسة الأمريكية، وهو اقتلاع القوات الأمريكية من ڤيتنام، دون مفاوضات السلام».

فى ٣٠ مارس ١٩٧٢ ، شنت هانوى اعتداءً خطيراً، عبر القطاع المنزوع السلاح. وبعد مرور أسبوعين، ردّ نيكسون عليه باستئناف القصف الحاد للشمال، الذى أصاب «هايفونج» و«هانوى» فى ١٦ أبريل، لأول مرة منذ ١٩٦٨ ، بالاضافة

إلى قصف ميناء «هايفونغ». وهكذا أتاح نيكسون الفرصة للبنتاجون، لإثبات قدراته وإمكانياته التي طالما تحدث عنها. (فى تلك الواقعة.. لم ينجح، رغم إدعاء العسكريين لسنوات طويلة أن تصعيد الحرب على هذه الشاكلة، سوف يكون حاسماً) كما أنه بذلك التصرف طمأن المتشككين الذين كانوا يخشون أن يكون «نيكسون» قد بدأ يتساهل مع الشيوعيين. ومن دواعى بهجة «نيكسون» أنه استطاع أن يحقق ما كان «جونسون» يخشى الإقدام عليه دائماً، ودون التعرض لعواقبه الوخيمة؛ إذ أن «نيكسون» جازف ـ إلى حد خطير ـ بتعريض انفراج العلاقات مع روسيا للخطر، وكذلك الانفتاح على الصين. وهو دليل واضح على أن ڤيتنام كانت دائماً أهم أولوياته. ورغم أن روسيا خسرت إحدى سفنها فى ميناء «هايفونغ»، فإنها تظاهرت وكأن شيئاً لم يحدث، وبعدها بشهر قام «نيكسون» بزيارة موسكو، لعقد اجتماع قمة هناك. لقد رأى «كيسنجر» أن الفضل فى ذلك النجاح، يرجع لسياسة الربط وانفراج العلاقات الدولية، بينما عزى غيره الأمر إلى حاجة روسيا إلى القمح والذرة الأمريكية. أما رد فعل بكين فقد اقتصر على الشجب الشفوى.

لقد أفلت «نيكسون» دون مساءلة لتصعيده للحرب بشكل خطير، ولكن ذلك لم يحل كل مشاكله على الإطلاق. لقد كان يواجه عام الانتخابات فى ١٩٧٢، ولكى يفوز بإعادة انتخابه كان يتحتم عليه أن يتوصل إلى شكل ما للسلام فى ڤيتنام، وأن يحافظ ـ كذلك ـ على بقاء «ثيو» فى السلطة فى سايجون، وإلا سوف يصبح «أول رئيس أمريكى يخسر حرباً.» لذلك قرر «نيكسون» أن يجبر «لى دوك تو» على قبول حل وسط سلمى بأن يترك للشيوعيين السيطرة على معظم الريف فى ڤيتنام الجنوبية (لكن ليس على المدن، خاصة سايجون)، وذلك بتصعيد الحرب أكثر من ذى قبل. بينما أخذ «كيسنجر» موقفاً صارماً فى مباحثاته السرية المستمرة مع «لى دوك تو»، قام «نيكسون» بزيادة حدة الهجمات العسكرية على ڤيتنام الشمالية وكمبوديا ولاوس.

لجأ «نيكسون» إلى الهجمات الجوية بصفة أساسية، لأنه بحلول ربيع ١٩٧٢ كان قد تم خفض عدد القوات البرية الأمريكية فى ڤيتنام إلى ٧٠,٠٠٠ جندى، وهو مستوى أقل بكثير جداً من الـ ٥٤٠,٠٠٠ جندى الذين كانوا فى ڤيتنام عندما تولى الرئاسة قبلها بأربع سنوات. كما أن عدد وفيات الأمريكيين المشتبكين فى المعارك انخفض إلى حالة واحدة كل يوم بدلاً من ٣٠٠ حالة كل أسبوع. ومن وجهة نظر «نيكسون» كانت سياسة «الڤيتنمة» سياسة ناجحة، لم تنقصها سوى موافقة هانوى على اتفاقية السلام.

كانت مباحثات «كيسنجر» ـ «لى دوك تو» مطولة ومعقدة بشكل كبير، حيث دارت كثير من المساومات حول نقاط صغيرة جداً، بينما عمد كل جانب إلى إلقاء اللوم على الجانب الآخر باتهامه بعدم الجدية. ثم تبدلت بعض الأوضاع، إلا أن ما صمد طوال ذلك كان الثبات على المبدأ، إذ إن هانوى كانت ـ دائماً ـ مستعدة للسماح للأمريكيين بالانسحاب ثم تسليم أسرى الحرب. وفيما عدا تلك النقطة، أصرت هانوى على أن الولايات المتحدة يجب ألا يكون لها شأن بما يحدث فى ڤيتنام، والذى كان يعنى رفض «لى دوك تو» توقيع أية اتفاقيات تضع قيود على تصرفات هانوى مستقبلاً. أما واشنطن فقد ثبتت على مبدأ أن تتنازل هانوى عن استخدام القوة فى تسوية مشكلة ڤيتنام المنقسمة، ومثل ذلك الاتفاق كان ـ بالطبع ـ سيؤمن وضع «ثيو» لعدة سنوات تالية، إذا ظل مسيطراً على الجيش والبوليس ودوائر الحكومة، والأهم من كل ذلك، صناديق الاقتراع فى ڤيتنام الجنوبية.

فى نهاية الأمر، عبر «لى دوك تو» عن استعداده لتوقيع اتفاقية، ولكن ظلت دوافعه غامضة؛ إذ ربما أدرك أنه بمجرد رحيل الأمريكيين سيكون من الصعب على «نيكسون» و«كيسنجر» التأثير على مجرى الأحداث، وربما أنه استجاب لرشوة «نيكسون» الذى وعده بتنفيذ برنامج شامل لإعادة بناء ڤيتنام الشمالية بمجرد وقف إطلاق النار. وعلى أية حال فإنه فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ ـ أى قبل الانتخابات بفترة

قصيرة ـ أعلن كيسنجر وهو مبتهج بانتصاره، أن السلام صار وشيكاً. وادعى نيكسون أن سياساته قد حققت السلام بشرف، ولقد كان لذلك تأثير على مرشح الحزب الديمقراطى، السيناتور «چورچ ماكجفرن» الذى لازمه سوء الحظ، طوال حملته الانتخابية غير البارعة؛ إذ إنه خسر القضية الوحيدة التى كانت ما زالت رابحة. ورغم أنه ناشد الشعب الأمريكى فى آخر دقيقة قائلاً «لا تدعوا ذلك الرجل يخدعكم مرة ثانية» إلا أن أكثر من ٦٠٪ من الناخبين اختاروا «نيكسون»، الذى حقق أعظم انتصار فى تاريخ الانتخابات الأمريكية الحديث.

لكن ما أثار الدهشة هو أن المباحثات تعثرت مرة أخرى بعد الانتخابات مباشرة، فبناءً على إصرار «نيكسون» قام «كيسنجر» بزيادة الثمن، فى الوقت الذى استعد فيه «لى دوك تو» للتوقيع؛ إذ طالبه نيكسون بضمانة «فى صلابة الحديد»، ببقاء «تيو» فى الحكم، وكان ذلك راجعاً ـ جزئياً ـ إلى تصلب «تيو»، الذى أدرك أن الولايات المتحدة كانت تخونه، لأن انسحابها سيؤدى ـ إن عاجلاً أو آجلاً ـ إلى الإطاحة به، بغض النظر عن وعود «لى دوك تو»، ولذلك هدد بأنه سيتجاهل أى اتفاق، يوقع عليه «كيسنجر» لوقف إطلاق النار. لقد قدم «كيسنجر» وعوداً مغالى فيها إلى «تيو» و «لى دوك تو» بتقديم مساعدات العسكرية الأمريكية فى حالة اعتداء الشيوعيين، والاعتمادات المالية الأمريكية، لتعمير كلا الجانبين بعد إحلال السلام. وفى ذات الوقت، بدأ «نيكسون» فى حملة أعياد الميلاد لقصف هانوى، والتى جعلت من هانوى، المدينة التى تعرضت لأكثف قصف بالقنابل فى تاريخ الحروب على الإطلاق.

إن السبب الذى أعلن عنه «نيكسون» للهجوم الجوى، كان إجبار هانوى على إطلاق أسرى الحرب الأمريكيين، ولكن الحملة ذاتها أدت إلى خسارة ١٥ قاذفة "B- 52S"، و ١١ قاذفة قنابل مقاتلة على أقل تقدير (أدعت هانوى أن الخسائر الأمريكية فاقت ذلك بكثير جداً)، مما نتج عنه زيادة عدد أسرى الحرب الذين اعتقلتهم هانوى بحوالى ٩٣، وكانت الخسائر أكثر مما يمكن للقوات الجوية

الأمريكية ان تتقبله. ولم ترق للقيادة العسكرية أبداً فكرة إرسال القاذفات "B52S" الباهظة الثمن إلى هانوى، تلك المدينة التى نجحت روسيا فى تحصينها ضد الهجمات الجوية. وعندما استمر تزايد الخسائر، طالبت القيادات بالتوقف. ولابد أن «نيكسون» أدرك ـ أيضاً ـ أن معارضة القصف عمت كافة أنحاء العالم؛ وربما أقنعه «كيسنجر» بأن اتفاقية أكتوبر كانت أفضل المتاح أمام الولايات المتحدة؛ وربما اقتنع لأن الديمقراطيين ـ رغم انتصار «نيكسون» الشخصى فى الانتخابات ـ كانوا مازالوا مسيطرين على الكونجرس، وأصبحوا أخيراً على استعداد لممارسة سلطاتهم ـ وربما كان ذلك أهم العوامل على الإطلاق. كان «نيكسون» يعلم أن الكونجرس الجديد الذى كان سيتولى مهامه فى يناير ١٩٧٣، كان يعتزم إيقاف كل الاعتمادات الخاصة بالقصف، ولذلك أمر «نيكسون» بتوقف قاذفات القنابل، ووافق على التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار. وفى ٢٣ يناير ١٩٧٣ انتهت كل العمليات الأمريكية فى حرب ڤيتنام.

لقد ادعى «نيكسون» أن القصف الذى تم فى أعياد الميلاد، كان السبب فى التوصل إلى الاتفاق، ولكن اثنين من المسئولين بإدارته أعلنا كذب تلك القصة فى المقابلة التى تمت بينهما وبين «مارڤن و برنارد كالب»، إذ عندما سئل أحدهما عن الفرق الذى أحدثه قصف أعياد الميلاد، أجاب قائلاً: «مقدار ضئيل للغاية، ذلك القصف الهائل أحدث فرقاً محدوداً جداً، وكل ما حققته القاذفات «ب ـ ٥٢» فى يناير كانت إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه فى أكتوبر». لقد برر مسئول آخر القصف، قائلا: «لقد كنا فى موقف محرج: هل كان من الممكن أن نوافق ـ فجأة ـ فى يناير على التوقيع على ما رفضناه فى أكتوبر، كان يتعين علينا أن نفعل شيئاً ما، ولذلك.. بدأ القصف لمحاولة خلق صورة العدو المنهزم، الذى عاد إلى منضدة المفاوضات زاحفاً، لكى يقبل الشروط التى طالبت بها الولايات المتحدة».

طوال العامين التاليين، أخذ «كيسنجر» يتفاخر بأنه نجح فى تحقيق المستحيل وأوضح للعرب والإسرائيليين أن التفاوض بخصوص السلم فى ڤيتنام استغرق أربع

سنوات، أى إنه بالرغم من كونه رجل المعجزات، فليس باستطاعته إحلال السلام فى الشرق الأوسط فوراً. وفى نفس الوقت، كان حديث «نيكسون» وتصرفاته، تنم عن أن الولايات المتحدة قد أحرزت نصراً حاسماً تحت قيادته.

كانت إدعاءات ذات صدى أجوف، لأن القتال استمر فى جنوب ڤيتنام وزاد فى كمبوديا. وركزت القوات الجوية الأمريكية الضخمة ـ الموجودة فى آسيا ـ على كمبوديا، فى سلسلة من الهجمات المكثفة، فرد الكونجرس بقطع كل الاعتمادات المخصصة لمثل هذا القصف. وفى ٢٧ يونيه ١٩٧٣، استخدم نيكسون حق الڤيتو ضد مشروع القرار الخاص بإيقاف تلك الاعتمادات. وبعد مرور يومين أكّـد للكونجرس أن كل العمليات العسكرية الأمريكية فى كمبوديا ستتوقف فى ١٥ أغسطس، وفى ١ يوليه وقع على مشروع قرار بإنهاء كل عمليات القتال الأمريكية فى الهند الصينية فى ١٥ أغسطس. لقد أجمعت الغالبية العظمى من المراقبين على أن «نيكسون» استسلم فقط نظراً لضعف موقفه السياسى بسبب «ووترجيت».

لقد انتهك وقف إطلاق النار فى ڤيتنام قبل أن يجف الحبر المكتوب على الاتفاقيات. وأسرع «نيكسون» بإرسال مزيد من الأسلحة إلى «ثيو» (٣,٢ بليون دولار ١٩٧٣)، الذى كان لديه بالفعل رابع أضخم قوة عسكرية فى العالم. وحقيقة الأمر أن الأطراف الأربعة (سايجون، وهانوى، والڤيت كونج، والولايات المتحدة) التى وقعت على اتفاق وقف إطلاق النار ـ الذى توصلوا إليه بعد تلك الفترة الطويلة من المفاوضات الأليمة ـ قد انتهكت ذلك الاتفاق، بكل طريقة يمكن تصورها، حسبما توقع الجميع مسبقا. وكل ما تم الاتفاق عليه بالفعل كان سحب الولايات المتحدة رجالها المقاتلين من ڤيتنام، وإعادة هانوى لأسرى الحرب الأمريكيين.

واحتدمت المعركة طوال العامين التاليين، مع حدوث تغيير نسبى فى الأوضاع، لقد رفض الكونجرس تخصيص اعتمادات إضافية لجيش «ثيو»، بالرغم من تزايد حدة الالتماسات التى قدمها «كيسنجر» و«نيكسون»، ثم الرئيس «فورد» فى نهاية الأمر.

لقد بدأ الانهيار النهائى لنظام «ثيو» فى يناير ١٩٧٥، عندما سقطت «فوك بنه» عاصمة مقاطعة «فوك لونج» فى أيدى الشيوعيين، وحاول «تيو» أن يقصّر خطوطه القتالية (حتى ذلك الوقت كان «تيو» يحاول السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضى). ولكن ثبت خطأ محاولة التراجع إلى خطوط قتال أسهل فى الدفاع عنها، إذ جلب عليه الكوارث، فبمجرد أن بدأ جيش ڤيتنام الجنوبية فى التراجع.. لم يتوقف عن التراجع أبداً، وانتشر الذعر بين القوات ومنها إلى اللاجئين المدنيين، الذين سرعان ما سدوا الطرق، فسقطت «هيو» فى ٢٦ مارس، ثم «داناng» ٣١ مارس، ثم انسحب جيش ڤيتنام الجنوبية فى ٢٢ أبريل من «زاون لوك» الواقعة على بعد ٤٠ ميلاً، شرق سايجون. وبعد مرور أسبوع، احتلت قوات «الڤيث كونج»، القاعدة الجوية الضخمة فى «بيان هوا» على بعد ١٥ ميلاً من سايجون.

فى ٢١ أبريل، القى الرئيس «تيو» خطاباً مشحوناً بالعواطف، أذيع فى إذاعة وتليفزيون ڤيتنام، اتهم فيه الولايات المتحدة بنقض وعودها بالمساعدات، وألقى تبعة الهزيمة الكاملة على تخفيض المساعدات العسكرية الأمريكية، ثم استقال وغادر البلاد وبصحبته معظم أقاربه وأمواله وأصدقائه. وفى ٢٨ أبريل، أمر الرئيس «فورد» بالإجلاء الاضطرارى لكل الرعايا الأمريكيين المتبقيين فى ڤيتنام الجنوبية، وذلك باستخدام طائرات الهليكوبتر. ولقد كان المشهد مروعاً، حين حاول جنود البحرية الأمريكية إبعاد الڤيتناميين المذعورين (الذين حاربوا جنباً إلى جنب - مع الأمريكيين، مما أصابهم بالرعب من الشيوعيين) عن طائرات الهليكوبتر التى استخدمت فى إجلاء الأمريكيين، وقلة مختارة من الڤيتناميين. وفى ٣٠ أبريل ١٩٧٥، أعلنت بقايا حكومة ڤيتنام الجنوبية استسلامها غير المشروط للشيوعيين، ثم أعيدت تسمية سايجون باسم «هوشى مينه»، وأصبحت ڤيتنام دولة واحدة مرة أخرى. وفى نفس الشهر سقطت حكومة «لون نول» فى «بنوم بنه»، فى يد الجيش الأحمر. وكانت هذه نهاية التدخل فى حرب الهند الصينية وهكذا، انتهت أكثر مغامرات السياسة الخارجية الأمريكية جلباً للكوارث.

لقد ثبت خطأ توقعات «نيكسون» بخصوص قطع «الدومينو»، التى تنبأ بخضوعها للشيوعية، واحدة تلو الأخرى. ففى خلال عام، كانت ڤيتنام الشيوعية فى حالة حرب مع كمبوديا الشيوعية، وبحلول ١٩٧٨ كانت فى حالة حرب مع الصين. إلا أن مؤيدى السلام «الحمائم» ـ الذين آمنوا بأن الشيوعيين فى جنوب شرق آسيا.. كانوا مصلحين زراعيين، هدفهم إعادة توزيع الأرض ـ كانت تنتظرهم صدمة فظيعة، حيث إن الجيش الأحمر أسس فى كمبوديا نظام حكم من أكثر النظم قمعاً فى تاريخ العالم، حيث أصبح الوضع رهيباً لدرجة أن السيناتور «ماكجڤرن» ـ أحد «الحمائم» الأصليين ـ نادى بتدخل الأمم المتحدة عسكرياً من أجل إيجاد حل لما كان يدور فى كمبوديا. وفى ڤيتنام، أخذت الآلاف المؤلفة تسعى للفرار بأية وسيلة ممكنة. فبالرغم من كل أخطاء حكومات «دييم» و«كاى» و«تيو» فى سايجون، كانت المدينة تحت حكمهم عبارة عن جنة حقيقية تمارس فيها حرية الحديث والتجمع، بالمقارنة بما كان يحدث تحت حكم الشيوعيين. كما كتب «نيكسون» ـ ببعض الارتياح فى ١٩٧٨ ـ لم يكن هناك من يحاول اقتحام ڤيتنام الشيوعية.

وهكذا خرج الأمريكيون ـ أخيراً ـ من الهند الصينية، وفيما عدا هونج كونج، وجنوب كوريا، ولم يعد للرجل للأبيض وجود واقعى فى قارة آسيا، حيث كان الأمريكيون آخر من غادروها. لقد اكتملت العملية، تقريباً، التى بدأها اليابانيون قبل ذلك بجيل، حينما نادوا بأن آسيا يجب أن يحكمها الآسيويون. إن علاقة الولايات المتحدة بآسيا التى بدأت بالاستحواذ على الفلبين، منذ ثلاثة أرباع قرن مضى، قد وصلت إلى حد فاصل. لقد ظلت الولايات المتحدة مشتبكة فى حروب فى آسيا لمدة ٢٢ سنة من الـ ٣٤ سنة الممتدة من ١٩٤١ إلى ١٩٧٥؛ ولقد لقى أكثر من ١٢٠,٠٠٠ شاب أمريكى حتفه فى القتال هناك (٤١,٠٠٠ فى الحرب العالمية الثانية، و ٣٣,٠٠٠ فى كوريا، و ٤٦,٠٠٠ فى ڤيتنام)، أما عدد الجرحى فوصل إلى ٥٣٠,٠٠٠ (١٣٠,٠٠٠ فى الحرب العالمية الثانية، ١٠٠,٠٠٠ فى كوريا، ٣٠٠,٠٠٠ فى ڤيتنام)*.

(*) إن نسبة الوفيات إلى الجرحى فى القتال، كانت أقل كثيراً فى حرب ڤيتنام عن غيرها من الحروب السابقة، بفضل قيام طائرات الهليكوبتر بإجلاء الجرحى، والتقدم الرائع فى الأساليب الطبية فى الميدان.

وما الذى جنته الولايات المتحدة، مقابل كل الموارد التى أنفقت، والأرواح التى ضاعت والأجساد المقعدة مدى الحياة؟ لا شئ البتة، إلا إذا كانت استوعبت الدرس الذى ألقاه الڤيتناميون أياً كانت فحواه. وعكف القليلون على إكتشاف الاجابة، أما الرئيس «فورد» فحدد مجرى التساؤلات، عندما نادى بفقدان الذاكرة بدلاً من التحليل، إذ أعلن فى ١٩٧٥ : «لقد تم استيعاب دروس الماضى فى ڤيتنام، استوعبها الرؤساء والكونجرس والشعب الأمريكى ـ ويجب علينا أن نركز اهتمامنا على المستقبل». ولم يذكر ماهية تلك الدروس، ولكن الشعب الأمريكى تجاوب بامتنان مع دعوته لنسيان الكابوس بأكمله.

وبدا أن الإرث المتوقع، كان تزايد دور الكونجرس فى تقرير السياسة الخارجية. إحدى السمات الجوهرية لصعود الولايات المتحدة إلى العالمية بعد ١٩٣٨، كانت النمو الهائل فى سلطة الرئاسة، خاصة فى الشئون الخارجية. ولكن الكونجرس اضطر إلى ممارسة سلطاته لإخراج الدولة من ڤيتنام، والعودة إلى سياسة الواقعية. لقد أجبر الكونجرس على التأكيد على إثبات وجوده، إلى متى سوف يستمر فى ذلك؟ لم يكن ذلك واضحاً بعد. إن طبيعة النظام السياسى الأمريكى تفرض على أعضاء الكونجرس الاهتمام بالشئون الداخلية، أكثر كثيراً من الشئون الخارجية، إلا عندما تكون الولايات المتحدة فى حالة حرب.

فى ١٩٧٢، قام الكونجرس بإصدار قانون سلطات الحرب، الذى يحتم على الرئيس أن يقدم تقريراً عن تصرفاته، خلال ثلاثين يوماً من اشتراك القوات فى حرب خارجية. وبعد ذلك، يتعين الحصول على موافقة الكونجرس على الإجراءات التى تتخذها الرئاسة.

لقد لجأ الكونجرس إلى وسيلة مُحرجة، لاثبات حقوقه وواجباته الدستورية فى حالة آخر مرة طلب منها رئيس امريكى مشورة الكونجرس بخصوص سلطات الحرب، كانت فى ١٩٦٤ عندما حصل «جونسون» ـ بسهولة ـ ويسر ـ على موافقة الهيئة

التشريعية على قرار خليج «تونكين» إن الكونجرس لم يقم بأى دور ـ على الإطلاق ـ فى القرارت الأساسية، التى اتخذها البيت الأبيض فى عهد نيكسون: «الفيتنمة»، أو الهجمات الجوية، ثم الهجمات البرية على كمبوديا ولاوس، أو رحلة الصين، أو سياسة انفراج التوتر فى العلاقات الدولية، أو سياسة الربط، أو تلغيم ميناء «هايفونج»، أو القصف فى أعياد الميلاد، أو اتفاقية وقف إطلاق النار. إن قانون سلطات الحرب، الذى بدأ بافتراض ضرورة منح الرئيس حرية سرعة الحركة فى الأزمات، قد أفسد اللعبة.فحين كان الرئيس يستخدم السلطات التى خولها له القانون لكى يرسل القوات إلى الحرب،لم يكن منطقيا أن يحاول الكونجرس بعد ذلك إجبار الرئيس على سحب تلك القوات.

عندما تدثر الرئيس بالعلم الأمريكى، وناشد وطنية ـ وشوفينية ـ الشعب الأمريكى، تمكن من إبقاء الحرب مستمرة. لقد أصبح واضحاً فى مايو ١٩٧٥ أن الشعب كان مازال متلهفاً ـ حتى بعد «نيكسون» ـ على زعامة قوية، وأنه سوف يستجيب بحماس لصليل السيوف، وهو ما اتضح عندما أرسل الرئيس «فورد» البحرية الأمريكية إلى كمبوديا، لإنقاذ سفينة تجارية تم أسرها. لقد كشفت تلك الواقعة عن أن المغامرة العسكرية الناجحة ما زالت هى أسرع وسيلة، يمكن للرئيس أن يحقق بها شعبيته. وفى مثل تلك المواقف.. تتضاءل الآمال فى وجود سياسة خارجية، أقل نشاطاً، وأكثر حذراً وواقعية، وأقل تكلفة.

الفصل الثالث عشر

كيسنجر فى الشرق الأوسط وأفريقيا

"إن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن وجود إسرائيل، ولكنها غير ملتزمة بالدفاع عن فتوحاتها"

(هنري كيسنجر ١٩٧٠)

منذ ١٩٤٥ ، كان الطرف الشرقى للبحر الأبيض المتوسط (حيث بدأت الحضارة الغربية) مسرحاً حافلاً بالأحداث. وقد حاولت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى الفوز بمزايا مؤقتة، وذلك بأن يفرضا على مسرح الأحداث عقلية الحرب الباردة التى كانا يفكران بها وعاداتهما ـ الحركة والاستجابة، والخدع والخدع المضادة. وفى هذا الإطار حاول ـ بنجاح معقول ـ الأتراك والعرب والإيرانيون واليهود، وغيرهم من الذين يعيشون فى المنطقة أن يستفيدوا من أحد الطرفين على حساب الطرف الآخر، ولكن الحرب الباردة كانت ـ أساساً ـ لا تعنيهم فى شىء. ولقد استفادوا من نزعة انشغال كل من الأمريكيين والروس ببعضهما، غير أنهم لم يشعروا قط أن الشيوعية، أو معاداة الشيوعية، هى مشكلتهم أو أنها تحدد اختياراتهم بأى شكل من الأشكال. وبالتالى، فقد شهد الجيل الماضى تغييرا مذهلا فى التحالفات، صاحب ما حققته كل من الولايات المتحدة وروسيا من نجاحات باهرة، تعقبها نكسات مدمرة.

كانت الحرب ـ كما جرت العادة دائماً ـ الحكم الفيصل. ولقد شهد الشرق الأوسط خمسة صدامات رئيسية منذ الحرب العالمية الثانية: فى ١٩٤٨، و ١٩٥٦، و ١٩٦٧، و ١٩٧٣، و ١٩٨٢ـ١٩٨٤؛ بالإضافة إلى معارك الحدود التى اندلعت فيما بين الحروب الكبيرة. وأرسلت كلّ من الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، وبريطانيا، وفرنسا، وتشيكوسلوفاكيا، شحنات هائلة من الأسلحة إلى المنطقة كما وأرسلت رجالاً للمشاركة فى تلك الصراعات.

لقد كانت هناك مصالح هائلة فى المنطقة. فالعالم العربى له أهميته للولايات المتحدة وأوروبا الغربية لأن العرب يتحكمون فى قناة السويس ويجاورون مضيق جبل طارق؛ ولأنهم يتحكمون فى الممرات الشمالية المؤدية إلى المحيط الهندى؛ ولأنهم الأوصياء ـ المقدسون ـ على واحدة من أكثر ديانات العالم انتشاراً ومقدساتها العظيمة؛ ولأن أعدادهم ضخمة جداً. وهذه كلها مميزات دائمة، أما الميزة المؤقتة، فهى أن نسبة صغيرة منهم قد سيطرت، منذ ١٩٦٠، على نسبة كبيرة من بترول العالم.

ورغم أن تركيا تمتلك كمية صغيرة من البترول، فإن موقعها استراتيجى نظرا لاعتراضها الميناء الوحيد ذى المياه الدافئة فى روسيا، هذا بالإضافة إلى أن حضارتها من أقدم حضارات العالم. وفى ١٩٧٢ قامت تركيا بغزو قبرص، واستولت على النصف الشمالى للجزيرة، وبذلك استفحل صراعهم مع اليونان (الذى يرجع لعدة قرون) رغم أنهم حلفاء فى حلف شمال الأطلنطى. فى الشرق الأوسط وحده، يمكن أن يكون الحلفاء أعداء فى نفس الوقت!

أما الإيرانيون، فموقعهم الاستراتيجى ضعيف، نظراً لطول حدودهم المشتركة مع روسيا، ولكن تتوفر لديهم كميات هائلة من البترول سمحت لهم بشراء سلاح طيران حديث وضخم من الولايات المتحدة.

أما إسرائيل، فعلى النقيض من ذلك ليس لديها بترول، أو كثافة سكانية ولا تميز استراتيجى، كما أن حدودها يصعب الدفاع عنها، ويحيط بها عدد كبير من

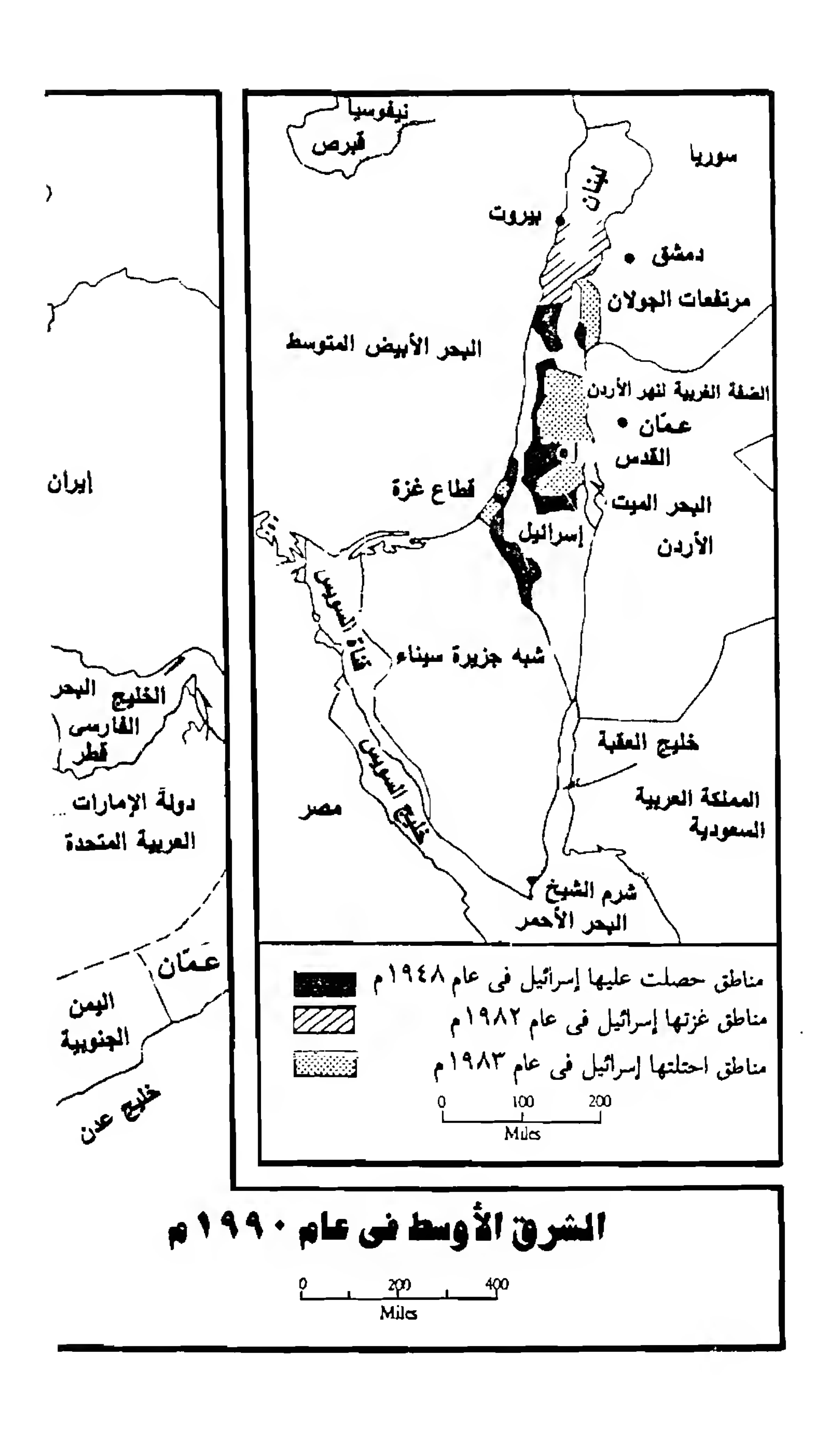
أعدائها. إلا أن إسرائيل يتوافر لديها جيش يتمتع بأعلى المستويات المعنوية فى العالم، وشعب على مستوى عال من التعليم، ومثابر على العمل الشاق المجهد، بالإضافة إلى حقهم المعنوى الذى يطالبون به ضمير العالم، وكذلك التأييد الفعال من الجالية اليهودية فى الولايات المتحدة ـ حيث تتمتع بنفوذ سياسى جبار، على الرغم من ضآلة عددها ـ والتى تعد دعامة أساسية لاقتصاد إسرائيل.

وترجع مشكلة الشرق الأوسط ـ التى لا يمكن المبالغة فى حجمها ـ إلى وجود دولة إسرائيل اليهودية، على الأرض التى باتت تعرف بفلسطين، ولقد كانت ـ ولا تزال ـ المشكلة الوحيدة التى استعصى حلها على يد الدبلوماسية العالمية*. ومنذ ١٩٤٨، رفض معظم العرب الموافقة على حق دولة إسرائيل فى الوجود، بينما أصر الإسرائيليون (خاصة منذ ١٩٦٧) على أن اللاجئين الفلسطينيين، ليس لهم الحق فى دولة قومية خاصة بهم. وعندما يكون الوجود القومى هو محور القضية لا يمكن التوصل إلى حل وسط. ويبدو أن احتمال أن يتمتع الإسرائيليون والعرب بعلاقات جيرة طيبة، يعد بالنسبة لهم ضرباً من المستحيل حدوثه، بينما يعد الحل الواضح بالنسبة لبقية دول العالم.

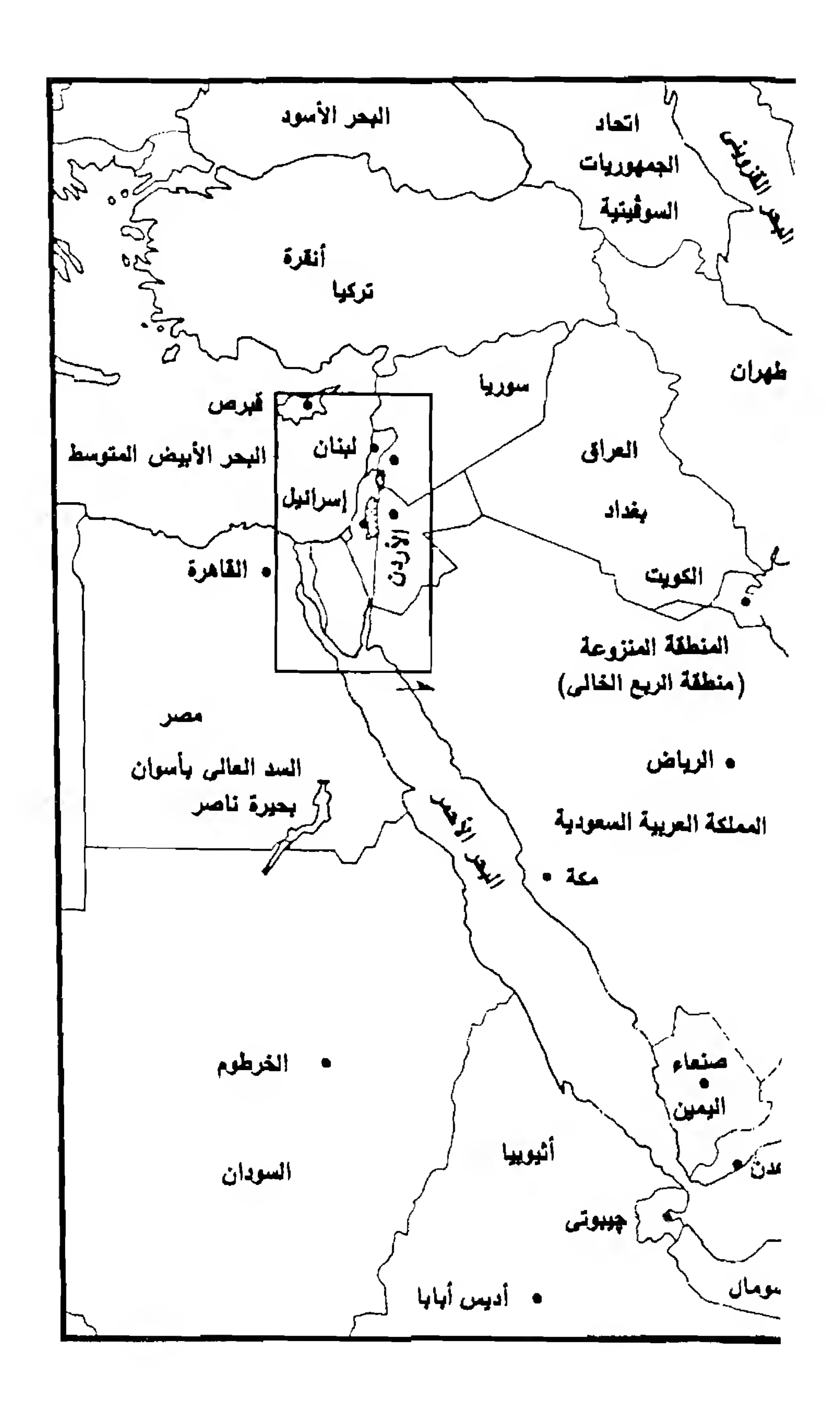
وكتب «روبرت ستوكى» يقول: «إن أرض فلسطين تخص شعباً اختاره الله وحباه وحده، كما أنهم أداة الله فى توضيح «سفر الرؤيا» المتعلق بخلاص البشرية، والشعب المكلف بمهمة دائمة هى تنوير الانسانية، وإرساء العدالة؛ وقد ظلوا طويلاً هدفا للقمع والظلم. أما أعداؤهم فتؤازرهم الآن قوة عظمى، من أجل مصالحها الاستعمارية».

ويؤمن كلٌ من العرب والإسرائيليين ـ على السواء ـ بأنهم المعنيون بالجملة السابقة. وباختصار فإنه فى الشرق الأوسط، يعادى المؤمن الحقيقى مؤمناً حقيقياً آخر وقضيتهما هى البقاء. وبالتالى، فليس من المستغرب صعوبة العثور على حلول

(*) إن مشكلة شمال أيرلندا استعصى حلها أيضاً، ولكنها تخص أيرلندا والمملكة المتحدة فقط.



الشرق الأوسط فى عام ١٩٩٠ م



البحر الأسود
اتحاد
الجمهوريات
السوفيتية
أنقرة
تركيا
طهران
سوريا
قبرص
لبنان
البحر الأبيض المتوسط
العراق
إسرائيل
بغداد
الأردن
القاهرة
الكويت
المنطقة المنزوعة
(منطقة الربع الخالى)
مصر
الرياض
السد العالى بأسوان
بحيرة ناصر
المملكة العربية السعودية
مكة
الخرطوم
صنعاء
اليمن
أثيوبيا
السودان
جيبوتى
أديس أبابا

للمشكلة، أو أن الصراع كان دموياً وباهظ الثمن ومستمراً، وهذا أسوأ ما فى الأمر، وليس من المستغرب، بعد ذلك كله، أن تمتد جذور الأحقاد إلى الأعماق.

لقد كان الشرق الأوسط، بالنسبة لصانعى السياسة الأمريكية، مصدراً دائماً للصداع، وفى بعض الأحيان كان أشبه بالكابوس؛ حيث حاول كل رئيس أمريكى - بطريقته الخاصة - أن يتبع سياسة منصفة حتى ولو كان الوازع الوحيد هو احتياجه للبترول العربى ومساهمات اليهود فى الحملة الانتخابية. وبحلول السبعينيات، كانت الولايات المتحدة فى حاجة - أيضاً - إلى ود واستثمارات العرب، ولكن الحملة الأمريكية ضد الشيوعيين أدت إلى تعقيد الأمور، بحيث واجه وزراء الخارجية الأمريكيون صعوبات جمة فى التعامل بنظرة واقعية مع المشكلة الأساسية هى تأمين وطن قومى لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان هؤلاء الوزراء على حق فى نظرتهم إلى الشيوعية كمصدر خطر على الشرق الأوسط، لأن الروس كانوا دائمى التدخل فى المنطقة، تماماً مثل الولايات المتحدة. ولقد تدفقت الأسلحة من كلا الجانبين لأيدى أصدقائهما، حتى أن الحرب التى خاضتها إسرائيل، ومصر، وسوريا فى ١٩٧٣ شهدت ثانى أكبر معركة دبابات فى التاريخ، خسر العرب فيها ١٨٠٠ دبابة، بينما خسر الإسرائيليون أكثر من ٥٠٠ دبابة.

لم تكن أىّ من القوتين العظميين معنية بالنقاء الأيديولوجى... فقد قامت روسيا - مرات عديدة - بتأييد أغنى الحكومات العربية وأكثرها رجعية، بينما قامت الولايات المتحدة بمساعدة حكومات أفقر الدول العربية وأكثرها تطرفاً. وكان تدخل الولايات المتحدة وروسيا يتم على أساس يومى، أو - فى أفضل الحالات - على أساس شهرى، لأن كلا الجانبين لم يكن لديه برنامج عمل محدد للمنطقة - فلم يكن ذلك ممكناً لأنه لم يكن لديها حل لمشكلة الوطن القومى. ولذلك، كان كلّ منهما يتصرف حسب الموقف الراهن؛ مما أدى إلى تغير السياسة بشكل مفاجئ - فى اغلب الاحيان - بل وغير مفهوم ويبحث المرء عن الاتساق أو الثبات بلا

جدوى، فيما عدا أن كلاً الجانبين كان يصر على أن الجانب الآخر، ليس له حق التدخل فى الشرق الأوسط (إلاّ حينما تندلع الحرب، وعندئذ يطلب كل جانب من الآخر أن يستخدم نفوذه، لكى يوقف القتال).

وكما ظهر من الأحداث التى تلت وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠، أدرك أنور السادات ـ خليفة ناصر ـ بشكل مؤلم أن العالم ينظر إلى مصر إما بعين الشفقة أو بازدراء، بما فى ذلك روسيا، التى كانت تمده بالمعدات العسكرية والدعم المالى، وتعامله بلا مبالاة فى أحسن الأحوال، وباحتقار فى أسوأها. وبسبب ضخامة الميزانية العسكرية، لم تكن المبالغ الزهيدة التى تقدمها كانت روسيا لمصر كافية على الإطلاق لدرء شبح الإفلاس القومى عن الدولة الفقيرة (كانت إسرائيل أيضاً تقترب من الإفلاس بسبب النفقات العسكرية). بالإضافة إلى ذلك كان السادات يشك أن روسيا ستكون قادرة ـ فى يوم ما ـ على إخراج الإسرائيليين من سيناء، بينما قد تكون لدى الولايات المتحدة القدرة على إجبار الإسرائيليين على الانسحاب. لقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة كانت أنجح ـ بكثير جداً ـ من روسيا فى دعم أصدقائها، ولكن كان من المستبعد توقع أن تهب الولايات المتحدة لمساعدة مصر، التى يوجد بها الجنود والخبراء السوفييت.

ولذلك، أهدى السادات للولايات المتحدة ـ فى ١٩٧٢ ـ أعظم انتصاراتها فى الحرب الباردة: دون إخطار كيسنجر وزير الخارجية مسبقاً بنواياه، ودون انتزاع أى شئ من الولايات المتحدة فى المقابل، طرد السادات ٢٠,٠٠٠ روسى من مصر. وكانت نكسة فى سياسة روسيا الخارجية من المرتبة الأولى، إذ لم يحدث من قبل أن وقع شئ مشابه لذلك أبداً، فبضربة واحدة انخفض النفوذ الروسى فى الشرق الأوسط، وانكمش بطريقة هائلة. ولكن، لعدم وجود أية استعدادات، ولاستمرار ثقة كيسنجر (ونيكسون ووكالة المخابرات المركزية والإسرائيليين) فى أن السادات لن يجرؤ على اللجوء إلى الحرب لتصحيح الوضع فى سيناء، فإن الولايات المتحدة

تقاعست عن القيام بأى تحرك لمتابعة مبادرة السادات الجريئة. ولم يُـقدم كيسنجر على محاولة جدية لإكراه إسرائيل على قبول حل وسط، بل ـ فى الواقع ـ أنه غض البصر عندما بدأت إسرائيل فى بناء مستوطنات فى الأراضى المحتلة. وفى نفس الوقت.. كان السادات يعلم أن احتلال إسرائيل للأراضى العربية سيبدو مع مرور الأيام، مستساغا بل حتى طبيعياً، وسرعان ما سيتقبله العالم كحقيقة واقعة. ولم يستطع السادات التنازل عن أراضى وطنه، وحذر مرة تلو الأخرى من أنه لابد من اندلاع الحرب، إذا لم تنسحب إسرائيل. ومرة تلو الأخرى قوبل تحذيره بالتجاهل.

وخلال هذه الفترة، زاد حجم الجيش الإسرائيلى بشكل مبالغ فيه. حيث إنه احتل كل سيناء حتى الضفة الشرقية من قناة السويس، فقد توغل غرب خط الدفاع الطبيعى بالأراضى المرتفعة الممَتدة ـ شمالاً وجنوباً ـ عبر وسط سيناء. وكان وجود الجنود الإسرائيليين بطول قناة السويس، يمثل تحدياً مستمراً للمصريين.

كان السادات قد حدد عام ١٩٧١ بأنه «عام الحسم»، ولكن العام بدأ وانتهى دون معارك، فبدت مصر مثيرة للشفقة أكثر من ذى قبل. فى ١٩٧٢. طرد السادات الخبراء الروس، وفى مارس ١٩٧٣ أرسل حافظ إسماعيل ـ مستشاره لشئون الأمن ـ إلى واشنطن. فيما بعد، اعترف «كيسنجر» «لجولدا مائير»، رئيسة الوزراء قائلاً: «ماذا فعلت فى تلك المناقشات؟ لقد تحدثت مع إسماعيل عن المناخ، لمجرد أن نبتعد عن الموضوع... لقد راوغته فى الكلام... لقد أخبرنى إسماعيل ـ عدة مرات ـ أنه لا يمكن استمرار الوضع الحالى، وسألنى إذا لم تكن الولايات المتحدة قد استوعبت أنه ما لم يتم التوصل إلى اتفاق ما فلابد وأن تندلع الحرب... فلم تظهر على وجهى ابتسامة، ولو طفيفة ـ بينما أخذت أضحك وأضحك فى أعماق قلبى.. حرب؟ مصر؟ لقد اعتبرته حديثاً أجوفاً، ومباهاة يعوزها المضمون».

وحقيقة الأمر، أن الحديث بدا أجوفاً جداً، لدرجة أنه بدا أن الولايات المتحدة خرجت عن المألوف من أجل إهانة إسماعيل؛ فبالرغم من أن نيكسون وعده بأن

الولايات المتحدة ستمارس نفوذها مع إسرائيل، فقد أعلن ــ بعد عدة أيام من مغادرة إسماعيل لواشنطن ــ أن الولايات المتحدة قررت إمداد إسرائيل بثمانية وأربعين طائرة «فانتوم» إضافية.

ويأس السادات من الحل السياسي. وكان الطريق الوحيد لاستعادة الأراضي المصرية هو طرد الإسرائيليين منها، وحيث إن الولايات المتحدة رفضت تصديق أنه جاد فيما عزم عليه، لذا فقد كبت كبرياءه ولجأ إلى روسيا، بعد أن كان قد نسّق مع سوريا القيام بهجوم مشترك على إسرائيل، ومع الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية على فرض حظر بترولى فى نفس الوقت، كان من المفترض أن يؤدى إلى شل حركة الولايات المتحدة. وعندما أُخطر «الكرملين» بخطة السادات، قرر زعماء روسيا أن يكبتوا كبرياءهم أيضاً، وأن يمدوا مصر وسوريا باحتياجاتهم من المعدات العسكرية ــ خاصة القذائف والدبابات ــ اللازمة لشن الهجوم.

فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، خلال العطلة الدينية اليهودية «يوم كيبور» ، شنت الجيوش المصرية والسورية هجوما بالدبابات والقذائف والطائرات. لقد أُخذت إسرائيل على غرة، ففى الجبهة السورية تم طردهم من مرتفعات الجولان، وفى السويس دمر المصريون خط بارليف الدفاعى الحصين الذى كثيراً ما تحدثت إسرائيل عن مناعته، ثم توغلوا داخل سيناء.

كانت هذه الانتصارات المذهلة ــ التى فاجأت الجميع فيما عدا السادات ــ بمثابة نقطة تحول تاريخية فى تاريخ العالم. ربما يكون هناك قدر ضئيل جداً من المبالغة فى القول بأن العرب قد استيقظوا أخيراً من سباتهم، الذى طال لقرون عديدة، وأنهم أصبحوا الآن على استعداد أن يضطلعوا بمهمة المشاركة الفعالة فى شئون العالم الحديث. إن اسرائيل لم تكن، بالضبط، على حافة الانقراض، ولكن وجودها القومى قد تعرض للخطر بشكل لم يسبق له مثيل من قبل؛ وكان زعماؤها يعلمون أنها هالكة، ما لم تحصل على مساعدات خارجية؛ وكانت الولايات المتحدة الوحيدة

التى يمكنها أن توفر المساعدات اللازمة، فى شكل طائرات ودبابات وقذائف جديدة.

وهكذا، بدأت واحدة من أكثر الأحداث المثيرة للجدل فى الحياة المهنية للدكتور «كيسنجر»، بسبب الدور الذى اختار أن يؤديه، وبسبب الطريقة التى أداه بها، فقد قام كلٌ من الجانبين ـ فى مرات متعددة ـ بالحط من قدرته وصب اللعنات عليه وتنكيس صورته، واتهامه بافتقاد الأخلاقيات وسلامة الحكم على الأمور، وإدانته لكونه رجلاً غير قادر على التفاعل مع بؤس وتعاسة ملايين الفلسطينيين، واتهامه بعدم الاهتمام ـ على الإطلاق ـ بإخوانه اليهود، وربما كان ذلك أسوأ الاتهامات على الإطلاق. لقد كان كيسنجر مدركا ـ حتى قبل اشتراكه فى المحادثات ـ أن أى تدخل من جانبه سيقابل بمثل هذه الاتهامات. حيث إنه كان يكره الفشل ـ كما سبقت الاشارة ـ فقد تجنب الشرق الأوسط لسنوات عديدة، ومع ذلك، فقد هرع إلى الموقف بكل ثقله، فلم يكن أمامه بديل أخر.

كانت المهمة الأولى هى إنقاذ إسرائيل من كارثة عسكرية تامة. وكانت ثانى مهمة هى تجنب فرض حظر على البترول ـ إذا كان ذلك ممكناً على الإطلاق ـ إذ كانت آثاره فى ١٩٧٣ ستفوق بكثير جداً آثار حظر ١٩٦٧ ، لأن الولايات المتحدة ـ خلال الست سنوات التى تخللت تلك الفترة ـ كانت قد تغيرت من مصدّر بحت للبترول إلى مستورد بحت للبترول. وكانت المهمة الثالثة هى العثور على معادلة ما لإحلال السلام فى الشرق الأوسط، مثل قرار ٢٤٢ . وعجز كيسنجر عن حل مشكلة كيفية مساعدة إسرائيل، دون استفزاز العرب بما يدفعهم لفرض حظر على البترول، كما عجز عن إحلال السلام فى المنطقة، ولكن ما نجح كيسنجر فى إنجازه كان مؤثراً للغاية.

كان كيسنجر أول من أدرك أن خسارة إسرائيل للدبابات والطائرات، خلال الساعات الأولى من القتال، متزامنة مع الحقيقة التى أصبحت ثابتة بالفعل،

وهى أن الجنود المصريين والسوريين قادرون على القتال والقتل؛ قد أدت إلى تغيير اتجاه الميزان الاستراتيجى بعيداً عن إسرائيل. وكانت أول خطوة اتخذها، هى: الاقتراح التقليدى بوقف إطلاق النار فى الموقع الراهن، ولكن إسرائيل رفضت ذلك لأنها كانت خاسرة، كما رفضه السادات لأن ما حققه من انتصارات لم يكن كافياً. وبعد أن أفاق الإسرائيليون من المفاجأة بدأوا يستردون قواهم، ولكن استعادة الأراضى التى فقدوها، كانت تستلزم حصولهم على أسلحة جديدة، فانكبوا على كيسنجر بطلبات مسعورة للإمدادات؛ خاصة بعد ١٠ أكتوبر، عندما استهلت روسيا خط تموين جوى إلى مصر وسوريا؛ لإمدادهما بأسلحة بديلة لما فُـقد فى المعركة. كان هدف روسيا تأييد وقف إطلاق النار، بعد أن يحرز العرب أقصى قدر ممكن من المزايا المترتبة على الهجوم المفاجئ، وقبل أن تسنح الفرصة لإسرائيل لشن هجوم مضاد فعّـال.

لقد تعرض كيسنجر لضغوط ثقيلة الوطأة، فالشعب والكونجرس الأمريكى اعتبروا إسرائيل ضحية للعدوان، (وفى ذلك تجاهل للحقيقة الواضحة أن العرب كانوا، فقط، يحاولون استرداد الأراضى التى احتلتها اسرائيل فى ١٩٦٧). أما الاتحاد السوفيتى ـ الذى قام بشحن الأسلحة، بعد أن وعد باتخاذ موقف متحفظ ـ فإنه قد تحدى بذلك الولايات المتحدة مباشرة، فى بقعة حرجة فى الكرة الأرضية. لقد أرفق السفير الإسرائيلى لدى الولايات المتحدة طلباته للمساعدة، بتهديدات محددة، بتعبئة اليهود الأمريكيين ضد كيسنجر.

واستسلم وزير الخارجية للضغوط. وربما يرجع ذلك، فى المقام الأول، إلى أنه عقد العزم على عدم السماح بالمرة بانتصار المدافع الروسية على المدافع الأمريكية. وفى ١٣ أكتوبر، نجح كيسنجر فى إقناع نيكسون، بإصدار أوامره للطائرات الحربية الأمريكية، بإقامة جسر جوى مباشر إلى إسرائيل. وفى نهاية الأمر، فاقت الإمدادات الأمريكية إلى إسرائيل ـ بشكل جوهرى ـ ما كانت ترسله موسكو إلى العرب؛ مما

أثبت أن الطاقة العسكرية الأمريكية ـ في وقت الأزمات ـ كانت متفوقة على نظيرتها الروسية. وفى ١٥ أكتوبر، بدأ الإسرائيليون هجومهم المضاد، باستخدام المعدات الأمريكية، فنجحوا فى عبور قناة السويس فى نقطتين وفى تطويق الجيش الثالث المصرى، وفى دفع السوريين خارج مرتفعات الجولان.

أدى التغير الذى طرأ على اتجاه المعركة إلى عودة روسيا مرة أخرى إلى مسرح الأحداث، ولكن هذه المرة لتعزيز وقف إطلاق النار فى الموقع الراهن. ووافق كيسنجر، لأنه عزف عن تمكين إسرائيل من إحراز نصر كبير، ولأنه ـ بكل تأكيد ـ رفض إذلال السادات. بالإضافة إلى ذلك، كان عليه الآن أن يتعامل مع أفظع كابوس صادفه، والذى أصبح حقيقة: قامت الدول العربية المنتجة للبترول بقيادة فيصل ملك السعودية، بفرض حظر فعلى على شحنات البترول إلى الولايات المتحدة، وإلى أصدقاء إسرائيل فى أوروبا.

وأثر قرار حظر تصدير البترول فى ١٩٧٣، فى يقظة العرب، بنفس القدر الذى أثاره نصر مصر وسوريا فى الأسبوع الأول من حرب «يوم كيبور». لقد إفترض جميع الأمريكيين ـ بدءاً من كيسنجر ونيكسون ونازلاً ـ أن العرب غير قادرين على مؤازرة بعضهم لبعض، وأن أى محاولة لتنسيق تحركاتهم سوف تصاب بالفشل ـ خلال عدة أيام ـ نتيجة للتشاحن حول مسائل تافهة. ولذلك لم يعتبروا أن تهديدات العرب باستخدام البترول كوسيلة سياسية، مسألة جديرة بالتفكير الجدىّ، وكان ذلك خطأً فادحاً، لأن ـ العرب ـ فى ١٩٧٣ ـ قاموا بالفعل بحظر شحن البترول، وأصروا على تنفيذه سوياً. لقد اكتشف الأمريكيون أن حاجتهم إلى العرب فاقت حاجة العرب اليهم، مما أثار كدرهم جميعاً.

كانت أول خطوة اتخذها كيسنجر ـ فيما أطلق عليه دبلوماسية الخطوة بخطوة ـ هى تحقيق وقف إطلاق النار، وبدء المحادثات. ولذلك، انضم إلى روسيا فى ٢٢

أكتوبر فى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، الذى طالب بوقف إطلاق النار فى الموقع الراهن، وتنفيذ القرار رقم ٢٤٢.

لكن إسرائيل تجاهلت ذلك القرار، واستمر الجنرال «موشى ديان»، وزير الدفاع الإسرائيلى، فى الضغط على الجيش الثالث المصرى المحاصر، وذلك لأنه ـ طبقاً لما جاء فى حديثه مع «النيويورك تايمز» فيما بعد ـ كان يريد أسر ثلاثين ألف جندى مصرى، «وكان السادات سيضطر إلى الاعتراف بذلك لشعبه. ربما كنا سنأسرهم لمدة يوم واحد فقط، ثم ندعهم ينسحبون دون أسلحتهم ولكن كان ذلك كفيلاً بتغير شعور المصريين بانتصارهم أو هزيمتهم فى الحرب». لكن كيسنجر، الذى كان مدركاً تماماً لنوايا «ديان»، ثار غضباً؛ إذ لم يكن من الممكن أبداً عقد مباحثات مثمرة إذا تعرض المصريون للإذلال مرة أخرى، وبدون المباحثات لن يكون هناك بترول. ولذلك تذمر «ديان» قائلاً أن «الولايات المتحدة تدخلت وحرمتنا من ثمار الانتصار»؛ فقام كيسنجر بتسليمه «إنذاراً»، وكان إنذار كيسنجر، هو التهديد بوقف تدفق الأسلحة، التى كانت وراء تحقيق النصر فى المقام الأول.

بالتزامن مع ضغط كيسنجر على «ديان»، قدمت روسيا حلاً مذهلاً. ففى ٢٤ أكتوبر، قدم «ليونيد بريچنيف»، رئيس الحزب السوفيتى، إقتراحا إلى كيسنجر، بإرسال حملة مشتركة من القوات السوفيتية الأمريكية إلى السويس لإنقاذ الجيش الثالث من «ديان»، ثم أضاف إنه فى حالة رفض كيسنجر، فإن الإتحاد السوفيتى سيتولى منفرداً إرسال قواته. وقدمت وكالة المخابرات المركزية تقريراً ـ فى ذلك الوقت ـ يفيد بوجود سبع فرق جوية روسية، فى حالة طوارئ على استعداد للانطلاق.

استخدم كيسنجر فى رده أعنف لغة يمكن استخدامها، فيما عدا الإعلان الفعلى للحرب*. لقد أقنع نيكسون بإعلان حالة الطوارئ فى كل القوات المسلحة

(*) فيما بعد أطلق كيسنجر على إنذاره اسم «رد الفعل المبالغ فيه عن عمد».

الأمريكية ـ فى كافة أنحاء العالم ـ بما فى ذلك قوات الهجوم النووى. أعد «البنتاجون» خطط لطيران الفرق الأمريكية إلى السويس، لمواجهة جنود المظلات الروس إذا لزم الأمر، وأدرك «بريچنيف» ـ حينذاك ـ أن «كيسنجر» لن يتورع عن أى شئ لإبقاء القوات الروسية خارج المنطقة. وأصر كيسنجر على تكوين قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة من جيوش القوات غير النووية، ووافق بريچنيف، وبناءً عليه تم إلغاء الانذار الأمريكى الذى سبب الذعر للجميع، ثم أنهى ديان ضغوطه على الجيش الثالث. وانتهت الحرب.

أصبح فى مقدور كيسنجر الآن أن يخطو إلى مركز الأحداث، الذى شغلته من قبل، الجيوش المتصارعة، ثم حالة الطوارئ التى أعلنت فى القوات النووية الأمريكية. لقدحان الوقت لممارسة الدبلوماسية، ولم يسبق للعالم أن رأى دبلوماسياً مثل وزير الخارجية الأمريكى. وفى الحقيقة، لقد سبق للولايات المتحدة أن قامت بدور الوسيط المخلص فى الشرق الأوسط، حيث جمعت بين المصريين والإسرائيليين لبحث ترتيبات وقف إطلاق النار المحلية، أو تعديل الحدود، ولكن كيسنجر أضاف لمساته الخاصة على العملية. وأخذ يتنقل بين العواصم العربية فى طائرته النفاثة المعدة له خصيصاً؛ محاطاً بفرق صحفية من كافة أرجاء العالم، فكان يظهر فى نشرات الأخبار المسائية بصحبة ملك أو رئيس دولة مختلف فى كل ليلة، ونجح فى إبهار رجال الصحافة بدهائه، ورجال السياسة بخفة ظله، وسحق الجميع بمعلوماته الوفيرة (كان يعلم ارتفاع كل تل فى سيناء بالمتر)، وهكذا أصبح اللاجئ اليهودى ـ الذى فرّ من هتلر ـ أعظم نجم حقيقى شهده العالم أجمع.

وكان دوره الرئيسى أكثر تواضعاً ـ كما أعلن بنفسه مرات عديدة ـ إذ لم يكن بوسعه أكثر من أن يشرح لأحد الأطراف القيود التى كانت تحكم الطرف الآخر، وكان يؤدى تلك المهمة بكثير من الصبر والتأنى والود والمهارة، مع الحرص على أدق التفاصيل، لقد قال للإسرائيليين: كل العالم ضدكم، ولا يمكنكم أن تقفوا ضد

العالم أجمع. وقال للعرب: إن الولايات المتحدة فقط، هى التى يمكنها إقناع إسرائيل بالانسحاب من الأراضى المحتلة، ولكن لا يمكن أن تتوقعوا من الولايات المتحدة أن تبذل كل ذلك الوقت والمجهود من أجل عملية ـ من الواضح جدا ـ أنها لصالح العرب، طالما أنكم تمنعون عنها بترولكم. وقال للجانبين مرة تلو الأخرى: يتحتم عليكم قبول حل وسط.

لكنه قال ذلك ضمن دبلوماسية «الخطوة ـ بخطوة» بمعنى أنه بدلاً من تناول المسائل المهمة، مثل وضع القدس أو وطن للفلسطينيين، بدأ بالمشاكل الصغيرة، التى تركزت أساساً على فك اشتباك الجيوش، التى كانت قد اختلطت بشكل سئ على ضفتى قناة السويس وفى مرتفعات الجولان. وطبقاً لنقاد كيسنجر، كان يعيب سياسة «الخطوة ـ بخطوة» أنها كانت قصيرة النظر، وبالتحديد لأنها تجاهلت القضايا الحقيقية. كيف يمكن أن يتحقق السلام فى الشرق الأوسط، إذا تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية؟ طبقاً لأنصار كيسنجر، كان واضحاً أنك إذا بدأت بمناقشة منظمة التحرير الفلسطينية، فستنتهى المباحثات فى التو واللحظة.

كما استغل كيسنجر مركزه بصفته المتحدث الرسمى لأغنى دولة فى العالم. ورغم أن الأدلة غير مؤكدة، والتفاصيل غير معروفة، فمن الجلى أنه قدم وعوداً عريضة خاصة بالمساعدات الأمريكية الاقتصادية والفنية، التى ستتوفر للجانبين فى حالة تحقيق سلام حقيقى فى المنطقة*.

(*) لقد فعل نفس الشئ فى ڤيتنام. إن استعداد كيسنجر لبذل الوعود صار موضوع نكتة شاعت فى إسرائيل: يذهب كيسنجر لمقابلة رجل فقير قائلاً: «إننى أبغى زواج ابنك» فيجيبه الرجل الفقير «إننى لا أتدخل فى حياة ابنى» فيرد عليه كيسنجر قائلاً: «لكن الفتاة هى ابنة اللورد روث تشيلد»، «حسن، فى هذه الحالة..» ثم يذهب كيسنجر إلى اللورد روث تشيلد قائلاً: «لدى زوج لابنتك». «لكن ابنتى صغيرة جداً على الزواج». «لكن ذلك الشاب الصغير نائب رئيس البنك الدولى» «حسن، فى هذه الحالة..» وأخيراً يذهب كيسنجر لمقابلة رئيس البنك الدولى: «لدى شاب أود أن أزكيه لديك؛ ليشغل منصب نائب الرئيس» «لكننى لدى بالفعل نواب رؤوساء أكثر من حاجتى». «لكن هذا الشاب هو صهر اللورد روث تشيلد». «حسن، فى تلك الحالة...».

بدأت الخطوة الأولى فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣، عندما طار كيسنجر إلى القاهرة لمقابلة السادات؛ وأعادت الولايات المتحدة ومصر العلاقات الدبلوماسية التى كانت مقطوعة منذ ١٩٦٧ . وبعد ذلك، قام كيسنجر بترتيبات تبادل أسرى الحرب، ورفع الحصار الإسرائيلى عن مدينة السويس والجيش الثالث، ثم نظم مؤتمر جنيف الذى عقد فى ديسمبر، ولكنه لم يسفر عن شىء. ثم تولى سراً ترتيبات عقد اتفاق مصرى إسرائيلى (تم توقيعه فى ١٨ يناير ١٩٧٤)، اقتضى فك اشتباك متبادل، وسحب القوات بطول السويس، وتكوين قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة ترابط فى منطقة فاصلة بين الدولتين. وأخذت روسيا ـ مثلها مثل كل الأطراف المعنية ـ تراقب كيسنجر فى دهشة، وهو يحرك قطع الشطرنج.

وتحقق نصره الأعظم ـ المكافأة التى نالها مقابل كل المجهودات الشاقة التى بذلها ـ فى ١٨ مارس ١٩٧٤، عندما رفعت الدول العربية الحظر عن شحنات البترول. وظل طوال مايو ١٩٧٤ يتنقل ـ ذهاباً وإياباً ـ كالمكوك بين سوريا وإسرائيل، حتى توصل أخيراً (فى ٣١ مايو) إلى إنجاز اتفاقية لوقف إطلاق النار، وفك اشتباك القوات فى مرتفعات الجولان.

خلال العامين والنصف المتبقيين من حكومة نيكسون ـ فورد، قامت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بأسلحة بلغت قيمتها أكثر من ٣ بلايين دولار، اشتملت على ذخائر محكمة التوجيه، ووحدات قنابل عنقودية، ودبابات، وحاملات مدرعة ومدفعية مسيّرة آلياً، وشاحنات بضائع، وطائرات بضائع، وبنادق، وطائرات هليكوبتر، وصواريخ مضادة للدبابات، وصناديق إلكترونية مضادة للرادار، وطائرات «فانتوم وسكاى هوك». لقد أعلن أحد المسئولين بوزارة الدفاع أن «إسرائيل تريد أن تضمن أمنها ألف فى المائة، وهذا هو ما تناله.. إنها قادرة بالقطع على هزيمة أى اتحاد للجيوش العربية على الأقل حتى ١٩٨٠».

لم يكن كيسنجر المسئول الوحيد عن هذا الالتزام بالدفاع عن إسرائيل، الذى نال اهتماماً فوق العادة. ففى منتصف السبعينيات ـ كان الكونجرس قد بدأ فى ممارسة سلطاته فى السياسة الخارجية (انظر الفصل الثانى عشر).

كان تدخل الكونجرس ـ عادة ـ فى شكل حذر ـ انسحب من ڤيتنام وكمبوديا، ابتعد عن أنجولا، و... هكذا ـ ولكن فى الشرق الأوسط، كان الكونجرس عاقداً العزم على مساندة إسرائيل. وهكذا فى ٢١ مايو ١٩٧٥، قام أكثر من ثلاثة أرباع أعضاء مجلس الشيوخ (ستة وسبعين عضواً بالضبط) بكتابة خطاب جماعى إلى الرئيس فورد، للتصديق على طلب إسرائيل لحدود «يمكن الدفاع عنها»، وتم تطعيم الخطاب بعبارات مثل: «العلاقة الخاصة بين بلدنا وإسرائيل»، و «منع المعدات العسكرية عن إسرائيل له خطورته»، و «الولايات المتحدة... تؤيد إسرائيل بشكل حاسم». وكأنما كان ذلك الاستعراض لقوة جماعة الضغط اليهودية فى واشنطن، غير كافٍ؛ إذ تبعه إجراء آخر لإذلال كيسنجر فى صيف ١٩٧٥، عندما قام مجلس الشيوخ بتجميد صفقة بيع قذائف «هوك» الدفاعية إلى حسين ملك الأردن.

علاوة على ذلك، عمد مجلس الشيوخ إلى الإيقاع بكيسنجر فى الشرك الذى نصبه بنفسه، وذلك عندما استخدم السناتور «هنرى چاكسون» من واشنطن مفهوم كيسنجر لسياسة الترابط ضده، إذ أن «چاكسون» ربط بين هجرة اليهود من روسيا وبين الصفقات التجارية الأمريكية مع «الكرملين»، فثارت ثائرة كيسنجر ـ الذى لم يكن أبداً من مؤيدى الثبات على المبدأ ـ لأن هذا الاستخدام لسياسة الربط عرّض للخطر الصفقات التجارية ـ التى كان يعتزم استخدامها كمكافأة لإنفراج التوتر فى العلاقات الدولية. وحاول كيسنجر أن يشرح للسناتور «چاكسون» أن الهجرة والتجارة لم ـ ولا يجب أن ـ يربطهما رابط، ولكنه فشل فى إقناع مجلس الشيوخ.

ونجح «چاكسون» فى تجميد منح روسيا، مرتبة: «الدولة الأكثر تفضيلاً ـ MFN»، التى كانت ستسمح بزيادة التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤيتى بشكل ملموس، وذلك بأن أثار قضية «ضريبة الخروج»، التى كانت ـ فى واقع الأمر

ـ رسماً تحصله الدولة من اليهود، الذين هاجروا إلى إسرائيل بشهاداتهم ومهاراتهم الفنية. لقد وصف «چاكسون» تلك الضريبة بأنها نقود ملطخة بالدم، وبأنها إساءة مثيرة للغضب. وكان بريچينيف متلهفاً على التجارة، لكنه أيضا أراد إستبعاد فكرة أن أحد شيوخ الولايات المتحدة أجبره على التراجع، لذلك عرض على نيكسون حلاً وسطاً، وهو أن يأمر سراً بتوقف العمل بضريبة الخروج، مع الاستمرار فى السماح بمعدل هجرة اليهود السنوية، وهى ٤٠,٠٠٠ ألف يهودى. ولكن، عندما عرض نيكسون هذه التسوية على «چاكسون»، اكتشف أن چاكسون لم يكن يسعى إلى إنجاز أفضل اتفاق يمكن التوصل اليه، بل كان يبحث عن قضية يثيرها، إذ رفض أن يسحب اعتراضاته. وعندئذ، قرر «بريچينيف» أن يثأر لفشله فى الحصول على مرتبة «الدولة الأكثر تفضيلاً»، وذلك بتقليص هجرة اليهود، فخفض العدد إلى أقل من ١٠٠٠ فى السنة، وأمر بتحصيل «ضريبة الخروج» بالكامل. ومع ذلك ظل السيناتور «چاكسون»، مفضلاً لدى جماعة الضغط اليهودية فى الولايات المتحدة.

كان هذا خير مثال على الصعوبات، التى تنجم من تدخل الكونجرس فى السياسة الخارجية، وعلى نوعية التفكير التى كان على نيكسون وكيسنجر التعامل معها أثناء تأسيسهما للنظام العالمى الجديد. كما أنه يوفر نقطة بداية لمناقشة الاعتقاد، الذى تزايد شيوعه، بأن ريتشارد نيكسون كان بارعاً فى صناعة السياسة الخارجية.

إن هذا الاعتقاد له أساس من الصحة، ففى مواجهة المشاكل الجسيمة ـ التى كان أحد مصادرها مجلس الشيوخ ـ أحرزت إدارة نيكسون انتصارات مهمة فى السياسة الخارجية، أولها أنها نجحت فى اقتلاع الولايات المتحدة من ڤيتنام؛ وثانيها أنها فتحت الأبواب أمام الصين؛ وثالثها أنها استنت سياسة انفراج التوتر فى العلاقات مع روسيا؛ ورابعها أنها توصلت إلى اتفاقية مع السوڤييت للرقابة على التسليح. ولا يمكن لأى إدارة أمريكية أخرى ـ فى زمن الحرب الباردة ـ أن تدعى تحقيق واحد فقط من مثل هذه الإنجازات.

لكن القضية لها جانب آخر؛ فتراجع نيكسون من ڤيتنام لم يحدث إلا بعد أربع سنوات بشعة من الحرب، وعندما انسحب لم تكن الصفقة التى حصل عليها أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه فى ١٩٦٩ . وإذا كان هو أكثر شخص مسئول عن فتح الباب للصين، فهو أيضا أكثر شخص مسئول عن بقائه مغلقاً لمدة الثلاثين عاماً السابقة على ذلك. أما سياسة الانفراج بكل مميزاتها، فقد كان نيكسون المتسبب الرئيسى فى تصدعها، بسبب عدم قدرته على إقناع مجلس الشيوخ بمميزاتها والحاجة إليها، وبسبب رفضه ـ شخصياً ـ الثقة فى السوڤييت، ولو بدرجة طفيفة. وبالتالى، نبذت الإدارة الأمريكية التى خلفته سياسة الانفراج ولم تنتعش مرة أخرى منذ ذلك الوقت. أما بالنسبة للرقابة على التسليح، فقد تم ـ منذ زمن بعيد ـ تجاوز الحدود التى وضعتها اتفاقية سولت. وباختصار كان القليل جداً من سياسة نيكسون الخارجية باقياً أو مستمراً، على عكس مبدأ ترومان بكل تأكيد.

كان نيكسون صاحب أفكار رائعة، ولكن تنفيذها كان يستلزم الحصول على مؤيدين، وهو ما لم يحظ به، ربما لأنه كان من المستحيل التغلب على تقاليد وعادات الحرب الباردة، التى استمرت لربع قرن ـ ومثال ذلك، ما حدث من السيناتور چاكسون بخصوص هجرة اليهود. وربما إذا كانت قد أتيحت له فرصة تولى الرئاسة للمرة الثانية لمدة أربعة سنوات كاملة، لكان انتصر، وهذا ما يذهب إليه المعجبون بنيكسون. وربما إذا كان متولياً الرئاسة فى ١٩٧٥ ـ طبقاً لحجة نيكسون نفسه ـ لما جرؤت ڤيتنام الشمالية على غزو سايجون. ربما.

لكن النتيجة النهائية هى فشل نيكسون وكيسنجر فى تحقيق أى هدف من أهداف سياستهما الخارجية؛ فلم يقتلعا الولايات المتحدة من ڤيتنام، دون وقوع ڤيتنام فى أيدى الشيوعيين، ولم يستطيعا حل مشكلة «فورموزا»، أو إقامة ـ بالتالى ـ علاقات دبلوماسية كاملة مع الصينيين، وعجزا عن إقامة سياسة مستمرة لانفراج التوتر الدولى، ولم يضعا أية قيود على سباق التسليح. إن الحكم من خلال نفس المعايير التى وضعاها بأنفسهما، يعنى أن ما وصلا إليه كان هزيلاً.

حتى فى الشرق الأوسط، الذى شهد آخر انتصارات كيسنجر. فعندما ترك منصبه فى يناير ١٩٧٧ ، لم يكن قد أنجز شيئاً عن طريق دبلوماسية المكوك، فيما عدا أن العرب أصبحوا يبيعون البترول للولايات المتحدة وأوروبا، بأربعة أضعاف الثمن. لقد أدى خطاب مجلس الشيوخ بخصوص الدفاع عن إسرائيل إلى اكتساب اسرائيل حصانة ضد تهديداته بسحب الدعم الأمريكى؛ وبالتالى القدرة على الاستمرار فى تعنتها فى مفاوضات السلام. وظلت إسرائيل محتلة لمعظم سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية للأردن. أما مشكلة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد ساءت عن ذى قبل، وتجسمت بالحرب الأهلية فى لبنان بين المسيحيين والمسلمين، التى تورطت سوريا فيها بشدة، وتواجدت منظمة التحرير الفلسطينية فى خضمها، بينما أطلق الإسرائيليون الأسلحة الأمريكية الحديثة، لتدمير القرى اللبنانية التى كانوا يرتابون أنها تأوى أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عندما ترك كيسنجر منصبه كان تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ما زال هدفاً للسياسة الخارجية الأمريكية، بدلاً من أن يصبح حقيقة. وظلت الحلول الدائمة بعيدة تماماً عن المنال، وظل الوضع فى الشرق الأوسط ـ عموماً ـ مثل «العلبة» الجاهزة، لإشعال النار فى العالم كله بشرارة واحدة، على حد وصف الرؤساء الأمريكيين.

وفى أفريقيا أيضاً، ظلت احتمالات اشتعال الحرب مرتفعة. ففى زامبيا وروديسيا (زيمبابوى)، وأنجولا، وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، تولى أربعة ملايين من البيض حكم ٣٠ مليوناً من السود، وكان ما يربط تلك الدول إلى حد ما، هو وجود حكومات الأقلية، والاستغلال المريع للعمالة السوداء*؛ لصالح نخبة من البيض الأثرياء ثراءً فاحشاً.

(*) فى حكومة جنوب أفريقيا.. اضطر العمال إلى الإقامة فى معسكرات مجاورة للمناجم، لمدد تتراوح بين ١٢، ١٨ شهراً دون رؤية عائلاتهم، خلال تلك الفترات، انخفضت الأجور فى المناجم من ٧٢ سنتاً فى اليوم ـ فى ١٩١٠ ـ إلى ٥٧ سنتاً فى اليوم، فى ١٩٧٥.

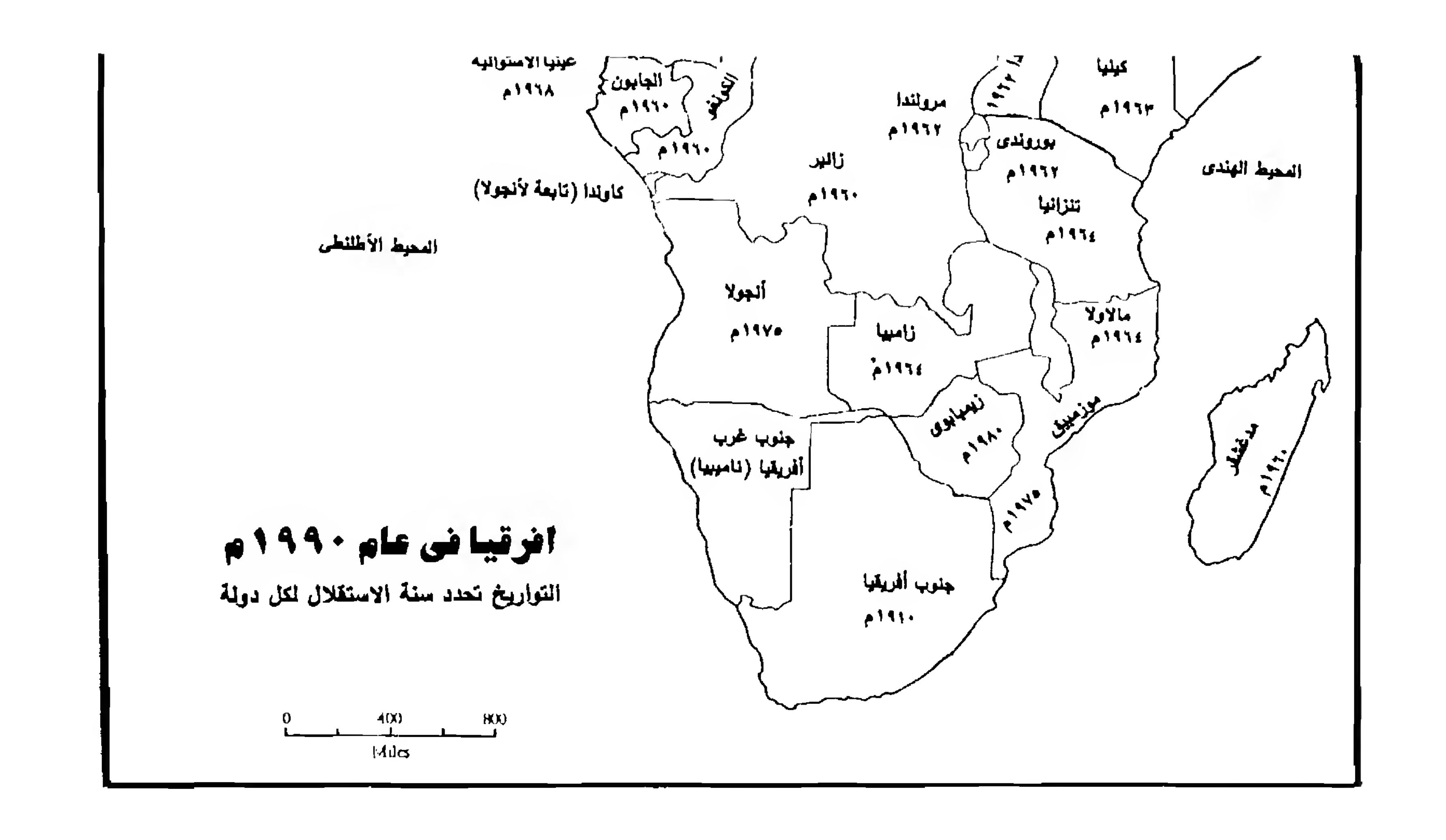
كانت تلك الدول، المحكومة من قبل البيض، تتبع تقاليد مختلفة، ولذلك سلكت كل دولة منها طريقاً مختلفاً. وبحلول ١٩٧٩، كانت زامبيا، وأنجولا، وموزمبيق قد حققت حكم الأغلبية، وكانت روديسيا بسبيلها إلى تأسيس دولة ديمقراطية، مبنية على مبدأ رجل واحد ـ وصوت واحد. ومن ناحية أخرى، ساءت الأوضاع في ناميبيا، حيث كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أحكمت قبضتها على المستعمرة. أما في جنوب أفريقيا ـ ذاتها ـ والتي حصلت على استقلالها منذ بداية القرن، فزادت حدة التمييز العنصرى في أكثر دولة عنصرية حكمها الرجل الأبيض في العالم أجمع. وكانت حكومة الأقلية البيضاء محتكرة للقوة التي لم تتردد في استخدامها، وللسلطات التي رفضت التنازل عنها، أو حتى مشاركتها.

كانت كل دولة من دول جنوب أفريقيا، ذات أهمية اقتصادية للولايات المتحدة. وبالتالي، كانت السياسة الأمريكية، ـ كما لخصتها مذكرة دراسة الأمن الأمريكي القومي رقم ٣٩ * ـ «محاولة الموازنة بين مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية في حكومات الرجل الأبيض، وبين الفوائد السياسية التي تعود على الولايات المتحدة، من جراء انفصالها عن حكومات الأقلية البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية». المشكلة أن ذلك كان أملاً، أكثر منه سياسة، وبذا ساهم في الندرة النسبية لتأثير الولايات المتحدة على التطورات في جنوب أفريقيا.

لقد تنبأت الوثيقة رقم ٣٩ للأمن القومي الأمريكي باستمرار الجمود في وضع المستعمرة البرتغالية في أنجولا**؛ حيث شنت حركات تحرير السود، وحرب عصابات على الحكومة. وكانت أنجولا مختلفة عن حكومة جنوب أفريقيا وروديسيا،

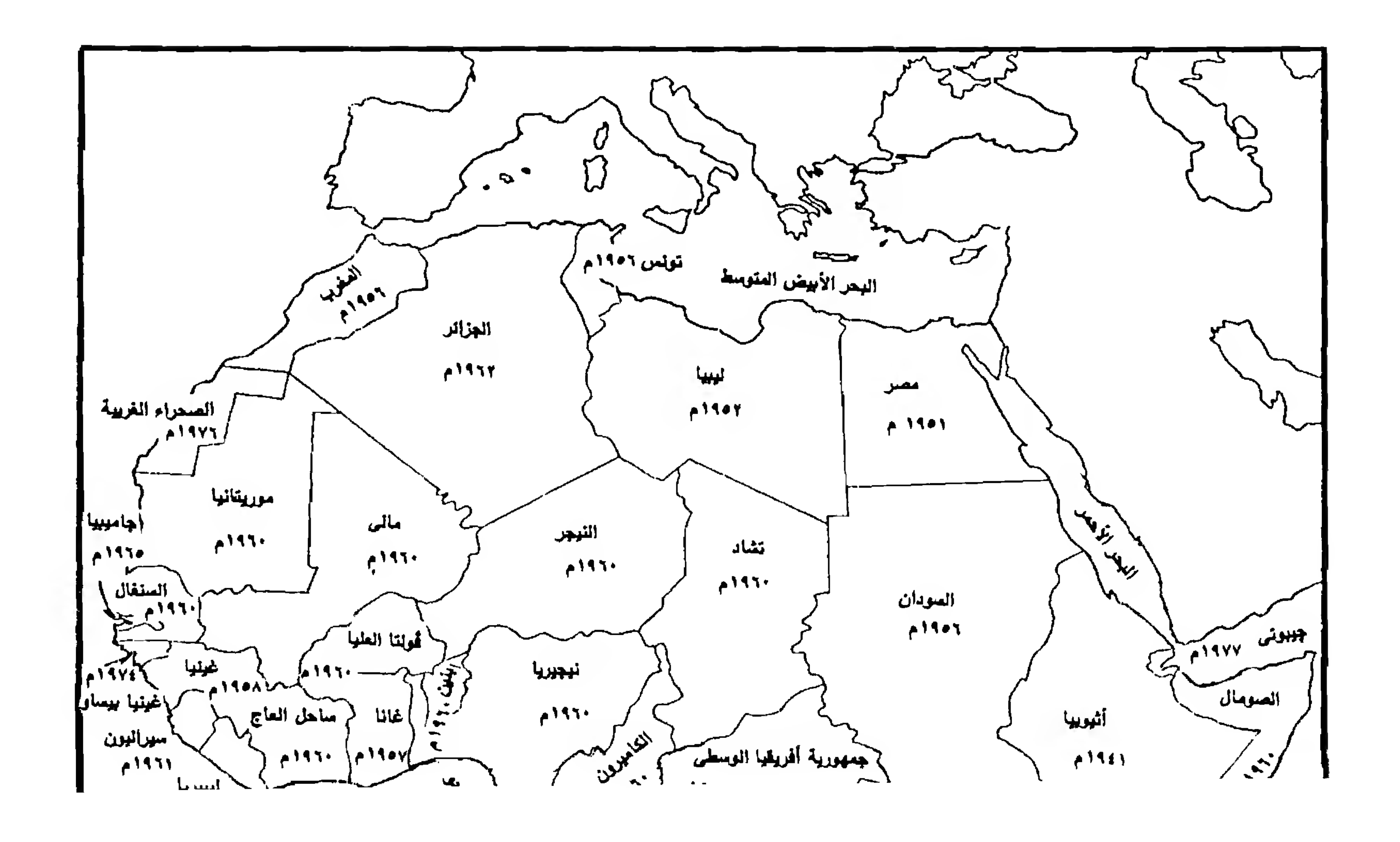
(*) كانت مذكرة دراسة الأمن القومي رقم ٣٩ عبارة عن مراجعة شاملة من قبل مجلس الأمن القومي الأمريكي للسياسة الأمريكية في أفريقيا، وتحليل للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية في أفريقيا، تم إعدادها في ١٩٦٩، بناءً على طلب هنري كيسنجر.

(**) سيطر عليها البرتغاليون، بحيث تكون جزءاً شرعياً من البرتغال، مثلما سيطر الفرنسيون على الجزائر ـ من قبل ـ بحيث تكون جزءاً شرعياً من فرنسا.



افريقيا فى عام ١٩٩٠م

التواريخ تحدد سنة الاستقلال لكل دولة


البحر الأبيض المتوسط
تونس ١٩٥٦م
المغرب ١٩٥٦م
الجزائر ١٩٦٢م
ليبيا ١٩٥٢م
مصر ١٩٥١ م
الصحراء الغربية ١٩٧٦م
موريتانيا ١٩٦٠م
مالى ١٩٦٠م
النيجر ١٩٦٠م
تشاد ١٩٦٠م
السودان ١٩٥٦م
البحر الأحمر
جيبوتى ١٩٧٧م
الصومال
أثيوبيا ١٩٤١م
جامبيا ١٩٦٥م
السنغال ١٩٦٠م
غينيا ١٩٥٨م
غينيا بيساو ١٩٧٤م
سيراليون ١٩٦١م
فولتا العليا ١٩٦٠م
ساحل العاج ١٩٦٠م
غانا ١٩٥٧م
نيجيريا ١٩٦٠م
الكاميرون
جمهورية أفريقيا الوسطى

فى أن البرتغاليين قاموا بالتخلص من كل المظاهر الواضحة التفرقة العنصرية، وبدأوا فى الستينيات برنامج لتعليم السود وإدماجهم فى النظام الاقتصادى. ولكن عديداً من الزعماء السود نبذوا ذلك البرنامج، لكونه محاولة غير بارعة، للإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض.

كانت هناك ثلاث جماعات رئيسية، تطالب بالاستقلال التام لأنجولا، ألا وهى: الحركة الشعبية أو «MPHA» والجبهة الوطنية أو «FNLA»، والاتحاد الوطنى للاستقلال التام أو «UNITA»، وكانت كلها تحصل على مساعدات من روسيا أو الصين. ولكن آراء زعماء «الحركة الشعبية» كانت ماركسية ومعادية للاستعمار، وكانوا قد أدانوا الولايات المتحدة لتأييدها البرتغال. وكانت الصحف الأمريكية تشير إلى الحركة الشعبية «التى يساندها السوفييت»، و الجبهة الوطنية «المعتدلة»، وهو تحليل تقبلته المخابرات الأمريكية. ولكن فى ١٩٦٩، لم يعد الوضع فى أنجولا مثار أى قلق للولايات المتحدة، إذ تأكد لها أن البرتغاليين مسيطرون تماماً على الموقف.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تظل فى موقف المراقب لكل ما يحدث فى أنجولا وموزمبيق (مستعمرة برتغالية أيضا)، من مشاكل، مع اتخاذ موقف يتسم بالفتور نحو البرتغال ذاتها، لكن نيكسون اتخذ، فى ١٩٧١، موقفاً مؤيداً للبرتغال. وكان كيسنجر يسعى إلى تقوية نفوذ حلف شمال الأطلنطى والى التمكن من حرية استخدام قاعدة البرتغال الاستراتيجية فى منطقة «الأزورز»، وفى مقابل ذلك وقع نيكسون على اتفاقية تنفيذية، حصلت البرتغال بمقتضاها، على قرض قدره ٤٣٦ مليون دولار. وفى السنة التالية صرح نيكسون ببيع وسائل نقل عسكرية إلى البرتغال، ثم منحها مزيداً من القروض استخدمها البرتغاليون فى شراء طائرات هليكوبتر، لاستخدامها ضد حرب العصابات فى مستعمراتها. وحصل كيسنجر على مكافأته فى حرب «يوم كيبور» فى ١٩٧٣، حيث كانت البرتغال هى الدولة الوحيدة ـ من دول حلف شمال الأطلنطى ـ التى سمحت للطائرات الأمريكية المتجهة إلى إسرائيل أن تهبط على أراضيها، للتزود بالوقود الإضافى.

فى أبريل ١٩٧٤، وقع انقلاب عسكرى فى لشبونة، أدى إلى خلق وضع جديد، إذ ان زعماء البرتغال العسكريين أنهكتهم الحروب الفاشلة التى لا نهاية لها، فقرروا أن يمنحوا المستعمرات استقلالها. وفى يناير ١٩٧٥، تأسست حكومة انتقالية فى «لواندا»، عاصمة أنجولا، مع اشتراك كل جماعات التحرير فى إعداد ترتيبات الاستقلال، وتنظيم حملات انتخابية فى البلاد، استعداداً للانتخابات المزمع إجراؤها فى أكتوبر ١٩٧٥، وتحدد يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ليكون يوم إعلان الاستقلال.

ولكن جماعات الحركة الشعبية والجبهة الوطنية والاتحاد الوطنى للاستقلال التام وجدت استحالة فى العمل سويا. وفسرت القوى الكبيرة أن مرجع ذلك يرجع إلى نزاعات أيدلوجية حول الشيوعية والرأسمالية؛ بينما رأت مصادر أفريقية ـ أكثر إطلاعاً على الأمور ـ أن ذلك مرجعه وجود انقسامات قبلية وعرقية. وعلى أية حال، فتحت الفوضى التى سادت «لواندا» الباب أمام التدخل الخارجى.

كانت الولايات المتحدة أول من استجاب للموقف، وذلك بالرغم من أن كيسنجر و «ويليام كولبى» مدير وكالة المخابرات المركزية، أكدا ـ فيما بعد ـ أن الولايات المتحدة دخلت الحرب الأهلية فى أنجولا ـ فقط ـ لمقاومة الخطر الشيوعى هناك، إلا أن الحقيقة هى أن الولايات المتحدة اتخذت الخطوة الفعلية الأولى* ـ كما كشف عن ذلك فيما بعد «جون ستوكويل» رئيس فريق وكالة المخابرات المركزية فى أنجولا. وفى ظل الاختيارات السياسية السائدة فى أنجولا، وقع اختيار وكالة المخابرات المركزية على «الجبهة الوطنية»، كما كان «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» مقبولاً، أما «الحركة الشعبية» فقد اعْتُقِدَ أنها متطرفة، وشيوعية، ومدعمة من روسيا، لذا كان لابد من إسقاطها. وحقيقة الأمر، لم يخرج الأمر عن تنافس القوى العظمى؛

(*) اتخذت الصين الخطوة الثانية، حيث أرسلت ١١٢ مستشاراً عسكرياً، وبعض المعدات لمساعدة جماعة الجبهة الوطنية

لأن القوى الخارجية دخلت أنجولا قبل أن يتمكن البرتغاليون من إفساح الطريق. ولم يتوقف الأمر عند القوى العظمى فقط، إذ لم تقتصر المساعدات التى تلقتها «الجبهة الوطنية» و«الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» على المساعدات الأمريكية والصينية فقط، بل حصلت على المساعدات أيضاً من رومانيا، وكوريا الشمالية، وفرنسا، وإسرائيل، وألمانيا الغربية، والسنغال، وأوغندا، وزائير، وزامبيا، وتنزانيا، وحكومة جنوب أفريقيا. أما «الجبهة الشعبية» فحصلت على مساعدات من الاتحاد السوفيتى، وكوبا وألمانيا الشرقية، والجزائر، وغينيا، وبولندا. ولا شك أن ذلك يعد سجلاً - من ترع ما - للسياسة التى تحول الغرباء إلى رفقاء.

وتولت وكالة المخابرات المركزية إرسال المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أنجولا سراً، عن طريق «موبوتو» فى زائير. ورد السوفييت على ذلك بجسر جوى للبضائع المرسلة إلى «الجبهة الشعبية»، التى بلغت - فى النهاية - حوالى عشرة أضعاف برنامج المساعدات الأمريكية. وفى ذلك الوقت، احتاجت «الجبهة الوطنية» إلى التدريب على استخدام الأسلحة المرسلة من الولايات المتحدة. وكانت وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت، فى موقف لا تحسد عليه، بسبب الاسلوب البشع الذى اتبعته لإخلاء سايجون قبل ذلك بعدة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجميع «فيتنام أخرى». وهكذا، فإن الجهاز الذى أنشأه مجلس الأمن القومى الأمريكى، لمراقبة العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية - والذى عـرف باسم «لجنة الأربعين» - رفض بصفة قاطعة استخدام مستشارين أمريكيين فى أفريقيا. ولكن، كما دوّن العميل «ستوكويل»، فيما بعد، بهدوء: «أدينا المهمة على أية حال».

بالإضافة إلى إرسال المستشارين إلى أنجولا، أقامت وكالة المخابرات الأمريكية تحالفاً واقعياً مع حكومة جنوب أفريقيا، التى اشتركت فى القتال بقوات عسكرية نظامية فى سبتمبر ١٩٧٥، وكانت تلك أول مرة، تشترك حكومة جنوب أفريقيا فى حرب بأفريقيا السوداء. وهكذا وجدت واشنطن وبريتوريا وبكين فى موقع تحارب فيه جنباً إلى جنب.

كانت جنوب أفريقيا تهدف إلى كسب شعور بالتعاطف معها، بمساندة نفس الجانب الذى كانت زائير والولايات المتحدة تسانده، ولقد أقنعت ـ نفسها ـ أن أنجولا ستكون أكثر تقبلاً لقواتها، رغم أنها بيضاء، لكونها من الأفارقة الوطنيين*، بدلا من السود الكوبيين كما أنهم اعتقدوا أنهم سينتصرون، مما شجعهم على اختيار ذلك الطريق الخطير. وفى نهاية الأمر، أرسلت جنوب أفريقيا فيلقاً مسلحاً من قواتها النظامية، ليحارب بجانب «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» الذى أوشك عندئذ على الانتصار فى الحرب.

وأخيراً، توقف هجوم جنوب أفريقيا، إذ قام الاتحاد السوفيتى بإمداد «الجبهة الشعبية»، بأسلحة شاملة،كما أرسلت كوبا خمسة عشر ألف جندى، على أعلى مستوى من التدريب والكفاءة من قواتها النظامية. لقد نجح الكوبيون ـ دون شك ـ فى ترجيح كفة «الجبهة الشعبية»، التى سرعان ما انتصرت فى الحرب. واستمرت معامل تكرير البترول الأمريكية فى ممارسة أعمالها، وسرعان ما تولت القوات الكوبية مهمة حماية ممتلكات «شفرون» من جنود «الاتحاد القومى للاستقلال التام»، الذين كانوا يحملون أسلحة أمريكية. وإذا كان الوجود السوفيتى فى أفريقيا قد أزعج كيسنجر، فإن الوجود الكوبى جعله شديد الغضب، إذ ثار وتوعّـد، ثم أعلن ـ فى مارس ١٩٧٦ ـ أن «الولايات المتحدة لن تقبل مزيداً من التدخل الشيوعى العسكرى فى أفريقيا». ونبذ «مايك مانسفيلد» ـ زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ ـ ذلك التهديد، ووصفه بأنه «خطابة لا طائل منها». أما توماس أونيل، چونيور ـ زعيم الأقلية فى مجلس النواب ـ فقد طالب الرئيس فورد بأن «يكذّب كيسنجر علناً»، فقام «دونالد رامزفيلد» ـ وزير الدفاع ـ بتقديم تبرير ضعيف، موضحا أن إدارة فورد، كانت تدرس اتخاذ «إجراءات اقتصادية أو سياسية فقط ضدكوبا، وليست عسكرية».

(*) إن مواطنى جنوب أفريقيا يعتبرون أنفسهم أفارقة لسبب منطقى، هو أن أسلافهم استقروا هناك منذ ثلاثمائة سنة ـ فى بعض الحالات ـ وعلى خلاف البيض فى روديسيا، ليس لديهم «وطن» فى أوروبا أو بريطانيا، يمكنهم العودة إليه، أفريقيا هى وطنهم، كما أنهم يدعون أنه عندما استوطن أسلافهم رأس القارة.. لم يكن هناك من يقيم فيها.

كان ذلك مثالاً آخر على تولى الكونجرس لأمور السياسة الخارجية الأمريكية، بأسلوب لم يكن وارداً على الإطلاق فى سنوات رئاسة ترومان، أو إيزنهاور، أو كنيدى، أو جونسون. لقد استخدم الكونجرس نفس السلطة، التى مارسها لإجبار نيكسون على الانسحاب من ڤيتنام، سلطة الموارد المالية، ففى ٢٧ يناير ١٩٧٦ ـ وبالرغم من الالتماسات التى قدمها فورد وكيسنجر فى آخر لحظة ـ اتخذ قراراً، بأغلبية ٣٢٣ صوتاً ضد ٩٩ صوتاً، بحظر المساعدات العسكرية السرية إلى أنجولا؛ فأصيب الرئيس بالإحباط، واتهم الكونجرس بأنه «فقد شجاعته».

ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن عديداً من الأمريكيين اعتبر أن الكونجرس بدأ ـ أخيراً ـ يواجه مسئولياته، وفى سبيل ذلك، كان يمارس نفوذه، لفرض قيود ضرورية للغايةعلى المغامرين فى «وكالة المخابرات المركزية» والبيت الأبيض. أما انتصار «الجبهة الشعبية» فى أنجولا، فلم يعتبره الكونجرس تطوراً حاسماً، إذ كان أقل قلقاً من «وكالة المخابرات المركزية» على مكانة الولايات المتحدة فى أفريقيا، وأكثر اهتماماً بالثمن، وأقل رغبة فى الهجوم بمجرد سماع صوت الأبواق. والمثال على ذلك ما حدث فى ١٩٧٦، عندما أوشكت أثيوبيا والصومال على إعلان الحرب. كانت «وكالة المخابرات المركزية» على استعداد للتدخل فى صف أثيوبيا، على أساس أن السوڤييت كانوا يسلحون الصومال بالأسلحة الحديثة، وأن الخبراء الكوبيين كانوا قد التحقوا بالقوات الصومالية، ووافق كيسنجر «وكالة المخابرات المركزية»، ولكن الكونجرس راودته الشكوك. وحيث أن إدارة جديدة كانت على وشك تولى السلطة فى واشنطن، لم يتخذ أى إجراء. وبعد مرور سنة ـ فى خريف ١٩٧٧ ـ طُرد الروس من الصومال، فبدأوا فى تسليح أثيوبيا، وعندئذ حثت «وكالة المخابرات المركزية» إدارة كارتر على التدخل فى صف الصومال.

تقع جمهورية جنوب أفريقيا، فى أقصى جنوب قارة أفريقيا، فى عالم آخر تقريبا عالم يقول الحكام البيض إنهم عاقدون العزم على الدفاع عنه إلى الأبد. فى

بقية أرجاء العالم، اتجهت الحركات السياسية الأساسية ـ منذ ١٩٤٥ ـ إما فى اتجاه حكم الأغلبية، أو فى اتجاه الاشتراكية. أما الحكم الاستعمارى، فقد اختفى تقريباً (خارج الاتحاد السوفيتى). وحقيقة أن حكم الحزب الواحد فى الدول الاشتراكية، يعد كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية، إلا أنه من الحقيقى أيضاً أن العالم نجح ـ خلال الأربعين عاماً الماضية ـ فى التخلص من عديد من الدول الملكية والديكتاتوريات المستبدة. كما أن الدول الاشتراكية ملتزمة ـ على الأقل نظرياً ـ بمبادئ تكافؤ الفرص، والتعليم، والحقوق الأساسية.

لقد تحركت جنوب أفريقيا ـ فى الاتجاه المعاكس ـ بعيداً عن الديموقراطية، وبعيداً عن فكرة المساواة لكل المواطنين أمام القانون. وقد زادت صرامة السياسات العنصرية فى جنوب أفريقيا باضطراد منذ الحرب، وعندما ازدهر اقتصادها، زادت حاجتها إلى العمالة السوداء، وعندما زاد اشتراك السود فى النظام الاقتصادى، ازداد مستوى القمع لفرض سياسة التميز العنصرى، ثم تخفيض الأجور الحقيقية، والقبض على المنشقين السياسيين السود، وقتلهم، مع فرض تنفيذ الفصل المطلق بين الأجناس بالقوة. لقد أصبحت جنوب أفريقيا دولة بوليسية، وإذا لم تكن تضارع معسكرات الموت التى نصبها هتلر، أو معسكرات العمل التى أقامها ستالين، فإن الحقائق المريرة لما يجرى فيها ـ مثل حقائق ما يحدث فى مستشفيات الأمراض العقلية الروسية الحديثة ـ لا تزال محط ازدراء ومقت دول العالم.

ورغم أن جنوب أفريقيا منبوذة من المجتمع الدولى فقد كانت لديها فرص رائعة للاستثمار، بسبب رخص العمالة بها، وثرواتها المعدنية. وكانت الأرباح مرتفعة، والمخاطر ضئيلة، وبالتالى كان من المحتم أن تشق بعض شركات الاستثمار الأمريكية الخاصة طريقها فى جنوب أفريقيا، ولكن فى نطاق لايمكن مقارنته بحجم الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا اللاتينية. لقد وصل إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى جنوب أفريقيا ـ فى ١٩٧٣ ـ إلى مبلغ وقدره

١,٢ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٣٪ فى سنوات رئاسة نيكسون، وهى زيادة لم تتعد كثيراً نسبة التضخم. وكان مبلغ الـ ١,٢ بليون دولار، يمثل حوالى ثلث إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، وحوالى ١٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا. كما بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا، حوالى ١٧٪ من وارداتها. وكانت جنوب أفريقيا تنتج ٦٠٪ من الذهب، الذى يستورده العالم الغربى، كما كانت ثالث أكبر مورّد لليورانيوم. وعلاوة على ذلك، أقامت الولايات المتحدة ـ فى جنوب أفريقيا ـ محطة تابعة «لناسا NASA»؛ لتعقب مسار الأقمار الصناعية، وأخرى لتعقب مسار القوات الجوية، أما البحرية، فقد سعت إلى الحصول على تسهيلات استخدام ميناء على ـ أو بالقرب ـ من رأس الرجاء الصالح، الذى يعد من أهم المواقع الاستراتيجية فى العالم.

ولاتعد كل الاستثمارات ـ فى مجموعها ـ ضخمة الحجم، أى إن الولايات المتحدة ليست لها مصالح حيوية فى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك كان واضحاً أنه يستحيل على أى سياسى أمريكى، أن يتخذ موقفاً مؤيداً لجنوب أفريقيا نظراً لانتهاك الحقوق المدنية (آخر من فعل ذلك، كان «دين أتشيسون» الذى شُهِرَ به لموقفه المؤيد لجنوب أفريقيا). كما كان مستحيلاً ـ تقريباً ـ اقتراح سياسات، تجبر حكومة جنوب أفريقيا على الاتجاه نحو حكم الأغلبية، وبالتالى كانت السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا متفاوتة ومضطربة. فمن ناحية حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى تزعم السفير «ستيفنسون» ـ فى أوائل الستينيات ـ إدانة سياسة التمييز العنصرى فى الأمم المتحدة. ولم يحدث أن قامت الولايات المتحدة بحظر الاستثمارات فى جنوب أفريقيا، بل إن نيكسون أوشك على تشجيعها بالفعل، رغم أن الولايات المتحدة تزعمت ـ فعليا ـ الجهود التى بذلت فى ١٩٦٣، فى الأمم المتحدة، لفرض حظر بيع أسلحة إلى جنوب أفريقيا.

تقع ناميبيا ـ إحدى مستعمرات جنوب أفريقيا ـ جنوب أنجولا (جنوب غرب أفريقيا)، ولقد أصرت الولايات المتحدة على عدم شرعية استمرار سيطرة جنوب

أفريقيا على ناميبيا*، لدرجة أن نيكسون ـ تحت إلحاح كيسنجر ـ أخطر المستثمرين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الاستثمارات فى ناميبيا، منذ ذلك الحين فصاعداً. وعلى أية حال لقد اقتصرت أهمية ناميبيا على تصدير العمالة إلى مناجم جنوب أفريقيا، ولم تكن بريتوريا على استعداد للتنازل عن ذلك المصدر للعمالة الرخيصة الكادحة. لقد أوجزت الوثيقة رقم «٣٩ للأمن القومى الأمريكى» مشكلة ناميبيا كالتالى «لايوجد حل للمشكلة حاليا. إن حكومة جنوب أفريقيا توطد حكمها، وتوسّع النطاق الذى تطبق فيه سياسة التمييز العنصرى ووسائل القمع. وإن جنوب أفريقيا تعتبر أن المنطقة حيوية لأمنها واقتصادها».

ولاتزال الروابط الثقافية والاقتصادية لأفريقيا مع أوروبا، إذ يدرس العدد الأكبر من الطلبة الأفارقة فى جامعات غرب أوروبا، وليس فى الجامعات الأمريكية أو الروسية، كما أن مستوى تجارة أوروبا الغربية مع أفريقيا واستثماراتها فى أفريقيا يفوق ـ بقدر كبير جداً ـ ذلك المستوى فى أى من القوتين العظميين. إن اللغات «الحديثة» والشائعة فى أفريقيا، هى الانجليزية والفرنسية، ويتحدث الأفارقة الإنجليزية بلهجة بريطانية، وليس بلهجة أمريكية.

(*) فى ١٩٢٠ كلفت عصبة الأمم حكومة جنوب أفريقيا بالانتداب على ناميبيا، وهذه هى المنطقة الوحيدة التى خضعت للانتداب ولم تنل استقلالها (أو تصبح تحت وصاية الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاهلت حكومة جنوب أفريقيا كل مطالب الأمم المتحدة، بانسحابها من المنطقة.



الفصل الرابع عشر

كارتر والتوعك القومى

"إن حقوق الإنسان هي روح سياستنا الخارجية"

(چيمي كارتر، ١٩٧٧)

"إن إيران تعد جزيرة من الاستقرار، وسط أكثر مناطق العالم اضطراباً"

(چيمي كارتر، ١٩٧٧)

فى نوفمبر ١٩٧٦، نجح چيمى كارتر ـ بالكاد ـ فى هزيمة چيرالد فورد فى انتخابات الرئاسة. فلقد أدار كارتر حملة انتخابية بارعة انتهزت كل الفرص المتاحة من جراء رد فعل الشعب إزاء فضيحة «ووترچيت»، والاستياء الذى اجتاح الأمة من الحكومة الكبيرة فى واشنطن، والإدراك الحسىّ الذى ساد ـ عموماً ـ بمدى الحاجة إلى سياسة خارجية أقل نشاطا وأقل تورطاً. لقد وعد كارتر ـ فى الواقع ـ بألا تكون هناك فضيحة «ووترچيت» أخرى، أو ڤيتنام أخرى.

ولكن ما كان كارتر يؤيده، لم يكن على نفس الدرجة من الوضوح. وكان كارتر ـ رجل الأعمال والحاكم لولاية چورجيا ـ أقل خبرة فى مجال السياسة الخارجية، من الرؤوساء الأمريكيين الذين تولوا الحكم فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. وكانت الصفة المميزة لشخصيته هى المثالية، وهى النقيض الصارخ للسياسة الواقعية،

التى سادت فى سنوات كيسنجر. وعلى خلاف من سبقوه، لم يعتبر الشيوعية عدوه الرئيسى؛ فأوضح مراراً وتكراراً أن الشعب الأمريكى قد أصبح مرعوباً من الشيوعيين، بينما لم يول كثيراً من الاهتمام إلى المخاطر الأعظم الناجمة عن سباق التسلح، وتمادى فى مساندة الديكتاتوريات اليمينية القمعية المنتشرة فى كافة أنحاء العالم.

لقد ذكر كارتر فى خطاب توليه السلطة أن هدفه الأسمى هو إزالة الأسلحة النووية من على سطح الأرض، وأراد أن يشرع ـ فوراً ـ فى تحديد التسلح، وتخفيض مبيعات الأسلحة الأمريكية عبر البحار، لأنه كان يأبى أن تظل الولايات المتحدة «تاجر الأسلحة» فى نظر العالم. كما أنه أخذ على نفسه عهداً قاطعاً بالدفاع عن حقوق الإنسان فى كل مكان، والتى أطلق عليها فيما بعد «روح سياستنا الخارجية»، وجعلها محك العلاقات الأمريكية مع دول العالم الأخرى. وكانت كلها أهداف نبيلة، ومصاغة بنبل، فأنعشت معنويات العالم أجمع، خاصة التركيز على حقوق الإنسان، الذى عزف على وتر حساس لدى المضطهدين فى كل مكان.

ولكن كل الأهداف كانت غير عملية إلى حد كبير، ولم يتحقق أى منها. وبدلاً من إحراز أى تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية، استمرت إدارة كارتر فى زيادة الترسانة النووية الأمريكية، بنفس المعدل ـ تقريباً ـ الذى زادت به فى إدارة نيكسون، وفورد. كما زادت مبيعات الأسلحة الأمريكية ـ بالفعل ـ خلال سنوات كارتر، بدلاً من تخفيضها. وعلاوة على ذلك أدى تركيز كارتر على حقوق الإنسان، إلى تدهور علاقات الولايات المتحدة ـ بدرجة سيئة ـ مع كثير من أقدم حلفائها وأثار الاستياء فى الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى، مما ساهم فى فشل تحقيق أهداف رئيسية، مثل الرقابة على التسليح أو انفراج حقيقى لتوتر العلاقات الدولية. كما ساهم فى الإطاحة بشاه إيران، أقدم حليف للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأكثرهم إخلاصاً، مما كانت له عواقب وخيمة على كارتر نفسه. لقد كانت هناك هوة ساحقة بين الهدف والإنجاز فى إدارة كارتر، وكانت أسبابها

الرئيسية هى الإفراط فى المثالية، والافتقار إلى التجارب، والمغالاة فى رد الفعل تجاه تصرفات روسيا.

لقد صرح كارتر فى خطاب توليه السلطة قائلاً: «لا يمكن ألا نكترث بمصير الحرية فى الدول الأخرى، ويجب أن يكون التزامنا قبـلَ حقوق الإنسان التزاماً مطلقاً».

إن مفهوم أن كل إنسان له حقوق معينة لا يمكن التنازل عنها، هو ـ أساساً ـ أحد مبادئ «چيفرسون» والمبادئ الأمريكية، ولكنه حاز على تأييد عالمى فى ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)، ومرة أخرى فى اتفاقيات هلسنكى (١٩٧٥)، عندما اتفق جميع الأعضاء ـ بما فى ذلك الاتحاد السوڤيتى ـ على احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيهم. ولسوء الحظ لم تكن هناك وسائل لتنفيذ الاتفاقية بقوة القانون؛ لقد قام الكونجرس بالتصديق على السياسة فى أوائل السبعينيات، قبل خطاب تولى كارتر السلطة. ورداً على سياسة كيسنجر الواقعية، ولمجابهة الحرج الذى نجم عن التأييد الأمريكى للحكام الديكتاتوريين حول العالم، منع الكونجرس إرسال المساعدات الأمريكية إلى الدول، التى «تنتهك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً على نحو جسيم، وثابت». وهكذا، لم يكن كارتر يقدم فكرة جديدة، ولكن لم يحدث من قبل، أن تمادى رئيس أمريكى إلى هذا الحد، فى مجال حقوق الإنسان.

كان كارتر ـ شخصيا ـ متأثراً جداً بالقضية، كما أنها وفرت له فرصة لتمييز سياسته الخارجية، عن سياسة كيسنجر ونيكسون. وبالإضافة إلى ذلك قامت بدور ما لكل من أنصار الحرب الباردة (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد الاتحاد السوڤيتى، نظراً لسجلاته الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان)، والمثاليين (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد: شيلى، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وغيرها نظراً لسجلاتها الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان). وأسس كارتر «مكتب حقوق الإنسان» فى وزارة الخارجية، كما

كان يقرر منح أو منع المساعدات الاقتصادية، والميزات التجارية، والأسلحة، وغيرها من أنماط المساعدة الأمريكية على أساس موقف الدولة من حقوق الإنسان.

وأدت حملة حقوق الإنسان إلى ظهور كارتر فى صورة مشرقة، ولكن تأثيراتها لم تكن إيجابية وأضرارها كانت جسيمة. لقد أخذ يعظ المهتدين، فما كان من المخطئين إلا أن استاءوا ـ بشدة ـ من مواعظ كارتر عن حقوق الإنسان؛ لدرجة أنهم إما تجاهلوا الاستغاثات التى أخذ ينادى بها بتحسين معاملة المساجين السياسيين، أو أنهم لجأوا ـ بالفعل ـ إلى زيادة القمع. ومع ذلك، كان المدافعون عن حقوق الإنسان مقتنعين بإيجابية الحملة وفائدتها، وعلى حد تعبير أحدهم: «لقد أعادت إلى الولايات المتحدة شهرتها السابقة كمؤيدة للحرية، بدلاً من صورتها الحديثة كنصيرة للطغاة».

غير أن المشكلة الجوهرية كانت حتمية: توجيه الحملة ضد حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة بدلاً من أعدائها، حيث ان بعض حلفاء الولايات المتحدة، مثل: كوريا الجنوبية، والأرجنتين، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، وتايوان، ونيكاراجا، وإيران، كانوا سريعى التأثر بالضغوط التى يمارسها كارتر، لاعتمادهم على الولايات المتحدة؛ فى الحصول على الأسلحة والمعدات الاقتصادية. واعتقد النقاد أنه لايوجد مايبرر إضعاف حلفاء الولايات المتحدة بسبب الاعتراض على أخلاقياتهم، فى نفس الوقت الذى تستمر فيه الولايات المتحدة فى فتح تسهيلات ائتمانية وبيع الحبوب، ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى الاتحاد السوڤيتى، الذى وصل انتهاكه لحقوق الإنسان إلى أسوأ درجة سجلها العالم، والذى كان من الواضح أنه ليس من أصدقاء الولايات المتحدة.

كان كارتر يرمى فى علاقته بالاتحاد السوڤيتى إلى تحقيق هدفين جوهريين، أولهما تحرير الولايات المتحدة من «خوفها الجامح من الشيوعية»، وثانيهما إبرام معاهدة «سولت ٢» التى كانت ستؤدى إلى تضاؤل فرص اندلاع حرب نووية. وكان

وزير الخارجية «سيروس ڤانس» ـ وهو محامٍ من نيويورك، له خبرة طويلة مع الحكومة ـ من متزعمى الدفاع عن سياسة انفراج العلاقات، واتبع أسلوباً معتدلاً لاستمالة روسيا، وكان «كارتر وڤانس» على ثقة من أنه قد حان الوقت، لإعادة صياغة علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوڤيتي. لقد أكد «ڤانس» على ضرورة أن يتبنى الأسلوب الجديد للتعامل مع السوڤييت على أساس «الحوافز الإيجابية»؛ بدلاً من سياسة الاحتواء، ورفض فكرة «قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على الاتحاد السوڤيتي»، أو بطريقة أخرى: «نأمر العالم ليكون كما نبغاه». لقد كان على الولايات المتحدة أن تقبل دوراً، أقل شأناً فى شئون العالم.

قدمت الولايات المتحدة أول «حافز إيجابى» ـ فى خلال أربعة وعشرين ساعة ـ من تولى كارتر الرئاسة، عندما أمر بسحب الأسلحة النووية الأمريكية فوراً من كوريا الجنوبية. ولم تحدث تلك الخطوة الرئيسية أى رد فعل لدى الاتحاد السوڤيتى (عم تسببت بيروقراطية البنتاجون فى إحباطها فى نهاية الأمر)، مما أدى إلى شدة إحساس كارتر بالاحباط. وجدير بالذكر أن اتخاذ كارتر مثل تلك الخطوة الجريئة دون مناقشتها مسبقاً مع قادته العسكريين، ودون إخطار الكرملين مسبقاً والحصول سلفاً على بعض التعهدات باتخاذ إجراء متبادل، لهو دليل على قلة خبرته. وبصفة عامة، كان كارتر مبتئساً خلال السنة الأولى من توليه الرئاسة، بسبب تقاعس السوڤييت عن الرد على مبادراته. وبينما بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن بعض مواقعها المتقدمة حول العالم، أصبح السوڤييت (بدلاً من التجاوب مع أمريكا بنفس النمط) أكثر ميلاً للمغامرات. لقد استمروا بل حتى زادوا من تعزيز أسلحتهم، وأصبح لهم وجود فى كل من القرن الأفريقى، وجنوب أفريقيا، باستخدام القوات الكوبية فى دور عملائهم الذين يتولون المواجهة. وكان واضحاً أن روسيا نظرت إلى «حوافز كارتر الإيجابية» كعلامات على الضعف والتردد فى اتخاذ القرار؛ فردت على ذلك بأن أصبحت أكثر عدوانية.

وأدت تحركات روسيا إلى تقوية مركز «زبينيو بريزنسكى»، مستشار كارتر الخاص لشئون الأمن القومى، وهو عالم سياسى، هاجر من بولندا إلى الولايات المتحدة فى ١٩٥٣. كان «بريزنسكى» من مؤيدى سياسة كيسنجر الواقعية، وكان يتنافس مع «ڤانس» من أجل التأثير على كارتر. لقد قدم بريزنسكى حججاً قومية، تؤيد عدم الثقة فى السوڤييت، وساعدت تصرفات روسيا على إثبات سلامة تلك الحجج. فعلى سبيل المثال عندما بدأت روسيا، فى أوائل ١٩٧٩، فى وضع حاملة طائرات نفاثة، وفرقة مقاتلة، وحوض لإصلاح الغواصات فى كوبا، غضب كارتر من «ليونيد بريچينيف»، بسبب ذلك الانتهاك الصريح لاتفاق كوبا الذى تم بعد أزمة «الصواريخ»، وظهر فى التليفزيون ليدين تصرفات الاتحاد السوڤيتى*. ورد «بريچينيف» ـ فى حدود المتوقع والصواب ـ بأن الطائرات وغيرها من المعدات، لم تكن أسلحة هجومية بطبيعتها، وبالتالى لم تكن تمثل انتهاكاً للاتفاق، الذى عقده كنيدى وخروشوف بصفة غير رسمية فى ١٩٦٢، وبالتالى لم يسحب بريچينيف الأسلحة أو القوات. وكانت تلك التجربة بمثابة مرحلة حاسمة فى رحلة كارتر، التى امتدت من المثالية إلى التشدد مع السوڤييت.

كانت أهم نتيجة، على الإطلاق، لعداء كارتر للسوڤييت وتخوفه المتزايد منهم. هى توقف مباحثات «سولت ٢». ولم يكن كارتر على استعداد لتقديم تنازلات أكثر من، مقابلة السوڤييت فى منتصف الطريق، وفى نهاية الأمر طالب كارتر ـ فعلاً ـ بحيازة الولايات المتحدة لأسلحة أكثر، وبحيازة الاتحاد السوڤيتى لأسلحة أقل، مما كان كيسنجر ونيكسون على استعداد لتقبله. وهكذا فإن مطالب كارتر ـ بالإضافة

(*) ترجع أصول تلك «الأزمة» إلى الطموحات السياسية للسيناتور «فرانك تشرشل» رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وكانت حملة إعادة انتخابه فى «إيداهو» وشيكة، حيث اتهمه الحزب المعارض بتهاونه مع الشيوعيين، ولذلك عقد مؤتمر صحفى فى ٣٠ أغسطس ١٩٧٩، «كشف» فيه عن وجود لواء سوڤيتى فى كوبا، مكون من ٢٥٠٠ جندى، و «طالب» بأن يصر الرئيس الأمريكى على إزالة «كل الفرق المقاتلة السوڤيتية من كوبا»، وحقيقة الأمر هى أن ذلك اللواء كان موجوداً فى كوبا منذ ١٩٦٣.

إلى استياء روسيا من تأييد كارتر علانية للمنشقين الروس، وربطه بين مباحثات «سولت ٢» وحقوق الإنسان ـ أدت إلى توقف المناقشات لأكثر من عام. لقد قال كارتر إنه أراد إتمام المعاهدة فى ١٩٧٧، ولكنه لم يجتمع مع بريچينيف حتى يونيه ١٩٧٩ لتوقيع معاهدة «سولت ٢» فى ڤيينا. وحينذاك، كان كارتر قد أصدر أوامره بالفعل بإنتاج «صواريخ برشينج ٢ الحربية Pershing II» ـ التى لم تكن واردة فى معاهدة «سولت ٢» ـ وقنبلة معدلة بإشعاع النيترون. كما كان بريچينيف قد ردّ على ذلك، بزيادة سرعة إنتاج روسيا لقاذفة القنابل، «باكنير ـ Backfire»، والصواريخ الجديدة س س ـ ٢٠.

كانت معاهدة «سولت ٢»، التى وقعها الزعيمان فى ڤيينا، اتفاقية غريبة. مثلما حدث فى معاهدة «سولت ١» وضعت «سولت ٢» حداً أقصى يمكّن الجانبين ـ من أجل التوصل إلى ذلك الحد ـ من تعزيز ـ بدلاً من تجميد ـ الأسلحة النووية ونظم إطلاقها، كما أنها أهملت كلية مجرد ذكر صواريخ «برشينج ٢»، أو قاذفة القنابل «باكفير Backfire» أو مشكلة «ميرف» (رؤوس حربية متعددة للصواريخ عابرة القارات ICBN). وباختصار، كانت معاهدة «سولت ٢» متخلفة جداً عن التكنولوجيا الجارية، وعلى وجه التحديد فإن الاتفاقية قيدت كل طرف بـ ٢,٤٠٠ مُطْلِقة صواريخ من كل الأنواع. وفى ذلك الوقت ـ فى منتصف ١٩٧٩ ـ كان الطرفان متساويين تقريباً، فكان لدى الولايات المتحدة ١٠٥٤ صاروخاً عابراً للقارات، منها ٥٥٠ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ١٣٩٨ صاروخاً عابر قارات، منها ٥٧٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، وكان لدى الولايات المتحدة ٦٥٦ صاروخاً من الصواريخ الباليستية المطلقة من الغواصات، منها ٤٩٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ٩٥٠ صاروخاً، منها ١٢٨ صاروخاً متعدد الرؤوس. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لدى الولايات المتحدة ٥٧٤ قاذفة قنابل ثقيلة حاملة لأضخم الأسلحة النووية، بينما كان لدى روسيا ١٥٦ قاذفة قنابل مماثلة. وبما أن كلاً من الجانبين كان له مطلق الحرية فى بناء رؤوس نووية، بالعدد

الذى كان يبغيه، وكذلك فى تزويد كل مطلقات الصواريخ بالرؤوس المتعددة، فإن معاهدة «سولت ٢» لم تضع أية قيود على الإطلاق ـ من وجهة النظر الفعلية ـ على سباق التسلح.

وبالرغم من ذلك، قوبلت المعاهدة بانتقادات حادة فى الولايات المتحدة؛ خاصة فى مجلس الشيوخ الذى هاجمها بأنها تنازلت عن كثير، وسمحت باستمرار تفوق روسيا الاستراتيجى ـ المفترض ـ بل ونموه أيضاً. وفقد كارتر ـ شخصياً ـ ثقته فى المعاهدة ـ فى ظل اتجاهاته المتشددة نحو السوفييت ـ فلم يحثّ على التصديق على المعاهدة. وبدلاً من ذلك تولت إدارة كارتر، فى ديسمبر ١٩٧٩ ، إقناع شركائها فى حلف شمال الأطلنطى، بالموافقة على برنامج عمل، يقضى بتركيب صواريخ «برشينج ٢ ـ ذات الرؤوس النووية» وفى دول غرب أوروبا، رداً على تركيب السوفييت مئات من الصواريخ الجديدة «س س ـ ٢٠ ذات المدى المتوسط» فى دول شرق أوروبا. ومما هو جدير بالذكر، أن الولايات المتحدة لم تفرض على الأوروبيين تلك الخطوة على الإطلاق؛ حيث إن ألمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا، وغيرها من أعضاء حلف شمال الأطلنطى، كانوا فى شدة الانزعاج من خطر الصواريخ «س س ـ ٢٠»، وأصروا على ضرورة مواجهة الولايات المتحدة لذلك الخطر. واتخذ أعضاء «الناتو» قراراً ذا فائدة مزدوجة، وهو: إقامة صواريخ «كروز» الحربية الأمريكية فى أوروبا الغربية، فى نفس الوقت الذى حثوا فيه روسيا على إجراء مباحثات الرقابة على التسلح، حيث تعهدت دول «الناتو» بعدم إقامة صواريخ «كروز» الحربية، إذا إزالت روسيا صواريخ «س س ـ ٢٠» من دول شرق أوروبا. وكانت تلك الخطوات تصعيداً مهما لسباق التسلح، وكان أول تأثير مباشر لها، هو إحياء حركة «مهاجمة الأسلحة النووية»، التى كانت فى طور السبات فى أوروبا، والتى سرعان ما انتشرت إلى الولايات المتحدة. ووجد الناس فى كل أنحاء العالم ـ أياً كانت مهنتهم أو معتقداتهم السياسية ـ صعوبة متزايدة فى فهم العلاقة بين إنتاج المزيد من القنابل، وتوطيد أمن بلادهم. فى عصر امتلك فيه كل طرف عشرات الآلاف من الرؤوس النووية، وقدرة

على التدمير الشامل يُحتسب مقياسها بأربعين إلى خمسين مرة، كان من الصعوبة بمكان، إدراك كيف يمكن أن تحسن زيادة تلك الطاقة المدمرة من الوضع الاستراتيجي للأمة. وبالرغم من ذلك، استمر سباق التسلح.

في ديسمبر ١٩٧٩، قامت ٨٥,٠٠٠ من القوات الروسية بغزو أفغانستان، وسددت تلك الواقعة ضربة عنيفة لكارتر، الذى قال: «إن الغزو السوفيتى لأفغانستان له مدلولات، يمكن أن تطرح أخطر تهديد يواجه السلام العالمى، منذ الحرب العالمية الثانية» وقدم تبريراته قائلاً إن: «العدوان الذى لا يقاوم، يصبح مرضاً معدياً». وقررت الولايات المتحدة إنهاء مبيعاتها من الحبوب إلى روسيا، وإرجاء مبيعات التكنولوجيا المتقدمة، كما قاطعت ـ بناء على إصرار كارتر ـ الدورة الأوليمبية التى عقدت ١٩٨٠ فى موسكو، وبالإضافة إلى ذلك، أخطر كارتر مجلس الشيوخ، بتأجيل النظر فى معاهدة «سولت ٢» إلى أجل غير مسمى. وكانت كل تلك الإجراءات غاية فى الخطورة ـ باستثناء مقاطعة الدورة الأوليمبية التى كانت خطوة رمزية بحتة، ثأر منها الروس بمقاطعة دورة لوس أنجلوس فى١٩٨٤ ـ كما كانت بمثابة انقلاب عكسى للسياسات طويلة المدى، التى سادت منذ سنوات كنيدى. وفى الواقع، كان موقف كارتر من السوفييت فى١٩٨٠، بصفة عامة، أكثر تشدداً من موقف أى رئيس أمريكى معهم منذ إيزنهاور، وبرر «كارتر» ذلك بأن أفغانستان كانت السبب فى موقفه، قائلاً: «إن هذا الاعتداء السوفيتى قدترك أثراًعنيفاً، غيرّ رأيى الشخصى فى ماهية الأهداف القصوى للسوفييت، أكثر من أى عمل آخر اقترفوه منذ توليت الرئاسة»، وسمّــى الغزو بأنه «نواة مرحلية تجاه إمكانية سيطرتهم على معظم موارد البترول فى العالم».

لقد اعتبر نقاد «كارتر» أن رد فعله كان مبالغاً فيه، وكانت حجتهم أن السوفييت لم يدخلوا أفغانستان لأغراض عدوانية، وإنما لأغراض دفاعية، حيث كانت تضاريس المنطقة تعد أقل التضاريس مناسبة لأى عمل عدوانى فى العالم تقريباً. كانت حكومة

أفغانستان موالية لموسكو بالفعل، حيث وصلت إلى السلطة بعد انقلاب حدث فى أبريل ١٩٧٨، ولكن تلك الحكومة عجزت عن قمع المتمردين المسلمين. وبسبب الخوف الواضح من انتشار الحركة الإسلامية ـ التى اجتاحت بالفعل إيران ـ واحتمال وصولها إلى ملايين المسلمين داخل الاتحاد السوفيتى، قررت روسيا غزو أفغانستان.

لكن «كارتر» أصر على أن الجيش الأحمر قد استأنف نشاطه. وفى الواقع، كانت تلك المرة الأولى التى أرسل فيها السوفييت قواتهم إلى منطقة ما، لم يهزمها الجيش الأحمر فى ١٩٤٥. وانسحب كارتر من «سولت ٢» ـ حفاظاً على موارد البترول فى الغرب ـ بل وأمر أيضاً بزيادة ميزانية الدفاع، وأعلن عن رفع القيود الموضوعة على أنشطة وكالة المخابرات المركزية وعن مبدأ كارتر لجنوب شرق آسيا. ونظراً لأنه حدد أن منطقة الخليج الفارسى تقع ضمن المصالح الحيوية الأمريكية، فقد صرح بأن الولايات المتحدة ستقاوم أى هجوم روسى على تلك المنطقة «بأية وسيلة ضرورية ـ بما فى ذلك القوات العسكرية». لقد تساءل النقاد عن كيفية تولى الولايات المتحدة الدفاع بمفردها عن منطقة، تبعد آلاف الأميال عن القاعد العسكرية الأمريكية، إلا باستخدام الأسلحة النووية، وعبروا عن رغبتهم فى أن تكون إدارة كارتر قد استشارت دول الخليج الفارسى وأعضاء «الناتو» قبل إذاعة «مبدأ كارتر».

عندما ترك كارتر منصب الرئاسة، كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى أسوأ مما كانت عليه عندما تولى الرئاسة. وفى ١٩٨٠، أصبح اضطهاد المنشقين السوفييت، أكثر رواجاً وقسوة عما كان فى ١٩٧٦. وزادت كفاءة الترسانات النووية للقوى العظمى. وهددت الصواريخ السوفيتية س س ـ ٢٠ أوروبا الغربية كما لم يحدث من قبل، بينما كانت الولايات المتحدة تنتج صواريخ «كروز»، لكى تهدد كلاً من أوروبا الشرقية وروسيا. وانخفضت التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بشكل حاد.

لقد بدأ كارتر بسياسة حاسمة، سياسة أيقظت ـ بطرق متعددة ـ الأمل فى بداية جديدة ـ تخفيض الإنفاق على التسلح، وزيادة الثقة بين الطرفين، وزيادة التبادل التجارى والثقافى، وباختصار انفراج حقيقى لتوتر العلاقات بين الدولتين. ولكنه عجزعن التمسك بتلك السياسة، ويرجع ذلك ـ فى الجانب الأعظم ـ إلى إهمال السوفييت الرد بالمثل على «الحوافز الإيجابية» لكارتر، كما يرجع أيضا إلى الضغوط السياسية الداخلية لكى يصبح كارتر «أكثر تشدداً». كما وأن قلة خبراته الشخصية ترتب عليها المبالغة فى رد الفعل تجاه الأحداث ـ كما حدث فى كوبا وأفغانستان. كما عجز عن تخفيض التسلح ـ ولنوع جانبا توقف التسليح ـ فى إطار القوة الدافعة الهائلة للتسابق على التسلح؛ حيث عمد كل جانب إلى التصرف فى إطار مخاوفه من إحراز الجانب الآخر لتقدم مفاجىء عددى، أو تكنولوجى. وعلاوة على ذلك، لأن كارتر لم يكن قائداً قوياً بالقدر الكافى الذى يمكنه من تحديد طريقة والتمسك به. وبحلول ١٩٨٠، شاع استخدام تعبير «بسكويت هش» لوصف سياسته الخارجية، وهو ما يعد اتهاماً لاذعاً.

بالإضافة إلى حملة حقوق الإنسان، كان لمثالية كارتر أبلغ الأثرعلى سياسته تجاه أفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين. ففى أفريقيا، أدى تأييد السفير «أندرو يانغ» ـ علناً فى الأمم المتحدة للدول الناشئة فى القارة، وإصراره على حكم الأغلبية فى جنوب إفريقيا ـ لكسب العديد من الأصدقاء الجدد للولايات المتحدة. وفى أمريكا اللاتينية، سحب كارتر تدعيمه للمجلس السياسى العسكرى القمعى فى شيلى، وهو ما يمثل عكس سياسة كيسنجر. وفى فبراير ١٩٧٨، قطع كارتر كل المساعدات العسكرية والاقتصادية لواحد من أقدم حلفاء الولايات المتحدة، «انستاسيو سوموزا» فى نيكاراجوا، وذلك بسبب ماضيه البغيض إزاء حقوق الإنسان. وفى يونيه ١٩٧٩، ساندت الولايات المتحدة قراراً لمنظمة الدول الأمريكية، يدعو إلى استقالة «سوموزا»، وبدون المساعدة الأمريكية فشل «سوموزا» فى مقاومة هجمات حركة الفدائيين «الساندينستا»، وفى يوليه ١٩٧٩ فرّ «سوموزا» إلى ميامى، ثم اغتيل فى باراجواى

بعد ذلك بعام. واعترفت الولايات المتحدة ـ فوراً ـ بحكومة «ساندينيستا» الجديدة، وأمدتها بمساعدات اقتصادية، قدرها ١٦ مليون دولار، وبعد مرور عام، وقّع كارتر على اتفاقية مساعدات إلى نيكاراجوا، قدرها ٧٥ مليون دولار. وحيث ان «الساندينستا» كانوا يساريين مع وجود عنصر شيوعى قوى فى الحكومة، فإن رد فعل كارتر تجاه الثورة يعد تحولاً جوهرياً فى علاقة الولايات المتحدة بوسط أمريكا.

فى مايو ١٩٨٠، بدأ الفدائيون اليساريون حرباً أهلية فى السلفادور، حيث أمدهم انتصار «الساندينيستا» فى نيكاراجوا، وانتصار «كاسترو»، بالشجاعة والمؤازرة. ولكن حكومة السلفادور حاربت بواسطة جماعات وحشية ـ وإن كانت غير كفؤة ـ للبحث عن المتمردين والفتك بهم، كما أرسل جيش السلفادور فرقاً انتحارية «يمينية»، لقتل المئات من المعارضين المدنيين، وصلت إلى الآلاف فى نهاية الأمر. وبعد أن قامت قوات حكومية بقتل أربعة أمريكيين ـ ثلاث راهبات وعامل ـ أمر كارتر بوقف المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى السلفادور، وإن أعلن عن استئنافها فى ١٤ يناير ١٩٨١، ضمن آخر تحركاته كرئيس للولايات المتحدة.

لقد حدثت أعظم انتصارات كارتر فى السياسة الخارجية، فى ١٩٧٨، عندما اتخذ موقفاً جريئاً وجسوراً إزاء معاهدة قناة بنما، التى أعادت لبنما السيادة الكاملة على منطقة القناة، وإن كان من غير الممكن أن ينسب الفضل كله إلى كارتر؛ إذ بدأت المفاوضات خلال إدارة جونسون، واقتربت للنهاية على يد الحزب الجمهورى فى السبعينيات، ولكن عندما حان الوقت للاقتراع الفاصل على الاتفاقية فى مجلس الشيوخ، نجح أحد المعارضين المحمومين المنفعلين فى إعاقتها تقريباً، كما أن رونالد ريجان أدان المعاهدة فى حملته الانتخابية للرئاسة، فقال أحد الشيوخ فى ضيق «لقد سرقناها (بنما) بأمانة». ومع ذلك أيدّ فورد وكيسنجر المعاهدة، وسخّر كارتر كل ثقل الرئاسة، للتصديق عليها، وهو ما حدث بالكاد.

كما أن كارتر حذا حذو الحزب الجمهورى بالنسبة للصين، وفتحت رحلة نيكسون إلى الصين، فى ١٩٧٢، الأبواب لعلاقة جديدة بين الولايات المتحدة والصين،

ولكن مشكلة الاعتراف الكامل بالصين الشيوعية، وكيفية التصرف فى المعاهدات الأمريكية مع الصين القومية كانت من المشاكل التى لم تزل قائمة. ثم أعلن كارتر فى عام ١٩٧٨، أنه اعتباراً من يناير ١٩٧٩ سوف تتبادل الولايات المتحدة والصين الاعتراف الكامل بكل منهما، مع تبادل السفراء. وعلاوة على ذلك، أنهت الولايات المتحدة من جانبها معاهدة الدفاع المتبادل مع تايوان التى أبرمت فى ١٩٥٤، وسحبت اعترافها الدبلوماسى بالحكومة الوطنية، وبالتالى اعترفت بتايوان كجزء من الصين. وأدى ذلك إلى حملة انتقادات من الحزب الجمهورى، بقيادة السيناتور «بارى جولدوتـر» و «ريجان» المرشح للرئاسة الأمريكية، بدعوى أن تلك خيانة لواحد من أخلص حلفاء الولايات المتحدة. ولكن كارتر تمسك بتنفيذ سياسته بالرغم من ذلك، إذ أنها كانت النتيجة المنطقية لمبادرة نيكسون وكيسنجر فى الصين، وهى الحقيقة التى أخرست نقد الجمهوريين.

كما حذا كارتر حذو كيسنجر فى الشرق الأوسط؛ حيث لعب دوراً رئيسياً فى إنجاز معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وهو الأمر الذى استبعد الجميع إمكانية حدوثه، بما فى ذلك كيسنجر. وخلال ذلك، سطع نجم كارتر فى الولايات المتحدة وحول العالم، ولقد تمكن كارتر من إحراز ذلك النجاح ـ أساساً ـ بسبب أنور السادات، خليفة عبد الناصر. لقد أدرك السادات أن مصر لن يمكنها خوض حرب أخرى، كما إنه كان ـ على أى حال من الأحوال ـ غير قادر على طرد الجيش الإسرائيلى المحتل من سيناء، ولذلك قرر أن يعرض على إسرائيل السلام، والاعتراف بها فى مقابل الأرض المصرية المحتلة. وفى ديسمبر ١٩٧٧، ذهب السادات إلى إسرائيل، ليلقى خطاباً أمام البرلمان الإسرائيلى، وهو التصرف الدرامى المؤثر الذى تطلب قدراً عظيماً من الشجاعة فاق كل تخيلات العالم أجمع؛ إذ جازف السادات بإدانة إخوانه العرب، بالإضافة إلى احتمال اغتياله، وبأن يسئ الإسرائيليون فهمه. لقد كان صريحاً فيما قاله للبرلمان، حيث أصر على أن أية اتفاقية بين إسرائيل ومصر، يتحتم أن تتضمن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية لنهر الأردن، ومن

مرتفعات الجولان، وتوفير وطن للفلسطينيين، والاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى حكومة الفلسطينيين، وأن تتنازل إسرائيل عن سيطرتها ـ المنفردة ـ على مدينة القدس. لقد بدت تلك الأهداف مستحيلة التحقيق، حيث ان رئيس وزراء إسرائيل الجديد «مناحم بيجين» ـ الإرهابى السابق، والسياسى اليمينى ـ كان غير مستعد لقبول حل وسط بخصوص القدس أو المنظمة، كما أنه رفض تقديم أية تنازلات بخصوص مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية. ولكن بيجين كان مستعداً لتوقيع اتفاقية منفصلة للسلام مع مصر (كانت أحد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية انقسام العرب)، غير أن السادات لم يستطع أن يتخلى عن بقية العرب، خاصة المنظمة، ولا حتى فى مقابل استرداد سيناء. ولكنه كان مستعداً للمباحثات، مما أتاح الفرصة أمام كارتر.

فى خريف ١٩٧٨، قام كارتر بدعوة بيجين والسادات لمقابلته فى استراحة الرئيس فى «كامب دافيد»، ميريلاند، على أن تقوم الولايات المتحدة بدور شريك «كامل» فى المفاوضات. ولمدة أسبوعين تقريبا، تبادل الرجال الثلاثة مناقشات مكثفة، دون التوصل إلى اتفاق نهائى بالرغم من ذلك، حيث إنهم عجزوا عن تسوية قضايا القدس أو الضفة الغربية أو مرتفعات الجولان أو المنظمة. وبحلول ديسمبر، كانوا قد وصلوا إلى طريق مسدود، وقد أطلق كارتر على تلك المباحثات «أكثر تجربة مثيرة للإحباط، مرت بى فى حياتى».

ومع ذلك فقد أصر على المضى قدماً، وفى أوائل ١٩٧٩ قام برحلة مفاجئة ومثيرة إلى الشرق الأوسط، حيث اجتمع مع السادات فى مصر؛ ومع بيجين فى إسرائيل. وفى نهاية الأمر أقنعهما بالتوقيع على معاهدة سلام، كانت فى أساسها عبارة عن اتفاقية باعتراف مصر بإسرائيل، وإحلال السلام بين الدولتين، فى مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء على مراحل. كما ذكرت الاتفاقية مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بأسلوب مبهم، سمح بعدة تفسيرات مختلفة، وغفلت

ذكر مرتفعات الجولان أو القدس (الواقع أن بيجين كان قد دمج مرتفعات الجولان، في دولة إسرائيل في سنة ١٩٨٢ ، كما أن أعداداً كبيرة من المستوطنين اليهود كانوا قد انتقلوا إلى الضفة الغربية) . ولذلك، فقد رفضت الدول العربية المعاهدة، وأدانت السادات بعنف. ولكن المعاهدة أدت بالفعل إلى انسحاب إسرائيل من سيناء، الذى تم فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، وأدت إلى فتح العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل، وللأسف الشديد أدت أيضاً إلى اغتيال السادات على يد جنود مصريين فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ .

إن ما يدعو للسخرية أن الشرق الأوسط، الذى شهد أعظم انتصارات كارتر، هو الذى أدى إلى سقوطه. فى واحد من أكثر الأحداث غرابة وشذوذاً فى القرن العشرين، توصلت الحكومة الإيرانية فى ١٩٨٠ إلى وضع الحكومة الأمريكية فى حالة جمود؛ حيث لعبت الأحداث التى كانت تجرى فى إيران دوراً جوهرياً فى انتخابات الرئاسة فى ذلك العام، وأدت إلى هزيمة كارتر فى الانتخابات.

منذ ١٩٥٣ ، حين اشتركت وكالة المخابرات المركزية فى انقلاب، أعاد شاه إيران إلى عرشه، كانت علاقات الولايات المتحدة مع الشاه مذبذبة. كان إيزنهاور متحمساً لمساندة نظام الحكم، ولكن كنيدى وجونسون قدما قدراً محدوداً من مبيعات الأسلحة والمساعدات الاقتصادية إلى إيران، على أساس أن الشاه كان ديكتاتوراً رجعيّـاً، غير جدير بالثقة. ومع ذلك عاد نيكسون وكيسنجر إلى سياسة إيزنهاور، بل وتوسعا فى تطبيقها، فقد اعتبرا أن إيران هى أفضل أصدقاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأنها شريك أساسى فى سياسة احتواء السوفييت، وأنها البلد الوحيد الذى يعتمد عليه فى تصدير بتروله إلى الغرب. وكان الشاه عميلاً مهماً للمعدات العسكرية الأمريكية خلال أوائل السبعينيات، إذ كانت تبلغ مشترواته ثلث حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج، وبذا كان عاملاً جوهرياً فى حل مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكى، كما كان عدواً لدوداً للشيوعية. هذا بالإضافة إلى أن موقع

إيران الجغرافى ـ على الحدود الجنوبية لروسيا ـ جعلها دولة مهمة استراتيجياً. وكان موقف الشاه معتدلاً فى منظمة الأوبك. بالإضافة إلى ذلك، سمح للولايات المتحدة بوضع معدات تصنت إلكترونية متطورة، على حدود إيران المشتركة مع الاتحاد السوفيتى. لقد كانت إيران من المصالح الحيوية الأمريكية بدرجة فاقت كثيراً فيتنام الجنوبية أو كوريا الجنوبية، فكان الشاه يستقبل استقبال الملوك فى رحلاته المتكررة إلى الولايات المتحدة. كما كان عشرات الألوف من الشباب الإيرانى يدرسون بالولايات المتحدة، وكان ضباط الجيش الأيرانى يتدربون فى الكليات الحربية الأمريكية، كما كانت قوات البوليس السرى الإيرانى الشهيرة «السافاك» تتلقى تدريبها ومعداتها من «وكالة المخابرات المركزية»، وكانت شركات البترول الأمريكية تمد الإيرانيين بالخبراء الفنيين والإرشادات المالية والعامة، مع المشاركة فى الأرباح الهائلة، وكان الآلاف من رجال الأعمال الأمريكيين يمارسون أعمالهم فى طهران. باختصار، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على أوثق وأفضل ما يمكن أن تكون عليه.

أو هكذا بدت؛ لأن الحقيقة هى أنه ـ فيما عدا النخبة الحاكمة فى إيران ـ كان الشعور المعادى للولايات المتحدة قوياً ويزداد قوة. وكان الإيرانيون يلومون الولايات المتحدة، لأنها أعادت الشاه إلى السلطة فى ١٩٥٣ ، وأبقته فى السلطة بعد ذلك، وكانوا على ثقة من أن الولايات المتحدة آزرت الشاه، وهو يتمادى فى تركيز كل السلطات فى إيران بين يديه شخصياً. وكانوا يشعرون أن الولايات المتحدة مسئولة عن إنفاق الشاه تلك المبالغ الهائلة على القوات المسلحة ـ التى لم تتناسب على الإطلاق مع احتياجات الأمن الإيرانى، بل كانت مخصصة لحماية مركز الشاه ـ بدلاً من تحسين ظروف الشعب الإيرانى. وكان عدد لايحصى من الإيرانيين يحمل الولايات المتحدة مسئولية برامج العمل بالوسائل العصرية والتى اتبعها الشاه والتى كانت تعد ـ من وجهة نظرهم ـ انتهاكاً لتعاليم الإسلام الأساسية، والعادات الفارسية التقليدية. ولكن لأن الولايات المتحدة كانت تحصل على معلوماتها عن إيران من الشاه، وقوات

السافاك، والعسكريين الإيرانيين، وشركات البترول، كانت الاضطرابات المنتشرة بين جموع الإيرانيين، إما غير معروفة، أو مهملة، أو مرفوضة.

رغم سياسة كارتر إزاء حقوق الإنسان، فإنه تقبل نظرية «نيكسون ـ كينسجر» بأن الشاه كان حصناً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فاستمر فيما كان متبعاً من بيع المعدات العسكرية للشاه، بسرعة قياسية، (وصل إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى إيران إلى ١,٢ مليون دولار، خلال ٢٢ سنة منذ ١٩٥٠، ووصلت قيمتها من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ إلى ١٩,٥ بليون دولار، وذلك بزيادة قدرها ستة عشر ضعفاً تقريبا). في نهاية ١٩٧٧، العام الأول لتوليه السلطة، ذهب كارتر إلى إيران، حيث كان ضيف الشرف في حفل عشاء بمناسبة رأس السنة الميلادية، وقدم الرئيس كارتر نخباً في صحة الضيوف قائلاً: «إن إيران ـ بسبب زعامة الشاه العظيمة ـ تعد جزيرة للاستقرار في واحدة من أكثر المناطق اضطراباً في العالم». وأهمل كارتر ذكر المظاهرات الجماعية المعادية للشاه، التي وقعت في ذلك اليوم في طهران، والتي نجم عنها اعتقال المئات من الإيرانيين. كما أصيبت «وكالة المخابرات المركزية» بقصر نظر مشابه، ففي أغسطس ١٩٧٨ ـ الوقت الذي كانت فيه الاضطرابات والمظاهرات قد شلت إيران فعلياً ـ أصدرت «وكالة المخابرات المركزية» تحليلاً من ستين صفحة عن «إيران في الثمانينات»، جاء في ختامه: «إن إيران ليست في حالة ثورة، أو حتى في حالة تمهيد لثورة».

في الواقع كانت إيران ـ في تلك المرحلة ـ تعج بالأنشطة الثورية، وكان الشاه منتقداً من قبل اليساريين (الفدائيين الذين كانوا على صلة وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية)، واليمينيين (الملة أو شيوخ الإسلام، الذين كانوا يطالبون بجمهورية إسلامية، ونبذ الوسائل العصرية). لقد عجزت «وكالة المخابرات المركزية» عن إدراك مدى جدية التحدي أو مدى عمق كراهية الإيرانيين للشاه، بالرغم من أن عملاءها في إيران، فاقوا في عددهم أي مكان آخر في العالم. كما أن المخابرات الأمريكية فشلت في اكتشاف حقيقة حاسمة، وهي أن الشاه كان يعاني من مرض السرطان

بلا أمل فى الشفاء. لقد كان الأطباء الفرنسيون يتولون علاجه بجرعات ضخمة من الأدوية، وكانت إرادته محطمة، فكان يتردد فى اتخاذ القرار فى لحظات حرجة، ولم تكن لديه الرغبة فى توجيه جيشه بإمكانياته الضخمة أو قوات البوليس السرى ضد المشاغبين، الذين زادت جرأتهم وجسارتهم. لكن كارتر و «وكالة المخابرات المركزية» عجزا عن تصديق أن ملكاً مستبداً مسيطراً على دولة غنية بثروتها النفطية، وذات قوات مسلحة هائلة، وقوات بوليس سرى تؤيده بحماس، يمكن الإطاحة به على يد عصابات غير مسلمة، بقيادة الملة ذوى اللحى. وفى الواقع، بلغ ازدراء كارتر لمعارضى الشاه السياسيين درجة، منعته من محاولة فتح قنوات اتصال معهم. وكان ذلك خطأ فادحا فى التقدير.

فى منتصف ١٩٧٨ ، ظهر زعيم للمعارضة الإيرانية، هو آيات الله خومينى، وهو رجل مسن متعصب، كان يعيش فى المنفى فى باريس، حيث كان يرسل تعليماته من هنالك إلى أتباعه فى إيران. وكانت رسالته هى: الإضراب عن العمل، ونشر الاضطرابات والفوضى والتخريب، وإثارة الشغب، ونشر الاضطرابات والفوضى؛ حتى يضطر الشاه الى التنازل عن العرش. ونفذ مئات الإيرانيين تعليماته، وسرعان ما أصبحت إيران عاجزة عن إنتاج بترول يكفى حتى احتياجاتها الداخلية، وأصبحت الدولة ـ فعلاً ـ فى حالة فوضى. وحيث ان الشاه كان قد حظر على الجيش الإيرانى أن يطلق النار على المشاغبين (كان الشاه يخشى من حمام دم، يمكن أن يدمر فرص ابنه فى خلافته) فقد هبطت معنوياته. وأخيراً، فى١٦ يناير ١٩٧٩ ، غادر الشاه البلاد فى «عطلة» ممتدة. وبعد مرور أسبوعين، عاد آيات الله خومينى إلى إيران، حيث استقبلته ـ بحماس جارف ـ حشود المؤيدين، التى وصلت أعدادها الى مئات الآلاف. ورغم أن الخومينى لم يسبق له مطلقاً أن تولى منصباً رسمياً فى الحكومة، إلا أنه أصبح فوراً الحاكم الشرعى لإيران.

لقدعجزت إدارة كارتر عن تقرير كيفية التصرف مع «آيات الله» ، إذ كانت معتادة ـ مثلها مثل الإدارات التى سبقتها ـ على التفكير بلغة الحرب الباردة فقط؛ ولذا فلم

لكن القضية لها جانب آخر؛ فتراجع نيكسون من ڤيتنام لم يحدث إلا بعد أربع سنوات بشعة من الحرب، وعندما انسحب لم تكن الصفقة التى حصل عليها أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه فى ١٩٦٩. وإذا كان هو أكثر شخص مسئول عن فتح الباب للصين، فهو أيضا أكثر شخص مسئول عن بقائه مغلقاً لمدة الثلاثين عاماً السابقة على ذلك. أما سياسة الانفراج بكل مميزاتها، فقد كان نيكسون المتسبب الرئيسى فى تصدعها، بسبب عدم قدرته على إقناع مجلس الشيوخ بمميزاتها والحاجة إليها، وبسبب رفضه ـ شخصياً ـ الثقة فى السوڤييت، ولو بدرجة طفيفة. وبالتالى، نبذت الإدارة الأمريكية التى خلفته سياسة الانفراج ولم تنتعش مرة أخرى منذ ذلك الوقت. أما بالنسبة للرقابة على التسليح، فقد تم ـ منذ زمن بعيد ـ تجاوز الحدود التى وضعتها اتفاقية سولت. وباختصار كان القليل جداً من سياسة نيكسون الخارجية باقياً أو مستمراً، على عكس مبدأ ترومان بكل تأكيد.

كان نيكسون صاحب أفكار رائعة، ولكن تنفيذها كان يستلزم الحصول على مؤيدين، وهو ما لم يحظ به، ربما لأنه كان من المستحيل التغلب على تقاليد وعادات الحرب الباردة، التى استمرت لربع قرن ـ ومثال ذلك، ما حدث من السيناتور چاكسون بخصوص هجرة اليهود. وربما إذا كانت قد أتيحت له فرصة تولى الرئاسة للمرة الثانية لمدة أربعة سنوات كاملة، لكان انتصر، وهذا ما يذهب إليه المعجبون بنيكسون. وربما إذا كان متولياً الرئاسة فى ١٩٧٥ ـ طبقاً لحجة نيكسون نفسه ـ لما جرؤت ڤيتنام الشمالية على غزو سايجون. ربما.

لكن النتيجة النهائية هى فشل نيكسون وكيسنجر فى تحقيق أى هدف من أهداف سياستهما الخارجية؛ فلم يقتلعا الولايات المتحدة من ڤيتنام، دون وقوع ڤيتنام فى أيدى الشيوعيين، ولم يستطيعا حل مشكلة «فورموزا»، أو إقامة ـ بالتالى ـ علاقات دبلوماسية كاملة مع الصينيين، وعجزا عن إقامة سياسة مستمرة لانفراج التوتر الدولى، ولم يضعا أية قيود على سباق التسليح. إن الحكم من خلال نفس المعايير التى وضعاها بأنفسهما، يعنى أن ما وصلا إليه كان هزيلاً.

حتى فى الشرق الأوسط، الذى شهد آخر انتصارات كيسنجر. فعندما ترك منصبه في يناير ١٩٧٧، لم يكن قد أنجز شيئاً عن طريق دبلوماسية المكوك، فيما عدا أن العرب أصبحوا يبيعون البترول للولايات المتحدة وأوروبا، بأربعة أضعاف الثمن. لقد أدى خطاب مجلس الشيوخ بخصوص الدفاع عن إسرائيل إلى اكتساب اسرائيل حصانة ضد تهديداته بسحب الدعم الأمريكى؛ وبالتالى القدرة على الاستمرار فى تعنتها فى مفاوضات السلام. وظلت إسرائيل محتلة لمعظم سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية للأردن. أما مشكلة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد ساءت عن ذى قبل، وتجسمت بالحرب الأهلية فى لبنان بين المسيحيين والمسلمين، التى تورطت سوريا فيها بشدة، وتواجدت منظمة التحرير الفلسطينية فى خضمها، بينما أطلق الإسرائيليون الأسلحة الأمريكية الحديثة، لتدمير القرى اللبنانية التى كانوا يرتابون أنها تأوى أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عندما ترك كيسنجر منصبه كان تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ما زال هدفاً للسياسة الخارجية الأمريكية، بدلاً من أن يصبح حقيقة. وظلت الحلول الدائمة بعيدة تماماً عن المنال، وظل الوضع فى الشرق الأوسط ـ عموماً ـ مثل «العلبة» الجاهزة، لإشعال النار فى العالم كله بشرارة واحدة، على حد وصف الرؤساء الأمريكيين.

وفى أفريقيا أيضاً، ظلت احتمالات اشتعال الحرب مرتفعة. ففى زامبيا وروديسيا (زيمبابوى)، وأنجولا، وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، تولى أربعة ملايين من البيض حكم ٣٠ مليوناً من السود، وكان ما يربط تلك الدول إلى حد ما، هو وجود حكومات الأقلية، والاستغلال المريع للعمالة السوداء* ؛ لصالح نخبة من البيض الأثرياء ثراءً فاحشاً.

(*) فى حكومة جنوب أفريقيا.. اضطر العمال إلى الإقامة فى معسكرات مجاورة للمناجم، لمدد تتراوح بين ١٢، ١٨ شهراً دون رؤية عائلاتهم، خلال تلك الفترات، انخفضت الأجور فى المناجم من ٧٢ سنتاً فى اليوم ـ فى ١٩١٠ ـ إلى ٥٧ سنتاً فى اليوم، فى ١٩٧٥.

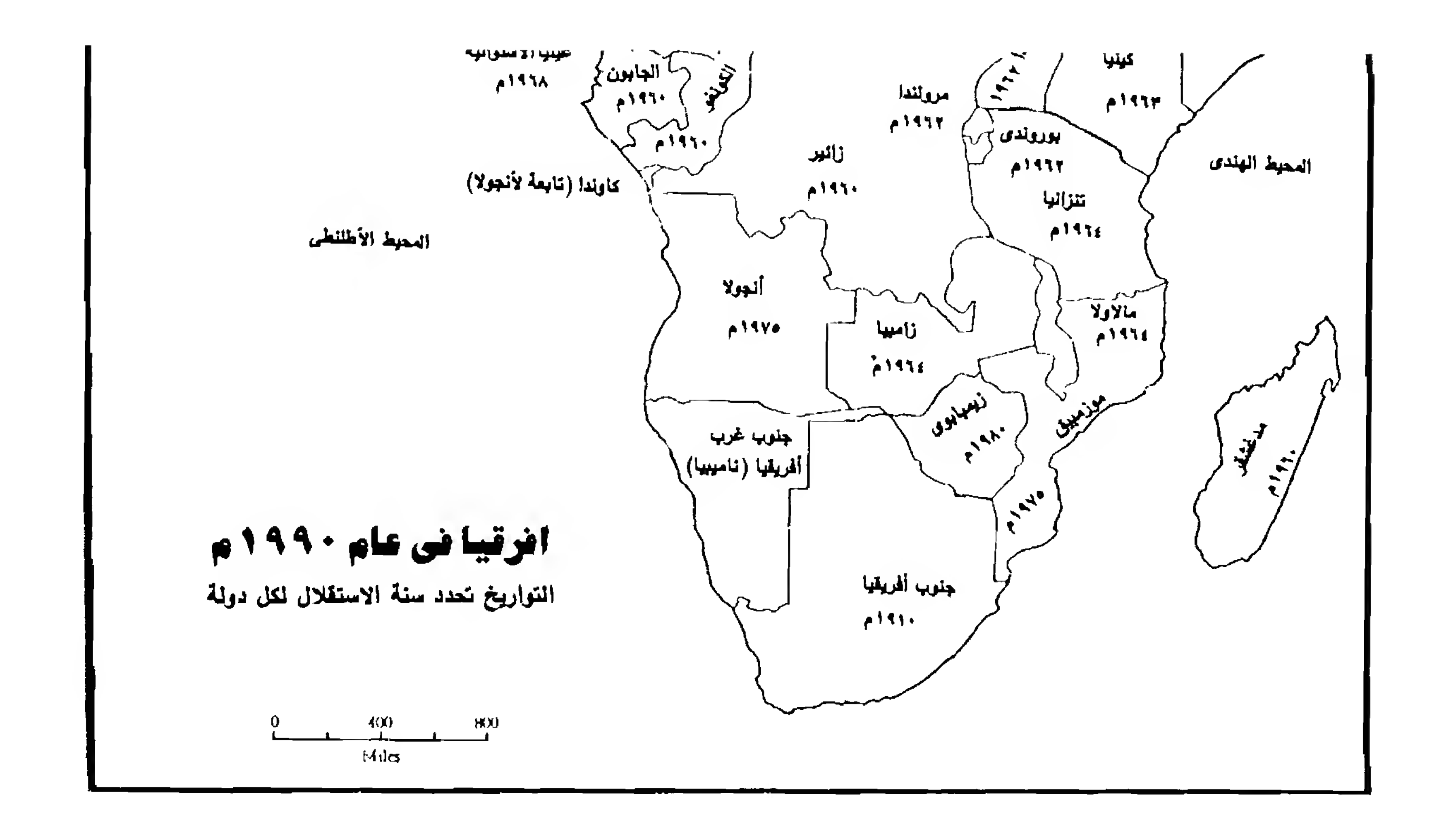
كانت تلك الدول، المحكومة من قبل البيض، تتبع تقاليد مختلفة، ولذلك سلكت كل دولة منها طريقاً مختلفاً. وبحلول ١٩٧٩ ، كانت زامبيا، وأنجولا، وموزمبيق قد حققت حكم الأغلبية، وكانت روديسيا بسبيلها إلى تأسيس دولة ديمقراطية، مبنية على مبدأ رجل واحد ـ وصوت واحد. ومن ناحية أخرى، ساءت الأوضاع فى ناميبيا، حيث كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أحكمت قبضتها على المستعمرة. أما فى جنوب أفريقيا ـ ذاتها ـ والتى حصلت على استقلالها منذ بداية القرن، فزادت حدة التمييز العنصرى فى أكثر دولة عنصرية حكمها الرجل الأبيض فى العالم أجمع. وكانت حكومة الأقلية البيضاء محتكرة للقوة التى لم تتردد فى استخدامها، وللسلطات التى رفضت التنازل عنها، أو حتى مشاركتها.

كانت كل دولة من دول جنوب أفريقيا، ذات أهمية اقتصادية للولايات المتحدة. وبالتالى، كانت السياسة الأمريكية، ـ كما لخصتها مذكرة دراسة الأمن الأمريكى القومى رقم ٣٩ (*) ـ «محاولة الموازنة بين مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية فى حكومات الرجل الأبيض، وبين الفوائد السياسية التى تعود على الولايات المتحدة، من جراء انفصالها عن حكومات الأقلية البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية». المشكلة أن ذلك كان أملاً، أكثر منه سياسة، وبذا ساهم فى الندرة النسبية لتأثير الولايات المتحدة على التطورات فى جنوب أفريقيا.

لقد تنبأت الوثيقة رقم ٣٩ للأمن القومى الأمريكى باستمرار الجمود فى وضع المستعمرة البرتغالية فى أنجولا (**)؛ حيث شنت حركات تحرير السود، وحرب عصابات على الحكومة. وكانت أنجولا مختلفة عن حكومة جنوب أفريقيا وروديسيا،

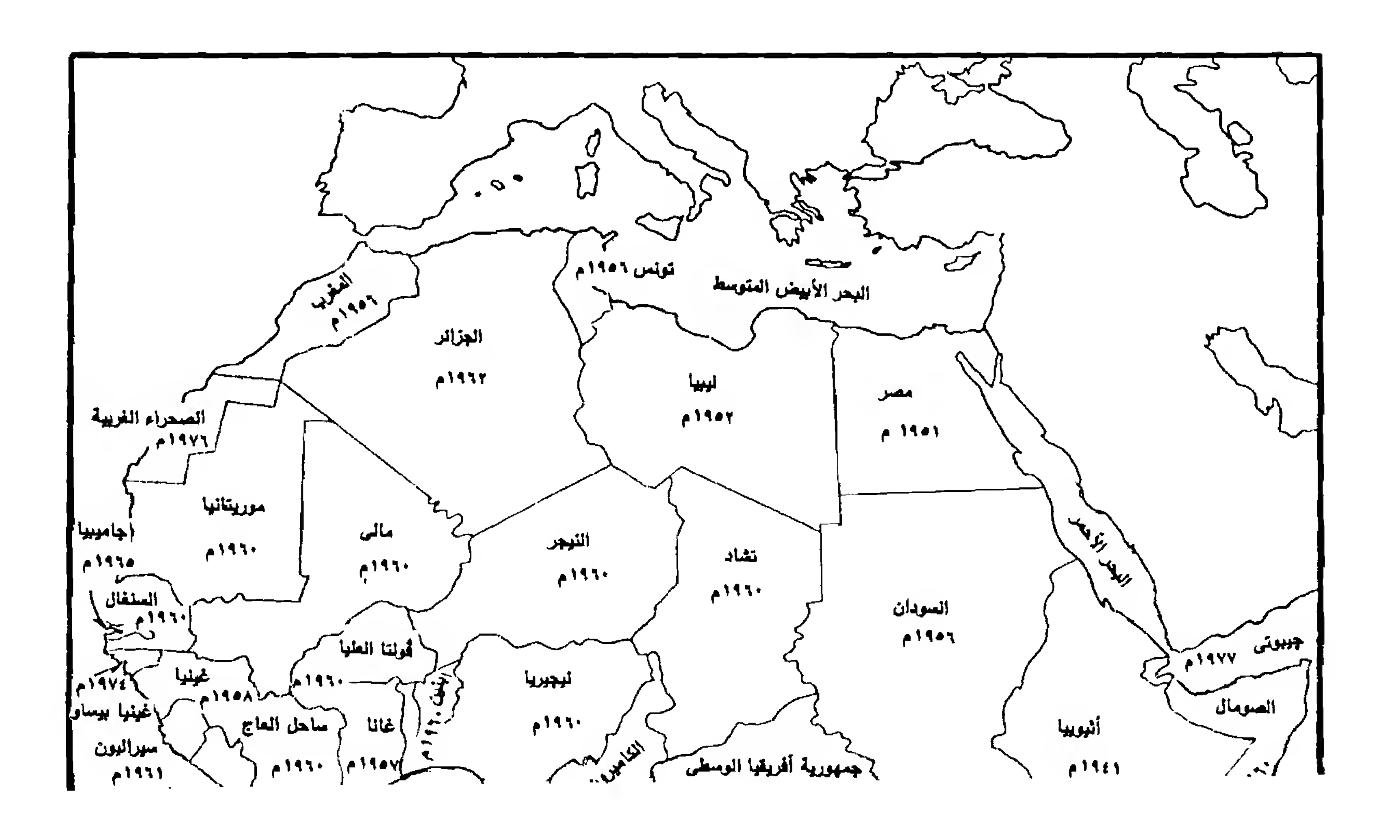
(*) كانت مذكرة دراسة الأمن القومى رقم ٣٩ عبارة عن مراجعة شاملة من قبل مجلس الأمن القومى الأمريكى للسياسة الأمريكية فى أفريقيا، وتحليل للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية فى أفريقيا، تم إعدادها فى ١٩٦٩ ، بناءً على طلب هنرى كيسنجر.

(**) سيطر عليها البرتغاليون، بحيث تكون جزءاً شرعياً من البرتغال، مثلما سيطر الفرنسيون على الجزائر ـ من قبل ـ بحيث تكون جزءاً شرعياً من فرنسا.



افرقيا فى عام ١٩٩٠م

التواريخ تحدد سنة الاستقلال لكل دولة



تونس ١٩٥٦م
البحر الأبيض المتوسط
المغرب
١٩٥٦م
الجزائر
١٩٦٢م
ليبيا
١٩٥٢م
مصر
١٩٥١ م
الصحراء الغربية
١٩٧٦م
موريتانيا
١٩٦٠م
مالى
١٩٦٠م
النيجر
١٩٦٠م
تشاد
١٩٦٠م
البحر الأحمر
السودان
١٩٥٦م
جامبيا
١٩٦٥م
السنغال
١٩٦٠م
فولتا العليا
١٩٦٠م
نيجيريا
١٩٦٠م
جيبوتى
١٩٧٧م
١٩٧٤م
غينيا
١٩٥٨م
غينيا بيساو
ساحل العاج
١٩٦٠م
غانا
١٩٥٧م
الصومال
أثيوبيا
١٩٤١م
سيراليون
١٩٦١م
جمهورية أفريقيا الوسطى

فى أن البرتغاليين قاموا بالتخلص من كل المظاهر الواضحة التفرقة العنصرية، وبدأوا فى الستينيات برنامج لتعليم السود وإدماجهم فى النظام الاقتصادى. ولكن عديداً من الزعماء السود نبذوا ذلك البرنامج، لكونه محاولة غير بارعة، للإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض.

كانت هناك ثلاث جماعات رئيسية، تطالب بالاستقلال التام لأنجولا، ألا وهى: الحركة الشعبية أو «MPHA» والجبهة الوطنية أو «FNLA»، والاتحاد الوطنى للاستقلال التام أو «UNITA»، وكانت كلها تحصل على مساعدات من روسيا أو الصين. ولكن آراء زعماء «الحركة الشعبية» كانت ماركسية ومعادية للاستعمار، وكانوا قد أدانوا الولايات المتحدة لتأييدها البرتغال. وكانت الصحف الأمريكية تشير إلى الحركة الشعبية «التى يساندها السوفييت»، و الجبهة الوطنية «المعتدلة»، وهو تحليل تقبلته المخابرات الأمريكية. ولكن فى ١٩٦٩، لم يعد الوضع فى أنجولا مثار أى قلق للولايات المتحدة، إذ تأكد لها أن البرتغاليين مسيطرون تماماً على الموقف.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تظل فى موقف المراقب لكل ما يحدث فى أنجولا وموزمبيق (مستعمرة برتغالية أيضا)، من مشاكل، مع اتخاذ موقف يتسم بالفتور نحو البرتغال ذاتها، لكن نيكسون اتخذ، فى ١٩٧١، موقفاً مؤيداً للبرتغال. وكان كيسنجر يسعى إلى تقوية نفوذ حلف شمال الأطلنطى والى التمكن من حرية استخدام قاعدة البرتغال الاستراتيجية فى منطقة «الأزورز»، وفى مقابل ذلك وقع نيكسون على اتفاقية تنفيذية، حصلت البرتغال بمقتضاها، على قرض قدره ٤٣٦ مليون دولار. وفى السنة التالية صرح نيكسون ببيع وسائل نقل عسكرية إلى البرتغال، ثم منحها مزيداً من القروض استخدمها البرتغاليون فى شراء طائرات هليكوبتر، لاستخدامها ضد حرب العصابات فى مستعمراتها. وحصل كيسنجر على مكافأته فى حرب «يوم كيبور» فى ١٩٧٣، حيث كانت البرتغال هى الدولة الوحيدة ـ من دول حلف شمال الأطلنطى ـ التى سمحت للطائرات الأمريكية المتجهة إلى إسرائيل أن تهبط على أراضيها، للتزود بالوقود الإضافى.

فى أبريل ١٩٧٤، وقع انقلاب عسكرى فى لشبونة، أدى إلى خلق وضع جديد، إذ ان زعماء البرتغال العسكريين أنهكتهم الحروب الفاشلة التى لا نهاية لها، فقرروا أن يمنحوا المستعمرات استقلالها. وفى يناير ١٩٧٥، تأسست حكومة انتقالية فى «لواندا»، عاصمة أنجولا، مع اشتراك كل جماعات التحرير فى إعداد ترتيبات الاستقلال، وتنظيم حملات انتخابية فى البلاد، استعداداً للانتخابات المزمع إجراؤها فى أكتوبر ١٩٧٥، وتحدد يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ليكون يوم إعلان الاستقلال.

ولكن جماعات الحركة الشعبية والجبهة الوطنية والاتحاد الوطنى للاستقلال التام وجدت استحالة فى العمل سويا. وفسرت القوى الكبيرة أن مرجع ذلك يرجع إلى نزاعات أيدلوجية حول الشيوعية والرأسمالية؛ بينما رأت مصادر أفريقية ـ أكثر إطلاعاً على الأمور ـ أن ذلك مرجعه وجود انقسامات قبلية وعرقية. وعلى أية حال، فتحت الفوضى التى سادت «لواندا» الباب أمام التدخل الخارجى.

كانت الولايات المتحدة أول من استجاب للموقف، وذلك بالرغم من أن كيسنجر و «ويليام كولبى» مدير وكالة المخابرات المركزية، أكدا ـ فيما بعد ـ أن الولايات المتحدة دخلت الحرب الأهلية فى أنجولا ـ فقط ـ لمقاومة الخطر الشيوعى هناك، إلا أن الحقيقة هى أن الولايات المتحدة اتخذت الخطوة الفعلية الأولى* ـ كما كشف عن ذلك فيما بعد «جون ستوكويل» رئيس فريق وكالة المخابرات المركزية فى أنجولا. وفى ظل الاختيارات السياسية السائدة فى أنجولا، وقع اختيار وكالة المخابرات المركزية على «الجبهة الوطنية»، كما كان «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» مقبولاً، أما «الحركة الشعبية» فقد اعْتُقِدَ أنها متطرفة، وشيوعية، ومدعمة من روسيا، لذا كان لابد من إسقاطها. وحقيقة الأمر، لم يخرج الأمر عن تنافس القوى العظمى؛

(*) اتخذت الصين الخطوة الثانية، حيث أرسلت ١١٢ مستشاراً عسكرياً، وبعض المعدات لمساعدة جماعة الجبهة الوطنية

لأن القوى الخارجية دخلت أنجولا قبل أن يتمكن البرتغاليون من إفساح الطريق. ولم يتوقف الأمر عند القوى العظمى فقط، إذ لم تقتصر المساعدات التى تلقتها «الجبهة الوطنية» و«الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» على المساعدات الأمريكية والصينية فقط، بل حصلت على المساعدات أيضاً من رومانيا، وكوريا الشمالية، وفرنسا، وإسرائيل، وألمانيا الغربية، والسنغال، وأوغندا، وزائير، وزامبيا، وتنزانيا، وحكومة جنوب أفريقيا. أما «الجبهة الشعبية» فحصلت على مساعدات من الاتحاد السوفيتى، وكوبا وألمانيا الشرقية، والجزائر، وغينيا، وبولندا. ولا شك أن ذلك يعد سجلاً ـ من نوع ما ـ للسياسة التى تحول الغرباء إلى رفقاء.

وتولت وكالة المخابرات المركزية إرسال المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أنجولا سراً، عن طريق «موبوتو» فى زائير. ورد السوفييت على ذلك بجسر جوى للبضائع المرسلة إلى «الجبهة الشعبية»، التى بلغت ـ فى النهاية ـ حوالى عشرة أضعاف برنامج المساعدات الأمريكية. وفى ذلك الوقت، احتاجت «الجبهة الوطنية» إلى التدريب على استخدام الأسلحة المرسلة من الولايات المتحدة. وكانت وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت، فى موقف لا تحسد عليه، بسبب الاسلوب البشع الذى اتبعته لإخلاء سايجون قبل ذلك بعدة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجميع «فيتنام أخرى». وهكذا، فإن الجهاز الذى أنشأه مجلس الأمن القومى الأمريكى، لمراقبة العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية ـ والذى عرف باسم «لجنة الأربعين» ـ رفض بصفة قاطعة استخدام مستشارين أمريكيين فى أفريقيا. ولكن، كما دوّن العميل «ستوكويل»، فيما بعد، بهدوء: «أدينا المهمة على أية حال».

بالإضافة إلى إرسال المستشارين إلى أنجولا، أقامت وكالة المخابرات الأمريكية تحالفاً واقعياً مع حكومة جنوب أفريقيا، التى اشتركت فى القتال بقوات عسكرية نظامية فى سبتمبر ١٩٧٥، وكانت تلك أول مرة، تشترك حكومة جنوب أفريقيا فى حرب بأفريقيا السوداء. وهكذا وجدت واشنطن وبريتوريا وبكين فى موقع تحارب فيه جنباً إلى جنب.

كانت جنوب أفريقيا تهدف إلى كسب شعور بالتعاطف معها، بمساندة نفس الجانب الذى كانت زائير والولايات المتحدة تسانده، ولقد أقنعت ـ نفسها ـ أن أنجولا ستكون أكثر تقبلاً لقواتها، رغم أنها بيضاء، لكونها من الأفارقة الوطنيين*، بدلا من السود الكوبيين كما أنهم اعتقدوا أنهم سينتصرون، مما شجعهم على اختيار ذلك الطريق الخطير. وفى نهاية الأمر، أرسلت جنوب أفريقيا فيلقاً مسلحاً من قواتها النظامية، ليحارب بجانب «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» الذى أوشك عندئذ على الانتصار فى الحرب.

وأخيراً، توقف هجوم جنوب أفريقيا، إذ قام الاتحاد السوفيتى بإمداد «الجبهة الشعبية»، بأسلحة شاملة،كما أرسلت كوبا خمسة عشر ألف جندى، على أعلى مستوى من التدريب والكفاءة من قواتها النظامية. لقد نجح الكوبيون ـ دون شك ـ فى ترجيح كفة «الجبهة الشعبية»، التى سرعان ما انتصرت فى الحرب. واستمرت معامل تكرير البترول الأمريكية فى ممارسة أعمالها، وسرعان ما تولت القوات الكوبية مهمة حماية ممتلكات «شفرون» من جنود «الاتحاد القومى للاستقلال التام»، الذين كانوا يحملون أسلحة أمريكية. وإذا كان الوجود السوفيتى فى أفريقيا قد أزعج كيسنجر، فإن الوجود الكوبى جعله شديد الغضب، إذ ثار وتوعّـد، ثم أعلن ـ فى مارس ١٩٧٦ ـ أن «الولايات المتحدة لن تقبل مزيداً من التدخل الشيوعى العسكرى فى أفريقيا». ونبذ «مايك مانسفيلد» ـ زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ ـ ذلك التهديد، ووصفه بأنه «خطابة لا طائل منها». أما توماس أونيل، جونيور ـ زعيم الأقلية فى مجلس النواب ـ فقد طالب الرئيس فورد بأن «يكذّب كيسنجر علناً»، فقام «دونالد رامزفيلد» ـ وزير الدفاع ـ بتقديم تبرير ضعيف، موضحا أن إدارة فورد، كانت تدرس اتخاذ «إجراءات اقتصادية أو سياسية فقط ضد كوبا، وليست عسكرية».

(*) إن مواطنى جنوب أفريقيا يعتبرون أنفسهم أفارقة لسبب منطقى، هو أن أسلافهم استقروا هناك منذ ثلاثمائة سنة ـ فى بعض الحالات ـ وعلى خلاف البيض فى روديسيا، ليس لديهم «وطن» فى أوروبا أو بريطانيا، يمكنهم العودة إليه، أفريقيا هى وطنهم، كما أنهم يدعون أنه عندما استوطن أسلافهم رأس القارة.. لم يكن هناك من يقيم فيها.

كان ذلك مثالاً آخر على تولى الكونجرس لأمور السياسة الخارجية الأمريكية، بأسلوب لم يكن وارداً على الإطلاق فى سنوات رئاسة ترومان، أو إيزنهاور، أو كنيدى، أو جونسون. لقد استخدم الكونجرس نفس السلطة، التى مارسها لإجبار نيكسون على الانسحاب من ڤيتنام، سلطة الموارد المالية، ففى ٢٧ يناير ١٩٧٦ ـ وبالرغم من الالتماسات التى قدمها فورد وكيسنجر فى آخر لحظة ـ اتخذ قراراً، بأغلبية ٣٢٣ صوتاً ضد ٩٩ صوتاً، بحظر المساعدات العسكرية السرية إلى أنجولا؛ فأصيب الرئيس بالإحباط، واتهم الكونجرس بأنه «فقد شجاعته».

ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن عديداً من الأمريكيين اعتبر أن الكونجرس بدأ ـ أخيراً ـ يواجه مسئولياته، وفى سبيل ذلك، كان يمارس نفوذه، لفرض قيود ضرورية للغايةعلى المغامرين فى «وكالة المخابرات المركزية» والبيت الأبيض. أما انتصار «الجبهة الشعبية» فى أنجولا، فلم يعتبره الكونجرس تطوراً حاسماً، إذ كان أقل قلقاً من «وكالة المخابرات المركزية» على مكانة الولايات المتحدة فى أفريقيا، وأكثر اهتماماً بالثمن، وأقل رغبة فى الهجوم بمجرد سماع صوت الأبواق. والمثال على ذلك ما حدث فى ١٩٧٦، عندما أوشكت أثيوبيا والصومال على إعلان الحرب. كانت «وكالة المخابرات المركزية» على استعداد للتدخل فى صف أثيوبيا، على أساس أن السوفييت كانوا يسلحون الصومال بالأسلحة الحديثة، وأن الخبراء الكوبيين كانوا قد التحقوا بالقوات الصومالية، ووافق كيسنجر «وكالة المخابرات المركزية»، ولكن الكونجرس راودته الشكوك. وحيث أن إدارة جديدة كانت على وشك تولى السلطة فى واشنطن، لم يتخذ أى إجراء. وبعد مرور سنة ـ فى خريف ١٩٧٧ ـ طـرد الروس من الصومال، فبدأوا فى تسليح أثيوبيا، وعندئذ حثت «وكالة المخابرات المركزية» إدارة كارتر على التدخل فى صف الصومال.

تقع جمهورية جنوب أفريقيا، فى أقصى جنوب قارة أفريقيا، فى عالم آخر تقريبا عالم يقول الحكام البيض إنهم عاقدون العـزم على الدفـاع عنه إلى الأبد. فى

بقية أرجاء العالم، اتجهت الحركات السياسية الأساسية ـ منذ ١٩٤٥ ـ إما فى اتجاه حكم الأغلبية، أو فى اتجاه الاشتراكية. أما الحكم الاستعمارى، فقد اختفى تقريباً (خارج الاتحاد السوفيتى). وحقيقة أن حكم الحزب الواحد فى الدول الاشتراكية، يبعد كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية، إلا أنه من الحقيقى أيضاً أن العالم نجح ـ خلال الأربعين عاماً الماضية ـ فى التخلص من عديد من الدول الملكية والديكتاتوريات المستبدة. كما أن الدول الاشتراكية ملتزمة ـ على الأقل نظرياً ـ بمبادئ تكافؤ الفرص، والتعليم، والحقوق الأساسية.

لقد تحركت جنوب أفريقيا ـ فى الاتجاه المعاكس ـ بعيداً عن الديموقراطية، وبعيداً عن فكرة المساواة لكل المواطنين أمام القانون. وقد زادت صرامة السياسات العنصرية فى جنوب أفريقيا باضطراد منذ الحرب، وعندما ازدهر اقتصادها، زادت حاجتها إلى العمالة السوداء، وعندما زاد اشتراك السود فى النظام الاقتصادى، ازداد مستوى القمع لفرض سياسة التميز العنصرى، ثم تخفيض الأجور الحقيقية، والقبض على المنشقين السياسيين السود، وقتلهم، مع فرض تنفيذ الفصل المطلق بين الأجناس بالقوة. لقد أصبحت جنوب أفريقيا دولة بوليسية، وإذا لم تكن تضارع معسكرات الموت التى نصبها هتلر، أو معسكرات العمل التى أقامها ستالين، فإن الحقائق المريرة لما يجرى فيها ـ مثل حقائق ما يحدث فى مستشفيات الأمراض العقلية الروسية الحديثة ـ لا تزال محط ازدراء ومقت دول العالم.

ورغم أن جنوب أفريقيا منبوذة من المجتمع الدولى فقد كانت لديها فرص رائعة للاستثمار، بسبب رخص العمالة بها، وثرواتها المعدنية. وكانت الأرباح مرتفعة، والمخاطر ضئيلة، وبالتالى كان من المحتم أن تشق بعض شركات الاستثمار الأمريكية الخاصة طريقها فى جنوب أفريقيا، ولكن فى نطاق لايمكن مقارنته بحجم الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا اللاتينية. لقد وصل إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى جنوب أفريقيا ـ فى ١٩٧٣ ـ إلى مبلغ وقدره

١,٢ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٣٪ فى سنوات رئاسة نيكسون، وهى زيادة لم تتعد كثيراً نسبة التضخم. وكان مبلغ الـ ١,٢ بليون دولار، يمثل حوالى ثلث إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، وحوالى ١٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا. كما بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا، حوالى ١٧٪ من وارداتها. وكانت جنوب أفريقيا تنتج ٦٠٪ من الذهب، الذى يستورده العالم الغربى، كما كانت ثالث أكبر مورّد لليورانيوم. وعلاوة على ذلك، أقامت الولايات المتحدة ـ فى جنوب أفريقيا ـ محطة تابعة «لناسا NASA» ؛ لتعقب مسار الأقمار الصناعية، وأخرى لتعقب مسار القوات الجوية، أما البحرية، فقد سعت إلى الحصول على تسهيلات استخدام ميناء على ـ أو بالقرب ـ من رأس الرجاء الصالح، الذى يعد من أهم المواقع الاستراتيجية فى العالم.

ولاتعد كل الاستثمارات ـ فى مجموعها ـ ضخمة الحجم، أى إن الولايات المتحدة ليست لها مصالح حيوية فى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك كان واضحاً أنه يستحيل على أى سياسى أمريكى، أن يتخذ موقفاً مؤيداً لجنوب أفريقيا نظراً لانتهاك الحقوق المدنية (آخر من فعل ذلك، كان «دين أتشيسون» الذى شـهرّ به لموقفه المؤيد لجنوب أفريقيا). كما كان مستحيلاً ـ تقريباً ـ اقتراح سياسات، تجبر حكومة جنوب أفريقيا على الاتجاه نحو حكم الأغلبية، وبالتالى كانت السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا متفاوتة ومضطربة. فمن ناحية حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى تزعم السفير «ستيفنسون» ـ فى أوائل الستينيات ـ إدانة سياسة التمييز العنصرى فى الأمم المتحدة. ولم يحدث أن قامت الولايات المتحدة بحظر الاستثمارات فى جنوب أفريقيا، بل إن نيكسون أوشك على تشجيعها بالفعل، رغم أن الولايات المتحدة تزعمت ـ فعليا ـ الجهود التى بذلت فى ١٩٦٣، فى الأمم المتحدة، لفرض حظر بيع أسلحة إلى جنوب أفريقيا.

تقع ناميبيا ـ إحدى مستعمرات جنوب أفريقيا ـ جنوب أنجولا (جنوب غرب أفريقيا)، ولقد أصرت الولايات المتحدة على عدم شرعية استمرار سيطرة جنوب

أفريقيا على ناميبيا*، لدرجة أن نيكسون ـ تحت إلحاح كيسنجر ـ أخطر المستثمرين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الاستثمارات فى ناميبيا، منذ ذلك الحين فصاعداً. وعلى أية حال لقد اقتصرت أهمية ناميبيا على تصدير العمالة إلى مناجم جنوب أفريقيا، ولم تكن بريتوريا على استعداد للتنازل عن ذلك المصدر للعمالة الرخيصة الكادحة. لقد أوجزت الوثيقة رقم «٣٩ للأمن القومى الأمريكى» مشكلة ناميبيا كالتالى «لايوجد حل للمشكلة حاليا. إن حكومة جنوب أفريقيا توطد حكمها، وتوسّع النطاق الذى تطبق فيه سياسة التمييز العنصرى ووسائل القمع. وإن جنوب أفريقيا تعتبر أن المنطقة حيوية لأمنها واقتصادها».

ولاتزال الروابط الثقافية والاقتصادية لأفريقيا مع أوروبا، إذ يدرس العدد الأكبر من الطلبة الأفارقة فى جامعات غرب أوروبا، وليس فى الجامعات الأمريكية أو الروسية، كما أن مستوى تجارة أوروبا الغربية مع أفريقيا واستثماراتها فى أفريقيا يفوق ـ بقدر كبير جداً ـ ذلك المستوى فى أى من القوتين العظميين. إن اللغات «الحديثة» والشائعة فى أفريقيا، هى الانجليزية والفرنسية، ويتحدث الأفارقة الإنجليزية بلهجة بريطانية، وليس بلهجة أمريكية.

(*) فى ١٩٢٠ كلفت عصبة الأمم حكومة جنوب أفريقيا بالانتداب على ناميبيا، وهذه هى المنطقة الوحيدة التى خضعت للانتداب ولم تنل استقلالها (أو تصبح تحت وصاية الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاهلت حكومة جنوب أفريقيا كل مطالب الأمم المتحدة، بانسحابها من المنطقة.



الفصل الرابع عشر

كارتر والتوعك القومى

"إن حقوق الإنسان هي روح سياستنا الخارجية"

(چيمى كارتر، ١٩٧٧)

"إن إيران تعد جزيرة من الاستقرار، وسط أكثر مناطق العالم اضطراباً"

(چيمى كارتر، ١٩٧٧)

فى نوفمبر ١٩٧٦، نجح چيمى كارتر ـ بالكاد ـ فى هزيمة چيرالد فورد فى انتخابات الرئاسة. فلقد أدار كارتر حملة انتخابية بارعة انتهزت كل الفرص المتاحة من جراء رد فعل الشعب إزاء فضيحة «ووترچيت»، والاستياء الذى اجتاح الأمة من الحكومة الكبيرة فى واشنطن، والإدراك الحسىّ الذى ساد ـ عموماً ـ بمدى الحاجة إلى سياسة خارجية أقل نشاطا وأقل تورطاً. لقد وعد كارتر ـ فى الواقع ـ بألا تكون هناك فضيحة «ووترچيت» أخرى، أو ڤيتنام أخرى.

ولكن ما كان كارتر يؤيده، لم يكن على نفس الدرجة من الوضوح. وكان كارتر ـ رجل الأعمال والحاكم لولاية چورچيا ـ أقل خبرة فى مجال السياسة الخارجية، من الرؤوساء الأمريكيين الذين تولوا الحكم فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. وكانت الصفة المميزة لشخصيته هى المثالية، وهى النقيض الصارخ للسياسة الواقعية،

التى سادت فى سنوات كيسنجر. وعلى خلاف من سبقوه، لم يعتبر الشيوعية عدوه الرئيسى؛ فأوضح مراراً وتكراراً أن الشعب الأمريكى قد أصبح مرعوباً من الشيوعيين، بينما لم يول كثيراً من الاهتمام إلى المخاطر الأعظم الناجمة عن سباق التسلح، وتمادى فى مساندة الديكتاتوريات اليمينية القمعية المنتشرة فى كافة أنحاء العالم.

لقد ذكر كارتر فى خطاب توليه السلطة أن هدفه الأسمى هو إزالة الأسلحة النووية من على سطح الأرض، وأراد أن يشرع ـ فوراً ـ فى تحديد التسلح، وتخفيض مبيعات الأسلحة الأمريكية عبر البحار، لأنه كان يأبى أن تظل الولايات المتحدة «تاجر الأسلحة» فى نظر العالم. كما أنه أخذ على نفسه عهداً قاطعاً بالدفاع عن حقوق الإنسان فى كل مكان، والتى أطلق عليها فيما بعد «روح سياستنا الخارجية»، وجعلها محك العلاقات الأمريكية مع دول العالم الأخرى. وكانت كلها أهداف نبيلة، ومصاغة بنبل، فأنعشت معنويات العالم أجمع، خاصة التركيز على حقوق الإنسان، الذى عزف على وتر حساس لدى المضطهدين فى كل مكان.

ولكن كل الأهداف كانت غير عملية إلى حد كبير، ولم يتحقق أى منها. وبدلاً من إحراز أى تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية، استمرت إدارة كارتر فى زيادة الترسانة النووية الأمريكية، بنفس المعدل ـ تقريباً ـ الذى زادت به فى إدارة نيكسون، وفورد. كما زادت مبيعات الأسلحة الأمريكية ـ بالفعل ـ خلال سنوات كارتر، بدلاً من تخفيضها. وعلاوة على ذلك أدى تركيز كارتر على حقوق الإنسان، إلى تدهور علاقات الولايات المتحدة ـ بدرجة سيئة ـ مع كثير من أقدم حلفائها وأثار الاستياء فى الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى، مما ساهم فى فشل تحقيق أهداف رئيسية، مثل الرقابة على التسليح أو انفراج حقيقى لتوتر العلاقات الدولية. كما ساهم فى الإطاحة بشاه إيران، أقدم حليف للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأكثرهم إخلاصاً، مما كانت له عواقب وخيمة على كارتر نفسه. لقد كانت هناك هوة ساحقة بين الهدف والإنجاز فى إدارة كارتر، وكانت أسبابها

الرئيسية هى الإفراط فى المثالية، والافتقار إلى التجارب، والمغالاة فى رد الفعل تجاه تصرفات روسيا.

لقد صرح كارتر فى خطاب توليه السلطة قائلاً: «لا يمكن ألا نكترث بمصير الحرية فى الدول الأخرى، ويجب أن يكون التزامنا قبـلَ حقوق الإنسان التزاماً مطلقاً».

إن مفهوم أن كل إنسان له حقوق معينة لا يمكن التنازل عنها، هو ـ أساساً ـ أحد مبادئ «جيفرسون» والمبادئ الأمريكية، ولكنه حاز على تأييد عالمى فى ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)، ومرة أخرى فى اتفاقيات هلسنكى (١٩٧٥)، عندما اتفق جميع الأعضاء ـ بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى ـ على احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيهم. ولسوء الحظ لم تكن هناك وسائل لتنفيذ الاتفاقية بقوة القانون؛ لقد قام الكونجرس بالتصديق على السياسة فى أوائل السبعينيات، قبل خطاب تولى كارتر السلطة. ورداً على سياسة كيسنجر الواقعية، ولمجابهة الحرج الذى نجم عن التأييد الأمريكى للحكام الديكتاتوريين حول العالم، منع الكونجرس إرسال المساعدات الأمريكية إلى الدول، التى «تنتهك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً على نحو جسيم، وثابت». وهكذا، لم يكن كارتر يقدم فكرة جديدة، ولكن لم يحدث من قبل، أن تمادى رئيس أمريكى إلى هذا الحد، فى مجال حقوق الإنسان.

كان كارتر ـ شخصيا ـ متأثراً جداً بالقضية، كما أنها وفرت له فرصة لتمييز سياسته الخارجية، عن سياسة كيسنجر ونيكسون. وبالإضافة إلى ذلك قامت بدور ما لكل من أنصار الحرب الباردة (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد الاتحاد السوفيتى، نظراً لسجلاته الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان)، والمثاليين (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد: شيلى، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وغيرها نظراً لسجلاتها الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان). وأسس كارتر «مكتب حقوق الإنسان» فى وزارة الخارجية، كما

كان يقرر منح أو منع المساعدات الاقتصادية، والميزات التجارية، والأسلحة، وغيرها من أنماط المساعدة الأمريكية على أساس موقف الدولة من حقوق الإنسان.

وأدت حملة حقوق الإنسان إلى ظهور كارتر فى صورة مشرقة، ولكن تأثيراتها لم تكن إيجابية وأضرارها كانت جسيمة. لقد أخذ يعظ المهتدين، فما كان من المخطئين إلا أن استاءوا ـ بشدة ـ من مواعظ كارتر عن حقوق الإنسان؛ لدرجة أنهم إما تجاهلوا الاستغاثات التى أخذ ينادى بها بتحسين معاملة المساجين السياسيين، أو أنهم لجأوا ـ بالفعل ـ إلى زيادة القمع. ومع ذلك، كان المدافعون عن حقوق الإنسان مقتنعين بإيجابية الحملة وفائدتها، وعلى حد تعبير أحدهم: «لقد أعادت إلى الولايات المتحدة شهرتها السابقة كمؤيدة للحرية، بدلاً من صورتها الحديثة كنصيرة للطغاة».

غير أن المشكلة الجوهرية كانت حتمية: توجيه الحملة ضد حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة بدلاً من أعدائها، حيث ان بعض حلفاء الولايات المتحدة، مثل: كوريا الجنوبية، والأرجنتين، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، وتايوان، ونيكاراجا، وإيران، كانوا سريعى التأثر بالضغوط التى يمارسها كارتر، لاعتمادهم على الولايات المتحدة؛ فى الحصول على الأسلحة والمعدات الاقتصادية. واعتقد النقاد أنه لايوجد مايبرر إضعاف حلفاء الولايات المتحدة بسبب الاعتراض على أخلاقياتهم، فى نفس الوقت الذى تستمر فيه الولايات المتحدة فى فتح تسهيلات ائتمانية وبيع الحبوب، ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى الاتحاد السوفيتى، الذى وصل انتهاكه لحقوق الإنسان إلى أسوأ درجة سجلها العالم، والذى كان من الواضح أنه ليس من أصدقاء الولايات المتحدة.

كان كارتر يرمى فى علاقته بالاتحاد السوفيتى إلى تحقيق هدفين جوهريين، أولهما تحرير الولايات المتحدة من «خوفها الجامح من الشيوعية»، وثانيهما إبرام معاهدة «سولت ٢» التى كانت ستؤدى إلى تضاؤل فرص اندلاع حرب نووية. وكان

وزير الخارجية «سيروس ڤانس» ـ وهو محامٍ من نيويورك، له خبرة طويلة مع الحكومة ـ من متزعمى الدفاع عن سياسة انفراج العلاقات، واتبع أسلوباً معتدلاً لاستمالة روسيا، وكان «كارتر وڤانس» على ثقة من أنه قد حان الوقت، لإعادة صياغة علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوڤيتى. لقد أكد «ڤانس» على ضرورة أن يتبنى الأسلوب الجديد للتعامل مع السوڤييت على أساس «الحوافز الإيجابية»؛ بدلاً من سياسة الاحتواء، ورفض فكرة «قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على الاتحاد السوڤيتى»، أو بطريقة أخرى: «نأمر العالم ليكون كما نبغاه». لقد كان على الولايات المتحدة أن تقبل دوراً، أقل شأناً فى شئون العالم.

قدمت الولايات المتحدة أول «حافز إيجابى» ـ فى خلال أربعة وعشرين ساعة ـ من تولى كارتر الرئاسة، عندما أمر بسحب الأسلحة النووية الأمريكية فوراً من كوريا الجنوبية. ولم تـحدث تلك الخطوة الرئيسية أى رد فعل لدى الاتحاد السوڤيتى (عم تسببت بيروقراطية البنتاجون فى إحباطها فى نهاية الأمر)، مما أدى إلى شدة إحساس كارتر بالاحباط. وجدير بالذكر أن اتخاذ كارتر مثل تلك الخطوة الجريئة دون مناقشتها مسبقاً مع قادته العسكريين، ودون إخطار الكرملين مسبقاً والحصول سلفاً على بعض التعهدات باتخاذ إجراء متبادل، لهو دليل على قلة خبرته. وبصفة عامة، كان كارتر مبتئساً خلال السنة الأولى من توليه الرئاسة، بسبب تقاعس السوڤييت عن الرد على مبادراته. وبينما بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن بعض مواقعها المتقدمة حول العالم، أصبح السوڤييت (بدلاً من التجاوب مع أمريكا بنفس النمط) أكثر ميلاً للمغامرات. لقد استمروا بل حتى زادوا من تعزيز أسلحتهم، وأصبح لهم وجود فى كل من القرن الأفريقى، وجنوب أفريقيا، باستخدام القوات الكوبية فى دور عملائهم الذين يتولون المواجهة. وكان واضحاً أن روسيا نظرت إلى «حوافز كارتر الإيجابية» كعلامات على الضعف والتردد فى اتخاذ القرار؛ فردت على ذلك بأن أصبحت أكثر عدوانية.

وأدت تحركات روسيا إلى تقوية مركز «زبينيو بريزنسكى»، مستشار كارتر الخاص لشئون الأمن القومى، وهو عالم سياسى، هاجر من بولندا إلى الولايات المتحدة فى ١٩٥٣. كان «بريزنسكى» من مؤيدى سياسة كيسنجر الواقعية، وكان يتنافس مع «ڤانس» من أجل التأثير على كارتر. لقد قدم بريزنسكى حججاً قومية، تؤيد عدم الثقة فى السوڤييت، وساعدت تصرفات روسيا على إثبات سلامة تلك الحجج. فعلى سبيل المثال عندما بدأت روسيا، فى أوائل ١٩٧٩، فى وضع حاملة طائرات نفاثة، وفرقة مقاتلة، وحوض لإصلاح الغواصات فى كوبا، غضب كارتر من «ليونيد بريچينيف»، بسبب ذلك الانتهاك الصريح لاتفاق كوبا الذى تم بعد أزمة «الصواريخ»، وظهر فى التليفزيون ليدين تصرفات الاتحاد السوڤيتى*. ورد «بريچينيف» ـ فى حدود المتوقع والصواب ـ بأن الطائرات وغيرها من المعدات، لم تكن أسلحة هجومية بطبيعتها، وبالتالى لم تكن تمثل انتهاكاً للاتفاق، الذى عقده كنيدى وخروشوف بصفة غير رسمية فى ١٩٦٢، وبالتالى لم يسحب بريچينيف الأسلحة أو القوات. وكانت تلك التجربة بمثابة مرحلة حاسمة فى رحلة كارتر، التى امتدت من المثالية إلى التشدد مع السوڤييت.

كانت أهم نتيجة، على الإطلاق، لعداء كارتر للسوڤييت وتخوفه المتزايد منهم. هى توقف مباحثات «سولت ٢». ولم يكن كارتر على استعداد لتقديم تنازلات أكثر من، مقابلة السوڤييت فى منتصف الطريق، وفى نهاية الأمر طالب كارتر ـ فعلاً ـ بحيازة الولايات المتحدة لأسلحة أكثر، وبحيازة الاتحاد السوڤيتى لأسلحة أقل، مما كان كيسنجر ونيكسون على استعداد لتقبله. وهكذا فإن مطالب كارتر ـ بالإضافة

(*) ترجع أصول تلك «الأزمة» إلى الطموحات السياسية للسيناتور «فرانك تشرشل» رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وكانت حملة إعادة انتخابه فى «إيداهو» وشيكة، حيث اتهمه الحزب المعارض بتهاونه مع الشيوعيين، ولذلك عقد مؤتمر صحفى فى ٣٠ أغسطس ١٩٧٩، «كشف» فيه عن وجود لواء سوڤيتى فى كوبا، مكون من ٢٥٠٠ جندى، و «طالب» بأن يصر الرئيس الأمريكى على إزالة «كل الفرق المقاتلة السوڤيتية من كوبا»، وحقيقة الأمر هى أن ذلك اللواء كان موجوداً فى كوبا منذ ١٩٦٣.

إلى استياء روسيا من تأييد كارتر علانية للمنشقين الروس، وربطه بين مباحثات «سولت ٢» وحقوق الإنسان ـ أدت إلى توقف المناقشات لأكثر من عام. لقد قال كارتر إنه أراد إتمام المعاهدة في ١٩٧٧، ولكنه لم يجتمع مع بريچنيف حتى يونيه ١٩٧٩ لتوقيع معاهدة «سولت ٢» في ڤيينا. وحينذاك، كان كارتر قد أصدر أوامره بالفعل بإنتاج «صواريخ برشينج ٢ الحربية Pershing II» ـ التي لم تكن واردة في معاهدة «سولت ٢» ـ وقنبلة معدلة بإشعاع النيترون. كما كان بريچنيف قد ردَّ على ذلك، بزيادة سرعة إنتاج روسيا لقاذفة القنابل، «باكنير ـ Backfire»، والصواريخ الجديدة س س ـ ٢٠.

كانت معاهدة «سولت ٢»، التي وقعها الزعيمان في ڤيينا، اتفاقية غريبة. مثلما حدث في معاهدة «سولت ١» وضعت «سولت ٢» حداً أقصى يمكّن الجانبين ـ من أجل التوصل إلى ذلك الحد ـ من تعزيز ـ بدلاً من تجميد ـ الأسلحة النووية ونظم إطلاقها، كما أنها أهملت كلية مجرد ذكر صواريخ «برشينج ٢»، أو قاذفة القنابل «باكفير Backfire» أو مشكلة «ميرف» (رؤوس حربية متعددة للصواريخ عابرة القارات ICBN). وباختصار، كانت معاهدة «سولت ٢» متخلفة جداً عن التكنولوجيا الجارية، وعلى وجه التحديد فإن الاتفاقية قيدت كل طرف بـ ٢,٤٠٠ مُطْـلـقة صواريخ من كل الأنواع. وفي ذلك الوقت ـ في منتصف ١٩٧٩ ـ كان الطرفان متساويين تقريباً، فكان لدى الولايات المتحدة ١٠٥٤ صاروخاً عابراً للقارات، منها ٥٥٠ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ١٣٩٨ صاروخاً عابر قارات، منها ٥٧٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، وكان لدى الولايات المتحدة ٦٥٦ صاروخاً من الصواريخ الباليستية المطلقة من الغواصات، منها ٤٩٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ٩٥٠ صاروخاً، منها ١٢٨ صاروخاً متعدد الرؤوس. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لدى الولايات المتحدة ٥٧٤ قاذفة قنابل ثقيلة حاملة لأضخم الأسلحة النووية، بينما كان لدى روسيا ١٥٦ قاذفة قنابل مماثلة. وبما أن كلاً من الجانبين كان له مطلق الحرية في بناء رؤوس نووية، بالعدد

الذى كان يبغيه، وكذلك فى تزويد كل مطلقات الصواريخ بالرؤوس المتعددة، فإن معاهدة «سولت ٢» لم تضع أية قيود على الإطلاق ـ من وجهة النظر الفعلية ـ على سباق التسلح.

وبالرغم من ذلك، قوبلت المعاهدة بانتقادات حادة فى الولايات المتحدة؛ خاصة فى مجلس الشيوخ الذى هاجمها بأنها تنازلت عن كثير، وسمحت باستمرار تفوق روسيا الاستراتيجى ـ المفترض ـ بل ونموه أيضاً. وفقد كارتر ـ شخصياً ـ ثقته فى المعاهدة ـ فى ظل اتجاهاته المتشددة نحو السوفييت ـ فلم يحثّ على التصديق على المعاهدة. وبدلاً من ذلك تولت إدارة كارتر، فى ديسمبر ١٩٧٩، إقناع شركائها فى حلف شمال الأطلنطى، بالموافقة على برنامج عمل، يقضى بتركيب صواريخ «برشينج ٢ ـ ذات الرؤوس النووية» وفى دول غرب أوروبا، رداً على تركيب السوفييت مئات من الصواريخ الجديدة «س س ـ ٢٠ ذات المدى المتوسط» فى دول شرق أوروبا. ومما هو جدير بالذكر، أن الولايات المتحدة لم تفرض على الأوروبيين تلك الخطوة على الإطلاق؛ حيث إن ألمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا، وغيرها من أعضاء حلف شمال الأطلنطى، كانوا فى شدة الانزعاج من خطر الصواريخ «س س ـ ٢٠»، وأصروا على ضرورة مواجهة الولايات المتحدة لذلك الخطر. واتخذ أعضاء «الناتو» قراراً ذا فائدة مزدوجة، وهو: إقامة صواريخ «كروز» الحربية الأمريكية فى أوروبا الغربية، فى نفس الوقت الذى حثوا فيه روسيا على إجراء مباحثات الرقابة على التسلح، حيث تعهدت دول «الناتو» بعدم إقامة صواريخ «كروز» الحربية، إذا إزالت روسيا صواريخ «س س ـ ٢٠» من دول شرق أوروبا. وكانت تلك الخطوات تصعيداً مهما لسباق التسلح، وكان أول تأثير مباشر لها، هو إحياء حركة «مهاجمة الأسلحة النووية»، التى كانت فى طور السبات فى أوروبا، والتى سرعان ما انتشرت إلى الولايات المتحدة. ووجد الناس فى كل أنحاء العالم ـ أيّاً كانت مهنتهم أو معتقداتهم السياسية ـ صعوبة متزايدة فى فهم العلاقة بين إنتاج المزيد من القنابل، وتوطيد أمن بلادهم. فى عصر امتلك فيه كل طرف عشرات الآلاف من الرؤوس النووية، وقدرة

على التدمير الشامل يُحتسب مقياسها بأربعين إلى خمسين مرة، كان من الصعوبة بمكان، إدراك كيف يمكن أن تحسن زيادة تلك الطاقة المدمرة من الوضع الاستراتيجى للأمة. وبالرغم من ذلك، استمر سباق التسلح.

فى ديسمبر ١٩٧٩، قامت ٨٥,٠٠٠ من القوات الروسية بغزو أفغانستان، وسددت تلك الواقعة ضربة عنيفة لكارتر، الذى قال: «إن الغزو السوفيتى لأفغانستان له مدلولات، يمكن أن تطرح أخطر تهديد يواجه السلام العالمى، منذ الحرب العالمية الثانية» وقدم تبريراته قائلاً إن: «العدوان الذى لا يقاوم، يصبح مرضاً معدياً». وقررت الولايات المتحدة إنهاء مبيعاتها من الحبوب إلى روسيا، وإرجاء مبيعات التكنولوجيا المتقدمة، كما قاطعت ـ بناء على إصرار كارتر ـ الدورة الأوليمبية التى عقدت ١٩٨٠ فى موسكو، وبالإضافة إلى ذلك، أخطر كارتر مجلس الشيوخ، بتأجيل النظر فى معاهدة «سولت ٢» إلى أجل غير مسمى. وكانت كل تلك الإجراءات غاية فى الخطورة ـ باستثناء مقاطعة الدورة الأوليمبية التى كانت خطوة رمزية بحتة، ثأر منها الروس بمقاطعة دورة لوس أنجلوس فى١٩٨٤ ـ كما كانت بمثابة انقلاب عكسى للسياسات طويلة المدى، التى سادت منذ سنوات كنيدى. وفى الواقع، كان موقف كارتر من السوفييت فى١٩٨٠، بصفة عامة، أكثر تشدداً من موقف أى رئيس أمريكى معهم منذ إيزنهاور، وبرر «كارتر» ذلك بأن أفغانستان كانت السبب فى موقفه، قائلاً: «إن هذا الاعتداء السوفيتى قدترك أثراًعنيفاً، غيرّ رأيى الشخصى فى ماهية الأهداف القصوى للسوفييت، أكثر من أى عمل آخر اقترفوه منذ توليت الرئاسة»، وسمّـى الغزو بأنه «نواة مرحلية تجاه إمكانية سيطرتهم على معظم موارد البترول فى العالم».

لقد اعتبر نقاد «كارتر» أن رد فعله كان مبالغاً فيه، وكانت حجتهم أن السوفييت لم يدخلوا أفغانستان لأغراض عدوانية، وإنما لأغراض دفاعية، حيث كانت تضاريس المنطقة تعد أقل التضاريس مناسبة لأى عمل عدوانى فى العالم تقريباً. كانت حكومة

أفغانستان موالية لموسكو بالفعل، حيث وصلت إلى السلطة بعد انقلاب حدث فى أبريل ١٩٧٨ ، ولكن تلك الحكومة عجزت عن قمع المتمردين المسلمين. وبسبب الخوف الواضح من انتشار الحركة الإسلامية ـ التى اجتاحت بالفعل إيران ـ واحتمال وصولها إلى ملايين المسلمين داخل الاتحاد السوفيتى، قررت روسيا غزو أفغانستان.

لكن «كارتر» أصر على أن الجيش الأحمر قد استأنف نشاطه. وفى الواقع، كانت تلك المرة الأولى التى أرسل فيها السوفييت قواتهم إلى منطقة ما، لم يهزمها الجيش الأحمر فى ١٩٤٥ . وانسحب كارتر من «سولت ٢» ـ حفاظاً على موارد البترول فى الغرب ـ بل وأمر أيضاً بزيادة ميزانية الدفاع، وأعلن عن رفع القيود الموضوعة على أنشطة وكالة المخابرات المركزية وعن مبدأ كارتر لجنوب شرق آسيا. ونظراً لأنه حدد أن منطقة الخليج الفارسى تقع ضمن المصالح الحيوية الأمريكية، فقد صرح بأن الولايات المتحدة ستقاوم أى هجوم روسى على تلك المنطقة «بأية وسيلة ضرورية ـ بما فى ذلك القوات العسكرية». لقد تساءل النقاد عن كيفية تولى الولايات المتحدة الدفاع بمفردها عن منطقة، تبعد آلاف الأميال عن القاعد العسكرية الأمريكية، إلا باستخدام الأسلحة النووية، وعبروا عن رغبتهم فى أن تكون إدارة كارتر قد استشارت دول الخليج الفارسى وأعضاء «الناتو» قبل إذاعة «مبدأ كارتر».

عندما ترك كارتر منصب الرئاسة، كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى أسوأ مما كانت عليه عندما تولى الرئاسة. وفى ١٩٨٠ ، أصبح اضطهاد المنشقين السوفييت، أكثر رواجاً وقسوة عما كان فى ١٩٧٦ . وزادت كفاءة الترسانات النووية للقوى العظمى. وهددت الصواريخ السوفيتية س س ـ ٢٠ أوروبا الغربية كما لم يحدث من قبل، بينما كانت الولايات المتحدة تنتج صواريخ «كروز» ، لكى تهدد كلاً من أوروبا الشرقية وروسيا. وانخفضت التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بشكل حاد.

لقد بدأ كارتر بسياسة حاسمة، سياسة أيقظت ـ بطرق متعددة ـ الأمل فى بداية جديدة ـ تخفيض الإنفاق على التسلح، وزيادة الثقة بين الطرفين، وزيادة التبادل التجارى والثقافى، وباختصار انفراج حقيقى لتوتر العلاقات بين الدولتين. ولكنه عجزعن التمسك بتلك السياسة، ويرجع ذلك ـ فى الجانب الأعظم ـ إلى إهمال السوفييت الرد بالمثل على «الحوافز الإيجابية» لكارتر، كما يرجع أيضا إلى الضغوط السياسية الداخلية لكى يصبح كارتر «أكثر تشدداً». كما وأن قلة خبراته الشخصية ترتب عليها المبالغة فى رد الفعل تجاه الأحداث ـ كما حدث فى كوبا وأفغانستان. كما عجز عن تخفيض التسلح ـ ولنوع جانبا توقف التسليح ـ فى إطار القوة الدافعة الهائلة للتسابق على التسلح؛ حيث عمد كل جانب إلى التصرف فى إطار مخاوفه من إحراز الجانب الآخر لتقدم مفاجئ عددى، أو تكنولوجى. وعلاوة على ذلك، لأن كارتر لم يكن قائداً قوياً بالقدر الكافى الذى يمكنه من تحديد طريقة والتمسك به. وبحلول ١٩٨٠، شاع استخدام تعبير «بسكويت هش» لوصف سياسته الخارجية، وهو ما يعد اتهاماً لاذعاً.

بالإضافة إلى حملة حقوق الإنسان، كان لمثالية كارتر أبلغ الأثرعلى سياسته تجاه أفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين. ففى أفريقيا، أدى تأييد السفير «أندرو يانج» ـ علناً فى الأمم المتحدة للدول الناشئة فى القارة، وإصراره على حكم الأغلبية فى جنوب إفريقيا ـ لكسب العديد من الأصدقاء الجدد للولايات المتحدة. وفى أمريكا اللاتينية، سحب كارتر تدعيمه للمجلس السياسى العسكرى القمعى فى شيلى، وهو ما يمثل عكس سياسة كيسنجر. وفى فبراير ١٩٧٨، قطع كارتر كل المساعدات العسكرية والاقتصادية لواحد من أقدم حلفاء الولايات المتحدة، «انستاسيو سوموزا» فى نيكاراجوا، وذلك بسبب ماضيه البغيض إزاء حقوق الإنسان. وفى يونيه ١٩٧٩، ساندت الولايات المتحدة قراراً لمنظمة الدول الأمريكية، يدعو إلى استقالة «سوموزا»، وبدون المساعدة الأمريكية فشل «سوموزا» فى مقاومة هجمات حركة الفدائيين «الساندينستا»، وفى يوليه ١٩٧٩ فرّ «سوموزا» إلى ميامى، ثم اغتيل فى باراجواى

بعد ذلك بعام. واعترفت الولايات المتحدة ـ فوراً ـ بحكومة «ساندينيستا» الجديدة، وأمدتها بمساعدات اقتصادية، قدرها ١٦ مليون دولار، وبعد مرور عام، وقّـع كارتر على اتفاقية مساعدات إلى نيكاراجوا، قدرها ٧٥ مليون دولار. وحيث ان «الساندينستا» كانوا يساريين مع وجود عنصر شيوعى قوى فى الحكومة، فإن رد فعل كارتر تجاه الثورة يعد تحولاً جوهرياً فى علاقة الولايات المتحدة بوسط أمريكا.

فى مايو ١٩٨٠، بدأ الفدائيون اليساريون حرباً أهلية فى السلفادور، حيث أمدهم انتصار «الساندينيستا» فى نيكاراجوا، وانتصار «كاسترو»، بالشجاعة والمؤازرة. ولكن حكومة السلفادور حاربت بواسطة جماعات وحشية ـ وإن كانت غير كفؤة ـ للبحث عن المتمردين والفتك بهم، كما أرسل جيش السلفادور فرقاً انتحارية «يمينية»، لقتل المئات من المعارضين المدنيين، وصلت إلى الآلاف فى نهاية الأمر. وبعد أن قامت قوات حكومية بقتل أربعة أمريكيين ـ ثلاث راهبات وعامل ـ أمر كارتر بوقف المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى السلفادور، وإن أعلن عن استئنافها فى ١٤ يناير ١٩٨١، ضمن آخر تحركاته كرئيس للولايات المتحدة.

لقد حدثت أعظم انتصارات كارتر فى السياسة الخارجية، فى ١٩٧٨، عندما اتخذ موقفاً جريئاً وجسوراً إزاء معاهدة قناة بنما، التى أعادت لبنما السيادة الكاملة على منطقة القناة، وإن كان من غير الممكن أن ينسب الفضل كله إلى كارتر؛ إذ بدأت المفاوضات خلال إدارة جونسون، واقتربت للنهاية على يد الحزب الجمهورى فى السبعينيات، ولكن عندما حان الوقت للاقتراع الفاصل على الاتفاقية فى مجلس الشيوخ، نجح أحد المعارضين المحمومين المنفعلين فى إعاقتها تقريباً، كما أن رونالد ريجان أدان المعاهدة فى حملته الانتخابية للرئاسة، فقال أحد الشيوخ فى ضيق «لقد سرقناها (بنما) بأمانة». ومع ذلك أيدّ فورد وكيسنجر المعاهدة، وسخّـر كارتر كل ثقل الرئاسة، للتصديق عليها، وهو ما حدث بالكاد.

كما أن كارتر حذا حذو الحزب الجمهورى بالنسبة للصين، وفتحت رحلة نيكسون إلى الصين، فى ١٩٧٢، الأبواب لعلاقة جديدة بين الولايات المتحدة والصين،

ولكن مشكلة الاعتراف الكامل بالصين الشيوعية، وكيفية التصرف فى المعاهدات الأمريكية مع الصين القومية كانت من المشاكل التى لم تزل قائمة. ثم أعلن كارتر فى عام ١٩٧٨، أنه اعتباراً من يناير ١٩٧٩ سوف تتبادل الولايات المتحدة والصين الاعتراف الكامل بكل منهما، مع تبادل السفراء. وعلاوة على ذلك، أنهت الولايات المتحدة من جانبها معاهدة الدفاع المتبادل مع تايوان التى أبرمت فى ١٩٥٤، وسحبت اعترافها الدبلوماسى بالحكومة الوطنية، وبالتالى اعترفت بتايوان كجزء من الصين. وأدى ذلك إلى حملة انتقادات من الحزب الجمهورى، بقيادة السيناتور «بارى جولدوتَــر» و «ريجان» المرشح للرئاسة الأمريكية، بدعوى أن تلك خيانة لواحد من أخلص حلفاء الولايات المتحدة. ولكن كارتر تمسك بتنفيذ سياسته بالرغم من ذلك، إذ أنها كانت النتيجة المنطقية لمبادرة نيكسون وكيسنجر فى الصين، وهى الحقيقة التى أخرست نقد الجمهوريين.

كما حذا كارتر حذو كيسنجر فى الشرق الأوسط؛ حيث لعب دوراً رئيسياً فى إنجاز معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وهو الأمر الذى استبعد الجميع إمكانية حدوثه، بما فى ذلك كيسنجر. وخلال ذلك، سطع نجم كارتر فى الولايات المتحدة وحول العالم، ولقد تمكن كارتر من إحراز ذلك النجاح ـ أساساً ـ بسبب أنور السادات، خليفة عبد الناصر. لقد أدرك السادات أن مصر لن يمكنها خوض حرب أخرى، كما إنه كان ـ على أى حال من الأحوال ـ غير قادر على طرد الجيش الإسرائيلى المحتل من سيناء، ولذلك قرر أن يعرض على إسرائيل السلام، والاعتراف بها فى مقابل الأرض المصرية المحتلة. وفى ديسمبر ١٩٧٧، ذهب السادات إلى إسرائيل، ليلقى خطاباً أمام البرلمان الإسرائيلى، وهو التصرف الدرامى المؤثر الذى تطلب قدراً عظيماً من الشجاعة فاق كل تخيلات العالم أجمع؛ إذ جازف السادات بإدانة إخوانه العرب، بالإضافة إلى احتمال اغتياله، وبأن يسيء الإسرائيليون فهمه. لقد كان صريحاً فيما قاله للبرلمان، حيث أصر على أن أية اتفاقية بين إسرائيل ومصر، يتحتم أن تتضمن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية لنهر الأردن، ومن

مرتفعات الجولان، وتوفير وطن للفلسطينيين، والاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى حكومة الفلسطينيين، وأن تتنازل إسرائيل عن سيطرتها ـ المنفردة ـ على مدينة القدس. لقد بدت تلك الأهداف مستحيلة التحقيق، حيث ان رئيس وزراء إسرائيل الجديد «مناحم بيجين» ـ الإرهابى السابق، والسياسى اليمينى ـ كان غير مستعد لقبول حل وسط بخصوص القدس أو المنظمة، كما أنه رفض تقديم أية تنازلات بخصوص مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية. ولكن بيجين كان مستعداً لتوقيع اتفاقية منفصلة للسلام مع مصر (كانت أحد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية انقسام العرب)، غير أن السادات لم يستطع أن يتخلى عن بقية العرب، خاصة المنظمة، ولا حتى فى مقابل استرداد سيناء. ولكنه كان مستعداً للمباحثات، مما أتاح الفرصة أمام كارتر.

فى خريف ١٩٧٨، قام كارتر بدعوة بيجين والسادات لمقابلته فى استراحة الرئيس فى «كامب دافيد»، ميريلاند، على أن تقوم الولايات المتحدة بدور شريك «كامل» فى المفاوضات. ولمدة أسبوعين تقريبا، تبادل الرجال الثلاثة مناقشات مكثفة، دون التوصل إلى اتفاق نهائى بالرغم من ذلك، حيث إنهم عجزوا عن تسوية قضايا القدس أو الضفة الغربية أو مرتفعات الجولان أو المنظمة. وبحلول ديسمبر، كانوا قد وصلوا إلى طريق مسدود، وقد أطلق كارتر على تلك المباحثات «أكثر تجربة مثيرة للإحباط، مرت بى فى حياتى».

ومع ذلك فقد أصر على المضى قدماً، وفى أوائل ١٩٧٩ قام برحلة مفاجئة ومثيرة إلى الشرق الأوسط، حيث اجتمع مع السادات فى مصر؛ ومع بيجين فى إسرائيل. وفى نهاية الأمر أقنعهما بالتوقيع على معاهدة سلام، كانت فى أساسها عبارة عن اتفاقية باعتراف مصر بإسرائيل، وإحلال السلام بين الدولتين، فى مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء على مراحل. كما ذكرت الاتفاقية مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بأسلوب مبهم، سمح بعدة تفسيرات مختلفة، وغفلت

ذكر مرتفعات الجولان أو القدس (الواقع أن بيجين كان قد دمج مرتفعات الجولان، فى دولة إسرائيل فى سنة ١٩٨٢ ، كما أن أعداداً كبيرة من المستوطنين اليهود كانوا قد انتقلوا إلى الضفة الغربية). ولذلك، فقد رفضت الدول العربية المعاهدة، وأدانت السادات بعنف. ولكن المعاهدة أدت بالفعل إلى انسحاب إسرائيل من سيناء، الذى تم فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، وأدت إلى فتح العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل، وللأسف الشديد أدت أيضاً إلى اغتيال السادات على يد جنود مصريين فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ .

إن ما يدعو للسخرية أن الشرق الأوسط، الذى شهد أعظم انتصارات كارتر، هو الذى أدى إلى سقوطه. فى واحد من أكثر الأحداث غرابة وشذوذاً فى القرن العشرين، توصلت الحكومة الإيرانية فى ١٩٨٠ إلى وضع الحكومة الأمريكية فى حالة جمود؛ حيث لعبت الأحداث التى كانت تجرى فى إيران دوراً جوهرياً فى انتخابات الرئاسة فى ذلك العام، وأدت إلى هزيمة كارتر فى الانتخابات.

منذ ١٩٥٣ ، حين اشتركت وكالة المخابرات المركزية فى انقلاب، أعاد شاه إيران إلى عرشه، كانت علاقات الولايات المتحدة مع الشاه مذبذبة. كان إيزنهاور متحمساً لمساندة نظام الحكم، ولكن كنيدى وجونسون قدما قدراً محدوداً من مبيعات الأسلحة والمساعدات الاقتصادية إلى إيران، على أساس أن الشاه كان ديكتاتوراً رجعيـاً، غير جدير بالثقة. ومع ذلك عاد نيكسون وكيسنجر إلى سياسة إيزنهاور، بل وتوسعا فى تطبيقها، فقد اعتبرا أن إيران هى أفضل أصدقاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأنها شريك أساسى فى سياسة احتواء السوفييت، وأنها البلد الوحيد الذى يعتمد عليه فى تصدير بتروله إلى الغرب. وكان الشاه عميلاً مهماً للمعدات العسكرية الأمريكية خلال أوائل السبعينيات، إذ كانت تبلغ مشترواته ثلث حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج، وبذا كان عاملاً جوهرياً فى حل مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكى، كما كان عدواً لدوداً للشيوعية. هذا بالإضافة إلى أن موقع

إيران الجغرافي ـ على الحدود الجنوبية لروسيا ـ جعلها دولة مهمة استراتيجياً. وكان موقف الشاه معتدلاً في منظمة الأوبك. بالإضافة إلى ذلك، سمح للولايات المتحدة بوضع معدات تصنت إلكترونية متطورة، على حدود إيران المشتركة مع الاتحاد السوفيتي. لقد كانت إيران من المصالح الحيوية الأمريكية بدرجة فاقت كثيراً فيتنام الجنوبية أو كوريا الجنوبية، فكان الشاه يستقبل استقبال الملوك في رحلاته المتكررة إلى الولايات المتحدة. كما كان عشرات الألوف من الشباب الإيراني يدرسون بالولايات المتحدة، وكان ضباط الجيش الأيراني يتدربون في الكليات الحربية الأمريكية، كما كانت قوات البوليس السرى الإيرانى الشهيرة «السافاك» تتلقى تدريبها ومعداتها من «وكالة المخابرات المركزية»، وكانت شركات البترول الأمريكية تمد الإيرانيين بالخبراء الفنيين والإرشادات المالية والعامة، مع المشاركة في الأرباح الهائلة، وكان الآلاف من رجال الأعمال الأمريكيين يمارسون أعمالهم في طهران. باختصار، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على أوثق وأفضل ما يمكن أن تكون عليه.

أو هكذا بدت؛ لأن الحقيقة هي أنه ـ فيما عدا النخبة الحاكمة في إيران ـ كان الشعور المعادى للولايات المتحدة قوياً ويزداد قوة. وكان الإيرانيون يلومون الولايات المتحدة، لأنها أعادت الشاه إلى السلطة في ١٩٥٣، وأبقته في السلطة بعد ذلك، وكانوا على ثقة من أن الولايات المتحدة آزرت الشاه، وهو يتمادى في تركيز كل السلطات في إيران بين يديه شخصياً. وكانوا يشعرون أن الولايات المتحدة مسئولة عن إنفاق الشاه تلك المبالغ الهائلة على القوات المسلحة ـ التي لم تتناسب على الإطلاق مع احتياجات الأمن الإيراني، بل كانت مخصصة لحماية مركز الشاه ـ بدلاً من تحسين ظروف الشعب الإيراني. وكان عدد لايحصى من الإيرانيين يحمل الولايات المتحدة مسئولية برامج العمل بالوسائل العصرية والتي اتبعها الشاه والتي كانت تعد ـ من وجهة نظرهم ـ انتهاكاً لتعاليم الإسلام الأساسية، والعادات الفارسية التقليدية. ولكن لأن الولايات المتحدة كانت تحصل على معلوماتها عن إيران من الشاه، وقوات

السافاك، والعسكريين الإيرانيين، وشركات البترول، كانت الاضطرابات المنتشرة بين جموع الإيرانيين، إما غير معروفة، أو مهملة، أو مرفوضة.

رغم سياسة كارتر إزاء حقوق الإنسان، فإنه تقبل نظرية «نيكسون ـ كينسجر» بأن الشاه كان حصناً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فاستمر فيما كان متبعاً من بيع المعدات العسكرية للشاه، بسرعة قياسية، (وصل إجمالي مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى إيران إلى ١,٢ مليون دولار، خلال ٢٢ سنة منذ ١٩٥٠، ووصلت قيمتها من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ إلى ١٩,٥ بليون دولار، وذلك بزيادة قدرها ستة عشر ضعفاً تقريبا). في نهاية ١٩٧٧، العام الأول لتوليه السلطة، ذهب كارتر إلى إيران، حيث كان ضيف الشرف في حفل عشاء بمناسبة رأس السنة الميلادية، وقدم الرئيس كارتر نخباً في صحة الضيوف قائلاً: «إن إيران ـ بسبب زعامة الشاه العظيمة ـ تعد جزيرة للاستقرار في واحدة من أكثر المناطق اضطراباً في العالم». وأهمل كارتر ذكر المظاهرات الجماعية المعادية للشاه، التي وقعت في ذلك اليوم في طهران، والتي نجم عنها اعتقال المئات من الإيرانيين. كما أصيبت «وكالة المخابرات المركزية» بقصر نظر مشابه، ففي أغسطس ١٩٧٨ ـ الوقت الذي كانت فيه الاضطرابات والمظاهرات قد شلت إيران فعلياً ـ أصدرت «وكالة المخابرات المركزية» تحليلاً من ستين صفحة عن «إيران في الثمانينات»، جاء في ختامه: «إن إيران ليست في حالة ثورة، أو حتى في حالة تمهيد لثورة».

في الواقع كانت إيران ـ في تلك المرحلة ـ تعج بالأنشطة الثورية، وكان الشاه منتقداً من قبل اليساريين (الفدائيين الذين كانوا على صلة وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية)، واليمينيين (الملة أو شيوخ الإسلام، الذين كانوا يطالبون بجمهورية إسلامية، ونبذ الوسائل العصرية). لقد عجزت «وكالة المخابرات المركزية» عن إدراك مدى جدية التحدي أو مدى عمق كراهية الإيرانيين للشاه، بالرغم من أن عملاءها في إيران، فاقوا في عددهم أي مكان آخر في العالم. كما أن المخابرات الأمريكية فشلت في اكتشاف حقيقة حاسمة، وهي أن الشاه كان يعاني من مرض السرطان

بلا أمل فى الشفاء. لقد كان الأطباء الفرنسيون يتولون علاجه بجرعات ضخمة من الأدوية، وكانت إرادته محطمة، فكان يتردد فى اتخاذ القرار فى لحظات حرجة، ولم تكن لديه الرغبة فى توجيه جيشه بإمكانياته الضخمة أو قوات البوليس السرى ضد المشاغبين، الذين زادت جرأتهم وجسارتهم. لكن كارتر و «وكالة المخابرات المركزية» عجزا عن تصديق أن ملكاً مستبداً مسيطراً على دولة غنية بثروتها النفطية، وذات قوات مسلحة هائلة، وقوات بوليس سرى تؤيده بحماس، يمكن الإطاحة به على يد عصابات غير مسلمة، بقيادة الملة ذوى اللحى. وفى الواقع، بلغ ازدراء كارتر لمعارضى الشاه السياسيين درجة، منعته من محاولة فتح قنوات اتصال معهم. وكان ذلك خطأً فادحا فى التقدير.

فى منتصف ١٩٧٨ ، ظهر زعيم للمعارضة الإيرانية، هو آيات الله خومينى، وهو رجل مسن متعصب، كان يعيش فى المنفى فى باريس، حيث كان يرسل تعليماته من هنالك إلى أتباعه فى إيران. وكانت رسالته هى: الإضراب عن العمل، ونشر الاضطرابات والفوضى والتخريب، وإثارة الشغب، ونشر الاضطرابات والفوضى؛ حتى يضطر الشاه الى التنازل عن العرش. ونفذ مئات الإيرانيين تعليماته، وسرعان ما أصبحت إيران عاجزة عن إنتاج بترول يكفى حتى احتياجاتها الداخلية، وأصبحت الدولة ـ فعلاً ـ فى حالة فوضى. وحيث ان الشاه كان قد حظر على الجيش الإيرانى أن يطلق النار على المشاغبين (كان الشاه يخشى من حمام دم، يمكن أن يدمر فرص ابنه فى خلافته) فقد هبطت معنوياته. وأخيراً، فى١٦ يناير ١٩٧٩ ، غادر الشاه البلاد فى «عطلة» ممتدة. وبعد مرور أسبوعين، عاد آيات الله خومينى إلى إيران، حيث استقبلته ـ بحماس جارف ـ حشود المؤيدين، التى وصلت أعدادها الى مئات الآلاف. ورغم أن الخومينى لم يسبق له مطلقاً أن تولى منصباً رسمياً فى الحكومة، إلا أنه أصبح فوراً الحاكم الشرعى لإيران.

لقدعجزت إدارة كارتر عن تقرير كيفية التصرف مع «آيات الله» ، إذ كانت معتادة ـ مثلها مثل الإدارات التى سبقتها ـ على التفكير بلغة الحرب الباردة فقط؛ ولذا فلم

لكن القضية لها جانب آخر؛ فتراجع نيكسون من ڤيتنام لم يحدث إلا بعد أربع سنوات بشعة من الحرب، وعندما انسحب لم تكن الصفقة التى حصل عليها أفضل مما كان يمكن أن يحصل عليه فى ١٩٦٩. وإذا كان هو أكثر شخص مسئول عن فتح الباب للصين، فهو أيضا أكثر شخص مسئول عن بقائه مغلقاً لمدة الثلاثين عاماً السابقة على ذلك. أما سياسة الانفراج بكل مميزاتها، فقد كان نيكسون المتسبب الرئيسى فى تصدعها، بسبب عدم قدرته على إقناع مجلس الشيوخ بمميزاتها والحاجة إليها، وبسبب رفضه ـ شخصياً ـ الثقة فى السوڤييت، ولو بدرجة طفيفة. وبالتالى، نبذت الإدارة الأمريكية التى خلفته سياسة الانفراج ولم تنتعش مرة أخرى منذ ذلك الوقت. أما بالنسبة للرقابة على التسليح، فقد تم ـ منذ زمن بعيد ـ تجاوز الحدود التى وضعتها اتفاقية سولت. وباختصار كان القليل جداً من سياسة نيكسون الخارجية باقياً أو مستمراً، على عكس مبدأ ترومان بكل تأكيد.

كان نيكسون صاحب أفكار رائعة، ولكن تنفيذها كان يستلزم الحصول على مؤيدين، وهو ما لم يحظ به، ربما لأنه كان من المستحيل التغلب على تقاليد وعادات الحرب الباردة، التى استمرت لربع قرن ـ ومثال ذلك، ما حدث من السيناتور جاكسون بخصوص هجرة اليهود. وربما إذا كانت قد أتيحت له فرصة تولى الرئاسة للمرة الثانية لمدة أربعة سنوات كاملة، لكان انتصر، وهذا ما يذهب إليه المعجبون بنيكسون. وربما إذا كان متولياً الرئاسة فى ١٩٧٥ ـ طبقاً لحجة نيكسون نفسه ـ لما جرؤت ڤيتنام الشمالية على غزو سايجون. ربما.

لكن النتيجة النهائية هى فشل نيكسون وكيسنجر فى تحقيق أى هدف من أهداف سياستهما الخارجية؛ فلم يقتلعا الولايات المتحدة من ڤيتنام، دون وقوع ڤيتنام فى أيدى الشيوعيين، ولم يستطيعا حل مشكلة «فورموزا»، أو إقامة ـ بالتالى ـ علاقات دبلوماسية كاملة مع الصينيين، وعجزا عن إقامة سياسة مستمرة لانفراج التوتر الدولى، ولم يضعا أية قيود على سباق التسليح. إن الحكم من خلال نفس المعايير التى وضعاها بأنفسهما، يعنى أن ما وصلا إليه كان هزيلاً.

حتى فى الشرق الأوسط، الذى شهد آخر انتصارات كيسنجر. فعندما ترك منصبه فى يناير ١٩٧٧، لم يكن قد أنجز شيئاً عن طريق دبلوماسية المكوك، فيما عدا أن العرب أصبحوا يبيعون البترول للولايات المتحدة وأوروبا، بأربعة أضعاف الثمن. لقد أدى خطاب مجلس الشيوخ بخصوص الدفاع عن إسرائيل إلى اكتساب اسرائيل حصانة ضد تهديداته بسحب الدعم الأمريكى؛ وبالتالى القدرة على الاستمرار فى تعنتها فى مفاوضات السلام. وظلت إسرائيل محتلة لمعظم سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية للأردن. أما مشكلة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد ساءت عن ذى قبل، وتجسمت بالحرب الأهلية فى لبنان بين المسيحيين والمسلمين، التى تورطت سوريا فيها بشدة، وتواجدت منظمة التحرير الفلسطينية فى خضمها، بينما أطلق الإسرائيليون الأسلحة الأمريكية الحديثة، لتدمير القرى اللبنانية التى كانوا يرتابون أنها تأوى أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عندما ترك كيسنجر منصبه كان تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ما زال هدفاً للسياسة الخارجية الأمريكية، بدلاً من أن يصبح حقيقة. وظلت الحلول الدائمة بعيدة تماماً عن المنال، وظل الوضع فى الشرق الأوسط ـ عموماً ـ مثل «العلبة» الجاهزة، لإشعال النار فى العالم كله بشرارة واحدة، على حد وصف الرؤساء الأمريكيين.

وفى أفريقيا أيضاً، ظلت احتمالات اشتعال الحرب مرتفعة. ففى زامبيا وروديسيا (زيمبابوى)، وأنجولا، وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا)، وموزمبيق، وجنوب أفريقيا، تولى أربعة ملايين من البيض حكم ٣٠ مليوناً من السود، وكان ما يربط تلك الدول إلى حد ما، هو وجود حكومات الأقلية، والاستغلال المريع للعمالة السوداء*؛ لصالح نخبة من البيض الأثرياء ثراءً فاحشاً.

(*) فى حكومة جنوب أفريقيا.. اضطر العمال إلى الإقامة فى معسكرات مجاورة للمناجم، لمدد تتراوح بين ١٢، ١٨ شهراً دون رؤية عائلاتهم، خلال تلك الفترات، انخفضت الأجور فى المناجم من ٧٢ سنتاً فى اليوم ـ فى ١٩١٠ ـ إلى ٥٧ سنتاً فى اليوم، فى ١٩٧٥.

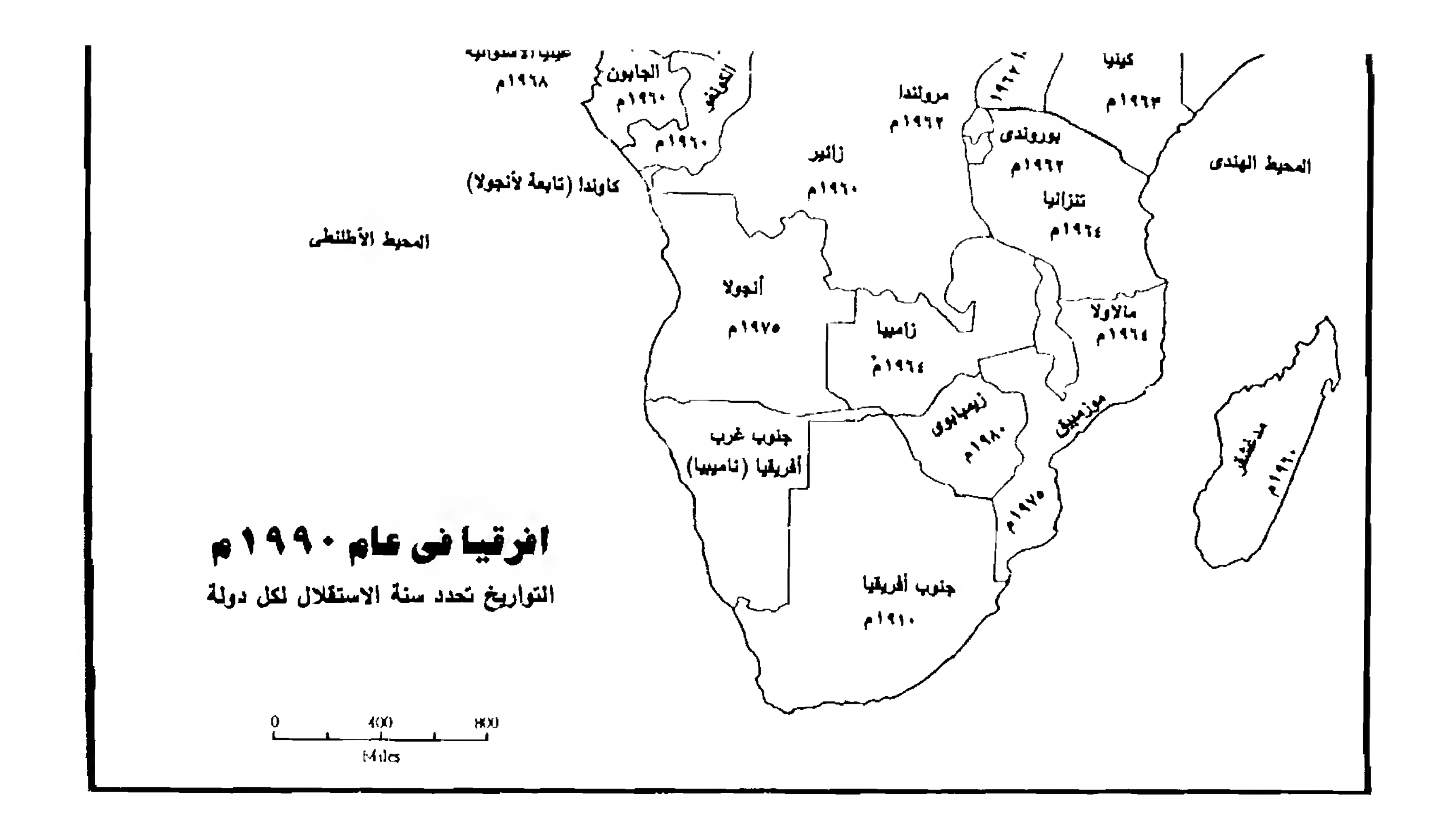
كانت تلك الدول، المحكومة من قبل البيض، تتبع تقاليد مختلفة، ولذلك سلكت كل دولة منها طريقاً مختلفاً. وبحلول ١٩٧٩ ، كانت زامبيا، وأنجولا، وموزمبيق قد حققت حكم الأغلبية، وكانت روديسيا بسبيلها إلى تأسيس دولة ديمقراطية، مبنية على مبدأ رجل واحد ـ وصوت واحد. ومن ناحية أخرى، ساءت الأوضاع فى ناميبيا، حيث كانت حكومة جنوب أفريقيا قد أحكمت قبضتها على المستعمرة. أما فى جنوب أفريقيا ـ ذاتها ـ والتى حصلت على استقلالها منذ بداية القرن، فزادت حدة التمييز العنصرى فى أكثر دولة عنصرية حكمها الرجل الأبيض فى العالم أجمع. وكانت حكومة الأقلية البيضاء محتكرة للقوة التى لم تتردد فى استخدامها، وللسلطات التى رفضت التنازل عنها، أو حتى مشاركتها.

كانت كل دولة من دول جنوب أفريقيا، ذات أهمية اقتصادية للولايات المتحدة. وبالتالى، كانت السياسة الأمريكية، ـ كما لخصتها مذكرة دراسة الأمن الأمريكى القومى رقم ٣٩ * ـ «محاولة الموازنة بين مصالحنا الاقتصادية والعلمية والاستراتيجية فى حكومات الرجل الأبيض، وبين الفوائد السياسية التى تعود على الولايات المتحدة، من جراء انفصالها عن حكومات الأقلية البيضاء وسياساتها العنصرية القمعية». المشكلة أن ذلك كان أملاً، أكثر منه سياسة، وبذا ساهم فى الندرة النسبية لتأثير الولايات المتحدة على التطورات فى جنوب أفريقيا.

لقد تنبأت الوثيقة رقم ٣٩ للأمن القومى الأمريكى باستمرار الجمود فى وضع المستعمرة البرتغالية فى أنجولا ** ؛ حيث شنت حركات تحرير السود، وحرب عصابات على الحكومة. وكانت أنجولا مختلفة عن حكومة جنوب أفريقيا وروديسيا،

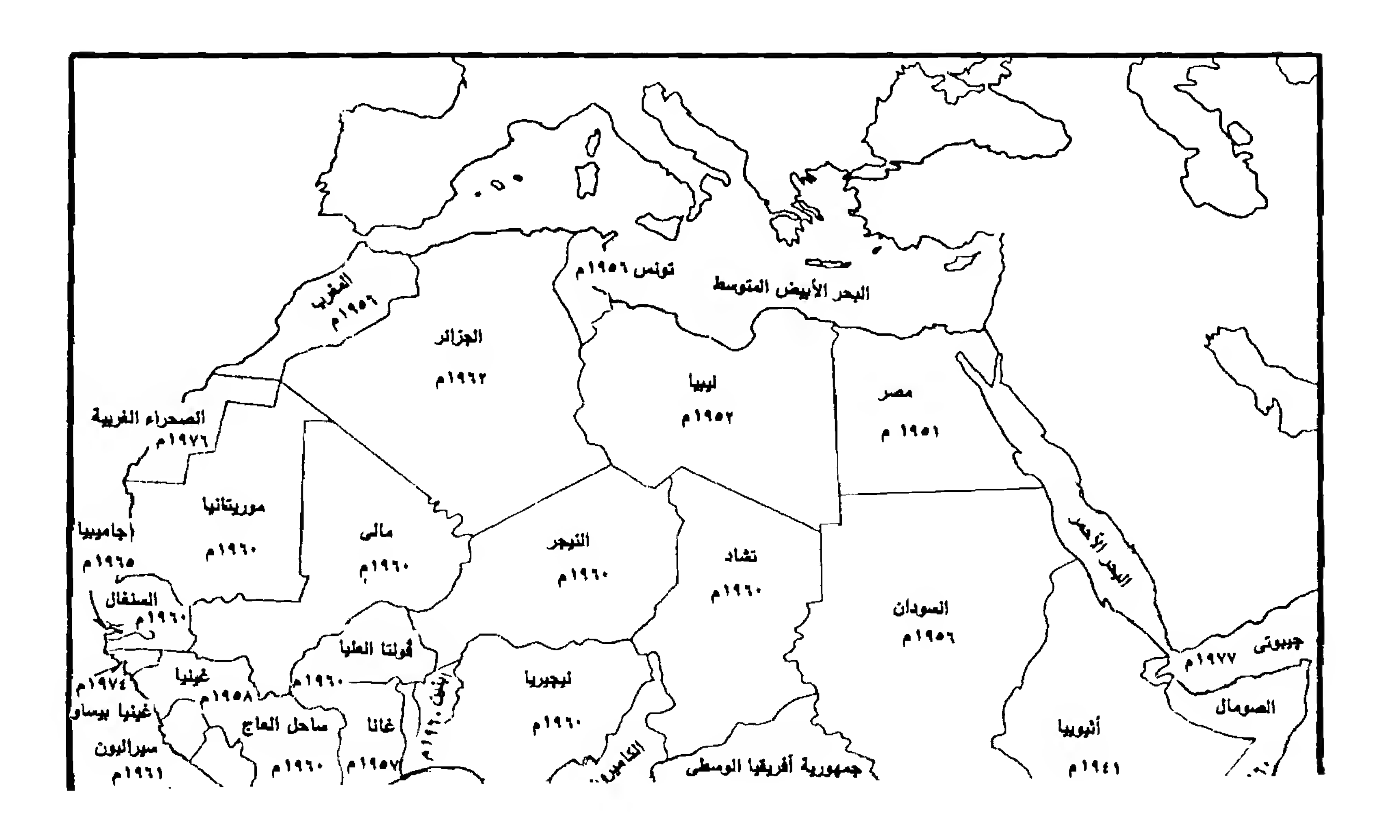
(*) كانت مذكرة دراسة الأمن القومى رقم ٣٩ عبارة عن مراجعة شاملة من قبل مجلس الأمن القومى الأمريكى للسياسة الأمريكية فى أفريقيا، وتحليل للمصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية فى أفريقيا، تم إعدادها فى ١٩٦٩ ، بناءً على طلب هنرى كيسنجر.

(**) سيطر عليها البرتغاليون، بحيث تكون جزءاً شرعياً من البرتغال، مثلما سيطر الفرنسيون على الجزائر ـ من قبل ـ بحيث تكون جزءاً شرعياً من فرنسا.



افرقيا فى عام ١٩٩٠م

التواريخ تحدد سنة الاستقلال لكل دولة



البحر الأبيض المتوسط
تونس ١٩٥٦م
المغرب ١٩٥٦م
الجزائر ١٩٦٢م
ليبيا ١٩٥٢م
مصر ١٩٥١ م
الصحراء الغربية ١٩٧٦م
موريتانيا ١٩٦٠م
مالى ١٩٦٠م
النيجر ١٩٦٠م
تشاد ١٩٦٠م
السودان ١٩٥٦م
البحر الأحمر
جيبوتى ١٩٧٧م
الصومال
أثيوبيا ١٩٤١م
جامبيا ١٩٦٥م
السنغال ١٩٦٠م
فولتا العليا ١٩٦٠م
غينيا ١٩٥٨م
١٩٧٤م
غينيا بيساو
سيراليون ١٩٦١م
ساحل العاج ١٩٦٠م
غانا ١٩٥٧م
نيجيريا ١٩٦٠م
جمهورية أفريقيا الوسطى

فى أن البرتغاليين قاموا بالتخلص من كل المظاهر الواضحة التفرقة العنصرية، وبدأوا فى الستينيات برنامج لتعليم السود وإدماجهم فى النظام الاقتصادى. ولكن عديداً من الزعماء السود نبذوا ذلك البرنامج، لكونه محاولة غير بارعة، للإبقاء على سيطرة الرجل الأبيض.

كانت هناك ثلاث جماعات رئيسية، تطالب بالاستقلال التام لأنجولا، ألا وهى: الحركة الشعبية أو «MPHA» والجبهة الوطنية أو «FNLA»، والاتحاد الوطنى للاستقلال التام أو «UNITA»، وكانت كلها تحصل على مساعدات من روسيا أو الصين. ولكن آراء زعماء «الحركة الشعبية» كانت ماركسية ومعادية للاستعمار، وكانوا قد أدانوا الولايات المتحدة لتأييدها البرتغال. وكانت الصحف الأمريكية تشير إلى الحركة الشعبية «التى يساندها السوفييت»، و الجبهة الوطنية «المعتدلة»، وهو تحليل تقبلته المخابرات الأمريكية. ولكن فى ١٩٦٩، لم يعد الوضع فى أنجولا مثار أى قلق للولايات المتحدة، إذ تأكد لها أن البرتغاليين مسيطرون تماماً على الموقف.

لقد حاولت الولايات المتحدة أن تظل فى موقف المراقب لكل ما يحدث فى أنجولا وموزمبيق (مستعمرة برتغالية أيضاً)، من مشاكل، مع اتخاذ موقف يتسم بالفتور نحو البرتغال ذاتها، لكن نيكسون اتخذ، فى ١٩٧١، موقفاً مؤيداً للبرتغال. وكان كيسنجر يسعى إلى تقوية نفوذ حلف شمال الأطلنطى والى التمكن من حرية استخدام قاعدة البرتغال الاستراتيجية فى منطقة «الأزورز»، وفى مقابل ذلك وقع نيكسون على اتفاقية تنفيذية، حصلت البرتغال بمقتضاها، على قرض قدره ٤٣٦ مليون دولار. وفى السنة التالية صرح نيكسون ببيع وسائل نقل عسكرية إلى البرتغال، ثم منحها مزيداً من القروض استخدمها البرتغاليون فى شراء طائرات هليكوبتر، لاستخدامها ضد حرب العصابات فى مستعمراتها. وحصل كيسنجر على مكافأته فى حرب «يوم كيبور» فى ١٩٧٣، حيث كانت البرتغال هى الدولة الوحيدة ـ من دول حلف شمال الأطلنطى ـ التى سمحت للطائرات الأمريكية المتجهة إلى إسرائيل أن تهبط على أراضيها، للتزود بالوقود الإضافى.

في أبريل ١٩٧٤، وقع انقلاب عسكرى فى لشبونة، أدى إلى خلق وضع جديد، إذ ان زعماء البرتغال العسكريين أنهكتهم الحروب الفاشلة التى لا نهاية لها، فقرروا أن يمنحوا المستعمرات استقلالها. وفى يناير ١٩٧٥، تأسست حكومة انتقالية فى «لواندا»، عاصمة أنجولا، مع اشتراك كل جماعات التحرير فى إعداد ترتيبات الاستقلال، وتنظيم حملات انتخابية فى البلاد، استعداداً للانتخابات المزمع إجراؤها فى أكتوبر ١٩٧٥، وتحدد يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٥ ليكون يوم إعلان الاستقلال.

ولكن جماعات الحركة الشعبية والجبهة الوطنية والاتحاد الوطنى للاستقلال التام وجدت استحالة فى العمل سويا. وفسرت القوى الكبيرة أن مرجع ذلك يرجع إلى نزاعات أيدلوجية حول الشيوعية والرأسمالية؛ بينما رأت مصادر أفريقية ـ أكثر إطلاعاً على الأمور ـ أن ذلك مرجعه وجود انقسامات قبلية وعرقية. وعلى أية حال، فتحت الفوضى التى سادت «لواندا» الباب أمام التدخل الخارجى.

كانت الولايات المتحدة أول من استجاب للموقف، وذلك بالرغم من أن كيسنجر و «ويليام كولبى» مدير وكالة المخابرات المركزية، أكدا ـ فيما بعد ـ أن الولايات المتحدة دخلت الحرب الأهلية فى أنجولا ـ فقط ـ لمقاومة الخطر الشيوعى هناك، إلا أن الحقيقة هى أن الولايات المتحدة اتخذت الخطوة الفعلية الأولى* ـ كما كشف عن ذلك فيما بعد «جون ستوكويل» رئيس فريق وكالة المخابرات المركزية فى أنجولا. وفى ظل الاختيارات السياسية السائدة فى أنجولا، وقع اختيار وكالة المخابرات المركزية على «الجبهة الوطنية»، كما كان «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» مقبولاً، أما «الحركة الشعبية» فقد اعْتُقِدَ أنها متطرفة، وشيوعية، ومدعمة من روسيا، لذا كان لابد من إسقاطها. وحقيقة الأمر، لم يخرج الأمر عن تنافس القوى العظمى؛

(*) اتخذت الصين الخطوة الثانية، حيث أرسلت ١١٢ مستشاراً عسكرياً، وبعض المعدات لمساعدة جماعة الجبهة الوطنية

لأن القوى الخارجية دخلت أنجولا قبل أن يتمكن البرتغاليون من إفساح الطريق. ولم يتوقف الأمر عند القوى العظمى فقط، إذ لم تقتصر المساعدات التى تلقتها «الجبهة الوطنية» و«الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» على المساعدات الأمريكية والصينية فقط، بل حصلت على المساعدات أيضاً من رومانيا، وكوريا الشمالية، وفرنسا، وإسرائيل، وألمانيا الغربية، والسنغال، وأوغندا، وزائير، وزامبيا، وتنزانيا، وحكومة جنوب أفريقيا. أما «الجبهة الشعبية» فحصلت على مساعدات من الاتحاد السوفيتى، وكوبا وألمانيا الشرقية، والجزائر، وغينيا، وبولندا. ولا شك أن ذلك يعد سجلاً ـ من ترع ما ـ للسياسة التى تحول الغرباء إلى رفقاء.

وتولت وكالة المخابرات المركزية إرسال المساعدات العسكرية الأمريكية إلى أنجولا سراً، عن طريق «موبوتو» فى زائير. ورد السوفييت على ذلك بجسر جوى للبضائع المرسلة إلى «الجبهة الشعبية»، التى بلغت ـ فى النهاية ـ حوالى عشرة أضعاف برنامج المساعدات الأمريكية. وفى ذلك الوقت، احتاجت «الجبهة الوطنية» إلى التدريب على استخدام الأسلحة المرسلة من الولايات المتحدة. وكانت وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت، فى موقف لا تحسد عليه، بسبب الاسلوب البشع الذى اتبعته لإخلاء سايجون قبل ذلك بعدة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك رفض الجميع «فيتنام أخرى». وهكذا، فإن الجهاز الذى أنشأه مجلس الأمن القومى الأمريكى، لمراقبة العمليات السرية لوكالة المخابرات المركزية ـ والذى عـرف باسم «لجنة الأربعين» ـ رفض بصفة قاطعة استخدام مستشارين أمريكيين فى أفريقيا. ولكن، كما دوّن العميل «ستوكويل»، فيما بعد، بهدوء: «أدينا المهمة على أية حال».

بالإضافة إلى إرسال المستشارين إلى أنجولا، أقامت وكالة المخابرات الأمريكية تحالفاً واقعياً مع حكومة جنوب أفريقيا، التى اشتركت فى القتال بقوات عسكرية نظامية فى سبتمبر ١٩٧٥، وكانت تلك أول مرة، تشترك حكومة جنوب أفريقيا فى حرب بأفريقيا السوداء. وهكذا وجدت واشنطن وبريتوريا وبكين فى موقع تحارب فيه جنباً إلى جنب.

كانت جنوب أفريقيا تهدف إلى كسب شعور بالتعاطف معها، بمساندة نفس الجانب الذى كانت زائير والولايات المتحدة تسانده، ولقد أقنعت ـ نفسها ـ أن أنجولا ستكون أكثر تقبلاً لقواتها، رغم أنها بيضاء، لكونها من الأفارقة الوطنيين*، بدلا من السود الكوبيين كما أنهم اعتقدوا أنهم سينتصرون، مما شجعهم على اختيار ذلك الطريق الخطير. وفى نهاية الأمر، أرسلت جنوب أفريقيا فيلقاً مسلحاً من قواتها النظامية، ليحارب بجانب «الاتحاد الوطنى للاستقلال التام» الذى أوشك عندئذ على الانتصار فى الحرب.

وأخيراً، توقف هجوم جنوب أفريقيا، إذ قام الاتحاد السوفيتى بإمداد «الجبهة الشعبية»، بأسلحة شاملة،كما أرسلت كوبا خمسة عشر ألف جندى، على أعلى مستوى من التدريب والكفاءة من قواتها النظامية. لقد نجح الكوبيون ـ دون شك ـ فى ترجيح كفة «الجبهة الشعبية»، التى سرعان ما انتصرت فى الحرب. واستمرت معامل تكرير البترول الأمريكية فى ممارسة أعمالها، وسرعان ما تولت القوات الكوبية مهمة حماية ممتلكات «شفرون» من جنود «الاتحاد القومى للاستقلال التام»، الذين كانوا يحملون أسلحة أمريكية. وإذا كان الوجود السوفيتى فى أفريقيا قد أزعج كيسنجر، فإن الوجود الكوبى جعله شديد الغضب، إذ ثار وتوعّد، ثم أعلن ـ فى مارس ١٩٧٦ ـ أن «الولايات المتحدة لن تقبل مزيداً من التدخل الشيوعى العسكرى فى أفريقيا». ونبذ «مايك مانسفيلد» ـ زعيم الأغلبية فى مجلس الشيوخ ـ ذلك التهديد، ووصفه بأنه «خطابة لا طائل منها». أما توماس أونيل، جونيور ـ زعيم الأقلية فى مجلس النواب ـ فقد طالب الرئيس فورد بأن «يكذّب كيسنجر علناً»، فقام «دونالد رامزفيلد» ـ وزير الدفاع ـ بتقديم تبرير ضعيف، موضحا أن إدارة فورد، كانت تدرس اتخاذ «إجراءات اقتصادية أو سياسية فقط ضد كوبا، وليست عسكرية».

(*) إن مواطنى جنوب أفريقيا يعتبرون أنفسهم أفارقة لسبب منطقى، هو أن أسلافهم استقروا هناك منذ ثلاثمائة سنة ـ فى بعض الحالات ـ وعلى خلاف البيض فى روديسيا، ليس لديهم «وطن» فى أوروبا أو بريطانيا، يمكنهم العودة إليه، أفريقيا هى وطنهم، كما أنهم يدعون أنه عندما استوطن أسلافهم رأس القارة.. لم يكن هناك من يقيم فيها.

كان ذلك مثالاً آخر على تولى الكونجرس لأمور السياسة الخارجية الأمريكية، بأسلوب لم يكن وارداً على الإطلاق فى سنوات رئاسة ترومان، أو إيزنهاور، أو كنيدى، أو جونسون. لقد استخدم الكونجرس نفس السلطة، التى مارسها لإجبار نيكسون على الانسحاب من ڤيتنام، سلطة الموارد المالية، ففى ٢٧ يناير ١٩٧٦ ـ وبالرغم من الالتماسات التى قدمها فورد وكيسنجر فى آخر لحظة ـ اتخذ قراراً، بأغلبية ٣٢٣ صوتاً ضد ٩٩ صوتاً، بحظر المساعدات العسكرية السرية إلى أنجولا؛ فأصيب الرئيس بالإحباط، واتهم الكونجرس بأنه «فقد شجاعته».

ربما كان ذلك صحيحاً، ولكن عديداً من الأمريكيين اعتبر أن الكونجرس بدأ ـ أخيراً ـ يواجه مسئولياته، وفى سبيل ذلك، كان يمارس نفوذه، لفرض قيود ضرورية للغايةعلى المغامرين فى «وكالة المخابرات المركزية» والبيت الأبيض. أما انتصار «الجبهة الشعبية» فى أنجولا، فلم يعتبره الكونجرس تطوراً حاسماً، إذ كان أقل قلقاً من «وكالة المخابرات المركزية» على مكانة الولايات المتحدة فى أفريقيا، وأكثر اهتماماً بالثمن، وأقل رغبة فى الهجوم بمجرد سماع صوت الأبواق. والمثال على ذلك ما حدث فى ١٩٧٦، عندما أوشكت أثيوبيا والصومال على إعلان الحرب. كانت «وكالة المخابرات المركزية» على استعداد للتدخل فى صف أثيوبيا، على أساس أن السوفييت كانوا يسلحون الصومال بالأسلحة الحديثة، وأن الخبراء الكوبيين كانوا قد التحقوا بالقوات الصومالية، ووافق كيسنجر «وكالة المخابرات المركزية»، ولكن الكونجرس راودته الشكوك. وحيث أن إدارة جديدة كانت على وشك تولى السلطة فى واشنطن، لم يتخذ أى إجراء. وبعد مرور سنة ـ فى خريف ١٩٧٧ ـ طـرد الروس من الصومال، فبدأوا فى تسليح أثيوبيا، وعندئذ حثت «وكالة المخابرات المركزية» إدارة كارتر على التدخل فى صف الصومال.

تقع جمهورية جنوب أفريقيا، فى أقصى جنوب قارة أفريقيا، فى عالم آخر تقريبا عالم يقول الحكام البيض إنهم عاقدون العـزم على الدفـاع عنه إلى الأبد. فى

بقية أرجاء العالم، اتجهت الحركات السياسية الأساسية ـ منذ ١٩٤٥ ـ إما فى اتجاه حكم الأغلبية، أو فى اتجاه الاشتراكية. أما الحكم الاستعمارى، فقد اختفى تقريباً (خارج الاتحاد السوفيتى). وحقيقة أن حكم الحزب الواحد فى الدول الاشتراكية، يبعد كل البعد عن الديمقراطية الحقيقية، إلا أنه من الحقيقى أيضاً أن العالم نجح ـ خلال الأربعين عاماً الماضية ـ فى التخلص من عديد من الدول الملكية والديكتاتوريات المستبدة. كما أن الدول الاشتراكية ملتزمة ـ على الأقل نظرياً ـ بمبادئ تكافؤ الفرص، والتعليم، والحقوق الأساسية.

لقد تحركت جنوب أفريقيا ـ فى الاتجاه المعاكس ـ بعيداً عن الديموقراطية، وبعيداً عن فكرة المساواة لكل المواطنين أمام القانون. وقد زادت صرامة السياسات العنصرية فى جنوب أفريقيا باضطراد منذ الحرب، وعندما ازدهر اقتصادها، زادت حاجتها إلى العمالة السوداء، وعندما زاد اشتراك السود فى النظام الاقتصادى، ازداد مستوى القمع لفرض سياسة التميز العنصرى، ثم تخفيض الأجور الحقيقية، والقبض على المنشقين السياسيين السود، وقتلهم، مع فرض تنفيذ الفصل المطلق بين الأجناس بالقوة. لقد أصبحت جنوب أفريقيا دولة بوليسية، وإذا لم تكن تضارع معسكرات الموت التى نصبها هتلر، أو معسكرات العمل التى أقامها ستالين، فإن الحقائق المريرة لما يجرى فيها ـ مثل حقائق ما يحدث فى مستشفيات الأمراض العقلية الروسية الحديثة ـ لا تزال محط ازدراء ومقت دول العالم.

ورغم أن جنوب أفريقيا منبوذة من المجتمع الدولى فقد كانت لديها فرص رائعة للاستثمار، بسبب رخص العمالة بها، وثرواتها المعدنية. وكانت الأرباح مرتفعة، والمخاطر ضئيلة، وبالتالى كان من المحتم أن تشق بعض شركات الاستثمار الأمريكية الخاصة طريقها فى جنوب أفريقيا، ولكن فى نطاق لايمكن مقارنته بحجم الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا، أو الشرق الأوسط، أو أمريكا اللاتينية. لقد وصل إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى جنوب أفريقيا ـ فى ١٩٧٣ ـ إلى مبلغ وقدره

١,٢ بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٣٪ فى سنوات رئاسة نيكسون، وهى زيادة لم تتعد كثيراً نسبة التضخم. وكان مبلغ الـ ١,٢ بليون دولار، يمثل حوالى ثلث إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا، وحوالى ١٥٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا. كما بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى جنوب أفريقيا، حوالى ١٧٪ من وارداتها. وكانت جنوب أفريقيا تنتج ٦٠٪ من الذهب، الذى يستورده العالم الغربى، كما كانت ثالث أكبر مورّد لليورانيوم. وعلاوة على ذلك، أقامت الولايات المتحدة ـ فى جنوب أفريقيا ـ محطة تابعة «لناسا NASA»؛ لتعقب مسار الأقمار الصناعية، وأخرى لتعقب مسار القوات الجوية، أما البحرية، فقد سعت إلى الحصول على تسهيلات استخدام ميناء على ـ أو بالقرب ـ من رأس الرجاء الصالح، الذى يعد من أهم المواقع الاستراتيچية فى العالم.

ولاتعد كل الاستثمارات ـ فى مجموعها ـ ضخمة الحجم، أى إن الولايات المتحدة ليست لها مصالح حيوية فى جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك كان واضحاً أنه يستحيل على أى سياسى أمريكى، أن يتخذ موقفاً مؤيداً لجنوب أفريقيا نظراً لانتهاك الحقوق المدنية (آخر من فعل ذلك، كان «دين أتشيسون» الذى شـهرّ به لموقفه المؤيد لجنوب أفريقيا). كما كان مستحيلاً ـ تقريباً ـ اقتراح سياسات، تجبر حكومة جنوب أفريقيا على الاتجاه نحو حكم الأغلبية، وبالتالى كانت السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا متفاوتة ومضطربة. فمن ناحية حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية، ومن ناحية أخرى تزعم السفير «ستيڤنسون» ـ فى أوائل الستينيات ـ إدانة سياسة التمييز العنصرى فى الأمم المتحدة. ولم يحدث أن قامت الولايات المتحدة بحظر الاستثمارات فى جنوب أفريقيا، بل إن نيكسون أوشك على تشجيعها بالفعل، رغم أن الولايات المتحدة تزعمت ـ فعليا ـ الجهود التى بذلت فى ١٩٦٣، فى الأمم المتحدة، لفرض حظر بيع أسلحة إلى جنوب أفريقيا.

تقع ناميبيا ـ إحدى مستعمرات جنوب أفريقيا ـ جنوب أنجولا (جنوب غرب أفريقيا)، ولقد أصرت الولايات المتحدة على عدم شرعية استمرار سيطرة جنوب

أفريقيا على ناميبيا*، لدرجة أن نيكسون ـ تحت إلحاح كيسنجر ـ أخطر المستثمرين الأمريكيين بأن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الاستثمارات فى ناميبيا، منذ ذلك الحين فصاعداً. وعلى أية حال لقد اقتصرت أهمية ناميبيا على تصدير العمالة إلى مناجم جنوب أفريقيا، ولم تكن بريتوريا على استعداد للتنازل عن ذلك المصدر للعمالة الرخيصة الكادحة. لقد أوجزت الوثيقة رقم «٣٩ للأمن القومى الأمريكى» مشكلة ناميبيا كالتالى «لايوجد حل للمشكلة حاليا. إن حكومة جنوب أفريقيا توطد حكمها، وتوسّع النطاق الذى تطبق فيه سياسة التمييز العنصرى ووسائل القمع. وإن جنوب أفريقيا تعتبر أن المنطقة حيوية لأمنها واقتصادها».

ولاتزال الروابط الثقافية والاقتصادية لأفريقيا مع أوروبا، إذ يدرس العدد الأكبر من الطلبة الأفارقة فى جامعات غرب أوروبا، وليس فى الجامعات الأمريكية أو الروسية، كما أن مستوى تجارة أوروبا الغربية مع أفريقيا واستثماراتها فى أفريقيا يفوق ـ بقدر كبير جداً ـ ذلك المستوى فى أى من القوتين العظميين. إن اللغات «الحديثة» والشائعة فى أفريقيا، هى الانجليزية والفرنسية، ويتحدث الأفارقة الإنجليزية بلهجة بريطانية، وليس بلهجة أمريكية.

(*) فى ١٩٢٠ كلفت عصبة الأمم حكومة جنوب أفريقيا بالانتداب على ناميبيا، وهذه هى المنطقة الوحيدة التى خضعت للانتداب ولم تنل استقلالها (أو تصبح تحت وصاية الأمم المتحدة) بعد الحرب العالمية الثانية، وتجاهلت حكومة جنوب أفريقيا كل مطالب الأمم المتحدة، بانسحابها من المنطقة.



الفصل الرابع عشر

كارتر والتوعك القومى

"إن حقوق الإنسان هي روح سياستنا الخارجية"

(چيمي كارتر، ١٩٧٧)

"إن إيران تعد جزيرة من الاستقرار، وسط أكثر مناطق العالم اضطراباً"

(چيمي كارتر، ١٩٧٧)

فى نوفمبر ١٩٧٦، نجح چيمى كارتر ـ بالكاد ـ فى هزيمة چيرالد فورد فى انتخابات الرئاسة. فلقد أدار كارتر حملة انتخابية بارعة انتهزت كل الفرص المتاحة من جراء رد فعل الشعب إزاء فضيحة «ووترچيت»، والاستياء الذى اجتاح الأمة من الحكومة الكبيرة فى واشنطن، والإدراك الحسىّ الذى ساد ـ عموماً ـ بمدى الحاجة إلى سياسة خارجية أقل نشاطا وأقل تورطاً. لقد وعد كارتر ـ فى الواقع ـ بألا تكون هناك فضيحة «ووترچيت» أخرى، أو ڤيتنام أخرى.

ولكن ما كان كارتر يؤيده، لم يكن على نفس الدرجة من الوضوح. وكان كارتر ـ رجل الأعمال والحاكم لولاية چورچيا ـ أقل خبرة فى مجال السياسة الخارجية، من الرؤوساء الأمريكيين الذين تولوا الحكم فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية. وكانت الصفة المميزة لشخصيته هى المثالية، وهى النقيض الصارخ للسياسة الواقعية،

التى سادت فى سنوات كيسنجر. وعلى خلاف من سبقوه، لم يعتبر الشيوعية عدوه الرئيسى؛ فأوضح مراراً وتكراراً أن الشعب الأمريكى قد أصبح مرعوباً من الشيوعيين، بينما لم يول كثيراً من الاهتمام إلى المخاطر الأعظم الناجمة عن سباق التسلح، وتمادى فى مساندة الديكتاتوريات اليمينية القمعية المنتشرة فى كافة أنحاء العالم.

لقد ذكر كارتر فى خطاب توليه السلطة أن هدفه الأسمى هو إزالة الأسلحة النووية من على سطح الأرض، وأراد أن يشرع - فوراً - فى تحديد التسلح، وتخفيض مبيعات الأسلحة الأمريكية عبر البحار، لأنه كان يأبى أن تظل الولايات المتحدة «تاجر الأسلحة» فى نظر العالم. كما أنه أخذ على نفسه عهداً قاطعاً بالدفاع عن حقوق الإنسان فى كل مكان، والتى أطلق عليها فيما بعد «روح سياستنا الخارجية»، وجعلها محك العلاقات الأمريكية مع دول العالم الأخرى. وكانت كلها أهداف نبيلة، ومصاغة بنبل، فأنعشت معنويات العالم أجمع، خاصة التركيز على حقوق الإنسان، الذى عزف على وتر حساس لدى المضطهدين فى كل مكان.

ولكن كل الأهداف كانت غير عملية إلى حد كبير، ولم يتحقق أى منها. وبدلاً من إحراز أى تقدم نحو إزالة الأسلحة النووية، استمرت إدارة كارتر فى زيادة الترسانة النووية الأمريكية، بنفس المعدل - تقريباً - الذى زادت به فى إدارة نيكسون، وفورد. كما زادت مبيعات الأسلحة الأمريكية - بالفعل - خلال سنوات كارتر، بدلاً من تخفيضها. وعلاوة على ذلك أدى تركيز كارتر على حقوق الإنسان، إلى تدهور علاقات الولايات المتحدة - بدرجة سيئة - مع كثير من أقدم حلفائها وأثار الاستياء فى الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية الأخرى، مما ساهم فى فشل تحقيق أهداف رئيسية، مثل الرقابة على التسليح أو انفراج حقيقى لتوتر العلاقات الدولية. كما ساهم فى الإطاحة بشاه إيران، أقدم حليف للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأكثرهم إخلاصاً، مما كانت له عواقب وخيمة على كارتر نفسه. لقد كانت هناك هوة ساحقة بين الهدف والإنجاز فى إدارة كارتر، وكانت أسبابها

الرئيسية هى الإفراط فى المثالية، والافتقار إلى التجارب، والمغالاة فى رد الفعل تجاه تصرفات روسيا.

لقد صرح كارتر فى خطاب توليه السلطة قائلاً: «لا يمكن ألا نكترث بمصير الحرية فى الدول الأخرى، ويجب أن يكون التزامنا قبلَ حقوق الإنسان التزاماً مطلقاً».

إن مفهوم أن كل إنسان له حقوق معينة لا يمكن التنازل عنها، هو ـ أساساً ـ أحد مبادئ «چيفرسون» والمبادئ الأمريكية، ولكنه حاز على تأييد عالمى فى ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥)، ومرة أخرى فى اتفاقيات هلسنكى (١٩٧٥)، عندما اتفق جميع الأعضاء ـ بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى ـ على احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيهم. ولسوء الحظ لم تكن هناك وسائل لتنفيذ الاتفاقية بقوة القانون؛ لقد قام الكونجرس بالتصديق على السياسة فى أوائل السبعينيات، قبل خطاب تولى كارتر السلطة. ورداً على سياسة كيسنجر الواقعية، ولمجابهة الحرج الذى نجم عن التأييد الأمريكى للحكام الديكتاتوريين حول العالم، منع الكونجرس إرسال المساعدات الأمريكية إلى الدول، التى «تنتهك حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً على نحو جسيم، وثابت». وهكذا، لم يكن كارتر يقدم فكرة جديدة، ولكن لم يحدث من قبل، أن تمادى رئيس أمريكى إلى هذا الحد، فى مجال حقوق الإنسان.

كان كارتر ـ شخصيا ـ متأثراً جداً بالقضية، كما أنها وفرت له فرصة لتمييز سياسته الخارجية، عن سياسة كيسنجر ونيكسون. وبالإضافة إلى ذلك قامت بدور ما لكل من أنصار الحرب الباردة (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد الاتحاد السوفيتى، نظراً لسجلاته الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان)، والمثاليين (الذين استخدموها كوسيلة لانتقاد: شيلى، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وغيرها نظراً لسجلاتها الحافلة بانتهاك حقوق الإنسان). وأسس كارتر «مكتب حقوق الإنسان» فى وزارة الخارجية، كما

كان يقرر منح أو منع المساعدات الاقتصادية، والميزات التجارية، والأسلحة، وغيرها من أنماط المساعدة الأمريكية على أساس موقف الدولة من حقوق الإنسان.

وأدت حملة حقوق الإنسان إلى ظهور كارتر فى صورة مشرقة، ولكن تأثيراتها لم تكن إيجابية وأضرارها كانت جسيمة. لقد أخذ يعظ المهتدين، فما كان من المخطئين إلا أن استاءوا ـ بشدة ـ من مواعظ كارتر عن حقوق الإنسان؛ لدرجة أنهم إما تجاهلوا الاستغاثات التى أخذ ينادى بها بتحسين معاملة المساجين السياسيين، أو أنهم لجأوا ـ بالفعل ـ إلى زيادة القمع. ومع ذلك، كان المدافعون عن حقوق الإنسان مقتنعين بإيجابية الحملة وفائدتها، وعلى حد تعبير أحدهم: «لقد أعادت إلى الولايات المتحدة شهرتها السابقة كمؤيدة للحرية، بدلاً من صورتها الحديثة كنصيرة للطغاة».

غير أن المشكلة الجوهرية كانت حتمية: توجيه الحملة ضد حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة بدلاً من أعدائها، حيث ان بعض حلفاء الولايات المتحدة، مثل: كوريا الجنوبية، والأرجنتين، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، وتايوان، ونيكاراجا، وإيران، كانوا سريعى التأثر بالضغوط التى يمارسها كارتر، لاعتمادهم على الولايات المتحدة؛ فى الحصول على الأسلحة والمعدات الاقتصادية. واعتقد النقاد أنه لايوجد مايبرر إضعاف حلفاء الولايات المتحدة بسبب الاعتراض على أخلاقياتهم، فى نفس الوقت الذى تستمر فيه الولايات المتحدة فى فتح تسهيلات ائتمانية وبيع الحبوب، ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى الاتحاد السوفيتى، الذى وصل انتهاكه لحقوق الإنسان إلى أسوأ درجة سجلها العالم، والذى كان من الواضح أنه ليس من أصدقاء الولايات المتحدة.

كان كارتر يرمى فى علاقته بالاتحاد السوفيتى إلى تحقيق هدفين جوهريين، أولهما تحرير الولايات المتحدة من «خوفها الجامح من الشيوعية»، وثانيهما إبرام معاهدة «سولت ٢» التى كانت ستؤدى إلى تضاؤل فرص اندلاع حرب نووية. وكان

وزير الخارجية «سيروس ڤانس» ـ وهو محامٍ من نيويورك، له خبرة طويلة مع الحكومة ـ من متزعمى الدفاع عن سياسة انفراج العلاقات، واتبع أسلوباً معتدلاً لاستمالة روسيا، وكان «كارتر وڤانس» على ثقة من أنه قد حان الوقت، لإعادة صياغة علاقة الولايات المتحدة بالاتحاد السوڤيتى. لقد أكد «ڤانس» على ضرورة أن يتبنى الأسلوب الجديد للتعامل مع السوڤييت على أساس «الحوافز الإيجابية»؛ بدلاً من سياسة الاحتواء، ورفض فكرة «قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على الاتحاد السوڤيتى»، أو بطريقة أخرى: «نأمر العالم ليكون كما نبغاه». لقد كان على الولايات المتحدة أن تقبل دوراً، أقل شأناً فى شئون العالم.

قدمت الولايات المتحدة أول «حافز إيجابى» ـ فى خلال أربعة وعشرين ساعة ـ من تولى كارتر الرئاسة، عندما أمر بسحب الأسلحة النووية الأمريكية فوراً من كوريا الجنوبية. ولم تـحدث تلك الخطوة الرئيسية أى رد فعل لدى الاتحاد السوڤيتى (عم تسببت بيروقراطية البنتاجون فى إحباطها فى نهاية الأمر)، مما أدى إلى شدة إحساس كارتر بالاحباط. وجدير بالذكر أن اتخاذ كارتر مثل تلك الخطوة الجريئة دون مناقشتها مسبقاً مع قادته العسكريين، ودون إخطار الكرملين مسبقاً والحصول سلفاً على بعض التعهدات باتخاذ إجراء متبادل، لهو دليل على قلة خبرته. وبصفة عامة، كان كارتر مبتئساً خلال السنة الأولى من توليه الرئاسة، بسبب تقاعس السوڤييت عن الرد على مبادراته. وبينما بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن بعض مواقعها المتقدمة حول العالم، أصبح السوڤييت (بدلاً من التجاوب مع أمريكا بنفس النمط) أكثر ميلاً للمغامرات. لقد استمروا بل حتى زادوا من تعزيز أسلحتهم، وأصبح لهم وجود فى كل من القرن الأفريقى، وجنوب أفريقيا، باستخدام القوات الكوبية فى دور عملائهم الذين يتولون المواجهة. وكان واضحاً أن روسيا نظرت إلى «حوافز كارتر الإيجابية» كعلامات على الضعف والتردد فى اتخاذ القرار؛ فردت على ذلك بأن أصبحت أكثر عدوانية.

وأدت تحركات روسيا إلى تقوية مركز «زبينيو بريزنسكى»، مستشار كارتر الخاص لشئون الأمن القومى، وهو عالم سياسى، هاجر من بولندا إلى الولايات المتحدة فى ١٩٥٣. كان «بريزنسكى» من مؤيدى سياسة كيسنجر الواقعية، وكان يتنافس مع «فانس» من أجل التأثير على كارتر. لقد قدم بريزنسكى حججاً قومية، تؤيد عدم الثقة فى السوفييت، وساعدت تصرفات روسيا على إثبات سلامة تلك الحجج. فعلى سبيل المثال عندما بدأت روسيا، فى أوائل ١٩٧٩، فى وضع حاملة طائرات نفاثة، وفرقة مقاتلة، وحوض لإصلاح الغواصات فى كوبا، غضب كارتر من «ليونيد بريچينيف»، بسبب ذلك الانتهاك الصريح لاتفاق كوبا الذى تم بعد أزمة «الصواريخ»، وظهر فى التليفزيون ليدين تصرفات الاتحاد السوفيتى*. ورد «بريچينيف» ـ فى حدود المتوقع والصواب ـ بأن الطائرات وغيرها من المعدات، لم تكن أسلحة هجومية بطبيعتها، وبالتالى لم تكن تمثل انتهاكاً للاتفاق، الذى عقده كنيدى وخروشوف بصفة غير رسمية فى ١٩٦٢، وبالتالى لم يسحب بريچينيف الأسلحة أو القوات. وكانت تلك التجربة بمثابة مرحلة حاسمة فى رحلة كارتر، التى امتدت من المثالية إلى التشدد مع السوفييت.

كانت أهم نتيجة، على الإطلاق، لعداء كارتر للسوفييت وتخوفه المتزايد منهم. هى توقف مباحثات «سولت ٢». ولم يكن كارتر على استعداد لتقديم تنازلات أكثر من، مقابلة السوفييت فى منتصف الطريق، وفى نهاية الأمر طالب كارتر ـ فعلاً ـ بحيازة الولايات المتحدة لأسلحة أكثر، وبحيازة الاتحاد السوفيتى لأسلحة أقل، مما كان كيسنجر ونيكسون على استعداد لتقبله. وهكذا فإن مطالب كارتر ـ بالإضافة

(*) ترجع أصول تلك «الأزمة» إلى الطموحات السياسية للسيناتور «فرانك تشرشل» رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وكانت حملة إعادة انتخابه فى «إيداهو» وشيكة، حيث اتهمه الحزب المعارض بتهاونه مع الشيوعيين، ولذلك عقد مؤتمر صحفى فى ٣٠ أغسطس ١٩٧٩، «كشف» فيه عن وجود لواء سوفيتى فى كوبا، مكون من ٢٥٠٠ جندى، و «طالب» بأن يصر الرئيس الأمريكى على إزالة «كل الفرق المقاتلة السوفيتية من كوبا»، وحقيقة الأمر هى أن ذلك اللواء كان موجوداً فى كوبا منذ ١٩٦٣.

إلى استياء روسيا من تأييد كارتر علانية للمنشقين الروس، وربطه بين مباحثات «سولت ٢» وحقوق الإنسان ـ أدت إلى توقف المناقشات لأكثر من عام. لقد قال كارتر إنه أراد إتمام المعاهدة فى ١٩٧٧، ولكنه لم يجتمع مع بريچينيف حتى يونيه ١٩٧٩ لتوقيع معاهدة «سولت ٢» فى ڤيينا. وحينذاك، كان كارتر قد أصدر أوامره بالفعل بإنتاج «صواريخ برشينج ٢ الحربية Pershing II» ـ التى لم تكن واردة فى معاهدة «سولت ٢» ـ وقنبلة معدلة بإشعاع النيترون. كما كان بريچينيف قد ردَّ على ذلك، بزيادة سرعة إنتاج روسيا لقاذفة القنابل، «باكنير ـ Backfire»، والصواريخ الجديدة س س ـ ٢٠.

كانت معاهدة «سولت ٢»، التى وقعها الزعيمان فى ڤيينا، اتفاقية غريبة. مثلما حدث فى معاهدة «سولت ١» وضعت «سولت ٢» حداً أقصى يمكّـن الجانبين ـ من أجل التوصل إلى ذلك الحد ـ من تعزيز ـ بدلاً من تجميد ـ الأسلحة النووية ونظم إطلاقها، كما أنها أهملت كلية مجرد ذكر صواريخ «برشينج ٢»، أو قاذفة القنابل «باكفير Backfire» أو مشكلة «ميرڤ» (رؤوس حربية متعددة للصواريخ عابرة القارات ICBN). وباختصار، كانت معاهدة «سولت ٢» متخلفة جداً عن التكنولوجيا الجارية، وعلى وجه التحديد فإن الاتفاقية قيدت كل طرف بـ ٢,٤٠٠ مُـطْـلِـقة صواريخ من كل الأنواع. وفى ذلك الوقت ـ فى منتصف ١٩٧٩ ـ كان الطرفان متساويين تقريباً، فكان لدى الولايات المتحدة ١٠٥٤ صاروخاً عابراً للقارات، منها ٥٥٠ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ١٣٩٨ صاروخاً عابر قارات، منها ٥٧٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، وكان لدى الولايات المتحدة ٦٥٦ صاروخاً من الصواريخ الباليستية المطلقة من الغواصات، منها ٤٩٦ صاروخاً متعدد الرؤوس، بينما كان لدى روسيا ٩٥٠ صاروخاً، منها ١٢٨ صاروخاً متعدد الرؤوس. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لدى الولايات المتحدة ٥٧٤ قاذفة قنابل ثقيلة حاملة لأضخم الأسلحة النووية، بينما كان لدى روسيا ١٥٦ قاذفة قنابل مماثلة. وبما أن كلاً من الجانبين كان له مطلق الحرية فى بناء رؤوس نووية، بالعدد

الذى كان يبغيه، وكذلك فى تزويد كل مطلقات الصواريخ بالرؤوس المتعددة، فإن معاهدة «سولت ٢» لم تضع أية قيود على الإطلاق ـ من وجهة النظر الفعلية ـ على سباق التسلح.

وبالرغم من ذلك، قوبلت المعاهدة بانتقادات حادة فى الولايات المتحدة؛ خاصة فى مجلس الشيوخ الذى هاجمها بأنها تنازلت عن كثير، وسمحت باستمرار تفوق روسيا الاستراتيجى ـ المفترض ـ بل ونموه أيضاً. وفقد كارتر ـ شخصياً ـ ثقته فى المعاهدة ـ فى ظل اتجاهاته المتشددة نحو السوفييت ـ فلم يحثّ على التصديق على المعاهدة. وبدلاً من ذلك تولت إدارة كارتر، فى ديسمبر ١٩٧٩، إقناع شركائها فى حلف شمال الأطلنطى، بالموافقة على برنامج عمل، يقضى بتركيب صواريخ «برشينج ٢ ـ ذات الرؤوس النووية» وفى دول غرب أوروبا، رداً على تركيب السوفييت مئات من الصواريخ الجديدة «س س ـ ٢٠ ذات المدى المتوسط» فى دول شرق أوروبا. ومما هو جدير بالذكر، أن الولايات المتحدة لم تفرض على الأوروبيين تلك الخطوة على الإطلاق؛ حيث إن ألمانيا الغربية وبريطانيا وهولندا، وغيرها من أعضاء حلف شمال الأطلنطى، كانوا فى شدة الانزعاج من خطر الصواريخ «س س ـ ٢٠»، وأصروا على ضرورة مواجهة الولايات المتحدة لذلك الخطر. واتخذ أعضاء «الناتو» قراراً ذا فائدة مزدوجة، وهو: إقامة صواريخ «كروز» الحربية الأمريكية فى أوروبا الغربية، فى نفس الوقت الذى حثوا فيه روسيا على إجراء مباحثات الرقابة على التسلح، حيث تعهدت دول «الناتو» بعدم إقامة صواريخ «كروز» الحربية، إذا إزالت روسيا صواريخ «س س ـ ٢٠» من دول شرق أوروبا. وكانت تلك الخطوات تصعيداً مهما لسباق التسلح، وكان أول تأثير مباشر لها، هو إحياء حركة «مهاجمة الأسلحة النووية»، التى كانت فى طور السبات فى أوروبا، والتى سرعان ما انتشرت إلى الولايات المتحدة. ووجد الناس فى كل أنحاء العالم ـ أياً كانت مهنتهم أو معتقداتهم السياسية ـ صعوبة متزايدة فى فهم العلاقة بين إنتاج المزيد من القنابل، وتوطيد أمن بلادهم. فى عصر امتلك فيه كل طرف عشرات الآلاف من الرؤوس النووية، وقدرة

على التدمير الشامل يُحتسب مقياسها بأربعين إلى خمسين مرة، كان من الصعوبة بمكان، إدراك كيف يمكن أن تحسن زيادة تلك الطاقة المدمرة من الوضع الاستراتيجي للأمة. وبالرغم من ذلك، استمر سباق التسلح.

في ديسمبر ١٩٧٩، قامت ٨٥,٠٠٠ من القوات الروسية بغزو أفغانستان، وسددت تلك الواقعة ضربة عنيفة لكارتر، الذى قال: «إن الغزو السوفيتى لأفغانستان له مدلولات، يمكن أن تطرح أخطر تهديد يواجه السلام العالمى، منذ الحرب العالمية الثانية» وقدم تبريراته قائلاً إن: «العدوان الذى لا يقاوم، يصبح مرضاً معدياً». وقررت الولايات المتحدة إنهاء مبيعاتها من الحبوب إلى روسيا، وإرجاء مبيعات التكنولوجيا المتقدمة، كما قاطعت ـ بناء على إصرار كارتر ـ الدورة الأوليمبية التى عقدت ١٩٨٠ فى موسكو، وبالإضافة إلى ذلك، أخطر كارتر مجلس الشيوخ، بتأجيل النظر فى معاهدة «سولت ٢» إلى أجل غير مسمى. وكانت كل تلك الإجراءات غاية فى الخطورة ـ باستثناء مقاطعة الدورة الأوليمبية التى كانت خطوة رمزية بحتة، ثأر منها الروس بمقاطعة دورة لوس أنجلوس فى١٩٨٤ ـ كما كانت بمثابة انقلاب عكسى للسياسات طويلة المدى، التى سادت منذ سنوات كنيدى. وفى الواقع، كان موقف كارتر من السوفييت فى١٩٨٠، بصفة عامة، أكثر تشدداً من موقف أى رئيس أمريكى معهم منذ إيزنهاور، وبرر «كارتر» ذلك بأن أفغانستان كانت السبب فى موقفه، قائلاً: «إن هذا الاعتداء السوفيتى قدترك أثراًعنيفاً، غيرّ رأيى الشخصى فى ماهية الأهداف القصوى للسوفييت، أكثر من أى عمل آخر اقترفوه منذ توليت الرئاسة»، وسمَّى الغزو بأنه «نواة مرحلية تجاه إمكانية سيطرتهم على معظم موارد البترول فى العالم».

لقد اعتبر نقاد «كارتر» أن رد فعله كان مبالغاً فيه، وكانت حجتهم أن السوفييت لم يدخلوا أفغانستان لأغراض عدوانية، وإنما لأغراض دفاعية، حيث كانت تضاريس المنطقة تعد أقل التضاريس مناسبة لأى عمل عدوانى فى العالم تقريباً. كانت حكومة

أفغانستان موالية لموسكو بالفعل، حيث وصلت إلى السلطة بعد انقلاب حدث فى أبريل ١٩٧٨، ولكن تلك الحكومة عجزت عن قمع المتمردين المسلمين. وبسبب الخوف الواضح من انتشار الحركة الإسلامية ـ التى اجتاحت بالفعل إيران ـ واحتمال وصولها إلى ملايين المسلمين داخل الاتحاد السوفيتى، قررت روسيا غزو أفغانستان.

لكن «كارتر» أصر على أن الجيش الأحمر قد استأنف نشاطه. وفى الواقع، كانت تلك المرة الأولى التى أرسل فيها السوفييت قواتهم إلى منطقة ما، لم يهزمها الجيش الأحمر فى ١٩٤٥. وانسحب كارتر من «سولت ٢» ـ حفاظاً على موارد البترول فى الغرب ـ بل وأمر أيضاً بزيادة ميزانية الدفاع، وأعلن عن رفع القيود الموضوعة على أنشطة وكالة المخابرات المركزية وعن مبدأ كارتر لجنوب شرق آسيا. ونظراً لأنه حدد أن منطقة الخليج الفارسى تقع ضمن المصالح الحيوية الأمريكية، فقد صرح بأن الولايات المتحدة ستقاوم أى هجوم روسى على تلك المنطقة «بأية وسيلة ضرورية ـ بما فى ذلك القوات العسكرية». لقد تساءل النقاد عن كيفية تولى الولايات المتحدة الدفاع بمفردها عن منطقة، تبعد آلاف الأميال عن القاعد العسكرية الأمريكية، إلا باستخدام الأسلحة النووية، وعبروا عن رغبتهم فى أن تكون إدارة كارتر قد استشارت دول الخليج الفارسى وأعضاء «الناتو» قبل إذاعة «مبدأ كارتر».

عندما ترك كارتر منصب الرئاسة، كانت العلاقات مع الاتحاد السوفيتى أسوأ مما كانت عليه عندما تولى الرئاسة. وفى ١٩٨٠، أصبح اضطهاد المنشقين السوفييت، أكثر رواجاً وقسوة عما كان فى ١٩٧٦. وزادت كفاءة الترسانات النووية للقوى العظمى. وهددت الصواريخ السوفيتية س س ـ ٢٠ أوروبا الغربية كما لم يحدث من قبل، بينما كانت الولايات المتحدة تنتج صواريخ «كروز»، لكى تهدد كلاً من أوروبا الشرقية وروسيا. وانخفضت التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بشكل حاد.

لقد بدأ كارتر بسياسة حاسمة، سياسة أيقظت ـ بطرق متعددة ـ الأمل فى بداية جديدة ـ تخفيض الإنفاق على التسلح، وزيادة الثقة بين الطرفين، وزيادة التبادل التجارى والثقافى، وباختصار انفراج حقيقى لتوتر العلاقات بين الدولتين. ولكنه عجزعن التمسك بتلك السياسة، ويرجع ذلك ـ فى الجانب الأعظم ـ إلى إهمال السوفييت الرد بالمثل على «الحوافز الإيجابية» لكارتر، كما يرجع أيضا إلى الضغوط السياسية الداخلية لكى يصبح كارتر «أكثر تشدداً». كما وأن قلة خبراته الشخصية ترتب عليها المبالغة فى رد الفعل تجاه الأحداث ـ كما حدث فى كوبا وأفغانستان. كما عجز عن تخفيض التسلح ـ ولنوع جانبا توقف التسليح ـ فى إطار القوة الدافعة الهائلة للتسابق على التسلح؛ حيث عمد كل جانب إلى التصرف فى إطار مخاوفه من إحراز الجانب الآخر لتقدم مفاجئ عددى، أو تكنولوچى. وعلاوة على ذلك، لأن كارتر لم يكن قائداً قوياً بالقدر الكافى الذى يمكنه من تحديد طريقة والتمسك به. وبحلول ١٩٨٠، شاع استخدام تعبير «بسكويت هش» لوصف سياسته الخارجية، وهو ما يعد اتهاماً لاذعاً.

بالإضافة إلى حملة حقوق الإنسان، كان لمثالية كارتر أبلغ الأثرعلى سياسته تجاه أفريقيا وأمريكا اللاتينية والصين. ففى أفريقيا، أدى تأييد السفير «أندرو يانج» ـ علناً فى الأمم المتحدة للدول الناشئة فى القارة، وإصراره على حكم الأغلبية فى جنوب إفريقيا ـ لكسب العديد من الأصدقاء الجدد للولايات المتحدة. وفى أمريكا اللاتينية، سحب كارتر تدعيمه للمجلس السياسى العسكرى القمعى فى شيلى، وهو ما يمثل عكس سياسة كيسنجر. وفى فبراير ١٩٧٨، قطع كارتر كل المساعدات العسكرية والاقتصادية لواحد من أقدم حلفاء الولايات المتحدة، «انستاسيو سوموزا» فى نيكاراجوا، وذلك بسبب ماضيه البغيض إزاء حقوق الإنسان. وفى يونيه ١٩٧٩، ساندت الولايات المتحدة قراراً لمنظمة الدول الأمريكية، يدعو إلى استقالة «سوموزا»، وبدون المساعدة الأمريكية فشل «سوموزا» فى مقاومة هجمات حركة الفدائيين «الساندينستا»، وفى يوليه ١٩٧٩ فرّ «سوموزا» إلى ميامى، ثم اغتيل فى باراجواى

بعد ذلك بعام. واعترفت الولايات المتحدة ـ فوراً ـ بحكومة «ساندينيستا» الجديدة، وأمدتها بمساعدات اقتصادية، قدرها ١٦ مليون دولار، وبعد مرور عام، وقّـع كارتر على اتفاقية مساعدات إلى نيكاراجوا، قدرها ٧٥ مليون دولار. وحيث ان «الساندينستا» كانوا يساريين مع وجود عنصر شيوعى قوى فى الحكومة، فإن رد فعل كارتر تجاه الثورة يعد تحولاً جوهرياً فى علاقة الولايات المتحدة بوسط أمريكا.

فى مايو ١٩٨٠، بدأ الفدائيون اليساريون حرباً أهلية فى السلفادور، حيث أمدهم انتصار «الساندينيستا» فى نيكاراجوا، وانتصار «كاسترو»، بالشجاعة والمؤازرة. ولكن حكومة السلفادور حاربت بواسطة جماعات وحشية ـ وإن كانت غير كفؤة ـ للبحث عن المتمردين والفتك بهم، كما أرسل جيش السلفادور فرقاً انتحارية «يمينية»، لقتل المئات من المعارضين المدنيين، وصلت إلى الآلاف فى نهاية الأمر. وبعد أن قامت قوات حكومية بقتل أربعة أمريكيين ـ ثلاث راهبات وعامل ـ أمر كارتر بوقف المساعدات العسكرية والاقتصادية إلى السلفادور، وإن أعلن عن استئنافها فى ١٤ يناير ١٩٨١، ضمن آخر تحركاته كرئيس للولايات المتحدة.

لقد حدثت أعظم انتصارات كارتر فى السياسة الخارجية، فى ١٩٧٨، عندما اتخذ موقفاً جريئاً وجسوراً إزاء معاهدة قناة بنما، التى أعادت لبنما السيادة الكاملة على منطقة القناة، وإن كان من غير الممكن أن ينسب الفضل كله إلى كارتر؛ إذ بدأت المفاوضات خلال إدارة جونسون، واقتربت للنهاية على يد الحزب الجمهورى فى السبعينيات، ولكن عندما حان الوقت للاقتراع الفاصل على الاتفاقية فى مجلس الشيوخ، نجح أحد المعارضين المحمومين المنفعلين فى إعاقتها تقريباً، كما أن رونالد ريجان أدان المعاهدة فى حملته الانتخابية للرئاسة، فقال أحد الشيوخ فى ضيق «لقد سرقناها (بنما) بأمانة». ومع ذلك أيدّ فورد وكيسنجر المعاهدة، وسخّـر كارتر كل ثقل الرئاسة، للتصديق عليها، وهو ما حدث بالكاد.

كما أن كارتر حذا حذو الحزب الجمهورى بالنسبة للصين، وفتحت رحلة نيكسون إلى الصين، فى ١٩٧٢، الأبواب لعلاقة جديدة بين الولايات المتحدة والصين،

ولكن مشكلة الاعتراف الكامل بالصين الشيوعية، وكيفية التصرف فى المعاهدات الأمريكية مع الصين القومية كانت من المشاكل التى لم تزل قائمة. ثم أعلن كارتر فى عام ١٩٧٨ ، أنه اعتباراً من يناير ١٩٧٩ سوف تتبادل الولايات المتحدة والصين الاعتراف الكامل بكل منهما، مع تبادل السفراء. وعلاوة على ذلك، أنهت الولايات المتحدة من جانبها معاهدة الدفاع المتبادل مع تايوان التى أبرمت فى ١٩٥٤، وسحبت اعترافها الدبلوماسى بالحكومة الوطنية، وبالتالى اعترفت بتايوان كجزء من الصين. وأدى ذلك إلى حملة انتقادات من الحزب الجمهورى، بقيادة السيناتور «بارى جولدوتـر» و «ريجان» المرشح للرئاسة الأمريكية، بدعوى أن تلك خيانة لواحد من أخلص حلفاء الولايات المتحدة. ولكن كارتر تمسك بتنفيذ سياسته بالرغم من ذلك، إذ أنها كانت النتيجة المنطقية لمبادرة نيكسون وكيسنجر فى الصين، وهى الحقيقة التى أخرست نقد الجمهوريين.

كما حذا كارتر حذو كيسنجر فى الشرق الأوسط؛ حيث لعب دوراً رئيسياً فى إنجاز معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل، وهو الأمر الذى استبعد الجميع إمكانية حدوثه، بما فى ذلك كيسنجر. وخلال ذلك، سطع نجم كارتر فى الولايات المتحدة وحول العالم، ولقد تمكن كارتر من إحراز ذلك النجاح ـ أساساً ـ بسبب أنور السادات، خليفة عبد الناصر. لقد أدرك السادات أن مصر لن يمكنها خوض حرب أخرى، كما إنه كان ـ على أى حال من الأحوال ـ غير قادر على طرد الجيش الإسرائيلى المحتل من سيناء، ولذلك قرر أن يعرض على إسرائيل السلام، والاعتراف بها فى مقابل الأرض المصرية المحتلة. وفى ديسمبر ١٩٧٧ ، ذهب السادات إلى إسرائيل، ليلقى خطاباً أمام البرلمان الإسرائيلى، وهو التصرف الدرامى المؤثر الذى تطلب قدراً عظيماً من الشجاعة فاق كل تخيلات العالم أجمع؛ إذ جازف السادات بإدانة إخوانه العرب، بالإضافة إلى احتمال اغتياله، وبأن يسئ الإسرائيليون فهمه. لقد كان صريحاً فيما قاله للبرلمان، حيث أصر على أن أية اتفاقية بين إسرائيل ومصر، يتحتم أن تتضمن انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية لنهر الأردن، ومن

مرتفعات الجولان، وتوفير وطن للفلسطينيين، والاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هى حكومة الفلسطينيين، وأن تتنازل إسرائيل عن سيطرتها ـ المنفردة ـ على مدينة القدس. لقد بدت تلك الأهداف مستحيلة التحقيق، حيث ان رئيس وزراء إسرائيل الجديد «مناحم بيجين» ـ الإرهابى السابق، والسياسى اليمينى ـ كان غير مستعد لقبول حل وسط بخصوص القدس أو المنظمة، كما أنه رفض تقديم أية تنازلات بخصوص مرتفعات الجولان أو الضفة الغربية. ولكن بيجين كان مستعداً لتوقيع اتفاقية منفصلة للسلام مع مصر (كانت أحد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية انقسام العرب)، غير أن السادات لم يستطع أن يتخلى عن بقية العرب، خاصة المنظمة، ولا حتى فى مقابل استرداد سيناء. ولكنه كان مستعداً للمباحثات، مما أتاح الفرصة أمام كارتر.

فى خريف ١٩٧٨، قام كارتر بدعوة بيجين والسادات لمقابلته فى استراحة الرئيس فى «كامب داڤيد»، ميريلاند، على أن تقوم الولايات المتحدة بدور شريك «كامل» فى المفاوضات. ولمدة أسبوعين تقريبا، تبادل الرجال الثلاثة مناقشات مكثفة، دون التوصل إلى اتفاق نهائى بالرغم من ذلك، حيث إنهم عجزوا عن تسوية قضايا القدس أو الضفة الغربية أو مرتفعات الجولان أو المنظمة. وبحلول ديسمبر، كانوا قد وصلوا إلى طريق مسدود، وقد أطلق كارتر على تلك المباحثات «أكثر تجربة مثيرة للإحباط، مرت بى فى حياتى».

ومع ذلك فقد أصر على المضى قدماً، وفى أوائل ١٩٧٩ قام برحلة مفاجئة ومثيرة إلى الشرق الأوسط، حيث اجتمع مع السادات فى مصر؛ ومع بيجين فى إسرائيل. وفى نهاية الأمر أقنعهما بالتوقيع على معاهدة سلام، كانت فى أساسها عبارة عن اتفاقية باعتراف مصر بإسرائيل، وإحلال السلام بين الدولتين، فى مقابل انسحاب إسرائيل من سيناء على مراحل. كما ذكرت الاتفاقية مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بأسلوب مبهم، سمح بعدة تفسيرات مختلفة، وغفلت

ذكر مرتفعات الجولان أو القدس (الواقع أن بيجين كان قد دمج مرتفعات الجولان، فى دولة إسرائيل فى سنة ١٩٨٢ ، كما أن أعداداً كبيرة من المستوطنين اليهود كانوا قد انتقلوا إلى الضفة الغربية). ولذلك، فقد رفضت الدول العربية المعاهدة، وأدانت السادات بعنف. ولكن المعاهدة أدت بالفعل إلى انسحاب إسرائيل من سيناء، الذى تم فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، وأدت إلى فتح العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل، وللأسف الشديد أدت أيضاً إلى اغتيال السادات على يد جنود مصريين فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٨١ .

إن ما يدعو للسخرية أن الشرق الأوسط، الذى شهد أعظم انتصارات كارتر، هو الذى أدى إلى سقوطه. فى واحد من أكثر الأحداث غرابة وشذوذاً فى القرن العشرين، توصلت الحكومة الإيرانية فى ١٩٨٠ إلى وضع الحكومة الأمريكية فى حالة جمود؛ حيث لعبت الأحداث التى كانت تجرى فى إيران دوراً جوهرياً فى انتخابات الرئاسة فى ذلك العام، وأدت إلى هزيمة كارتر فى الانتخابات.

منذ ١٩٥٣ ، حين اشتركت وكالة المخابرات المركزية فى انقلاب، أعاد شاه إيران إلى عرشه، كانت علاقات الولايات المتحدة مع الشاه مذبذبة. كان إيزنهاور متحمساً لمساندة نظام الحكم، ولكن كنيدى وجونسون قدما قدراً محدوداً من مبيعات الأسلحة والمساعدات الاقتصادية إلى إيران، على أساس أن الشاه كان ديكتاتوراً رجعيّـاً، غير جدير بالثقة. ومع ذلك عاد نيكسون وكيسنجر إلى سياسة إيزنهاور، بل وتوسعا فى تطبيقها، فقد اعتبرا أن إيران هى أفضل أصدقاء الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وأنها شريك أساسى فى سياسة احتواء السوفييت، وأنها البلد الوحيد الذى يعتمد عليه فى تصدير بتروله إلى الغرب. وكان الشاه عميلاً مهماً للمعدات العسكرية الأمريكية خلال أوائل السبعينيات، إذ كانت تبلغ مشترواته ثلث حجم مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج، وبذا كان عاملاً جوهرياً فى حل مشاكل ميزان المدفوعات الأمريكى، كما كان عدواً لدوداً للشيوعية. هذا بالإضافة إلى أن موقع

إيران الجغرافى ـ على الحدود الجنوبية لروسيا ـ جعلها دولة مهمة استراتيجياً. وكان موقف الشاه معتدلاً فى منظمة الأوبك. بالإضافة إلى ذلك، سمح للولايات المتحدة بوضع معدات تصنت إلكترونية متطورة، على حدود إيران المشتركة مع الاتحاد السوفيتى. لقد كانت إيران من المصالح الحيوية الأمريكية بدرجة فاقت كثيراً فيتنام الجنوبية أو كوريا الجنوبية، فكان الشاه يستقبل استقبال الملوك فى رحلاته المتكررة إلى الولايات المتحدة. كما كان عشرات الألوف من الشباب الإيرانى يدرسون بالولايات المتحدة، وكان ضباط الجيش الأيرانى يتدربون فى الكليات الحربية الأمريكية، كما كانت قوات البوليس السرى الإيرانى الشهيرة «السافاك» تتلقى تدريبها ومعداتها من «وكالة المخابرات المركزية»، وكانت شركات البترول الأمريكية تمد الإيرانيين بالخبراء الفنيين والإرشادات المالية والعامة، مع المشاركة فى الأرباح الهائلة، وكان الآلاف من رجال الأعمال الأمريكيين يمارسون أعمالهم فى طهران. باختصار، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران على أوثق وأفضل ما يمكن أن تكون عليه.

أو هكذا بدت؛ لأن الحقيقة هى أنه ـ فيما عدا النخبة الحاكمة فى إيران ـ كان الشعور المعادى للولايات المتحدة قوياً ويزداد قوة. وكان الإيرانيون يلومون الولايات المتحدة، لأنها أعادت الشاه إلى السلطة فى ١٩٥٣، وأبقته فى السلطة بعد ذلك، وكانوا على ثقة من أن الولايات المتحدة آزرت الشاه، وهو يتمادى فى تركيز كل السلطات فى إيران بين يديه شخصياً. وكانوا يشعرون أن الولايات المتحدة مسئولة عن إنفاق الشاه تلك المبالغ الهائلة على القوات المسلحة ـ التى لم تتناسب على الإطلاق مع احتياجات الأمن الإيرانى، بل كانت مخصصة لحماية مركز الشاه ـ بدلاً من تحسين ظروف الشعب الإيرانى. وكان عدد لايحصى من الإيرانيين يحمل الولايات المتحدة مسئولية برامج العمل بالوسائل العصرية والتى اتبعها الشاه والتى كانت تعد ـ من وجهة نظرهم ـ انتهاكاً لتعاليم الإسلام الأساسية، والعادات الفارسية التقليدية. ولكن لأن الولايات المتحدة كانت تحصل على معلوماتها عن إيران من الشاه، وقوات

السافاك، والعسكريين الإيرانيين، وشركات البترول، كانت الاضطرابات المنتشرة بين جموع الإيرانيين، إما غير معروفة، أو مهملة، أو مرفوضة.

رغم سياسة كارتر إزاء حقوق الإنسان، فإنه تقبل نظرية «نيكسون ـ كينسجر» بأن الشاه كان حصناً للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، فاستمر فيما كان متبعاً من بيع المعدات العسكرية للشاه، بسرعة قياسية، (وصل إجمالى مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى إيران إلى ١,٢ مليون دولار، خلال ٢٢ سنة منذ ١٩٥٠، ووصلت قيمتها من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ إلى ١٩,٥ بليون دولار، وذلك بزيادة قدرها ستة عشر ضعفاً تقريبا). فى نهاية ١٩٧٧، العام الأول لتوليه السلطة، ذهب كارتر إلى إيران، حيث كان ضيف الشرف فى حفل عشاء بمناسبة رأس السنة الميلادية، وقدم الرئيس كارتر نخباً فى صحة الضيوف قائلاً: «إن إيران ـ بسبب زعامة الشاه العظيمة ـ تعد جزيرة للاستقرار فى واحدة من أكثر المناطق اضطراباً فى العالم». وأهمل كارتر ذكر المظاهرات الجماعية المعادية للشاه، التى وقعت فى ذلك اليوم فى طهران، والتى نجم عنها اعتقال المئات من الإيرانيين. كما أصيبت «وكالة المخابرات المركزية» بقصر نظر مشابه، ففى أغسطس ١٩٧٨ ـ الوقت الذى كانت فيه الاضطرابات والمظاهرات قد شلت إيران فعلياً ـ أصدرت «وكالة المخابرات المركزية» تحليلاً من ستين صفحة عن «إيران فى الثمانينات»، جاء فى ختامه: «إن إيران ليست فى حالة ثورة، أو حتى فى حالة تمهيد لثورة».

فى الواقع كانت إيران ـ فى تلك المرحلة ـ تعج بالأنشطة الثورية، وكان الشاه منتقداً من قبل اليساريين (الفدائيين الذين كانوا على صلة وثيقة بمنظمة التحرير الفلسطينية)، واليمينيين (الملة أو شيوخ الإسلام، الذين كانوا يطالبون بجمهورية إسلامية، ونبذ الوسائل العصرية). لقد عجزت «وكالة المخابرات المركزية» عن إدراك مدى جدية التحدى أو مدى عمق كراهية الإيرانيين للشاه، بالرغم من أن عملاءها فى إيران، فاقوا فى عددهم أى مكان آخر فى العالم. كما أن المخابرات الأمريكية فشلت فى اكتشاف حقيقة حاسمة، وهى أن الشاه كان يعانى من مرض السرطان

بلا أمل في الشفاء. لقد كان الأطباء الفرنسيون يتولون علاجه بجرعات ضخمة من الأدوية، وكانت إرادته محطمة، فكان يتردد في اتخاذ القرار في لحظات حرجة، ولم تكن لديه الرغبة في توجيه جيشه بإمكانياته الضخمة أو قوات البوليس السرى ضد المشاغبين، الذين زادت جرأتهم وجسارتهم. لكن كارتر و «وكالة المخابرات المركزية» عجزا عن تصديق أن ملكاً مستبداً مسيطراً على دولة غنية بثروتها النفطية، وذات قوات مسلحة هائلة، وقوات بوليس سرى تؤيده بحماس، يمكن الإطاحة به على يد عصابات غير مسلمة، بقيادة الملة ذوى اللحى. وفى الواقع، بلغ ازدراء كارتر لمعارضى الشاه السياسيين درجة، منعته من محاولة فتح قنوات اتصال معهم. وكان ذلك خطأً فادحا في التقدير.

في منتصف ١٩٧٨، ظهر زعيم للمعارضة الإيرانية، هو آيات الله خوميني، وهو رجل مسن متعصب، كان يعيش في المنفى في باريس، حيث كان يرسل تعليماته من هنالك إلى أتباعه في إيران. وكانت رسالته هي: الإضراب عن العمل، ونشر الاضطرابات والفوضى والتخريب، وإثارة الشغب، ونشر الاضطرابات والفوضى؛ حتى يضطر الشاه الى التنازل عن العرش. ونفذ مئات الإيرانيين تعليماته، وسرعان ما أصبحت إيران عاجزة عن إنتاج بترول يكفى حتى احتياجاتها الداخلية، وأصبحت الدولة ـ فعلاً ـ في حالة فوضى. وحيث ان الشاه كان قد حظر على الجيش الإيراني أن يطلق النار على المشاغبين (كان الشاه يخشى من حمام دم، يمكن أن يدمر فرص ابنه في خلافته) فقد هبطت معنوياته. وأخيراً، في١٦ يناير ١٩٧٩، غادر الشاه البلاد في «عطلة» ممتدة. وبعد مرور أسبوعين، عاد آيات الله خوميني إلى إيران، حيث استقبلته ـ بحماس جارف ـ حشود المؤيدين، التي وصلت أعدادها الى مئات الآلاف. ورغم أن الخوميني لم يسبق له مطلقاً أن تولى منصباً رسمياً في الحكومة، إلا أنه أصبح فوراً الحاكم الشرعي لإيران.

لقدعجزت إدارة كارتر عن تقرير كيفية التصرف مع «آيات الله»، إذ كانت معتادة ـ مثلها مثل الإدارات التى سبقتها ـ على التفكير بلغة الحرب الباردة فقط؛ ولذا فلم

أوروبا، كما كان شائعاً. وفى ١٩٨٥ ، كان أكثر من نصف ميزانية الدفاع الأمريكية مخصصاً للدفاع عن دول «الناتو»، لذا كان شيئاً مريراً ومثيراً للسخط أن تشير ألمانيا الغربية إلى القوات الأمريكية الموجودة فى أراضيها، على أنها قوات احتلال، بدلاً من اعتبارها قوات للدفاع عن ألمانيا الغربية. لقد كان شيئا مثيرا للاستياء أن يعزف الأوروبيون عن تحمل مزيد من الإنفاق دفاعاً عن بلادهم*.

زاد الاتجاه داخل الكونجرس نحو تخفيض الولايات المتحدة من التزاماتها نحو دول «الناتو»، إلا إذا تحمل الأوروبيون مزيداً من المسئولية تجاه الدفاع عن بلادهم. وفى ١٩٨٤ ، اقترح السناتور «سام نَـانْ» أحد الديموقراطيين من ولاية جورجيا، أن تقوم الولايات المتحدة بسحب ٩,٠٠٠ من قواتها المعسكرة فى أوربا، والبالغ عددها ٣٦,٠٠٠، وذلك على مدى خمس سنوات، إذا رفضت الدول الأوروبية زيادة حصتها فى أعباء تلك القوات. ولكن إدارة ريجان عارضت اقتراح «نَـانْ» ، ولم يوافق عليه مجلس الشيوخ، وإن حاز على ٤١ صوتاً ضد ٥٥ صوتاً، مما برهن على أن «نَـانْ» قد عزف على وتر حساس. فى ١٩٥٣ ، كان إيزنهاور قد أوضح أن القوات الأمريكية لا يمكن أن تظل فى أوروبا إلى ما لا نهاية، لأن الولايات المتحدة ليس بمقدورها تولى إقامة «حائط رومانى» إلى الأبد. وفى ١٩٨٥ ، بدا أن مجلس الشيوخ وملايين من الشعب الأمريكى كانوا متفقين على تقييم إيزنهاور للموقف.

* بالنسبة لليابان، التى لم تتحمل أية نفقات تقريباً للدفاع عنها، وإنما اعتمدت كلية على الأسلحة الأمريكية، كان الموقف مثيراً للجنون. كان متاحاً لليابانيين أن يعمل علماؤهم وفنيوهم فى إنتاج السلع الاستهلاكية وأن يستخدموا مواردهم فى البحث والاستثمار، وبذلك أتيحت لهم فرصة واضحة للتميز على الولايات المتحدة فى التنافس فى الأسواق العالمية. بينما اضطرت الولايات المتحدة إلى تسخير علمائها وفنييها وخبراتها لتنفيذ برامج عسكرية، كان جزء منها للدفاع عن اليابان. وفى ١٩٨٧ ، ساء الموقف عندما دفع الأمريكيون ـ من الدم والأموال ـ تكلفة حماية ناقلات البترول فى الخليج الفارسى المتجهة إلى اليابان، بينما كانت الولايات المنتجة للبترول فى الولايات المتحدة تعانى من الركود الاقتصادى؛ بسبب انخفاض أسعار ثمن البترول العربى.

لقد تعرضت الدول الواقعة على جانبى المحيط الأطلنطى لتوابرات جسيمة لمحاولة الاتفاق على مفهوم حلف شمال الاطلنطى، والدور الذى يجب أن ينتهجه وكيفية أدائه.

لقد ساهمت سياسة ريجان الاقتصادية تجاه الاتحاد السوفيتى بدور فى تلك الصعوبات. فى بداية الأمر، أيّد ريجان قرار كارتر بفرض حصار اقتصادى على السوفييت، رداً على غزو أفغانستان. ولكن الحقيقة هى أن ريجان لم يكتف بمجرد رفض بيع الحبوب إلى روسيا، وإنما حاول منع حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا من تبادل التجارة مع الكتلة الشرقية.

ففى نهاية السبعينيات، كانت دول غرب أوروبا قد أبرمت اتفاقية مع الاتحاد السوفيتى، أتاحت لهم شراء الغاز الطبيعى الذى تنتجه روسيا فى مقابل بناء خط أنابيب من سيبريا، ولكن خط الأنابيب هذا، كان يعتمد على التكنولوجيا الأمريكية، التى كانت ستوفرها شركات متعددة الجنسية اتخذت أوروبا مقراً لها. وقد أثارت تلك الاتفاقية غضب ريجان، فحاول منع إنشاء خط الأنابيب عن طريق فرض عقوبات اقتصادية على تلك الشركات، التى قامت ببيع المعدات الأمريكية الصنع إلى السوفييت، ولكن تلك العقوبات لم تكن كافية لردع الأوروبيين.

علاوة على ذلك، كان ريجان نفسه تواقاً إلى التبادل التجارى؛ إذ بالرغم من كل حديثه عن «إمبراطورية الشر»، كان لديه فائض ضخم من الحبوب، ومشكلة جوهرية فى ميزان المدفوعات. وفى ١٩٨٥، كان السوفييت لا يزالون منهمكين بشدة فى محاولة إخضاع أفغانستان (حيث بلغ عدد المصابين السوفييت حوالى ٥٠,٠٠٠، وهو ما يعادل تقريباً ما فقدته الولايات المتحدة فى فيتنام، وحيث انتشر الاعتقاد أنهم استخدموا غازات سامة وأسلحة كيماوية). ومع ذلك، فإن ريجان قد تنازل ـ تقريبا ـ عن كل القيود والمقاطعات التى فرضها كارتر ضد السوفييت، وفى سبتمبر ١٩٨٣ أبرمت إدارة ريجان أكبر صفقة حبوب فى تاريخ السوفييت. ومن وجهة نظر

الأوروبيين اتسمت تصرفات ريجان بالتناقض، حيث استمر فى بيع مزيد من القمح والذرة إلى السوفييت، وفى نفس الوقت ظل يصر على عدم بيعهم تكنولوچية خط الأنابيب، ورد عليهم ريجان بأن خط الأنابيب مسألة استراتيچية (بافتراض أن بيع الأغذية لم يكن كذلك). أما الحجة القوية التى ساقها ريجان فكانت أن السوفييت باستطاعتهم شراء الحبوب من دول أخرى، بينما لا يمكنهم الحصول على تكنولوچية خط الأنابيب إلاّ من الولايات المتحدة. ومع ذلك، فلم يقتنع بتلك الحجة إلا قلة قليلة من الأوروبيين، فاستمر العمل فى خط الأنابيب، واستمرت مبيعات الحبوب. بل إن ريجان ـ بحلول ١٩٨٤ ـ كان بالفعل يشجع مشروع خط الأنابيب وغيره من مبيعات التكنولوچيا المتطورة إلى السوفييت. وهكذا تبنى سياسات معاكسة تماماً لسياسات كارتر، ومما يثير الدهشة أن غالبية الشعب الأمريكى ظلت تعتبر أن چيمى كارتر كان متساهلاً مع الشيوعيين، وأن رونالد ريجان كان صلباً معهم.

لقد أثارت تصرفات ريجان حيرة عديد من الأمريكيين، فقد كانوا يتساءلون عن سبب بيع الولايات المتحدة إلى عدوها الاتحاد السوفيتى، تلك السلع والبضائع التى كانوا فى أشد الحاجة إليها. وإذا لم يكن الاتحاد السوفيتى عدواً للولايات المتحدة، فما هو سبب إنفاق تلك المبالغ الهائلة، على الصواريخ الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى؟

أثناء الحملة الانتخابية لعام ١٩٨٤، أطلق الديموقراطيون على ريجان اسم «رئيس التيفال»؛ لأن كل أخطائه كانت لا تلتصق به، وقد أثبتت الأحداث التى سبقت الانتخابات تلك النقطة. ففى أوائل سبتمبر ١٩٨٤، قامت قوات «الساندينيستا» بإصابة طائرة هليكوبتر فى نيكاراجوا، مما تسبب فى قتل عضوين أمريكيين من مجموعة «المساعدات المدنية العسكرية»، وهى منظمة خاصة ـ أو هكذا إدعت. ومع ذلك، لم تصبح سياسات ريجان فى أمريكا الوسطى إحدى القضايا المطروحة. كما تجاهل كارثة لبنان، حتى عندما قام بعض الإرهابيين فى منتصف سبتمبر، بقيادة

سيارة محملة بالمتفجرات داخل سفارة الولايات المتحدة فى بيروت وتفجيرها مما تسبب فى قتل ثلاثة وعشرين شخصاً. لقد ردّ ريجان على النقاد، بإلقاء مسئولية الكارثة على «الإدارات الأمريكية السابقة التى لجأت إلى تدمير كفاءات أجهزة المخابرات»، وفى ذلك الوقت، كان ريجان قد أمضى ثلاثة أعوام ونصف فى منصب الرئاسة!

فى أكتوبر، كشفت «الأسوشيتدبرس» عن أن وكالة المخابرات المركزية كانت قد أعدت دليل عمل لقوات «الكونترا»، اقترح اللجوء إلى الاغتيالات وعمليات الاختطاف كوسيلة للعمل فى نيكاراجوا. وكان ذلك جزءاً من برنامج لاستخدام الإرهاب للإطاحة بالحكومة، ونفذته الإدارة التى كانت أكثر الإدارات الأمريكية صراحةً فى إعلانها إدانة الإرهاب فى العالم. وفى نفس الوقت، فى بيروت، فشل ريجان فى التوصل الى الإفراج عن الرهائن الأمريكيين، الذين كانوا فى قبضة المتطرفين المسلمين، مثلما حدث لكارتر فى إيران أثناء انتخابات ١٩٨٠ . ومع ذلك، لم تؤد أى من هذه التناقضات والمواقف الحرجة إلى التأثير على شعبية ريجان الساحقة، إذ حصل على ثلاثة أصوات من كل خمسة، وأعيد انتخابه بانتصار بهيج.

لكن ريجان عجز عن تحويل شعبيته الساحقة إلى تأييد سياساته، فهناك مثلاً ما أطلق عليه «تعديل بولاند»؛ إذ نجح الكونجرس فى تحدى الرئيس وإصدار أمر بحظر إمداد «الكونترا» بمساعدات عسكرية. ولقد بدأت تلك القضية فى أكتوبر ١٩٨٤ واستمرت لمدة عامين، قام ريجان خلالهما بتدبير وتنفيذ سلسلة من برامج العمل والعمليات، ابتغاء تحقيق هدف مراوغة الكونجرس، أو ـ بطريقة مباشرة أكثر ـ انتهاك القانون.

لقد فعل ريجان ذلك من خلال عدة طرق مختلفة، فقد حصل على مساهمات من الملك فهد، ملك السعودية، وغيره من الحكام العرب، ورجال البترول فى

تكساس، وأرامل الأثرياء الأمريكيين اليمينيين. كما عمل مساعدى الرئيس أيضا على جمع موارد مالية ـ من ضمنهم المقدم «أوليفر نورث» من العاملين فى مجلس الأمن القومى الأمريكى، «وروبرت ماك فارلين» مستشار الأمن القومى. وفى نفس الوقت، قامت وكالة المخابرت المركزية بانتهاك صريح للقانون، عندما أمدت «الكونترا» بالمساعدات العسكرية، التى تضمنت المعلومات العسكرية والأسلحة والمؤن. وكان القانون يحتم على وكالة المخابرات المركزية الكشف عن طبيعة ومجال أنشطتها للجان الكونجرس الإشرافية، ولكن «ويليام كاسى»، مدير وكالة المخابرات المركزية تجاهل هذا القانون بمنتهى البساطة، فقد كان يعد أقوى مؤيد لقوات «الكونترا» داخل الإدارة الأمريكية.

وهكذا قام البيت الأبيض ورئاسة المخابرات المركزية بحشد وإعداد وتدعيم جيش خاص من الإرهابيين، كان هدفه الإطاحة بحكومة «الساندينيستا». ولكن قوات «الكونترا» عجزت عن إحراز أى تقدم، إذ لم تكن لها قاعدة شعبية، فلم تستولِ على أية مدن أو حتى قرى؛ فقد كانت تلك القوات مكونة من خليط من ضباط سابقين من الحرس الوطنى لسوموزا، وبعض المرتزقة الذين فشلوا فى الإجماع على زعيم واحد أو برنامج عمل محدد، كما أنهم رفضوا مواجهة جيش «الساندينيستا» فى معركة مكشوفة، بل فضلوا خوض المعارك ضد القرى والمدنيين.

لجأ ريجان إلى فن البلاغة والخطب المفرطة؛ للتعويض عن أوجه تقصير قوات «الكونترا». ففى فبراير ١٩٨٥، نعت قوات «الكونترا» بأنهم «إخواننا»، وقال إن «نيكاراجوا قد أصبحت دولة شيوعية ديكتاتورية» وفى ١ مارس أطلق على «الكونترا» صفة «النظير المعنوى للمؤسسين القدامى»، وأصر على «إننا ندين لهم بالمساعدة».

لكن الكونجرس لم يتأثر، وظل حظر المساعدات العسكرية إلى «الكونترا» سارياً. وزاد حجم المحنة بالنسبة لريجان، عندما ثبت أن الموارد المالية التى تم تجميعها بالجهود

الخاصة لم تفى بالاحتياجات المطلوبة. وهكذا، فإن انهيار قوات «الكونترا» وبالتالى سياسة ريجان فى أمريكا الوسطى بات وشيكا.

بالاضافة إلى ذلك، كانت مصداقية ريجان وهيبته، معرضة للخطر فى منطقة أخرى من العالم الحافلة بحرب العصابات، وهى منطقة الشرق الأوسط. فى لبنان ـ خلال الفترة الثانية لرئاسة ريجان ـ واجه مشكلة مماثلة لتلك المشكلة، التى حطمت رئاسة كارتر، ألا وهى وقوع رهائن أمريكيين أبرياء فى قبضة اتباع آيات الله خمينى ـ من الثوار المسلمين المخبولين ـ والذين طالبوا بفدية للإفراج عنهم. لقد وجه ريجان انتقادات غاية فى القسوة إلى كارتر لتساهله مع الخومينى، وكان مقنعا للغاية فى وعوده المتكررة برفض دفع فدية، كما أنه ـ بمنتهى الحكمة ـ تجنب الخطأ الذى وقع فيه كارتر، عندما أفرط فى إثارة أهمية الرهائن، ولذلك.. استبعد الموضوع من الصفحات الأولى للصحف. وساعده على ذلك اختلاف الظروف والملابسات، ففى لبنان.. قبض الإرهابيون على أقل من عشرة رهائن فى مقابل خمسين رهينة فى طهران قبل خمس سنوات، وفى طهران اقتحم الإرهابيون سفارة الولايات المتحدة واستولوا عليها، بينما فى لبنان قبضوا على مواطنين مدنيين، وأخفوهم فى أماكن سرية.

ولكن وجه ريجان الذى بدا أمام الشعب هادئاً ومفعماً بالثقة، كان يحجب ورائه قلقاً داخلياً رهيباً بشأن مصير الرهائن، وسرعان ما استحوذ موضوعهم على ذهنه وتسلطت عليه الهواجس، مثلما حدث مع كارتر، وأصبح القلق غير محتمل عندما قبض الإرهابيون على مدير عمليات وكالة المخابرات المركزية فى بيروت «وليام باكـلى»، وبدأوا فى تعذيبه.

عندئذ، قرر ريجان أن يتصرف، ففى ربيع ١٩٨٥، بدأ فى تنفيذ خطة رئيسية من تصميمه، خطة كان نجاحها يعنى حل مشاكله فى أمريكا الوسطى والشرق

الأوسط في آن واحد، وإعادة الرهائن إلى الوطن، وطرد الشيوعيين من أمريكا الوسطى، واكتساب حليف جديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

كانت خطة ريجان خطة جريئة، ولكنها لم تدرس جيداً، بل وأظهرت قصوراً في فهم أهم الأحداث الأساسية التي وقعت في الماضي القريب. إن أي شخص قام بأي دراسة طفيفة لمشاكل كـارتر مـع آيـات الله خوميني كان بإمكانه تحذير ريجـان «لا يمكنك أن تثق بهؤلاء الناس»، وأي شخص عايش فضيحة «ووترجيت» كان بإمكانه إبلاغ ريجان: «في هذه الدولة من المستحيل على الرئيس أن ينتهك القانون دون عقاب».

كانت خطة ريجان الرئيسية بيع الأسلحة إلى إيران، وكانت المعدات العسكرية في إيران التي قام الشاه بشرائها كلها ـ تقريباً ـ أمريكية الصنع، والحرب مع العراق جعلت شهية إيران نهمة للأسلحة والذخائر الأمريكية. لقد ظن ريجان أن بيعه الأسلحة إلى إيران يمكن أن يخلق بداية جديدة لعلاقة الولايات المتحدة بإيران، وربما تعيد تأسيس العلاقة الوثيقة التي كانت سائدة أيام الشاه. أما الميزة الثانية فكانت أن تلك المبيعات يمكن أن تكون فدية للرهائن (على فرض أن الخميني كان بإمكانه إصدار الأمر بالإفراج عنهم، وإنه كان سيفعل ذلك تعبيراً عن امتنانه). أما الميزة المالية فكانت أن الإيرانيين كانوا سيدفعون ضعف وثلاثة أضعاف قيمة الأسلحة، وبذا يمكن تحويل قيمة الأرباح إلى قوات «الكونترا»، وإمدادهم بمصدر دائم للتمويل، بل تمويل طويل الأجل في الواقع، لأن ريجان كان يمد العراق ـ في نفس الوقت ـ بمعلومات عسكرية خطيرة، والتي كانت تجمعها «الولايات المتحدة» عن طريق الأقمار الصناعية المخصصة للتجسس، وكان توصيل تلك المعلومات يهدف إلى عدم انتصار إيران في الحرب، حتى باستخدام الأسلحة الأمريكية، وبالتالي، فإن احتياجاتها من الأسلحة لن تنته أبداً.

عندما نفذ ريجان خطته عمد إلى استخدام أقصى درجة من السرية، فتجاهل تجاهل إخطار وزارة الخارجية أو وزير الخارجية بسياسته الجديدة، وبذا تجاهل بناء

قاعدة بيروقراطية تؤيد سياسته. أما علناً، فبدلاً من العمل على حشد مؤيدين لدفع الفدية، أو بيع الأسلحة لإيران، استمر ريجان فى إصراره على أنه لن يدفع فدية أبداً، وفى مطالبة كل الدول بفرض حظر على بيع الأسلحة لإيران، مثل الولايات المتحدة على حد قوله.

ما الذى كان يمكن أن يدفع رئيس الولايات المتحدة إلى مثل هذه الأكاذيب؟ من الواضح أن قلقه بشأن الرهائن صار غير محتمل، ودفعه إلى ضرورة اتخاذ إجراء فورى. لقد بدأ المقدم «نورث» وغيره فى بيع الأسلحة إلى إيران، من خلال عدة قنوات، وبصفة خاصة من إسرائيل، وعرض الإيرانيون الإفراج عن أحد الرهائن إثباتاً لحسن النوايا، فطلب الرئيس الإفراج عن «باكْـلى» عميل «وكالة المخابرات المركزية»، لكنه كان فى ذلك الوقت قد توفى من آثار التعذيب. عندئذ.. أفرجت إيران عن القس «بنيامين ڤير»، أول مكافأة حصل عليها ريجان ـ لقاء سياسته الجديدة ـ والتى أصبحت المكافأة الوحيدة نظراً للأحداث التى تلت.

فى ذلك الوقت، كانت حرب إيران والعراق قد أصبحت ـ بحلول عام ١٩٨٥ ـ ثالث أكبر وأغلى حرب فى هذا القرن، ولم يكن لها نهاية على مرمى البصر. لقد استمر ريجان فى بيع الأسلحة لإيران، التى داوم زعماؤها على تغذيته بالوعود، وإمداد «نورث» بالأرباح التى بلغت ملايين الدولارات، استخدم جزء منها لتمويل «الكونترا» (أما الجزء الأساسى منها فذهب إلى مصادر خاصة فى شكل أرباح)، ومع ذلك استمرت قوات «الكونترا» فى خسارة المعارك.

وهكذا لجأ ريجان فى بداية ١٩٨٦ إلى ممارسة مزيد من الضغوط على الكونجرس لمؤازرة سياسته لمساعدة «الكونترا»، وطلب ١٠٠ مليون دولار من أجل «مساعدات إنسانية وتدعيم عسكرى». وفى ١٦ مارس، أدلى بحديث تليفزيونى صارم اللهجة، حذر فيه من عواقب السماح للشيوعيين بالانتصار فى نيكاراجوا، وقام بالاتصال ـ تليفونيا ـ بجميع أعضاء الكونجرس للتأثير عليهم، ولكنه فشل. لقد استمرت المناقشات المريرة لمدة يومين، تخللتها صرخات «لانريد ڤيتنام أخرى»، والإصرار على

أنه ما لم تتولى الولايات المتحدة إيقاف الخطر الشيوعى فى نيكاراجوا «فسرعان ما سوف نجد أنفسنا نحاربهم عبر الريوجراند»، وفى النهاية هزم الكونجرس الإدارة الأمريكية.

بالرغم من ذلك، قام ريجان بتمويل «الكونترا» عن طريق صفقات الأسلحة التى باعها إلى إيران، والموارد الخاصة التى تم تجميعها، كما منح المتبرعين الأمريكيين تخفيضات فى الضرائب، وأصدر قرارات مؤيدة لبيع التكنولوجيا المتقدمة إلى الحكومات الأجنبية التى كانت تساهم بتبرعات لصالح «الكونترا». وهكذا توصل ريجان الى ضرورة مواجهة الكونجرس والدستور الأمريكى. إن الإدارة الأمريكية ـ بتجاهلها لتعديل «بولاند» ـ قد تحدت الكونجرس بشكل أساسى حول مسألة جوهرية: من يسيطر على السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟

لقد أثيرت تلك المسألة فى ظروف لم يسبق لها مثيل: إن الكونجرس قد أبلغ الرئيس بما يجب عليه ألا يفعله فى الشئون الخارجية، بينما كان الرئيس منهمكاً فى انتهاك القانون، بشكل مستمر ومتعمد.

كان ذلك تطوراً مروعاً يتعلق بممارسة الكونجرس لسلطته فى السياسة الخارجية، ولكن الأمور كانت قد تصاعدت لمدة عقدين. فمنذ نهاية الستينيات كان الكونجرس قد حاول السيطرة على الشئون الخارجية بأساليب لم يكن من الممكن تصورها خلال العقدين الأولين للحرب الباردة. إن تعديل «بولاند» كان الذروة، وليس مجرد انحراف عن الطريق، ومع ذلك فقد تجاهله ريجان. ولكن خلال العامين الأولين من الفترة الثانية لرئاسته لم يكن ذلك معروفاً فى الكونجرس.

كان ريجان يسعى إلى نوعية الإجماع الذى حاز عليه روزفلت فى ١٩٤١، أو هارى ترومان فى فترة مبدأ احتواء الشيوعية وخطة مارشال، وعندما يتزعم الرئيس دولة متحدة يمكنه المخاطرة بتجاهل الكونجرس، لأن تجمع الشعب خلفه يضمن

للرئيس السيطرة على الأمور، ويمكنه من اتخاذ الإجراءات بجرأة، مثلما فعل ريجان عندما أمر بغزو جرينادا، ومرة أخرى فى تعامله مع الإرهاب الدولى.

فى أكتوبر ١٩٨٥ أعلنت الأمة عن موافقتها التامة والمتحمسة لاستخدام ريجان لطائرات الأسطول السادس للولايات المتحدة فى البحر الأبيض المتوسط، لإكراه مختطفى الباخرة «أكيلولاورو» على أن يهبطوا فى إيطاليا. لقد حذَّر ريجان الإرهابيين فى كل مكان: «يمكنكم أن تفروا، لكن لن تتمكنوا من الاختفاء».

بعد مرور شهرين هاجم الإرهابيون ركاب مدنيين فى مطارات روما وڤيينا، فوصفتهم وزارة الخارجية بأنهم جاءوا «من وراء سياج الحضارة». فى يناير ١٩٨٦ اتهم ريجان ليبيا بمساعدة الفلسطينيين الذين نظموا الهجوم على المطارات وأصدر أوامره بقطع كل العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع ليبيا، فقام الزعيم الليبى العقيد معمر القذافى بتحدى الولايات المتحدة، وقذف ريجان بإهاناته، ورسم «خط الموت» عبر خليج «سدرة». فى يناير وفبراير وقعت عدة مصادمات بين الأسطول السادس للولايات المتحدة والقوات الجوية الليبية، وتصاعدت الاعتداءات فى مارس حتى بلغت الذروة، عندما أمر ريجان بشن هجوم جوى رئيسى على طرابلس، بهدف قتل القذافى، حيث ركزت قاذفات القنابل هدفها على مقر إقامته، ولكن القذافى نجح فى الفرار، وإن كانت ابنته قد قتلت، وكرامته جرحت بشدة. وكما كان متوقعاً أدان العرب الولايات المتحدة، أما الأوروبيون فقد كانوا قلقين إزاء بأسلوب ريجان فى تفجير الموقف، بينما وافق الشعب الأمريكى بكل حماس.

لقد كانت شدة اهتمام الشعب الأمريكى بحرب ريجان ضد الإرهابيين، على النقيض من اللامبالاة النسبية التى سادت الشعب الأمريكى تجاه الحرب بين العراق وإيران، أو حرب «الكونترا»، وهو تناقض أظهر ـ بدوره ـ مدى صعوبة التركيز فى دولة ديموقراطية على الحدث الرئيسى، مع تجنب الأحداث الجانبية. وفى ربيع ١٩٨٦ وضع الشعب الأمريكى مسألة الإرهاب الدولى على قمة قائمة اهتماماتهم

الجدية، وانخفضت السياحة إلى أوروبا إلى نصف حجمها. ولكن، الواقع أن الإرهاب هدد الأمريكيين ـ بالكاد ـ فلم يكن هناك أكثر من ٢٣ أمريكياً من بين الـ ٩٥٠ الذين قتلوا على يد الإرهابيين. كان الإرهاب مهما ـ فى الجانب الأعظم ـ لأن ذلك كان رأى إدارة ريجان. وبمعنى آخر كان ريجان يعيد ارتكاب الخطأ الذى وقع فيه كارتر، عندما بالغ فى تقدير أهمية الإرهاب والرهائن.

فى ربيع ١٩٨٦ وصلت مكانة ريجان إلى الذروة ـ جزئياً ـ بسبب الهجوم الذى قاده ضد الإرهابيين، فاستطاع استخدام شعبيته فى الحصول على موافقة الكونجرس على رفع الحظر على مساعدة «الكونترا»، وألغى الكونجوس تعديل «بولاند» وخصص ١٠٠ مليون دولار لمساعدة «الكونترا». وهكذا فى صيف وخريف ١٩٨٦، كانت قوات «الكونترا» تتلقى المساعدات علناً من الكونجرس، وسراً من «وكالة المخابرات المركزية». وكذلك قام بمساعدتهم بعض المسالمين العرب، والمليونيرات الأمريكيين، بالإضافة إلى الإسرائيليين، وكذلك المقدم «نورث» من خلال الأرباح التى كان يحصلها من مبيعات الأسلحة إلى إيران. ولم يحدث أبداً ـ من قبل ـ أن اشترك مثل هذا العدد الضخم فى المساهمة بمثل تلك المبالغ الضخمة للحصول على تلك النتائج الضئيلة؛ لأن قوات الكونترا ـ بالرغم من كل شىء ـ لم تحرز أى تقدم. ولكن حتى نهاية ١٩٨٦ تقريباً، لم تثر أية تساؤلات حول شرعية تصرفات الرئيس، لأنها كانت مازالت مجهولة.

عندما بدأ ريجان الفترة الثانية للرئاسة فى يناير ١٩٨٥، انتعشت الآمال فى أنه سينتهز تلك الفرصة، ليصبح الرئيس الذى نجح فى تحقيق الرقابة على التسلح، وبذا يدخل التاريخ كصانع للسلام. لقد قيل إنه مثلما كان نيكسون هو الوحيد بين الساسة الأمريكيين الذى كان بإمكانه فتح الأبواب أمام الصين، فإن ريجان كان الوحيد الذى كان بإمكانه إنجاز الرقابة على التسلح مع روسيا، حيث إنه كان من المستحيل اتهام ريجان بالتساهل مع الشيوعيين، أو بالتقصير فى الدفاع عن الأمة.

عندما تولى ريجان الرئاسة للفترة الثانية، وتخلص من متاعب الحملة الانتخابية، كفّ عن وصف الاتحاد السوفيتى بأنه «إمبراطورية الشر»، وبدأ يشير إلى احتمال موافقته على الاجتماع مع الزعيم السوفيتى الجديد «ميخائيل جورباتشوف»، لمناقشة الرقابة على التسلح.

كان «جورباتشوف» تواقا لمقابلة ريجان، كجزء من سياسته الشاملة للانفتاح، التى تضمنت إجراء إصلاحات داخلية، وتخفيف حدة التوتر فى الخارج، التى حددت شخصية جورباتشوف فى صورة رجل أهل للثقة، ومنطقى ومتفتح ومحب للسلام. وأراد ريجان أن يعرض نفسه فى نفس الصورة، ولكن مهما بلغت جدية رغباتهما، فإن الطريق إلى الحد من التسلح، وانفراج العلاقات اعترضته عقبات لم تكن متوقعة، إذ وقعت بعض الأحداث بالصدفة، مثل: قيام السوفييت بإصابة طائرة ركاب چامبو، تابعة للخطوط الجوية الكورية فى ١٩٨٣، مما أعاق التقدم. ولقد أثبت الحدث مدى عمق شكوك كل من الجانبين ومدى اختلاف وجهات نظرهما. بالنسبة للأمريكيين أثبت حادث الخطوط الجوية الكورية أن السوفييت ليسوا أكثر من وحوش متعطشة للدماء، وبالنسبة للروس أثبت الحادث أن الرأسماليين لا حدود لتصرفاتهم، بعد أن وضعوا معدات تجسس فى طائرة مدنية، وأرسلوها فوق مراكز مخابرات سوفيتية دقيقة الحساسية. لقد كانت حقيقة الأمر مضللة، وهو ما إتسمت به مثل هذه الأحداث التى وقعت اثناء الحرب الباردة. وفى النهاية، عقد مؤتمر قمة فى چنيف فى نوفمبر ١٩٨٥، وعندما حضر ريجان الاجتماع طالب بتخفيض ٥٠٪ من الأسلحة النووية، وطالب فى نفس الوقت بالتوسع فى انتاج الـ "SDI"، قائلاً إن أكثر مخاوفه كانت وقوع «بيرل هاربر» نووية، وكانت حجته أن وسيلة منع ذلك هى إزالة كل القذائف الهجومية، عن طريق مباحثات الرقابة على التسلح، بالإضافة إلى التقدم فى إنتاج الـ "SDI"؛ لإنشاء درع دفاعى فى حالة فشل مباحثات الرقابة على التسلح.

كان الـ "SDI" أبهظ نظام تسلح على الإطلاق؛ لقد دفع كثير من العلماء بأنه لن يعمل، وأنه لن يختلف عن كل الأنظمة الدفاعية، التى يمكن التغلب عليها

عن طريق أنظمة هجومية مضادة أرخص كثيراً، وأنه لن يفيد إلا فى استفزاز السوفييت الذين سوف يضطروا إلى مضاهاة المصروفات الأمريكية؛ للاحتياط ضد إحتمال أن يعمل النظام بالفعل (رغم أنه احتمالا مستبعدا) ولكن ريجان أصر على كونه نظاماً دفاعياً مطلقاً، وانه سيعد تصرفاً لن يغتفر له إذا رفض فرصة لتوفير الدفاع عن الشعب الأمريكى. لقد رد عليه نقاده بأن تنفيذ الـ"SDI" سيزيد من خطورة وضع الولايات المتحدة وعدم أمنها، بالإضافة إلىٰ ديون تقدر بتريليونات من الدولارات.

باختصار، فى اجتماع قمة جنيف، كانت القوى العظمى على حافة قفزة كبيرة مذهلة فى مصروفات سباق التسلح، بينما كانت لدى كل جانب أسباب قوية رهيبة، تجعله يتمنى تجنب تلك النتيجة. ففى الولايات المتحدة، فاق عجز الحكومة أى نسبة سبق أن وصل اليها كنتيجة مباشرة لسياسة ريجان فى سباق التسلح، ولاحت خطورته على طريقة الحياة الأمريكية أكثر من القذائف الروسية. وفى الاتحاد السوفيتى أدت مصروفات الدفاع إلى السخرية من الوعد الشيوعى الأصلى بتحسين حياة الشعب الروسى. وهكذا ارتفعت الآمال، التى تولدت من الحاجة المتبادلة لممارسة القيود، ومن التكلفة الباهظة للاندفاع فى سباق التسلح. لقد وجه ريجان حديثه إلى تلك الآمال فى خطابه، الذى أذيع فى التلفزيون عشية سفره الى جنيف، فقال إن الاجتماع مع جورباتشوف «يمكن أن يكون فرصة تاريخية لتحديد طريق ثابت وبَنَّاء للقرن الواحد والعشرين».

لكن فى اليوم التالى، بل عند مغادرة الرئيس، قام «كاسبر واينبرجر»، وزير الدفاع، بتسريب خطاب، كان قد سلمه للرئيس، احتوى على قائمة بإجراءات، افترض أن السوفييت اتخذوها انتهاكاً للمعاهدة، وطلب فيه من الرئيس عدم الموافقة على التقيد بشروط معاهدة «سولت ٢» التى لم يكن قد تم التصديق عليها، وكذلك عدم تخفيض نفقات SDI، باختصار عدم الاشتراك فى أية اتفاقية على

الإطلاق. لقد كان ذلك عملاً تخريبياً بكل معاني الكلمة. لقد قدم «واينبرجر» لكل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ المعارضين لأى نوع من الحد من التسلح، الذريعة المثالية التى يمكن استخدامها أساساً لمعارضة أية اتفاقية، يمكن أن يتوصل إليها ريجان وجورباتشوف. وفى نفس الوقت ـ فى جنيف ـ نفذ ريجان توصية «واينبرجر» ورفض التراجع عن "SDI"، ولم تبرم أية اتفاقية.

بعر مرور ثلاثة شهور، أصدرت هيئة الأركان المشتركة دراسة، عنوانها «الوضع العسكرى للولايات المتحدة»، ورد فيها أن الاتحاد السوفيتى «مستمر فى العمل بمقتضى معاهدة (سولت ٢)، وذلك بحل النظم الاستراتيجية، كلما أتيحت نظم جديدة». وكان ذلك نقضاً صريحاً للتصريحات التى أدلى بها ريجان و «واينبرجر».

وسرعان ما أصبحت التناقضات هى السمة المميزة لإدارة ريجان. فبينما ارتفعت نفقات التسلح إلى رقم قياسى جديد ـ خاصة بالنسبة لـ "SDI" ـ أثار ريجان دهشة الجميع ـ بما فى ذلك أقرب مستشاريه إليه ـ بالكشف عن خطاب كان قد كتبه إلى جورباتشوف، اقترح فيه مشاركة السوفييت فى إنتاج الـ "SDI" بمجرد انتهاء الولايات المتحدة من مراحل البحث والتطوير. وكان تصديق ذلك أكثر صعوبة، حيث تعلق بتنازل الولايات المتحدة فعلاً عن ثمار أبهظ برنامج فى التاريخ، كما كان هناك شك فى إمكانية قبول جورباتشوف أن يثق فى أن ريجان (وحلفاءه) سيفوا بوعدهم إذا نجح الـ"SDI" . لقد كان من الواضح أن احتمالات تصديق تصريحات ريجان واقتراحاته أخذت تتناقص.

وتتضح صحة ذلك عندما ينتقل المرء من الخطابات إلى الأفعال، فخلال ١٩٨٦ حافظ جورباتشوف منفرداً على فرض حظر على الاختبارات النووية، واستخدم كل فرصة متاحة لإثارة أقصى قدر من الدعاية حول الحظر، وبدأ بمطالبة الولايات المتحدة بالانضمام إلى السوفييت برفض الاختبارات. ولكن ريجان، الذى أخذ يكرر ـ مثل كارتر ـ أن هدفه كان إزالة كل الأسلحة النووية من على وجه الأرض، أصر أنه كان

مضطراً ـ في نفس الوقت ـ إلى اختبار أسلحة جديدة. وفي يناير ١٩٨٧ استأنفت روسيا برنامجها؛ استشهاداً بالاختبارات المتكررة التي أجرتها الولايات المتحدة.

في نفس الوقت تعرضت سياسة الانفتاح، التي طالما طالب بها جورباتشوف، لاختبار قاسٍ. ففي ٢٦ أبريل ١٩٨٦، وقعت حادثة نووية في «تشرنوبيل» بالاتحاد السوفيتي، وتجاهل جورباتشوف إخطار العالم بالكارثة، وانتشرت سموم الإشعاعات الذرية فوق معظم أوروبا، وثار غضب كل الناس ـ في كل مكان ـ من السوفييت. ولكن جورباتشوف كانت لديه صفة من صفات «التيفال»، التي تميز بها ريجان، فقد أعقب ذلك، تعاون الروس مع علماء الأسلحة النووية في المجتمع الدولي، سرعان ما استعاد جورباتشوف مكانته. وكذلك في ١٩٨٧، عندما نجح طيار شاب من ألمانيا الغربية في التحليق بطائرته الخاصة داخل المجال الجوي لروسيا، وهبط بها فعلاً في الميدان الأحمر، استطاع جورباتشوف ـ بطريقة ما ـ أن يصمد أمام تلك الواقعة، دون أن يصبح مصدراً للسخرية.

ترجع أول أسباب نجاح جورباتشوف في اكتساب الرأي العام العالمي إلى تلهفه الواضح على عقد اتفاقية للرقابة على التسلح؛ بالمقارنة بتردد ريجان الواضح. ولذا كان جورباتشوف هو الذي قاد بادرة عقد اجتماع القمة التالي، مستخدماً وسائل تكتيكية غريبة بعض الشيء، من أجل التوصل إلى هدفه.

في أغسطس ١٩٨٦، قام المسئولون الأمريكيون بالقبض على «جينادي زاخاروف» في نيويورك بتهمة التجسس لصالح المخابرات الروسية، وردّ السوفييت على ذلك بالقبض على «نيكولاس دانيلوف»، مراسل أحد الصحف الأمريكية، بتهمة التجسس لصالح «وكالة المخابرات المركزية الأمريكية». وأصر البيت الأبيض على براءة «دانيلوف» (رغم كونه حفيد أحد جنرالات القيصر، وأنه كان يتحدث اللغة الروسية بطلاقة، وأن الأسئلة التي كان يوجهها بصفته مراسل صحفي كانت على أية حال، نفس الأسئلة التي كان سيوجهها عميل لوكالة المخابرات المركزية، مثل عدد القوات

الروسية فى أفغانستان، وكيفية إمدادهم بالمعدات وحالتهم المعنوية، إلخ). وأعلن ريجان أنه لن يوافق ـ تحت أى ظرف من الظروف ـ على تبادل «دانيلوف مقابل زاخاروف»، لأن «زاخاروف» كان مذنباً بكل وضوح، بينما كان «دانيلوف» بريئاً.

بعد مرور أسبوعين، وافق ريجان على التبادل، ثم أبلغ الشعب الأمريكى أنه عقد اتفاقاً لصالح «دانيلوف». وفى اليوم التالى أعلن البيت الأبيض موافقة ريجان على اقتراح جورباتشوف بعقد اجتماع قمة فى «ريكيافيك» بأيسلندا خلال أسبوعين، وجاء هذا الإعلان من الإدارة الأمريكية، التى أصرت دائما على عدم الاشتراك فى اجتماع قمة دون الإعداد الوافى له.

كان اجتماع قمة «ريكيافيك» قاحلاً مثل ريف أيسلندا، الذى تذروه الرياح. وفى ختام الاجتماع بدا الحزن والإنهاك على «شولتز» وزير الخارجية، وهو يعلن إتفاق ريجان وجورباتشوف على إزالة كل الأسلحة النووية، وأنظمة القذائف التى تطلقها، على أن تتم عملية نزع السلاح خلال عشر سنوات. لقد بدا ذلك رائعاً لدرجة التشكيك فى صحته، وقد كان، إذ واصل شولتز حديثه ليشرح أن إبرام تلك الاتفاقيات من حيث المبدأ لم يتم، لأن ريجان رفض قبول أحد مطالب جورباتشوف وهى أن تتخلى الولايات المتحدة عن برنامج الـ"SDI".

وانفجرت الولولة فى كافة أنحاء العالم؛ فطالب الجناح اليسارى بمعرفة كيف استطاع ريجان أن يبدد مثل تلك الفرصة، من أجل نظام دفاعى قال عنه الخبراء إنه لن يعمل، بينما طالب الجناح اليمينى بمعرفة كيف يمكن لريجان أن يوافق على ازالة الأسلحة النووية وأنظمة القذائف، فى الوقت الذى تميز فيه السوفييت بتفوقهم فى وسائل الحرب التقليدية. وتتابعت سلسلة من التصريحات المتضاربة، أصدرتها وزارة الخارجية والبيت الأبيض، مما أدى إلى زيادة ارتباك الجميع. ولم يوجد بين المسئولين ـ ولا حتى الرئيس الأمريكى نفسه ـ من استطاع أن يوضح ماهية السياسة الأمريكية تجاه الرقابة على التسلح. وفى النصف الأول من ١٩٨٧ بذلت محاولات

لإحياء المباحثات، ولكنها لم تتعد إدلاء كل جانب بتصريحات دعائية، لم تسفر عن أى تقدم فعلى.

فى خريف ١٩٨٧ ، اتفق ريجان وجورباتشوف على تخفيض التسلح، ولكن بأسلوب معتدل وبسيط جداً، وهو إزالة الصواريخ قصيرة المدى فى أوروبا. ورغم أنها كانت تمثل نسبة ضئيلة من الترسانة الإجمالية، إلا أن ذلك الاتفاق كان ـ فى حد ذاته ـ حدثاً جوهرياً، إذ كانت تلك هى المرة الأولى التى اتفق فيها الجانبان ـ بالفعل ـ على تخفيض قوات الهجوم بالصواريخ. وتم توقيع المعاهدة فى واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ ، وبالرغم من أن هذه المعاهدة لم تضع نهاية لسباق التسلح ولم تؤد إلى تخفيض المخاطر بنسبة ذات مغزى، إلا أنها أنعشت الأمل فى إحراز تقدم أكبر فى المستقبل.

ولم تخل سياسة ريجان الخارجية ـ فى فترة الرئاسة الثانية ـ من بعض الانتصارات، إذ نجح ريجان فى مواجهة أزمة الفلبين فى ١٩٨٦ ، التى كانت محفوفة بالمخاطر. فخلال الانتخابات فى فبراير، قام الرئيس «فرديناند ماركوس»، ـ وهو ديكتاتور حصل لنفسه على ثروة تفوق كل تخيل على حساب شعب الفلبين ـ بترشيح نفسه أمام السيدة «كورايزون أكينو» أرملة زعيم المعارضة الذى قتله رجال «ماركوس» العسكريون. وقام «ماركوس» بإحصاء الأصوات وأعلن فوزه، وانطلق الشعب الفلبينى إلى الشوارع فى مظاهرة مذهلة وفريدة من نوعها، أطلقوا عليها «قوة الشعب» تصاعدت حتى وصلت إلى إضراب عام، وحاول ماركوس أن يقضى عليه بالعنف، معتمداً على التأييد الأمريكى.

فى بداية الأمر، كان ريجان ميالاً إلى إمداده بالمساعدات، إذ أكد أن الانتخابات كانت حرة وعادلة، وأن حصر الأصوات كان صادقاً، وقال إنه بالرغم من اتهامات التزوير فى الانتخابات، فإن «هناك دليلاً على أن الجزر يسودها الآن نظام حزبين قويين». ولكن مع استمرار المظاهرات، قرر ريجان حتمية التصديق على تقرير من

السيناتور «سام نانْ»، أصر فيه «نانْ» على أن السيدة «أكينو» كانت الفائزة فى الانتخابات من واقع الحصر الفعلى للأصوات، وأن ماركوس كان متورطاً فى عملية شاملة لسرقة الانتخابات.

عندما قام وزير الدفاع ورئيس الأركان الفلبينى بضم صوته إلى المطالبة باستقالة «ماركوس»، تخلى ريجان عن جهوده لإبقاء «ماركوس» فى السلطة، واتصل به هاتفياً طالبا منه الاستقالة ومغادرة الفلبين، وسهل ذلك على ماركوس بأن وعده بتوفير انتقاله على متن طائرة تابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة إلى جزر الهاواى، حيث يمكنه الاستقرار هناك، والاحتفاظ بثروته المذهلة. بنهاية فبراير ١٩٨٦، كان «ماركوس» فى جزر الهاواى، وأصبحت «أكينو» رئيسة الفلبين.

رغم أن ريجان لم يكن أمامه كثير من الاختيارات فى ظل تلك الظروف، إلا أن الإجراءات التى اتخذها كانت حاسمة فى التوصل إلى تلك النتيجة السعيدة. وكان ريجان هو الذى حثّ «ماركوس» على الاستقالة والمنفى، ولولا الجهود التى بذلها ريجان لكان من المحتمل أن ظل «ماركوس» فى مانيللا، ودفع البلاد إلى حرب أهلية وحشية. إن خشية ريجان أن السيدة أكينو لن تكون صارمة بالدرجة المطلوبة مع الشيوعيين الفليبينيين، جعل مهمة مساندتها أكثر صعوبة على ريجان، ولكنه ـ على أية حال ـ قام بتأييدها عندما أثبتت الأدلة التى لاجدال فيها أن «أكينو» كانت اختيار شعب الفلبين.

فى منطقة أخرى ناطقة بالإسبانية فى العالم الثالث ـ أمريكا الوسطى ـ استمر ريجان فى قيادة الهجوم المضاد على «الساندينيستا». وفى العشرة شهور الأوائل من ١٩٨٦ اتخذ العدوان عدة أشكال، تضمنت مناورات عسكرية خطيرة قامت بها قوات الولايات المتحدة على حدود نيكاراجوا، وجهوداً دبلوماسية لضم الدول المجاورة لنيكاراجوا، وهى هندوراس، وكوستاريكا، كحلفاء فى الثورة المضادة ولكن، أدى رفضهما التورط، إلى زيادة عبء «الكونترا».

فى خريف ١٩٨٦ أصابت قوات «الساندينيستا» طائرة نقل كانت تحمل مؤناً إلى قوات «الكونترا»، وكان طاقم الطائرة مكوناً من ثلاثة أمريكيين، اعترف أحدهم أنه يعمل لحساب «وكالة المخابرات المركزية». وبعد مرور شهر نشرت صحيفة عربية مقالة، وردت فيها تفاصيل صفقات بيع الأسلحة لإيران، وفى مؤتمر صحفى تم عقده على وجه السرعة، قام «إدوين ميز» النائب العام بالكشف عن بعض تفاصيل خطة «إيران الكونترا»، وفجأة وجد ريجان نفسه أمام فضيحة فى إدارته، نافست فضيحة «ووترجيت» فى أهميتها واهتمام الصحافة بها. وبالنسبة لريجان، لم يكن من الممكن اختيار توقيت أسوأ من ذلك، إذ اكتسح الديمقراطيون انتخابات الخريف، وكانوا على وشك السيطرة على مجلس الشيوخ. وهكذا، أحرز الديمقراطيون إجماعاً ساحقاً فى مجلسىّ الكونجرس، وأصبحوا فى مركز مثالى يمكنهم من حصاد جميع الفوائد المترتبة على أى فضيحة فى الحزب الجمهورى.

وتتابعت تصريحات مبهمة كشفت عن فضائح مروعة. فى البداية، إدعى ريجان أن الأسلحة التى تم شحنها إلى إيران، لم تكن أكثر من «عدة أسلحة دفاعية بحتة» وأنكر تورط دولة أخرى من العالم الثالث، وأكد أنه «لم ولن ينتهك أى قانون من قوانين الولايات المتحدة»، وأصر على أن «سياستنا بعدم تقديم تنازلات إلى الإرهابيين مازالت سليمة لم تمس». وبعد مرور يومين، اعترف بأنه اشترك فى مناقشات مع الإيرانيين، على أمل أن تؤدى إلى الإفراج عن الرهائن الأمريكيين فى لبنان. وفى اليوم التالى قال إن الاتهام بأن الأسلحة التى أرسلها إلى إيران، كانت «فدية» هو «تزييف مطلق للحقائق».

بعد هذه النقطة الضعيفة، أخذت الأمور تتدهور إلى الأسوأ؛ فأعلنَ «شولتز» وزير الخارجية أنه عارض فى إرسال أية أسلحة إلى إيران، وأن هذا التغير الجوهرى فى السياسة الخارجية الأمريكية تم دون استشارته، وأن السفراء الأمريكيين فى الشرق الأوسط كانوا يقدمون تقاريرهم إلى البيت الأبيض مباشرة، مع تجاهل وزارة الخارجية.

وبعد مرور أسبوع - فى نوفمبر ١٩٨٦ - قام ريجان بإقالة الأميرالاى «جون بوينديكستر» مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى، ومساعده المقدم «أوليفر نورث» اللذين باشرا برنامج «إيران/ كونترا» لصالح مجلس الأمن القومى الأمريكى، وذلك بسبب «التساؤلات الخطيرة، التى أثيرت حول لياقتهما للمنصب»، وفى نفس الوقت قام ريجان بمدح «نورث» لكونه «بطلاً أمريكيا».

وعلى الفور بدأ «نورث» فى تمزيق الوثائق التى كانت فى حوزته فى مكتبه بالبيت الأبيض، بينما طالب جهاز التحقيقات الفيدرالية "FBI" باستدعاء نائب عام خصيصا لهذه القضية. وهبطت أسهم ريجان فى الانتخابات ٢١ نقطة، فنزلت إلى ٤٦٪. فى أوائل ديسمبر، مثّل «بوينديكستر» و «نورث» أمام لجنة مخابرات مجلس الشيوخ، والتزما بالتعديل الخامس الذى يخول لهما عدم الإجابة على الأسئلة الموجهة إليهما. وفى نفس الوقت، أصر ريجان على أنه لم يكن يعلم بأى شىء، وعندما كان يحاصر بالأسئلة كان دفاعه «لست أتذكر»، وقال إنه يشارك الجميع فى تلهفهم على معرفة ما كان يقوم به «بوينديكستر» و«نورث»، عندئذ أشار الديموقراطيون إلى أن ريجان كان القائد الأعلى للقوات المسلحة فإذا كان يسعى فعلاً إلى معرفة الحقيقة، لم يكن عليه أكثر من إصدار الأمر إلى الأميرالاى والمقدم بإبلاغه الحقيقة.

بحلول ربيع ١٩٨٧، بدأت سلسلة من التحقيقات، وتولى «جون تاور»، أحد أعضاء مجلس الشيوخ السابقين، رئاسة لجنة مستقلة للتحقيق فى الأمر، معينة من قبل ريجان. وقدمت لجنة «تاور» تقريرها، الذى ورد فيه أن عدة قوانين قد انتهكت، كما حدد عدة مصادر خلل خطير فى هيكل السياسة الخارجية لإدارة ريجان. كما اتهم الرئيس بإهماله فى مباشرة أعباء منصبه، ولكن توقف دون اتهامه بانتهاك القانون. فى نفس الوقت، كان الكونجرس قد كوّن لجنة مشتركة مختارة؛ لكى تعقد جلسات الاستماع، وسرعان ما حازت تلك الجلسات على اهتمام الشعب الأمريكى بشكل ضارع اهتمامه بجلسات «ووترجيت»؛ حيث كانت تبث يومياً

بالتليفزيون على الهواء، واستمرت فى الكشف عن تفاصيل إضافية عن الخطة. لقد كان شيئاً مثيراً للأسف والاشمئزاز. وفى نهاية الأمر، توصلت لجنة الكونجرس الخاصة بإيران و«الكونترا» إلى أن قيام الإدارة الأمريكية ببيع الأسلحة مقابل الرهائن، وبتحويل بعض الأرباح إلى قوات «الكونترا»، قد أدى إلى «سيادة الاضطراب والفوضى فى أعلى مستوى فى الحكومة، بالإضافة إلى التضليل المراوغ والسرية المتطرفة وازدراء القانون وتضليله». وقامت اللجنة بمهاجمة الرئيس ريجان، لتخليه عن «مسئوليته الأخلاقية والقانونية نحو ضرورة الالتزام بتنفيذ القوانين بأمانة».

وكانت كلمات قوية، فاقت فى قوتها الاتهامات التى وجهت إلى ريتشارد نيكسون. إذن، لماذا لم يتخذ الكونجرس أية خطوة تجاه اتهام الرئيس بالتقصير؟ أحد الأسباب كان التوقيت، إذ كان أمامه فى منصب الرئاسة أقل من عامين، فلم يبد أن الأمر يستحق كل ذلك الجهد، فبالإضافة الى أن الحزب الديموقراطى أراد أن يتجنب دخول انتخابات ١٩٨٨ أمام «جورج بوش» بصفته رئيسا اجباريا، وكذلك أن يـعرف بالحزب الذى اعتاد اتهام الرؤساء.

وهكذا نفذ رونالد ريجان من الازمة، بالكاد، ولكن إدارته أصيبت بشلل خطير.

لقد فشل ريجان فى تحقيق أياً من أهدافه الأساسية فى السياسة الخارجية. ففى بولندا، لم يحدث أى تصرف من تصرفاته أدنى فرق؛ وفى سباق التسلح عجز عن إزالة قنبلة نووية واحدة؛ ولم يترك تعزيزه للقوات الأمريكية المسلحة أى تأثير على أعداء الولايات المتحدة، خاصة السوفييت، ولكن ريجان استعرض عضلاته العسكرية على دول، مثل: جرينادا، وليبيا، ولبنان، وإيران. وبالنسبة للتجارة الخارجية عانت الولايات المتحدة من أكبر عجز فى الميزان التجارى فى تاريخها، بالتزامن مع أكبر عجز فى ميزانية الحكومة المركزية فى التاريخ، مما أدى ـ بدوره ـ إلى انهيار سوق الأوراق المالية فى أكتوبر ١٩٨٧ والذى كان ـ فى حد ذاته ـ نتيجة لأزمة مالية عالمية، كان أحد أسبابها سياسة ريجان فى الاقتراض من اليابانيين؛ لسداد نفقات

التوسع العسكرى الأمريكى، من أجل حماية البترول اليابانى الذى ينتج فى الخليج الفارسى. لم ينجح ريجان فى إطلاق سراح الرهائن من لبنان، أو فى تحسين علاقات الولايات المتحدة مع إيران، إذ تخلى عن موقف الحياد فى حرب إيران والعراق، عندما اختار حماية ناقلات البترول الكويتية (لأن الكويت ـ وهى حليف للعراق ـ استخدمت بعضاً من أرباح البترول، لتدعيم نفقات حرب العراق). لقد نجح ريجان فى تحدى «قانون سلطات الحرب» ليس بطريقة مباشرة، بل ببساطة عن طريق تجاهل مطالب الكونجرس بضرورة وضعه موضع التنفيذ. وكان الكونجرس عاجزاً عن إجبار الرئيس على تنفيذ رغباته، من ناحية بسبب الصعوبات الملازمة للقانون، وأساساً بسبب حدوث انقسامات داخل الكونجرس ذاته.

فى ربيع ١٩٨٧ قام ريجان بتنفيذ «مبدأ كارتر» دون الاستشهاد به) عندما أرسل سفن الولايات المتحدة الحربية الى الخليج الفارسى، لحماية ناقلات بترول قادمة من الكويت، بعد أن تم تغيير جنسيتها بألوان العلم الأمريكى. وكانت تلك الناقلات متجهة إلى اليابان، فتعرضت لخطر صواريخ مصنوعة فى فرنسا والصين، أطلقها الإيرانيون والعراقيون. فى ١٧ مايو، أطلقت الطائرات المقاتلة العراقية قذيفتين على السفينة «ستارك»؛ مما تسبب فى قتل ٧٣ بحاراً، وجاء رد ريجان بإرسال كاسحات ألغام وطائرات هليكوبتر إلى الخليج. وفى أكتوبر، وبعد أن أصابت الصواريخ الإيرانية ناقلات بترول حاملة للعلم الأمريكى، قامت مدمرات البحرية الأمريكية بقصف أرصفة البترول بالشواطئ الإيرانية، فعلق چيمى كارتر الرئيس السابق بقوله ان الولايات المتحدة قد أصبحت حليفة للعراق، وأنها اشتبكت فى أعمال عدوانية، وطالب ريجان بالالتزام بقانون «سلطات الحرب»، ولكن ريجان تجاهله.

وتصاعدت الحرب براً وجواً وبحراً، واستطاعت قوافل البحرية الأمريكية المرور ـ عادة ـ بنجاح، رغم ما حدث فى أبريل ١٩٨٨، عندما انفجر لغم فى بارجة أمريكية فانتقمت البحرية الأمريكية بتدمير سفينتى بترول إيرانيتين وإصابة أو إغراق

ست سفن إيرانية. وعندما تزايد عدد الألغام التى تزرع، وعدد الناقلات التى تمر، تحت نيران القاذفات، أصدر ريجان أوامره إلى القوات الأمريكية فى الخليج بتوفير الحماية لكل السفن المحايدة.

فى ٣ يولية، أصابت السفينة الأمريكية «ڤانسين» ـ عن طريق الخطأ ـ طائرة ركاب إيرانية، مما تسبب فى قتل ٢٩٠ من الركاب وطاقم الطائرة. وقد وصف ريجان الحادث بأنه «فاجع» ولكنه قال إنه: «يبدو تصرفاً دفاعياً صحيحاً». وفيما بعد أرسل ريجان إلى إيران رسالة أبدى فيها «عميق أسفه»، ودفع تعويضات لعائلات الضحايا.

ويبدو أن ذلك الحادث، رغم بشاعته، قد ساعد على حث الطرفين المشتركين فى ثانى أطول حرب، وثالث حرب دموية فى القرن العشرين، على طلب السلام. فبعد مرور أسبوعين على الحادث وافقت إيران على طلب الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار، وصدّق آيات الله خوميني ـ شخصياً ـ على الاتفاقية، وبالتالى وضع نهاية للحرب دون الانتصار فيها والذى بدا مثل «السمّ»، وفى الواقع كان ذلك اعترافاً منه بالتضحية بمئات الآلاف من الشباب الإيرانى، وبأموال لا حصر لها مقابل لا شئ، بل إن العراق قد فاز ببعض الأراضى على حساب إيران. لقد قوبلت سياسة ريجان فى الخليج بكثير من الانتقادات لكنها نجحت فى المحافظة على تدفق البترول، وإن تسبب ذلك فى زيادة الضرائب على الشعب الأمريكى زيادة طائلة. ففى تلك الآونة ـ فى تكساس، ولويزيانا، وغيرها من المناطق المنتجة للبترول فى الولايات المتحدة ـ تسبب إغراق الأسواق العالمية بالبترول، وما نتج عنه من انخفاض أسعار البترول فى كساد اقتصادى، كاد يضارع كساد ١٩٣٠. إن إيران لم تنهزم، كما أن الرهائن الأمريكيين فى الشرق الأوسط لازالوا فى الأسر، ولكن، على الأقل، لم تنتصر إيران، وتوقف القتال أخيراً.

استمر الأمل يراوغ ريجان فى الإطاحة بحكومة «الساندينيستا» فى نيكاراجوا. فى صيف ١٩٨٧، تولى رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى بقيادة «أوسكار أرياس

سانشيز» من «كوستاريكا»، صياغة خطة للسلام، وافقت عليها قوات «الساندينيستا»، واضطر ريجان إلى مساندتها، مع الاستمرار فى إمداد وتشجيع قوات الكونترا. ثم قام «دانيل أورتيجا» ــ رئيس نيكاراجوا ــ باقتراح إجراء مباحثات مباشرة بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا، ولكن ريجان رفض ذلك. ومع ذلك، نفذ «أورتيجا» جميع الخطوات المطلوبة فى خطة السلام، بما فى ذلك رفع الحظر عن جريدة المعارضة «لابرنسا»، والسماح لمحطات الإذاعة الكاثوليكية بالبث دون رقابة؛ فبدا ريجان أمام غالبية المراقبين، وكأنه العقبة الرئيسية أمام إحلال السلام فى أمريكا الوسطى. وبدا ذلك أكثر وضوحاً، عندما مُـنح «سانشيز» جائزة نوبل للسلام.

كانت بنما دولة صغيرة أخرى، استطاعت أن تسخر من التمثال الضخم فى الشمال وتتحداه. ففى يونية ١٩٨٧، قام الطلبة بأحداث شغب فى بنما، لاتهام الجنرال «مانويل نورييجا» بالتورط فى وفاة الجنرال «عمر توريجوس» زعيم الأمة السابق. ونجح «نورييجا» فى أن يحول اتجاه المظاهرات، لتصبح ضد سفارة الولايات المتحدة، ورداً على ذلك اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية بقوة، ثم أعلنت وقف كل المساعدات إلى بنما. ثم عمد «نورييجا» إلى القبض على كل معارضيه السياسيين وغيرهم، مما سبب حرجاً للولايات المتحدة، التى عملت معه ــ عن كثب ــ فى أعمال المخابرات والأنشطة السرية عبر السنوات القليلة السابقة. ومن بين هؤلاء الذين اشتركوا معه، كان «جورج بوش» الذى كان يشغل عندئذ منصب نائب الرئيس، ومديراً سابقاً لوكالة المخابرات المركزية.

فى أوائل ١٩٨٨، اتهمت جبهة المعارضة البنمية ــ التى كان أغلبها فى المنفى ــ «نورييجا» بالقتل، والإتجار فى المخدرات، وعمليات تنظيف الأموال لزعماء المخدرات. وفى ٥ فبراير، أصدرت وزارة العدل الأمريكية حكمين ضد «نورييجا» فى تهم إتجار بالمخدرات، إذ اتهم بتوفير مهابط طائرات تهريب المخدرات، وباستلام ٣٥٠ مليون دولار مقابل خدماته. وعندئذ قام الرئيس «إيريك أرتورو دلفال» بإقالة «نورييجا» من

منصبه كقائد لقوات الدفاع، ورداً على ذلك، قام «نورييجا» بطرد «دلفال»، وتمكين أحد رجاله من منصب الرئاسة، فانضم «دلفال» إلى الجماعات السرية، ولكن استمرت الولايات المتحدة فى الاعتراف به رئيساً لبنما.

وفى مارس رفض «نورييجا» عرضاً من الولايات المتحدة بإسقاط التهم الجنائية ضده مقابل مغادرته بنما، والاستقرار فى المنفى. عندئذ فرض ريجان عقوبات اقتصادية على بنما، فأمر الشركات الأمريكية بالتوقف عن سداد كل المدفوعات إلى الحكومة، مما أدى إلى الإضرار بشعب بنما، لكن دون ترك أى أثر على الديكتاتور الجديد. لقد أدى ذلك إلى تدمير الاقتصاد، وتحويل بعض أعضاء المعارضة الداخلية للجنرال إلى نقاد للولايات المتحدة.

بحلول خريف ١٩٨٨، كانت سياسة ريجان فى أمريكا الوسطى قد أصيبت بالانهيار، فقد استمر «أورتيجا» فى السلطة، و«نورييجا» فى تحدى حكومة الولايات المتحدة علناً. وأخذ الحزب الجمهورى، الذى أسرف فى إطرائه على سياسة ريجان الناجحة، يبذل أقصى جهده، لتجنب ذكر المنطقة فى الحملة الانتخابية.

كما واجهت إدارة ريجان بعض الصعوبات من جراء سياستها تجاه حكومة جنوب أفريقيا. وكان الاهتمام قد تصاعد فى الولايات المتحدة ـ خاصة بين الطلبة الجامعيين ـ إثر زيادة وحشية الحكم فى جنوب أفريقيا. لقد طالب المعارضون من الطلبة بوقف الاستثمارات الأمريكية هناك، وتمكنوا، فى بعض الحالات ـ مثل جامعة كاليفورنيا فى بيركلى ـ من إجبار مجلس الوصاية على التخلى عن ممتلكات الجامعة فى جنوب أفريقيا. وكانت سياسة ريجان، التى أطلق عليها «ارتباط بناء»، تهدف الى تشجيع الاستثمارات الأمريكية، على أساس أن السياسة الأمريكية تجاه جنوب أفريقيا، يجب أن تعمد إلى تدعيم المؤسسات التى توفر فرص العمل للعمال السود، وتدفع أجوراً مناسبة، وتسمح للسود بشغل بعض الوظائف الإدارية. وكان

الدفاع عن تلك السياسة يرتكز على أن ذلك يعود بالنفع على الأغلبية العظمى من السود بدلاً من مغادرة البلاد، وتركهم تحت رحمة البيض من جنوب أفريقيا.

بدا ذلك عادلاً ومنطقيا، ولكن كانت المشكلة فى عدم نجاح تلك السياسة؛ إذ ساءت الأمور بدلاً من أن تتحسن. ومع ذلك، تمسكت إدارة ريجان بسياسة «الارتباط البناء» حتى عندما تخلت بعض المؤسسات الأمريكية المهمة عن ممتلكاتها - فى جنوب أفريقيا. أما فى جنوب أفريقيا، فبدأت تلك الإجراءات فى الإضرار بالاقتصاد، مما أثار بعض الأمل فى إمكانية تغيير سياسة الحكومة تجاه السود بصفة عامة، والمجلس الوطنى الأفريقى (ANC) بصفة خاصة.

لكن ادارة ريجان حققت تقدماً فى المنطقة الواقعة شمال حكومة جنوب أفريقيا. ففى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨، أعلنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تأييدهما لاتفاقية ـ قامت الأمم المتحدة بوضع بنودها ـ خاصة بمستقبل أنجولا وناميبيا، واشترطت على القوات الكوبية مغادرة أنجولا خلال عامين، وتعهدت بمنح الاستقلال لآخر مستعمرة فى أفريقيا ـ وهى ناميبيا ـ خلال تلك الفترة. وبالرغم من أن ريجان استمر فى توفير المساعدات العسكرية لليونيتا UNITA فى أنجولا، وهى النظير الأفريقى للكونترا، فإن اتفاقية الأمم المتحدة كانت لها دلالتها، إذ استلزمت مزيداً من التعاون الفعال بين موسكو وواشنطن، فاق كل ما سبقه، فيما يتعلق بأى نزاع إقليمى آخر، اشتركت فيه القوتان العظمييان.

وكان التعاون بشأن الحافة الجنوبية لقارة أفريقيا، جزءاً من الانتصار العظيم الذى حققته سياسة ريجان الخارجية، ألا وهو عقد معاهدة مع السوفييت لخفض التسلح. لقد تم إنجازها فى الثمانية عشر شهراً الأخيرة من إدارة ريجان؛ فكانت بمثابة شعاع أمل نحو انفراج حقيقى لحدة التوترات فى العالم، وربما، حتى، إنهاء الحرب الباردة. وكانت هذه نقطة تحول مذهلة بالنسبة لريجان، قوبلت بترحاب عظيم، وبدت تبريراً منطقيا لأسلوبه الشخصى الجلف الصارم، الذى تبناه خلال السنوات

الست السابقة، وزودته بأقوى أسباب نجاحه فى الشئون الخارجية. هل ينسب الفضل فيما حدث إلى ريجان، أم إلى جورباتشوف؟ وما قدر الدور الذى لعبه كل منهما أو الذى لعبته أحداث بعيدة عن سيطرة كل منهما؟ لا يمكن تقدير ذلك بدقة، كل ما يمكن قوله أن ذلك حدث أثناء وجودهما فى السلطة.

كانت علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد ساءت فى نهاية صيف ١٩٨٦، إثر فشل اجتماع القمة فى «ريكياڤيك»؛ بسبب رفض ريجان لاقتراح جورباتشوف الجرئ بإزالة كل الأسلحة النووية. وخلال العام التالى استمر الجانبان فى تبادل الزمجرة، وفى ١٢ يونية ١٩٨٧ - فى برلين - قام ريجان باستثارة جورباتشوف عندما تحداه بأن «يهدم هذا الحائط». لقد رأى معظم المراقبين أن ذلك الاستفزاز كان يعوزه حسن التقدير؛ إذ لم يوجد فى العَالَم كله - تقريباً - من توقع إزالة حائط برلين فى القرن العشرين، أو حتى الواحد والعشرين.

ومع ذلك، عرض السوفييت فى الشهر التالى - فى جنيف - اقتراحاً جديداً لخفض التسلح، وافقت عليه الولايات المتحدة - تقريباً - على الفور. لقد دعا ذلك الاقتراح إلى قيام كافة دول العالم بإزالة كل الصواريخ قصيرة، ومتوسطة المدى الأمريكية والسوفيتية. وفى ديسمبر ١٩٨٧، فى اجتماع قمة فى واشنطن، قام ريجان وجورباتشوف بالتوقيع على معاهدة القوة النووية الوسيطة (INF) التى طالبت بفك وإبادة كل الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى، وتضمنت فقرات شرطية، لتكوين نظام للتحقق المستقل فى الموقع ولفحص الأسلحة.

كانت معاهدة "INF" اختراقاً عظيماً للحرب الباردة. ومنذ البداية الأولى للعروض التى اقترحت للرقابة على التسلح - منذ إدارة إيزنهاور - عندما عرض الأخير اقتراح «السماوات المفتوحة» عمد السوفييت إلى رفض مجرد التفكير فى فحص إمكانيات صواريخهم فى الموقع. والأكثر من ذلك لم يجرؤ أى من أسلاف ريجان أو جورباتشوف على التفكير فى خفض التسلح فعلياً، وبدلاً من ذلك حاولوا - دون

إحراز نجاح ـ التوصل إلى وضع بعض الضوابط للرقابة على التسلح، ولكن فى ١٩٨٧ استلزمت معاهدة "INF" الإزالة الفعلية لأنظمة أسلحة أساسية، مع الفحص فى الموقع.

ولكن، لم تقدم معاهدة "INF" حلاً لكل مشاكل العالم بأى حال من الأحوال، فقد استمر ريجان فى استثمار مبالغ هائلة فى "SDI"؛ كما استمر جورباتشوف فى الاحتفاظ بأكبر قوات برية فى العالم وقوات بحرية ضخمة؛ كما أن قوات الولايات المتحدة والجيش الأحمر استمرت فى مواجهة بعضهما على ضفاف متضادة لنهر الألب؛ كما أن ترسانات الأسلحة الاستراتيجية للقوى العظمى، والصواريخ طويلة المدى، والصواريخ التى يتم إطلاقها من الغواصات، وحاملات قاذفات القنابل النووية .. ظلت كما هى لم تمس. ومع ذلك، فإن معاهدة "INF" نجحت ـ بالفعل ـ فى تخفيض قدرات كل جانب على الإبادة، وفى إرخاء التوتر فى وسط أوروبا، حيث توصلت صواريخ «بريشنج» إلى تخفيض مدة الإنذار بحدوث هجوم نووى إلى عدة دقائق. والأهم من كل ذلك، أنها كانت إنجازاً رمزياً فى المقام الأول.

من يستحق المديح؟ إن المعجبين بريجان إدعوا أن جورباتشوف انهار لأن الاتحاد السوفيتى لم يستطع مجاراة التقدم الأمريكى فى سباق التسلح، وأن سياسة ريجان فى إنتاج مزيد ومزيد من الأسلحة بحيث لا تضطر إلى إنتاج مزيد من الأسلحة فى المستقبل، قد أحرزت نجاحاً ساحقا. لقد أرغم السوفييت على قبول السلام، وتسوية الخلافات؛ لأن محاولة السوفييت مجاراة الولايات المتحدة بإنتاج صاروخ مقابل صاروخ، قد تسببت فى تدمير الاقتصاد السوفيتى. إن سداد السوفييت لنفقات إنتاج الـ "SS20" وغيرها من الأسلحة الجديدة تطلب منهم حرمان مواطنيهم، ليس فقط من السلع الاستهلاكية، بل حتى من الطعام والمأوى. إن جورباتشوف لم يستطع الاشتراك فى سباق للتسلح ـ فى نفس الوقت ـ الذى عكف فيه على تنفيذ سياسة «جلاسنوست» و «بريسترويكا»، ولذا فقد تنازل عن سباق التسلح.

وينطوى هذا التحليل على بعض الحقائق. لكن توجد حقيقة أخرى هى أن الأمريكيين سددوا نفقات تعزيز القوة العسكرية من قروض يابانية، وأن ريجان قد ترك لأحفاده ديوناً قدرها ٣ ترليون دولار. لقد حذّر المتنبئون من أن هذا الدين لابد وأن يسدد يوماً ما، وعندما يأتى ذلك اليوم، سيكون على الشعب الأمريكى أن يضحى، ليس فقط بالسلع الاستهلاكية، بل بالطعام والمأوى لسداد ثمن الـ "SDI". ووفقاً لتعليق إيزنهاور فى ١٩٥٣، «كل بندقية تصنع، كل سفينة حربية تطلق، كل صاروخ ينطلق، يعنى ـ فى نهاية الأمر ـ سرقة ممن يعانون من الجوع، ولا يجدون الطعام، ويعانون البرد ولا يجدون الملابس».

يجب ألا يحجب مثل هذا النقد حقيقة أن اجتماع قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ كان من أنجح الاجتماعات التى عقدت خلال الحرب الباردة وأكثرها إشعاعاً بالأمل. كان جورباتشوف محقاً، عندما أطلق عليه «حدثا مهماً فى السياسة العالمية». وبخلاف معاهدة "INF"، تناولت مباحثات ريجان وجورباتشوف إجراء مزيد من خفض التسلح بالأسلحة الاستراتيجية والتقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار جورباتشوف إلى أنه كان يعد لانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان. ولقد انتهت كل اجتماعات القمة السابقة بادعاء أنها أدت ـ على الأقل ـ إلى تخفيف حدة التوترات، على الرغم من عدم تحقيق نتائج محددة. أما اجتماع قمة واشنطن فإنه بالفعل أزال أسباب مهمة للتوتر، وبشر ببداية نظام عالمى جديد.

كما أنه أدى إلى ترويج شعبية «جوربى» والتى كانت قد ذاعت فى كافة أنحاء العالم بالفعل. ولقد اتضحت موهبته كرجل علاقات عامة بالأسلوب الأمريكى، اثناء اجتماعاته مع زعماء من الكونجرس ووسائل الإعلام ورجال الأعمال. كما أنه قابل الأطفال فى المدارس. وفى إحدى المرات أمر قائد سيارته ـ فجأة ـ بالتوقف فى شارع «كونتيكيت» وغادر السيارة، واقتحم حشود الناس وأخذ يصافحهم ويتحدث معهم. ونجح، فى أسر ريجان نفسه بظرفه وجاذبيته.

كانت هناك نقاط خلاف بين الرجلين؛ إذ أخذ «ريجان» يحاضر «جورباتشوف» عن حقوق الإنسان؛ مما أدى بالزعيم السوفيتى إلى إخبار الزعيم الأمريكى: «أنت لست المدعى وأنا لست المتهم» ولكن ريجان كان بحاجة إلى الحصول على شئ ما، من أجل مؤيديه من الجناح اليمينى، الذين كانوا ثائرين على معاهدة «INF» . وإن ريجان ـ الذى قاد، لمدة عقدين تقريباً، أنصار الحرب الباردة من الأمريكيين، وتزعم معارضة عقد أية اتفاقية تسلح من أى نوع مع السوفييت ـ أخذ يتهم المحافظين من معارضى معاهدة INF بأنهم أرادوا أن يؤمنوا «أنه لا مفر من الحرب» . وأن يصل الأمر برونالد ريجان إلى حد توجيه النقد إلى «الصقور» ، له دلالة واضحة على مدى اختلاف العالم الجديد، الذى كان يسعى مع جورباتشوف إلى خلقه. كما أن حصوله على تصديق مجلس الشيوخ على معاهدة "INF" بهذه السرعة، أثبت مدى أهمية شعبيته الشخصية، وأهمية خفض التسلح بصفة عامة، بالنسبة للشعب الأمريكى.

فى أبريل ١٩٨٨ ، أعلن ريجان عن عقد اتفاقية مع السوفييت، خاصة بانسحاب الجيش الأحمر من أفغانستان ـ وللمرة الأولى خلال ثلاثة وثلاثين سنة انسحب الجيش الأحمر من أى مكان. وفى ١٨ مايو، قامت أول وحدة سوفيتية بمغادرة أفغانستان. وبعد مرور أحد عشر يوماً، وصل ريجان إلى موسكو لحضور ثانى اجتماع قمة فى أقل من ستة شهور. ومن أجل استرضاء الجناح اليمينى داخل الوطن، استمر ريجان فى نقد جورباتشوف لانتهاكه حقوق الإنسان، وعقد اجتماع مع ستة وتسعين من المنشقين السوفييت، وطالب بإجراء بعض الإصلاحات. فما كان من جورباتشوف إلا أن ردّ الصفعة بدعوة بعض الهنود من شمال أمريكا إلى موسكو، حيث أكدوا أنهم كانوا مساجين سياسيين فى الأراضى التى سرقها الأمريكيون من أجدادهم. لقد أعطى ريجان لجورباتشوف بعض دروسه الخاصة فى العلاقات العامة، عندما خرج ـ دون تخطيط مسبق ـ إلى شارع «اربات» الشهير فى موسكو، واختلط مع حشود الناس. وكان من الواضح استمتاعه باستخدام الشعب السوفيتى والميدان

الأحمر كخلفية لسياسته الخاصة، وفى نفس الوقت، تولت شبكات التليفزيون الأمريكى بث تغطية رائعة غير مسبقة للشعب الروسى وثقافته وتاريخه.

ولم تكن تغطية شبكات التليفزيون للاجتماعات بنفس القدر، لأن الزعيمين لم يستطيعا التوصل إلى هدفهما المحدد: خفض الأسلحة الاستراتيجية. لقد أثبت الفشل مدى المثابرة الكامنة فى المحافظين فى كلا الجانبين، وقوة تراث عدم الثقة، وحدود سلطات الرئيسين. وأبدى جورباتشوف الندم على «الفرص الضائعة»، وأشار إلى أنه سينتظر خليفة ريجان لكى يعاود المحاولة. وتوقف ريجان فى طريق عودته إلى الوطن ـ فى لندن ـ لكى يتباحث مع رئيسة الوزراء «تاتشر»، ومن هناك أصدر بياناً، أزال به كثيراً من الإحساس اللاذع والإحباط، اللذين نتجا عن الفشل فى التوصل إلى اتفاق فى موسكو؛ إذ قال ريجان إن «جورباتشوف» «رجل جاد يسعى وراء إجراء إصلاحات جادة. لقد بدأنا فى إزالة حواجز العصر الذى تلى الحرب... وهذا وقت إجراء تغيرات دائمة فى الاتحاد السوفيتى».

كان ذلك صحيحاً بكل تأكيد، فى كل الجبهات. فى روسيا، كانت سياسة «جلاسنوست» قد فتحت الباب أمام توجيه انتقادات لاذعة للحكومة بالاضافة إلى تشجيع الرافضين من أعضاء الإمبراطورية السوفيتية ـ الذين بلغوا عدة ملايين ـ على الاعتراض والمطالبة باستقلالهم. بعد مرور ثلاثة شهور على اجتماع قمة موسكو، عمت المظاهرات الشعبية «إيستنيا» و «لاتفيا» و «ليتوانيا»، وهى الجمهوريات البلطيقية الثلاث التى قام ستالين فى ١٩٤٠ بضمها بالقوة إلى الاتحاد السوفيتى. وسرعان ما تبعتها مظاهرات أخرى فى: أرمينيا، وآذربيجان، وجورجيا، وحتى أوكرانيا. ولم يتوقف الأمر عند ذلك؛ إذ أضرب عمال المناجم فى كافة أنحاء الاتحاد السوفيتى. واستمر خبراء الغرب فى إصدار تنبؤات يومية ـ تقريباً ـ بأن جورباتشوف لن ينجو من الاضطرابات الهائلة، التى أخذت تجتاح البلاد. ولكنه استمر ـ بطريقة ما ـ فى موقعه.

وكان أحد أسباب بقائه أنه كان سياسيا داهية، استطاع أن يحبط مناورات كل المعارضة الداخلية، والسبب الآخر كان نجاحه في التعامل مع ريجان، الذى ظهرت دلائله المثيرة في سبتمبر، عندما قام الأمريكيون بتدمير اثنين من صواريخ «بيرشينج» كخطوة أولى فى تنفيذ معاهدة "INF"، مع قيام مسئولين من الولايات المتحدة بمشاهدة اختبار نووى سرى فى الاتحاد السوفيتى، وقياسه بأدواتهم الخاصة. وكان كلا التصرفين مستبعدين منذ سنتين فقط، عندما كان الأمريكيون يقومون بتركيب صواريخ «بيرشينج» فى ألمانيا، أصر السوفييت ـ مثلما أصروا لمدة أربعين سنة ـ على أنهم لن يسمحوا أبداً لفرق الفحص الأمريكية بالتواجد على أراضيهم.

عندما ترك ريجان منصبه في يناير ١٩٨٩ ، كان العالم مختلفاً جداً عما كان عليه عندما انتقل ريجان إلى البيت الأبيض؛ فالقوات الكوبية كانت تنسحب من أنجولا ، حيث بدأ تنفيذ وقف إطلاق النار، وكان السوفييت يتراجعون من أفغانستان، وكذلك انتهت حرب إيران والعراق. وفى أمريكا الوسطى، بدأ وضع خطة لإحلال السلام، وأخذت الاعتداءات المسلحة تتناقص. وأخذ الارهاب الدولى فى الزوال، رغم وجود اثنى عشر أمريكياً كرهائن فى قبضة الارهابيين فى لبنان، حيث استمر القتال، بينما قامت انتفاضة شعبية بقيادة شباب صغير السن فى المناطق العربية المحتلة بإسرائيل ـ الضفة الغربية وغزة وشرق القدس ـ أجبرت القوات المسلحة الإسرائيلية على التصرف بأسلوب وحشى دموى. أهم ما فى الأمر أن التقدم الذى شهدته الفترة الثانية لرئاسة ريجان ـ فى سبيل إنهاء الحرب الباردة، وتحقيق انفراج حقيقى فى العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ قد فاق كل ما شهدته أية إدارة أمريكية أخرى. لقد بدأ السلام ينتشر فى كافة أنحاء العالم، فقل عدد الحروب، وقلت حدة القتال فى عام ١٩٨٩ عن أى عام سابق لعام ١٩٣٨ .

ولم يحدث عبر نصف قرن، أن قام رئيس أمريكى بتسليم خليفته سياسة خارجية أمريكية، فى حالة أفضل من ذلك. ويرجع الفضل فى ذلك ـ جزئياً ـ إلى إصرار ريجان على رفض قبول الحلول الوسطى. مع الشيوعية، بأى حال من الأحوال

(«اهدموا هذا الحائط»). ولكن، رفضه سداد نفقات سباق التسلح الذى قام بتصعيده، أدى إلى ترك ديوناً لخليفته فاقت ـ بقدر هائل ـ كل الديون التى جلبها كل الرؤساء السابقين معاً.

علاوة على ذلك، فإن كثيراً من التغير الذى طرأ على العالم، وقع رغماً عن ريجان أكثر مما كان بسببه. إن الدور الذى قامت به الأمم المتحدة للتوصل إلى وقف إطلاق النار فى الحرب بين إيران والعراق، كان أكثر إيجابية من أى شئ فعله ريجان، وهو ما ينطبق ـ أيضاً ـ على انسحاب السوفييت من أفغانستان، وفك التشابك بين أنجولا وناميبيا. بل إن الحقيقة هى أن ريجان كثيراً ما كان عائقاً، خاصة عندما أعاق الأمم المتحدة، عن طريق وقف دفع مستحقات اليونسكو (قرار أيديولوجى فرضته السياسة الداخلية إذ كان مرتبطاً بسياسة اليونسكو فى تنظيم النسل)، وعن طريق التهديد بوقف مستحقات الأمم المتحدة، بسبب التصويت ضد إسرائيل. وتحت قيادة «بيريز دى كويلار» كانت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تؤدى مهمتها بنجاح فى مرتفعات الجولان، وناميبيا، وقبرص، ولبنان، وكان النجاح الدبلوماسى الذى أحرزته الأمم المتحدة بهدوء ـ خلال سنوات حكم ريجان ـ جزءاً من عملية ستتضح أبعادها فى التسعينيات: الضياع المتزايد لنفوذ الولايات المتحدة فى الحلبة الدولية. لقد داومت الأمم المتحدة على العمل بل الازدهار، رغم شكاوى الولايات المتحدة، وتدخلها المتعمد لإعاقة جهود الأمم المتحدة.

ربما كان أكثر ما يثير الدهشة هو شعبية ريجان الهائلة، التى استمرت بعد انقضاء ثمانى سنوات فى الرئاسة، رغم الديون القومية، ورغم قضية إيران ـ كونترا، ورغم الفضائح المحلية التى فاقت كل ما عداها خلال خمسين عاماً، ورغم تقلقله من إنتاج الأسلحة إلى تخريبها، ومن اعتبار رجال الكرملين بؤرة الشر فى العالم إلى غدوه من أكثر المعجبين بجورباتشوف. كما أن شعبية ريجان تصبح جديرة بالذكر أكثر، عندما تسترجع الذاكرة أن ستة من الرؤساء التسعة السابقين له، الذين قادوا الولايات

المتحدة ـ خلال اضطرابات نصف القرن، الذى شهد الكساد الاقتصادى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة ـ قد حكم عليهم معاصروهم بأنهم رؤوساء فاشلون: هربرت هوڤر، وهارى ترومان، وليندون جونسون، وريتشارد نيكسون، وچيرالد فورد، وچيمى كارتر؛ فعندما تركوا مناصبهم، كانت شعبيتهم قد هبطت إلى درجة أن ثلاثة من كل أربعة منتخبين اعترضوا على الأسلوب الذى كانوا يؤدون به مهامهم. ولأن چون كنيدى ظل فى منصبه لفترة قصيرة جداً، لا تسمح بأى تقييم له مغزى، فإنه يبدو أن فرانكلين روزڤلت ودوايت إيزنهاور، ورونالد ريجان هم فقط الذين حكم عليهم معاصروهم بالكفاءة. وهذا يثبت عدة نقاط منها: صعوبات الفترة المعاصرة، وارتفاع توقعات الشعب من الرئيس، وعدم عدالة أحكام المعاصرين وغيرهم، ولكن هذا أيضاً يشير إلى أن ريجان ـ رغم ازدراء النقاد المحنكين الذين اعتبروه موضوعاً للسخرية ـ كان بشكل ما يقوم بشئ ما، على نحو سليم؛ أو ربما كان فقط محظوظاً.

الفصل السادس عشر

بوش وانتهاء الحرب الباردة

فى ٨ نوفمبر ١٩٨٨، تمكن «چورچ بوش» ـ مرشح الحزب الجمهورى ـ من هزيمة «مايكل دوكاكيس» ـ مرشح الحزب الديمقراطى ـ بسهولة فى حملة انتخابية، لم تمثل فيها السياسة الخارجية قضية أساسية. واحتفظ الحزب الديمقراطى بسيطرته على مجلس الشيوخ بنسبة ٥٥ إلى ٤٥، وارتفع تمثيلهم فى مجلس النواب إلى ٢٦٢ نائباً، مقابل ١٧٣ نائباً للحزب الجمهورى، وهكذا استمر النمط: رؤساء جمهوريون، وكونجرس ديمقراطى.

وتعهد «بوش» أن يستمر فى اتباع سياسات الرجل الذى عمل تحت رئاسته طوال السنوات الثمانى السابقة (ريجان)، وكان معنى ذلك الالتزام بمساعدة قوات الكونترا، وبالاستمرار فى برنامج الـ"SDI" (مبادرة الدفاع الاستراتيچى) والمحافظة على قوة حلف شمال الأطلنطى، والاستمرار فى عملية إحلال السلام فى الشرق الأوسط، وتشجيع اتباع سياسة تحررية فى جنوب أفريقيا، ولكن دون فرض مزيد من العقوبات عليها، واجراء تعديلات فى التجارة مع اليابان، وتحسين العلاقات مع الصين، والاستمرار فى سياسة الانفراج فى العلاقات مع السوفييت، بالإضافة إلى غيرها من الأمور. إن الإدارة الجديدة، فى ظل وجود «چيمس بيكر» ـ رئيس هيئة كبار موظفى البيت الأبيض سابقاً، ووزير المالية السابق فى عهد ريجان، والذى حل محل چورچ شولتز كوزير للخارجية ـ أوضحت أنه من غير المتوقع حدوث تغيرات فجائية فى السياسة، وأن الحكمة والحصافة ستكون المبدأ الموجه للسياسة فى عهد بوش.

كان قدر بوش أن يتولى الرئاسة، فيما ثبت أنه أخطر عام فى تاريخ العالم منذ ١٩٤٥ ، هل كان ذلك من حسن حظه أو سوء حظه فإن ذلك أمر لم يعرف بعد. ومع ذلك، فإن التغيرات التى طرأت على الكرة الأرضية كانت جارفة، لدرجة أنه بدا ملائماً أن تقع تلك التحولات الخطيرة فى عام الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية. ولقد كان عام ١٩٨٩ عاماً متميزاً فى أكثر من وجه، بما فى ذلك الأحداث غير المتوقعة، والتى لم يكن لها مثيل، أو التى لم تطرأ على بال، والتى وقعت فى الصين وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى، وجنوب أفريقيا، وأمريكا الوسطى. ولكن ربما كان أكثر تلك الأحداث تميزا هو أن الولايات المتحدة لم تلعب أى دور ـ تقريباً ـ فى الثورة التى اجتاحت العالم، فيما عدا أمريكا الوسطى.

كانت الولايات المتحدة فى بداية العقد الأخير من القرن العشرين ـ وهو القرن الذى أعلن «هنرى لوس» أنه سيكون القرن الأمريكى ـ أقوى دولة عسكرية فى العالم، وكانت لديها القدرة على تدمير كوكب الأرض، وكانت تتمتع بأضخم إجمالى ناتج قومى. ومع ذلك، لم يكن لهذا أية علاقة تقريباً بالأحداث التى جرت فى أوروبا، آسيا، وأفريقيا. ومنذ أربعين عاماً مضت، أوضح «دين أتشيسون» أن الولايات المتحدة كانت أشبه بالقاطرة التى تقود البشرية، وأن بقية العالم هو العربة الأخيرة فى القطار. وفى ١٩٨٩ ، كان الرئيس الأمريكى يقف متفرجاً وهو يراقب القطار يجرى على القضبان فى اتجاه لا يدرى به أحد. وأصبحت الولايات المتحدة، بطرق عديدة مختلفة، قوة إقليمية، أكثر منها قوة عالمية، حتى وهى تزداد قوة أكثر من أى وقت مضى.

إن عدم تجاوب الولايات المتحدة مع الثورة التى حدثت فى العالم فى ١٩٨٩ ، كان، فى جانب منه، نتيجة منطقية للقيود التى فرضها الرئيس بوش نفسه، ولكن من عدة جوانب أخرى لم يكن أمامه خيار حقيقى. كان زعيماً لأكبر دولة دائنة فى العالم؛ وكان أحد عناصر التركة التى ورثها عن ريجان الحقيقة البسيطة أنه لم

تكن هناك أية نقود فى البنك. ولم يكن فى استطاعة بوش أن يعرض على الدول الديمقراطية الناشئة المساعدة التى كانت تعوزها بشدة، مثل تلك المساعدات التى كانت الولايات المتحدة تقدمها بعد الحرب العالمية الثانية فى «خطة مارشال»؛ لأن خزانة الولايات المتحدة كانت فارغة. كما لم تكن هناك احتمالات كبيرة لتعبئة رؤوس أموال جديدة من أجل إعادة ملء الخزانة، حيث أن عنصراً آخر من تركة ريجان، هو تعهد الحزب الجمهورى بعدم زيادة الضرائب، تحت أى ظرف من الظروف.

وأثناء الحملة الانتخابية قال بوش «اقرأوا ما تقوله شفتاى... لا ضرائب جديدة» وذلك فى دولة كان معدل الضرائب فيها أقل معدل بين الدول الصناعية. إن ثورة ريجان قد غيرت من تعريف «لينكولن» للدولة الديمقراطية، فأصبحت أيام ريجان «حكومة من الأغنياء وبالأغنياء وللأغنياء». ومن بعض الأوجه أصبحت الولايات المتحدة تحت رئاسة ريجان مثل الاتحاد السوفيتى، متضخمة عسكرياً مع بنية أساسية منهارة، ونظام تعليم مهمل، وبيئة متدهورة، وطبقة اجتماعية متميزة تعيش فى ترف كبير. وكان الفارق الكبير بين روسيا والولايات المتحدة هو أن الطبقة المتميزة فى الولايات المتحدة كانت أكبر بكثير جداً منها فى الاتحاد السوفيتى. أما وجه التشابه فهو أن الولايات المتحدة ـ مثلها مثل الاتحاد السوفيتى ـ كانت مهتمة بما يجرى داخل حدودها، وعلى ما يبدو، لم تعد قادرة على السيطرة على الأحداث التى تجرى خارج النطاق المباشر لنفوذها. وكانت هذه نتيجة مثيرة للسخرية وغير متوقعة للحرب الباردة.

وفى ٢٠ يناير، فى خطاب تولى بوش منصب الرئيس الواحد والأربعين للولايات المتحدة، لم يكن لدى بوش الكثير ليقوله عن السياسة الخارجية، فيما عدا أنه عقد العزم على اتخاذ خطوات قوية لإيقاف تدفق المخدرات غير المشروعة داخل الولايات المتحدة. وبالنسبة للاتحاد السوفيتى، أشار بوش إلى أنه سيعيد تقييم العلاقات.

وفى نفس الشهر، توفى الإمبراطور اليابانى «هيروهيتو» عن عمر يناهز سبعة وثمانين عاماً، وتوجه بوش، فى أول رحلة له للخارج كرئيس للولايات المتحدة، إلى طوكيو لحضور الجنازة، حيث عقد مباحثات مع الزعماء اليابانيين أثناء تواجده هناك، وحثهم على فتح أسواقهم أمام البضائع الأمريكية، والسماح لمنتجات المزارع الأمريكية بدخول اليابان دون فرض جمارك عليها، وطالبهم بوقف دعم البضائع اليابانية التى تباع فى الولايات المتحدة. وكانت تلك الموضوعات محور المباحثات الأمريكية واليابانية لأكثر من عقد من الزمان، وكالعادة حصل بوش على بعض الوعود فحسب، ولم تقابلها تصرفات محددة.

وتوجه بوش من طوكيو إلى القارة الآسيوية. وفى سول وعد بأنه «لا توجد أية مخططات لتخفيض القوات الأمريكية كوريا الجنوبية». وفى بكين (بيچنج) أمضى يومين، تباحث فيهما مع زعماء الصين حول زيادة التجارة، وقال إن اجتماع القمة القادم بين الصين والاتحاد السوفيتى ـ وهو الأول منذ ثلاثين عاماً ـ «لن يكون له تأثير ضار على مصالح الولايات المتحدة» حيث أن بوش كان سفيراً سابقاً لدى الصين، فقد كان على علاقات طيبة مع زعماء الصين، وكانت لدية آمال عريضة لخلق علاقة أوثق وأكثر دفئاً. ولكن رجال الكونجرس الأمريكى كانوا يعوقون هذا التقدم، لانتقادهم لسياسة الصين.

لقد كانت هناك أوجه كثيرة للنقد. كان الصينيون قد فرضوا الأحكام العرفية فى «التبت» (حيث استولوا على السلطة فى ١٩٥٩) رداً على أعمال الشغب التى قام بها مواطنو «التبت» للمطالبة بالاستقلال، فأصدر مجلس الشيوخ الأمريكى قراراً بإدانة الأحكام العرفية، فاعترض الصينيون عل القرار، لكونه «تدخلا صارخا» فى الشئون الداخلية للصين، كما اعترضوا على أعضاء الكونجرس، الذين انتقدوا السياسة الصينية تجاه تنظيم الأسرة، وانتهاك الصين لحقوق الإنسان.

لم يكن كل ذلك أكثر من مقدمة للأحداث التى تلت فى ربيع ١٩٨٩. ففى أبريل بدأ الطلبة فى الخروج فى مظاهرات جماعية، فى ميدان «تيانانمن» فى بكين

(بيينج) للمطالبة بالمزيد من الحريات، وبحكومة مفتوحة، وبوضع نهاية للامتيازات التى اختص بها الصفوة، وبالديمقراطية، فأصدرت الحكومة قراراً بحظر المظاهرات العامة. ولكن الطلبة تحدوا ذلك القرار، وبدأوا فى مقاطعة المحاضرات، فتدخلت الشرطة فى ميدان «تيانانمن» ولكن بدلاً من تفرقة المظاهرات، زاد عدد المتظاهرين إلى أكثر من ٢٠٠,٠٠٠. وفى ١٥ مايو وصل جورباتشوف لحضور اجتماع القمة مع «دنج شياوبنج». وفى ميدان «تيانانمن»، انضم المثقفون والعمال والموظفون إلى الطلبة، الذين انتظم بعضهم فى الإضراب عن الطعام، وتضخم عدد المتظاهرين ففاق المليون، وارتفعت لوحات لا حصر لها تمتدح جورباتشوف وإصلاحاته، الذى أطلق على ثورة الطلبة أنها جزء من عملية مؤلمة، ولكنها صحية لقيادة الدول الشيوعية نحو درجة أعلى من الديموقراطية.

ولم يرق ذلك الاتجاه لـ «دنج شياوبنج» ورفاقه، إذ تسبب إقبال عدد كبير من الشعب الصينى على مدح زعيم أجنبى فى إحراج حكومتهم، كما أن السماح لتلك المظاهرات التى ضمت قاعدة عريضة من الشعب تنادى بالديمقراطية، كان يمثل خطراً عليهم، كذلك كان شيئا مشيناً أن يشهد العالم أجمع المعارضة الشعبية، إذ أخذت عدسات التليفزيون من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان تجوب بكين (بيينج) لتغطية اجتماع القمة. ولذلك قابلت الحكومة ذلك التحدى بفرض الأحكام العرفية فى ١٩ مايو، وحظر قيام شبكات التليفزيون الغربية بتغطية الأحداث على الهواء. وفى اليوم التالى احتشد حوالى مليون من المتظاهرين فى تحدٍ صريح للأحكام العرفية، حيث اعترضوا طريق القوات والدبابات التى كانت تحاول السيطرة على ميدان «تيانانمن»، وكان المشهد مماثلاً لواقعة طلبة المجر، الذين تحدوا دبابات الجيش الأحمر فى ١٩٥٦، ولكن على نطاق أوسع كثيراً.

فى ٢ يونية، اتخذ «دنج» قراره، وفى اليوم التالى اقتحمت القوات والدبابات ميدان «تيانانمن» وأطلقوا الرصاص وقتلوا المتظاهرين العزل من أجل تفرقتهم، وحصدت

البنادق الرشاشة المئات وربما الآلاف من الطلبة. ولا يمكننا معرفة الحصر التام لعدد القتلى، لأن الحكومة بدأت مباشرة فى حجب تام للأحداث، مع إلقاء تبعية حمام الدم على المتظاهرين، والإشادة بالجيش لدوره فى المحافظة على القانون والنظام، والقبض على زعماء الطلبة وإعدامهم.

لقد أثارت هذه الأحداث الرهيبة رعب العالم أجمع، وأعادت للذاكرة مذبحة الملتمسين المسالمين فى الـ «ونتر بالاس» فى «سانت بطرسبورج» فى ١٩٠٥ على يد قوات القيصر. لقد أدان العالم الحر والزعماء الشيوعيون على حد سواء «دنج» وحكومته، وأصدر بوش بيانا قال فيه إنه: «يستهجن قرار استخدام القوة ضد الطلبة الصينيين، الذين كانوا يقدمون عرضاً سلمياً ينادى بالديمقراطية». وفى ٥ يونية أمر بإيقاف المبيعات العسكرية إلى الصين، وبعد ثلاثة أيام أعلن أنه لن يمكن للولايات المتحدة أن تعيد تأسيس علاقات طبيعية مع الصين، إلى أن «يعترف زعماء الصين بشرعية الحركة التى تنادى بالديمقراطية». وفى ٢٠ يونية أعلن البيت الأبيض توقف تبادل المسئولين فى المناصب العليا بين الولايات المتحدة وحكومة الصين.

ولكن بعد عدة أسابيع، قام بوش بإرسال «برنت سكوكروفت»، مستشاره لشئون الأمن القومى، إلى الصين سراً لإجراء مباحثات مع الحكومة. وقد اكتشف ذلك الأمر بعد عدة شهور، مما أدى إلى ارتفاع صرخات الغضب من جانب عديد من الديموقراطيين، وبعض الجمهوريين نظراً لأكاذيب الإدارة الأمريكية من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب استئناف العلاقات مع حكومة إجرامية. ومع ذلك فقد استمر بوش فى تخفيف حدة التوتر بين الحكومتين، باتباع أسلوب يهدف إلى تهدئة الصينيين. وعندما أقر الكونجرس مشروع قانون، بهدف حماية الطلبة الصينيين فى الولايات المتحدة (الطلبة الذين كانوا فى خطر بسبب تأييدهم للمظاهرات، والذين كان من الواضح أن الحكومة الصينية سوف تعاقبهم عندما يتم إكراههم على العودة إلى الصين) فإن بوش رفضه مستخدماً حق الفيتو. وفى ديسمبر، امتنع بوش عن تنفيذ طلب الكونجرس حظر منح قروض للشركات التى تمارس أعمالها فى الصين،

ووافق على السماح بتصدير الأقمار الصناعية إلى الصين. وعندما قامت الصين بإلغاء الأحكام العرفية فى (بكين) «بيجنج» فى أوائل ١٩٩٠، اعتبر معظم المراقبين ذلك القرار، أداة تجميل على أحسن الفروض، لكن «دانفورث كويلى»، نائب الرئيس قال إن ذلك يثبت صلاحية سياسية التوفيق التى اتبعها بوش، بينما رأى بوش أنها «خطوة حكيمة للغاية». وكانت سياسته ترمى إلى المحافظة على العلاقات مع أية حكومة قوية، بغض النظر عن كيفية استخدامها لتلك القوة.

أو على الأقل، تلك كانت سياسته تجاه الصين، إذ إنه لم يكن بمثل هذه المرونة مع حكومة شيوعية أخرى قريبة من الولايات المتحدة، وهى نيكاراجوا؛ حيث استمر فى اتباع سياسة ريجان العدوانية المطردة، بالرغم من خطة السلام التى وافق عليها «أورتيجا» وغيره من زعماء أمريكا الوسطى، والتى طالبت بتسريح قوات «الكونترا» كشرط مسبق للانتخابات التى وعدت قوات «الساندينيستا» بإجرائها. واستمر بوش فى إمداد قوات «الكونترا»، والمساعدة على صمودها، لتكون مصدر خطر مستمر للحكومة فى نيكاراجوا، كما أنه أبقى على الحصار الاقتصادى، الذى كان ذا تأثير بشع على اقتصاد نيكاراجوا، حيث كان معدل التضخم أسوأ معدل فى العالم كله تقريباً، وحيث هبط الإنتاج الى مستويات تنبئ بكارثة، وأصبح الاقتصاد خراباً. وهكذا لم يجد أورتيجا أمامه مفراً من فرض خطة تقشف جديدة، استلزمت تخفيض الموازنة بنسبة ٤٤ ٪، وتسريح ٣٥,٠٠٠ من موظفى الحكومة.

أضرت تلك الإجراءات بشعبية «أورتيجا»، بالرغم من اتجاهه نحو تسوية الخلافات مع خصومه فى الداخل، ومحاولته تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. وفى مارس ١٩٩٠، أعلنت الحكومة العفو عن ١٨٠٠ من الأعضاء السابقين فى الحرس الوطنى لنيكاراجوا، تمشياً مع خطة السلام. وكان رد إدارة بوش على ذلك هو إعادة تأكيد الالتزام الأمريكى نحو قوات «الكونترا»، وذلك بالرغم من مطالبة جميع رؤساء دول أمريكا الوسطى (فيما عدا «جوزيه أسكونا هويو» رئيس هندوراس) بنزع سلاح قوات «الكونترا» فوراً، ونقلهم من هندوراس، وأعلنت الولايات المتحدة استمرارها فى

«المساعدة الإنسانية»، وطالبت بالسماح بإبقاء قوات «الكونترا» فى قاعدتهم فى هندوراس لمدة عام آخر. وفى أغسطس ١٩٨٩، قرر «أورتيجا» إرجاء التجنيد العسكرى لحين الانتهاء من الانتخابات، كما وقع اتفاقية مع جبهة المعارضة الداخلية، طالبت بتسريح قوات «الكونترا»، وحددت ٢٥ فبراير ١٩٩٠ تاريخاً لإجراء الانتخابات. ومع ذلك، استمر بوش فى مساندة «الكونترا» فى هندوراس، وفى حديث القاه نائب الرئيس«كويلى» فى «هندوراس»، تنبأ بأن الانتخابات الموعودة ستكون «مخزية».

فى نوفمبر، قام «أورتيجا» بإلغاء اتفاق وقف إطلاق النار مع «الكونترا»، الذى استمر لمدة تسعة عشر شهراً، وذلك بسبب اعتداءات قوات «الكونترا» على القرى فى نيكاراجوا، وعرض التنازل عن المطالبة بإخلاء قوات الكونترا لقواعدها فى هندوراس، إذا غادرت تلك القوات نيكاراجوا، وعادت إلى قواعدها فى هندوراس. بعد مرور شهرين، هاجمت إحدى قوات «الكونترا» راهبتين وقتلتهما، ومع ذلك استمر «أورتيجا» فى الإعداد للانتخابات. ورغم الكارثة الاقتصادية التى حلت ببلاده ـ فى العقد الذى تولى فيه الحكم ـ فإنه كان واثقاً من الفوز فى الانتخابات، إذا كان مؤمناً أن الشعب سيلقى بتبعية تلك الأزمة على الحصار الاقتصادى الأمريكى. وقام چيمى كارتر الرئيس السابق، بقيادة فريق من المراقبين الدوليين للتصديق على صحة الانتخابات، التى قيل إنها تعرضت لرقابة محكمة، لم تتعرض لها أى انتخابات أخرى فى التاريخ.

وجاءت النتيجة مفاجأة مذهلة، إذ فاز «ڤيولتا باريوس دو كامورو» زعيم جبهة المعارضة فى الانتخابات بسهولة ويسر. أما الحدث المذهل، بنفس الدرجة تقريباً ـ على الأقل بالنسبة للمسئولين فى إدارة بوش، الذين كانوا يتنبأون بأن «أورتيجا» لن يتنازل عن الحكم أبداً ـ فقد كان تصريح أورتيجا الفورى باحترام نتيجة الانتخابات، وإعلانه وقف إطلاق النار. فقبل ذلك بأربع سنوات، كان «ألكساندرو بندانا» ـ نائب وزير الخارجية فى حكومة أورتيجا ـ قد أبلغ المراسلين الأمريكيين أن «الساندينيستا»

يؤمنون بالديمقراطية، وأنهم سيلتزمون بنتائج انتخابات حرة وصحيحة، حتى إذا خسروها، ولم يصدق الجميع ذلك، ولكن كلامه كان يعبر عن الحقيقة. إن تسليم السلطة من «أورتيجا» إلى «كامورو» كان حدثاً مؤثراً، فمن النادر أن تنتقل السلطة من يد إلى أخرى بسلام فى أمريكا اللاتينية. إنه حدث فريد أن تلتزم حكومة ماركسية ثورية بالقواعد، وتسمح بانتخابات حرة، وتسلم السلطة نتيجة لانتخابات، طالبت بها تلك الحكومة وتولت إجراءها.

كانت إدارة بوش تتوقع الأسوأ. لقد ساهمت الولايات المتحدة فى تلك التطورات غير المتوقعة بالاستمرار فى مساندة قوات الكونترا فى هندوراس، مما أدى ـ تقريباً ـ إلى تخريب عملية السلام، وتعريض الانتخابات للخطر. إن الضرر الذى ألحقه الحصار الأمريكى باقتصاد نيكاراجوا، ساعد على وضع «أورتيجا» فى موقف حساس أمام الناخبين. وقد تكون المساهمات المالية الأمريكية لجبهة المعارضة ساعدت «كامورو»، ولكن ما هو جدير بالذكر بصفة عامة، هو أن الدور الأمريكى كان عقيماً، إن لم يكن سلبيا، وأن الفضل فى انتصار الديموقراطية فى نيكاراجوا، يرجع إلى «أرياس» رئيس كوستاريكا وأقرانه من رؤساء أمريكا الوسطى، ولكنه يرجع ـ بصفة أساسية ـ إلى «دانيل أورتيجا» و«الساندينيستا».

فى جمهورية أخرى من دول أمريكا الوسطى، عقدت الانتخابات فى ٧ مايو ١٩٨٩، ولكن على عكس ما حدث فى نيكاراجوا، فإن المراقبين الدوليين ـ بقيادة الرئيس السابق كارتر ـ أدانوا عملية الانتخابات. لقد أعلن كارتر أن حكومة «نورييجا» كانت تستولى على الانتخابات «بالخداع»، ولكن «نورييجا» تحدى الرأى العام العالمى، فاستولى على جداول حصر الانتخابات، وأعلن فوز مرشحه. وفى ٩ مايو دفع بوش بفساد الانتخابات بسبب «مخالفات مستفحلة» وحث شعب بنما على الإطاحة بـ «نورييجا». ولكن فى ١ سبتمبر، تقلد «فرانشيسكو رودريجز» منصب رئيس جمهورية بنما، الذى أطلقت عليه وزارة الخارجية اسم «آخر رؤساء نورييجا من الدمى».

ولم يكن بوش على استعداد للتعامل مع «رودريجز». وحيث أن الرد الأمريكى التقليدى على الديكتاتوريين فى أمريكا اللاتينية كان تنظيم انقلاب للإطاحة بهم؛ فقد قامت إدارة بوش بذلك فى بنما ـ فى أكتوبر ـ عندما حرضت بعض الضباط فى قوات الدفاع البنمية على الإطاحة بـ «نورييجا». وقد حاولوا، ولكن بعض الفرق الموالية لـ «نورييجا» نجحت فى قمع الانقلابات، إلا أن الديكتاتور أمر ـ عندئذ ـ بإعدام الضباط المشتركين فى الانقلاب فوراً. وواجه بوش انتقادات لاذعة، لتشجيعه الانقلاب، ثم لفشله فى مساندته.

فى ١٥ ديسمبر ١٩٨٩، قام مجلس النواب القومى لبنما بتعيين «نورييجا» رئيساً للدولة، الذى أعلن أن بلاده فى «حالة حرب» مع الولايات المتحدة. وكان هذا التصريح بمثابة فرصة مرسلة من السماء إلى بوش الذى انتهزها بعد أربعة أيام، وأرسل قوة عسكرية ـ فى حجم فرقة ـ من قوات الجيش والبحرية لغزو بنما، وأطلق عليها «عملية القضية العادلة». وبعد عدة أيام من الاضطرابات، التى أدت إلى قتل ٢٤ من القوات الأمريكية و ١٣٩ من قوات دفاع بنما ـ بالاضافة إلى إصابات جسيمة بين المدنيين، وانتشار النهب والسلب فى مدينة بنما، نجحت القوات الأمريكية فى القبض على «نورييجا» الهارب الذى وجد آخر ملجأ له فى مقر إرسالية الفاتيكان. وكانوا قد قاموا بالفعل بتنصيب «جيو ليرمو إندارا» رئيساً، وهو الذى كان يعد الفائز البارز فى انتخابات مايو.

كانت ردود الفعل متوقعة: «نورييجا»، الذى أرسل إلى ميامى كأسير حرب، وألقى فى سجن مدنى فى انتظار محاكمته بتهمة الإتجار فى المخدرات، هاجم الاستعمار الأمريكى، وهو ما فعله نقاد بوش ومعارضوه السياسيون فى الداخل. أما الأحرار، الذين طالما شجبوا فى الماضى استخدام «وكالة المخابرات المركزية» فى تنظيم الانقلابات ومؤامرات الاغتيال، فتساءلوا عن سبب استخدام بوش لكل تلك القوة، للإطاحة برجل واحد. وقدم زعماء أمريكا اللاتينية شكاوى شكلية من التصرف

الاحادى الجانب، أما المتحدثون الرسميون السوفييت، فقد تعجبوا عن سبب افتراض الولايات المتحدة أن لها الحق فى إملاء أوامرها على حكومة بنما، واستخدام قواتها المسلحة فى تلك الدولة، فى الوقت الذى أدانت فيه الكرملين لاستخدام القوة للتعامل مع دول تقع على حدوده، مثل أفغانستان.

ووجد المعلقون فى أوروبا الغربية أن الأمر يدعو للسخرية، إذ أن الولايات المتحدة كانت تمارس ـ فى فنائها الخلفى ـ دبلوماسية «العصا الكبيرة» العتيقة، فى اللحظة التى أبدى فيها السوفييت درجة كبيرة من ضبط النفس، أثناء انهيار النظم الشيوعية فى المناطق التقليدية لسيادة نفوذ السوفييت فى أوروبا الشرقية. وفى نفس الوقت، امتدح المحافظون الأمريكيون الرئيس لتصرفه الجرئ الجسور، وساند الشعب الأمريكى ـ بصفة عامة ـ بوش بحماس: لقد زاد تأييدهبنسبة مدهشة وصلت إلى ٨٠٪.

فى يناير ١٩٩٠، أعلن بوش عن برنامج عمل، لتزويد بنما بمساعدات اقتصادية، قدرها بليون دولار. وفى مارس طلب أموالاً إضافية، لإرسال مساعدات إلى حكومة «كامورو» فى نيكاراجوا. وكان ـ بالفعل يرسل مساعدات مالية إلى حكومة كولومبيا لمحاربة تجار المخدرات وإلى حكومة السلفادور لمحاربة ثوار الجناح اليسارى. (حيث اعترف الرئيس «ألفريد كريستيانى»، فى يناير ١٩٩٠ ـ بأن «عناصر من القوات المسلحة» قتلت ستة قساوسة، واثنين من المدنيين فى نوفمبر السابق) ومنذ ١٩٨٥ ـ فصاعداً ـ تولت الولايات المتحدة إمداد هندوراس بالمساعدات الاقتصادية، فى مقابل مساندة هندوراس لقوات «الكونترا». لقد فاقت المساعدات الاقتصادية الأمريكية، التى حصلت عليها تلك الدول، الصغيرة نسبيا، الواقعة فى أمريكا الوسطى ـ فى مجموعها ـ كل المساعدات التى حصلت عليها كل دول أوروبا، وهذا دليل آخر على الطريقة التى كانت تتحول بها الولايات المتحدة الى قوة إقليمية.

وقد اتجه الجزء الأعظم من المساعدات الخارجية الأمريكية لدولة واحدة صغيرة، وأخرى كبيرة فى الشرق الأوسط، إسرائيل ومصر، على التوالى. وكان ذلك نتيجة

لمبادرة سياسية من جانب الحزب الديموقراطى، وليس الجمهورى. فعندما نجح «چيمى كارتر» فى إقناع بيجين والسادات على التوقيع على اتفاقيات كامب داڤيد لإحلال السلام بين مصر وإسرائيل، كان قد وعد بإمداد الدولتين بمساعدات ببلايين الدولارات. واستمر ريجان وبوش فى تلك السياسة، ففى الوقت الذى بلغ فيه إجمالى برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية ـ الاقتصادية والعسكرية ـ حوالى ١٦ بليون دولار، اتجه أكثر من ثلثها إلى إسرائيل ومصر (حوالى ٦ بلايين دولار)، وكان حوالى ٤ بلايين دولار من تلك المساعدات فى شكل معدات عسكرية، قسمت مناصفة بينهما. بالنسبة لإسرائيل كانت مصر هى أكبر أعدائها المرتقبين فى المنطقة، بينما بالنسبة لمصر، كانت إسرائيل هى عدوها الوحيد المرتقب الذى له شأن. وهكذا، كانت الولايات المتحدة تنفق ربع مساعداتها الخارجية على تسليح القوتين الأساسيتين فى الشرق الأوسط، كل منهما ضد الأخرى.

فى نفس الوقت الذى كانت فيه إسرائيل ومصر على استعداد لقبول الأموال الأمريكية، لم تكن الدولتان على استعداد لقبول مشورتها. فى فبراير ١٩٨٩ جاء فى التقرير السنوى لوزارة الخارجية الخاص بحقوق الإنسان حول العالم: «إن انتهاك الإسرائيليين لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة، قد تزايد بشكل جوهرى». وكانت السياسة الأمريكية ـ وفقاً لما صرح به وزير الخارجية «شولتز»، وخليفته «چيمس بيكر» ـ ترمى إلى تعزيز إجراء انتخابات محلية فى غزة والضفة الغربية، والقدس الشرقية، وتشجيع الإسرائيليين على إجراء مباحثات مباشرة مع زعماء منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن الإسرائيليين رفضوا ذلك بإصرار، بل حتى بطريقة مهينة. وعندما اشتكى الأمريكيون من قيام إسرائيل بتسكين اليهود الروس فى المستوطنات الدائمة فى الأراضى المحتلة، تجاهل الإسرائيليون تلك الشكاوى ببساطة.

إن عجز إدار بوش عن إجبار إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير، والسعى الى تسوية الخلافات مع جيرانها العرب، يجب أن يوضع فى إطار: أن ذلك الفشل

واجه كل من سبق بوش. لقد ظل الشرق الأوسط معسكراً مسلحاً، والولايات المتحدة هي التي امدته بالقدر الأعظم من تلك الأسلحة. وفى ربيع ١٩٩٠، كان الأمل هشاً فى أى احتمال أو تفاؤل نحو إنهاء حمام الدم هناك فى القريب العاجل؛ خاصة مع استمرار الانتفاضة: ثورة الشباب العربى المراهق (بل الأصغر سناً) فى الضفة الغربية وغزة.

وهكذا ظل الوضع فى الشرق الأوسط على النقيض من جنوب أفريقيا، حيث انتعش الأمل لأول مرة ــ منذ عدة عقود ــ فى إحلال سلام حقيقى، وإحراز تطور فعلى تجاه الديموقراطية. ففى الثانى من فبراير ١٩٩٠، استسلم الرئيس «ف. و. دوكلارك» للضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الاقتصادية، وللضغوط المعنوية الناجمة عن الرأى العام العالمى، وقام برفع الحظر الذى ظل مفروضاً على الـ"ANC" لمدة ثلاثين عاماً. وبعد مرور تسعة أيام، شاهدت الملايين حول العالم حدثاً دراميا، عندما نقل التليفزيون خروج زعيم الـ"ANC"، «نيلسون مانديلا» من السجن، بعد قضاء سبعة وعشرين سنة فى الأسر. إن سياسة التمييز العنصرى لم تنته، ومازال الطريق طويلا أمام جنوب أفريقيا، لتصبح دولة تمنح حق الانتخاب لكل فرد فيها، ومع ذلك، فإن المتحمسين ــ فى كل مكان ــ لم يستطيعوا أن يمنعوا دموع الفرح، أمام ذلك التطور، والمستقبل الأكثر إشراقاً الذى يعد به.

أما الأحداث التى طرأت فى ووسط وشرق أروبا، فقد كانت مدعاة لمزيد من الابتهاج والدهشة، تلك المنطقة التى بدأت فيها الحرب الباردة، والتى وضعت فيها أوزارها أخيراً. كانت تلك الأحداث متصلة بالتطورات الجارية فى الاتحاد السوفيتى، ولكنها لم تكن متوقعة، لأنه لم يكن من الممكن التنبؤ بها، لقد جلبت معها تغيرات خطيرة للغاية، أبعد مما يمكن تخيله حين كتابة هذا الكتاب. لقد قال تشرتشل: «إن استسلام النازى كان اشارة لإنفجار أعظم صرخة فرح فى تاريخ البشرية». إن نهاية الديكتاتورية فى أوروبا لم تطرأ فى يوم واحد، وبالتالى لم تحدث نفس التأثير الدرامى

الذى أحدثه استسلام النازى، إلكن بطريقة ما، نجد أن زوال الشيوعية فى بولندا، وألمانيا الشرقية، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، والمجر أدى إلى انفجار صرخة فرح فى كافة أنحاء العالم، ضارعت تلك التى انفجرت يوم الانتصار فى الحرب العالمية الثانية.

ما الذى سبب هذا الزوال؟ من ناحية كان ذلك تعبيراً عن أربعة عقود من سياسة «الاحتواء» الصامدة التى التزمت بها دول حلف شمال الأطلنطى، خاصة زعيمتها، الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، جاء ذلك كرد فعل لعبء سباق التسلح، الذى تسبب فى إفلاس الاتحاد السوفيتى، لدرجة أن الكرملين لم يعد قادراً على الاحتفاظ بقبضته على الدول التابعة له. ومن ناحية ثالثة جاء ذلك نظراً لدور شعوب أوروبا الشرقية ذاتها، التى رفضت أن تتنازل عن آمالها فى الحرية. أما السبب الرئيسى، فهو الحقيقة الموضوعية: أن الشيوعية نظام بغيض، وأن الشعوب التى عاشت فى ظله كرهته. إن ماركس ولينين قد تنبأ بأن نظامهما سوف يُـولدّ إنسان اشتراكى جديد، لكن الشباب الذى عاش كل حياته فى ظل الشيوعية، كان أكثر من كرهها.

ومع ذلك، فإن الرغبة فى الحرية ليست كافية عندما تكون الحكومة مسيطرة على الأمور، وهذا ما اكتشفه الطلبة الصينيون فى ميدان «تيانانمن» فى ٣ يونيه، إذ يجب أن تتواكب الفرصة مع الرغبة. لقد وفر جورباتشوف الفرصة، وبذا يحظى جورباتشوف بنصيب الأسد من الفضل؛ إذ إنه أدرك أنه لم يكن يستطيع تحقيق ثورة «جلاسنوست» و «بريسترويكا» فى بلاده، إذا لم يسمح لدول أوروبا الشرقية أن تختار طريقها.

ويبدو من استعادة الأحداث الماضى أن العملية بدأت فى يناير ١٩٨٩، عندما قام جورباتشوف بتخفيض الميزانية العسكرية بنسبة ١٤٪، ونفقات الأسلحة بنسبة ٢٠٪، بالإضافة الى إعلانه عن انسحاب ٢٠٠,٠٠٠ من القوات السوفيتية من آسيا. وفى نفس الوقت، أصدرت الهيئة التشريعية فى جمهورية «إستونيا» قراراً باعتبار لغة «إستونيا» اللغة الرسمية للجمهورية، بدلاً من اللغة الروسية. رغم أن تلك العوامل ـ

فى حد ذاتها ـ ضئيلة الأهمية نسبياً إلا أنها دلت على أن المستقبل سيكون شديد الاختلاف عن الحكم السوفيتى خلال السبعين سنة السابقة.

فى ١٤ فبراير، تم انسحاب آخر جندى سوفيتى من أفغانستان. وخلال ذات الشهر، أدين الكاتب المسرحى «ڤاكلاف هيڤل» بتهمة التحريض على أعمال شغب فى براغ، وحكم عليه بالسجن لمدة تسعة أشهر. وفى أبريل، وقعت حكومة بولندا على اتفاقية مع نقابة العمال، أصبح اتحاد العمال بمقتضاها ذا صفة قانونية، كما حددت شهر يونيه لإجراء انتخابات علنية. وطالب جورباتشوف بمزيد من خفض التسلح فى أوروبا، فرد عليه «ديك تشينى»، وزير دفاع الولايات المتحدة، بأن الولايات المتحدة لن تبدأ فى التفاوض فى أى وقت فى المستقبل القريب، وقال إن دعوة جورباتشوف «فخ خطير».

فى مايو قامت حكومة المجر ـ التى أصبحت أكثر دول حلف وارسو تحرراً ـ بفك السياج البالغ طوله ١٥٠ ميلاً من الأسلاك الشائكة على الحدود النمساوية، إن وواجه الستار الحديدى ـ الذى أقيم فى ١٩٤٦ ـ نهايته أخيراً. والنتيجة الفورية التى نجمت عن ذلك كانت فرار المئات ثم الآلاف من ألمانيا الشرقية إلى المجر؛ حيث عبروا الحدود إلى النمسا، ثم إلى ألمانيا الغربية، وهكذا بدأت هجرة جماعية لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل. وفى ذات الوقت بدأت فى الاتحاد السوفيتى اضطرابات عِرْقية، أدت إلى أعمال شغب فى كل الجمهوريات صحبتها مطالبة بالحصول على مزيد من الحريات فى موسكو.

فى نفس ذلك الشهر، دعا الرئيس بوش ـ فى حديث أدلى به فى ألمانيا الغربية ـ إلى وضع نهاية لتقسيم أوروبا السياسى، ولهدم حائط برلين. فما كان من جورباتشوف الذى كان قد أخذ، منذ وقت طويل، يتحدث عن أوروبا على أنها «وطننا المشترك» ـ إلا أن قبل التحدى. وأثناء قيامه بزيارة ألمانيا لمدة أربعة أيام ألقى بحديث فى بون، قال فيه إن الحائط «يمكن اختفاؤه عندما تختفى الظروف التى

أدت إلى قيامه». وفى تلك الآونة، حقق مرشح نقابة العمال فوزاً ساحقاً على الشيوعيين، فى انتخابات البرلمان البولندى. لقد ظل الجنرال «فوچيسيك چاروزلسكى» رئيساً للدولة، ولكن أحد زعماء النقابة أصبح رئيسا للوزراء، بينما ظل «ڤاليسا» ـ بطل حركة التضامن التى حررت كل شئ فى ٨٠ / ١٩٨١ ـ منتظراً فى الظل وهو مفعم بالأمل.

لقد ابلغ جورباتشوف المراسلين، خلال زيادته لفرنسا فى يونيه، أن المستقبل السياسى لبولندا والمجر هو من «شئونهما الخاصة». لقد وضعت هاتان الكلمتان النهاية الفعلية لمذهب بريچنيف، وكانتا بمثابة دعوة لبقية شعوب أوربا الشرقية لتتولى شئونها الخاصة بنفسها. وكان ذلك تطوراً له مغزى كاف لتبرير ملحوظة بوش أن «هناك عالماً جديداً فى متناول أيدينا».

وتوالت الاحداث بسرعة فجائية جعلت الجميع يلهث ورائها. وطوال الصيف استمر فرار الآلاف من شباب ألمانيا الشرقية من بلادهم، كأنما حل بها الطاعون. وفى أغسطس تولى «التضامن» حكومة بولندا، وبذا حصلت بولندا على أول حكومة غير شيوعية منذ انتهاء الحرب، وعندما طلبت مساعدات مالية من الولايات المتحدة، رد بوش بأنه يجب الاكتفاء بمبلغ الـ ١١٩ مليون دولار، التى وعد بها بالفعل. وقبل ذلك بأسبوع، كان بوش قد تعهد بتخصيص مبلغ ٨ بلايين دولار، للرقابة على المخدرات.

بالرغم من السلبية الأمريكية، أخذت خطى التغير فى أوربا الشرقية فى الإسراع. وفى أكتوبر اندلعت المظاهرات فى: براغ، وبودابست، وليبزج، وشرق برلين، وتضخم حجمها بقدر مهول، حيث انطلق أكثر من نصف مليون من تشيكوسلوفاكيا، والمجر، وألمانيا الشرقية فى الشوارع، وأخذوا ينشدون «نحن الشعب». وفى الاتحاد السوفيتى، طالبت حكومات البلطيق باستقلالها، بينما تزايدت الاضطرابات العرقية والاقتصادية إلى درجة هددت بتمزيق الإمبراطورية السوفيتية.

وأبلغ وزير الخارجية «إدوارد شيفرنادزة» المجلس السوفيتي الأعلى أن غزو الجيش الأحمر لأفغانستان، كان انتهاكاً للقانون السوفيتي والدولى، واعترف بأن مجمع الرادار فى سيبريا كان انتهاكا علنياً لمعاهدة ABM مع الولايات المتحدة؛ فطالب المتظاهرون خارج المقر الرئيسى «للمخابرات الروسية» فى موسكو بإحداث تغيرات ديمقراطية.

وكان إعتراف السوفييت بارتكاب أخطاء، واندلاع المظاهرات فى موسكو، أحداثاً لم يتوقع أى انسان أبداً أن يشاهدها فى القرن العشرين. لكن كانت هناك فى الطريق تغيرات ـ أعظم حتى من ذلك. لقد شهد نوفمبر ١٩٨٩ تغيرات فى الهيكل الأساسى للنظام العالمى، فاقت كل ما عداها منذ صيف ١٩٤٥. فى تشيكوسلوفاكيا، غادر «ڤاكلاف هيڤل» السجن، وأوشك أن يتولى الرئاسة، إثر تنازل الحزب الشيوعى عن احتكاره للسلطة، بعد استمرار المظاهرات الشعبية لمدة أسبوع. لقد شاعت دعابة فى أوروبا الشرقية فى ذلك الوقت، تقول أن البولنديين استغرقوا سبع سنوات؛ ليطيحوا بالنظام الشيوعى؛ وألمانيا الشرقية استغرقت سبعة أسابيع؛ بينما استغرقت تشيكوسلوفاكيا سبعة أيام. ثم أصدرت دول حلف وارسو ـ بما فيها الاتحاد السوفيتى ـ بيانا يدين غزو السوفيت لتشيكوسلوفاكيا فى ١٩٦٨، لعدم شرعيته، ويعد بعدم تدخل الدول فى شئون بعضها مرة أخرى. كانت هذه هى النهاية الرسمية لمبدأ «بريچينيف».

فى ٩ نوفمبر، وقع حدث كان أكثر كل تلك الأحداث إثارة للدهشة وأبعدها عن نطاق التوقعات، ونال من الحفاوة ما فاق كل ما عداه. لقد أيقنت حكومة ألمانيا الشرقية أنها غير قادرة على صد تيار فرار شعبها، فأعلنت أنه «من الممكن الآن لكل المواطنين أن يغادروا هذه البلاد، من خلال نقاط العبور بألمانيا الشرقية». وفى خلال عدة ساعات من صدور هذا التصريح، كان عشرات الآلاف من مواطنى ألمانيا الشرقية قد اجتاحوا حائط برلين.

لقد كان يوماً من أروع أيام القرن العشرين. لقد ظل ذلك الحائط «رمزاً» للحرب الباردة لمدة ثمانية وعشرين عاماً، وفجأة اختفى. الشيء الذى لم يكن التفكير فيه وارداً بالمرة، قد أصبح حقيقة. لقد انتهت الحرب الباردة.

فى بداية ١٩٨٩ ، كان الشيوعيون مسيطرين تماماً ـ وعلى ما كان يبدو: دائماً ـ على أوروبا الشرقية. وفى نهاية العام كانوا قد اختفوا. وتمكنت الائتلافات الديموقراطية التى تعد بانتخابات حرة فورية، من الاستيلاء على السلطة فى برلين الشرقية، وبراغ، وبودابست، ووارسو، وحتى بوخارست (حيث أطيح بالطاغية الرومانى «نيكولاى شاوسيسكو» فى ٢٢ ديسمبر، وأعدم يوم ميلاد المسيح). ونتيجة لذلك، أصبح حلف وارسو، فى الواقع، منحلاً. وتقوقع الاتحاد السوفيتى داخل حدوده. لقد انتهت الحرب الباردة فى أوروبا.

لم تلعب الولايات المتحدة دوراً فعلياً فى تلك الأحداث، إذ وقفت حكومة بوش على الخطوط الجانبية، ولم تتورط وكالة المخابرات المركزية، ولم تطلق أية بنادق أمريكية. لكن بالرغم من انتصار الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ـ أو على الأقل هذا ما ادعاه المحافظون الأمريكيون ـ فإن النصر فى ١٩٨٩ لم يكن مماثلاً على الإطلاق للنصر فى ١٩٤٥ . فلم تحتل الفرق الأمريكية الاتحاد السوفيتى.مازالت الحكومة السوفيتية سليمة ومتماسكة ـ بالرغم من ضعفها واضطرابها وتخبطها، تجاه مستقبل غير واضح. لقد ظهرت على الاتحاد السوفيتى بعض أعراض السلطة المنهزمة ـ انتشار الاضطرابات على نطاق واسع، والارتباكات الاقتصادية الحادة، وحركات الانفصال الخطيرة المدى، وضعف الحالة المعنوية بصفة عامة ـ ولكن لم يبد عليها ذلك فى نواحٍ أخرى. لقد ظل الجيش الأحمر ـ رغم انسحابه من أوروبا الشرقية ـ أكبر جيش فى العالم، وظلت القوات الاستراتيجية فى مواقعها ـ البحرية والقذائف والرؤوس النووية ـ ولم يفقد السوفييت قدرتهم على تدمير العالم فى برهة قصيرة.

ولم تكن الولايات المتحدة القوة المسيطرة، وأكثر قوى العالم فعالية كما كان الحال فى ١٩٤٥. وكان رد فعل بوش سلبيا تجاه ثورة العالم فى ١٩٨٩، وانتهاء الحرب.الباردة، أو ربما كان حذراً، وفقاً لوجهة النظر التى يتبناها المرء. لقد نجح فى التحكم فى الانفعالات التى شعر بها ـ أياً كانت تلك الانفعالات ـ عندما انهار حائط برلين، واستمر هو و«البنتاجون» فى المطالبة بمستويات مرتفعة جداً لنفقات الدفاع، ورفض التفكير فى إعادة القوات الامريكية من مواقعها الأمامية فى دول حلف شمال الأطلنطى، كما قام بالترحيب بـ «ليش ڤاليسا» من بولندا و«هيڤل» رئيس تشيكوسلوڤاكيا، أثناء زيارتهما لواشنطون ـ ولكنه قدم لهما قدراً ضئيلاً من المساعدات). واستمر فى إرسال مبالغ هائلة إلى إسرائيل ومصر (حيث لم تقع أية تغيرات) ومبالغ كبيرة لأمريكا الوسطى، أما أوروبا الشرقية فأرسل إليها مبالغ زهيدة.

وقد احتلت اسرائيل المركز الأول فى قائمة الحائزين على اكبر قدر من المساعدات الامريكية، إذا احتسبت على اساس متوسط حصة الفرد، وتلتها السلڤادور وهندوراس. وفى ١٩٩٠ كانت الولايات المتحدة ترسل مساعدات عسكرية، قدرها ٥٨٨ مليون دولار، إلى باكستان لمقاومة الجيش الأحمر فى أفغانستان، الذى كان قد غادرها قبل عامين سابقين. واحتلت تركيا المركز الرابع فى قائمة الحائزين على أكبر قدر من المساعدات الأمريكية، وتلتها اليونان، إذ إنهما كونا الجناح الجنوبى من حلف شمال الأطلنطى، ومن المفترض أن المساعدات كانت مخصصة لمواجهة الخطر السوڤيتى، الذى يبدو أنه اختفى، وفى واقع الأمر استخدم الأتراك واليونانيون الأسلحة، لتهديد بعضهم البعض. إن حصص المساعدات الخارجية الأمريكية أوضحت أن السياسة الداخلية، بدلاً من حقائق السياسة الخارجية، هى التى كانت تحدد هذه السياسة الأخيرة. وفى ١٩٩٠، عندما اقترح «روبرت دول» زعيم الحزب الجمهورى فى مجلس الشيوخ إعادة توجيه ٥٪ من المساعدات المرسلة إلى إسرائيل

ومصر إلى أوروبا الشرقية، قامت جماعات الضغط الإسرائيلية بشحذ ٧٣ من الشيوخ لمعارضة الفكرة.

كان نقاد بوش يريدونه أن يعكس أولوياته؛ أو أن يتوقف عن تمويل حرب المخدرات التى لايمكن الانتصار فيها، وإسرائيل المتعسفة، وجمهوريات أمريكا الوسطى التى ليست لها أهمية؛ وأن يبدأ فى التمويل التحويل اللازم لتأسيس الدول الديمقراطية الجديدة فى شرق ووسط أوروبا. أما مؤيدوه، فقد اعتبروا أن طريقة التمهل والاعتدال وعدم اقتراف أخطاء بسبب السرعة، التى اعتنقها بوش، كانت وسيلة مناسبة لتلك الأحداث السريعة التغير، التى تبعث على الاضطراب.

لم يكن هناك شك أن بوش ـ مثله مثل ريجان ـ لم ينظر إلى جورباتشوف على أنه مجرد أفضل من أى بديل فى الساحة، بل على أنه رجل دولة إيجابى، فرض إصلاحات كانت ضرورية ومـرّحب بها. لقد أراد لجورباتشوف الازدهار. إن وزير الخارجية «بيكر» أحسن التعبير، عندما أبلغ جمعية السياسة الخارجية أن الولايات المتحدة أرادت أن تشهد «نجاح البروسترويكا» لأن إجراء التحسينات فى الاتحاد السوفيتى سينعكس على «تصرفات السوفيت، بحيث تصبح أكثر إفادة لمصالحنا». وهذا النمط من التفكير دفع بوش إلى الإعلان عن انعقاد اجتماع قمة «غير رسمى» على وجه السرعة، وعقد الاجتماع فى سفن البحرية السوفيتية والأمريكية، بالقرب من شاطئ مالطا فى البحر الأبيض المتوسط، من ٢ إلى ٤ ديسمبر ١٩٨٩. ولم يسفر الاجتماع عن أى تقدم أو معاهدات أو اتفاقيات، ولكن طابع الاجتماعات كان إيجابياً. لقد اتفق الزعيمان على محاولة إبرام معاهدة خاصة بترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية، ومعاهدة خاصة بتحديد الأسلحة التقليدية فى ١٩٩٠ (كانت المفاوضات فى هذين الموضوعين مستمرة منذ عدة أعوام) بالإضافة إلى محاولة إدماج الاتحاد السوفيتى فى اقتصاديات السوق العالمية.

وحتى أثناء مباحثات بوش مع جورباتشوف حول تحديد الأسلحة، كان أسلوبه متشدداً بخصوص الدفاع. وبعد أسبوعين من اجتماع مالطا، رفض بوش توصية «ديك تشينى» وزير الدفاع، وقائد القوات الجوية الاستراتيجية (SAC) بتخفيض الرقابة الجوية المحكمة نووياً لمدة ٢٤ ساعة فى اليوم. ولقد أوصت قيادة القوات الجوية الاستراتيجية بذلك بدافع أن احتمال شن السوفييت هجوما نوويا مفاجئا، أصبح أقل خطورة مما كان عليه الوضع منذ عهد خروشوف.

رغم أن بوش لم يطالب بزيادة موازنة الدفاع لعام ١٩٩١، بنفس القدر الضخم من الزيادات الذى اعتاد ريجان أن يطالب به، إلا أنه لم يطالب بتخفيضها أيضاً. وقوبل إصرار «البنتاجون» على التمسك بالقوات الموجودة، مع مواصلة التقدم فى إنتاج أنظمة الأسلحة الجديدة باهظة التكاليف ـ مثل قاذفة القنابل ب ـ ٢ ـ بانتقادات لاذعة من أعضاء الكونجرس من الحزبين. لقد أراد السياسيون الحصول على مكاسب السلام، لإنفاقها على مشروعاتهم المفضلة: الفقراء الأمريكيين، والبيئة الأمريكية، وتخفيض عجز الميزانية، والمساعدات الاقتصادية للدول الديموقراطية الصاعدة فى أوروبا وغيرها. ولكن أصبح جلياً أنهم لن يحصلوا على ذلك من بوش. وبالرغم من أن حلف وارسو قد أصبح مجرد هيكل لما كان عليه من قبل، بل هيكلاً أجوفا ـ على أحسن الفروض ـ وبالرغم من أن الجيش الأحمر قد أخذ ينسحب من أوربا الشرقية، وبالرغم من استحالة تخيل حدوث هجوم برى سوفيتى على أوروبا الغربية، فإن بوش أصرَّ على الاحتفاظ بجيش أمريكى ضخم فى ألمانيا.

كان عدد نقاد بوش وفيراً وأسلوبهم الصراحة، وكان أشهرهم هو «جورج ف. كينان»، الذى أطلق عليه لقب «أبو سياسة الاحتواء». وفى ربيع ١٩٨٩ أمام لجنة الشيوخ للعلاقات الخارجية، أدلى «كينان» ـ البالغ من العمر خمسة وثمانين عاماً ـ بشهادة، طلب فيها من أعضاء مجلس الشيوخ أن يفكروا فى «روسيا»، وليس فى «فكرة مجردة تدعو للمبادئ اليسارية، اسمها الاتحاد السوفيتى»، الذى توقف عن

العمل فى حقيقة الأمر بسبب الطموحات القومية للجمهوريات غير الروسية التى أخذت تمزقه إلى أجزاء. وعندما لخص «كينان» شهادته، قال: «يبدو لى أنه مهما كانت الأسباب التى ربما توفرت لاعتبار الاتحاد السوفيتى ـ أساساً ـ كخصم عسكرى محتمل، إن لم يكن مرجحاً؛ فإن زمن مثل هذه الأشياء قد ولى بكل وضوح، ويجب الآن اعتبار هذه الدولة ـ أساساً ـ كقوة عظمى أخرى، مثل القوى العظمى الأخرى». من وجهة نظر كينان، كانت السياسة السليمة تقتضى «إزالة ـ فى أسرع وقت ممكن، وبالمفاوضات الودية ـ عوامل التوتر العسكرى الشاذ، الذى سيطر مؤخراً على العلاقات السوفيتية الأمريكية، وأن نوجه اهتماماتنا، بدلاً من ذلك ـ إلى تطوير الاحتمالات الإيجابية لهذه العلاقة، وهى احتمالات أبعد ما تكون عن الضآلة».

أما «فرانسيس فوكوياما» ـ أحد المفكرين بوزارة الخارجية ـ فقد كتب مقالة عنوانها «نهاية التاريخ؟» قرئت على نطاق واسع، وكان لها تأثير خطير، افترض فيها أن انهيار الشيوعية دل على تفوق الديموقراطية الحرة على كل ماعداها. وكان معنى ذلك وفاة الماركسية / اللينينية ـ ضمن أشياء أخرى ـ ونهاية الحرب واسعة النطاق. فعلى مدى خمسة وأربعين عاما عاش العالم الغربى مرعوباً من اليوم الذى سيعبر فيه الجيش الأحمر نهر الألب، ليبدأ فى الاستيلاء على ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا، وبقية دول حلف الناتو. وبحلول ١٩٩٠، كان «كينان» و«فوكوياما» وكثيرون غيرهما يقولون أن الخطر لم يعد له وجود، وأن الحرب العالمية الثالثة لن تنشب أبداً.

كانت الألمانيتان الشرقية والغربية ـ فى تلك الآونة ـ تسرع الخطى لتحقيق الوحدة. وقال الجنرال الأمريكى «جون جالفين» ـ القائد الأعلى لقوات الحلفاء فى أوروبا ـ فى مؤتمر صحفى، إنه لم يعد يدرى ما هو الخط المفترض دفاعه عنه. قبل ١٩٩٠، كان ذلك الخط هو نهر الألب الذى قسم الألمانيتين، ولكن النهر الآن وحد ألمانيا، مما ترك «الناتو» فى مرحلة متقدمة من عدم وضوح الرؤية بالنسبة لدوره.

وفى نفس الوقت، أثار ترقب اتحاد ألمانيا اهتماماً كبيراً فى فرنسا وبولندا، بل وفى كافة أنحاء العالم. لقد احتدم النقاش حول ألمانيا الجديدة، هل ستصبح محايدة أو جزءاً من «الناتو»؟. كان السوفييت يفضلون ألمانيا المحايدة ولكن السياسيين فى ألمانيا الغربية قالوا إنها ـ دون شك ـ ستظل عضواً فى «الناتو»؛ أما السياسيون فى أوربا الغربية وبعض الأمريكيين، فقد عبروا عن ضرورة الاحتفاظ بقوات الولايات المتحدة فى ألمانيا، كطريقة لبعث الطمأنينة لدى جيرانها، من أن ألمانيا لن تعيد تاريخ الثلاثينيات.

وافترضت مثل تلك الأحداث وجود «الناتو»، كتحالف عسكرى عامل فى القرن الواحد والعشرين، وهو اقتراح مشكوك فيه بعض الشئ، حتى ولو لمجرد صعوبة تحديد من هو العدو. إن التحالفات ـ خاصة التحالفات الدفاعية ـ يجب أن توجه، قبل أى شئ، ضد كيان ما. وفى الخمسينيات، قد يكون الناتو تولى مهمة «الاحتواء المضاعف» ـ أى احتواء كل من السوفييت والألمان. ولكن فى التسعينيات، كان من الصعب تحديد الهدف من تحالف موجه ضد أحد الحلفاء، أو على الأقل مخصص لرقابة أحد الحلفاء لطمأنة الآخرين. إن مابدا منطقياً أكثر من ذلك، هو أن الألمان سوف يمارسون حقوقهم فى تقرير المصير، ويقررون مستقبلهم بأنفسهم، بغض النظر عن رغبات الولايات المتحدة، أو بقية دول «الناتو». وعلى أية حال كان لابد من توقيع معاهدة سلام مع ألمانيا الموحدة.

بغض النظر عن نتيجة الأحداث فى ألمانيا، فإن المناقشات المتواصلة ألقت الضوء على التغير الأساسى، الذى طرأ على العالم. فعلى مدى خمسة وأربعين عاماً تقريباً، سيطرت القوتان العظميان على السياسة الدولية والتحالفات والاتفاقيات التجارية. ولكن بحلول عام ١٩٩٠، لم يعد العالم يتسم بالاستقطاب، فيما عدا فى مجالات الأسلحة النووية الاستراتيجية ونظم الإطلاق. أما فى المجال الاقتصادى، فأخذت أجزاء العالم الثلاثة الرئيسية فى تشكيل كتل اقتصادية إقليمية: كتل عظمى. وكانت أوروبا

..ربية .. أوضح حالة، تحركت فيها مجموعة من الدول المستقلة، عمداً، نحو ..ويز اتحاد أوثق، بهدف تشكيل سوق أوربية واحدة فى ١٩٩٢.

تكونت الكتلة العظمى الثانية عبر المحيط الهادى فى شرق آسيا، من «ملبورن» ..ى «سول». وأخذت التجارة والاستثمارات بين الأقاليم تنتشر بسرعة، وشهدت كل دولة بالفعل ــ فيما عدا الفلبين ــ نمواً اقتصادياً سريعاً، وكانت اليابان هى القوة الديناميكية المحركة للاندماج الاقتصادى فى شرق آسيا، وكانت أداتها هى الين ..

أما الكتلة العظمى الثالثة، فأخذت تتكون فى أمريكا الشمالية حول الولايات المتحدة، وتضم كندا، والمكسيك، وحوض البحر الكاريبى. فى ١٩٨٨، وقعت الولايات المتحدة اتفاقية مهمة، تجيز حرية التجارة مع جاراتها فى الشمال، وبذا تكونت سوق اقتصادية واحدة متكاملة. وبحلول ١٩٩٠، تركز ثلث إجمالى الاستثمارات الأمريكية فى كندا، وفاق حجم تجارة الولايات المتحدة مع مقاطعة «أونتاريو» حجمها مع اليابان، بينما فاقت الاستثمارات الكندية فى الولايات المتحدة الاستثمارات اليابانية بحد كبير. لقد أصبحت الحدود بين الولايات المتحدة وكندا ــ اقتصاديا ــ غير ذات معنى، وذلك بسبب حرية التجارة بين الدولتين.

فى ١٩٩٠، تداول الحديث فى واشنطن عن اتفاقية تجارة حرة مع المكسيك. وكما أشير من قبل، بقدر ما كان برنامج الولايات المتحدة للمساعدات الخارجية فى سنوات حكم بوش (خارج إسرائيل ومصر) موجها نحو أمريكا الوسطى، كان من الواضح أن الاتجاه القومى هو تقليل أعباء الزعامة الدولية، ومطالبة الآخرين بتحمل مزيد من المسئولية، مقابل الأمن العسكرى، والمساعدات الخارجية، وتأييد النظام الدولى. ولم يكن ذلك بعيداً تماماً عن الاتجاه إلى سياسة العزلة، على نمط الثلاثينيات.

إن الصفة المميزة سياسة العزلة، هى عدم الاهتمام بما يحدث فى الأماكن الأخرى، وينعكس ذلك فى العزوف عن الإنفاق على الشئون الخارجيــة. وذلك ـ بالضبط ـ ما حدث فى الولايات المتحدة، فعلى الرغم من أن الاقتصاد القومى قد تضاعف فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠، فإن إنفاق الدولة الفعلى على الدفاع والمساعدات الخارجية، كان فى ١٩٨٠ أقل مما كان عليه فى ١٩٦٠ . وبينما زادت المصروفات العسكرية فى سنوات ريجان، انخفضت النفقات الأمريكية على الأوجه الأخرى للشئون الدولية، من ١٢,٧ بليون دولار فى ١٩٨١ إلى ١٠,٥ بلايين دولار فى ١٩٨٨ . وفى سنوات بوش، انخفضت النفقات أكثر من ذلك، وبدا أنه من المحتمل تخفيض مصروفات الدفاع أيضاً بنسبة ملحوظة.

لكى تحظى دولة ما بنفوذ فعال فى الخارج، يجب أن تكون مستعدة للإنفاق على الشئون الخارجية، ولم يبد على الولايات المتحدة أنها على استعداد لذلك. وكان من الواضح أن الولايات المتحدة اكتفت بالمراقبة بدلاً من التأثير على الأحداث العالمية أو توجيهها. إلا اذا تعلق الأمر بالبترول، ففى هذه الحالة كانت الولايات المتحدة مستعدة للتحرك للمحافظة على تدفق البترول بشكل مستقر ومنخفض التكاليف. لقد عقد اجتماع قمة بين بوش وجورباتشوف فى واشنطن، طال الحديث فيه عن النوايا الطيبة، ولكن دون إحراز أية انجازات، وبعد ذلك بفترة قصيرة، بدأت أول أزمة بعد الحرب الباردة، فى جزء من العالم ليس شيوعيا ولا رأسمالياً وإنما اقطاعياً؛ جزء من العالم لم ينتم لأى من الكتل العظمى الثلاث، ولكنه كان شديد الأهمية بالنسبة لكل منها؛ جزء من العالم شهد من الحرب والقتال أكثر من أى منطقة أخرى منذ ١٩٤٥ . وجاءت الأزمة على غرة، وتسببت فى عديد من المفاجآت الجديدة. لقد كشفت ـ مثلها مثل معظم الأزمات ـ عن بعض مما سبق إخفاؤه أو تجاهله، فى الوقت الذى أخذت تمزق فيه تحالفات عريقة وافتراضات قديمة، وتكون بدائل جديدة لها.

كان السبب المباشر فى الأزمة، هو استيلاء جيش العراق على الكويت، بقيادة الديكتاتور صدام حسين، وما تلا ذلك مباشرة ـ تقريباً ـ من إعلان صدام حسين أنه قد ضم الكويت إلى العراق، وأن جيشه قد وصل إلى حدود المملكة العربية السعودية. كان نزاع صدام حسين مع الكويت بسبب عدم التزام تلك الدولة الصغيرة بحصة الأوبك؛ مما أدى إلى انخفاض سعر البترول فى العالم. وحيث أن السعودية كانت قادرة على المضاربة بأسعار البترول وفقاً لرغبتها ـ وذلك عن طريق زيادة أو تخفيض إنتاجها ـ فقد بدا منطقياً أن المملكة العربية السعودية هى الهدف الثانى لصدام، الذى بدأت مقارنته بالفعل ـ وعلى نطاق واسع ـ بهتلر، فى قسوته وطموحه وتهوره.

وكانت عراق ١٩٩٠ أبعد ما تكون عن ألمانيا ١٩٣٩، وكان صدام حسين فريداً من نوعه وأبعد ما يكون عن هتلر، ولكن كان هناك مجال مباشر للمقارنة: كان حجم جيش العراق فى المركز الثانى بعد الجيش الأحمر، مثلما كان وضع ألمانيا فى ١٩٣٩ . أما القوات الجوية العراقية فكانت بعيدة جداً عن أن تحتل المركز الثانى، كما أن البحرية العراقية لا تذكر. ولكن على الأرض ـ فى الشرق الأوسط ـ حيث تقع آبار البترول ـ كان الجيش العراقى البالغ عدده مليون رجل، والمجهز بأحسن المعدات، جيشاً متميزاً وخطيراً.

كان ذلك خطأ القوى العظمى، التى باعت الأسلحة للعراق وساندته بكل الطرق، خلال الثمانينيات، فى حربه مع إيران. ولم يكن أمراً عفوياً أن الكويت والسعودية قد سددتا معظم الثمن. ولكن فى التسعينيات، لم ترغب القوى العظمى فى وجود اضطرابات فى الشرق الأوسط ولذلك ـ فللمرة الأولى فى النصف الثانى من القرن العشرين ـ اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على التصرف معاً تجاه أزمة فى الشرق الأوسط. وفى أوائل أغسطس ١٩٩٠، أصدر مجلس الأمن بالأمم المتحدة قراره رقم ٦٦١، الذى أمر ـ دون صوت واحد معارض ـ والذى دعا

كل الدول الأعضاء إلى التضامن معا فى فرض حظر إجبارى على كل التجارة مع العراق.

كان هذا القرار بمثابة نقطة تحول مرتقبة فى تاريخ العالم، النقطة التى أدركت عندها الأمم المتحدة إمكانياتها أخيراً، وبدأت تحقق آمال مؤسسيها.

كانت أزمة العراق ـ فى أحد معانيها ـ علامة على نهاية الحرب العالمية الثانية. فمنذ ١٩٤٥ ، كانت ألمانيا موزعة بين حلف وارسو و«الناتو»، ولكن فى ١٩٩٠ ـ خلال المرحلة الأولى من أزمة الشرق الأوسط ـ اتحدت ألمانيا وتنازلت السلطات المحتلة عن حقوقها فى تلك الدولة، وكان ذلك يعنى ـ ضمن أشياء أخرى ـ أن العالم ثنائى الاقطاب والذى استمر للخمسة وأربعين عاماً السابقة، قد تراجع أمام عالم متعدد الأقطاب. وطالما هيمنت الحرب الباردة بين القوى العظمى على سياسة العالم، لم يكن أمام الأمم المتحدة غير المباحثات. ولكن باختفاء الستار الحديدى، وتدمير حائط برلين، واتحاد ألمانيا، وتوقف نشاط حلف وارسو؛ بالإضافة إلى ظهور مشاكل جديدة فى الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ليست لها علاقة بالحرب الباردة أو المواجهة الشيوعية ـ الرأسمالية؛ ومع انتشار الأسلحة المتقدمة من العالم النامى إلى العالم غير النامى (بما فى ذلك عناصر ترسانة الرجل الفقير مثل حرب الغازات والبكتريا والرهائن والإرهاب)، ومع بزوغ آسيا الصناعية التى كانت تعتمد ـ للحصول على طاقتها ـ على الشرق الأوسط غير النامى مع كل ذلك، كانت القوى العظمى ـ رغم قدراتها على تدمير الكرة الأرضية مئات المرات ـ غير مرتبطة بالعديد من مشاكل العالم.

كان ذلك غير متوقع، فعلى مدى نصف قرن تقريباً، عندما كانت قوة عظمى تتكلم، كانت الدول التابعة لها تطيع (مثال ذلك تراجع بريطانيا وفرنسا من السويس فى ١٩٥٦)، وكانت إمكانية تجاهل أى منها شيئا غير وارد بالمرة، كما لم يكن متوقعا أن تقررا العمل معا من خلال التفاهم والتشاور. ومع ذلك فى ١٩٩٠،

تحدى العراق كلاً من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، وكان صدام حسين واثقاً أن القدرة على التدمير لا تعنى القدرة على السيطرة (كان بإمكان أى من الولايات المتحدة، أو الاتحاد السوفيتى محو بغداد فى ثانية واحدة، باستخدام أقل من واحد بالمائة من ترساناتهما النووية).

لم يكن معنى ذلك أن الولايات المتحدة قد أصبحت عملاقاً عاجزاً يستحق الشفقة. لقد أسرع الرئيس بوش بإرسال القوات والطائرات إلى السعودية، والسفن الحربية إلى الخليج الفارسى والبحر الأحمر، كما رسم خطاً على الرمال بين الكويت والسعودية، ودعم هذا الوضع الدفاعى بحصار بحرى ضد العراق، وهو ما يعد من وجهة النظر الاستراتيجية خطوة عدوانية. كان ذلك اضخم انتشار عسكرى أمريكى منذ حرب ڤيتنام، اشترك فيه أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ جندى. ولا توجد دولة أخرى، أو مجموعة من الدول، كان يمكنها الإسراع بإرسال مثل هذا العدد من الرجال، ومثل هذا القدر من الأسلحة، إلى نقطة الهجوم، بمثل هذه السرعة والكفاءة.

لقد جعل التحرك العسكرى من بوش ـ سواء طوعا أو كرها ـ مدافعاً عن العائلات الملكية العربية الإقطاعية فاحشة الثراء، التى يسهل كرهها ويستحيل حبها. ولكنه كان أيضاً رئيساً لائتلاف قوى من دول الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، حيث أرسلت أكثر من خمس وعشرين دولة قوات رمزية من نوع أو آخر إلى السعودية.

ولم تكن قضية بوش موضع جدل أو نقد: لابد من وقف عدوان صدام حسين؛ إذ لا يمكن مكافأة العدوان الصريح الصارخ. وكان ذلك هو الدرس المستفاد من الأزمة، التى تم وصفها فى بداية هذا الكتاب: أزمة ميونيخ فى ١٩٣٨ ، تلك الأزمة التى أدت إلى ظهور الولايات المتحدة على المسرح الدولى بصفة دائمة، والتى كانت علامة على بداية ارتقاء الولايات المتحدة إلى العالمية. ولكن من ناحية أخرى، أخذ

بوش يشرك القوات الأمريكية المسلحة العاملة، ويستدعى قوات الاحتياط، و... العجز فى الموازنة، من أجل عدم ارتفاع أسعار البترول. ولقد أكد بأساليب ... عديدة أن طريقة الحياة الأمريكية والحرية الأمريكية كانتا معرضتين للخطر بشكل مباشر.

كان رد الفعل المباشر هو تأييد ساحق لبوش، ولكن خلال شهر، كان النزاع المستمر بين أنصار التدخل وأنصار العزلة قد بدأ يفرض نفسه من جديد. لقد عجز النقاد عن فهم مدى أهمية إلى مَنْ شيوخ العرب ستؤول أرباح البترول. إن ارتفاع سعر البترول لن يدمر الاقتصاد الأمريكى، بسبب وجود مصادر بديلة يمكن تطويرها ووسائل للترشيد يمكن اتباعها. كما كان هناك بترول خام تحت الأرض فى تكساس، ولويزيانا، وكاليفورنيا، وغيرها. وحيث أن صدام حسين كان مضطراً إلى التعامل مع نفس السوق العالمى، الذى يتعامل معه الجميع، فقد كان ذلك يفرض حدوداً على الزيادة التى يستطيع أن يفرضها على سعر البترول (ارتفاع نسبة التضخم فى كافة أنحاء العالم سيؤثر على قيمة الدولارات النفطية التى سيحصل عليها صدام حسين، ويسبب كساداً عالمياً، وبذلك ينخفض الطلب على البترول انخفاضاً هائلا) . كان من الممكن التوصل الى اتفاق مع صدام حسين، وهو ما لم يكن ممكنا مع :هتلر، أو ستالين، أو خروشوف.

فى ظل ذلك الوضع المشوش، وقعت فجأة عدة تطورات، لم يكن من الممكن تخيلها من قبل. أصبحت إيران حليفة للعراق، بعد مرور سنتين من نهاية حربها مع العراق، التى استمرت ثمانية أعوام، وفقد فيها كل جانب مليون رجل. وتوجه بيكر وزير الخارجية الأمريكى الى سوريا ـ التى صنفتها الولايات المتحدة كدولة إرهابية ـ ليناشدها التعاون فى حرب الخليج الفارسى. ووافقت السعودية والكويت على تحمل تكلفة التواجد الأمريكى فى الشرق الأوسط، وهو كان موقفاً مضاداً تماماً، للموقف

الذى اتخذته الولايات المتحدة، قبل نصف قرن، عندما دفعت ـ من خلال سياسة «الإعارة الإيجار» ـ تكلفة الجيوش البريطانية والسوڤيتية التى كانت تقاوم هتلر. لقد تسبب هذا الموقف فى اتهام الأمريكيين بأن جيشهم كان من المرتزقة. وقفز سعر البترول إلى عشرين دولاراً للبرميل، كما قامت السعودية بزيادة إنتاجها، وهو ما كان معناه الفعلى أن الشعب الأمريكى كان يدفع ضريبة جديدة. ولقد احتفظت السعودية بنصف السعر المرتفع، وأعطت النصف الآخر للولايات المتحدة لسداد تكلفة الجيش الذى كان يدافع عنها.

بحلول خريف ١٩٩٠، توقفت كل المراهنات، ولم يعد من الممكن التنبؤ ـ بأى قدر من الثقة ـ بما سيطرأ على السياسة العالمية. لقد حل نظام عالمى جديد ـ أو فوضى ـ محل الاستقرار النسبى الذى ساد أيام الحرب الباردة، ووجد كثير من المعلقين من الشمال والجنوب والشرق والغرب، أنهم ـ فجأة، ومما أثار ذهولهم التام ـ يتمنون عودة الحرب الباردة مرة ثانية.

لكن الحرب الباردة لن تعود، لأن الظروف التى أدت إلى نشأتها انتهت، أو على وشك الانتهاء. كانت النتيجة الأساسية للحرب العالمية الأولى هى اختفاء الإمبراطورية القيصرية، والعثمانية، والنمساوية ـ المجرية؛ وكانت النتيجة الأساسية للحرب العالمية الثانية تدمير النازيين والعسكريين فى اليابان؛ وكانت النتيجة الأساسية للحرب الباردة تمزق الإمبراطورية السوڤيتية. إن الولايات المتحدة والغرب قد فازوا، فقط لكى يكتشفوا ـ مرة أخرى ـ أنه بينما للنصر حلاوته، فإنه يصحب فى أعقابه مشاكل جديدة تماماً، وغير متوقعة على الإطلاق.

ما ثمن الانتصار فى الحرب الباردة؟ إن الثمن المباشر والأكثر إيلاماً لأى حرب، هو أرواح الشباب، الذى يقدم التضحية القصوى. وبالنسبة للولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية، وصل ذلك الرقم إلى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠، وفى الحرب الباردة كان حوالى ١٠٠,٠٠٠، (٤٥,٠٠٠ فى كوريا، و ٥٥,٠٠٠ فى ڤيتنام).

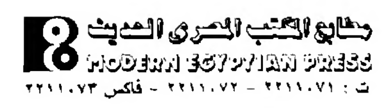
أما التكلفة النقدية للحربين فلا يمكن مقارنتها نظراً لعامل التضخم، ولكن من المؤكد أن الحرب الباردة كانت باهظة التكاليف، بدرجة فاقت كثيراً الحرب العالمية الثانية. لقد تركت للدولة ديوناً قدرها ثلاثة تريليون دولار.

أما التكاليف غير المباشرة، فكانت هائلة. ففيما بين ١٩٤١، و ١٩٤٥ توقفت كل أوجه الإنفاق المدنى تقريباً، بمعنى عدم بناء مساكن جديدة، أو سيارات جديدة، أو طرق سريعة جديدة، أو ناطحات سحاب جديدة، وكان ذلك عاملاً رئيسياً وراء الازدهار الاقتصادى فى الخمسينيات: كان هناك كم هائل من الطلب المكبوت. وفى الحرب الباردة تضاعف الإنفاق على الأعمال المدنية عدة مرات. وأثناء الستينيات والسبعينيات، تضاعف أيضا إنفاق الحكومة على المشروعات الداخلية. ولكن فى الثمانينيات، انخفض إنفاق الحكومة على البنية الأساسية للدولة بنسبة مذهلة، مما ترتب عليه وجود عددٍ من الطرق السريعة، التى كانت فى حاجة ماسة للإصلاح، وكبارى آيلة للسقوط، ومدارس غير ملائمة، ونظام تعليمى ردئ، وعدم توفر الرعاية الصحية المناسبة لملايين المواطنين، والتشرد، وانتشار المخدرات، وغيرها من مختلف الأمراض الاجتماعية والاقتصادية. وكانت تلك التداعيات جزءاً من ثمن سياسة ريجان التى اهتمت ببناء القوة العسكرية والانتصار فى الحرب الباردة. ومن هنا قد تتصدر قائمة القضايا السياسية الداخلية فى التسعينيات، مسألة مدى إستعداد الدولة للاستفادة من مكاسب السلام الناتج عن الانتصار، فى علاج هذه الأمراض.

رقــم الإيــداع

٩٤/١٨٢٩




مطابع المكتب المصري الحديث
MODERN EGYPTIAN PRESS
ت : ٢٢١١٠٧١ - ٢٢١١٠٧٢ - فاكس ٢٢١١٠٧٣